

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



النصر المهدور

الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق



لاري دايمَوند

النصر المهدور

الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق

لاري دايَموند

ترجمة

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

187 Oud Metha Tower, 11th Floor,

303 Sheikh Rashid Road,

P. O. Box 80758,

Dubai, United Arab Emirates.

Tel.: +971 4 324 7770

Fax: +971 4 324 7771

E-mail: info@grc.ae

Website: www.grc.ae



مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تلفون: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

البريد الالكتروني: info@grc.ae

موقع الانترنت: www.grc.ae

First published in English in 2005 by Times Books, an imprint of Henry Holt and Company, LLC. As:

SQUANDERED VICTORY: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq

First Arabic edition published in the United Arab Emirates by Gulf Research Center 2007. This edition translated and published by arrangement with Henry Holt and Company, LLC.

ISBN 9948 432 79 7

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة الإنجليزية في عام ٢٠٠٥ عن دار تايمز للكتب، وهي فرع من مؤسسة هنري هولت وشركائه، بعنوان:

النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة في العراق لإحلال الديمقراطية

صدرت أول نسخة باللغة العربية من هذا الكتاب عن مركز الخليج للأبحاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، عام ٢٠٠٧. تمت ترجمة هذه النسخة وإصدارها بالتنسيق مع مؤسسة هنري هولت وشركائه.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب 9948 432 79 7

"إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بترجمة هذا الكتاب ونشره ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع."



عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.





المحتويات

كلمة شكر

لم أذهب إلى العراق بقصد تأليف كتاب. غير أني كنت أنوي البقاء على اتصال مع أصدقائي وأسرتي، وقد مكنتني أعجوبة الإنترنت من ذلك عبر جهاز الحاسوب في القصر الجمهوري في بغداد. أثناء مدة وجودي القصيرة في بغداد، قمت بإرسال ثلاث عشرة رسالة طويلة عبر البريد الإلكتروني تضمنت، قدر الإمكان، ما كنت أراه وأتعرض له في بغداد. بدأت بالكتابة عما كنت أقوم به وأشعر به ـ عن الآمال والإحباطات، ومشاعر القلق والإنجازات، وتتابع اللحظات الغريبة والمضحكة والمخيفة. وكانت هذه الرسائل الإلكترونية تنتقل من صديق لآخر وحثني بعض الأشخاص الذين قرأوها أن أكتب كتاباً.

بعد عودتي إلى الوطن من بغداد وقراري بألاّ أعود إليها، أرسلت هذه الرسائل الإلكترونية إلى وكيلي الرائع سكوت ميندل، أسأله ما إذا كان بالإمكان جمعها في كتاب قصير عن تجاربي في العراق. كان حكيماً في تشككه، وشجعني على التركيز على ما كنت عازماً عليه من تأليف كتاب عن دمقرطة عالمية. ومع ذلك، فإنني لم أستطع إخراج العراق من ذهني وقلبي. كان الوقت الذي قضيته في العراق أعظم تجربة بما فيها من تنوير وإلهام واضطراب في حياتي كباحث وداعٍ إلى الديمقراطية، ولم أستطع التخلص من شعوري بالحاجة إلى الكتابة عن تلك التجربة. وعندما ثابرت في إلحاحي، شجعني سكوت على تأليف كتاب حقيقي بدلاً من مجموعة من الرسائل، وأسفرت النتيجة عن هذا الكتاب عن الاحتلال الأمريكي والجهد المبذول للإتيان بالديمقراطية إلى العراق.

هذا الكتاب لا أقدمه رواية (Tefeinitive) عن الاحتلال السياسي الأمريكي الذي استمر خمسة عشر شهراً. لا يمكن لأي كتاب يتم تأليفه بعد انتهاء سلطة التحالف الموقتة، من قبل أحد المسؤولين فيها، في وقت لا يزال الانتقال الأوسع نطاقاً يجري طوراً بعد طور، أن يكون حاسماً وغير منحاز. سوف يتعاقب المؤرخون الذين سيكون

بوسعهم الغوص في جبال من الوثائق وفي مختلِف الروايات الأمريكية والبريطانية والعراقية وغيرها. وستسفر أمجادهم عن تقييم أكثر رزانة وشمولية لما جرى في العراق. ومع ذلك، فإن روايتي قد تكون متميزة، على الأقل لفترة من الزمن، من حيث إنها اخترقت الجدران السميكة لمقر سلطة التحالف الموقتة دون الشعور بأي التزام معين لتبرير أو إدانة ما فعلناه.

وخلافاً لأي كتاب آخر قمت بتأليفه أو تحريره، فإنني لن أستطيع تقديم الشكر للعديد من الأشخاص الذين قدموا لي المساعدة في مشروعي، كل شخص باسمه. فإنني مدين ديناً كبيراً لعدد من العراقيين والأمريكيين (وبضعة أشخاص آخرين من جنسيات أخرى) ممن ساعدوني على دخول العراق وفهمه والتجول في أنحائه. وقبل فترة وجيزة من ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، تنامى إلى علمي مجدداً والألم يعتصر قلبي خبر حول ما تعنيه الأهمية الكبيرة لما يمكن أن يكون عليه إغفال الأسماء. فالشخص العراقي الذي كان مترجماً لي ولآخرين فيما يبذله الأمريكيون من جهد ـ وهو رجل شعرت نحوه بمحبة خاصة وشكر كبير ـ قد تعرض للاغتيال بعد تلقي تهديدات بالقتل خلال أكثر من سنة. لهذا، استخدمت أسماءً مستعارة لجميع العراقيين من غير الشخصيات الرسمية.

وبالرغم من هذه الصعوبات، فإني أود الإشادة بعدد من الأشخاص الذين أتاحوا لي تأليف هذا الكتاب. إني ممتن للدكتورة كوندوليزا رايس وللسفير بول بريمر لدعوتهما لي بأن أذهب إلى العرق لتقديم المشورة بشأن عملية الانتقال السياسي، ولسكوت كارنيتر للفرص التي أتاحها لي ولتشجيعه لي ضمن مكتب الحكم. وأنا مدين بالشيء الكثير لجورج أدير وديريك برلين ونانسي ألين للدعم الشخصي الذي قدموه لي في بغداد لمساعدتي على دخول العراق والخروج منه (والمنطقة الخضراء) بأقصى قدر ممكن من الأماكن. وقد عرفني جورج وديريك (خلال التجربة وبعدها) بجوانب من ثقافة القصر لم أكن لأدركها لولاهما. وقد مكنتني جودي فان ريست ومعاونوها في برنامج الديمقراطية من الاجتماع بعدد من العراقيين في المجتمع المدني، بمن في ذلك الزعيمات اللواتي يبعثن على الإعجاب في المجلس العراقي الأعلى للنساء. لقد كان

تواصلي مع هؤلاء النساء من بين أكثر اللحظات المدهشة والملهمة في الوقت الذي قضيته، وقد شعرت كثيراً من الألم بعدما علمت بالعنف المتواصل القاتل الذي استهدف الكثيرات منهن.

وأود أن أشكر علاوة على جورج أدير وديريك برلين، رحمان الجبوري وغسان العطية وجمال بن عمر وبربارا بودين والأخضر الإبراهيمي وسالم الچلبي وديانا آير وفيصل استرابادي ورونالد جونسون وتيريس كيلي ومايكيلا ميهان وأحمد الرحيم وإيما سكاي وفريد ياسين، على تعاونهم معي خلال مدة وجودي في العراق و/أو لاحقاً في القيام بالأبحاث المتعلقة بهذا الكتاب. في بعض الأحيان، كانت روايتي تستقي الكثير من التفاصيل والتوثيق والمعلومات من جوانب مهمة من تقارير المراسلين الأجانب في العراق. ولم يكن عملهم خالياً من العيوب بالتأكيد. فقد كنت أكتشف من خلال الموازنة بين ما ترويه الأخبار وبين تجربتي وغيرها من الروايات الأخرى التي تحفل بالأنباء، من المجرى الضخم للتقارير الإخبارية اليومية عدداً من الأخطاء والروايات غير الدقيقة التي كان بعضها بعيداً كل البعد من الواقع (وما لا شك فيه أن بعضها كان يُزرَع عمداً من قبل بعض الفاعلين في هذه الدراما). ومع ذلك، وبصفة عامة، فقد كانت روايتهم صحيحة بوجه الإجمال وفي الكثير من التفاصيل الحيوية. وقد استفدت، في أجزاء من هذا الكتاب من عمل مراسلي صحيفة **النيويورك تايمز والواشنطن بوست** من أمثال جون بورنز وديكستر فيلكينز وادوارد وونغ وراجيف شاندرا سيكران وكارل فيسك وأنتوني شديد. ومن التقارير التي كان يعدها توج باكر في بعض الأحيان، ومن عمليات التقييم التي كان يستعيدها جيمس فالوز ودافيد ريف. وقد تعرفت إلى شاندرا سيكران في بغداد وأعجبت به كثيراً. ومن خلال أحاديثنا، استطعت تقدير العقبات والأخطار الكبيرة التي يتعرض لها المراسلون الأجانب في العراق. ومن خلال الوقت الذي قضيته في العراق، تعمق تقديري لهؤلاء الصحافيين كأفراد وكممثلين لمهنة حيوية بالنسبة للديمقراطية.

وأود أن أشكر عدداً من الأشخاص ساهموا في إعدادي لفهم العراق قبل شروعي في القيام بدوري الاستشاري هناك. وإلى جانب بعض الذين أوردت أسماءهم، فقد كان من بينهم عبد

الوهاب الكبيسي وإيما تزايا بارام وعضيد دويشة وراي جينينغر وليث كبة. وقد استفدت في الأبحاث التي أجريتها بشأن هذا الكتاب من المساعدة الحيوية والمتفانية من طلاب بارزين من جامعة ستانفورد: جينيف آلن وجوليت فريركينغ ومايكل أوريفز. وقد قدمت لي مساعدتي التي كانت تعمل معي خلال السنوات الست المنصرمة دعماً قيماً من جهة البحث، وحافظت على استمرار حياتي المهنية خلال مدة وجودي في العراق وخلال اعتكافي في البيت لكتابة هذا الكتاب. وقد ورد في تعليقات من عدد من القراء بشأن أجزاء من مخطوطة الكتاب. ومن بين الذين يمكن ذكر أسمائهم أود بصورة خاصة أن أشكر عضيد دويشة ومعن نسور. وقد قامت سوزان جوزيف بعمل بارع ودقيق في تحرير ونسخ المخطوطة.

وأود أن أوجه أعظم الشكر إلى مدير تحرير تايمز بوكس البارع وبول غولوب اللذين جعل عملهما المبدع في إعداد هذا الكتاب من أوله إلى آخره في مجال المساعدة على تبويب وتركيز وتشذيب المخطوطة من هذا الكتاب مؤلفاً أفضل كثيراً. ولا بد لي من الاعتراف بأني لم أبدأ في إدراك مقدار ما يحظى به من تقدير في عالم نشر الكتب غير القصصية حتى بعد توقيعي لعقد مع تايمز بوكس. ولم أقدر مواهبه وروحه الكريمة حق قدرها إلا بعد أن أنجزت المخطوطة وقضينا العديد من الليالي الطويلة من العمل المضني.

ختاماً، أود أن أشكر أصدقائي وأسرتي ـ وحتى الذين صبوا علي لعناتهم وأنا أستعد للذهاب إلى العراق. فمن خلال تحملهم ساعاتي المستحيلة وغيابي الطويل وعبر دعمهم، حتى وإن كان ذلك على مضض في بعض الأحيان، لما كنت أقوم به، فإنهم قد أتاحوا لي الفرصة لأن أروي هذه القصة.

تصدير النسخة العربية

دُفعت النسخة العربية من كتاب **النصر المهدور** للطباعة في بداية العام ٢٠٠٧، وفي وقت كان فيه الصراع في العراق يزداد تفاقماً وتدهوراً نحو حضيض حرب أهلية شاملة، فيما كانت "لجنة دراسة الوضع في العراق" التي تَشارك رئاستها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ولي هاملتون، عضو الكونغرس السابق، في صدد إصدار تقريرها المرتقب منذ وقت طويل، الذي يوصي فيه بانتهاج استراتيجية جديدة لإحلال الاستقرار في العراق. ولم يكن في وسع أي مراقب يتوخى الموضوعية أن يخالف "اللجنة" عندئذ في تقييمها للمشكلة، في العبارات التي استهلت بها تقريرها، بأن الوضع في العراق "خطير ومتدهور"[١]. وأوصت "اللجنة" بغية عكس هذا التدهور، بشن "حملة دبلوماسية كثيفة" للتوصل إلى حل وسط في شأن القضايا السياسية الكبرى في العراق عن طريق مساعي الوساطة. وتنطوي هذه المساعي على القيام بتحرك دبلوماسي أوسع نطاقاً وأشد كثافة كثيراً مما يُبذَل الآن على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك، إذا أمكن، إشراك سوريا وإيران، وممارسة ضغوط جادة لتحقيق تقدم أكبر نحو إحلال "الوفاق الوطني" في العراق. وأوصت لجنة دراسة الأوضاع أيضاً "بأن يحظى تدريب القوات المسلحة العراقية الناشئة باهتمام ورعاية أكبر كثيراً، علاوة على القيام بعدد كبير آخر من الخطوات الرامية لا إلى تمتين وضع

١- *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006): xiii

الحكومة العراقية الحالية فحسب، بل لمطالبتها أيضاً ببذل جهود أكبر لتحقيق ما كانت تتحدث عنه من "منجزات تاريخية" في مجال المصالحة السياسية، وتعزيز الأوضاع الأمنية وإصلاح أجهزة الحكم. ومثلت هذه التوصيات بارقة أمل جديد؛ فحتى الجدل الذي أثاره تقريرها كان على الأقل مؤشراً يدل على أن الولايات المتحدة كانت تُجري تقويماً شاملاً لسياستها الفاشلة في العراق. لكن عندما كانت "لجنة الدراسة" في صدد نشر تقريرها، كان الوقت ينذر بتأخر خطير، فقد كان كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أعلن في أوائل ديسمبر ٢٠٠٦ أن الحرب الأهلية في العراق باتت الآن أسوأ من الحرب الأهلية اللبنانية في ذروة شراستها. إضافة إلى ذلك، لم يُبدِ الرئيس الأمريكي جورج بوش أي إشارة تدل على أنه على استعداد للإقدام على إجراء التغييرات المعمقة اللازمة في الموقف الأمريكي، من قبيل التخلي عن أي طموح للسعي إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في العراق (وهي توصية أُخرى في تقرير اللجنة)، التي قد تسهم في تغيير المناخ السياسي داخل العراق وتخفيف حدة الاستياء والشكوك لدى العراقيين تجاه الولايات المتحدة.

وقد استمر الوضع الأمني في العراق يتدهور خلال عام ٢٠٠٦ دون هوادة بسبب تراكم الأخطاء السياسية والدستورية في السنوات السابقة واشتداد الاستقطاب السياسي. ويبدو أن نقطة التحول كانت عملية تفجير مسجد الإمام العسكري في سامراء يوم الثاني والعشرين من فبراير، وهي العملية التي أُعِدت بدقة وإحكام. فقد تجاوزت آثارها كثيراً كارثة تدمير القبة المذهّبة لهذا الصرح الديني المقدس. ومن المعروف، كما تبدّى بوضوح في الأشهر التي تلت الحادثة، أنها نسفت أخيراً الغطاء الذي كان يكبح غليان مرجل الصراع الطائفي. وقد قطع الإرهابيون المرتبطون بتنظيم القاعدة من المسلمين السنة شوطاً بعيداً نحو تحقيق هدفهم في إثارة حرب أهلية دينية في العراق بتدنيسهم موقعاً من أقدس المواقع الدينية لدى المسلمين الشيعة يضم ضريحي اثنين من الأئمة الاثني عشر.

غير أن بوادر الحرب الأهلية، بالمعنى الحقيقي، كانت قد ظهرت قبل ذلك بوقت طويل، ولم تكن المسألة تتعلق بما إذا كان يمكن منع وقوعها، بل كيف يمكن احتواؤها ومن ثم حصرها بالتدريج. وكانت أعمال العنف اندلعت مجدداً بحلول يوليو ٢٠٠٥ بعد فترة قصيرة من الهدوء عقب انتخابات يناير التي انبثقت منها حكومة انتقالية. وكان عدد هجمات المتمردين قد تصاعد سريعاً إلى سبعين هجوماً في اليوم (من

خمسين هجوماً بُعَيد الانتخابات)، في حين تضاعف عدد العراقيين الذين كانوا يسقطون قتلى في تلك الهجمات إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ قتيل في الشهر.

وفي الشهر التالي، وحين اكتمل وضع مسودة الدستور العراقي الدائم دون موافقة السنة العرب، بلغ حمام الدم أسوأ مراحله حتى ذلك التاريخ منذ الإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين، إذ قتل خلاله ما بين ١٤٠٠ و٢٤٠٠ عراقي في الحرب الدائرة هناك (ربما كانت هذه تقديرات متواضعة)[٢]. وازدادت أعمال العُنف جنباً إلى جنب مع تزايد شدة الاستقطاب السياسي. فلم يكُن دستور عام ٢٠٠٥ ميثاقاً للإجماع الوطني، بل كان وثيقة كردية-شيعية مفروضة على السنة. فبإفساح الدستور المجال لإنشاء منطقة شيعية كُبرى تُغطي النصف الجنوبي من العراق بأكمله (حيث يوجد ما يقرب من ٧٠ في المئة من ثروة البلاد من النفط والغاز)؛ وبدعوته إلى إجراء استفتاء شعبي بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ من شأنه أن يسمح لإقليم كردستان بضم منطقة كركوك الغنية بالنفط إليه (حيث معظم ما تبقى من الثروة النفطية)؛ وبمنحه المُحافظات والمناطق العراقيَة ما يبدو أنها صلاحيات للسيطرة على عمليات التنقيب عن حقول النفط والغاز في أراضيها واستخراجها منها في المستقبل، فقد أعطى ذلك الدستور الأكراد والشيعة السلطات والموارد، في حين ترك للسنة جدب صحرائهم. لهذا قررت اللجنة أنه:"مالم يتيقن سنة العراق أن في وسعهم الحصول على صفقة عادلة في بلادهم من خلال العملية السياسية، فليس هناك احتمال لانتهاء التمرد"[٣]. وإذا استمر التمرد، فسوف يستمر التصاعد في أعمال العنف الطائفي والتطهير العرقي رداً على ذلك.

وإذا كانت أعمال العنف في العراق بدأت إلى حد بعيد بتمرد سني أخذ يقتل ويرهب الشيعة والأكراد و"المتواطئين" من السنة بصورة رئيسية، فقد اتخذت تلك الأعمال بحلول عام ٢٠٠٥ منحى يتبادلون فيه مع خصومهم هؤلاء هجمات أكثر ضراوة. ومنذ إبريل ٢٠٠٥، حين سيطر ائتلاف الأحزاب الدينية الشيعية (الائتلاف العراقي الموحد) على الحكومة، وتحديداً على وزارة الداخلية التي تسيطر بدورها على قوات الأمن، تصاعدت بصورة ملحوظة عمليات القتل والاختطاف والتعذيب والتطهير العرقي الموجهة ضد الفئات السنية. وكان معظم تلك العمليات يتم بأيدي فرق الموت الشيعية التي تعمل على هوامش

٢- http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index.pdf, p.10. (Iraq Index of the Brookings Institution)

٣- Ibid, p. 64.

قوى الأمن، لكنها تعمل سراً من داخلها. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يكون على رأس وزارة الداخلية خلال تلك الفترة الانتقالية شخصية بارزة في "المجلس الأعلى للمقاومة الإسلامية في العراق"، ونعني السيد بيان جبر، الذي تربطه علاقات بمليشيات فيالق منظمة بدر المرهوبة الجانب. ولم يكن الاقتتال في العراق، شأنه شأن معظم الحروب الأهلية خلال العقود المنصرمة، مجرد صراع على السلطة، ولا مجرد مقاومة وطنية لهذا الوجود العسكري الأمريكي (والبريطاني)، على الرغم من أن هذه المقاومة مثّلت بالتأكيد عُنصراً قوياً أدى إلى تعقيد شديد في خضم العناصر المُتضاربة على الساحة العراقية، بل إن أعمال العُنف تلك كانت في المقام الأول، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٥، صراع هويات قومية متناحرة لتحقيق الكرامة والشرعية والسلطة والأمن لجماعتها.

وتمثلت المأساة بأن الولايات المتحدة لم تفهم أياً من هذه الوقائع حق الفهم مطلقاً، ومضت في عجرفتها تكرر نفس الأخطاء التي دأبت على ارتكابها منذ اللحظة التي أقدمت فيها على غزو العراق بادئ ذي بدء، ومن ثم فرضت على العراق احتلالاً سياسياً أمريكياً من حيث الأساس. وحتى عندما اتضح بجلاء أن استبعاد السنة العرب العراقيين وإقصاءهم عن العملية السياسية قد أدى إلى دفعهم إلى التمرد والعصيان، وأن استيعابهم الكامل والعادل في تلك العملية الوليدة هو الذي سيمهد لإنهاء المقاومة، فقد ظلت إدارة بوش تتخبط. وعندما أصبح جلياً تعذر التوصل إلى اتفاق لصيغة دستور متوازن يحظى بقبول واسع بحلول الموعد النهائي المحدد لذلك في الدستور الموقت، وهو الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٥، أصر الرئيس جورج بوش شخصياً على التقيد بذلك الموعد، على الرغم من أن الدستور الموقت سمح بفترة تمديد تصل إلى ستة أشهر، وعلى الرغم من ميل أعداد كبيرة من الشخصيات والجماعات العراقية الفاعلة إلى ذلك التأجيل. وجاءت بارقة أمل تمثلت بترتيب تمخض عنه اتفاق في اللحظة الأخير برعاية السفير الأمريكي زلماي خليل زاد في الثاني عشر من أكتوبر، أي قبل ثلاثة أيام فقط من الاستفتاء الشعبي على الدستور في عام ٢٠٠٥، نص على تأليف "لجنة لمراجعة مواد الدستور". وكان من المُفترض أن تجتمع اللجنة مع عقد البرلمان الجديد أولى جلساته وأن توصي (في غضون أربعة أشهُر) بإجراء تعديلات من شأنها معالجة مظالم السنة ومراعاة مخاوفهم (إضافة إلى سد الثغرات الكبيرة والمتعددة في الدستور). لكن في إبريل ٢٠٠٦، حين فشلت الأحزاب العراقية المهيمنة في الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة نوري المالكي في عقد

جلسة للجنة بحسب المُقتضى، لم تمارس الولايات المتحدة أي شيء مماثل للضغط الذي مارسته قبل عام من ذلك لإتمام صياغة الدستور نهائياً على عجلة من الأمر. ونتج من ذلك تخبط الوضع السياسي حين جرى تعليقه بصورة خطيرة طوال عام ٢٠٠٦، وبات مجرداً من أي وجه من أوجه الإجماع على المسائل الأساسية مثل أسلوب إدارة الثروة النفطية الهائلة للعراق وتوزيعها، وأسلوب توزيع السلطة بين المركز والمحافظات.

وفي أجواء هذا الفراغ، أخذ التمرد والعنف الطائفي يتصاعدان بصورة مرعبة. ولم يكن في وسع زيادة عدد الجنود الأمريكيين (إلى نحو ١٥٠ ألفاً)، ولا مبادرة أمنية مكثفة لإحلال الاستقرار في بغداد، أن تضع حداً لحمام الدم النازف والمتعاظم. فقد لقي ١٤ ألف عراقي على الأقل حتفهم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦ (ما يزيد على ثلاثة آلاف خلال شهر يونيو وحده). ومنذ تلك الفترة، يبدو أن نحو مئة من العراقيين يلقون مصرعهم وسطياً كل يوم خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، وهذا يمثل معدلاً سنوياً يراوح بين ٣٥ ألفاً و٤٠ ألف قتيل. ولا أجد تسمية أطلقها على هذه المجازر إلا "الحرب الأهلية"، على الرغم من إصرار إدارة بوش العنيد على رفض وإنكار ما يجري على أرض الواقع نفاقاً ومكابرة. ويجري اكتشاف عشرات الجثث كل يوم، يحمل معظمها علامات تعذيب وتشويه فادحة. والناس يختفون من بيوتهم وعند حواجز الطرقات، من دون أي أثر لهم. وقد بلغ الرعب الذي يسود بغداد وغيرها من المدن حداً جعل السكان يتجمعون محتشدين رُعباً في منازلهم ليتجنبوا القتل أو الاختطاف. ويقدر عدد العراقيين الذين فروا من البلاد أواخر عام ٢٠٠٦ الجاري بمليون ونصف المليون شخص، كما يقدر عدد النازحين عن منازلهم ومناطق سكنهم داخل بلادهم بنصف مليون عراقي هرباً من العنف والإرهاب والترويع. وقد ابُتليت قوات الأمن بالفساد والأخذ بالثأر الطائفي، كما أنها اختُرقت على نطاق واسع من قبل الميليشيات التي كان يُفترَض أن تكبحها تلك القوات. وتفيد الإحصاءات العسكرية الرسمية الأمريكية بأن ٤٠٠٠ شرطي عراقي لقوا مصرعهم خلال الفترة ما بين سبتمبر ٢٠٠٤ وأكتوبر ٢٠٠٦، وأن أكثر من ٨٠٠٠ منهم أُصِيبوا بجراح خلال الفترة ذاتها. وبحلول سبتمبر ٢٠٠٦، اشتدت المقاومة ذات القاعدة السنية، وكذلك تصاعدت الإصابات في صفوف الأمريكيين، على الرغم من مصرع زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أبو مصعب الزرقاوي، قبل ذلك بثلاثة أشهر. وظلت الحكومة العراقية التي تسلمت السلطة عقب الانتخابات العامة التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٥ عاجزة عن التصرف بسبب تفشي الفساد وضعف زعامتها والانقسامات

السياسية والطائفية التي شلت حركتها. وكان أي أمل في تحقيق "النصر" قد تبخر منذ أمد بعيد. وبقيت المسألة الوحيدة القائمة هي ما إذا كان في وسع الولايات المتحدة إيجاد سبيل لمساندة القوى السياسية العراقية المتناحرة أو لممارسة الضغط عليها للعمل بفاعلية أكبر قبل أن ينهار الوضع برمته.

وفي حين ندفع بهذه النسخة العربية إلى المطبعة، لا يلوح في الأفق أي مؤشر واضح على الإطلاق يدل على إمكان إحلال الاستقرار في العراق قبل أن ينـزلق إلى حمأة حرب أهلية أوسع نطاقاً من الوضع الحالي. ومن المؤكد، كما تُقر "لجنة دراسة الوضع في العراق" في تقريرها، بأن هذا لا يمكن أن يتحقق بالوسائل العسكرية وحدها. وفي معرض توصياتها في شأن إحلال الوفاق الوطني، أدركت لجنة بيكر ـ هاملتون الصيغة السياسية الوحيدة التي يمكن أن تُحل الاستقرار في العراق. فهي ترى أن الحكومة العراقية "تحتاج إلى العمل الآن على إصدار إشارة نحو 'السنة' بأن هناك مكاناً لهم في (فعاليات) الحياة الوطنية"[٤]. ويجب إعادة كتابة الصيغة الدستورية الخاصة بالنفط بحيث تُحصر مسألة السيطرة على حقول النفط وعوائده ـ حالياً ومستقبلاً ـ بوضوح في يد الحكومة المركزية. ومن ثم يجب وضع صيغة عادلة لتقاسم عوائد النفط بين المناطق والمحافظات، بصورة رئيسية على أساس عدد السكان. إن سكان العراق بحاجة إلى حوافز لنبذ العنف. ويجب دراسة عمليات "اجتثاث البعث" مُجدداً، بحيث يُعاد مُعظم البعثيين المُسرحين والوطنيين العرب (ما عدا أوثق الموالين لصدام) إلى وظائفهم في الحكومة والخدمة العامة. ويجب أيضاً إصدار عفو عن معظم العراقيين الذين شنوا الحرب على أبناء جلدتهم وعلى الأمريكيين. ويجب تأجيل الاستفتاء الشعبي بخصوص كركوك وإخضاع الصراع هناك للتحكيم الدولي. ومع أن لجنة بيكر ـ هاملتون لم تقل ذلك صراحة، لكن البند الذي يسمح بإقامة إقليم أكبر (لدولة) "شيعَستان"، يجب أن يُحذف من تقريرها. وكان ثمة سبب لنص الدستور العراقي الموقت على حصر عدد المحافظات التي يُمكنها تأليف إقليم في البلاد بثلاث محافظات لا غير؛ وهذا من أجل الحفاظ على وجود حكومة مركزية ذات معنى، وتتميز بقدر من توازن القوى والموارد بين مختلِف الوحدات المكونة لها. إن الاستقرار في العراق يقتضي منح الحكومة المركزية بعض السلطات المهمة والحصرية، بما في ذلك سلطتها في السيطرة على الثروة النفطية؛ ويقتضي قيام

---

٤ ـ Ibid.

اتحاد متوازن لا يسمح لإحدى وحداته بأن تتمتع بمساحة كبيرة كافية للهيمنة على سياسة البلاد؛ ويقتضي وجود نصوص واضحة تسمح بتقاسم السلطة والموارد، بما في ذلك وجود صيغة مُفصلة ومُتفق عليها بصورة مُتبادلة بين الأطراف وتحظى بضمانات دولية لتوزيع عوائد النفط والغاز بين المحافظات المختلفة (بصورة أساسية بحسب التقديرات الخاصة للنسب السكانية لكل منها). ويبقى مفتاح إنقاذ عراق ما بعد الحرب ما كان عليه دائماً؛ ألا وهو التوصل إلى تسوية سياسية عادلة تقوم على تقاسم السلطة وعزل التطرف وتجنب منطق السلطة الذي لن يقود إلى نتيجة.

وهناك مقتضيات أخرى، منها أن الدولة العراقية يجب إعادة بنائها بطاقاتها الكاملة ووحدة أراضيها. وهذا يعني إعادة بناء الجيش العراقي والشرطة وقوى أمن الدولة الأخرى التي تخضع لسلطة الحكومة المركزية وتكون في خدمة الشعب العراقي بمختلِف فئاته وليس في خدمة طائفة أو فئة عرقية بعينها. وغني عن البيان أن هذه القوات يجب أن تحترم حقوق الإنسان والسلطة المدنية. لكن لا يمكن قيام أي وجه من أوجه الدولة في العراق من دون وجود كيان وطني من قوى الأمن متماسك وقادر. وهذا يعني أيضاً حل جميع الميليشيات غير التابعة للحكومة المركزية، إما بضم أفرادها إلى صفوف قوات الأمن العراقية المشكلة حديثاً (فرادى، وليس وحدات كاملة)، وإما بتوظيفهم في القطاع المدني، وإما بإجبارهم بالقوة على التخلي عن الميليشيات. ولا يكتمل قوام الدولة إلا إذا احتكرت السيطرة على وسائل العنف المشروعة. وقبل أن يكون للعراق دولة ديمقراطية (وهذا لن يتحقق على ما يبدو إلا بعد عدة سنين في أحسن الأحوال)، يجب أن تكون له دولة. وهذا يقتضي وضع حد للميليشيات الخارجة عن سيطرة الدولة، إما بالأسلوب المثالي، وهو أسلوب التفاوض، وإما بالإكراه إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وتترابط الأمور كلها بعضها ببعض، بطبيعة الحال، كما شهدنا منذ سقوط نظام صدام حسين ودخول العراق في هذه الفترة المطولة من الفوضى. فإعادة بناء الدولة تقتضي السيطرة على مصادر العنف غير التابعة للدولة وتسريحها. ولحل هذه الميليشيات يجب أن يكون هناك اتفاق سياسي يعطي كل فريق وجماعة بعض الثقة بالمستقبل السياسي، وبهذا تنشأ عند تلك الأطراف الرغبة في الالتزام بالنظام السياسي الجديد. ولتحقيق ذلك على أرض الواقع يجب تقليص نطاق عنف العصيان، الذي هو في معظمه حرب مقاومة وإرهاب ضد الحكومة الوطنية الجديدة، تشنها في سوادها الأعظم فئات سنية، تقليصاً كبيراً ووضع نهاية له

في آخر الأمر. وهذا، مرة أخرى، يتطلب إجراء مفاوضات للتوصل إلى صيغة دستورية جديدة أكثر عدالة وتوازناً وتوافقاً. لكنه يتطلب ما هو أكثر من ذلك، أي أمراً أصرت إدارة بوش على رفضه بعناد طوال أكثر من ثلاث سنوات. إنه يتطلب رغبة لدى الولايات المتحدة في التفاوض مباشرة مع عناصر التمرد، وهي الفئات العلمانية الوطنية والبعثية والفئات الإسلامية (غير السلفية) التي لا تسعى إلى شن حروب جهاد طويلة ضد الغرب. ولا يمكن لهذه المفاوضات بدورها أن تحقق تقدماً في احتواء عنف المقاومة والإرهاب، وتقليص وجود تنظيم القاعدة في العراق واستئصال شأفته في نهاية المطاف، إلا بتحقيق ذلك النوع من الحلول الوسط التي دأبت إدارة بوش على رفض النظر فيها. وتتمثل تلك الحلول بالتخلي عن القواعد العسكرية الدائمة، ووضع نوع من الإطار الزمني (إن لم يكن جدولاً زمنياً) للانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، وإبداء تراجع واضح عن عملية "اجتثاث البعث" ومنح عفو عن معظم عناصر التمرد. غير أن هذين التنازلين الأخيرين لا يتعين على الأمريكيين وحدهم أن يقوموا بها. وهذه النقطة تثير مجدداً الحاجة إلى اتفاق سياسي أوسع في العراق.

هذا الحل الوسط، بدوره، لا يمكن التوسط في طرحه من قبل الولايات المتحدة وحدها، نظراً إلى التراجع الكبير في مدى صدقيتها وقدراتها في المنطقة. إن الأمر يتطلب مشاركة دبلوماسية نشطة من قبل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ودول رئيسية أُخرى ودول جوار العراق أيضاً.

وفيما يقترب الصراع الذي نشب في العراق بعد سقوط صدام حسين من عامه الرابع دونما نهاية له تلوح في الأفق، أعتقد أن التحليل الذي عرضته في هذا الكتاب والدروس التي استقيتها مما يحصل تبقى صالحة وذات صلة وثيقة بالأحداث كما كانت صالحة سابقاً. فقرار الرئيس جورج بوش الابن بغزو العراق دون دليل دامغ على أنه يمثل خطراً أمنياً مباشراً على دول المنطقة أو الولايات المتحدة، ودونما أي خطة أو تحضير لإعادة إعمار العراق، سيظل التاريخ ينظر إليه على أنه أحد أشنع مثالين على تخبط السياسة الخارجية في التاريخ الأمريكي، فضلاً عن أنه عمل مشين أيضاً على الصعيدين الأخلاقي والجيوسياسي. ولقرائي العرب الذين لا شك في أنهم رُوِّعوا (كما رُوِّع القراء الأمريكيون) بسبب السجل الطويل من العجرفة والجهل والفكر الانعزالي وانعدام الكفاءة الذي تميزت به قصة التورط الأمريكي في عراق ما بعد نظام صدام حسين، ليس في وسعي إلا أن أقول إنني آسف، إنني آسف لكثير من الأخطاء التي ارتكبتها

الولايات المتحدة في العراق. وإني آسف للعجرفة التي اقترنت بارتكابنا لهذه الأخطاء. وإنني آسف أيضاً لما ارتُكِب من انتهاكات لحقوق الإنسان التي تثير الغضب؛ كالإساءة الفاضحة في معاملة السجناء العراقيين في أبو غريب، والإساءة المتعمدة والهمجية للمدنيين العراقيين، تلك الانتهاكات الفادحة لا يمكن وصفها أو فهمها والتعبير عنها بكلمة بسيطة وساذجة؛ بمعنى ما، كلمة "أخطاء". والأمريكيون الذين يشاطرون العالم غضبه حيال تلك الإساءات، وهم يمثلون الأغلبية، يشعرون بألم كبير لإدراكهم مدى طول المدة التي نحتاج إليها لاستعادة الاحترام والتقدير اللذين كنا نحظى بهما في أنحاء العالم ذات يوم.

لكن إذا كان أمام الولايات المتحدة الكثير مما يجعلها تندم عليه وتعتذر عنه إزاء ما جرى (ويجري) في العراق، هناك كذلك حاجة إلى أن يقف العالم العربي وقفة تأمل عميق. فليس سراً أن الدول المجاورة للعراق وقفت موقف المتفرج (أو ربما فعلت ما هو أسوأ) حين كان العراق ينـزلق في هاوية الفوضى المتفاقمة، تحدوها الرغبة في التأكد من فشل "المشروع" الأمريكي الساعي إلى بناء الديمقراطية في العراق والانطلاق منه لتعميمها في أرجاء المنطقة. ولم يكن في وسع المتمردين المتوحشين الذين يستهدفون المدنيين العراقيين الأبرياء والأمريكيين على السواء أن يبلغوا في تصعيد عملياتهم المستويات التي وصلوا إليها دون تعاون بعض دول الجوار في السر أو العلن. وفي الوقت ذاته، هناك مشكلات خطيرة في الأسلوب الذي تُحكم به دول عربية أخرى، حيث لا حرية ولا محاسبة، وهو ما أعاق التنمية فيها وغذى عمليات تجنيد عناصر الحركات الإرهابية والقضايا المتطرفة.

وما أوضحه العراق بجلاء هو أن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج وتحت تهديد السلاح، وهذا درس كان يمكن أن يبلغه لإدارة بوش مقدماً من تابع منا نمو الديمقراطية في أنحاء العالم. فلا بد من أن تكون للديمقراطية جذورها ودوافعها من الداخل. ويجب أن تكون رعايتها و"ملكيتها" نابعتين في موطنها المحلي. لكن التحرك نحو الديمقراطية في العالم العربي لا يمكن أيضاً أن يُؤجَّل إلى ما لا نهاية دون مواجهة أخطار متزايدة تعترض استقرار الشعوب العربية والمنطقة، بل والعالم بأسره. لهذا، نجد أن هناك حاجة إلى إقامة شراكة بين الغرب وشعوب العالم العربي ودوله بهدف العثور على سبيل عملي للمضي نحو الإصلاح السياسي. ولا يمكن ببساطة استيراد سرعة الإصلاحات الضرورية وتسلسلها أو تقليدها استناداً إلى نماذج أخرى من الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. كما أنها لا يمكن أن تكون نماذج متطابقة لكل الدول العربية.

بيد أن مأساة فشل العملية الديمقراطية في العراق لا يمكن في الوقت ذاته التذرع بها لتجميد الوضع السياسي الراهن هناك إلى ما لا نهاية.

ومن الواضح أيضاً لدى كثير من الأمريكيين، وليس أقلهم أنا شخصياً، أنه إذا كانت الولايات المتحدة ستستعيد صدقيتها في العالم العربي، وتشارك (بتواضع) في عملية الإصلاح السياسي المنشود، فإنه يتعين عليها أن تصبح ثانية طرفاً فاعلاً ونشطاً في السعي إلى تحقيق سلام عادل بين إسرائيل وجيرانها العرب ولا سيما الفلسطينيين. إن أحد الدروس المستقاة من المأساة العراقية هو أن البحث عن سلام في الشرق الأوسط وعن تنازلات جادة ومتبادلة من الأطراف جميعاً لا يمكن أن يُترك على عتبة الانتظار حتى يأتي ذلك اليوم السحري الذي تهبط فيه الديمقراطية على المنطقة. لكن التطلعات المشروعة للشعوب العربية إلى التمتع بمزيد من الحرية والشفافية والمشاركة السياسية ومحاسبة المسؤولين وحكم القانون، لا يمكن أيضاً أن تبقى حبيسة ومرهونة بعملية السلام في الشرق الأوسط (أو انعدامها). يجب إذاً أن تمضي هاتان الضرورتان الملحتان: السلام والإصلاح السياسي، جنباً إلى جنب وفي آن معاً.

ولا شيء يحدث الآن يمكن أن يرفع الأضرار الكارثية التي لحقت بحياة الملايين من العراقيين الذين فقدوا بيوتهم وأعمالهم ومجتمعاتهم وآمالهم وحتى أرواحهم. لكن يجدر بنا أن نتذكر أن مُعاناة الشعب العراقي لم تبدأ بالغزو الأمريكي لبلاده، بل كانت لها جذور عميقة خلال العقود الثلاثة من حكم صدام حسين. وعلى كل طرف فاعل في المجتمع الدولي يملك القدرة على المساعدة على تخفيف وقع المأساة الراهنة التي يعيشها العراق وعلى إحلال الاستقرار فيه، واجب أن يقوم بذلك. لكنّ علينا جميعاً التزاماً آخر: أن نتعلم من أخطاء التجربة العراقية برمتها وأن نتفادى تكرارها. وينطبق هذا بصدق، وبكل وضوح وألم، على الولايات المتحدة. لكنه ينطبق أيضاً على العالم العربي، وبالطبع، على العراقيين أنفسهم.

لاري دايَموند

٧ ديسمبر ٢٠٠٦

مقدمة

المشهد من بابل

على قمة رابية في صحراء العراق، تنتصب بقايا من لَبِنَاتِ برجٍ شهد في الماضي الغابر أزماناً مجيدة. وقد سفعت أجواء سنين طوال على مدى خمسة وعشرين قرناً السور المتبقي لهذا البرج بحيث يبدو للناظر من مسافة بعيدة كأنه برجان توأم كشجرتين تفرعتا من جذع واحد، وقد انحنت هامتها وتحدد نموها بفعل الريح. ويملأ مشهد غامض ومهيب لهذه الآثار عيني الناظر إليها من مقام إبراهيم، وهو مسجد للشيعة بُني على قمة جبل يبعد من ذلك البرج بضعة أميال. ويقال إنه موقع البيت الذي سكنه أبو الأنبياء سيدنا إبراهيم (عليه السلام) حين كان يعيش في بورشينا (جنوب مدينة الحلة اليوم) قبل أن يهاجر منها إلى أرض كنعان (إسرائيل/ فلسطين/ اليوم). ومن ذلك المرتفع القصي المقابل، ينبثق البرجان التوأم في وضع غير مستقر من تل ضخم مستدير يرتفع فوق هضبة ضحلة الارتفاع وسط تضاريس ذات صدوع تعلو المشهد قليلاً يحيط بها هي نفسها مساحات شاسعة من التربة البنّـية الخالية. والمشهد برمته مجدب تماماً تكتنفه غوامض الأسرار.

وإذا اقترب المرء من هذا المكان يتضح له أن الصدوع ما هي إلا ممرات ومعابر تفضي بعابريها إلى شواهد على حضارة غابرة. فالهضبة سلسلة من مواقع التنقيب التي هجرها علماء الآثار وخلفوا وراءهم مشاهد من الفوضى، وقد تراكمت فيها طبقات فوق طبقات من المستوطنات البشرية والمقدسات الدينية القديمة.

والتلة التي تعلو الهضبة المنبسطة ليست ترابية، بل هي البقايا المتحللة لملايين من اللبنات المصنوعة من الطين، مشكِّلة سبع مدرجات بلغ ارتفاعها ذات يوم ٢٣١ قدماً (أكثر من سبعين متراً). وعلى طول الممرات الترابية، تتبعثر بين القاذورات واللبنات المتساقطة أجزاء من رُقَمٍ صلصالية نُقشت عليها كتابات مسمارية تحفل بمعطيات قيّمة عن هذه الحضارة المفقودة.

تلكم هي الزكورة ـ أو برج المعبد ـ في بورسيبا، وهو أيضاً، كما تخبرنا بذلك الأساطير المحلية "برج بابل"، على الرغم من أن الاسم ذاته الوارد في التوراة يشير إلى بناء شُيِّد في حقبة تلت ذلك التاريخ بزمن أبعد كثيراً. إنها من أروع الزكورات التي شادها نبوخذ نصّر حاكم بابل في القرن السادس قبل الميلاد، الذي أمر بتدمير المعبد اليهودي القديم في القدس. وكان نبوخذ نصّر نذر هذا المعبد، وهو أفضل الزكورات الباقية في العراق، لـنابو، إله العلم والتعلم في بلاد الرافدين وحامي الملك. وكان صدام حسين، في بحثه عن أسطورة يبرر بها سعيه إلى المجد والخلود، أحاط نفسه بهالة نبوخذ نصّر المعاصر وأوحى للعراقيين أنهم من سلالة البابليين القدامى، وأنهم "الورثة الحضاريون لحضارة الرافدين الغابرة"[١]. وكان صدام، الذي يجاري الطاغية البابلي القديم في جنون العظمة، أحيا أيضاً تقليداً يجسد تمجيد الذات بنقش اسمه على كل ما أمكن من حجارة البناء في العراق.

في أحد أيام مارس ٢٠٠٤، وعلى بعد خمسة وسبعين ميلاً تفصلنا عن بغداد ومخاطرها وتجاذباتها في عالم آخر، وقفت مع عدد من زملائي في "سلطة التحالف الموقتة" عند قمة الزكورة الحلزونية نجول بأبصارنا على الأطراف المترامية لمهد الحضارات. كنا في قلب بلاد ما بين الرافدين القديمة التي كانت جزءاً من السهل المغمور بالطمي بين دجلة والفرات الذي كان في يوم من الأيام من أكثر بقاع العالم القديم خصوبة في الأراضي الزراعية. لكن تلك الخصوبة كلها قد زالت اليوم. مساحات تمتد على مدّ البصر من أصقاع قفراء بنّية اللون. لم يكن يبدو، من نواحٍ عديدة لمصلحتنا، أننا في وسط "الهلال الخصيب" كما عُرف قديماً، وربما كنا قاب قوسين أو أدنى إلى "جنة عدن"، بل كنا على تخوم كوكبنا أو قمرنا. كانت القفار الجرداء والمعالم الخربة ترمز إلى مصير العراق ذاته؛ مصير بلد كان في غابر الزمان ينعم بالثراء، وأضحى اليوم يباباً جفّت منه عروق الحياة والازدهار.

١- Amatzia Baran, quoted in "Where Judaism," by Yigal Schleifer, *The Scribe,* Spring 2003. http:www.dangoor.com/issue76/articles/76056.htm

ومع هذا، وبينما كنت أدقق النظر وأنا أجول ببصري بعيداً، لمحت على جانبي بورسيبا خطاً باهتاً وطويلاً من الزرع الأخضر تكوّنه بضعة صفوف من أشجار النخيل التي تناثرت فيها هنا وهناك حقول المحاصيل. وربما وصلت إليها المياه من نهر في باطن الأرض، وربما وصلت إليها بطريق الري. لكن الخصوبة والإمكانات والأمل لم ينضب معينها تماماً من هذه الأرض. ويندرج هذا في تقديري على العراق برمته. وهذا ما كنت اكتشفته مع زملائي في لقاءاتنا بالعراقيين والاستماع إلى قصصهم وإدراك تطلعاتهم ومساعدة منظماتهم. إن التربة الاجتماعية لهذه الأرض، التي غصت بدماء عشرات الآلاف من الشهداء الذين ضحى بهم صدام حسين قرابين على مذابح حروبه العبثية، لم تتحول إلى صحراء جافة يستحيل أن تُعاد النضرة إليها، بل إن من الممكن أن تُروى وتُستَعاد.

على بعد بضعة أميال من بورسيبا، وعند منتصف الطريق بين مدينتي الحِلة والنجف في قلب مناطق الشيعة من العراق، تقع بلدة الكفل (النبي حزقيال). وكنا قد زرنا المنطقة في طريقنا إلى بورسيبا للوفاء بوعد قطعته على نفسي لعمدة البلدة، وهو زعيم قبيلة بني حسن الذي كان رجاني بحرارة خلال زيارتي الحلة قبل ذلك بشهرين أن أزور بلدته وأكثر المواقع التاريخية التي تعتز بها حيث مقام النبي حزقيال وأصحابه الستة. ويفيدنا سجل الوقائع التاريخية في العهد القديم بأن حزقيال كان يلقي المواعظ على بني جلدته من اليهود خلال فترة السبي في بابل من عام ٥٩٣ إلى عام ٥٦٣ قبل الميلاد. وتُعد هذه الأرض من بابل أقدم منطقة في العالم شهدت استيطاناً يهودياً متواصلاً وكتابة عدد من أقدس النصوص عند اليهود، بما فيها التلمود وأجزاء من التوراة. وفي هذه البقعة، عاش اليهود جنباً إلى جنب مع العرب والفرس وغيرهم من الشعوب في خليط ثقافي لألفين وخمسمئة عام. وعندما قامت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، طُرد اليهود من العالم العربي، وغادر اليهود العراقيون، الذين كان يزيد عددهم على ١٠٠ ألف يهودي، جميعهم فعلياً بلدهم إلى إسرائيل جواً[٢]. وكان دبلوماسي أمريكي لامع يبلغ السادسة والأربعين من العمر ويُدعى مايكل غفولر، دليلي طوال اليوم. وكان أيضاً المنسق الإقليمي لأعمال إعادة البناء كلها التي تتولاها سلطة الائتلاف الموقتة في العراق ضمن المحافظات الست الواقعة جنوب المنطقة الوسطى، وهو يتميز بمعرفة عميقة بلغة أهل

٢- Ibid.

المنطقة وثقافتهم وتاريخهم. وأبلغني أن الكنيس اليهودي عند مقام النبي ذي الكفل كان حتى عام ١٩٤٨ أقدم كنيس مستخدم على نحو متواصل في العالم.

وقادنا رئيس بلدية الكفل، الشيخ أحمد خبوط العباسي بني حسن، عبر الشوارع المغبرة للبلدة وعبر سوق داود التي تعود بتاريخها إلى ١٠٠٠ عام بأقواسها وأسقفها المنحنية القديمة، لنخرج إلى فسحة مليئة بالقاذورات والخرائب (التي ألحقت الحرب دماراً بها). وقد تعالت في صورة هذا المشهد مئذنة منمنمة بالزخارف يعود تاريخ بنائها إلى القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي وقد مالت قليلاً بقامتها التي تصل إلى ارتفاع بناء بستة طوابق تحت وطأة الزمن. وكانت تقوم هنا ذات يوم جامعة إسلامية لم يبقَ منها الآن سوى أطلال خربة. ووراء المسجد مباشرة، كانت الساحة موقعاً لاستراحة القوافل العابرة، حيث كانت تلك القوافل قبل نحو ١٠٠٠ عام تتوقف للتزود بالطعام والمؤن، ويتلاقى فيها العرب واليهود للتجارة. وفوق لبنات الأسوار المتداعية وفي الزاوية المقابلة للمئذنة عبر الساحة، ينتصب بناء يشبه الزكورة متطاولاً فوق مبنى قديم. في هذا البرج هرمي الشكل، كان يعيش الحاخام المحلي، وإلى جانبه يقع الكنيس القديم والمكتبة والأضرحة، وترتبط هذه كلها بشبكة من الممرات.

وبعد أن خلعنا أحذيتنا، قادنا الشيخ أحمد عبر باب خشبي أخضر اللون إلى داخل مجمّع مقام حزقيال الذي كان هو القيّم عليه. وأبلغنا أن أجداده في قبيلة بني حسن كانوا وعدوا اليهود حين فروا من العراق في عام ١٩٤٨ بأنهم سيحرسون الكنيس ويحفظونه إلى حين عودة أولئك اليهود. وروى الشيخ أحمد أن التلمود البابلي تم تأليفه في هذا الكنيس. وفي رأيه، فإن تلاصق الجامعة الإسلامية المتهدمة والكنيس اليهودي يرمز إلى التحالف الزائل بين العرب واليهود في العراق، والذي كان يأمل أن يعود يوماً إلى سابق عهده. وحتى يومنا هذا، لا تزال قبيلة الشيخ أحمد تدعو هذا المجمع باسم معبد اليهود، وتنتظر عودتهم. وسأل العمدة دليلنا غفولر: "هل تستطيع أن تعيد اليهود؟ إنهم عراقيون وعرب مثلي تماماً. إننا نحفظ المعبد لهم طوال السنين الخمس والخمسين الماضية". وكان من المعتقد أن عدد اليهود في العراق وصل في إحدى المراحل إلى نصف مليون يهودي؛ وربما كانت مملكة بابل ذات يوم وطناً لأعداد من اليهود تفوق أعداد من يسكن منهم اليوم الأراضي التي تكوّن الآن كلاً من إسرائيل وفلسطين.

وتغلّف العتمة والبلى هذا المجمع الذي يضم المعبد والضريح، لكن بعض الكتابات العبرية القديمة على الجدران وأسقف الممرات المقوسة لا تزال واضحة المعالم، ولا يزال بوسع المرء أن يتخيل روعة هذا المعبد ذي القيمة التاريخية الكبيرة على صغر حجمه بأسقفه المقوسة ونقوشه الجدارية البديعة وهياكل قرابينه المتعددة ومقاعده الحجرية الطويلة التي كان المتعبدون يجلسون عليها لتلاوة صلواتهم. وكان صدام حسين استولى في عام ١٩٧٩ على نسخ من التوراة التي تعود بتاريخها إلى مئات السنين، وكانت تُحفظ مخطوطة في المكتبة. وتظن قبيلة الشيخ أحمد أن إحدى تلك النسخ خطّها النبي حزقيال بيده، وأن اليهود كانوا يعرضونها في مسيرات احتفالية في الشوارع خلال مناسباتهم الدينية. وكان آلاف اليهود، قبل عام ١٩٤٨، يحجون من بغداد وغيرها إلى هذا المقام المقدس لديهم في عيد شفوعوت Shavuot (عيد الأسابيع) كل عام. وهنا، وبعد أن يعبر المرء غرفاً عدة، فإنه يصل أخيراً إلى قبو فسيح تُـحفَـظ فيه الأضرحة الحجرية المغطاة بالخشب والقماش وتحيط بها قطع من السجاد البديع وتضم أجساد النبي حزقيال وأصحابه. وعند قاعدة الغطاء الخشبي، توجد فتحة صغيرة يستطيع المرء إذا نظر من خلالها وهو يسجد قريباً من الأرض أن يرى الضريح الحجري الحقيقي لحزقيال.

وأعرب لنا الشيخ أحمد، بوصفه القيّم على المقام، عن رغبته في فتحه أمام السياح المتدينين، لكن ذلك يكلف ملايين الدولارات لإنفاقها على مجمّعي المعبد والمسجد القديمين، بحيث يمكن أن يستوعبا الصفوف الطويلة من الزوار. وفي الواقع، فإن هذا ليس هو العقبة الكبرى. فالمتشددون من الشيعة يريدون السيطرة على المجمّع، الأمر الذي جعل المكان خطراً إلى درجة يستحيل عندها تنفيذ ذلك المشروع. وقد هدد زعماء الميليشيات الشيعية المتشددون الشيخ أحمد بالقتل، ورد عليهم بتهديد مماثل. وشرح غفولر ذلك لي بقوله: "إن الشيخ رجل هادئ ولطيف إلى أن يتعرض لضغط يتجاوز الحد". وهو على غرار أبناء قبيلته يدرك الأخطار التي تواجهه، وهو على استعداد لمواجهتها؛ وقد فرز عدداً من الحراس المسلحين لحمايتنا في هذه الجولة، كما كان لنا حراسنا أيضاً. وكان نظام صدام أعدم أباه وأخاه قبل نحو عشرين عاماً باستخدام وسيلة مفضلة لدى زبانية النظام آنذاك وأكثرها شناعة، وهي حقن الأسيد في قحف الجمجمة.

وقبل بضعة أسابيع فقط من زيارتنا هذه، وتحديداً في الخامس من فبراير، جرى اكتشاف قبر جماعي آخر قرب البلدة يعود إلى أيام انتفاضة الشيعة عقب حرب الخليج عام ١٩٩١. ففي إبريل من ذلك العام، أقدم نظام

صدام حسين على ارتكاب مذابح متعمدة بحق مئات آلاف الشيعة العراقيين ودفنهم في مقابر جماعية تحت سمع الولايات المتحدة وبصرها. وأفادنا غفولر بأن زبانية النظام "كانوا ينقلون آلاف الأشخاص بالحافلات ويحفرون حفراً كبيرة بالجرافات ومن ثم يطلقون نيران الرشاشات عليهم دون أن يهتز لهم عصب. أما الآخرون فقد رُبِطت أيديهم خلف ظهورهم ودُفِنوا أحياءً، إذ إن كثيراً من الجثث التي شاهدناها في هذه القبور الجماعية لم تكن تحمل آثار جروح ناجمة عن الرصاص". ولم تتوقف أعمال القتل عند ذلك الحد، فقد أبيدت أسر بكاملها حين توجه أفرادها إلى مواقع تلك المقابر الجماعية التي كانت رائحة الموت لا تزال تفوح بشدة منها، كي يبحثوا عن مصير ذويهم. وحين فرغت من زيارتي الحلة والكفل في نهاية مارس، كان قد تم الكشف عن ٢٨٠ قبراً جماعياً. وقد فقد أحد زعماء تلك الانتفاضة ستة وثلاثين من أفراد أسرته في تلك المذابح. ولم تنجُ أسرة واحدة فعلياً من تلك المجازر. وأُعدِم العديد من الشيعة في تلك الفترة، أو ماتوا وقوداً لنيران المدافع خلال الحرب التي شنها صدام بلا مبالاة على إيران في الثمانينيات من القرن المنصرم إلى درجة أن عدداً قليلاً ممن هم في الأربعين من أعمارهم بقي في قيد الحياة، وأصبح معدل إحصاء النساء بالنسبة إلى الرجال يقارب ٦٠ إلى ٤٠. يعلق غفولر على ذلك بقوله: "اسأل مجموعة من الناس في المنطقة كم منكم فقد فرداً من أسرته في انتفاضة إبريل ١٩٩١؟ تجد عدد الأيدي التي لا ترتفع قليلاً جداً".

في الأغلب، كانت تذهلني المتناقضات خلال الفترة التي أمضيتها في العراق عاملاً لدى سلطة التحالف الموقتة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤. فكيف يمكن لبلد بمثل هذا الثراء أن يصبح بلداً يكابد مثل هذا الفقر؟ كيف يمكن أن يهوي مهد الحضارة، البلد الذي يشهد التاريخ بعظمة ثقافته وعلومه، إلى هذا الدرك من الأهوال والمآسي؟ لماذا أطاحت الولايات المتحدة نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ استناداً إلى دلائل مشكوك فيها على أنه كان يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، ولم تقدم على ذلك قبل اثنتي عشرة سنة، حين كان صدام مشمراً عن ساعديه وهو يرتكب المجازر الجماعية في حق شعبه، وهي جريمة ضد الإنسانية؟ هل بإمكاننا أن نساعد هذا البلد الغارق في مظالم الطغيان والمحروم ممارسة حرياته على أن يصبح بلداً ديمقراطياً؟

هذا السؤال الأخير ـ الذي عددته واجباً أخلاقياً ـ هو الذي جرّني إلى العراق بقدر متساوٍ من التردد والاقتناع بعد أن تلقيت مكالمة تطلب مني تقديم المساعدة. بحلول خريف عام ٢٠٠٣، انتهت الحرب. وكان مضى على احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وشريكاتها في التحالف أكثر من نصف عام. وكان الجنود والمدنيون

الأمريكيون ـ وأعداد أكبر كثيراً من العراقيين ـ يسقطون قتلى في سياق السعي إلى إعادة بناء هذا البلد على الصُعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكنت من معارضي شن تلك الحرب، لكني أيدت بناء السلام. فبعد غزونا العراق، ترتب علينا التزام بالمساعدة على إعادة بنائه وجعله بقعة تنعم بالديمقراطية والازدهار والحياة الكريمة. والآن، والعالم كله يقف موقف المتفرج والجهاديون يتدفقون إلى داخل العراق، أصبح مصير هذا البلد أمراً حيوياً بالنسبة إلى أمننا القومي إلى درجة تفوق كثيراً ما كانت الأوضاع عليه قبل الحرب.

وفيما كنت أجول في منطقتي الكفل وبورسيبا بعد ظهر الحادي والثلاثين من مارس ـ وتأكد لاحقاً أنها كانت جولتي السياحية الأولى والأخيرة في العراق ـ لم أكن أدري أن الاحتلال الأمريكي لهذا البلد كان يتهاوى إلى مرحلة جديدة من المآزق وأعمال العنف التي لا يمكن أن يتغلب عليها أبداً. وفي ذلك اليوم نفسه، نصب كمين لأربعة مقاولين أمريكيين في الفلوجة حيث لقوا مصرعهم وعُلّقت جثثهم المتفحمة متدلية من جسر كحيوانات يفتخر صيادوها بعرضها. ولم تمضِ سوى أيام قليلة حتى قامت انتفاضة كبرى في المنطقة الشيعية ذاتها التي كنا نتجول فيها. واستولى "جيش المهدي" المهلهل والمؤلف من المتدينين الشبان الشيعة المتحمسين المناصرين لزعيمهم مقتدى الصدر، على مدينتي النجف الأشرف وكربلاء المجاورتين بما تضمانه من مقدسات شيعية، معلنين بذلك تحديهم لسلطة الاحتلال ومصداقية برنامجها الانتقالي.

ما كان ينبغي أن يكون أي شيء من هذا مفاجأة لنا. فقد تلقينا الكثير من إشارات التحذير. وكان المسؤولون في سلطة التحالف الموقتة يناشدون طوال أشهر القيادة الأمريكية القيام بعمل ما ضد الصدر وأعوانه والميليشيات الأخرى أيضاً. وكنت زرت السيد فرقد القزويني الذي يُعد أحد أعتى أعداء مقتدى الصدر وأكثرهم فاعلية (وكلمة "السيد" هنا تشير إلى أنه من السادة الأشراف الذين يعودون بنسبهم إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم). ويمكن لمن يرى القزويني بلحيته السوداء الشعثاء وبردته الفضفاضة والحاشية من مريديه حوله، أن يخطئ في تصنيفه ويظن ببساطة أنه مُلاّ متشدد آخر من ملالي الشيعة. غير أنه كان ينادي ويشرح تطابق الإسلام والديمقراطية ـ بل ضرورة الديمقراطية بالنسبة إلى الإسلام. وكان القزويني أنشأ جامعة إسلامية بمساعدة أمريكية إثر حرب الخليج في الجامع الرئاسي السابق بمدينة الحلة، ذلك البناء الشامخ الضخم المبني من الحجارة والرخام الذي كان صدام حسين يمنع جماهير الشيعة الفقيرة في المنطقة من أداء الصلاة فيه. وأقام "السيد" مقابله نصباً تذكارياً فنياً يهز المشاعر لشهداء انتفاضة عام ١٩٩١. ولا يدرس مريدوه ـ من رجال ونساء ـ أصول الدين

الإسلامي فحسب، بل يطّـلعون أيضاً على أعظم ديانات العالم، وعلى مبادئ الديمقراطية أيضاً. وفي أحد أقسام ذلك المسجد المتوسع، تعكف مجموعة من اللغويين العراقيين على ترجمة أعمال متنوعة كُـتبت عن الديمقراطية إلى اللغة العربية. وفي قسم آخر منه، تبث إذاعة جديدة تعاليم عن الديمقراطية أيضاً.

وعلى الأرض الواقعة خلف المسجد، شاهدت ثمرة ملايين الدولارات التي قدمتها الولايات المتحدة للمساعدة على إقامة مركز إقليمي للديمقراطية، ومهاجع منفصلة للرجال وللنساء وكافتيريا. وكان هذا المركز المتألق الجديد، الذي افتـُتح في وقت سابق من ذلك الشهر، فد أنجزه المقاولون العراقيون خلال بضعة أشهر بعد عمل دؤوب ومكثف يجعل أكبر الشركات الأمريكية تخجل من إنجازاتها. وعلى المدخل، رُفِـعت لوحة تقتبس عن الرئيس جون كيندي مقولته الشهيرة: "لا تسأل عما يمكن أن تفعله بلادك من أجلك، بل اسأل نفسك عما يمكن أن تفعله لبلادك". ويتمتع المركز بالامكانات لمساعدة العراقيين في جميع أنحاء هذه المنطقة على تلقي تدريب مكثف عن أفكار الديمقراطية وقيمها وأساليبها، فهو يضم قاعة مؤتمرات كبرى وقاعتي حواسيب على أحدث طراز مجهزتين بستة وثلاثين حاسوباً وأكثر من عشرة مكاتب وقاعة استماع تستوعب مائتي مقعد، إضافة إلى المهاجع. ومن شأن المركز أن يمكـّـن العراقيين في أنحاء البلاد من الحصول على تدريب مكثف في مجال أفكار الديمقراطية وقيمها وأساليبها.

وعلى رقعة من السجاد الخشن وتحت خيمة المضافة، جلست بصحبة زملائي في ذلك الصباح مع السيد القزويني على سطح مسجده وجامعته، فيما راح يبوح لنا بهمومه. كانت جماعة مقتدى الصدر قبل أيام من زيارتنا تقوم على نطاق واسع بتوزيع منشور يندد بالقزويني وعشرة من كبار مؤيديه وينعتهم بأنهم "خنازير وكلاب" أساؤوا إلى سمعة الإسلام، ويجب "إيقافهم وإسكاتهم". وكان القزويني يعيش تحت وطأة التهديد بالاغتيال لأشهر عدة، لكن هذه الدعوة شبه الدينية الصادرة عمن يدّعون تمثيل الدين القويم قد زادت احتمالات الخطر. وكان خطر الميليشيات المسلحة المتشددة المدعومة من إيران ـ ليس جيش المهدي التابع للصدر فحسب، بل فيالق بدر أيضاً التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، التي كانت تتمركز في إيران حتى تمت الإطاحة بصدام، وميليشيا حزب إسلامي آخر، حزب الدعوة؛ وحزب الله؛ والعديد من الجماعات والفئات الصغيرة ـ يتصاعد سريعاً خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤، في الوقت الذي كان فيه

زعماء الأحزاب السياسية التي ترعى أنشطتهم يقبعون في بغداد متمتعين بعضوية "مجلس الحكم" العراقي ويوقعون إعلانات ديمقراطية وينصحون الأمريكيين بالميزتين الجميلتين: الاعتدال وضبط النفس.

وكان الخطر في الواقع قريباً جداً. ففي طريقنا إلى جامعة القزويني، مرت عربتنا المدرعة بمركز يعجّ فيه نشاط مختلف تماماً. في باحة بناء يصعب وصف ملامحه، كان أتباع مقتدى الصدر يتدربون على شن حربهم الجديدة في العراق. وهناك وعلى مرأى ومسمع سلطات الاحتلال، كانوا يتدربون على استعمال الأسلحة النارية وتركيب المتفجرات وقتل الكفرة. ويتشابه القزويني والصدر في أمرين: اللحية السوداء الشعثاء، والقدرة الخاصة على تنظيم وتحريك الجماهير. كما أن والد الصدر كوالد القزويني، قُتل على أيدي زبانية صدام حسين خلال تسعينيات القرن العشرين مع أخوين له وأحد أعمامه. وعند هذا الحد، تتوقف مظاهر التشابه. فقد كان صدام ينوي قتل والد مقتدى الصدر الذي كان له أتباع كثر. غير أن السيارة المفخخة التي كان يُقصد منها اغتيال القزويني نفسه، قتلت والده. وكان القزويني آنذاك أحد زعماء المقاومة السرية.

ووجد القزويني ما كان يطمح إليه في كلمات كان قرأها على جدران ضريح توماس جيفرسون في واشنطن العاصمة: "لقد أقسمت على مذبح الرب أن أقارع إلى أبد الآبدين كل وجه من أوجه الطغيان على عقول البشر". وكانت رؤية الصدر وجهاً جديداً من الطغيان ارتدى مسوح الدين، وتمثل في دكتاتورية إسلامية على النمط الإيراني يتربع فيها على سدة السلطة المطلقة. أما القزويني فكان يؤسس حركة سلمية من المزارعين وشيوخ القبائل ورجال الدين المسلمين المعتدلين ودعاة حقوق المرأة ومهنيين من أبناء المدن تُدعى رابطتهم "التجمع الديمقراطي العراقي"، في حين كان الصدر يستخدم الدفعات الهائلة من الأموال والأسلحة الإيرانية لتعبئة جيش من الشبان المهمشين الحانقين.

وفي جلستنا تحت تلك "المضافة"، ناشد القزويني الولايات المتحدة أن تتصرف على الفور، وقال: "هذه الميليشيات ستعيد العراق إلى عصر مظلم من سفك الدماء إذا لم يوقَفوا عند حدهم قريباً. وأي قرار حول حل الميليشيات يجب أن يُنفَّذ في الأسبوع القادم". حينها، ظننت أن تحذير القزويني كان مبالغاً في إلحاحه. فقد كنت لأسابيع سابقة أتوصل إلى الاستنتاج ذاته عن خطر الميليشيات وإلى أنه ينبغي أن يتصرف "التحالف" على نحو حثيث وشامل وسريع. لكنني لم أدرك أن السدّ كان على وشك الانفجار والانهيار، وأن ذلك اليوم الدرامي سيشهد من حيث الأساس نهاية انخراطي في الاحتلال الأمريكي.

الفصل الأول

الاتصال الهاتفي

حين ورد الاتصال الهاتفي يوم الثلاثاء الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٠٣، كنت في المكسيك أحاضر في جامعة الأمريكتين عن انتشار الديمقراطية على صعيد العالم. كان الاتصال بصوت مساعد مستشار الرئيس للأمن القومي ذي اللكنة الجنوبية الناعمة والحلوة، وحمل رسالة عبر آلة الرد على جهازي الهاتفي عن كوندوليزا رايس التي ترغب في التحدث إلي وترجوني أن أرد على اتصالها في أسرع وقت ممكن. وتلا ذلك اتصالان بإلحاح متزايد. وجاء الاتصال الأخير من مكتب صديقتي كويت بلاكر التي كانت من أوثق صديقات رايس في جامعة ستانفورد، وهي الآن مديرة معهد الدراسات الدولية في ستانفورد. وإذا اتصلت رايس بصديقتها القديمة بلاكر كي تتحرى عن مكان وجودي، فلا بد أن يكون وراء ذلك أمر جلل.

استرجعت الرسائل الثلاث بعيد هبوط طائرتي في دنفر مساء اليوم التالي، وذلك للاشتراك في حوار يدوم ثلاثة أيام عن العلاقات الصينية ـ الأمريكية. وكنت آنذاك أتنقل من قارة إلى قارة، وكان في برنامجي رحلة إلى تايوان في الشهر التالي. ولم يكن الشرق الأوسط مدرجاً على ذلك الجدول، لكن العراق لم يكن أصلاً في تفكيري. وكنت مع زملائي في "المنحة القومية من أجل الديمقراطية" نظّمنا عقد جلسة استراتيجية في واشنطن يوم الجمعة الأسبق لدراسة السبل التي نستطيع بها أن نقدم الدعم والمشورة الفنية لعملية تفضي إلى وضع مسودة لدستور ديمقراطي للعراق. وقبل ذلك بيوم، كنت بين الحضور حين كان الرئيس جورج بوش يحيي الذكرى العشرين لتأسيس "المنحة القومية من أجل الديمقراطية" بخطاب بليغ يعزز "استراتيجية تقدمية للحرية في الشرق الأوسط". وأعلن الرئيس وسط ترحيب قوي وحماسي من الحضور أن "إقامة عراق حر في قلب الشرق الأوسط سيكون حدثاً يمثل حداً فاصلاً في الثورة الديمقراطية العالمية".

كنت متحمساً كل الحماسة من أجل بناء عراق حر، وكنت أرغب في مد يد المساعدة في هذا السبيل، لكن ليس من داخل العراق. فقد كنت أقرأ أخباراً في الصحف وأشاهدها على الشاشة، وكانت حافلة بإيقاعات هادرة ومطردة من أعمال العنف والتمرد والاضطرابات. وكان العنف في العراق بعد سبعة أشهر من الإطاحة بصدام حسين وانتهاء العمليات العسكرية الكبرى، يبدو "أنه يتصاعد كثافة وفاعلية، جاعلاً كل الخطط غير مؤكدة"[1]، كما جاء في مقالة نشرتها صحيفة **نيويورك تايمز** ذلك الأسبوع. وكان القائد العسكري الأمريكي في العراق اللواء ريكاردو سانشيز اعترف فعلاً في أوائل أكتوبر ٢٠٠٣ بأن المقاومة يزداد خطرها وبأنها قد تصبح أسوأ. وأظهر استطلاع للرأي العام ذلك الشهر أن ثلثي الشعب العراقي يرى أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة "قوة احتلال"، في حين لم تتجاوز نسبة من رأوا أنه "قوات تحرير" ١٥ في المئة[2]. وكان الثاني من نوفمبر يوم الموت بالنسبة إلى القوات الأمريكية منذ بدء عملية "حرية العراق" في التاسع عشر من مارس، عندما لقي ستة عشر جندياً أمريكياً مصرعهم في إثر إصابة المروحية التي كانوا على متنها بصاروخ أطلقه المتمردون عند تخوم الفلوجة، إذ كان ذلك أكبر عدد من الجنود الأمريكيين الذين يُقتَلون في يوم واحد حتى ذلك التاريخ الذي، بحلوله، كان عدد أولئك الجنود الذين قُتلوا خلال فترة الاحتلال بعد الحرب أكبر من عدد زملائهم الذين سقطوا خلال الحرب (العمليات العسكرية الكبرى) نفسها التي دامت ستة أسابيع.

ولم يكن الأمريكيون وحدهم هم من يتعرض للهجوم آنئذ. ففي السادس والعشرين من أكتوبر، أصيب فندق الرشيد، الذي يقع ضمن "المنطقة الخضراء" التي تضم المقر العام للقوات الأمريكية في العراق، والتي يُفترَض أن تكون منيعة على أي هجوم، بنيران الصواريخ في أثناء إقامة بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي فيه، ونجا وولفويتز دون إصابات، لكن ضابطاً أمريكياً كبيراً لقي مصرعه، وأصيب ١٧ شخصاً آخرون بجراح في "ضربة جريئة في قلب الوجود الأمريكي في العراق"[3]. وخلال اليوم التالي، تعرض مبنى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد لهجومٍ أسفر عن مصرع أكثر من عشرة أشخاص أيضاً. وكانت تلك

١- Joel Brinkly, "The Struggle for Iraq: The Attacks; Despite Positives, More Negatives are Predicted," *New York Times*, 3/11/ 2003, p.10.

٢- *San Diego Union Tribune,* 25/10/2003.
في إبريل كان العراقيون منقسمين بالتساوي تقريباً (٤٦ إلى ٤٣) في النظر الى الأمريكيين بوصفهم "محتلين" أو "محررين".

٣- Rajiv Chandrasekaran and Theola Labbe, "Blast Hits Red Cross Offices in Baghdad; at Least 2 Killed; U.S. Officer Dies in Earlier Attack," *Washington Post,* 27/10/2003.

الضربات جزءاً من سلسلة منسقة من الهجمات قام بها انتحاريون في بغداد خلال اليوم الأول من رمضان سقط ضحيتها ما لا يقل عن ٣٤ شخصاً، وأصيب أكثر من ٢٠٠ بجراح. وفي اليوم التالي، قتل نائب محافظ بغداد، وانتقد عدد من أعضاء "مجلس الحكم" المعينين من قبل الأمريكيين عجز الولايات المتحدة عن إحلال الأمن في العراق، وكان آخر موظفي الأمم المتحدة قد انسحب من بغداد في الأول من نوفمبر، وكان معظم الموظفين الدوليين قد سُحِبوا من هناك في وقت سابق في إثر الانفجار الهائل في شاحنة عند مقرهم في التاسع عشر من أغسطس، والذي أسفر عن مقتل ٢٢ شخصاً وجرح أكثر من ١٥٠. وفي الثامن من نوفمبر، أعلنت منظمة الصليب الأحمر أنها ستغلق مكتبيها في بغداد والبصرة بسبب تصاعد أعمال العنف.

ومع تزايد سفك الدماء وتخبط المشروعات الخاصة بعملية الانتقال السياسي في العراق، طار السفير بول بريمر "حاكم سلطة التحالف الموقتة"، وهي في الواقع سلطة الاحتلال الأمريكي للعراق، عائداً إلى واشنطن في الحادي عشر من نوفمبر لإجراء مشاورات عاجلة مع كبار مستشاري الأمن القومي في إدارة بوش ومع الرئيس نفسه. ولدى عودتي في اليوم التالي إلى الولايات المتحدة، كانت صحيفة **واشنطن بوست** تصف تلك المشاورات بأنها ترمي "إلى إنقاذ عملية الانتقال السياسي في العراق بالتعجيل في تسليم السلطة (إلى العراقيين)"[٤].

لهذا تملكني شعور مثبط حين استمعت على التوالي إلى الرسائل الهاتفية الثلاث التي كانت وتيرة الإلحاح تتسارع فيها واحدة بعد أخرى. وكنت عرفت كوندي رايس قرابة عشرين عاماً، وجمعتنا رابطة الزمالة والصداقة في ستانفورد. وعلى الرغم من الاختلاف في انتمائنا الحزبي ونظرتنا إلى الشؤون العالمية، فقد كان كل منا يحمل للآخر المودة والاحترام، وكنا نضحك حين نذكر اختلافاتنا السياسية. وكان لرايس أسلوب في اجتذاب أصدقائها الأكثر تحرراً إلى العمل الأكاديمي. فقد أثارت إعجاب أصدقائها وزملائها خلال سنوات عملها في ستانفورد بذكائها وفكرها واعتدالها وعقلها المنفتح وروح الدعابة لديها. كما كانت مدرّسة كفؤة ومحبوبة إلى درجة مذهلة. وكنت ألتقيها في واشنطن من وقت لآخر منذ أصبحت مستشارة الرئيس للأمن القومي في عام ٢٠٠١. لكنني لم أعتقد أن اتصالها بي كان لمجرد استذكار أيامنا الخوالي في ستانفورد. وحين سنحت لي الفرصة كي أرد على اتصالها كان الوقت في واشنطن العاصمة قد تجاوز

٤ – Robin Wright and Anthony Shadid, “U.S. Seeks a Faster Transition in Iraq; Top Administrator Returns for Talks with White House,” *Washington Post,* 12/11/2003.

التاسعة مساءً كثيراً، لذا لم أحظَ بجواب. وفيما كنت أعيد هاتفي الخليوي إلى علبته تلوت هذه الصلاة الصامتة: "يا رب، أتوسل إليك ألاّ تدعها تطلب مني أن أذهب إلى العراق".

وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، حاولت الاتصال ثانية، وسرعان ما وصلوني برايس. وتبين لي أن الفندق الذي كنت أنزل فيه كان على بعد مرمى حجر من الكلية التي تخرجت فيها والتابعة لجامعة دنفر، حيث نلت شهادتي الباكالوريوس والدكتوراه بإرشاد وتوجيه من أحد أبرز الاختصاصيين في سياسات العالم الشيوعي، وهو جوزيف كوربل والد مادلين أولبرايت.

تبادلنا بعض عبارات الود والمجاملة، وقلت لها في سياق المكالمة: "لن تصدقي هذا، لكني أتحدث إليك من الكلية التي تخرجت فيها (هنا) في دنفر". وضحكت من قلبها وقالت: "سلِّم لي عليهم". ثم تحولت إلى الجد. كانت المساعي الأمريكية الرامية إلى إحلال السلام في العراق على وشك الانحراف عن مسارها. وكان من المزمع الإعلان يوم الخامس عشر من نوفمبر عن خطة أكثر رسوخاً وأسرع وتيرة لتنفيذ عملية الانتقال السياسي. وتقرر أن تبدأ تلك الخطة بوضع مسودة لدستور موقت، ترى إدارة بوش أن من الأمور الحيوية لنجاحها أن تكون ليبرالية وديمقراطية قدر الإمكان. ثم تنتقل الخطة إلى إجراء انتخابات غير مباشرة لاختيار أعضاء برلمان انتقالي وتسليم سلطة الحكم في الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤. ويحتاج البيت الأبيض إلى خبير في التطوير الديمقراطي يتوجه إلى العراق ليقدم النصح والمشورة في شأن عملية الانتقال السياسي هناك. وسألتني عما إذا كنت أستطيع القيام بذلك.

سؤالها جعل أنفاسي تتوقف. كان ذلك ما كنت أتوقعه وأخشاه منذ الليلة الفائتة. لكني عدَدْت دعوتها تكريماً لي، وشعرت بأنها نداء يحضني وبالتزام مّا عليَّ أن أؤديه.

لكني لم أستطع أن أتوقف عن التفكير في أعمال العنف والمخاطر وانعدام الأمن والكثير من الأخطاء وسوء الحسابات التي ارتكبناها في العراق فعلاً وفي ردود أفعال أصدقائي وأفراد أسرتي. وشعرت بأني بحاجة إلى وقت للتفكير في ذلك العرض. وكدت آمل أن يتلاشى طلبها ذاك بهدوء مع مرور الوقت. وسألتها: "كم لدي من الوقت لأتخذ قراري؟" وضحكت ثانية بطريقة ودية ومازحة، لكنها لم تكن هازلة تماماً حين أجابت: "بضع دقائق".

كنت أدرك أن الوضع يقتضي الإلحاح والعجل. فالاحتلال الأمريكي للعراق، واحتمال أن يحظى هذا البلد بنظام ديمقراطي من أي نوع بعد الحرب يواجهان منعطفاً مهماً. وكان هناك أكثر من ١٠٠ ألف أمريكي في العراق أغلبهم من العسكريين الذين يتعرضون لمخاطر ويقدمون من التضحيات التي تفوق كثيراً أي شيء مطلوب مني. وكنت أعلم أن الوضع في العراق صعب وأن الأمور تسير على نحو أسوأ كثيراً مما كان الداعون إلى شن الحرب يتوقعونه. لكنني لم أكن أعتقد أن الوضع وصل إلى حد ميؤوس منه، بل كنت أشعر بأن في وسعي الإسهام في تحسين الوضع بفضل الخبرة التي اكتسبتها من خلال دراسة ومراقبة المساعي المبذولة لإحلال الديمقراطية وتطويرها في نحو عشرين بلداً على مدى السنوات العشرين الماضية، وتقديم المساعدة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، كنت أشعر أيضاً بأن المهمة شاقة وبأن الخطر كبير وبأننا ارتكبنا في الأصل عدداً من الأخطاء البالغة في العراق.

في الواقع، كنت من معارضي شن الحرب في أوائل عام ٢٠٠٣، وعبّرت عن رأيي في مقالة منشورة بأن الخطر الأعظم على الولايات المتحدة في ذلك الحين لم يكن صادراً عن برامج صدام الخاصة بإنتاج أسلحة دمار شامل، بل عن "أطماعنا الإمبريالية نحن والموجة العالمية من الكراهية لأمريكا التي قد أثارتها هذه الأطماع فعلاً". وكنت أفضل بدلاً من شن الحرب على العراق أن نلجأ إلى "عملية تتسم بالصبر والتشاور لإقامة تحالف دولي" يستند إلى "شرعية الأمم المتحدة". وبما أنه لم تتوافر دلائل دامغة على أن صدام حسين قد حنث بالتزاماته بنزع أسلحته، فقد كنت أعتقد أن عمل المفتشين الدوليين على تلك الأسلحة يجب أن يستمر إلى أن يكون بوسعنا البرهنة بطريقة أكثر إقناعاً على أنه كان يكذب على المجتمع الدولي. وحذرت من أننا "سندفع ثمناً باهظاً إذا قررنا منفردين ودون دلائل مقنعة بأنه كان يرتكب خرقاً ملموساً، وقمنا على هذا الأساس بشن حرب لا تحظى بتفويض من مجلس الأمن الدولي ولا بدعم من أهم حلفائنا في أوروبا والشرق الأوسط". وفي مقالتي تلك، أعربت أيضاً عن قلقي حيال الخطط الأمريكية الرامية إلى إدارة العراق كمنطقة محتلة كما فعل الجنرال دوغلاس ماك آرثر في اليابان: "إن من شأن احتلال عسكري أمريكي متطاول وانفرادي للعراق أن يضفي الشرعية على انتشار تحدٍ إقليمي واسع النطاق". فسوف يتحول الجنود الأمريكيون بسرعة من محررين إلى محتلين ويتعرضون لهجمات متكررة من القناصة والإرهابيين". وبدلاً من ذلك، فقد حثثت على تأليف حكومة عراقية موقتة على وجه السرعة "عبر حوار شفاف وشرعي، يتواكب مع تحالف دولي يضم الولايات

المتحدة، لكن ليس تحت قيادتها بالضرورة"[٥]. ومن المعروف أن إدارة بوش انتهجت بالنسبة إلى شن الحرب والفترة اللاحقة لها سياسات تخالف كثيراً ما كنت أفضله.

غير أني بحلول نوفمبر ٢٠٠٣ شعرت بتضارب في أفكاري، إذ كنت لا أزال أعتقد أن الحرب كانت حساباتها سيئة من الناحية الاستراتيجية، لكن الضرورة التي انبثقت من الحرب وما بعدها كانت واضحة، ألا وهي بناء نظام سياسي ديمقراطي وقانوني لائق في العراق. وكنت أعتقد أيضاً أننا إذا فشلنا هناك فسيدخل العراق في وضع لم يسبق أن كان فيه في الماضي: فهو سيصبح ملاذاً للإرهاب الدولي، وربما تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي. وكان جزء من تفكيري يستجيب لتلك الضرورة انطلاقاً من إحساس بالواجب وبالقناعة. وكان جزء آخر يستثيره التحدي، وجزء ثالث لا يزال ينتقد أسلوب إدارة بوش المتعجرف والمتفرد، وجزء رابع كان يرتعش رعباً. في غمرة هذا الخضم من المخاوف والتحفظات ومشاعر انعدام الأمان، وجدتني أقول لرايس: "حسناً، سأقوم بذلك".

في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، اتصل بي السفير بريمر من فيل (Vail) بولاية كولورادو، وكانت تلك المرة الأولى التي أتحدث معه فيها، وخرجت بانطباع عميق من تلك المحادثة. كان ذا صوت عميق رنّان (وكان مألوفاً لأذني بعد العديد من المقابلات التلفزيونية التي أُجريت معه)، وكان يتحدث عن قناعة وثقة. وقال إن على رأس الأولويات في الخطة الجديدة وضع مسودة دستور موقت بالرغم أنه سيُدعى باسم "قانون أساسي". ومن المقرر أن ترسي هذه الوثيقة أسس تركيبة ومبادئ حكومة انتقالية تدير شؤون العراق إلى حين كتابة دستور دائم وانتخاب حكومة بموجب أحكامه. واستفاض بريمر في الحديث عما كانت رايس أبلغتني به. وقال إن القانون الأساسي لن يكون مجرد وثيقة انتقالية، بل من المرجح أن يكون بمنزلة أساسٍ ما لدستور دائم. ومن الأمور الحيوية بالنسبة إلى الديمقراطية في العراق أن يحدد مثل هذا القانون أكبر عدد ممكن من مبادئ الديمقراطية ولا سيما منها ما يتعلق بالحقوق الفردية وفصل السلطات والنظام الفدرالي. كما تنص الخطة على أن يتم وضع المسودة المذكورة في عملية سريعة نسبياً تكتمل في الموعد المأمول، وهو الأول من فبراير ٢٠٠٤. وكان بريمر شرع قبل ذلك في ممارسة ضغوط على أعضاء مجلس الحكم العراقي لتعيين لجنة

٥ – "Endgame: Why the United States Should Not Go It Alone," *Hoover Digest,* no.1 (2003), pp. 82-85. Available at: http: //www.hoover.stanford.edu/publications/digestio31diamond.html.

مهمتها وضع مسودة الوثيقة. وستكون مهمتي الانهماك الشديد في إبداء المشورة المتعلقة بصياغة تلك المسودة. لكن بريمر أكد أن الدور الأمريكي الرسمي سيكون دوراً استشارياً. وقال: "إننا نحتاج إلى السماح للعراقيين بأن يمسكوا بزمام الأمور ـ على نحو واضح يرونه بأم أعينهم. يجب أن تكون (تلك) وثيقتهم هم". وتقرر حسب الخطة الجديدة أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية في أوائل عام ٢٠٠٥ تكون مهمتها وضع مسودة دستور دائم. وأضاف بريمر: "علينا أن نفكر في مقدار العون الدولي الذي نريده لهم، ويكون بمقدورنا تقديمه إليهم". ثم استطرد ليقول شيئاً سيعلق في ذاكرتي لوقت طويل: "إن أقصى طاقتنا للتأثير في مجرى الأحداث ينحصر في هذا الوقت الحاضر. ففي غضون سنتين سنكون قد رحلنا".

ومن ثم، تحادثنا في شأن التوقيت والأمور اللوجستية المتعلقة بسفري إلى العراق. وأخبرته أن اقتراحه أتى مفاجئاً جداً بالنسبة إلي وأني كنت بحاجة إلى بضعة أسابيع للاستعداد للسفر. وقال إنه لا بأس بذلك إذا تمكنت من الوصول إلى بغداد بُعيد "عيد الشكر" (أواخر نوفمبر). وقلت أيضاً إنني على استعداد لتقديم المشورة ما دامت هناك ضرورة تستدعي ذلك، لكن ليس بوسعي إلغاء جميع ارتباطاتي الأخرى خلال ذلك الوقت القصير. ولم يكن ذلك بسبب ارتباطاتي الجامعية في ستانفورد، التي يمكنني إرجاء معظمها. غير أن لدي التزامات ثابتة بوصفي المحرر المشارك في **مجلة الديمقراطية**، والمعد المشارك في مركز الدراسات التابع للمنحة القومية من أجل الدراسات الديمقراطية في واشنطن. وهكذا، اتفقنا على أن أتنقل بين ستانفورد وبغداد خلال الأشهر المقبلة، ممضياً فترات متواصلة طويلة في بغداد بين ديسمبر ويونيو وأقوم بدور استشاري.

ولسوء الحظ، جاء ديسمبر ومضى، وسقطت في دوامة محيرة من بطء مؤلم في الترتيب ورسائل متضاربة بسبب بيروقراطية العاملين في وزارة الدفاع الأمريكية. وفي بغداد، كان السفير باتريك كيندي، المعاون الإداري لبريمر، قد تسلم منصبه على وجه السرعة، لكن حالما كانت الأمور تصل إلى واشنطن كانت تتباطأ كسرعة السلحفاة. فقد كنت آمل أن أكون على متن الطائرة المتوجهة إلى الكويت أواخر نوفمبر، لكن كان علي الانتظار حتى الثاني من ديسمبر كي أتلقى "دليل التحرك" مع ما يستلزمه من "طلب منح تأشيرة الدخول من البلد" المعني، وكان علي أن أملأ استمارة ذلك الطلب. بعد ذلك، كان يتعين علي أن أمرّ بتجربة الانتظار ونفس البلبلة التي عرفت لاحقاً أن معظم زملائي في سلطة التحالف الموقتة في بغداد كانوا قد مرّوا بها. وينصح "دليل التحرك" قارئه بابتهاج وبأسلوب التعليمات العسكرية المتوقع من القارئ أن ينفذها بهذه الكلمات:

"أفراد فريقنا وراء البحار بحاجة ماسة إلى مهاراتك وقدراتك من أجل إنجاز هذه المهمة الصعبة، وهم احتاجوا إليك هناك معهم بالأمس! إذا اتبعت الإجراءات في هذا الكتيّب فستجد الإجابة عن معظم أسئلتك، وسيكون الطريق إلى العراق أسرع وأيسر".

واتبعت كل ما جاء في الكتيب حرفياً، لكن الطريق لم يكن سريعاً ولا يسيراً. أولاً أُبلغت أنّ عليّ التوجه إلى فورت بليس بولاية تكساس، أو إلى فورت بلفوار بولاية فيرجينيا من أجل التدرب والتجهز. وتبيّن لاحقاً أنه لم تكن هناك حاجة بي إلى أن أتوجه إلى أي منهما. ما كنت أحتاج إليه هو تأشيرة دخول إلى الكويت. ومن ثم تبيّن أني لم أكن بحاجة إلى تأشيرة (في نهاية المطاف تبين أن كل ما كنت أحتاج إليه لعبور الكويت نموذج من بطاقة هُوية حكومية تحمل صورتي من شأنها أن تصبح فيما بعد أغلى قطعة بلاستيكية أملكها في العراق).

وعلى الورق فقط، كان يبدو أن البيروقراطية الحكومية قد فكرت في كل شيء وأخذته في الحسبان. ويختتم "دليل التحرك" بملحوظة مفيدة تحت عنوان: "قائمة أغراض مقترحة للسفر"، قائمة للنساء وأخرى للرجال. بالنسبة إلى الرجال جاء في قائمة الثياب التي ينصح باصطحابها:

- بزة رجال أعمال واحدة أو أكثر، حسب مجال عملك.
- خمسة سراويل قطنية (بنطال عادي أو جينز) وحزام.
- خمسة قمصان خفيفة بأكمام.
- خمسة أزواج، أو أكثر، من الجوارب الرياضية (لارتدائها مع الحذاء).
- حذاء أو حذاءان غير رسميين (للمشي أو على هيئة صندل).
- نعلان للاستحمام / قبقاب.
- بيجامتان (ألبسة نوم) ورداء.
- سترة أو معطف من النوع الخفيف.
- قبعة رسمية أو غير رسمية، للحماية من حرارة الشمس.
- شال للحماية من العواصف الرملية.
- عدد كافٍ من الألبسة الداخلية القابلة للغسيل (ما يكفي لخمسة أيام على الأقل).
- ملابس تمارين رياضية، حذاء تينيس، لباس سباحة (اختياري).

أما لائحة الأغراض الشخصية المقترحة فكانت ضعف هذه القائمة، ومنها أغراض من قبيل مستحضر لترطيب الجو وعُـدة خياطة وحقائب بسحابات يمكن قفلها. وسرعان ما انطلقت إلى العمل وجمعت حقيبة مخيم وحقيبة ظهر وواقية من الشمس ومناشف وشراشف وقبعات وأدوية طبية و"ألبسة داخلية قابلة للغسيل"... الخ. وقررت أن أتجاهل "حقيبة النفخ" المقترحة أيضاً. ومن ثم مضيت في إرسال الرسائل بالبريد الإلكتروني وأنتظر، ثم أرسل مثيلاتها وأنتظر ثانية. أخيراً، شاركني زميل في واشنطن شعوري بالإحباط في التعامل مع أحد موظفي مكتب بريمر في بغداد، واستطاع الاتصال بمكتب رايس. وفي أوائل ديسمبر، أخذت الأمور تتحرك، لكن ليس بالسرعة التي تمكّـنني من الوصول إلى بغداد قبل عيد الميلاد بوقت كافٍ. وبحلول تلك المناسبة، سيكون معظم موظفي إدارة بريمر في الولايات المتحدة لقضاء إجازات متعاقبة كي يحظوا بفترة راحة يحتاجون إليها حاجة ماسة ويلتئم شملهم مع أسرهم. لهذا، فقد غيرت تاريخ مغادرتي مع المعنيين، وقررنا أن يكون يوم الثالث من يناير ٢٠٠٤.

حين أخبرت أفراد أسرتي وأصدقائي وطلابي بأني متوجه إلى العراق لأقدم المشورة بشأن العملية الانتقالية، واجهت ردود فعل متباينة. كان فيهم من أيدني في ذلك على الفور وبالمطلق. ولدهشتي الكبرى، تبينت أنه كان من بين أكثر المتحمسين طلابي في ستانفورد الذين كانوا يشعرون بالهول من خطر التحدي وتأثروا في الوقت نفسه من توافر هذه الفرصة على الرغم من أنهم كانوا من معارضي الحرب. وسألني طالبان منهم بكل جد: "هل نستطيع أن نذهب معك؟" بعض أصدقائي وأقربائي كانوا ممزقي الشعور، لكنهم كانوا متفهمين أيضاً. وبعضهم الآخر كان قلقاً، لكنه سلّم بواقع الأمر. وبعضهم كان يخشى حقاً على سلامتي، وأعرب عن استغرابه من أن أكون أنا الذي يتعين عليه أن يذهب. وواجهت من هذا أو ذاك ثورة غضب وخوف: "هل أنت مجنون؟ هل فقدت عقلك؟" وصوروا الوضع هناك كما لو كان كارثة. وأضافوا: "الآن، يطلبون منك أنت الذي حتى لم تؤيد هذه الحرب، أن تنقذهم وتنقذ مؤخرة الرئيس؟ اتصل بها ثانية وأبلغها أنك لا تستطيع الذهاب!".

بمجرد أن قلت نعم لكوندوليزا رايس، لم أشكك في قراري مطلقاً ـ لا قبل رحيلي ولا حين كنت في العراق ولا بعدئذ. لكنني كنت أدرك أن التحدي المتمثل بإقامة نظام ديمقراطي في العراق سيكون هائلاً، وأن هذا المسعى يتخبط معاكساً للتيارات الجبارة للتاريخ والثقافة والسياسة.

كنت أدرك إدراكاً واعياً وعميقاً صعوبة مهمتي بوصفي ممن أمضوا حياتهم الأكاديمية كلها في دراسة الأوضاع المناسبة للمناخ الديمقراطي. فقد كنت كتبت أوائل ذلك العام (٢٠٠٣) حين كانت الحرب تدور رحاها:

"من الممكن ـ من الممكن فقط ـ أن يتطور النظام في العراق تدريجاً ليصبح نظاماً ديمقراطياً، لكن المهمة هائلة والاحتمالات كبيرة في عكس هذا الاتجاه، ولن يكون بوسعنا أن نجعل التحول نحو الديمقراطية (هناك) ممكناً، إلا بإقرارنا الصريح بالعقبات والمخاطر والدراسة الواعية للدروس الخاصة بمسألة إعادة الإعمار بعد أن تضع الحرب أوزارها. سيتطلب الأمر التزاماً مطولاً ومُدوَّلاً بقضية العراق بتكاليف تبلغ مليارات الدولارات على مدى سنوات. يجب ألاّ نكرر أخطاء التزاماتنا لما بعد الحرب في أفغانستان، والتي اتسمت بالآنية والتخبط والتمويل غير الكافي والتأخر في إعادة الإعمار وعدم الرغبة تماماً في نشر واستخدام القوة العسكرية اللازمة لضمان صمود النظام السياسي الجديد"[٦].

كان البحاثة على مدى بضعة عقود سابقة أعدّوا كماً هائلاً من المعارف والبحوث في دراسة الأوضاع التي تعزز النظام الديمقراطي الراسخ. وكانت هذه المؤلفات، في بواكيرها، تشدد على الحاجة إلى التنمية الاقتصادية، إذ إن من المرجح كثيراً أن ينبثق النظام الديمقراطي ثم يصبح مستقراً في البيئة التي يتوافر فيها قدر معقول من الازدهار وعدم تكافؤ اجتماعي محدود وطبقة متوسطة قوية ومستويات عالية من معرفة القراءة والكتابة ومن التعليم واقتصاد سوق منتج ومجتمع مدني نشط. وقد ثبت بالفعل أن مستوى التنمية الاقتصادية في أي بلد هو أحد أفضل المؤشرات بالنسبة لقيام نظام ديمقراطي قابل للاستمرار. غير أن هذا النموذج قد تغير في السنوات الأخيرة نوعاً ما. فمنذ عام ١٩٧٤، أخذت موجة جديدة من التوسع الديمقراطي تكتسح العالم، وتصاعدت نسبة الدول التي أقامت نظماً ديمقراطية فيها تصاعداً ملموساً، من أكثر قليلاً من ربع دول العالم ذلك العام إلى نحو ٦٠ في المئة منها في عام ١٩٩٤[٧]. وتوسعت الديمقراطية لتمثل عدداً أكبر كثيراً من ذي قبل من الدول الفقيرة التي تسودها القلاقل في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الشيوعية السابقة التي لم

٦- Larry Diamond, "Can Iraq Become a Democracy?" *Hoover Digest,* no. 2 (2003), p. 10. Available at: http://www.hoover.stanford.edu/publications/digest/o3z/diamond.html.

٧- Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), p. 25.

تتوفر فيها "ظروف الديمقراطية" المألوفة. وزادت تلك الاتجاهات احتمال بروز الأنظمة الديمقراطية في البلدان التي يتوقع علماء الاجتماع أن تكون آخر من تنبثق فيها مثل تلك الأنظمة. فإذا استطاع النظام الديمقراطي أن يتجذّر في بلد معدم مثل مالي ـ البلد الواقع في إقليم الصحراء الكبرى القاسي في إفريقيا، حيث أغلبية البالغين من سكانه أميون ويعيشون في فقر مدقع، وحيث متوسط عمر المرء أربعة وأربعون عاماً ـ فلماذا لا يستطيع هذا النظام أن يبرز في أي بلد تقريباً؟[٨]. ومالي واحدة من الدول التي أغلبية سكانها العظمى من المسلمين، والتي أثبتت نوعاً من تجربة ديمقراطية قابلة للاستمرار والحياة في تلك الفترة. وكما أثبتت الديانتان الكاثوليكية والكونفوشية أنهما ليستا عقبتين أمام الديمقراطية كما كان يُفترض في السابق، كذلك أثبت قدر متزايد من التجارب السياسية والحجج المتعمقة إمكان المواءمة بين الإسلام والديمقراطية أيضاً [٩].

ومع هذا، لم يكن مستوى التنمية الاقتصادية وتركيبة المجتمع في العراق هما ببساطة ما جعلاه حالة تتصف بالتحديات، بل مسار العراق في الخضوع للأنظمة الاستبدادية وللانحطاط على مدى نصف القرن الماضي. وكان يبدو أن كل شيء كان يقف بالمرصاد في وجه احتمال قيام نظام ديمقراطي قابل للاستمرار هناك. وعلى الرغم من أن للعراق تاريخاً من الفكر الليبرالي ترعرع في المنفى وسط شبكة من العراقيين المنادين بقيام نظام حرّ في بلادهم، الذين كانوا يخططون استراتيجياً من أجل ذلك، فقد كان العراق في مرحلة مخاض صعب للخروج من حقبة طويلة من الأنظمة الدكتاتورية الوحشية. وقد تعرض الاقتصاد والمجتمع العراقيان للدمار الماحق بعد خمسة وأربعين عاماً من الحكم السلطوي، ولا سيما خلال السنوات الأربع والعشرين الأخيرة من القتل والنهب والرعب في عهد صدام حسين. وأقحم هذا الدكتاتور بلاده في حربين مدمرتين لا مبرر لهما (ضد إيران من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، وضد الولايات المتحدة في عام ١٩٩١) وخلّفتا ١٥٠ ألف قتيل عراقي وعدداً مماثلاً من الأسرى وأكثر من ربع مليون من الجرحى. وكان من نتائج النظام الدكتاتوري والحروب والعقوبات الدولية والتراجع الاقتصادي المطّرد أن أجبرت ملايين العراقيين على الالتجاء إلى دول المنفى وأدت إلى تدمير الطبقة الاجتماعية المتوسطة. فقد هبط الدخل الفردي السنوي إلى أقل من النصف

٨- Larry Diamond, "Universal Democracy?" *Policy Review* (June 2003), pp. 3-25. Available at: http://www.policyreview.org/juno3/diamond.html

٩- Larry Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003).

كثيراً، ووصل إلى ١٠٠٠ دولار فقط؛ وتدنت إلى حد كبير مستويات التعليم والصحة؛ وارتفعت معدلات وفيات الأطفال أضعافاً عدة؛ وتدهورت أوضاع البنى التحتية؛ وتفاقمت الديون الخارجية إلى أرقام مذهلة قُـدِّرت بـ٢٠٠ مليار دولار. وبلغت نسبة الأمية في أوساط البالغين العراقيين ٤٠ في المئة. وشعب العراق شعب فتي (إذ تبلغ نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة فيه ٤٠ في المئة) وهي نسبة تتنامى بسرعة. وبوجود قطاع من الشعب فتي ووليد تزداد نسبته في المدن، حيث تنتشر البطالة وتتقلص الخدمات يصبح من المتوقع أن يواجه نظام الحكم في فترة ما بعد الحرب مرجلاً يغلي من الآمال والتطلعات التي يصعب تلبيتها.

والأسوأ من ذلك أن المساعي الرامية إلى إحلال الديمقراطية في العراق أخذت تتكشف عن مناخ إقليمي يتعارض معها. فعندما تهاوى جدار برلين في عام ١٩٨٩، وجدت الدول الشيوعية السابقة، بخلاف ذلك، مجموعة من الجيران الديمقراطيين في الغرب ترحب بها وتساندها، بل إن الرغبة في الانضمام إلى اتحاد أوروبي موسع أصبحت من أقوى الحوافز لدول تمتد من جمهورية التشيك إلى دول البلطيق لكي تجعل من الديمقراطية وحكم القانون نظاماً مؤسسياً. وعلى الطرف الآخر من كوكبنا، وحين كانت الديمقراطية تنتشر في الفلبين وكوريا وتايوان أواخر ثمانينيات القرن العشرين، كانت أغنى دول المنطقة، ألا وهي اليابان، تنعم أصلاً بنظام ديمقراطي ليبرالي راسخ. وفي أمريكا اللاتينية وإفريقيا، كانت العملية الديمقراطية تتوسع خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في مناطق شهدت قبلاً قيام بعض الأنظمة الديمقراطية، وتحرك دول أخرى تحركاً فورياً أو قريباً من ذلك نحو الحكم الديمقراطي. وفي الشرق الأوسط، وفي عام ٢٠٠٣، كان هناك بلـَـدان لا غير من بين تسعة عشر بلداً فيهما نظام ديمقراطي، وهما تركيا وإسرائيل، وكانا مختلفين ثقافياً عن العراق ويشعر معظم العراقيين بعدم الثقة بهما، ولا يصلحان نموذجاً أو متراساً لدمقرطة العراق. وكانت الدول العربية الست عشرة في الشرق الأوسط تؤلف المجموعة الإقليمية والثقافية الكبرى الوحيدة في العالم التي تخلو من أي نظام ديمقراطي. بل إن ثلاث دول مجاورة للعراق، وهي سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية، هي دول سلطوية بامتياز (بالرغم من المظهر الخادع للانتخابات في إيران)، وستشعر بالتهديد إذا ما جرت عملية ديمقراطية في العراق، ويُـتـوقَّـع منها أن تخرّب تلك العملية بطريقة أو بأخرى.

كما أن العراق مجتمع منقسم على نفسه إلى حد بعيد، ويتساءل البعض حتى إذا كان يمكن تسميته أمة. فبادئ ذي بدء، ليس العراق برمته بلداً عربياً، وما يقارب خمس سكانه من الأكراد يشارك معظمهم خمساً آخر من السكان

المحسوبين في عداد المسلمين السُنَّة، لكن للأكراد لغتهم الخاصة وثقافتهم وهُــويتهم القومية وطموحاتهم[١٠]. وقد تعرض أكراد العراق لأعمال العنف والتمييز التي بلغت ذروة وحشيتها في عهد صدام حسين الذي طردهم من بلادهم بالمئات، وعمد بعد ذلك إلى قصفهم بالغاز السام، وإلى اختطاف أفرادهم وتعذيبهم وقتلهم خلال الحملة المشينة المعروفة باسم "الأنفال" أواخر ثمانينيات القرن العشرين[١١]. ومنذ انتهاء حرب الخليج في عام ١٩٩١، يتمتع الأكراد بحكم ذاتي سياسي خارج عن نطاق الحكم في بغداد تحت حماية عسكرية أمريكية. وعلى الرغم من التوتر والمنازعات فيما بين فئات كردية متنافسة، فقد تمكن الأكراد من إجراء انتخابات ديمقراطية وتأليف حكومة تمثيلية وتأسيس جامعتين وصحافة تعددية نابضة بالنشاط والتمتع بمزيد من الحرية والكرامة والحماية أكثر من أي وقت مضى في تاريخهم الحديث. ونتيجة لذلك، لم يعد معظم الأكراد العراقيين بحلول عام ٢٠٠٣ يحسبون أنفسهم عراقيين وأصبحوا يميلون إلى إضفاء الطابع الرسمي على الاستقلال الذي كانوا يتمتعون به بالفعل لأكثر من عشر سنوات. ففي مطلع ذلك العام، كما يقول الدبلوماسي الأمريكي بيتر غالبرايث: "بالنسبة إلى الجيل الأكبر (كان) العراق يمثل له ذكرى سيئة، في حين أن الجيل الأصغر سناً... (لم يكن) لديه شعور بأنه عراقي"[١٢].

ولم يكن الأكراد المجموعة القومية الوحيدة التي تعرضت للظلم، فقد كانت تلك أيضاً حالة الكثير من الأقليات الأصغر كالتركمان والمسيحيين إضافة إلى العرب الشيعة الذين كانوا يمثلون نحو ٦٠ في المئة من الشعب العراقي. ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن العشرين، كان الشيعة مهمَّشين وضحايا بسبب احتكار العرب السُنة السلطة والثروة. وكان الشيعة في عهد صدام يعانون الإخضاع والتنكيل. وكانت البصرة وغيرها من المدن الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية تتحمل وطأة أعمال التدمير بكل معنى الكلمة خلال

١٠- إن التوزيع الدقيق للسكان العراقيين هو مسألة تخمين، بسبب عدم توافر إحصاء موثوق به خلال العقود الأخيرة. ويقدر فيب مار أن الأكراد يمثلون ١٥ إلى ٢٠ في المئة والعرب السنة ١٥ إلى ٢٠ في المئة والعرب الشيعة ٦٠ في المئة، والتركمان الذين يتكلمون اللغة التركية ٢ إلى ٣ في المئة، والنسبة الباقية؛ أي ٣ في المئة، هي من الكلدانيين والمسيحيين الآشوريين والجماعات المسيحية الأخرى، ومجموعتين دينيتين صغيرتين أخريين هما اليزيدية والصابئة. انظر:

Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO.: Westview, 2004), pp.12-18 .

١١- Ibid., pp. 200-202.

١٢- Peter W. Galbraith, "How to Get Out of Iraq," *The New York Review of Books,* vol. 51, no. 8 (May 13, 2004), p.8. Available at: http://www.nybooks.comlarticles/17103.

الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولم تحظَ إلاّ بحصة بائسة (إلى درجة العوز والإذلال) لدى توزيع الفوائد التنموية مقارنة بحصة المناطق الوسطى العراقية التي يقطنها السُنة، على الرغم من أن معظم الثروة النفطية للبلاد تقع في الجنوب. وأقدم صدام حسين، رداً على انتفاضة شيعية عقب حرب الخليج (الثانية) على مهاجمة مناطق السبخات الجنوبية وعمد إلى تجفيفها، طارداً ربع مليون شيعي من ديارهم ومحدثاً كارثة بيئية. كما شاهد الشيعة العديد من زعمائهم الدينيين والسياسيين يتعرضون للتعذيب والاغتيال بسبب معارضتهم لنظام صدام.

وزاد هذه الصورةَ قتامة هيمنةُ النفط على الاقتصاد العراقي، وهذا عامل ثبت في الدول النامية الأخرى أنه نقمة أكثر من أن يكون نعمة. فقد أدى إلى تشويه شديد لأنظمتها السياسية والمالية[١٣]. وحيث يهيمن النفط على الاقتصاد في بلد ما، يسعى الطامعون من الأفراد إلى الاستفادة من التدفق الهائل للأموال إلى خزائن الدولة؛ والسبيل الأيسر للاستيلاء على هذه الثروة هو احتكار السلطة السياسية، وفي جوهر الأمر، سرقة الأموال. وأظهرت حكومات الدول النفطية ميلاً إلى ترتيب الأولويات في ما يخص الفائض والكميات المبدّدة، لأن عوائد النفط لا تُستثمَر بهدف إيجاد اقتصاد منوع المصادر وكادر عامل منتج ومؤهل علمياً وقادر على تحمل أعباء تنمية ـ وديمقراطية ـ حقيقية ودائمة. وعراق ما بعد الحرب، بوصفه مثالاً تقليدياً على دولة نفطية تمتلك أحد أكبر الاحتياطيات النفطية المعروفة في العالم، ولها تاريخ من الفساد ومصادر قليلة أخرى للعملة الأجنبية، يُرجَّح أن يعاني تلك المشكلات وبقدر أكبر كثيراً.

يُضاف إلى هذا أن العراق كان يواجه صعوبات خاصة ابتُليت بها الدول التي انهارت في إثر الحرب أو في إثر فترات طويلة من التدهور السياسي. ولكي يكون لبلد ما دولة ديمقراطية يجب أن يكون لهذا البلد دولة بادئ ذي بدأ. وحيث تنهار مقومات الدولة برمتها، يجب إعادة بناء سلطتها وقدراتها إذا أريد لانتخابات تنافسية وللحريات الأساسية أن تقوم فيها. وإعادة بناء دولة ما عملية بطيئة بطبيعتها تتطلب فترة انتقالية مطولة من الحكم عن طريق المجتمع الدولي أو بدعم مكثف منه. وأظهرت دراسة لمؤسسة راند، عرضت

١٣- Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkeley: University of California, Press, 1997).

دور الولايات المتحدة في مثل هذه المساعي منذ الحرب العالمية الثانية، أن تلك المساعي لم تنجح إلا بفضل بذل استثمارات هائلة من العمل والمال والوقت ـ لما لا يقل عن خمس سنوات[١٤].

وقد فرض التاريخ أعباءً ثقيلة أخرى. فما هي نظرة العراقيين إلى مشروع زرع الديمقراطية في بلدهم تحت حراب الاحتلال الأمريكي، ولاسيما أنها ديمقراطية قد يكون لبريطانيا، الحاكم الاستعماري السابق للعراق، دور مهم في زرعها هناك؟ من المؤكد أن الوطنيين العراقيين المعتزين بوطنيتهم لا يمكن أن يرحبوا باحتلال متجدد. وتحديداً إذا جاء من قبل مستعمر سابق. وهناك أيضاً مشكلات مع الولايات المتحدة، التي لا يثق بها معظم العرب العراقيين وينقمون عليها بسبب دعمها التاريخي الطويل لإسرائيل إلى درجة يعدونها مهينة للفلسطينيين، وعلى نطاق أوسع، للحقوق والحساسيات العربية. والشيعة في العراق، وراء هذا كله، شعروا بالمرارة لإحجام الولايات المتحدة عن نجدتهم حين انتفضوا بعد حرب الخليج لأسباب عدة، كان منها حض الرئيس جورج بوش الأب نفسه إياهم على القيام بذلك من أجل الإطاحة بصدام حسين. وخلّف ذلك الموقف الأمريكي لدى كثير من الشيعة (إن لم يكن معظمهم) شعوراً بأن الولايات المتحدة لا يمكن الوثوق بها، في حين أن السُنة أصبحوا الآن يخشون أن تكون واشنطن تسعى إلى تجريدهم من سلطاتهم ومزاياهم.

وأخيراً، نذكر أن العراق لم تكن له تجربة سابقة مع الديمقراطية كنظام حكم يستطيع الشعب في ظله أن يختار زعماءه ويحاسبهم من خلال انتخابات نزيهة وحرة ومنتظمة. غير أنه تم إنشاء أجزاء متناثرة من المؤسسات والممارسات الديمقراطية في عهد الاستعمار البريطاني، التي تطورت خلال العقود الثلاثة التالية. وفي عام ١٩٢٤، أصدرت "الجمعية التأسيسية" العراقية دستوراً صمد لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان ينص على تأسيس برلمان منتخب في ظل نظام ملكي ومنافسة ومعارضة سياسية وبعض الوسائل الهادفة إلى تحقيق التكامل السياسي والتعاون فيما بين الفئات الاجتماعية والإثنية العراقية المتنوعة. كما برزت في تلك الفترة صحافة تعددية لها "تقليد في مساءلة وانتقاد" الحكومة، حتى لو كان ذلك في غمرة مساعٍ لفرض نوع من الرقابة عليها[١٥].

---

١٤ - James Dobbins, et al., *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq* (Santa Monica, CA.: RAND, 2003), p. 166.

١٥ - Adeed Dawisha, "Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921-1958," *Middle East Journal, no.* 59 (Winter 2005).

أعترف بأني لم أقدر هذا التراث الديمقراطي حتى قرأت هذه المقالة الشائعة التي كتبها عضيد دويشة بعد عودتي من العراق.

وفي سياق تقديري لعبء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية التي واجهها العراق ـ التي كان على أمريكا أن تواجهها هناك ـ إضافة إلى المشاعر الوطنية القوية لدى الشعب العراقي، شعرت بالقلق في مارس ٢٠٠٣ إزاء التحدي المضني المتمثل بإعادة بناء العراق كبلد ديمقراطي، واحتمال أن نفشل إذا لم نقاوم ما وصفتُه بأنه "الإغراء الإمبريالي الكامن في الرؤى الانتصارية الأحادية الجانب لما ينبغي أن يكون عليه الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر"[١٦]. والآن، وبعد تسعة أشهر، لا تزال كلمات القصيدة الإمبريالية للشاعر رديارد كيبلينغ التي نظمها تحت عنوان "عبء الرجل الأبيض" تتردد في رأسي:

انهض بعبء الرجل الأبيض ـ

لا حكم الملوك المبهرج،

بل كدح العبيد والكنّاسين ـ

حكاية الأمور المألوفة.

الموانئ التي لن تدخلها.

والطرق التي لن تطرقها.

اذهب وأنشئها بالأحياء،

واجعل الأموات معالمها!

وفيما كنت أعد العدة للسفر إلى العراق، لم يكن بوسعي أن أعرف مقدار ما كان سيواجهني على أرض الواقع هناك من رؤية كيبلينغ الرهيبة هذه خلال رحلتي التي كانت على وشك أن تبدأ.

١٦- Diamond, “Can Iraq Become a Democracy?” p. 23.

الفصل الثاني

بحثاً عن خطة

في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٠٣ لدى عودة السفير بول بريمر إلى واشنطن، ألمح كبار موظفي البيت الأبيض للصحافيين بأن الرئيس جورج بوش لم يكن راضياً عن وتيرة التقدم في العراق. وعلى غرار نظرائهم في واشنطن، أعرب كبار مساعدي رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن قلقهم إزاء خطة بريمر المطروحة بنقاطها السبع، ومنها على ما يبدو جدول زمني يستغرق ثمانية عشر شهراً لصياغة مسودة دستور جديد واختيار أعضاء حكومة عراقية وإنهاء الاحتلال الأمريكي، ووصفوها بأنها "بطيئة ومثقلة أكثر من اللازم"[١]. وفي الواقع، فإن حكومة رئيس الوزراء توني بلير كانت "تضغط على الولايات المتحدة كي تسلم السلطة إلى حكومة عراقية في غضون سنة واحدة وإلا خاطرت بمواجهة انتفاضة عارمة ضد الاحتلال العسكري[٢]. وأعرب البريطانيون، الذين انطلقوا من منظار تاريخي لتجربتهم في حكم العراق حين واجهوا تمرداً شيعياً ضد احتلالهم الاستعماري في عام ١٩٢٠، عن خشيتهم من أن تمتد المقاومة العنيفة جنوباً من منطقة "المثلث السني" إلى منطقة الأغلبية الشيعية من العراق، لتنشر الهلاك في وجه الاحتلال.

وأكد تلك المخاوفَ استطلاعٌ للرأي أجراه معهد غالوب في أوساط العراقيين قبل ذلك بشهرين. وتبين أن سوء ظن العراقيين بالاحتلال الأمريكي كان منتشراً على نطاق واسع. فقد أعرب ما لا يزيد على ٥ في المئة فقط من العراقيين الذين استُطلِعت آراؤهم عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة غزت العراق "لمساعدة

١- *The Telegraph,* 13/11/2003. Available at: http://www.telegraph.co.uklnews/main. jhtml?xml=/news/2003/11/13/wlrql3.xml.

٢- *The Telegraph,* 11/11/2003. Available at: http://www.telegraph.co.uk/news/main.jhtml; sessionid=OBTDY4D2SBLJRQFIQMFSNAGAVCBQoJVC?xml=/news/2003/11/11/wirq11.xml&secureRefresh rue&_requestid=7990.

الشعب العراقي"، وأعرب ١ في المئة فقط عن اعتقادهم بأن ذلك الاحتلال كان يهدف أساساً إلى إحلال الديمقراطية في العراق، بينما رأى نحو نصف من شاركوا في الاستطلاع أن الاحتلال كان يرمي إلى "سرقة نفط العراق". وبدا أن العراقيين منقسمون بصورة متكافئة في الرأي حول جدية نيات واشنطن في إحلال الديمقراطية في بلدهم، لكنهم أعربوا جميعاً تقريباً عن شعورهم بالإحباط إزاء عجز الاحتلال عن توفير الأمن لهم. وقالت نسبة هائلة بلغت ٩٤ في المئة من العراقيين إن بغداد أصبحت "مكاناً أكثر خطورة مما كانت عليه قبل الغزو"، وقال ٨٦ في المئة منهم إنهم هم أو أحد أفراد عائلتهم كانوا في الآونة الأخيرة يخشون من الخروج من منازلهم في الليل لأسباب تتعلق بسلامتهم الشخصية[٣].

وكانت هناك حاجة إلى تسريع وتيرة العملية الخاصة بالانتقال السياسي. فقد كان "مجلس الحكم" العراقي يجر قدميه جراً في إعداد "جدول زمني وبرنامج لوضع مسودة دستور جديد للعراق ولإجراء انتخابات ديمقراطية بموجب الدستور"، الذي طلب مجلس الأمن الدولي منه تقديمه إليه بحلول الخامس عشر من ديسمبر. وأخذ كبار أعضاء مجلس الحكم بدلاً من ذلك يمارسون ضغوطاً، كما كان شأنهم لأشهر عديدة قبل ذلك، وذلك بهدف تعيين حكومة موقتة يتزعمونها بأنفسهم. وكان بعض الأعضاء الشيعة، تنفيذاً لتعليمات مرجعهم الديني آية الله العظمى علي السيستاني، يطالبون بأن يتم انتخاب أي هيئة مكلفة بصياغة مسودة الدستور من قبل الشعب العراقي مباشرة، وهو مطلب كانت "سلطة التحالف الموقتة" تعارضه خشية عدم التمكن بكل بساطة من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أي وقت قريب. وكان "مجلس الحكم"، وهو الهيئة عديمة الفاعلية المبتلاة بالانقسامات والمكائد السياسية، مصدر شعور متزايد بالإحباط لدى "سلطة التحالف الموقتة" وموظفي الإدارة الأمريكية، على الرغم من أن استطلاعات الرأي كانت تظهر أن ثلاثة أرباع العراقيين كانوا يعتقدون أن بلادهم كانت تحت سيطرة سلطة التحالف. كانت الأمور كلها في مهب الريح.

وما زاد الطين بلة تفاقم أعمال العنف باطراد. ففي الثاني عشر من نوفمبر، وحين كان بريمر يلتقي كبار شخصيات الإدارة الأمريكية في واشنطن وعلى رأسهم الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني، انفجرت شاحنة مفخخة في مجمع للشرطة العسكرية الإيطالية في مدينة الناصرية جنوب العراق، وأسفر الانفجار عن تدمير

-٣ "Skepticism about U.S. Deep, Iraq Polls Shows," *Washington Post,* 11/12/2003.

المجمع ومقتل ثمانية عشر إيطالياً وتسعة عراقيين وجرح نحو ثمانين شخصاً آخر. زد على ذلك أن تقريراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، تم تسريبه إلى الصحافة، أورد أن أعداداً متزايدة من العراقيين الواثقين من إمكان هزيمة الولايات المتحدة وطردها من بلادهم، كانوا ينضمون إلى صفوف المقاتلين في حركة التمرد.

وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، وبُعَيد عودة بريمر إلى بغداد، تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين سلطة التحالف الموقتة ومجلس الحكم يحدد أول مرة جدولاً زمنياً مفصلاً للمرحلة الانتقالية بخطوات ومواعيد نهائية محددة. وكان من شأن هذا الاتفاق أن يسرّع عملية نقل السيادة إلى الشعب العراقي تسريعاً مهماً. فقد كانت خطة بريمر الأولية تقضي بعدم رحيل الاحتلال إلا بعد انتهاء عملية صياغة الدستور وإجراء الانتخابات التي ربما تطاولت لتستغرق ثمانية عشر شهراً أو أكثر. والآن، أصبح بإمكان العراقيين استعادة "السيادة الكاملة" بحلول الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤، أي بعد أقل من ثمانية أشهر من تاريخ كتابة هذه الأسطر. وبموجب الاتفاق الجديد، سيوضع دستور موقت قبل الثلاثين من يونيو، ويتم إصداره من قبل مجلس الحكم؛ بعدها يجري اختيار حكومة موقتة من خلال نظام معقد ومركّب من المؤتمرات الحزبية، ويجري انتخاب جمعية دستورية بطريق مباشر. وبعد ذلك التاريخ، توضع مسودة دستور دائم، وتتم الموافقة عليها من قبل الجمعية المنتخبة وتحظى بالمصادقة عليها في استفتاء شعبي؛ ومن ثم تجرى انتخابات لاختيار أعضاء الحكومة النظامية قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

وكانت الخطة الواردة في الاتفاق المعلن في الخامس عشر من نوفمبر نقطة تحول واعدة بالنسبة إلى الاحتلال. لكن السبيل إلى تحقيقها على مدى سبعة أشهر تعرقل بسبب سلسلة من الأخطاء وسوء التقدير التي من شأنها أن تطارد الوجود الأمريكي في العراق بعواقبها.

وطبقاً لما أثبته عدد من تقارير التحقيقات الصحافية الممتازة بالوثائق، فقد أقدمت الولايات المتحدة على غزو العراق دون أن تكون لديها خطة متماسكة يمكن تطبيقها لكسب السلام. لكن عدم وجود خطة كهذه لا يعني أنه لم يجرِ الإعداد لذلك. فقد بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في التخطيط لعملية انتقالية ممكنة في عراق ما بعد الحرب في وقت مبكر بدءاً في أكتوبر ٢٠٠١، فيما أصبح يُعـرَف باسم "مشروع مستقبل العراق". وضم هذا المشروع، الذي أنيطت إدارته بموظف محترف يتميز بالفطنة والحيوية، وهو توماس

ووريك، تحت جناحيه المنظمات العراقية المتباينة في المنفى ضمن سلسلة من المؤتمرات والحوارات وجلسات لصياغة التفاهمات. وأخيراً، تم تأليف سبع عشرة مجموعة عمل تعكف على بحث المشكلات الرئيسية التي قد تواجه النظام الذي سيقوم في عراق ما بعد الحرب.

وفي نوفمبر ٢٠٠٢، وكجزء من ذلك المشروع، أصدرت "مجموعة العمل لوضع المبادئ الديمقراطية" تقريراً بعنوان "الانتقال إلى الديمقراطية في العراق". ومع أن هذا التقرير لم يكن بمنزلة صورة متماسكة ومتكاملة للنظام السياسي بعد الحرب، إلا أنه طرح استراتيجية عملية بوجه عام لملء فراغ السلطة وإطلاق عملية الانتقال إلى الديمقراطية أو على الأقل الانتقال إلى حكم يتسم بقدر من التمثيل الشعبي والمساءلة والمسؤولية أكبر كثيراً مما عرفه العراق من أنظمة حكم خلال عشرات السنين. ومن اللافت للنظر بشدة، لدى استعراض الأحداث الماضية، خلو التقرير من أي إشارة إلى احتلال سياسي طويل الأمد للعراق من قبل الولايات المتحدة أو أي قوة دولية أخرى. وكان الشغل الشاغل للمنفيين العراقيين الاثنين والثلاثين الذين كانوا يؤلفون مجموعة العمل المذكورة هو إقامة سلطة انتقالية عراقية بأسرع وقت ممكن وتحديد نطاق صلاحيتها وفترة حكمها وتقييدها تقييداً صارماً.

واعترف التقرير بأن من شأن حدوث فراغ سياسي وأمني هائل أن يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم وأن هناك حاجة إلى ملء هذا الفراغ على الفور. لهذا، أوصى التقرير بوجوب "قيام سلطة انتقالية قادرة على العمل حالما يبدأ نظام (صدام حسين) بالتفكك"[٤]. ولا تقتضي مثل هذه العملية تسليم السلطة إلى رجل عراقي قوي بمباركة الولايات المتحدة، بل تسليمها إلى تحالف ذي قاعدة عريضة (بما في ذلك جمعية تنفيذية وجمعية وطنية) ينتخبها ما يقارب ثلاثة ملايين من المنفيين العراقيين وأربعة ملايين كردي ممن يعيشون في ظل حرية نسبية داخل كردستان العراق. وأورد التقرير أن تلك السلطة لكي تتمتع بشرعية ولو موقتة، يجب أن تكون منتخبة من صفوف "هيئة واسعة وتمثيلية من العراقيين المجتمعين" في مؤتمر للمعارضة العراقية خارج البلاد قبل الحرب، وعليها أن تتعهد بتوسيع عضويتها لتشمل عراقيين داخل البلاد فور تسلمها زمام الأمور في بغداد (وتحدد وسيلة ذات مصداقية يمكن إنجاز ذلك بها)؛ إنها يجب أن تكون "شاملة بصورة ملحوظة" للتنوع

٤- Democratic Principles Working Group, *Final Report on the Transition to Democracy in Iraq,* November, 2002, p. i8.

الاجتماعي والسياسي في العراق؛ وعليها تحديد فترة بقائها في الحكم لمدة أقصاها سنتان إلى ثلاث سنوات. ويُناط بالسلطة الانتقالية المقترحة مسؤوليات كل من حكومة موقتة (تقيد صلاحياتها بأسرع وقت ممكن من قبل هيئة قضائية مستقلة) وهيئة صياغة الدستور. لكنها لن تشرع في أداء المهمة الأخيرة إلا بعد أن يكون حجم الجمعية الوطنية المنتخبة من المنفيين العراقيين والأكراد قد تضاعف ليشمل عدداً مساوياً من العراقيين المنتخبين أو المختارين من باقي أنحاء البلاد[٥]. وشدد تقرير نوفمبر ٢٠٠٢ أيضاً على الحاجة الملّحة إلى إقامة نظام حكم شرعي انطلاقاً من القواعد صعوداً إلى القمة، واقترح أن تجري انتخابات محلية (بدعم وتدريب ومراقبة دولية) في جميع أنحاء العراق في غضون عام يلي سقوط نظام صدام.

وكان لعدد من الوكالات الحكومية الأمريكية مجموعة من التصورات أيضاً عن سبل إعادة تأسيس السلطة السياسية في العراق. فقد كان نائب الرئيس ديك تشيني وطاقم مكتبه، والمحافظون الجدد في وزارة الدفاع من أمثال بول وولفويتز، ونائب وزير الخارجية دوغلاس فيث، وهارولد رود، الشخصية البارزة في "مكتب الخطط الخاصة" التابع لفيث، يتطلعون جميعاً إلى تسليم السلطة بسرعة إلى أحمد الچلبي، أشهر مناوئي نظام صدام وأكثرهم عرضة للقيل والقال من بين العراقيين في المنفى. كان الچلبي يتزعم "المؤتمر الوطني العراقي" المدلل لدى المحافظين الجدد الأمريكيين، ويُعد سياسياً ذكياً ونشطاً وشديد الطموح. وكان لوكالة الاستخبارات المركزية أيضاً زعيمها المفضل من بين المنفيين العراقيين وهو إياد علاوي العضو السابق في حزب البعث الذي انشق عنه في سبعينيات القرن العشرين، ونجا من محاولة اغتيال في لندن على يد عملاء صدام، وسعى إلى ترتيب مؤامرات عدة للإطاحة بصدام، وهو يترأس اليوم جماعة تُدعى "الوفاق الوطني العراقي". وكان الچلبي وعلاوي يتلقيان أموالاً طائلة من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ووكالة الاستخبارات المركزية، حسب التسلسل، لسنوات عديدة. وهناك شائعات تلمح إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية كان لها زعيمها العراقي المفضل أيضاً، وهو عدنان الباچه چي، الوطني العلماني والمفكر الليبرالي المثقف الذي سبق أن شغل منصب وزير الخارجية ومنصب مندوب العراق في

٥- كان رأي بعض الأقلية أن جمعية تأسيسية منتخبة كلياً هي التي يجب أن تضع الدستور، وهو رأي يصر عليه آية الله السيستاني إصراراً شديداً.

الأمم المتحدة قبل استيلاء البعثيين على السلطة في عام ١٩٦٨. غير أن كبار المسؤولين في وزارة الخارجية كانوا يرون أن هناك حاجة إلى تحريك عملية سياسية تمكّن العراقيين من العمل يداً واحدة وتحديد إجراءات لاختيار أعضاء حكومة موقتة تحظى بقبول القواعد الشعبية العريضة.

وفي حمأة هذا التصارع المرير دون هوادة بين الوكالات الحكومية الأمريكية قبل شن الحرب، لم تحظَ أيٌّ من الشخصيات الآنفة الذكر بأفضلية حاسمة وواضحة. وروى لي أحد الأمريكيين من أصل عراقي كان شارك في بعض المناقشات الفوضوية ما بين مختلف الوكالات لتحديد طبيعة النظام السياسي المنتظر للعراق بعد الحرب، أنه "لم تكن هناك مطلقاً أي مناقشة للسبيل الذي يمكن به أن ينفذ البنتاغون خطته أوخطة أي جهة أخرى، ولم يجرِ قط أي حوار بشأن هذا الموضوع. وكل جماعة كانت لها خطتها الخاصة، لكن لم يُنفَّذ أو يتقرر أي شيء مطلقاً بسبب التصارع الداخلي بين مختلِف الوكالات الحكومية. وكان لكل خطة جوانبها الجيدة، لكن الرئيس كان بحاجة إلى أن يقف خلف خطة واحدة بعينها، ويقول: هذه ستكون الخطة. لكنه لم يقم بذلك على الإطلاق".

لقد كان ما قرره الرئيس بالفعل هو اعتبار البنتاغون الوكالة الأبرز، وأناط بها المسؤولية عن عراق ما بعد الحرب على الرغم من أن العديد من المنظمات غير الحكومية والخبراء الخارجيين ذوي الباع الطويلة في إعادة تعمير العراق كانوا يوصون بشدة بأن توكل تلك المسؤولية إلى وزارة الخارجية. وأشارت صحيفة نيويورك تايمز في معرض تعليقها على قرار الرئيس بوش إلى "أنها المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي لا تكون فيها وزارة الخارجية مسؤولة عن وضع ما بعد الصراع في بلدٍ ما"[٦]. ورأى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وبطانته المقربة من المسؤولين المدنيين قرار الرئيس بوش تفويضاً باحتكار وضع السياسة الخاصة بالعراق. واختار رامسفيلد لرئاسة الإدارة الأمريكية للعراق في فترة ما بعد الحرب الجنرال المتقاعد جاي غارنر الذي كان قاد بنجاح "عملية تقديم العون" لمساعدة الأكراد في نهاية حرب الخليج (الثانية) في عام ١٩٩١. وبدأ غارنر العمل من مقر وزارة الدفاع (قرب واشنطن) في عملية أُطلِق عليها أخيراً اسم: "مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية"(ORHA).

٦- Michael R. Gordon, “The Strategy to Secure Iraq Did Not Foresee a 2nd War,” *New York Times,* 19/10/2004.

ولدى تعيين غارنر في ٢٠ يناير ٢٠٠٣، كانت الحرب على بعد أقل من شهرين، وشرع في تأليف نواة من نحو ٢٠٠ موظف من مسؤولي سلطة الاحتلال لإحضارهم معه إلى بغداد. وكان من أوائل من سعى غارنر لضمهم إلى فريقه ـ طبعاً ـ هو توم ووريك الشخص الذي كان مديراً لمشروع مستقبل العراق، لكن غارنر أعلن فيما بعد أن رامسفيلد أمره أن ينحي ووريك عن مجموعة موظفيه وأن يتجاهل مشروع مستقبل العراق[٧]. وكان يُفترَض، وفقاً لمفهوم غارنر عن تركيبة الإدارة في عراق ما بعد الحرب، أن تشرف وزارة الخارجية الأمريكية على الإدارة المدنية، لكن دوغلاس فيث اعترض على كل مرشح طرحت وزارة الخارجية اسمه لأداء ذلك الدور الحساس والمهم. وعندما تمكنت الخارجية أخيراً من إقحام مرشحها في ذلك الخليط، كانت وزارة الدفاع قد ملأت قبلها المنصب المقترح في الإدارة المدنية، بالشخص الذي اختاره فيث الذي انتقى مساعده الخاص وشريكه القانوني السابق مايكل موبز (Mobbs)، الذي فشل في أن يجعل إدارة مدنية جديدة تقف على قدميها في العراق لافتقاره إلى أي خبرة مناسبة في مجال مكتب الإعمار والمساعدة الإنسانية، لشغل أهم وظيفة مفردة أُنيطت به.

وفي سياق جهودها للبحث عن شخص من موظفيها يتسلم المنصب في "المكتب" على مستوى إدارته العليا، أجرت وزارة الخارجية اتصالاً مع إحدى كبيرات خبيراتها الإقليميات، باربارا بودين (Bodin) السفيرة الأمريكية السابقة في اليمن والدبلوماسية المقيمة في جامعة كاليفورنيا بسانتا باربارا. وتوجهت بودين إلى واشنطن في أواخر فبراير لمقابلة غارنر الذي لم يتوافر لديه أي دبلوماسي ممتهن في صفوف كبار أعضاء فريقه، ولا أحد لديه خبرة في المنطقة، ولا أحد يتكلم العربية. وكانت بودين تفي بهذه المهام الثلاث جميعاً، لكن غارنر طرح عليها سؤالين اثنين: هل أنت متزوجة؟ وهل لديك أولاد؟ وحين أجابت بالنفي عن السؤالين كليهما قال: "حسناً. يمكن أن تقومي بمهامك".

وكان رامسفيلد يعارض بشدة وحماسة أي دور لخبراء مختصين من وزارة الخارجية الذين كان يعدهم لا يتصفون بالشدة اللازمة في أداء المهمة الشاقة والقاسية، ألا وهي إعادة تشكيل العراق، والذين كان مساعدوه يفترضون (خطأً) أن جميع هؤلاء الخبراء يستبعدون احتمالات إحلال الديمقراطية في العراق. في البداية، لم يكن يعرف رامسفيلد، على ما يبدو، من هي بودين، لكنه، مع كبار موظفيه، لم يكن مع ذلك مهتماً

٧- David Rieff, "Who Botched the Occupation?" *New York Times Magazine,* 2/11/2003,p.32.

بخبراتها. وحين أطلعت بودين وزير الدفاع على خطتها في منتصف مارس، قبيل اندلاع الحرب، أكدت له أن هناك ضرورة ملحة لاستنباط طريقة تضمن دفع رواتب موظفي الحكومة العراقية بعد انتهاء العمليات العسكرية لكي تتواصل الخدمات الحكومية، ويكون بالإمكان تفادي المعارضة قبل أن تبدأ. وكان الافتراض على صعيد عمل الإدارات الحكومية أن يكون الموظفون في مكاتبهم، بعد أن ينقشع غبار المعارك، جاهزين لممارسة أعمالهم، وأن يتوافر لسلطة الاحتلال حكومة عراقية تعمل بكامل طاقاتها في غضون أيام قليلة. وأصرّ رامسفيلد على أنه من غير المهم أن تُـدفَـع رواتب الموظفين المدنيين العراقيين، وقال: "يمكنهم الانتظار أسبوعين أو شهرين". وأضاف أن من المهم ألاّ يتحمل دافع الضرائب الأمريكي عبء دفع الولايات المتحدة رواتب الموظفين العراقيين. وحين كان يُشار إلى أن أعمال الشغب ستندلع في الشوارع إذا لم يتسلم الموظفون العراقيون رواتبهم الشهرية، كان رامسفيلد يرد بقوله إن ذلك يمكن أن يكون دافعاً لإشراك الأوروبيين في تحمل الأعباء.

من جهته أيضاً، أقحم نائب وزير الدفاع وولفويتز آراءه المتصلبة حيال العراق، وتساءل عما إذا كان بالإمكان إعادة رسم حدود المحافظات والمناطق العراقية. وردت بودين: "انظر إلى شبكة الطرق. هذا هو النظام الذي تسير فيه هذه الطرق. هذا هو النموذج الذي تطور عبر القرن. وهكذا يرى العراقيون أنفسهم". وكان يبدو أن احتمال إقدام القوى الغربية مجدداً على رسم الحدود في أراضي الآخرين سيكون له صدى كارثة عام ١٩١٦، حين اتفق البريطانيون والفرنسيون سراً، وأصدروا "اتفاقية سايكس ـ بيكو" التي قطّـعوا فيها أوصال الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق احتكار لنفوذهم ("منطقة زرقاء" للفرنسيين و"منطقة حمراء" للبريطانيين)، وكان ذلك عملاً يجسد الوجه الوقح للإمبريالية، ولا تزال ذكراه تعتمل في الضمير العربي حقداً على المستعمرين.

وخرجت بودين من اجتماعاتها في وزارة الدفاع الأمريكية، وقد ثارت أعصابها. وتذكّرت لاحقاً: "كنا في الأسبوع الثاني من مارس والحرب كانت على وشك أن تبدأ، ولم نكن مستعدين". في تلك الظروف، كان تعيين مستشارين أمريكيين كبار للإشراف على الوزارات العراقية يواجه عرقلة دامت أسابيع، وامتدت حتى إلى ما بعد انتهاء العمليات العسكرية في غمرة حروب التصارع بين الوكالات الحكومية الأمريكية التي أصبحت مألوفة تماماً الآن. وأقـرّ غارنر بأنه يواجه صعوبات في منتصف مايو حين أدلى بشهادة أمام

الكونغرس بعد ثلاثة أسابيع فقط من عمله الميداني في بغداد. وجاء في تلك الشهادة: "هذه عملية مرتجلة أُلصقت أجزاؤها بعضها ببعض في غضون أربعة أو خمسة أسابيع". وأضاف أن فريق عمله "لم يكن لديه فعلاً الوقت الكافي للتخطيط"[٨].

وأعرب غارنر عن اعتقاده بأن الاحتلال الأمريكي للعراق ينبغي أن يكون قصيراً وسريعاً، وأبلغ الصحافيين بأنه يمنح نفسه فترة ثلاثة أشهر لإتمام مهمته لجمع عناصر سلطة عراقية موقتة[٩]. ولا شك في أن هذا النهج كان يتوافق مع رغبة رامسفيلد في تحاشي فترة طويلة من حكم أمريكي في العراق. ومن اللحظة التي وصل فيها غارنر إلى بغداد في الحادي والعشرين من إبريل، أصرّ على أن الولايات المتحدة ستغادر العراق في أسرع وقت ممكن، وأعلن أن عقده ينتهي في أغسطس وأنه سيكون قد غادر بحلول ذلك الوقت ومعه الاحتلال الأمريكي. كانت تصريحاته تلك تنطلق من نية حسنة، وترمي إلى إرسال إشارة للعراقيين بأن الولايات المتحدة لا تنوي فرض احتلال مطوّل عليهم. لكن ما لاحظه العراقيون كان وجوداً أمريكيا متخبطاً ومتمرداً لم يكن يبدو أنه يخضع لسيطرة أحد. واستطاع أحد كبار موظفي غارنر المدنيين أخيراً أن يضع في دماغه رسالة مفادها أن العراقيين كانوا يخشون تكرار ما حدث في عام ١٩٩١، قائلاً: "سيدي، إن ما يسمعه العراقيون منك هو ما يعدونه خيانة ثانية، أي أننا سوف ننقلب عليهم ونتركهم تحت رحمة السفاحين والمجرمين والبعثيين". لكن الأوان كان قد فات. فلم يكن غارنر، الأخرق منذ البداية والجاهل عموماً بأوضاع العراق وثقافته، على استعداد للاستماع لأحد إلا لرامسفيلد، ولم تتوافر له خبرة تُـذكَـر يمكنه الاستفادة منها. كما أنه لم يعطِ صورة حسنة عن الولايات المتحدة بسبب عادته في الظهور علناً بقمصان مفتوحة الصدر عندما كانت مناسبات ظهوره تقتضي ارتداء ملابس رسمية وإبداء قدر أكبر من الوقار. كما أن "المكتب" الذي كان يديره سرعان ما اكتسب سمعة سيئة بأنه عاجز عن أداء مهماته، لأنه كان مكبلاً أيضاً بموظفين غير كافين وغير أكفياء ومشتتي الآراء بسبب نفس الانقسامات السياسية بين الوكالات التي كانت أيضاً الوباء المستشري بين أعضاء إدارة بوش في واشنطن.

٨- Eric Schmitt and David E. Sanger, "Looting Disrupts Detailed U.S. Plan to Restore Iraq," *New York Times,* 19/5/2003.

٩- http://news .bbc.co.uk/1/hi/world/americas/2924201.stm.

وإذا كان لدى غارنر فكرة انتقالية، فقد كانت فكرة بسيطة وسريعة. فقبيل مغادرته مقره في الكويت لتسلم مهام مسؤولياته في بغداد شرح غارنر لبعض زواره من واشنطن خطته لإكمال عملية الانتقال إلى حكم عراقي دائم في غضون أربعة أشهر. أولاً، ينتقل فريق عمله إلى بغداد ويعين حكومة عراقية موقتة. ثانياً، ينتقي أعضاء مؤتمر دستوري يعكف على صياغة دستور ديمقراطي تتم المصادقة عليه لاحقاً. أخيراً، يجري انتخابات ويسلم السلطة إلى حكومة عراقية ذات سيادة بحلول شهر أغسطس.

وساد صمت مطبق. ووجد أحد مستمعيه الذين أصابهم الذهول نفسه يتعلثم بهذا السؤال: "في أي عام؟" فأجابه غارنر بثقة: "بحلول أغسطس القادم طبعاً".

وفي وقت لاحق، واجهه أحد كبار موظفيه بقوله: "جـي، إحلال الديمقراطية يستغرق وقتاً أطول قليلاً من ثلاثة أو أربعة أشهر في الصيف في بغداد. لا يمكنك أن تقوم بذلك بهذه السرعة". فما كان من غارنر إلا أن رد بصراحة قائلاً: "بل يمكننا ذلك، ولسوف نفعل".

كان الجدول الزمني لغارنر يتّسق مع التعليمات العسكرية التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية أوائل مايو للجنرال دافيد ماكيرنان (McKiernan)، أعلى قادتها العسكريين في العراق، بأن يسرع في تنفيذ الخطة الخاصة بإعادة نشر قواته كي تتاح الفرصة للانسحاب في أغسطس. كما أن رغبة غارنر في إقامة حكومة عراقية بسرعة تتمشى مع الوعود التي كان يطلقها المسؤولون في الإدارة الأمريكية. ففي مقابلة ضمن برنامج "واجه الصحافة" (التلفزيوني الأمريكي) في الثالث عشر من إبريل، حدّد رامسفيلد طبيعة التحدي الماثل بأنها تتمثل بتمكين الشعب العراقي من "ضم صفوفه بطريقة أو بأخرى واختيار سلطة موقتة من نوعٍ ما. ومن ثم تقترح تلك المجموعة دستوراً وسلطة أكثر ديمومة من نوع ما. وبعد فترة تدوم بضعة أشهر، سيكون للعراقيين حكومتهم المختارة من قبل الشعب العراقي"[١٠]. في البرنامج نفسه، تنبأ أحمد الچلبي بأن يُنجز غارنر مهمته في إعادة الخدمات الأساسية في بحر أسابيع قليلة، ومن ثم تتسلم الحكم سلطة موقتة "من العراقيين المنتخبين من قبل العراقيين". وفي الأسابيع التالية، أخذ العالم يسمع ضجيج التصريحات

١٠- http://www.brainyencyclopedia.com/encyclopedia/2/20/200- occoupation_of_iraq_timeline.html.

المتوالية باطراد عن مسؤولين أمريكيين آخرين، بمن فيهم رايس وولفويتز والرئيس بوش نفسه، يرددون فيها بأن حكومة عراقية موقتة سيتم تنصيبها في أسرع وقت ممكن.

وسعى غارنر وموظفوه بدافع من تلك التصريحات إلى الدخول في حوار مع العراقيين. وطار غارنر إلى العراق في الخامس عشر من إبريل، حتى قبل إنشاء مقره في بغداد، لكي يلتقي نحو خمس وسبعين شخصية عراقية من الزعماء المحليين والمنفيين لبحث المستقبل السياسي للبلاد. لكن الشخصيات السياسية والدينية الشيعية أجمعت على شجب ذلك الاجتماع الذي عُقد في مدينة الناصرية بجنوب العراق، بمن فيهم زعماء أكبر حزبين سياسيين شيعيين، هما "حزب الدعوة الإسلامية" و"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، وذلك لأنه لم يُدعَ ممثلون كافون عنهما وعن باقي الفئات الشيعية. وبُحثت مسائل متعلقة بالعملية الانتقالية أيضاً في لقاء عُقد في مدريد في الخامس والعشرين من إبريل، لكنه هو الآخر فشل في الاتفاق على أي خطة خاصة بتأليف إدارة لحكم العراق. وتبع ذلك اللقاء مؤتمر ذو قاعدة أعرض وطموحات أكبر ضمّ نحو ٣٠٠ عراقي اختارتهم وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية في بغداد في الثامن والعشرين من ذلك الشهر، وشارك فيه "رجال دين مسلمون من السنة والشيعة بمسوحهم الدينية وأكراد من الشمال وزعماء قبائل بعباءاتهم ومنفيون مستغربون (من ذوي المظاهر الغربية) ببزاتهم الفاخرة"، حسب وصف تقرير صحافي[١١]. وشهد ذلك المؤتمر العاصف انفجار مشاحنات وطرح مطالب، بما في ذلك مناشدات متكررة وعاجلة لقوات "التحالف" لإصلاح الأوضاع المنهارة على صعيد احترام القانون وضبط النظام في البلاد.

وأظهر مؤتمر بغداد هذا افتقار "مكتب" غارنر للتحضير والسيطرة على الأحداث. وفي خطوة ترمز إلى الوضع الكارثي الذي كان عليه "المكتب"، أقدم غارنر على طرد مترجميه العرب المحترفين الأربعة الذين يحملون الجنسية الأمريكية، وعيّن دبلوماسياً أمريكياً ممارساً يتكلم العربية بطلاقة ليترجم له. وكان أولئك المترجمون المحترفون من بين أفضل مترجمي وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت الوزارة أرسلتهم للتو لسد ثغرة عجيبة في الطاقة العملياتية لمكتب غارنر الذي كان وصل إلى بغداد دون مترجمين محترفين على الرغم من تقدير سابق أشار إلى أن "المكتب" يحتاج إلى مائتي مترجم. وحين سأل أحد مشايخ القبائل غارنر: "من المسؤول عن

١١- Associated Press, April 28, 2003. http://www.iraqfoundation.org/news/2003/daprill28-rebuilding.html.

سياسة بلدنا؟" أجابه: **أنتم المسؤولون**[١٢]. غير أن الافتقار الواضح إلى أي آلية لجعل الوضع على ذلك النحو ترك الجميع فاغري الأفواه من الدهشة. وألقى غارنر كلمته في ذلك التجمع، ثم أدار ظهره وغادر دون أن يتجشم عناء التريث إلى أن يسمع آراء العراقيين. وقدم ديمقراطيون عراقيون بارزون في المنفى أوراق عمل في ذلك الاجتماع، من أمثال كنعان مكية ورند رحيم، لكن معظم الحاضرين لم تكن آذانهم صاغية. ويتذكر أمريكي من أصل عراقي كان بين المشاركين في ذلك اللقاء بقوله: "كان المؤتمر يُدار على شاكلة برنامج أوبرا وينفري Oprah Winfrey (التلفزيوني)، كان بالغ الانفتاح والعفوية، وهو أمر لم يألفه العراقيون، لكنه أصبح فوضوياً. فكان المتحدثون ينهضون ليشكوا الفوضى في الشوارع وأعمال السلب والنهب وليقولوا إننا لا نعبأ بأن يكون لنا دستور في الوقت الراهن، إننا نحتاج إلى النظام". ونهض أحد زعماء القبائل ليقول [في وجه رئيس المؤتمر الأمريكي زلماي خليل زاد]: "نحتاج إلى من يتخذ القرارات. ونحتاج منك أن تعين حكومة تستطيع أن تقرر مستقبلنا. لا يمكننا أن نتحمل هذه الفوضى. الأمر في يدك كي تعين شخصاً يفعل شيئاً. بعدها أخذ المؤتمر ينفرط عقده في ضجيج من الأصوات، في حين كان المشاركون الأمريكيون الذين يُفترَض أنهم يتكلمون العربية يتخبطون فيما بينهم ليفهموا ما كان يقال في القاعة".

وفي نهاية الأمر، قرر مؤتمر بغداد هذا الذي استغرق عشر ساعات أن يعقد مؤتمراً وطنياً بعد نحو شهر لاختيار أعضاء حكومة انتقالية لفترة ما بعد الحرب في العراق. وأخذت مداولات ما وراء الكواليس تتبلور حول الفكرة الداعية إلى تأليف حكومة عراقية موقتة من التكنوقراط من قبل "السبعة الكبار" ومعظمهم من أحزاب المنفيين: المؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الچلبي، والوفاق الوطني العراقي بزعامة إياد علاوي، وأبرز حزبين كرديين ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود البرزاني) وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال الطالباني) ـ والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة والحزب الشيوعي. لكن غارنر كان تحرك فعلاً لتعيين عدد من المجالس بهدف واضح هو إقامة حكومة عراقية موقتة بعد ذلك بفترة قصيرة، ربما ترأسها أحمد الچلبي. وعلم بالخطة مسؤول كبير في "مكتب" غارنر من خارج الدائرة المحكمة من تابعي وزارة الدفاع ضمن "المكتب"، ونبّه وزارة الخارجية إليها، وأُخرجت بالتالي عن

١٢- George Packer, "Letter from Baghdad: After the War," *The New Yorker,* 24/11/2003 (p. 8 of Internet edition).

مسارها. لكن بقي التساؤل: لماذا العناء في دخول دوامة المسلسلات من المؤتمرات والمشاورات إذا كان غارنر قرر مسبقاً تعيين حكومة انتقالية من القمة إلى القاعدة؟

وفي غمرة تدهور الأوضاع السريع في العراق، كان يتضح على نطاق واسع أن غارنر لم يكن هو الشخص المناسب لتولي المهمة الخاصة بتوجيه عملية الانتقال السياسي في البلاد. فقد كان قلبه مع الأكراد، وكان على الصعيد السياسي قريباً من الجلبي، وبخلاف ذلك كان واضحاً أن غارنر منفصل عن المشهد العراقي وما يدور فيه، دون أن يتحلى بالإرادة أو المقدرة على أن يتعلم بسرعة في أثناء أداء مهمته. وبذل أحد الأمريكيين القلائل في "مكتب" غارنر من المطلعين على أوضاع المنطقة وثقافتها جهداً كبيراً منذ بداية الاحتلال ليُقنع غارنر بأن يقيم علاقة مع آية الله السيستاني ويلتقيه. لكن غارنر لم يكن مهتماً بذلك، وسأل ذلك المستشار: "لماذا؟ من يكون هذا الشخص؟".

كان الافتقار إلى معرفة مسارات السياسة العراقية أو الاهتمام بها من السمات المميزة لكثير من أفراد بطانة غارنر. وبدا ذلك واضحاً أول الأمر يوم العاشر من إبريل، عندما قتل عبد المجيد الخوئي طعناً بالسكاكين. وكان الخوئي أبرز رجال الدين الشيعة الذين يجهرون بآرائهم المؤيدة للديمقراطية وابن سلف السيستاني في الزعامة الدينية في النجف الأشرف، وأفضل أمل لأمريكا من أجل اكتساب محاور ديني معتدل وصادق في توجهه الديمقراطي في أوساط الشيعة. وانزعج مسؤول أمريكي كبير كان يعمل مع غارنر في الكويت من حادث الاغتيال انزعاجاً شديداً، لكنه سرعان ما تبيّن له أنْ لا أحد يشاطره ذلك الشعور. وكتب هذا المسؤول مستذكراً فيما بعد:

> قال أحد الجنرالات (المتقاعدين): "أوه، كل ما هنالك هو أنهم يقتلون بعضهم بعضاً".
> كان هناك شعور عدائي بالازدراء حيال مغزى ذلك ...
>
> كان المدنيون في صفوفنا يتجمعون مرة كل فترة ويطرقون رؤوسنا بصوت واحد، لأننا ببساطة لم نكن نصدق ما كنا نرى. وكانوا (غارنر وزملاؤه من الجنرالات المتقاعدين وفي البنتاغون) يتلقون أوامرهم من "مكتب وزير الدفاع". ولم يكن لهذا علاقة بالعراقيين. ولو كان له علاقة لتم وضع الخطط الخاصة بالحكم المحلي موضع التنفيذ الفوري. لقد كنا

نفعل ما يناسبنا وبجدول زمني يناسبنا ونبني آراءنا على الافتراض بأن العراقيين سيكونون سلبيين، ليسوا سلبيين فحسب، بل سلبيين بامتنان وسعادة. ولفترة قصيرة كانوا سلبيين إلى حد يدعو إلى التضايق. وكان الافتراض بأنهم سينتظروننا حتى نفرغ من وضع جدول زمني، وينتظروننا حتى نرتب كل الأمور. ولست متأكداً مما إذا كان هناك من يحتمل ذلك، لكن الافتراض بأن العراقيين سيحتملونه يُعد ببساطة ضرباً من الهراء.

كان العراقيون يعلمون أن لا صوت لهم، وأن الحوار لم يكن سوى استعراض شكلي. وكان لديهم إحساس بأن "الأمريكيين لا يريدون التحدث إلينا، ولم يكونوا يفهمون ثقافتنا، ولم يكن لديهم منحنى للتعلم، لأنه لم يكن هناك اهتمام بالتعلم". ولقد أدرك العراقيون ذلك بسرعة[١٣].

وفي أواخر إبريل، تلقى غارنر، الذي لم يمضِ على وصوله ميدانياً إلى بغداد طويل وقت، مكالمة هاتفية من رامسفيلد يعلمه فيها أنه قد تم استبداله. وفي الأول من مايو، أعلنت إدارة بوش أن بول بريمر سيُشرِف على اختيار حكومة عراقية انتقالية؛ وبعد ذلك بخمسة أيام، عين بوش بريمر مديراً للإدارة المدنية الجديدة لعراق ما بعد الحرب. في ذلك الوقت، "كان العراق في حالة قريبة من الفوضى ... ولم يكن لغارنر سيطرة على أي شيء" حسبما جاء في تقرير لاحق عن تقويم الأوضاع هناك أعده فريد بارنيس (Barnes)، ونُشر في **"ذي ويكلي ستاندارد"**[١٤]. وشرح مستشار سابق في "مكتب" غارنر ذلك بقوله: "في عهد غارنر، كان المعنيون يجذبون المسارات في مختلِف الاتجاهات. ولم يكن للرئيس (بوش) مركز قيادي في هذا الميدان. كان هناك إدراك (في واشنطن) بأنهم (أي العراقيين) كانوا يحتاجون إلى حاكم إداري جديد، لهذا جُلِب بريمر إلى الحلبة".

كان السفير بول بريمر من نواحٍ عديدة هو الاختيار المنطقي والموفق لإدارة شؤون الاحتلال الأمريكي المتخبط في العراق. كان بريمر، الدبلوماسي ذو التفكير الصارم والسياسة المحافظة والخبرة الواسعة، واحداً

١٣- Interview with former senior ORHA official, 26/9/2004.

١٤- Fred Barnes, "Our Man in Baghdad: The Unsung Achievements of Paul Bremer," *The Weekly Standard*, 26/7/2004, p. 22.

من أسرع نجوم وزارة الخارجية الأمريكية ارتقاءً في المناصب خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وأصبح أحد مساعدي وزير الخارجية هنري كيسينجر وهو لا يزال في الحادية والثلاثين من عمره، وسكرتيراً تنفيذياً لوزير الخارجية ألكسندر هيغ في التاسعة والثلاثين وسفيراً متجولاً لمكافحة الإرهاب في الخامسة والأربعين، وذلك قبل تركه الخدمة في الخارجية في عام ١٩٨٩ ليصبح المدير الإداري لمكتب "كيسينجر وزملائه" وأحد كبار الخبراء المدنيين في شؤون الإرهاب. وفي عام ٢٠٠١، أصبح رئيساً مشاركاً لـ "فريق عمل مؤسسة التراث للأمن الوطني". كان قائداً بارعاً يتحمل أعباء المسؤوليات، وسرعان ما أصبح يُعد في بغداد رجلاً يسيطر على الوضع. كان بريمر الوجه المعاكس والصارخ بكل ما تعني الكلمة لغارنر الذي كان عاجزاً عن الإفصاح عن آرائه وسائراً في سياسة التسيّب.

وصل بريمر إلى بغداد يوم الاثنين الثاني عشر من مايو لتسلم مهام منصبه الجديد. وعبّر مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني عن خيبة أمله في استبدال صديقه الوثيق غارنر، لكنه أقرّ بأن الإدارة المدنية الأمريكية ارتكبت أخطاءً تحت قيادته. وكرر البرزاني رغبته، كما أخذ يفعل تكراراً مع زعماء سياسيين عراقيين آخرين في الأسابيع والأشهر اللاحقة، في تسليم السلطة بسرعة إلى العراقيين، وحضّ على تعيين أمين قوي للعاصمة في بغداد لإدارة شؤونها. كان من المتوقع أن يجتمع بريمر مع زعماء عراقيين بعد يوم أو يومين لبحث المسائل المتعلقة بتأليف حكومة عراقية موقتة كان العراقيون يسعون إلى إعلانها في نهاية ذلك الشهر. وفي السادس عشر من مايو، أعلن الحاكم الإداري الجديد خبراً كان له وقع القنبلة. فقد أبلغ بريمر الزعماء العراقيين، مطبقاً بذلك قراراً كان اتُخذ في البيت الأبيض قُبيل مغادرته إلى بغداد، أنه لن يتم تأليف حكومة موقتة في نهاية ذلك الشهر، وأن الفكرة الداعية إلى تأليف حكومة موقتة بسلطة سيادية حقيقية قد أُرجِـئـت إلى أجل غير مسمى. وبدلاً من ذلك، تقرر أن يبقى الأمريكيون وحلفاؤهم يسيطرون على الوضع في العراق بإشراف "سلطة التحالف الموقتة" المكوّنة حديثاً برئاسة حاكم مدني (بريمر) يمارس جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ويدير شؤون الوزارات ويشرف على وضع دستور للبلاد. وبهذا، يكون قد بدأ الاحتلال الأمريكي الأطول الذي كان كثير من العراقيين حذّروا من وقوعه، والذي كان غارنر نفسه يعارضه.

وسارع الزعماء العراقيون (المنفيون منهم والموجودون في الداخل) إلى التسابق في التحذير من احتمال نشوب مقاومة مسلحة إذا لم يتم تأليف حكومة موقتة قريباً. وحذّرت إحدى الشخصيات العراقية بالقول إن "هذا...

يعطي الذرائع للمتطرفين الذين كانوا يقولون إن لدى الولايات المتحدة برنامجاً سرياً لاحتلال العراق واستغلال موارده النفطية"[١٥]. وفي التاسع عشر من مايو، تمكن الزعماء الدينيون الشيعة من أتباع الشيخ الشاب مقتدى الصدر من حشد نحو عشرة آلاف متظاهر للاحتجاج في شوارع بغداد. وردد هؤلاء هتافات تقول: "لا للإدارة الأجنبية" و"نعم، نعم للإسلام"، وطالبوا الولايات المتحدة بالتنازل عن السلطة لحكومة منتخبة وانتقدوا أمريكا لتفضيلها الجماعات التي كانت تعيش في المنفى (وخصوصاً أحمد الچلبي وحزبه). وقال أحد المتظاهرين لصحافي أمريكي مستشرفاً ما سيتلو من أحداث: "هذا احتلال ونحن لا نقبله. بعد أسبوع بعد شهر، ستندلع مقاومة مسلحة ضد الأمريكيين، هذه أرض مقدسة"[١٦]. وفي اليوم التالي، طالب عدد من الزعماء العراقيين المعتدلين، في اجتماع عقدوه في بغداد بحضور ممثل عن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، طالبوا مجدداً بتأليف حكومة موقتة وحذروا من أن امتداد فترة الاحتلال لن يكون من شأنه سوى تأكيد المخاوف لدى العراقيين من أن القوى الغربية تنوي الاستيلاء على بلادهم وثروتها النفطية. وقال الچلبي للممثل البريطاني إن ما يُقَدَّم للعراق اليوم "أقل كثيراً مما أعطيتم الحكومة العراقية حين احتللتم العراق في عام ١٩٢٠"[١٧].

وبعد ذلك بيومين، وفي الثاني والعشرين من مايو، اعترف مجلس الأمن الدولي صراحة بالولايات المتحدة وبريطانيا بموجب القانون الدولي بوصفهما "قوتي احتلال" في العراق، ودعا المجلس في قراره رقم ١٤٨٣ الدولتين "إلى مراعاة مصلحة الشعب العراقي من خلال الإدارة الفاعلة للمنطقة"، وإيجاد الظروف المناسبة للعراقيين كي "يقرروا بحرية مستقبلهم الخاص"[١٨]. وعدت إدارة بوش ذلك القرار خطوة إلى الأمام، خطوة باركت انخراطها بعراق ما بعد الحرب وإنهاء لثلاثة عشر عاماً من العقوبات التي كانت مفروضة على البلاد وتمكين العراق من بيع نفطه وتحريك عجلة اقتصاده وتشجيع للتعاون الدولي في مجال إعادة إعماره. وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل دولي خاص للعراق. غير أن

١٥- Susan Sachs, "Iraqi Political Leaders Warn of Rising Hostility If Allies Don't Support an Interim Government," *New York Times,* 18/5/2003.

١٦- Anthony Shadid, "Shiite Denounce Occupation; Clerics Say U.S. Has Not Involved Them in Postwar Planning," *Washington Post,* 20/5/2003.

١٧- Patrick Tyler, "Iraqi Politicians to Issue a Protest of Occupation Rule," *New York Times,* 21/5/2003.

١٨- Security Council, May 22, 2003. Available at: http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/No3/368/53/PDF/No336853.pdf?OpenElement.

العراقيين كانت لهم نظرة مختلفة إلى القرار. فقد أصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا الآن معترفاً بهما دون التباس بأنهما قوتا احتلال في العراق. وقال لي أحد العراقيين من الديمقراطيين الليبراليين فيما بعد: "لقد كان انتصاراً معنوياً كبيراً لمناوئي التدخل الأمريكي من العراقيين. فقد أصبحت الولايات المتحدة الآن ملزمة بميثاق جنيف وقوانين الحرب. لكن إضفاء الطابع الرسمي على الاحتلال كان خطأً فادحاً. ولم يمضِ وقت طويل حتى عدّ بريمر القرار رقم ١٤٨٣ تبريراً لركن الخطط الخاصة بتأليف حكومة عراقية موقتة جانباً ولممارسة سلطات الحكم بصورة مباشرة. هكذا، كانت الولايات المتحدة وحليفاتها في العراق في كل خطوة تتخذها، تستخف بقوة النزعة الوطنية لدى العراقيين.

وكان الجنرال جون أبي زيد أحد المسؤولين الأمريكيين الذين لم يرتكبوا ذلك الخطأ. كان أبي زيد يومها نائباً لقائد القيادة المركزية الأمريكية "سنتكوم" (Centcom)، وكان على وشك أن يخلف القائد الجنرال تومي فرانكس في منصبه في ذلك الصيف. وربما كان الجنرال أبي زيد، المنحدر من أصل لبناني، والذي يتكلم العربية بطلاقة ويحمل شهادة ماجستير من جامعة هارفارد، ولديه خبرة سنة قضاها في معهد هوفر كزميل وخبرة قيادة ميدانية في البوسنة وكوسوفو والمنطقة الكردية بشمال العراق (أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١)، لديه معرفة أكثر من أي ضابط أمريكي آخر في شؤون العالمين العربي والإسلامي والتحديات التي تواجه بناء السلام. كما أنه كان من أوائل كبار الضباط الذين اعترفوا علناً بأننا نواجه حرب عصابات حقيقية في العراق. وفي اجتماع عُـقِد في مقر القيادة المركزية في مارس ٢٠٠٣ بحضور مسؤولين زائرين من وزارة الدفاع الأمريكية (سنتكوم)، قيل إن الجنرال أبي زيد أوصى بالنقل السريع للسلطة إلى حكومة عراقية موقتة وباستخدام القوات العراقية للمساعدة على فرض النظام، منبهاً بقوله: "يجب أن نكون في كل الأحوال بعيدين من الغرور، إننا جسم غريب في ثقافتهم"[١٩].

١٩- Micheal R. Gordon, "Debate Lingering on Decision to Dissolve the Iraqi Military," *New York Times*, 21/10/2004.

في الأصل لم يكن أبي زيد وحده هو الذي فضل الإسراع في إعادة بناء الجيش العراقي الذي يستطيع في ما بعد تولي مسألة إعادة الأمن. فقد وافقه الرأي كبار القادة العسكريين الأمريكيين في العراق وبعض رجال السياسة العراقيين والأحزاب العراقية الذين حذروا من مغبة إطالة أمد الاحتلال الأمريكي.

وإذا كانت مهمة غارنر غير منضبطة وفي مهب الريح، وكانت وصية أبي زيد تتجسد في كلمة واحدة هي التواضع، فقد وصل بريمر كحاكم لإحدى المستعمرات الملكية على نسق (الجنرال) ماك آرثر في اليابان، مصمماً على الإمساك بزمام الأمور وتطهير العراق من أي أثر لنظام صدام البعثي. وكانت المشكلة كما وصفها أحد المستشارين في "مكتب" غارنر (مردداً بذلك صدى شكوى سابقة) "أن بريمر لم يكن يريد السيطرة على الأمور وحسب، بل أراد أن يكون له إصبع في كل قرار يُتَّخَذ". وأعلن بريمر في غضون أيام من وصوله قرارين مهمين ـ كان غارنر عارضهما كليهما عن قصد ـ من شأنهما أن يتمخضا عن عواقب مصيرية. ففي الخامس عشر من مايو، أقدم بريمر على حل الجيش العراقي الذي كان قوامه ٤٠٠ ألف جندي، وهو قرار لا شك في أنه كان بُحِث وأُقِرّ (إن لم يكن فُرِض فرضاً) في واشنطن قبل توجهه إلى العراق. ومَنَح الأمر الرسمي الخاص بذلك، الذي حلّ أجهزة الاستخبارات وغيرها من أجهزة الدولة القمعية أيضاً، الجنودَ وصغارَ الضباط مرتب شهر واحد لتسريحهم، أما كبار الضباط فلم يتلقوا شيئاً. وفي الوقت نفسه، سرّح بريمر من الخدمة المدنية جميع الأعضاء الكبار (الدرجات الأربع الأعلى) في حزب البعث الذين يتراوح عددهم بين ٣٠ و٥٠ ألف عضو وحظر استخدام المسرّحين في أي وظيفة حكومية في المستقبل، مع أن عدد الأفراد الذين ربما شملهم هذا القرار فعلاً قد يفوق ذلك كثيراً. وانتقد كثير من العراقيين وبعض الخبراء الأجانب هذين القرارين في حينه، وتوقعوا جميعاً بأن تسريح تلك الأعداد الهائلة من الأفراد بهذه السرعة ووضعها خارج نظام ما بعد الحرب سيتمخض عنه ردود شديدة العنف. وحذّر عدد من كبار الضباط الأمريكيين بوجه خاص من تفشي البطالة والشعور بالإحباط اللذين سيبرزان نتيجة لحل الجيش العراقي رسمياً. وعلق أحد المسؤولين الأمريكيين على هذا لاحقاً بقوله: "كان ذلك هو الأسبوع الذي نشرنا خلاله ٤٥٠ ألف عدو في الميدان داخل العراق"[٢٠]، إضافة إلى مليون عدو آخر، إذا أخذ المرء في الحسبان أفراد أسرهم الذين يعيلونهم. وفي الأشهر التالية، ارتفعت وتيرة العنف إلى درجة عالية، وتفاقم ـ كما تنبأ الخبراء ـ إلى تمرد شامل جيد التنظيم والتمويل.

وأقدم بريمر، الذي لم تثبط همته موجة الانتقاد لقراراته، على اتخاذ خطوة جديدة أواخر مايو، واعداً بعقد مؤتمر وطني يضم الزعماء السياسيين العراقيين في يوليو دون أن يعلن بوضوح عما إذا كان ذلك المؤتمر

٢٠- Rieff, "Who Botched the Occupation?" p. 32.

سيسفر عن حكومة موقتة (وبالتالي عن نوع من المشاركة الفعلية في السلطة) أو سلطة موقتة أكثر تقييداً بدلاً من ذلك. وافترض قطاع عريض من الزعماء العراقيين أن المؤتمر سيسفر عن شكل من أشكال حكومة انتقالية تمنح على الأقل سلطة فورية لإدارة شؤون وزارات لا علاقة لها بالأمن. ومع ذلك، وكما أصبح يتضح يوماً بعد يوم، لم يكن بريمر ينوي نقل السلطة الفعلية في أي وقت قريب. وبحلول أوائل يونيو، كان عدد من كبار الشخصيات العراقية يطرح خطة مفصلة لعقد مؤتمر يضم نحو ٣٠٠ من الزعماء السياسيين والإثنيين والدينيين والقبليين يُنتخَب معظمهم من المحافظات بأعداد تتناسب مع حصة كل محافظة من سكان العراق[٢١]. لكن الصحف العراقية والأمريكية كانت تشير إلى أن بريمر كان يفكر في إلغاء مؤتمر يوليو الوطني وأنه سيقتصر على تعيين مجلس استشاري من ٢٥ ـ ٣٠ عضواً. حتى احتمال إقامة حكم ذاتي محدود كان يتبخر في الهواء. ومع استمرار تدهور الأوضاع، أصبح الأمريكيون وشركاؤهم البريطانيون يشعرون بأنهم يحتاجون الآن إلى فرض سيطرتهم التامة على البلاد وإعادة النظام والخدمات الأساسية وتحريك عجلة الاقتصاد مجدداً وتسليم بعض المسؤوليات لعدد من التكنوقراط العراقيين قبل إعادة سلطة الحكم إلى هيئة عراقية. وكانوا يخشون أيضاً أن تؤدي أي ممارسة مبكرة للديمقراطية، حتى ضمن إطار مؤتمر ما، إلى تفجير الانقسامات الإثنية والطائفية والسياسية (المنفيون في مواجهة المقيمين في الداخل) في العراق. وكانت خطتهم تقضي باختيار أعضاء هيئة عراقية أو مؤتمر بعد ذلك ببضعة أشهر لصياغة دستور جديد. وكان غارنر، قبل إعفائه من سلطاته، عيّن "مجلس القيادة" المؤلف من سبعة أعضاء، هم زعماء الأحزاب الكبرى التي ساندت مؤتمر بغداد في إبريل، وتضم أكبر حزبين كرديين: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البرزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني، وزعيمي أفضل أحزاب الشيعة تنظيماً، وهما عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وإبراهيم الجعفري زعيم حزب الدعوة، وزعيمي أهم الأحزاب في المنفى وهما أحمد الچلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي وإياد علاوي زعيم الوفاق الوطني العراقي (وكلاهما من الشيعة أيضاً). واختارت الولايات المتحدة، التي كانت معنيّة بضم عربي سني أيضاً، نصير كامل الجادرجي، المحامي ورجل الأعمال وزعيم حزب علماني صغير كان والده من نشطاء الحركة الديمقراطية قبل مجيء حزب البعث إلى السلطة في العراق

٢١- Rajiv Chandrasekaran, "Iraqis Say They Will Defy U.S. on Council Plan," *Washington Post,* 4/6/2003.

في عام ١٩٦٨، لكنه كان يفتقر إلى قاعدة قوية من الدعم في صفوف العرب السنة[٢٢]. كما كان المجلس الذي عينه غارنر خطوة على الطريق نحو تحقيق الهدف الأصلي للإدارة الأمريكية، وهو تنصيب الچلبي رئيساً موقتاً فعلياً للعراق. لكن رغبة أعضاء ذلك المجلس في تأليف حكومة عراقية موقتة كانت تحظى بموافقة واسعة النطاق في أرجاء البلاد كلها.

وأمضى بريمر شهر يونيو والجزء الأول من يوليو في إجراء مباحثات ترمي إلى إيجاد صيغة لتوسيع عضوية "مجلس القيادة" وتحويله إلى مجلس استشاري عراقي ذي قاعدة أوسع. غير أنه واجه مقاومة عنيدة من العراقيين الذين دأبوا على التحذير من المخاطر الناجمة عن إطالة أمد الاحتلال والمطالبة بدلاً من ذلك بتسلم سلطة حكم فعلية بمقتضى القرار الدولي رقم ١٤٨٣ حسب رأيهم. وقد جرت مناورات سياسية مكثفة، فيما أخذ الزعماء العراقيون يضغطون بعضهم على بعض وعلى الأمريكيين سعياً إلى كسب المواقع والمناصب وإيجاد صيغة مقبولة. وفي الرابع من يونيو، قام مسعود البرزاني بزيارة تاريخية للنجف الأشرف للقاء آية الله السيستاني وزعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق آية الله محمد باقر الحكيم شقيق عبد العزيز الحكيم (الذي كان محمد أوكل إليه تمثيل المجلس الأعلى في مجلس القيادة). و لأول مرة، تطرق السيستاني علناً إلى الحديث عن الوضع السياسي، داعياً إلى صياغة الدستور من قبل جمعية وطنية منتخبة، وليس من قبل مؤتمر وطني يتم اختيار أعضائه بالتعيين (وفقاً لرغبة بريمر كما كان يتردد). وكان تصريح السيستاني بمنزلة نكسة خطيرة نظراً للسلطة العظيمة التي يتمتع بها في أوساط الشيعة. وفي السابع من يونيو، هدد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بمقاطعة المجلس السياسي الذي يقترحه بريمر، كما داهمت القوات الأمريكية مكتب المجلس الأعلى في بغداد. وحذر الچلبي مراراً من أن إدارة بوش كانت ترتكب خطأً من شأنه تأجيج المقاومة ما دامت مستمرة في إبراز صورة الاحتلال الأمريكي بدلاً من أن تمنح العراقيين مزيداً من السلطة لإدارة شؤون بلدهم. وضمّ عدنان الباچه چي وزير الخارجية العراقي الأسبق الذي يحظى بأكبر تقدير لدى وزارة الخارجية الأمريكية صوته الليبرالي المرموق إلى مجموعة

٢٢- باستثناء الجادري، الذي كان سيطغى عليه قريباً نفوذ عدنان الباچه چي، كان من شأن هؤلاء الزعماء الستة أن يظلوا القوى السياسية السائدة خلال فترة الاحتلال السياسي.

الأصوات المعارضة أيضاً. وطلب الباچه چي من بريمر إفساح المجال أمام العراقيين لتكون لهم اليد العليا في تأليف حكومة موقتة، وانتقد بحدة عمليات الاجتياح العسكري العدوانية للمناطق المدنية في العراق. لكن بريمر مع ذلك مضى في ضغوطه، وتعهد في الثالث والعشرين من يونيو بأن يسمي قريباً أعضاء مجلس سياسي يساعد على إدارة شؤون الحكم في العراق، لكن سلطاته لا تتجاوز التوصية بانتهاج سياسات معينة في شأن بعض القضايا.

ولم يكد يوليو يبدأ، وحين عاد الناس إلى المعاناة جراء تكرار انقطاع التيار الكهربائي، أخذ الغضب يتصاعد إزاء الاحتلال الأمريكي، حتى واجهت الولايات المتحدة حرب عصابات في العراق ضد عدو متمرس ومتشبث أكثر كثيراً مما كانت تتوقع. وأخذ كبار القادة العسكريين الأمريكيين في الميدان يقرّون بذلك على نحو متزايد، في حين كان حلفاؤهم العراقيون يطلقون تحذيرات أخطر شأناً من أن الاضطرابات ستتفاقم إذا تبلور الوجود الأمريكي في بلادهم على كونه احتلالاً طويل الأمد. وأفادت هيئة مستشارين لوزارة الدفاع الأمريكية عادت آنذاك لتوها من بغداد بأن الحرب كانت "دخلت مرحلة جديدة من المقاومة النشطة" وبأن العراقيين كانوا يشعرون "بأن نافذة الفرصة المتاحة لسلطة التحالف الموقتة لعكس مسار الأحداث في العراق تضيق بتسارع"[٢٣]. لكن بريمر كان يرى أن كل اندفاع في أعمال العنف كان يدل على أن المقاومة تزداد يأساً. وكانت المدارس والمستوصفات تفتح أبوابها من جديد. وكانت التجارة تعاود نشاطها. لذا، كان بريمر يصرّ على أن "هذا ليس بلداً غارقاً في الفوضى"[٢٤].

وأمضى بريمر معظم وقته خلال الشهرين الأولين من وجوده في العراق وهو يتفاوض مع الأعضاء العراقيين السبعة في "مجلس القيادة" (الذين كان الأمريكيون يسمونهم أحياناً "العظماء السبعة"). وواجه النائب الجديد "لصاحب الجلالة" في واشنطن تحدياً صعباً. فقد كانت لديه خطط طموحة لإعادة بناء العراق كان من الواضح أنها تتطلب أكثر من بضعة أشهر من الحكم الأمريكي المباشر. وكان بريمر يحمل في جعبته برنامجاً

٢٣ - حث الفريق على "القيام بمبادرة رئيسية لإعادة دمج الجنود العراقيين الذين حلّوا أنفسهم والميليشيات المحلية"، إلى جانب إزالة مركزية السلطة والإسراع في الإنفاق على إعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع أشغال عامة كبيرة.

John Hamre, et al., "Iraq's Post-Conflict Reconstruction: A Field Review and Recommendations," Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 17, 2003, pp.i,1-2.

٢٤- http://www.dod.gov/news/JuI2003/no7242003-200307242.html.

جريئاً يقوم على إجراء إصلاحات اقتصادية على أساس السوق الحرة تتمثل بـ: خفض الضرائب والدعم الحكومي، وتبسيط الأنظمة، وفتح المجالات التجارية، وتشجيع المنافسة في الأسواق، وإطلاق عملية "إعادة تخصيص إجمالية للموارد والطاقة البشرية ونقلها من سيطرة الدولة إلى مجال المشاريع الخاصة"[٢٥]. ولم يكن يرغب في التنازل عن السلطة الفعلية لحكم العراق وإعادة تشكيله، لكنه كان يريد ضم عراقيين بارزين ليحظى على الأقل بورقة توت من الشرعية. وهكذا، وُلد "مجلس الحكم" العراقي. ووعد بريمر في المرسوم الخاص بإحداث "مجلس الحكم" الذي أصدره في الثالث عشر من يوليو بأن هذه الهيئة سوف "تقوم بالتشاور والتنسيق في شأن كل القضايا المتعلقة بالحكم الموقت للعراق". وكانت المفاوضات الخاصة بعضوية "المجلس" مكثفة وساخنة، فيما كانت الجماعات المتعددة تمارس ضغوطاً لتسمية مرشحيها المتنافسين والتصويت لهم (اشترط زعماء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كثمن لمشاركتهم في المجلس، أن يكون لهم حق الاعتراض على بعض المرشحين الشيعة الذين كان يعدهم "المجلس الأعلى" ليبراليين أكثر من اللازم بمن فيهم السيد فرقد القزويني، رجل الدين المؤيد للديمقراطية من الحلة). أخيراً، تم الاتفاق على توازن عددي يُنسَج على منواله في كل دفعة من التعيينات بدءاً من الوزراء. فالشيعة الذين يمثلون أغلبية سكان العراق سيتمتعون بأغلبية ضئيلة في مجلس الحكم ـ ثلاثة عشر من أصل خمسة وعشرين عضواً ـ وسيكون فيه خمسة أكراد وخمسة من العرب السنة وآشوري مسيحي واحد وتركماني واحد.

وحين أُعلِن عن تشكيلة "مجلس الحكم" عرفت البلاد من كان اختير لعضويته. فإضافة إلى الباچه چي والأعضاء السبعة النواة من "مجلس القيادة"، ضم المجلس الجديد مجموعة منها دارا نور الدين، القاضي السابق في محكمة الاستئناف الكردية العراقية، الذي حكم مرة بأن مرسوماً أصدره صدام حسين لم يكن دستورياً فقضى ثمانية أشهر في سجن أبو غريب بسبب جريمته تلك؛ ومنها وائل عبد اللطيف القاضي المستقل الآخر الذي كان فقد عضويته في عداد المحامين الممارسين، وأمر صدام بسجنه، وانتخبه مجلس المحافظة قبل فترة وجيزة حاكماً للبصرة؛ ومنها محمد بحر العلوم رجل الدين الشيعي البارز الليبرالي نسبياً؛ ومنها عز الدين

٢٥- L. Paul Bremer III, “Operation Iraqi Prosperity,” *Wall Street Journal*, 20/6/2003.
في الأصل، تم تنفيذ قسم كبير من هذه الأجندة، بما في ذلك ضريبة دخل ثابتة، لكن تم صرف النظر عن خصخصة الصناعات العتيقة التي تديرها الدولة خشية العواقب السياسية المقترنة بارتفاع البطالة.

سالم الكاتب والمفكر والناشط السياسي من البصرة الذي كان مع إبراهيم الجعفري أحد قادة حزب الدعوة؛ ومنها محسن عبد الحميد، رجل الدين العربي السني والأمين العام للحزب الإسلامي العراقي؛ ومنها غازي مشعل عجيل الياور المهندس المدني العربي السني من الموصل الذي ينتمي إلى قبيلة شمَّر، إحدى أكبر القبائل في العراق (وهو واحد من القلة الذين تخطوا الحد الفاصل بين السنة والشيعة)، وقضى سنوات عديدة في المملكة العربية السعودية؛ ومنها حميد مجيد موسى زعيم الحزب الشيوعي العراقي (الذي كان عاش في شمال العراق الخاضع لسيطرة الأكراد)؛ ومنها أخيراً موفق الربيعي طبيب الأعصاب الذي مارس مهنته لسنوات عديدة في لندن، لكنه كان ناشطاً في صفوف المعارضة الشيعية الدينية والسياسية في المنفى.

وقد أمضى أعضاء مجلس الحكم الأسبوعين الأولين في مناصبهم وهم يتجادلون في شأن تركيبتهم القيادية. وبعد فشلهم في الاتفاق على رئيس واحد (أو حتى هيئة رئاسية من ثلاثة أشخاص)، قرروا أخيراً في نهاية يوليو أن يتداولوا منصب الرئاسة شهرياً فيما بين تسعة رجال (يُذكَر أنه كانت هناك أيضاً ثلاث نساء في المجلس). كان المجلس من نواحٍ كثيرة مجموعة متوازنة بصورة فائقة الإتقان. لكنه كان مثقلاً بعدد المنفيين فيه (الذين أحبطوا هدف سلطة الاحتلال الموقتة الرامي إلى إعطاء "المقيمين في الداخل" من العراقيين الأغلبية في المجلس). ولهذا، جعل المجلس نفسه هدفاً سهلاً لأشخاص من أمثال مقتدى الصدر الذي نعته بأنه ذراع للاحتلال الأمريكي. وفي العشرين من يوليو، احتشد في شوارع النجف زهاء عشرة آلاف من مؤيدي الصدر للاحتجاج على ما ادعوا أنها مضايقات من قبل القوات الأمريكية. وبعد ذلك بخمسة أيام، وأمام حشد أكبر بمرات، أقسم الصدر على تأسيس جيش من المتدينين لطرد القوات الأمريكية من النجف الأشرف.

ووراء التساؤلات عن الطريقة التي ينبغي إشراك العراقيين بها في حكم بلدهم وفي أي وقت قريب وإلى أي مدى ينبغي أن يكون ذلك، كانت هناك مسألة تحديد موعد إجراء الانتخابات ولأجل أي غرض. ومضى بريمر قُدُماً في تنفيذ خطته الرامية إلى تنصيب هيئة بالتعيين، متجاهلاً دعوة السيستاني إلى تأسيس جمعية دستورية منتخبة. وكان لتحدي السيستاني مضامين بعيدة المدى وتنذر بالخطر، فهو يمثل السلطة الروحية في العراق التي تحظى بأكبر قدر من الاحترام والتبجيل. في هذا الصدد، أبلغ أحد رجال الأعمال في البصرة صحافياً أمريكياً، عاكساً صدى المشاعر المنتشرة على نطاق واسع بين شيعة العراق، بأن: "السيستاني يمثل

الإسلام، ولسوف ألبي دعوته"[٢٦]. وكان من شأن عجز بريمر في البداية عن إدراك حجم التأييد الشعبي الواسع لمطالبة السيستاني بإجراء انتخابات أن يكلف سلطة الاحتلال ثمناً باهظاً في زمن البحث عن مصداقية. وفي الثلاثين من يونيو، وبعد أربعة أسابيع من تصريحه العلني بشأن الانتخابات، أصدر السيستاني فتوى تصف خطة بريمر الخاصة بإحداث هيئة معيّنة (غير منتخبة) بأنها "مرفوضة من أساسها"، وتقضي بأن "انتخابات عامة يجب أن تُجرى، بحيث يتمكن كل عراقي يحق له التصويت من اختيار شخص يمثله في المؤتمر الدستوري الذي سيتولى كتابة الدستور"، والذي يتعين بعدئذ أن يحظى بموافقة الشعب في استفتاء عام.

وتنبع فتوى السيستاني من اعتقاد فلسفي فقهي، متجذر بعمق في تعاليمه الدينية، بأهمية وجود عقد في العلاقات الاجتماعية، ولهذا لم يكن في وسعه أن يبارك أي وجه من أوجه الحكم ويضفي عليه الشرعية إن لم يكن قد جاء عبر انتخابات حرة ولم تجرِ الترتيبات له من قبل سلطة الاحتلال السياسي أو في ظله[٢٧]. وفي الواقع، فإن السيستاني كان يكابد كثيراً قبل إصدار فتوى في شأن أي مسألة سياسية. فبالرغم من أن السيستاني كان عبّر عن "انزعاج شديد" من الاحتلال ورفض إضفاء الشرعية عليه بلقائه مسؤولين أمريكيين، فقد أحجم عن التنديد بالاحتلال نفسه في فتوى. وكان كثير من أعضاء الحكومة الأمريكية يعتقدون أن السيستاني قد يكون نسخة عراقية عن آية الله روح الله الخميني مهندس الثورة الإسلامية في إيران، فهو، كالخميني، من مواليد إيران ينحدر من سلالة طويلة من علماء الدين، وكان حفظ القرآن الكريم وعلومه في سن مبكرة، ودرس في مدينة قُم المقدسة وسط إيران، وأصبح الآن سلطة دينية مرموقة تحظى بالتبجيل. غير أن السيستاني كان يعارض بشدة فلسفة الخميني الداعية إلى "ولاية الفقيه"، وكان يُعَد "متصوفاً" يؤمن بأن أقصى ما يمكن للمرجعيات الدينية الإسلامية أن تفعله هو محض النصح وتقديم الإرشاد بوجه عام. وكان ذلك يفوق ما قد يجعل الأمريكيين يشعرون بالاطمئنان حياله، لكنه كان أقل كثيراً من أن ينصب نفسه زعيماً أعلى محاكياً أسلوب الخميني. وقال السيستاني مرة لمفكر شيعي كانت له لقاءات متكررة مع الأمريكيين (وكان هو نفسه علمانياً): "ما دمت في قيد

٢٦- Alex Berenson, “Anti-U.S. Cleric Harangues, but Iraq’s Shiites Heed Four Ayatollahs,” *Washington Post,* 22/10/2003.

٢٧- إني مدين بالشكر لليث كبة لهذا التفسير.

الحياة، لن تتكرر التجربة الإيرانية في العراق". وحين نقلت هذه الشخصية العراقية كلمات السيستاني إلي في لقاء جرى خلال فبراير ٢٠٠٤ في بغداد، أضاف قوله: "عليكم أن تحسبوا السيستاني هبة من السماء".

وكان رد بريمر أنه تجاهل فتوى السيستاني، ومضى قدماً في تطبيق خططه. وفي الوقت ذاته، كان بريمر يقلب رأساً على عقب الخطط الأخرى التي يطرحها مسؤولون محليون تابعون لسلطة التحالف الموقتة لإجراء انتخابات بلدية في دوائر محلية مختلفة، أو أنه يعترض عليها وينقضها. وفي منتصف يونيو، ألغى بريمر خططاً عسكرية أمريكية لإجراء انتخابات في النجف التي يقطنها مليون شخص، وكانت مقراً للسيستاني وتضم مقامين من أقدس المقامات لدى الشيعة. وتسبب ذلك الإلغاء الذي جاء بعد تحضيرات مكثفة وبعد البدء بتسجيل الناخبين، في خروج تظاهرات شعبية صاخبة. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أوقف القادة العسكريون في "التحالف" انتخابات كان من المزمع إجراؤها في مدن وبلدات أخرى في أنحاء العراق باللجوء بدلاً منها إلى الأسلوب المفضل لدى سلطة التحالف الموقتة، وهو إجراء مشاورات وانتخابات غير مباشرة لاختيار رؤساء بلديات محليين ومجالس محلية[٢٨].

وبعد اكتمال مقاعد "مجلس الحكم"، جدد بريمر بحثه عن خطة للفترة الانتقالية، وقال في كلمة إلى المجلس الجديد في منتصف يوليو إن "الفترة الزمنية اللازمة لبقاء التحالف هنا أصبحت فعلياً الآن في يد الشعب العراقي"[٢٩]؛ وأضاف أن الأمر عائد لمجلس الحكم كي يقترح خطة وجدولاً زمنياً لاختيار أعضاء هيئة تضع الدستور ومن ثم تكتبه في صيغته النهائية. وحين يتم الفراغ من إعداد الدستور وإجراء انتخابات وطنية لاختيار أعضاء حكومة بموجبه، ستقوم سلطة التحالف الموقتة بتسليم الحكم للعراقيين وبهذا تنتهي مهمتها. ولم يكن بريمر في تصريحاته العلنية يستبعد إجراء انتخابات لاختيار أعضاء الجمعية الدستورية،

٢٨- "التحالف" هنا يشير إلى القوات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا وبولندا وإسبانيا وأوكرانيا وغيرها من الدول الخاضعة للقيادة الأمريكية، والمعروفة باسم قوة التحالف المشتركة السابقة. غير أن الأغلبية العظمى من القوات الدولية في العراق كانت أمريكية أو (إلى درجة أقل كثيراً) بريطانية، و قد رأى فيها العراقيون، من جانبيها العسكري والسياسي، تحالفاً أمريكياً في الأساس (أو على الأغلب احتلالاً بريطانياً ـ أمريكياً). في هذا الكتاب، سوف أستخدم مصطلح "التحالف" للإشارة إلى كل من مجموع القوات العسكرية الدولية وإلى وجود الاحتلال من جوانبه السياسية والعسكرية كافة. وعند الإشارة إلى الجوانب السياسية والإدارية للاحتلال، فإني أشير إلى سلطة الحكم الرسمية للاحتلال، أي إلى سلطة التحالف الموقتة (CPA).

٢٩- "U.S. Presses New Iraqi Council to Begin Tackling Major Issues," *Washington Post,* 15/6/2003.

لكنه عبّر عن خشيته المبررة من أن يواجه تنظيم انتخابات وطنية مبكرة صعوبات إدارية ومالية وغيرها، واقترح أن تختار مجالس المدن والبلدات وفوداً إلى مؤتمر دستوري[٣٠]. وفي وقت لاحق من الشهر، عبر عن إمكان إجراء انتخابات وإنهاء الاحتلال السياسي بحلول منتصف عام ٢٠٠٤. بيد أن بعض المسؤولين العراقيين والأمريكيين كانوا يرون أن ذلك ربما يستغرق ضعف ذلك الوقت.

وأثار رفض سلطة التحالف الموقتة النظر في إجراء انتخابات مبكرة القلق لدى العديد من المراقبين ولدى المسؤولين في الأمم المتحدة. فقد كان مبعوث المنظمة الدولية إلى العراق الدبلوماسي البرازيلي سيرجيو فيرا دي ميللو (Sergio Vieira de Mello)، الذي كانت تطرق مسامعه موجات احتجاج متصاعدة من العراقيين الساخطين إزاء بطء وتيرة العملية الخاصة بالانتقال السياسي، يشعر شعوراً عميقاً بتطلعات الشعب العراقي إلى انتخاب أعضاء أي هيئة تُناط بها مهمة صياغة الدستور. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن بتاريخ الثاني والعشرين من يوليو إلى شعور العراقيين بالإحباط، وأبرز "الحاجة الملحة إلى وضع تسلسل واضح للأحداث المفضية إلى إنهاء الاحتلال العسكري". وأشار أنان أيضاً إلى أن دي ميللو كان يقترح البدء بحملة لتسجيل أسماء الناخبين "في المستقبل القريب للبرهنة على أن خطوات ملموسة تـتُـتَّـخـَذ لتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات"[٣١]. لكن تلك التوصية لم تكن حافزة إلى تحريك الأمور بالنسبة إلى بريمر.

وكان انخراط الأمم المتحدة بالعراق، الذي تنامى إلى نحو ٣٠٠ موظف دولي هناك، على وشك أن يتلقى ضربة ماحقة. ففي التاسع من أغسطس، دمّر أحد الانتحاريين في انفجار هائل مقر الأمم المتحدة في بغداد على الرغم من حراسته المشددة، وهو ما أسفر عن جرح أكثر من ١٠٠ شخص ومقتل ٢٢ كان بينهم دي ميللو وعدد من كبار مساعديه. وكان ذلك الهجوم جزءاً من حملة متصاعدة من أعمال العنف القاتلة. ففي وقت سابق من ذلك الشهر، في الثامن من أغسطس، أسفر انفجار سيارة مفخّخة بجوار مقر السفارة الأردنية في بغداد عن مقتل سبعة عشر شخصاً وجرح عشرات آخرين في أكثر الحوادث فتكاً، حتى تاريخه، ضد

٣٠- Bremer conference call with editorial writers, July 24, 2003. http://www.dod.mil-transcripts/2003/tr20030724-0501.html.

٣١- Colum Lynch, "Annan Wants Plan for Iraqi Self-Rule," *Washington Post,* 19/7/2003.

مدنيين منذ الإطاحة بصدام. وسرت يومها تكهنات مفادها أن العقل الإرهابي المدبّر لتنظيم القاعدة، أبو مصعب الزرقاوي، كان دبّر عملية الانفجار الذي دمر مقر الأمم المتحدة، وربما نفّذ ذلك بالتعاون مع جماعة عراقية متطرفة تُـدعى "أنصار الإسلام" التي تعتقد المصادر الأمنية الكردية أنها كانت تتسلل عائدة إلى العراق عبر حدوده المليئة بالفجوات مع إيران (على الرغم من التحذيرات المتكررة الصادرة عن أعضاء مجلس الحكم من العواقب الوخيمة التي ستنجم عن الفشل في إغلاق الحدود). وفي التاسع والعشرين من أغسطس، انفجرت سيارة خارج مسجد الإمام علي في النجف وقتل في الانفجار ما لا يقل عن ٨٥ شخصاً وجرح بضعة مئات آخرين. وكان بين الأموات زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومؤسسه آية الله محمد باقر الحكيم، الأمر الذي يوحي بأن العملية كانت اغتيالاً جيد التخطيط للتخلص من رجل دين بارز كان يوجه الشيعة نحو التعاون مع سلطة التحالف الموقتة. إضافة إلى أعمال التفجير الإرهابية الطنّانة هذه، كانت تُشَـن أيضاً سلسلة مطردة من الهجمات المحدودة النطاق على مخافر الشرطة وغيرها من المباني العامة، وتتصاعد مستويات الجريمة بصورة استثنائية (إذ بلغ معدل جرائم القتل في بغداد نحو عشرة أمثال معدلها في العاصمة الأمريكية واشنطن)[٣٢].

وصمد بريمر بشجاعة في وجه أعمال العنف المدمرة. وكان رده على حادث الانفجار الذي وقع في السابع والعشرين من أغسطس يشبه تماماً مواقف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق تشرشل في تصميمه غير الهياب. فقد صرح بريمر بأن "الإرهابيين قد أظهروا مجدداً أنهم لن يتوقفوا عند أي حد سعياً وراء تحقيق أهدافهم، لكن سيتم إيقافهم". وأضاف: "سوف نوقفهم، وسوف نكافحهم، وسوف نتغلب عليهم"[٣٣]. وصرح في مؤتمر صحافي بعد أربعة أيام من تفجير مقر الأمم المتحدة عقده في بغداد بأن "أولئك التواقين إلى عودة النظام البعثي سيخيب أملهم، وأولئك الساعين إلى فرض نوع جديد من الطغيان سيحبط عملهم. ربما ينجحون في تنفيذ عملية أو عمليتين أوحتى عشر عمليات، لكنهم سيفشلون". ومضى يسهب في الحديث عن "المد الطاغي من الأخبار الطيبة" تحت السطح: لقد تم إصلاح خط رئيسي لإمداد المياه في بغداد خلال زمن قياسي، وتم ترميم وإصلاح منشأة لمعالجة نفايات الصرف الصحي وأربعة مستوصفات تابعة لخدمات

٣٢- http://www.juancole.com/2003-08-01-*juancole*-archive.html; August 29, 2003, comment.
٣٣- http://www.cnn.com/2003 WORLD/meast/09/02/sprj.irq.main/.

الصحة العامة، وجرى توزيع خمسة ملايين كتاب مدرسي لمادتي الرياضيات والعلوم... إلخ[٣٤]، وكان كثير من العراقيين يُعجَبون ببلاغة بريمر وشجاعته، لكنهم لم يشعروا بالعزاء لمجرد سرد تلك النتف المبعثرة من مظاهر التقدم. فقد ظلوا يرون على نحو متزايد أن الأمريكيين مسؤولون عن الفشل في حمايتهم وضمان النظام والأمن في فترة ما بعد الحرب.

وفي الثامن من سبتمبر، نشرت صحيفة **واشنطن بوست** مقالة افتتاحية لبريمر شرح فيها أوضح أفكاره في شأن عملية الانتقال السياسي التي تتمثل بخطة من سبع خطوات من أجل "طريق العراق إلى السيادة". وكرر فيها أن إجراء انتخابات مبكرة هو بكل بساطة غير ممكن، فليست هناك جداول بأسماء الناخبين، وليس هناك قانون انتخابي، وليس هناك قانون ناظم لتأسيس أحزاب سياسية، وليست هناك مناطق انتخابية. وأضاف يقول "إن انتخاب حكومة دون دستور دائم يحدد سلطات الحكومة ويقيدها سيكون مدعاة إلى الفوضى والإضرار بالعملية في نهاية الأمر". ومضى يقول إن ثلاثاً من خطواته السبع المقترحة، مع ذلك، قد تم إنجازها بالفعل، وهي: تعيين "مجلس الحكم" في يوليو، وتسمية المجلس أعضاء لجنة تحضيرية لوضع مسودة الدستور في أغسطس، وتعيينه ٢٥ وزيراً. وستكون الخطوة الرابعة كتابة الدستور فور إصدار مجلس الحكم ولجنته التحضيرية توصية بالوسيلة المناسبة للقيام بذلك. بعدئذ، سيتم تنظيم استفتاء شعبي للمصادقة على الدستور إثر نقاش عام يشمل قطاعات واسعة، ومن ثم تأتي خطوة انتخاب حكومة على أساس ذلك الدستور، وأخيراً يأتي دور تسليم السلطة للعراقيين وحلّ "سلطة التحالف المؤقتة".

وكانت مخاوف بريمر حيال الصعوبات اللوجستية المتعلقة بتنظيم الانتخابات مخاوف لها ما يبررها، لكنها لم تكن هي القصة بكاملها. فلو كان جرى بذل مساعٍ كبيرة أوائل صيف عام ٢٠٠٣، لربما كان بالإمكان إجراء انتخابات لاختيار أعضاء جمعية دستورية بحلول ربيع عام ٢٠٠٤، وذلك اعتماداً على المناطق الانتخابية القائمة المتعددة العضوية أو عبر إحداث مناطق جديدة برمتها. وكان يمكن أن تسهم الأمم المتحدة في التحضير لتلك الانتخابات لو توافرت لها ظروف أمنية كافية. غير أن الولايات المتحدة (ومعها بعض الزعماء السياسيين من الأكراد والعرب السنة) تخشى من أن تمنح الانتخابات المبكرة ميزة لمصلحة القوة السياسية

٣٤- http://www.cpa-iraq.org/pressconferences/Pressconference23AugwithQAs.html.

الإسلامية الراديكالية التي تتمتع مبدئياً بدرجة من التنظيم تفوق درجة تنظيم خصومهم الليبراليين الأكثر اعتدالاً. وفي حين كان بعض المسؤولين في سلطة التحالف الموقتة يعدون أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة إسلاميين معتدلين ذوي نهج يتمشى مع قواعد اللعبة الديمقراطية، فقد كان آخرون منهم يشككون في ذلك ويعدون التزاماتهم وتحالفاتهم محض مناورات وألاعيب. وفي الحقيقة، فإن الأمريكيين لا يمكن أن يعرفوا بصورة مؤكدة النهج الحقيقي لهذه الأحزاب[٣٥].

وتجسدت هذه البلبلة أيضاً في استطلاع للرأي العام العراقي أُجرِي في أغسطس بتكليف من الولايات المتحدة. وبيّن الاستطلاع أنه في حين أيّد العراقيون بنسبة كاسحة المبادئ الديمقراطية الأساسية من قبيل الانتخابات الحرة والنزيهة وحرية التعبير عن الرأي (وحتى الحقوق المتساوية للمرأة)، فقد أعربوا عن رغبتهم في أن تشارك الجماعات الدينية في السلطة الحكومية (٨٧ في المئة) وأن يكون للزعماء الدينيين دور في السياسة (٥٦ في المئة). وكان رأي ثلث العراقيين الذين استُطلِعت آراؤهم في بغداد والبصرة و٤٣٥ في المئة في الفلوجة والنصف في الرمادي و٩٢ في المئة في النجف الأشرف أنهم يفضلون إقامة دولة إسلامية في بلادهم، بينما أفاد نحو ربع المجموع الكلي ممن شاركوا في الاستطلاع أنهم يفضلون وجود "مزيج فريد من الديمقراطية والإسلام". أقلية فقط هي التي كانت تفضل ببساطة إقامة "نظام ديمقراطي". يُضاف إلى ذلك أن معظم العراقيين لم يكونوا على ما يبدو يعرفون الجيل الجديد من السياسيين؛ فقد كان ١٨ من أصل ٢٥، هم أعضاء مجلس الحكم، نكرات غير معروفين لدى العراقيين، بحيث لم يكن ثلثا العراقيين أو أكثر يعرفون عنهم ما يكفي لإبداء رأي فيهم. ومن بين الشخصيات المألوفة حظي السياسيان الشيعيان البارزان، إبراهيم الجعفري زعيم حزب الدعوة الإسلامي وعبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ورجل الدين الشيعي المعتدل محمد بحر العلوم، بأكبر قدر من المحبة لدى العراقيين. وكان أحمد الچلبي هو الوحيد الذي رجحت كفة معارضيه على كفة مؤيديه[٣٦].

٣٥- ترى جوان كول (Jwan Cole) أن آية الله محمد باقر الحكيم كان يؤمن "بنظرية الخميني المتعلقة بحكم رجال الدين"، ومع ذلك فقد كان "براغماتياً مستعداً لقبول حكومة برلمانية تعددية في العراق" إلى أن يتم تحقيق جمهورية إسلامية.

http://www.juancole.com/2003-08-01-juancole archive.html; August 30, 2003, comment

٣٦- "Iraqi Public Has Wide-Ranging Preferences for a Future Political System," opinion analysis, Office of Research, Department of State, October 21, 2003.

ولم يكن الوضع في العراق هو الشأن الوحيد الذي كان في ذهن المسؤولين الأمريكيين حين اتخذوا قرارهم بتأجيل الانتخابات. فمن أبرز الدروس المستقاة من دراسة عملية بناء الدولة بعد الصراعات هو أن الإسراع في إجراء انتخابات وطنية يمكن أن يقوي شوكة المتطرفين ويقلص احتمالات إقامة نظام ديمقراطي وإحلال السلام. ومن المؤكد أنه كان يمكن أن تذعن سلطة التحالف الموقتة وتقبل بإجراء انتخابات وطنية لاختيار أعضاء جمعية دستورية وفي الوقت نفسه تقترح وسيلة أخرى لتأليف حكومة موقتة، فيما يجري وضع مسودة الدستور.

كما أن بريمر لم يكن مخلصاً تماماً حين تعهد بأن يكتب العراقيون وحدهم الدستور برمته ليجسّد "ثقافتهم ومعتقداتهم". وكان يمكن أن يكون كذلك إلى حد بعيد حتى مع النصح والمشورة من الأمريكيين، لكن السؤال كان: أي عراقيين سيقومون بصياغة هذه الوثيقة؟ وصاغ الجوابَ أحدُ المسؤولين في سلطة التحالف الموقتة بهذا الإيجاز البليغ: "بحساب طرفي المعادلة، نعتقد أن من الأفضل أن تكون هناك مجموعة تمثيلية من الخبراء بدلاً من حفنة من الأشخاص المفتقرين إلى مؤهلات معينة عدا كونهم فائزين في الانتخابات"[٣٧]. وأفصح عن مخاوف الحكومة الأمريكية من عواقب إجراء انتخابات مبكرة نوح فيلدمان Noah Feldman، أستاذ القانون في جامعة نيويورك الذي سبق أن عمل مستشاراً كبيراً في الشؤون الدستورية لدى سلطة التحالف الموقتة في العراق من إبريل إلى يوليو ٢٠٠٣. وصرح فيلدمان في أكتوبر أنه: "على الأرجح إلى حد بعيد ألاّ يجعل الناتج الدستوري النهائي أشخاصاً كثيرين في الحكومة الأمريكية سعداء. فهو لن يظهر بالمظهر الذي كان الناس يتخيلونه. ومن المستبعد أن تكون أي حكومة عراقية منتخبة ديمقراطياً حكومة علمانية، ومن المستبعد أن تكون مؤيدة لإسرائيل. وبصراحة، من غير المحتمل إلى حد ما أن تكون مؤيدة لأمريكا"[٣٨].

ومع استبعاد إجراء انتخابات مبكرة وعدم وجود حدود زمنية نهائية، تجمدت التحضيرات للعملية الانتقالية، فيما كان مجلس الحكم يواجه مأزقاً في تحديد الجهة أو الفئة التي ينبغي أن تضطلع بصياغة الدستور وتحديد الكيفية التي ينبغي أن تؤطر هذه الوثيقة بها القضايا البالغة الأهمية مثل دور الدين في إدارة شؤون الدولة. ومع

٣٧- Rajiv Chandrasekaran, "Shiite Demand to Elect Constitution's Drafters Could Delay Transfer of Power," *Washington Post,* 21/10/2003.

٣٨- *The Telegraph,* 29/10/2003.
http://www.telegraph.co.uk/core/Content/displayPrintable.jhtml?xml=/news/2003/l0/29/wirq129.xml&Site=5.

تباطؤ العملية، بدأ صبر إدارة بوش ينفد. وفي الخامس والعشرين من سبتمبر، صرح وزير الخارجية كولن باول بأن واشنطن تفكر في تحديد موعد نهائي ينتهي بعد ستة أشهر يجب على الزعماء العراقيين خلالها الفراغ من كتابة الدستور. ورحب كثير من العراقيين وكثيرون في العالم بذلك الموعد النهائي وعدوه أولى البوادر الملموسة على أن الاحتلال سيكون فعلاً محدود الزمن. غير أن الأمم المتحدة، شأن كثير من الزعماء السياسيين العراقيين، كانت تضغط من أجل نقل السيادة إلى حكومة عراقية موقتة في غضون الأشهر القليلة التالية. وفي الثلاثين من سبتمبر، حدّد الأمين العام كوفي أنان ذلك كشرط لتجديد المنظمة الدولية دورها السياسي في العراق. واشتد الأخذ والرد في هذا الشأن طوال النصف الأول من أكتوبر، فيما كانت إدارة بوش تضغط من أجل إصدار قرار جديد عن مجلس الأمن لحشد تأييد دولي أوسع وراء عملية نقل السيادة في العراق. وكان أنان يرى أن السبيل لتقليص أعمال العنف يقضي بتأليف حكومة موقتة أولاً ومن ثم الانتقال إلى صياغة الدستور والمراحل الأخرى من عملية الانتقال السياسي. ورد المسؤولون الأمريكيون على تلك الخطة بأن حكومة عراقية من هذا القبيل ستفتقر إلى الشرعية، وبذلك لن تفعل شيئاً لكبح جماح أعمال العنف. لكنهم لم يكونوا قد أدخلوا في حساباتهم احتمال اكتساب جمعية دستورية منتخبة شرعية فائقة. وظل بريمر يناشد مجلس الحكم أن يحدد جدولاً زمنياً لصياغة الدستور ومن ثم انتخاب حكومة عراقية. وحين صدر القرار رقم ١٥١١ عن مجلس الأمن الدولي في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٣، حدد يوم الخامس عشر من ديسمبر من ذلك العام موعداً نهائياً يقدّم مجلس الحكم العراقي بحلوله خطته الخاصة بهذا الشأن إلى مجلس الأمن.

ولم يكن الوضع الناشئ عن ذلك ليرضي أحداً؛ فقد كان الأمريكيون يريدون أن يوقف أعضاء مجلس الحكم مشاحناتهم وأن يخرجوا بخطة لنقل السيادة. وكان السياسيون العراقيون في مجلس الحكم يريدون أن ينهي الأمريكيون احتلالهم ويحولوا السلطة لهم. وكانت الأمم المتحدة تريد أيضاً نقلاً سريعاً للسلطة إلى العراقيين، على ألاّ يقتصر ذلك على أولئك الذين اختارتهم الولايات المتحدة بالاسم. وبحلول أكتوبر، كانت العلاقات بين بريمر ومجلس الحكم قد ساءت، فيما كان بريمر يوبخ أعضاء المجلس على اتخاذهم قرارات مستقلة في غيابه. وكان يذكّرهم مراراً وتكراراً بأنه على رأس السلطة العليا في العراق[٣٩]. وما عجز

٣٩- Patrick E. Tyler, "Three Wars over Iraq: Staying the Course May Be the Hardest Battle," *New York Times,* 5/10/2003.

بريمر وزملاؤه عن فهمه على الإطلاق أن مجلس الحكم كان بحاجة إلى حافز حقيقي لتحمل مسؤولياته، في حين كانت السلطة الفعلية في يد بريمر نفسه.

ولم تكد بواكير نوفمبر تحل حتى كانت أربعة اتجاهات متناقضة تتبارى على إحراز قصب السبق في حلبة الأحداث. كان هناك أولاً المأزق المستعصي في بغداد حول خطة للانتقال السياسي. وكان هناك ثانياً العنف المتصاعد وما يرافقه من مجازر بشرية: بمعدل خمسة وثلاثين هجوماً في اليوم على القوات الأمريكية (صعوداً من اثني عشر هجوماً في اليوم خلال شهر يوليو)، وسلسلة من تفجير السيارات المفخخة والاغتيالات التي كانت تقتل وترهب العراقيين المتعاونين مع سلطة الاحتلال. وأصبحت الشرطة العراقية المحاصرة، التي يفتقر رجالها بشدة إلى الأسلحة والعربات والعتاد والبزات المضادة للرصاص وإجراءات الحماية مستهدفة بوجه خاص. وتحت هذين العنوانين الرهيبين، يقبع الاتجاه الثالث: أخذ الناس يشعرون بالجهود المبذولة لإعادة الإعمار في انتعاش الحياة الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وفي إصدار عملة جديدة لا تحمل صورة صدام حسين المرعبة. ومع ذلك، يقبع تحت تيارات التقدم والعودة إلى الحياة الاعتيادية هذه عنصر رابع: مقاومة عراقية وليدة للاحتلال كانت تتبلور في حركة تمرد نشطة تحظى بتمويل كبير، وتتحول إلى حرب عصابات جيدة التنسيق وتلقى تأييداً شعبياً متزايداً. وقد أخبر شيخ من شيوخ العشائر العراقية باتريك تايلر مراسل صحيفة **نيويورك تايمز** أن مقارعة الاحتلال لا ترمي إلى إعادة صدام أو أنها جهاد في سبيل الدين، بل هي من أجل الحرية، وبالمفارقة هنا إذا تذكرنا الأسباب التي كان الرئيس بوش يبرر بها الرسالة التي تحمل أمريكا أعباءها في العراق. قال ذلك الشيخ: "يجب على الأمريكيين أن يسيروا معنا دون تقييد حريتنا دون أن يوجهوا أسلحتهم إلينا، وإذا لم يفعلوا ذلك فسوف نظل نقاوم حتى نجبرهم على مغادرة البلاد"[٤٠]. وأظهرت دراسة أُجريت أوائل أكتوبر أن تلك المشاعر كانت منتشرة على نطاق واسع بين العراقيين: فقد أعرب ثلثا الشعب العراقي عن رأيه في أن قوات التحالف هي "قوات احتلال"، في حين لم تتجاوز نسبة من يعتقدون أنهم محرّرون ١٥ في المئة[٤١]، وحين انتهت الحرب قبل ستة أشهر، كان الرأي العام العراقي منقسماً على نفسه بالتساوي (٤٦ في المئة إلى ٤٣ في المئة) بشأن هذه المسألة.

٤٠- Ibid.

٤١ – أجرى المسح المركز العراقي المستقل للبحث والدراسات الاستراتيجية.

في هذه الأجواء، عاد بريمر إلى واشنطن في الحادي عشر من نوفمبر ليتباحث مع بوش وكبار مستشاريه للأمن القومي كي يطرح خطة جديدة لسلطة التحالف الموقتة في شأن عملية نقل السيادة إلى العراقيين. وخلال زيارة بريمر القصيرة، استقر رأي إدارة بوش على الخطة الجديدة التي أعادها بريمر معه إلى بغداد وفرضها من حيث الأساس على مجلس الحكم في الخامس عشر من ذلك الشهر.

وتضمن اتفاق الخامس عشر من نوفمبر العديد من الجوانب الواعدة، وكان واضعوه يأملون أن يحظى مجلس الحكم ببعض القبول والرضى لدى العراقيين بفضل ما تضمنه من وعد بالإسراع في العودة إلى السيادة في ظل حكومة موقتة. وشملت الخطة أيضاً عدداً من الخطوات والمواعيد النهائية في سياق تأليف حكومة موقتة ومن ثم الانتقال إلى حكم ديمقراطي في ظل دستور دائم. وتقضي الخطة أن يضع مجلس الحكم بحلول الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٤ دستوراً أساسياً للفترة الموقتة ويوافق عليه ويصدره بوصفه قانوناً إدارياً انتقالياً. وفي الخامس عشر من مارس ٢٠٠٥، تجرى انتخابات وطنية مباشرة لاختيار أعضاء مؤتمر دستوري تُـنـاط به مهمة صياغة دستور دائم تُبحَـث بنوده على النطاق الشعبي، ويتم إصداره والتصديق عليه في استفتاء وطني يتزامن مع إجراء الانتخابات الوطنية بحلول الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٥ لاختيار أعضاء الحكومة العراقية الدائمة. وإلى أن يتم ذلك واعتباراً من الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤، تتولى السلطة حكومة انتقالية تـُنـتخَـب بطريقة غير مباشرة على خطوتين: أولاهما عقد مؤتمرات حزبية محلية بحلول الحادي والثلاثين من مارس في كل من محافظات العراق الثماني عشرة وفق نظام متدرج معقد لاختيار أعضاء جمعية وطنية انتقالية. وتقوم هذه الجمعية بعد ذلك، على غرار الإجراءات البرلمانية، بانتخاب أعضاء حكومة انتقالية تتسلم مقاليد الحكم في الثلاثين من يونيو، وهو التاريخ الذي تنتهي فيه مهام سلطة التحالف الموقتة ومجلس الحكم. وبحلول الحادي والثلاثين من مارس ٢٠٠٤، تكون "السلطة" و"المجلس" قد أبرما "اتفاقات أمنية تحفظ وضع قوات التحالف في العراق".

وأخيراً، على ما يبدو، استقرت سلطة الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة على خطة واضحة وقابلة للتنفيذ، وبوجه خاص لنقل السيادة إلى العراقيين. وكانت تلك السلطة سلّمت بمقتضى الفتوى التي أصدرها آية الله علي السيستاني، والتي تنص على أن السلطة الشرعية لصياغة الدستور لا يمكن أن تحظى بها سوى هيئة (عراقية) منتخبة. وبعد الجهد الجهيد، سرى شعور بالتفاؤل في أوصال المساعي التي تبذلها

سلطة "التحالف". فقد أصبح المسعى الرامي إلى بناء الديمقراطية في العراق يتصدر برنامج عمل سلطة الاحتلال. وسوف تتقلص أعمال العنف حالما تكتسب العملية الانتقالية زخماً يدفعها إلى الأمام. وأخذت الولايات المتحدة تنحو منعطفاً يستطيع المرء من خلاله أن يرى بصيص نور في آخر النفق، مع أنه لم يكن أحد يجرؤ قبلاً على التفوّه بهذا التعبير، وأصرّ بريمر الثابت العزم على أن تلك كانت هي الخطة النهائية. وفي غمرة هذه الأجواء السائدة من الأمل والعمل والعزم، تم استدعائي لإبداء المشورة في شأن صياغة القانون الانتقالي وتطبيق البرنامج الخاص بالفترة الانتقالية.

لكن سرعان ما اكتشفت أن خطة الخامس عشر من نوفمبر لن تصمد في صيغتها الأصلية، فقد جرى إعدادها وإدخال التعديلات عليها دونما مشاركة كبيرة من مجلس الحكم الذي كان كثير من أعضائه يمقتون أن تُفـرَض الخطة عليهم دون أن يُفسَـح لهم مجال يُذكَـر لمناقشتها أو مراجعتها. وأخبرني مصدر مقرب من مجلس الحكم أن "الطرح كان في غاية الفظاظة". ومع أن الأكراد ابتهجوا بالخطة، فقد أحس الشيعة بالقلق وشعروا بأن الخطة تنطوي على فخ نُصب لهم. وفي حين قبل الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم الخطة على مضض، فقد توجه عدد من أعيانهم لمقابلة آية الله السيستاني في النجف الأشرف بهدف نسفها. وكان الأمريكيون لا يزالون يفتقرون إلى استراتيجية للتعامل مع السيستاني وإلى وسيلة يمكن الركون إليها لإشراكه في خططهم. ومرة أخرى، يشكو العراقيون أن الأمريكيين يُمـْـلون عليهم الإجماع في الرأي بدلاً من أن يوفروه لهم. وكما أن تلك لم تكن المرة الأولى (ولا حتى الثانية) التي تعين على الولايات المتحدة فيها أن تعيد صياغة أجندتها الخاصة بالعراق، فهي لن تكون المرة الأخيرة أيضاً.

الفصل الثالث

مساعي الوساطة

في منتصف نوفمبر، بعد فترة وجيزة من طلب كوندوليزا رايس بأن أذهب إلى بغداد، حثني صديق قديم كان يعمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاتصال بجمال بن عمر للاستفادة من مخزونه القيم من المعرفة السياسية المتعلقة بالعراق.

كان بن عمر من كبار المستشارين العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الرشيد في البلدان الخارجة من حقبة الصراعات، وأصبح واحداً من أكثر خبراء الأمم المتحدة معرفة بالعراق. كان في ريعان شبابه، نشطاً في مجال حقوق الإنسان في موطنه في المغرب حتى تم القبض عليه في عام ١٩٧٦ وتعرض للتعذيب والسجن لمدة ثماني سنوات. ثم استطاع الفرار من الإقامة الجبرية، وذهب إلى باريس، حيث عمل لدى المركز الوطني للبحث العلمي، ثم عمل في لندن لدى منظمة العفو الدولية. وبعد ذلك، في مركز كارتر في أطلنطا، حيث ترأس برنامجاً يتعلق بحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٣، أرسله الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي، إلى جنيف ليترأس البرنامج الاستشاري لمركز الأمم المتحدة الجديد المعني بحقوق الإنسان، ثم انتقل في عام ١٩٩٩ للعمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك. غير أنه كان، في السنوات قريبة العهد، يقضي معظم وقته في مكتب الأمين العام، أولاً في مجال العملية الانتقالية في أفغانستان، مع المندوب الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، ثم بشأن العراق. وفي بداية يونيو ٢٠٠٣، ذهب إلى العراق مع سيرجيو فييرا دي ميللو للمساعدة على تأسيس مكتب الأمم المتحدة في بغداد، حيث أجرى مباحثات مع مجموعة واسعة من السياسيين العراقيين. وشاء القدر أن ينجو بن عمر من انفجار التاسع عشر من أغسطس الذي دمر مجمع الأمم المتحدة في بغداد، وأسفر عن قتل دي ميللو وواحد وعشرين آخرين (كان بن عمر قد سافر في إجازة إلى موطنه لرؤية زوجته وأولاده الأربعة الصغار).

وكانت تجربة الأمم المتحدة في العراق في صيف عام ٢٠٠٣ غير سارة ومثبطة للهمة على أقل تقدير. فعندما وصل دي ميللو وفريقه إلى بغداد في الثاني من يونيو أبلغهم السفير بريمر بأنه كان عازماً على تأسيس "مجلس سياسي" للاستشارات بشأن إدارة البلاد ومرحلة الانتقال السياسي، وطلب من دي ميللو أن يكون عضواً في المجلس أو مراقباً فيه. وبينما كان دي ميللو وفريقه يفكرون بذلك العرض غرقوا في بحر من الاجتماعات مع مختلِف الجماعات العراقية. وقد مكنت هذه الاستشارات فريق الأمم المتحدة من التعرف إلى نطاق من المشهد السياسي، كان أوسع مما كان باستطاعة سلطة التحالف الموقتة الاطلاع عليه، حيث إنها كانت معزولة نسبياً ضمن قصر صدام السابق. لكن بريمر لم يأبه كثيراً بآرائهم على ما يبدو. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، اجتمع دي ميللو وأحد مساعديه في النجف بآية الله السيستاني الذي كان قد رفض الاجتماع مع أي من ممثلي الولايات المتحدة. ولدى عودتهم إلى بغداد، أبلغوا بريمر بوجوب حمل معارضة السيستاني لهيئة معينة لوضع الدستور على محمل الجد. لكن بريمر لم يكن يأبه بأهمية السيستاني. ثم اتصلت مجموعة قوية من الضباط العسكريين العراقيين السابقين ببعثة الأمم المتحدة، مطالبين بمرتباتهم وتقاعدهم وإعادة تكوين الجيش. كانوا يصدرون التهديدات، لكن فريق الأمم المتحدة شعروا بأنهم كانوا يبحثون عن سبيل للخروج من طريق مسدود. وفي إحدى المناسبات في الصيف، قام الضباط بتنظيم تظاهرة اتسمت بالعنف أمام مقر سلطة التحالف الموقتة. وقد علق أحد أفراد فريق الأمم المتحدة على ذلك قائلاً: "في تلك المناسبة، تولدت لدينا القناعة بأنهم سيشيعون الفوضى في البلاد". كان بريمر قد انطلق في طريق حاسم، وكان يظن أنه يستطيع الإفلات من عواقبه ـ ألا وهو توطيد الاحتلال السياسي الأمريكي للعراق، وحل الجيش العراقي، والمضي في عملية كاسحة لاستئصال البعث ـ ولم يكن ليسمح لأي شيء بأن يثنيه عن عزمه.

شعر دي ميللو ومستشاروه بالهلع من جراء طريقة بريمر الانفرادية، واسترعوا انتباهه إلى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣، الذي عُدّ قوات الولايات المتحدة وبريطانيا قوات احتلال في العراق. وقد نص القرار على "قيام الشعب العراقي، بمساعدة السلطة (أي الأمريكيين والبريطانيين مجتمعين) بالتعاون مع المندوب الخاص [أي دي ميللو] بتأليف إدارة عراقية موقتة". ويُفترَض أن تكون "إدارة انتقالية يديرها العراقيون، إلى أن يصبح بالإمكان إنشاء "حكومة معترف بها دولياً تمثل الشعب العراقي "وتتولى كامل السلطة". وقد تم تخويل دي ميللو صلاحية العمل "بشكل مكثف" مع سلطة التحالف الموقتة ومع الشعب العراقي

وآخرين "لإعادة وتوطيد المؤسسات المحلية من أجل تأسيس الحكم الرشيد التمثيلي". كان دي ميللو ومساعدوه يرون أن صيغة القرار تعني ضمنياً قيام الأمم المتحدة بدور أساسي في المساعدة على هيكلة العملية الانتقالية وتوجيهها. أما بريمر ومساعدوه فقد كانوا يفسرون القرار بأنه يعني الترحيب ببعثة الأمم المتحدة في بغداد، ما دامت تدعم ما كانت سلطة التحالف الموقتة تقوم به. وقد لخص أحد أفراد فريق دي ميللو الوضع لاحقاً بأن موقف بريمر كان "حسناً، أنتم هنا، هذا جيد، وتقومون، من حين لآخر، بإصدار بيان صحفي بأنكم ترحبون بهذا وترحبون بذاك".

وبعد استشارة مجموعات كبيرة من العراقيين، حث دي ميللو بريمر وسلطة التحالف الموقتة على تشكيل حكومة انتقالية بدلاً من إنشاء مجلس استشاري ـ أصبح لاحقاً "مجلس الحكم". وقد حاول دي ميللو إقناع بريمر على حد قول أحد صحفيي النيويورك تايمز، باتريك تايلر، "بأن يثق بإمكان العراقيين حكم أنفسهم خلال فترة الانتقال إلى دولة جديدة". وعندما أصر بريمر على أن يكون للمجلس دور استشاري، قام دي ميللو، بدوره، بحث الزعماء السياسيين العراقيين على قبول العرض، على الرغم من تحفظاتهم، قائلاً لهم إنهم عندما يكونون ضمن المجلس، فسوف يكون بوسعهم تولي السلطة الفعلية، لأنه "لن يكون بوسع بريمر منعهم من ذلك"[١].

وقد جرت انقسامات أيضاً ضمن بعثة الأمم المتحدة. فقبل الحرب وأثناءها وبعدها، جرت في الأمم المتحدة مناقشات تدور حول ثلاثة خيارات بشأن إدارة العراق بعد الحرب. كان أحدها، الذي تحبذه الحكومات الأوروبية، يقول بتولي الأمم المتحدة الإدارة المباشرة للبلاد، كما حدث سابقاً بعد انتهاء الصراعات في كوسوفو وتيمور الشرقية. وقد شعر كبار الموظفين في الأمم المتحدة بأن هذه الاستراتيجية غير واقعية كلياً، ذلك لأن العراق أكبر من كوسوفو بعشرة أضعاف على الأقل وأكبر من تيمور الشرقية بخمسة وعشرين ضعفاً. ولم يسبق للأمم المتحدة مطلقاً أن تولت الإدارة المباشرة لبلدان بعد الصراعات التي دارت فيها لا يقارب حجمها على الإطلاق حجم العراق وتعقيداته. وقد عُدّ الخيار الثاني المتمثل بالإدارة المباشرة من قبل الولايات المتحدة غير مستصوب إذا استمر مدة طويلة من الزمن، وذلك بسبب

١- Patrick F. Tyler, "Three Wars over Iraq: Staying the Course May Be the Hardest Battle," *New York Times,* 5/10/2003.

المقاومة المحتملة من جانب الشعب العراقي. وبقي الخيار الثالث، الذي كان يجبذه عدد كبير من كبار اختصاصيي الأمم المتحدة في العمليات الانتقالية اللاحقة للصراعات وتمثل بتأليف حكومة عراقية موقتة بالسرعة الممكنة.

وكان معظم مستشاري دي ميللو يؤيدون الخيار الثالث، فقد كانوا يشعرون بأن القرار رقم ١٤٨٣ لم يكن يتوخى احتلالاً أمريكياً طويل الأمد. فقد دلت مناقشاتهم مع مختلِف الجماعات العراقية أن احتلالاً طويل الأمد ـ بالإضافة إلى الخطوات التي سبق لبريمر اتخاذها في حل الجيش العراقي والقيام بحملة عدوانية لإلغاء كل ما يتعلق بحرب البعث والبعثيين ـ من شأنه أن يؤدي إلى انتفاضة عنيفة. وقد أعربت الأمم المتحدة عن هذه المخاوف للمسؤولين في سلطة التحالف الموقتة، بمن فيهم بريمر ذاته، إلا أنه، على حد قول أحد أعضاء فريق دي ميللو "كان لدى سلطة التحالف الموقتة خطة، وهي تنوي تنفيذها بغض النظر عما تراه الأمم المتحدة".

وكانت هناك مناقشة حامية الوطيس داخل المقر المزدحم لفندق القنال ذي الطوابق الثلاثة، والذي تم اتخاذه مقراً لبعثة الأمم المتحدة. وقد اتفقت آراء المشاركين في المناقشة على أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون الحَكَم في مسائل السياسة العراقية ـ فهي ذات مصلحة، ولا يمكنها القيام بدور حيادي. فالأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع القيام بدور الحَكَم. لكن المشكلة هي كيف تستطيع المنظمة الدولية القيام بذلك الدور وإلى أي درجة. كان رأي جمال بن عمر بأن إقامة إدارة أمريكية للعراق فكرة غير صائبة وأنه ينبغي إعادة السيادة إلى العراقيين بالسرعة الممكنة، وينبغي تأليف حكومة موقتة على الفور، من خلال عملية تقوم الأمم المتحدة بتمهيد السبيل لتحقيقها، ويمكن لهذه العملية أن تنطوي على عقد مؤتمر وطني تمثيلي واسع النطاق. وبدا أن دي ميللو كان متفقاً مع هذا التحليل، إلا أنه بعد محادثاته مع بريمر، خلُصَ إلى أنه من المتعذر إقامة حكومة موقتة ـ فقد كانت الولايات المتحدة قد وطنت نفسها على انتهاج خيار الاحتلال، وكل ما كان باستطاعة الأمم المتحدة فعله هو تقييده. ومع أن البعض ضمن فريق دي ميللو كانوا يريدون منه اتخاذ موقف أكثر صرامة إزاء بريمر، إلا أنه لم يكن يرغب في مواجهة الحاكم الأمريكي بإنذار. وبدلاً من ذلك، فقد قرر أن يرى ما يمكنه القيام به لتوجيه مفهوم "المجلس السياسي" الذي ينادي به بريمر باتجاه حكومة موقتة. فأقنع بريمر بأن يغير الاسم إلى مجلس "حكم" بدلاً من مجلس "سياسي" وأن

يعطي ذلك المجلس الحق في تسمية وزراء عراقيين (كان بريمر يفكر في "مستشارين" عراقيين فحسب في قمة المناصب الوزارية)، كما أقنعه بأنه لا بد من أن يكون للمجلس مندوب من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو المؤسسة الإسلامية الشيعية القوية، وأنه يتعين على بريمر أن يقوم بتعيين سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، حميد مجيد موسى. لكنه لم يتمكن من إقناع الحاكم الأمريكي بإدخال أي مندوب عن القوميين العرب، أو في إعطاء المجلس أكثر من سلطة رمزية.

وفي نهاية الأمر، أدخل دي ميللو على خطة بريمر في تكوين مجلس عراقي لمسات تجميلية وجعلها "مقبولة أكثر درجة"، لكنه لم يتمكن من جعل الأقطار الأخرى في المنطقة تتقبلها، كما أنه لم ينجح في جعل مجلس الأمن الدولي يؤيد الترتيب الجديد. وعندما مثُـل وفد مكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الحكم أمام مجلس الأمن في نيويورك في الثاني والعشرين من يوليو، تم استقباله باحترام دون أن يكون استقباله استقبال قبول بوصف أعضائه يمثلون حكومة شرعية. علاوة على ذلك، فما إن تم تأليف المجلس حتى وجد دي ميللو نفسه مُهمّشاً في بغداد، حيث انتهت خدماته للأمريكيين إلى حد بعيد. وقد أخبرني أحد كبار المسؤولين في مقر الأمم المتحدة أن دي ميللو "كان يشعر بالإحباط في نهاية الأمر. فقد تم استغلاله للمساعدة على اختيار مجلس الحكم والترويج له، وهذا كل ما في الأمر". وقد أعرب أحد أفراد فريق دي ميللو عن الوضع بطريقة أكثر فجاجة:

بعد تأليف مجلس الحكم لم يعد [بريمر]، يرى أي نفع لبعثة الأمم المتحدة. فبعد ذلك بأسبوعين، تم استقبال دي ميللو، لأن الأمريكيين كانوا يريدون منه إضفاء الطابع الشرعي على مجلس الحكم، وبعد ذلك تخلوا عنه. وقبل تعرضه للقتل، كان يشعر بالمرارة، حيث كان يشعر بأنه استُغِـل، ثم تم التخلي عنه.

إن الشاحنة المفخخة التي قتلت سيرجيو فييرا دي ميللو وواحداً وعشرين آخرين لم تدمر مُجمَّع الأمم المتحدة فحسب، بل فعلت أكثر من ذلك[٢]؛ فقد حطمت ثقة الأمم المتحدة بنفسها، وكشفت عن شقوق سياسية وتنظيمية عميقة داخل المنظمة، وعملت من حيث الأساس على إخراج الهيئة الدولية من العراق. فعندما عاد موظفو الأمم المتحدة إلى نيويورك كانوا يشعرون بالجزع والغضب وبجرح شخصي. فقد خسر

٢ – قاد أحد الانتحاريين خلاطة أسمنت فيها ١٥٠٠ رطل من المتفجرات إلى داخل مجمع الأمم المتحدة وألحق به الدمار.

كوفي أنان واحداً من أقدر موظفيه الكبار الذي كان موضع إعجاب من الجميع. كان صديقاً له يأتمنه على أموره، وكانت الشائعات تدور حول أنه في طليعة المرشحين لخلافته كأمين عام. علاوة على ذلك، فإن مساعد الأمين العام الجنرال كيران برندرغاست فقد في شخص دي ميللو مساعداً شخصياً. وكان لموظفين كبار آخرين في الأمم المتحدة أصدقاء حميمون بين موظفي الأمم المتحدة الذين قُـتـلـوا في بغداد. وهكذا، تعرضت الأمم المتحدة لأكبر مأساة في تاريخها ـ ولماذا؟ لقد شعر الكثيرون بأن المنظمة قد عرضت نفسها لأخطار عظيمة وقدمت تضحيات كبيرة، دون أن يكون لها شيء يُذكر من قبيل السلطة أو المسؤولية. وقد شعر هؤلاء الموظفون في الأمم المتحدة بأن ما أصاب الأمم المتحدة خسارة ضخمة لا مبرر لها وصمموا على ألاّ يتكرر ذلك أبداً.

ومع أن جمال بن عمر كان يشعر أيضاً بالصدمة والغضب اللذين أصابا الأمم المتحدة بعد التاسع عشر من أغسطس، إلا أنه كان على قناعة بأن التقدم في مجال دمقرطة العراق يحتاج إلى استمرار قيام المنظمة العالمية بدور وساطة مستقل. ففي أواخر أغسطس، قام بصياغة مذكرة داخلية صريحة دعا فيها إلى إجراء تقييم شامل لدور الأمم المتحدة في العراق. فقد حاجج بأن الأمم المتحدة لا تستطيع ببساطة استئناف مهمتها، كما أنها لا تستطيع إدارة العراق وحدها، لكنها بحاجة إلى إيجاد طريقة لمعاودة الانخراط في الجبهة الأكثر أهمية التي تستطيع القيام فيها بدور فريد يتمثل بالبحث عن حلول سياسية لأكثر القضايا المحيِّرة التي يواجهها الحكم الانتقالي. فقد يكون بالإمكان لفريق سياسي صغير المحافظة على الاتصال بسلطة التحالف الموقتة ومتابعة الالتزامات السابقة بتقديم مساعدة في مجال الانتخابات والدستور. لكن الأولوية المُلِحّة كانت تتمثل في "انخراط أكثر عمقاً كثيراً مع واشنطن" على أصعدة متعددة من حكومة الولايات المتحدة في مسعى لإقناع الولايات المتحدة باستكشاف طريق بديلة لدفع عجلة العملية السياسية في العراق، ولبيان أن هذه البدائل سوف تخدم مصلحة أمريكا القومية. وكانت هذه الاستراتيجية تمثل موقفاً جريئاً في ذلك الوقت، لأنها كانت معاكسة للشعور السائد في مقر الأمم المتحدة.

في بادئ الأمر، لم تسفر مذكرة بن عمر عن شيء يُذكَـر، بسبب استغراق الأمم المتحدة بالحزن والتأمل في ما يجري داخلها وجراء تصميم الأمين العام كوفي أنان بألاّ يسمح بأي بعثة جديدة للأمم المتحدة دون وجود ترتيبات أمنية مناسبة ومقصد واضح لها، ومن جراء الانقطاع الراهن للاتصال بين سلطة التحالف الموقتة

والأمم المتحدة. وقد ظل كوفي أنان يتحدث في كثير من الأحيان مع وزير الخارجية الأمريكي باول، لكن باول كان يفتقر إلى النفوذ والقوة ضمن إدارة بوش، وكان كوفي أنان قد بدأ ينأى بنفسه بشكل أوضح عن سياسة الإدارة الأمريكية المتعلقة بالعراق. وفي أوائل أكتوبر، أعرب الأمين العام عن رغبته بأن تقوم سلطة التحالف الموقتة بتسليم السلطة إلى حكومة مرحلية عراقية تقوم بإدارة البلاد خلال فترة الانتقال إلى حكومة دستورية منتخبة. وحين بلغت المفاوضات، بشأن ما سوف يتم اعتماده بوصفه القرار رقم ١٥١١، نقطة الذروة، في منتصف أكتوبر، أوضح أنان أن من شأن أي قرار أن يبقي السلطة بأيدي القوى المحتلة، وأنه "ما دام الاحتلال قائماً، فإن من شأن المقاومة أن تتعاظم"[٣]. وفي اجتماع خاص جرى في ذلك الشهر في جنيف مع ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، دعا الأمين العام صراحة، أول مرة، إلى وجوب وجود حكومة مرحلية عراقية في بغداد، الأمر الذي أخذ الأمريكيين على حين غرة. ولم يكن ذلك بالأمر المستساغ في إدارة بوش. وهكذا، بدا أن احتمال عودة الأمم المتحدة إلى الانخراط في العراق احتمال ضعيف باهت.

اتصلت ببن عمر في هذا السياق، وتكررت بيننا المحادثات المطولة عبر الهاتف في نوفمبر. وقد وجدت أن معرفته بالمشهد السياسي العراقي والسياسة الجغرافية المحيطة بعملية انتقال العراق المحفوقة بالمشكلات، معرفة متميزة. غير أني أدركت، بعد فترة وجيزة، أن لدى مستشار الأمم المتحدة ما يقدمه أكثر كثيراً من مجرد الإبلاغ عن القضايا والفاعلين. والأمر الذي أثار اهتمامي وفضولي بوجه خاص كان اهتمام بن عمر بإيجاد طريقة لكي تجدد الأمم المتحدة انخراطها في العراق. وقد حذر من أن المنظمة كانت لا تزال تشعر بالصدمة وتعاني الانقسام، ومن أن اشتراكها لن يكون بالأمر السهل، ولا يمكن أن تأتي المبادرة من الأمم المتحدة. أما إذا طلبت الولايات المتحدة من الأمم المتحدة القيام بدور محدد ذي أهمية في العراق، فقد يكون بالإمكان إقناعها بالعودة، على حد قول بن عمر. وفي واقع الأمر، كان من المحتمل تجنيد السفير الإبراهيمي ـ الذي كان في ذلك الوقت منخرطاً في المرحلة الأكثر حساسية، التي كنا نأمل أن تكون حاسمة، في المفاوضات الدستورية في أفغانستان ـ وإن كان سيتردد في قبول الاضطلاع بالمهمة. كنا نحن الاثنين ندرك ما يجب أن يكون عليه جوهر تلك المهمة. فبعد مجرد أسبوعين من الإعلان عن خطة الخامس

٣- http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID =8543&Cr=iraq&Crl=#.

عشر من نوفمبر، واجهتها مشكلات بالغة الصعوبة. فقد أوضح آية الله السيستاني عن معارضته لجمعية مرحلية غير منتخبة، وكان العديد من المراقبين ـ بمن فيهم عدد من الشخصيات الأساسية في الأمم المتحدة ـ يشعرون بالقلق، لأن الخطة لم تنص على توسعة نطاق العملية السياسية، بحيث تضم العناصر المستبعدة من القوميين العرب السنة وأتباع مقتدى الصدر. ولم يكن السيستاني على استعداد للتحدث مباشرة مع الولايات المتحدة، لكنه كان مستعداً للتحدث مع الأمم المتحدة، ومن المحتمل أن ينطبق ذلك أيضاً على بعض القوى الراديكالية التي استـُبعِدت من العملية الانتقالية. وهكذا، فقد بدا أن ما استنتجه بن عمر وموظفو الأمم المتحدة الآخرون في بغداد منذ الصيف صحيح أكثر من أي وقت مضى: فلا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بدور الحَكَم في النزاع السياسي الذي كانت طرفاً فاعلاً فيه. لكن من المحتمل جداً أن تتمكن الأمم المتحدة من القيام بدور الوساطة وإيجاد الحلول.

وقد عزز خبراء خارجيون آخرون مختصون بشؤون العراق ممن استشرتهم خلال النصف الأخير من نوفمبر وأوائل ديسمبر، من حيث الأساس، ما كان يقوله لي بن عمر. كانت العملية قد انتهت إلى مأزق. فإذا تجاهلنا السيستاني، فإن عاقبة ذلك ستكون وخيمة بالنسبة لنا. كنا بحاجة إلى النظر إلى أبعد من مجلس الحكم بغية توسعة العملية السياسية، بحيث تضم القوى القبلية السنية التي تم استبعادها وإذا أمكن، مقتدى الصدر وأتباعه أيضاً. وبما أن الإجراءات الروتينية البطيئة كانت تعيق سفري إلى بغداد حتى أوائل يناير ٢٠٠٤، فقد قررت أن أستفيد من الأسبوع الثاني لزيارة واشنطن، وقبلت دعوة بن عمر لزيارة مقر الأمم المتحدة.

في رحلة شخصية قمت بها إلى نيويورك في الثامن من ديسمبر، اجتمعت مطولاً مع بن عمر؛ وتحدثت أيضاً إلى بعض كبار موظفي الأمم المتحدة بغية الاطلاع بصورة أوضح على شواغل المنظمة ومخاوفها. وقد رحبت الأمم المتحدة بجوانب من الخطة الجديدة المتعلقة بالعراق. وأخيراً، تم وضع جدول زمني للعملية الانتقالية (حسب مقتضى القرار رقم ١٥١١).

فقد حثت الأمم المتحدة، الآن، على صياغة الدستور وعلى إجراء انتخابات لحكومة في ظل الدستور بعد نقل السيادة، بدلاً من أن يكون ذلك في ظل الاحتلال. غير أن الأمم المتحدة ظل لديها مخاوف، بعضها كان متطابقاً مع مخاوفي. فقد كان الموعد المحدد في الخامس عشر من نوفمبر غير واقعي؛ إذ إن الجدول الزمني

الواقع بين مارس وديسمبر ٢٠٠٥ كان قصيراً جداً، بحيث لا يتيح المجال لعملية مشاركة في صياغة دستور دائم واعتماده ومن ثم انتخاب حكومة في ظله. ومن شأن المشكلة أن تزداد فداحة إذا لم يخضع القانون الأساسي (الدستور) لأي تعديل وفق ما تتوخاه الخطة. وكان موظفو الأمم المتحدة يشعرون بالقلق أيضاً من انزلاق العراق نحو "لبننة" السياسة، بوجود صفقات ـ كما هي الحال في العناصر المكونة لمجلس الحكم ـ يتم بموجبها توزيع المناصب وفق حصص صارمة لمختلف الجماعات الإثنية والدينية. كانوا يريدون مزيداً من الوقت من أجل ظهور الأحزاب السياسية التي تتقاطع مع هذه الانقسامات. وقد أكدوا لي أن أحد الأسباب التي جعلت الأمم المتحدة تدفع باتجاه تعيين حكومة موقتة في وقت مبكر، هو أن ذلك من شأنه أن يتيح المزيد من الوقت لوضع دستور دائم وتطوير أحزاب سياسية ومن ثم إجراء انتخابات.

كان موظفو الأمم المتحدة يشاركون سلطة التحالف الموقتة الرأي بأن العراق أبعد ما يكون من الجاهزية، إدارياً وسياسياً، للانتخابات الوطنية. لكن الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن كثير من المراقبين الخارجيين، كانت قلقة بشأن المؤتمرات الحزبية المعقدة لاختيار المرشحين لعضوية الجمعية الوطنية الانتقالية ـ وهي عملية، في إعطائها السيطرة للمجالس المحلية والإقليمية المعينة من قبل الولايات المتحدة ولمجلس الحكم المعين من قبل الولايات المتحدة، أضاعت فرصة توسعة نطاق الدعم للعملية الانتقالية. كما كان هناك قلق من أن يغير القانون الأساسي تقليد وجود حكومة مركزية قوية من خلال إدخال الفدرالية، التي دار حولها جدل كثير، ليس في العراق فحسب، بل في أنحاء المنطقة برمتها أيضاً. وكانت الأمم المتحدة تريد ترك أكبر عدد ممكن من القضايا مفتوحة للمفاوضات من قبل العراقيين، لا أن تتركها عرضة للاستباق أو التقدير المسبق من قبل الولايات المتحدة.

كان كبار موظفي الأمم المتحدة ينظرون ببرودة إلى تجديد انخراط الأمم المتحدة في العراق في المدى القريب، لكنهم لم يغلقوا الباب كلياً. وبدا أن مساعدة الأمم المتحدة في إدارة المؤتمرات الحزبية (وإضفاء الشرعية عليها) غير واردة. غير أنه عندما يتم تأليف حكومة انتقالية، فسيكون من الممكن للأمم المتحدة أن تضطلع ثانية بدور أكثر نشاطاً ووضوحاً. وكان بن عمر أكثر أملاً بشأن المدى القريب، وأكثر صراحة معي. فقد قال إن الأمم المتحدة كانت دائماً مستعدة للمشاركة في العراق. لكن المشكلة هي أنها اصطدمت برغبة الولايات المتحدة في السيطرة التامة تقريباً، التي تقوم الولايات المتحدة بموجبها بإطلاق العملية، ثم

تقوم الأمم المتحدة بشغل نفسها حول الأطراف وتدعم تلك العملية. وأوضح أن المنظمة العالمية لا يمكن أن تعود على أساس هذا الترتيب، فهو لا يستحق العناء بالنسبة لموظفيها أو لمصداقيتها. فإذا كان للأمم المتحدة أن تعود، فهي ستحتاج إلى أن يكون لها المزيد من المسؤولية، ويتعين على الولايات المتحدة أن ترخي قبضتها. فإذا كان الهدف الحقيقي هو القيام، بحلول الثلاثين من يونيو، بتأليف حكومة موقتة تمثل المجتمع العراقي وتكون مقبولة من قبله، فقد كان واثقاً من أن الأمم المتحدة سوف تقدم المساعدة في هذه المهمة ـ شريطة أن تكون الولايات المتحدة أكثر مرونة بشأن كيفية تأليف الحكومة. فمن المعروف أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة قد تعاونتا تعاوناً وثيقاً وجيداً في أفغانستان.

في تلك الأمسية، توجهت بالطائرة إلى واشنطن، حيث تم ترتيب اجتماع لي مع كوندوليزا رايس بتاريخ الثاني عشر من ديسمبر. وفي الأيام التي سبقت الاجتماع، تحدثت إلى خبراء آخرين عن العراق وإلى موظفين أمضوا وقتاً هناك يعملون مع سلطة التحالف الموقتة. وقمت بإعداد مذكرة مطولة لكوندوليزا رايس، حاججت فيها أن خطتنا المتعلقة بعملية انتقالية سياسية في العراق كانت تنطوي على عيب أساسي ـ وهو أنه كان علينا "أن نواجه التناقض بين طموحنا في تحقيق الديمقراطية .... ودافعنا إلى تحقيق السيطرة من طرف واحد ... فإذا لم نقم بتحقيق توازن أفضل، فإننا سنخسر السيطرة والديمقراطية على السواء، حيث إن الانتقال سيغدو عدم ثقة ومأزقاً وعنفاً". وقد حاججت بأن العملية الانتقالية كانت تتمحور حول هيئتين غير شرعيتين ـ سلطة التحالف الموقتة ومجلس الحكم. فيجب توسعة المشاركة في صياغة القانون الأساسي وفي اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية، على حد سواء. ونحن بحاجة إلى إجراء استشارات واسعة بشأن العملية الأخيرة بوجه خاص، وأن نكون مستعدين لقبول إعادة النظر في نظام الانتخابات غير المباشرة التي نصت عليها اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر. ثم بيّنت أن تحديد موعد للعملية الانتقالية من شأنه أن يقتضي انخراط الأمم المتحدة برئاسة مندوب خاص يقدم الاستشارات بشأن صياغة القانون الأساسي؛ والتشاور على نطاق واسع مع العراقيين بشأن العملية وبشأن المعايير المتعلقة باختيار الجمعية الانتقالية؛ والمراقبة والمساعدة في إدارة أي عملية يتم انتقاؤها في اختيار الجمعية. كما يمكن لفريق صغير من الأمم المتحدة أن ينخرط في الحوار مع ممثلين لبعض الجماعات المسلحة (التي تجري حالياً اتصالات مع موظفي الأمم المتحدة) لتحديد الشروط التي يمكن أن تأتي بهم للاشتراك في العملية السياسية وخفض أعمال العنف. فإذا أمكن العثور على الشخص المناسب

للقيام بهذا الدور ـ على أن يكون شخصاً ذا منزلة رفيعة حقيقية، من ضمن المنطقة، وذا خبرة في التعامل مع القضايا التي تنشأ بعد الصراعات وفي التعاون مع الولايات المتحدة ـ فقد يتمكن هذا الممثل الخاص من كسر الجمود وجعل العملية السياسية أكثر شمولية، وإيجاد فرص للتعاون الدولي أيضاً. ولم أقل ذلك في مذكرتي، ولكن كان يوجد بداهة شخص تتوفر فيه هذه الشروط، ألا وهو الأخضر الإبراهيمي.

لقد كان من الصعب تصور وسيط أكثر موهبة لكسر حالة الجمود السياسية العراقية من الإبراهيمي الذي يبلغ السبعين من العمر، والذي أمضى حياته في عالم الدبلوماسية الدولية، وتم تكريمه من قبل كلية القانون في جامعة هارفارد في عام ٢٠٠٢ بمنحه جائزة المفاوض الكبير السنوية. وقد كان الإبراهيمي هو والراحل سيرجيو فييرا دي ميللو والأمين العام نفسه من بين أكثر ممتهني حل المشاكل خبرة في الأمم المتحدة؛ وقد نال خلال السنتين اللتين قضاهما في أفغانستان بوصفه الممثل الخاص للأمم المتحدة ترحيباً بوساطته الناجحة في كل من مؤتمر بون لعام ٢٠٠١، الذي أنشأ الحكومة الانتقالية بعد طالبان، والتسوية الدستورية التاريخية لعام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، قام الابراهيمي بمهمة سابقة للأمم المتحدة في أفغانستان، في التسعينيات، وكان الممثل الخاص للمنظمة العالمية في هاييتي وفي جنوب إفريقيا، حيث ترأس بعثة المراقبين في عام ١٩٩٤ التي ساعدت على بناء الثقة في الانتخابات الديمقراطية الأولى لذلك البلد. وقد سبق له أيضاً أن اضطلع بمهام خاصة للأمم المتحدة في زائير واليمن وليبيريا ونيجيريا والسودان؛ وترأس، بوصفه مساعداً للأمين العام، دراسة عامة لعمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة. وقد كان للإبراهيمي نقاده والمنتقصون من قدره، بوجه خاص لدى بعض الجماعات المعارضة العراقية السابقة والمحافظين الجدد الذين كانوا يشعرون بأنه حين كان موظفاً في الجامعة العربية (١٩٨٤ ـ ١٩٩١) ووزيراً للخارجية في الجزائر (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) قد غض الطرف عن الأعمال الوحشية التي قام بها صدام حسين. غير أنه على الرغم من ذلك نال، في أفغانستان، من خلال مهارته الفائقة واستقامته كدبلوماسي، احترام الفئات الأفغانية الغارقة في العداء، فضلاً عن احترام إدارة بوش. وكان الإبراهيمي ذو الشعر الفضي مهذباً، ويجيد اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. كان يتحرك بوقار، ويتحدث بصوت هادئ، ويصغي بكل انتباه لما يقوله الآخرون. لكن سلوكه الكيّس كان يخفي وراءه عقلاً مبدعاً وإرادة قوية وصلبة. ولا شك في أن الروائيين كانوا سيجدون صعوبة في تصوير وسيط أفضل بين بطلي الرواية اللذين يتمتعان بالإرادة القوية في الدراما العراقية، والمتمثلين بشخصي بريمر والسيستاني.

تم تدبير موعد لي لمقابلة رايس في يوم جمعة حافل بالأعمال، قبل أسبوعين من عيد الميلاد. كان يوجد في غرفة الانتظار في الجناح الغربي شجرة عيد ميلاد جميلة، وكان يخيم على المكان جو الإجازة. رحبت مستشارة الرئيس بي بحرارة؛ لم أكن قد رأيتها منذ شهور وقد دهشت لصمودها على الرغم من الضغط النفسي الناجم عن كونها تُستدعى كلما نشأت أزمة دولية. بدت بصحة جيدة ورشيقة، حسنة الهندام ورابطة الجأش كما كانت دائماً. وقد استدعت مساعدها الرئيسي المختص بالعراق، روبرت بلاكويل، إلى الغرفة، وأوجزتُ لها ما جاء في مذكرتي التي سلمتها لها أيضاً، وقد دهش الاثنان من النتيجة التي توصلت إليها واستمعا إلي باهتمام كبير. كان رأيي أنه يتعين علينا العمل على إعادة الأمم المتحدة إلى العراق لتقوم بدور الحَكَم في الخلافات التي كانت تدور بشأن اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر. وكنت قد فهمت، جراء مناقشاتي مع موظفي الأمم المتحدة، أن ذلك قد يكون ممكناً. وعلى الرغم من وجود صراع داخلي ووجود انقسام حاد في الرأي على أعلى المستويات في المنظمة العالمية، فقد شعرت بأنه يمكن إقناعها بالعودة إذا أمكن إسناد مهمة محددة لها. كنت أشعر بالقلق من احتمال استقبال رايس وبلاكويل لاقتراحي بشيء من البرودة، لكنهما رحبا به. فقد رأيا ما تحقق جراء ما قدمته الأمم المتحدة من مساعدة وتعاون في تسريع عملية الانتقال السياسي في أفغانستان، وكانا على استعداد للنظر في دور من السمسرة للأمم المتحدة في العراق. ثم أضفت ملاحظة لم تكن متضمنة في مذكرتي: فقد رأيت أنه قد يكون من الممكن إقناع الإبراهيمي ذاته بأن يترأس البعثة. هنا أبدت رايس وبلاكويل حماسة، وكان موقفهما مفعماً بالحيوية والحماسة. كان من الواضح أنه إضافة إلى تقديرهما العام للدور الذي بإمكان الأمم المتحدة القيام به في كسر الجمود في العراق، فإنهما وجدا في الإبراهيمي شخصاً متميزاً: شخصاً ماهراً وشريفاً وموثوقاً في ميدان الدبلوماسية. وكان محترماً في المنطقة، لكنه كان يحترم القوة الأمريكية، ويستطيع التحرك ببراعة بين مصالح الجماعات المختلفة ويوفق بين ما كان يبدو غير قابل للتوفيق. وقد كانا ممتنين لإطلاعهما على هذه الاحتمالات، وعندما غادرت مكتب رايس، كنت أشعر بأنها عازمة على إيجاد طريقة لإعادة الأمم المتحدة إلى العراق.

وإذا كنا سنحصل على الإبراهيمي، فإن ذلك لن يكون على الفور، لأنه كان لا يزال عليه إتمام عمله في المساعدة على التوسط في المجلس الكبير الدستوري في أفغانستان (لويا جيرغا)، الذي اعتمد، بعد مفاوضات صعبة، دستوراً في الرابع من يناير ٢٠٠٤. وحتى بعد إنهاء هذه المهمة، فإنه سوف يحتاج (ويستحق، بعد سنتين من العمل الشاق) إلى إجازة. لكنه كان جديراً بأن ننتظره. وعلى أي حال، فإن دواليب الحكومة تتحرك ببطء. وكنت

أظن أنه ربما يمكن الإعلان عن استئناف مشاركة الأمم المتحدة عندما أصل إلى بغداد في الخامس من يناير، لكن عودة الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق دون موافقة بريمر والأعضاء الأساسيين في مجلس الحكم. لذا، فقد تم تحديد موعد لاجتماع في نيويورك بتاريخ التاسع عشر من يناير.

وقد قادتني مناقشاتي التي جرت في ديسمبر إلى منطقة حساسة أخرى، لكنها واعدة. فقد قال لي أحد موظفي الأمم المتحدة، قبل بضعة أيام من إلقاء القبض على صدام حسين، في الثالث عشر من ديسمبر، إن جماعات منخرطة في أعمال التمرد العراقية قد اتصلت به. وكانت هذه الجماعة، على حد قوله: "متلهفة لفتح حوار مع التحالف، من خلال الأمم المتحدة". وقد أعربوا عن استعداد ورغبة في الخروج إلى العلن وفي الدخول في مضمار السياسة. كانوا يريدون التحدث إلى الولايات المتحدة مباشرة، لكن الأمم المتحدة لم تكن في موقف يسمح لها بالرد من تلقاء نفسها، لكنها قالت إنها ستوصل المعلومات إلى إدارة بوش. وقد كان الموظف يعتقد بأن هناك كتلتين متمردتين. واحدة تتكون من عناصر بعثية (تتضمن ضباطاً من الجيش على ما يبدو) كانت قد انفصلت عن صدام حسين بعد طرده من السلطة في شهر إبريل. وكانت الكتلة الثانية تتكون من جماعات سنية يعود أصلها المشترك إلى جماعة الإخوان المسلمين. وكانت كل كتلة عبارة عن تحالف كان البعض فيه يفضِّل الحوار مع الولايات المتحدة، ولم يكن البعض الآخر يحبذ ذلك. وكان التطور الذي ينذر بالخطر أن الكتلتين قد باشرتا على ما يبدو في تنسيق أنشطة المقاومة فيما بينهما. وقد قال موظف الأمم المتحدة: "لا يوجد ما نخسره في محاولتنا فهم من هم وما هي أجندتهم وما يتعين القيام به لإدخالهم في العملية السياسية". وكان يشعر بأنه إذا لم يتم ضمهم إلى العملية السياسية فإنهم سيظلون يعملون على إحباط جهود بناء عراق جديد من خلال أعمال العنف. ويمكن لاستطلاع آرائهم أن يفتح المجال لحوار سياسي قد يؤدي إلى خفض عمليات التمرد. وهذا يقتضي، بالطبع، أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لأن تعرض عليهم دوراً ما في العملية السياسية، وطمأنتهم بأنهم سيكونون جزءاً من العراق الجديد. وسوف يكون هذا متعذراً إذا كان البعثيون بين مسؤولي النظام الذين هم في طليعة المطلوبين (من بين "مجموعة ورق اللعب" سيئة السمعة) الذين لم يتم القبض عليهم بعد. لكن ذلك الموظف كان يعتقد أن هؤلاء ليسوا من بين المطلوبين.

وقبل أسبوع من عيد الميلاد، أرسلت مذكرة ثانية إلى رايس وبلاكويل، ضمنتها كل ما فهمته من المحادثة. وقد أهبت بهما متابعة هذا الأمر مع الأمم المتحدة، وأكدت وجهة نظري تأكيداً قوياً بكتابة ذلك التأكيد بأحرف مائلة:

"إذا ظلت هذه القوى الرافضة السنية خارج العملية السياسية، فإنهم سيسعون إلى تقويضها من خلال أعمال العنف. أما إذا تم ضمهم للعملية وإذا أعطوا رؤية لعراق المستقبل الذي سيكون لهم فيه دور مهم، فقد يكون من الممكن إقناعهم بالتخلي عن العنف كخيار، وقد ينخفض عدد إصابات العراقيين وقوات التحالف انخفاضاً كبيراً، وبذلك يمكن إنقاذ حياة الكثيرين في الشهور القادمة"[٤].

وقد ناقشت المذكرة أيضاً، بإسهاب، الحاجة إلى زيادة نفوذ السُنة وضمهم إلى العملية السياسية. وقد برز موضوع مشترك من محادثاتي مع الخبراء الأكاديميين والسياسيين المختصين بالشؤون العراقية، وهو أن السنة أصبحوا الآن يخافون أن يدفعوا ثمن استبعادهم لبقية أهل البلاد. فهم يريدون بعض الضمان للسلطة والموارد. وقد تنبأ بعض الخبراء، في واقع الأمر، بأن ذات الترتيبات، التي تتعلق بأيلولة القوة والموارد (وبتخفيف حكم الأكثرية الصرف في المركز)، التي من شأنها طمأنة وحماية الأكراد، سوف تساعد على إعطاء السنة حصة في النظام الجديد. وقد اقترحت في مذكرتي أننا بحاجة إلى استراتيجية، وأن نتحدث أيضاً مع هيئة العلماء، وهي الهيئة التي تشمل رجال الدين الذين معظمهم من المسلمين السنة. ومن المحتمل أن تكون بعض القبائل وراء أعمال العنف التي جرت أخيراً ضد قوات التحالف، لكني كنت أشعر بأنهم فاعلون عمليون يمكن ضمهم إلى العملية السياسية من خلال المفاوضات.

وفيما كنت أستعد للذهاب إلى بغداد بعد رأس السنة الجديدة، كنت أحمل معي أكثر من البنود التي اقترحتها وقائمة الحاجات الواجب أخذها. فقد كان ثمة احتمال لأن تؤدي مناقشاتي في نيويورك وواشنطن، مع الوقت، إلى دور جديد للأمم المتحدة وإلى طريق أكثر وضوحاً نحو الديمقراطية من أجل الشعب العراقي.

---

٤ - ورد التأكيد في المذكرة الأصلية.

الفصل الرابع

القصر

بعد انتظار ما يقارب شهرين، وتشغيل بيروقراطية البنتاغون، اتخذت أخيراً طريقي إلى بغداد في مطلع يناير، ولكني لم أذهب إلى بغداد مباشرة. وللوصول إلى بغداد، كان لا بد من المرور عبر الكويت، التي أصبحت نقطة عبور عملاقة ومعسكراً لدعم الاجتياح الأمريكي للعراق واحتلاله. كان التوقف في الكويت، بالنسبة للمسؤولين في التحالف وللجنود الداخلين والخارجين من العراق، ينطوي على مزيج من الخيال والرفاهية والغرابة: فالمطار مُحاط بطبقة فوق طبقة من التحصينات الإسمنتية والأسلاك الشائكة، لكن محطاته كانت تتضمن الحوانيت التي تمثل أرقى التصاميم واللافتات الإرشادية ذات اللون القرمزي الغامق. وتمتد طرقاته السريعة المغطاة حديثاً بالأسود إلى مسافات بعيدة داخل ليل الصحراء، بينما يشتعل الغاز في لهب سرمدي عملاق من مسافة بعيدة. وهناك السيل الذي لا ينقطع من الأمريكيين القادمين والمغادرين (الكثيرون يدخلون دون جوازات سفر وأوراق، مجرد بطاقة هـُـوية حكومية)، بينما يعيش الأمراء الكويتيون الذين يرتدون الثياب الفاخرة عيشة فراغ، يحتسون القهوة ويقرأون الصحف ويتفرجون على واجهات الحوانيت. هنا يوجد واحد من أغنى بلدان الخليج، إذ يبلغ الدخل السنوي للفرد فيه نحو ٢٠ ألف دولار (أعلى قليلاً من الدخل في اليونان)، كما أنه لا يوجد نظام مؤتمت للجوازات. وقفت أمام مكتب الهجرة، وأنا أعاني أثر الفرق في التوقيت وعيناي غائمتان، فيما كان موظف أمريكي يعبث بختم يدوي ويحاول ضبط التاريخ من خلال تحريك الأرقام المطاطية.

قادني من المطار أحد المحاربين القدماء في فيتنام. كان ضخم الجسم وحليق الرأس وذراعاه موشومتان وشما ناتئاً، وهو واحد من آلاف العمال المدنيين الذين تعاقدوا مع شركة كيلوغ وبراون وروت (KBR)، وهي شعبة من شركة هاليبورتون متعددة الجنسيات العملاقة، وذلك بقصد الكسب السريع من منجم

العراق. هنا، في صحارى الخليج، يمكن لسائق سيارة أمريكي أن يحصل على ١٠٠ ألف دولار في السنة ـ معظمها خالية من الضرائب. كانت هذه المرتبات تنطبق على جميع موظفي المقاولين من القطاع الخاص العاملين في العراق أو في الكويت دعماً لعملياتنا في العراق (لقد اكتشفت لاحقاً أن هذا النظام المالي مصدر أساسي للتذمر من جانب موظفي الحكومة الأمريكية، الذين كانوا يجنون مالاً أقل كثيراً من المقاولين، وعليهم أن يدفعوا ضرائب على ما يحصلون عليه). كان سائقي يأمل بأن يجني ما يكفي في جولتين في الكويت لكي يؤسس لزوجته عملاً في مجال البوابين. وكان يعرف زوجين تقاعدا في فلوريدا وقد جنيا الملايين من جراء العمل في الحقل، خلال بضع سنوات، لقاعدة عسكرية أمريكية.

بعد فترة انتظار طويلة، تم نقلنا من المطار إلى منتجع هيلتون الكويت، الذي كان يمر فيه معظم المسؤولين المدنيين من سلطة التحالف الموقتة وكثير من الضباط والجنود الأمريكيين والبريطانيين في طريقهم من العراق وإليه. وكان الهيلتون على امتداد شهور نزلاً للموظفين الذين كانوا يقودون السيارات ويدبرون المأوى ويحددون المواعيد ويدعمون السيل المتواصل من الموظفين العابرين، والذين قدموا لنا أحذية الصحراء النموذجية والخوذ وسترة واقية ـ علمت لاحقاً أنها لا تقي من الرصاص العادي. وكان ذلك المجمّع المترف والمترامي الأطراف يقع على خليج رملي صغير، تقابله محطة ضخمة لتحميل النفط، كانت تواصل تزويد أكبر ناقلات العالم؛ وكان يقدم للمسافرين آخر وجبة طعام جيدة، ودشّاً وسباحة قبل توجههم إلى العراق، أو إلى الوطن، أو إلى الولايات المتحدة. وكانت سلطة التحالف الموقتة قد استأجرت أربعين من الفيلات الرئاسية على شاطئ الهيلتون المقصور على البعض، وأجرة الفيلا الأسبوعية ٩٠٠٠ دولار، وفي كل فيلا أربع غرف نوم (كل غرفة فيها سريران)، وستة أسرة خفيفة نقالة تحت الدرج وجهاز تلفاز كبير في غرفة الجلوس. ونادراً ما كانت الأسِرّة شاغرة، حتى الأسرة الخفيفة.

ومع ذلك، فإني لم أبدأ بفهم نطاق التدخل الأمريكي حتى تم نقلي إلى المطار العسكري في الصباح التالي ـ مروراً بنقاط التفتيش المحصنة تحصيناً شديداً وبنقاط المراقبة والنقاط المحصنة بأكياس الرمل، وصفوف الخيم البيض الضخمة التي كانت تضم آلاف الجنود الأمريكيين. كانت الكويت مجرد نهاية خط الوجود العسكري الأمريكي الضخم في الخليج. وعندما سجلت اسمي لدى مكتب القوة الجوية الملكية البريطانية من أجل سفري إلى بغداد، حيث كنت أنتظر إلى جانب خليط من الرسميين من أفراد البنتاغون وسلطة التحالف الموقتة والمسؤولين

البريطانيين، ساورني شعور قوي بالرهبة والانزعاج. فلم يسبق لي قط أن خدمت في الجيش، كما أني لم أعمل لدى الحكومة. أما الآن، فقد أصبحت جزءاً من أكثر مغامرات الأمة طموحاً وراء البحار منذ فيتنام.

لأسباب أمنية، لم تكن القوات الجوية الأمريكية والبريطانية تحدد، على وجه الدقة، مواعيد إقلاع وهبوط الطائرات المتوجهة إلى بغداد أو القادمة منها. لذا، فقد درج الناس على تسجيل أسمائهم في وقت مبكر ثم كانوا ينتظرون، وينتظرون. وحتى لو كان لدى المسافر مادة غزيرة للقراءة فإن القلق كان يتصاعد مسبقاً قبل الرحلة الأولى. ولم نصعد إلى طائرة النقل العسكرية RAF C -130 حتى منتصف بعد الظهر، حيث أخذ كل منا مقعداً احتياطياً ذا إطار معدني. إن الطائرة C-130 هي من حيث الأساس طائرة نقل، ولها باب خلفي ضخم ينخفض إلى سلم الصعود والنزول من أجل التنزيل السريع للأسلحة والمعدات. وتصطف المقاعد المتحركة على شكل أربعة صفوف باتجاه طولاني إلى أسفل جسم الطائرة، بحيث إن معظم الركاب يحملقون في بطن الطائرة، حيث تتدلى الأسلاك من جميع الاتجاهات. وهذه الطائرة C-130 ذات محرك مروحي. لذا، فهي بطيئة وشديدة الضجيج إلى درجة أن طاقم الطيارة يزودون الركاب بسدادت للآذان حفاظاً على سلامة سمعهم. وقد قيل لي مسبقاً إن الطائرة قد تهبط بشكل لولبي في بغداد، حيث إن ذلك هو أحد الترتيبات المحتملة لتفادي النيران المعادية، لكننا هبطنا في النهاية وأجنحة الطائرة تميل إلى الأمام والخلف والجوانب في مناورة أقل إثارة للخوف نوعاً ما. كان من حسن حظي أني تمكنت من النظر إلى خارج الطائرة من خلال إحدى النوافذ القليلة، وكان ما رأيته عندما اقتربنا من الأرض مشهداً قاتماً كئيباً، تناثرت فيه هياكل الدبابات التي احترقت. وسرعان ما قيل لي إن تلك لم تكن بغداد، بل هي مدينة العمارة الجنوبية، قرب الحدود مع إيران. وقد ظلت المحركات تزمجر والمراوح تدور، وقام أفراد الطاقم بإنزال المؤن والمعدات، ثم انطلقنا ثانية. وفي أواخر بعد الظهر، حين كانت الطائرة تطلق الإشارات النارية لتفادي النيران المعادية المحتملة، هبطنا في القاعدة الممتدة من دون اتساق ـ أصبحت الآن تستخدم من قبل الولايات المتحدة وشركائها العسكريين هنا ـ والتي كانت في يوم من الأيام مطار صدام حسين الدولي.

من حسن الحظ أني لم أكن مضطراً للقيام بالرحلة وحدي. فقد كان معي جورج أدير (Adair)، أحد العاملين في مكتب حكم سلطة التحالف الموقتة الذي قام بترتيب أمور سفري، وقابلني في الكويت ثم عاد معي إلى بغداد. وقد بدأ خلال توقفي في بغداد بتهيئتي، بطريقته الساخرة، للعالم الغريب الذي كنت مقبلاً عليه. كان جورج

أفضل من أي شخص مدني تقريباً من شأني أن أقابله من أعضاء سلطة التحالف الموقتة، حيث كان يدرك الزوايا والأوضاع التي تنطوي على السخرية البالغة المقترنة بانخراطنا في العراق: القصد والهدر، النظام والتهور، المثالية والانتهازية، النبل والفساد. كان قد خدم في كوريا، وكان على دراية كافية بالمسدسات ليعرف أنه لا جدوى من حمل مسدس داخل المنطقة الخضراء ـ وهي المنطقة المحمية في قلب بغداد، حيث أقامت سلطة التحالف الموقتة مقرها ـ والخشية من أعمال التفاخر التي تصدر عن كثير من المدنيين غير المدربين. كان تشدقه بالكلام على طريقة أهل الجنوب ولهجته المتمهلة الناعمة يخفيان عيناً ثاقبة وذكاءً حاداً. كانت شخصيته الجذابة تساعده على كسب الأصدقاء من بين العراقيين، مما يفتح أمامه سبيل الحصول على معلومات قيّـمة. أما ضمن المنطقة الخضراء، فقد كان جورج فريداً في نوعه. لم يكن يوجد من يضارعه في القدرة على الحصول على شيء صعب المنال، أكان ذلك سيارة أوزجاجة جوني ووكر. فخلال الاحتلال، كان المسؤول الأمريكي الوحيد الذي تزوج داخل المنطقة الخضراء. وفي واقع الأمر، فإن خطيبته، شيريل لويس، كانت قد قدمت معه من البنتاغون، وكان حفل زفافهما على أرض القصر الجمهوري مناسبة نادرة للاحتفال المفرط بالحيوية والبهجة: وجود حرس شرف من الجنود النيباليين رافعي الحراب، ووصيفات للعروس وقد ارتدين الثياب العراقية، وجمهرة من أعضاء سلطة التحالف الموقتة، وجميعهم يحتفلون في قاعة الرقص المزخرفة لفندق الرشيد؛ ثم العروس الشقراء الجميلة نفسها، التي تم تصويرها قبل الاحتفالات وهي مرتدية عباءة بيضاء فضفاضة، وفي حجرها بندقية M-16 أوتوماتيكية سوداء لامعة. لقد كان ذلك نوعاً من التناقض الذي يهفو جورج إليه غريزياً.

استقبلني وجورج في موقف السيارات بعيداً من الطريق المسفلت، اثنان من المسؤولين المسلحين من سلطة التحالف الموقتة، اللذان كان من المفروض أن يوصلانا. كان أحدهما طياراً أشقر الشعر ممتلئاً حيوية مزوداً بمسدس في نطاق متدلٍ من كتفه. أما اسمه فلا يمكن أن أنساه، دريما سويتينغ(Dreama Sweeting). كان اسم الآخر تاي كوب (Ty Cobb) (لا يمت بصلة إلى لاعب البيسبول الشهير)، وهو محامٍ من نيفادا كان يعمل في مجال التربية المدنية، وكثيراً ما تطوع بصفة قناص حين كان يحتاج الأمر إلى القيام برحلة من هذا القبيل. كان هؤلاء الثلاثة هم الذين أحضروني إلى القصر.

حين توقفت سيارتنا أمام مدخل القصر الجمهوري ـ وهو مقر سلطة التحالف الموقتة ـ في آخر نهار الاثنين الخامس من يناير، لم يتسع لي الوقت للقيام بجولة حول المبنى أو للعثور على العربة المقطورة التي سيستقر

بي المقام فيها. كان السفير بريمر قد بدأ للتو اجتماعاً مع سكوت كاربنتر (Carpenter)، وهو أعلى مسؤول من مكتب الحكم، ونائب كاربنتر للمساعدة في برنامج الديمقراطية، جودي فان ريست (VanRest)، وذلك للقيام بمراجعة اقتراح لتقديم المساعدة على تحقيق الديمقراطية في العراق خلال الأشهر الستة التالية. وقد أُدخلت مباشرة إلى الاجتماع. كان بريمر يجلس ومساعدوه حول طاولة قهوة مرصعة تقليدية، مستنداً إلى الخلف في ذلك النوع من الأثاث المبهرج الذي يتوقع المرء رؤيته في نسخة مطابقة سيئة في قصر أوروبي يعود إلى القرن الثامن عشر. كانت ثيابه بسيطة ولكن نضرة: كان يرتدي قميصه الأبيض الذي أصبح يُعرَف به وبنطالاً كاكياً وحذاءً صحراوياً. كانت هيئته تثير الإعجاب وتدعو إلى الهيبة، حتى في جو غير رسمي، حيث كانت صدّارته الزئبرية تحل محل السترة الزرقاء وربطة العنق. كان مندفعاً لا يشعر بالتعب ورياضياً متشدداً في آرائه وطموحاً، كلامه فصيح ويتمتع بثقة خارقة في نفسه. كان يبدو أصغر سناً كثيراً من سنواته الاثنتين والستين وكان ينضح بالروح القيادية. وقد ذكرني بريمر، من بعض الجوانب الأسلوبية البارزة بجون وروبرت كينيدي: بما كان لديه من طاقة خارقة وطموح قوي وما يظهر عليه من شباب رياضي، إضافة إلى حسن مظهره وما لديه من توازن دقيق بين البراغماتية والعقيدة وتمسك بالكاثوليكية وشجاعة فائقة في مواجهة خطر الاغتيال الدائم. وفيما كانت النوافذ تقرقع والستائر تهتز من جراء سقوط قنابل الهاون من مكان بعيد، كان بريمر يُنصِت، لا يعبأ بكل ذلك ولا يضطرب، بينما كان كاربنتر وفان ريست يشرحان خطة طموحة تنطوي على إنفاق عشرات ملايين الدولارات خلال الأشهر الستة التالية (وما بعد ذلك) لتأسيس البنية التحتية للديمقراطية في العراق. يتضمن البرنامج الشامل ما يلي:

- تدريب ومساعدة الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية وجمعيات الشباب والمنظمات المدنية الأخرى.
- تمويل جهود التعليم المدني دعماً للقيم الديمقراطية والعملية الدستورية واتفاقية الخامس عشر من نوفمبر.
- تعزيز مرافق الإنتاج والقدرة المهنية لوسائل الإعلام.
- دعم المؤتمرات الحزبية الانتخابية التي ستختار الجمعية الوطنية الانتقالية بحلول نهاية مايو ٢٠٠٤.
- المساعدة على توظيف وتدريب إدارة انتخابية للعراق.
- توفير التدريب والمساعدة التقنية للجمعية الانتقالية ولحكومات المحافظات والحكومات المحلية.

وقد أثار البرنامج إعجاب بريمر وحماسته ونفاد صبره. كان يريد القيام بإجراءات فورية من أجل الشروع بتنفيذ برامج المساعدة المذكورة. قال: "أمامنا ١٧٥ يوماً، ثم نخرج من هنا. لا بد من العمل على تنفيذ ذلك".

كان جيري بريمر – كما كان يُعـرَف لدى الجميع – إنساناً عجولاً وديناميأ أيضاً. فقد حقق الاحتلال ما عدَّ الكثيرون انتصاراً معنوياً وسياسياً واستراتيجياً كبيراً في الشهر المنصرم عندما أُلقي القبض على صدام حسين. عندما أعلن بريمر بأنفاس متقطعة: "سيداتي وسادتي، لقد قبضنا عليه!" في الرابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٣، ارتفع مركزه عالياً ليصل إلى حدود أسطورية؛ بل إن معنويات الاحتلال تعززت بلا حدود. وقد شعر المسؤولون في سلطة التحالف الموقتة بأن الخوف واسع النطاق من العودة إلى الماضي الوحشي قد زال، بينما ازدادت ثقتهم بالمستقبل. كانت التحضيرات تجري لتنفيذ خطة الخامس عشر من نوفمبر الانتقالية. وفي حديث هاتفي موجه إلى خبراء الأمن في الولايات المتحدة قبيل عيد الميلاد، كان أحد كبار القادة العسكريين الأمريكيين قد اعترف باستمرار المقاومة العنيفة في المثلث السني، في غرب وشمال بغداد ـ ولا سيما في الفلوجة والرمادي ـ لكنه توقع أن ما حدث من اعتقال صدام والوصول إلى الزعماء المتمردين من المستوى المتوسط، وتنفيذ الخطة الانتقالية، من شأن ذلك أن يجعل عدداً من الشخصيات السنية الذين يقفون عند الخطوط الجانبية أن ينضموا إلى العملية السياسية. وبعد أن استقر بي المقام في عملي والمحيط الذي كنت أعيش فيه، بدا أن مهمة الأمريكيين أخذت منحى متصاعداً. لكن هذا الشعور بالتفاؤل والتصميم لم يكن ليستمر طويلاً، لكنه كان في ذلك الوقت معدياً بل يبعث على الثمالة.

كما تولد شعور بالافتتان من الوجود داخل القصر، الذي كان حتى فترة قريبة العهد واحداً من أشهر رموز الطغيان المعاصر. وقد أصبح هذا المجمع الذي تبلغ مساحته ١,٧ ميل مربع مُحاطاً بعدد كبير جداً من نقاط التفتيش وأبراج المراقبة والحواجز والأسلاك الشائكة والسياجات الممتدة ودبابات ابرامز M-1 والجنود المدججين بالسلاح الذين يقفون على أهبة الاستعداد لإطلاق النار، والمقتصر على نحو صارم على المسؤولين وجنود الاحتلال، بحيث إن دخول أي شخص آخر، من دون ترخيص، كان، على حد قول أحد أفراد سلطة التحالف الموقتة إلى الصحافي جورج باكر: "مثل هروب معكوس من السجن"[١]. وفيما وراء مجمع القصر،

١- George Packer, "Letter from Baghdad: After the War," *The New Yorker,* 24/11/2003 (p.1 of internet edition).

كانت الحدود الأبعد نطاقاً مغلقة تماماً بواسطة جدران على شكل الحرف T ـ يبلغ ارتفاعها عشرة أقدام، ومقاومة للانفجارات، وكانت هناك ألواح إسمنت مسلح ـ والمزيد من طبقات الأسلاك الشائكة ونقاط التفتيش ومركبات برادلي المقاتلة ومركبات قتال ومصفحات مجهزة بأسلحة أوتوماتيكية من عيار ٠,٥٠ في الأعلى. وكان القصر ذاته عبارة عن متاهة من القاعات الرخامية والأبواب المنقوشة والمطلية والثريات التي يكسوها الغبار والسجاد العجمي والسقوف العالية والأثاث المطلي بالذهب، وبصفة عامة، الإفراط البشع، مما يأسر الانتباه، ولكنه غير مناسب للعمل. فحتى في فصل الشتاء العراقي المعتدل، كانت مساحاته المتكهفة باردة وشديدة التيارات الهوائية، ولا سيما في الممرات الطويلة وفجوات الجدران التي كانت تُستخدم أحياناً كأمكنة للاجتماعات كثيرة الضجيج. وفي مبنى يتضمن عشرات آلاف الأقدام المربعة من المساحات ونحو ٢٥٠ غرفة، تشي ندرة مناطق الاجتماعات الصغيرة والوظيفية بالشيء الكثير عن أسلوب عمل النظام. ففي نظام صدام شديد المركزية والمتصف بطغيان الأفراد، لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى التشاور مع مساعديه. كانت هناك قاعتان أوثلاث قاعات للاجتماعات، بما في ذلك غرفة مكتب صدام، لكنها كانت تُستخدَم على نحو متواصل تقريباً من قبل المسؤولين في سلطة التحالف الموقتة والمسؤولين العسكريين.

أما الأماكن الكثيرة المتوفرة في القصر فهي المساحات المخصصة للاحتفالات ـ بما في ذلك قاعة ضخمة للرقص وغرفة واسعة للطعام ـ حيث كان صدام يتلقى مداهنات المتزلفين ويصدر العقوبات والتبرئات. وقد قيل لي إن صدام نفسه كان يستخدم هذا القصر مرتين فقط في السنة، حين كان يجمع مقربيه الحزبيين حول طاولة طعام على شكل حرف V. كان لغرفة الرقص الواسعة، التي ترتفع إلى علو ثلاثة طوابق حتى السقف، في إحدى نهاياتها قرب القمة، غرفة مشاهدة مزينة بخشب منقوش، وهوالمكان التقليدي في العمارة الإسلامية العربية حيث تستطيع النساء التجمع دون أن يراهن الرجال. من ذلك المكان، كان صدام يراقب الجموع من مرؤوسيه المتذللين ويقرر من الذي ستتم ترقيته ومن الذي سيموت بسبب احتمال كونه قد ارتكب خيانة وأثار استياءه.

كان القصر الجمهوري ذو القبة الزرقاء مجرد واحد من نحو ثمانية وثمانين قصراً رئاسياً ـ كل منها ينطوي على وفرة أبشع من الأخرى ـ مما تراكم لدى صدام كأنصاب تذكارية لعظمته وكرموز لسيطرته المطلقة. وخلافاً للقصور الأخرى، كان هذا القصر قد أنشئ قبل مجيء صدام إلى السلطة: غير أنه في التسعينيات تم

تجديده على نطاق واسع، بحيث زاد حجمه إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وذلك من خلال إضافة أجنحة نصف دائرية لكل جهة، بأسلوب جديد من العمارة توّجت أعمدتها بأربعة تماثيل نصفية مخوّذة لصدام العسكري. وقد قام بريمر أخيراً، بناءً على إصرار مساعديه، بمصادرة بعض الرافعات وعمل على إزالة التماثيل في ديسمبر، في احتفال واسع داخل المنطقة الخضراء.

كان مقر عملي في مكتب الحكم التابع لسلطة التحالف الموقتة ـ وهو غرفة طويلة كانت في ما مضى المطبخ الملحق بغرفة الرقص في القصر. وفي إحدى نهايات الغرفة المستطوال، كانت لا تزال مراوح من الألمينيوم متدلية من السقف، لا تعمل وغير موصولة، وفي أسفل منها كان هناك أكثر من عشرة مكاتب وحواسيب، إضافة إلى تلفاز وثلاجة وخزانة مؤن. كان هذا الموقع مركز العصب السياسي للاحتلال المدني الذي يقوم بتنسيق علاقات سلطة التحالف الموقتة مع مجلس الحكم والوزراء، فضلاً عن المفاوضات بشأن قانون الإدارة الانتقالي والعملية الإجمالية المتعلقة بإعادة السلطة إلى العراقيين.

تم تخصيص مكتب لي في منتصف الغرفة، مجهز ببريد إلكتروني، وكان علي أن أجد مكاني وأكتشف ما كان يجري. كانت تفاصيل عملي مبهمة. لقد جئت لتقديم المشورة للذين يقومون بصياغة الدستور الموقت ولإسداء النصح وتقديم المساعدة إلى سلطة التحالف الموقتة بشأن مختلف نواحي تعزيز الديمقراطية، لكن ما من أحد (ولا سيما بريمر) حدد الدور والمسؤوليات المسندة إلي والجهة التي أرتبط بها والأشخاص المرتبطين بي، إن وُجدوا. وفي خاتمة المطاف، أصبح من الواضح أني كنت مرتبطاً رسمياً برئيس مكتب الحكم، سكوت كاربنتر. فكان علي أن أكتب إلى بريمر من خلال سكوت، وكان باستطاعتي مقابلة المدير عندما أشعر بالحاجة إلى ذلك. وقد استنتجت أيضاً أني ربما كنت "كبير المستشارين بشأن الحكم"، إذ إن معظم الناس الذين كانوا يعملون لدى سلطة التحالف الموقتة من المستويات نفسها كانوا من كبار المستشارين في مجال من المجالات. لذا، فقد اتخذت لنفسي ذلك اللقب، الذي كان الآخرون يستخدمونه أيضاً، مع أن هذا الاسم لم يُسنَد إلي رسمياً.

سرت في القاعة متوجهاً إلى القسم الآخر من مكتب الحكم، حيث كانت جودي فان ريست تدير اثني عشر شخصاً يعملون على تعزيز الديمقراطية، وتناولت بعضاً من صناديق الكتب التي شحنتها من ستانفورد ـ وهي كتب عن الديمقراطية كنت آمل أن أهديها إلى الجامعات والبحاثة العراقيين عندما تُتاح لي الفرصة لإقامة علاقات معهم.

في أحد الصناديق، كانت هناك لفافة افترضت أنه تم إدخالها لتثبيت الكتب خلال الرحلة الطويلة إلى العراق. لكن دريما سويتينغ التي كانت أكثر يقظة مني أخرجت من داخل اللفافة مصغّراً يشبه جورج بوش: عبارة عن دمية بلاستيكية للرئيس مرتدياً كامل عدة الطيران، بعد أن هبط من مقعد مساعد ربان نفاثة مقاتلة بحرية، على ظهر حاملة الطائرات "أبراهام لينكولن"، في الأول من مايو ٢٠٠٣، في المياه قبالة كاليفورنيا، خلف راية كُـتِـب عليها "لقد أنجزت المهمة". كانت الدمية دقيقة حتى بالنسبة لطقم الطيران والخوذة البيضاء التي كان الرئيس يحملها وهو خارج من الطائرة. وقد تم طلب الدمية لي كهدية مفاجئة من قبل مساعدي في ستانفورد وبقيت على مكتبي طوال مدة وجودي في بغداد. كانت دمية بوش الطيار بالنسبة لكثير من الزملاء الذين يعملون معي وللزملاء من سلطة التحالف الموقتة ترمز إلى الاعتزاز والتفاني في تنفيذ مهمتنا السياسية، التي لم يتم إنجازها بعد، كما كانت رمزاً لدعم رئيس كانوا يؤمنون به إيماناً عميقاً. وكان آخرون يرون في الدمية مجرد طيار في ثياب الطيران يقف على مكتبي. والبعض لم يروا شيئاً على الإطلاق، أو لا يرون شيئاً يعنيهم. ومن حين لآخر، خلال وجودي هناك، كان البعض يستخدمون الدمية كفرصة للتعبير عن مشاعر أخرى في أواخر الليل عندما كانوا يشربون. وكانت هذه المشاعر تتضح في اليوم التالي، عندما كنت أجد الرئيس الطيار في أوضاع أقل مدعاة للتبجيل وللرمز إلى النصر.

كان الليل قد خيم على المكان عندما غادرت مكتبي، ماراً ببوابة القصر، عبر حقل مظلم وموحل، متوجهاً إلى المقطورة التي ستكون مسكناً لي خلال الأسابيع التالية. كانت مقطورتي واحدة من عشرات المقطورات المتشابهة في فسحة خارج الأرض الداخلية للقصر، في آخر الشارع الذي يقع الجيمنازيوم فيه، في كل منها غرفتان، مساحة كل منها خمسة في عشرين قدماً، يفصل بينهما حمام مشترك في الوسط، وفي كل غرفة سريران، وخزانتان وأرضية مغطاة باللينوليوم، ولا شيء آخر يُذكَـر. كانت المقطورات تؤوي مدنيين وعسكريين، وكان بناؤها يجري بشكل مستمر، فيما كانت سلطة التحالف الموقتة تبذل جهوداً كبيرة لتلبية حاجات الأعداد المتزايدة. وهكذا، فقد كانت العلامات التي تشير إلى وجود دولي متزايد تُرى في كل مكان. وكانت الطوابير في قاعة الطعام تزداد طولاً بسرعة، إلى درجة أن البعض كانوا يحملون معهم ما يقرأونه خلال مدة انتظار الوصول إلى الطعام. وكانت أعمال البناء متواصلة في القصر، حيث كان العمال يقيمون جدراناً خشبية فاصلة لفصل المساحات الشاسعة في القصر وتحويلها إلى مكاتب وأماكن موقتة مكعبة الشكل؛ بل إن كامل قاعة الرقص، التي كان حجمها بحجم ملعب

كرة قدم، تم تقسيمها إلى منطقة مكتظة بالمكاتب العسكرية. وكان هناك نقص في الهواتف الجوالة والحواسيب. ومع الأعداد الكبيرة من الوافدين بأسرع من وتيرة بناء المقطورات الجديدة، كان معظم الوافدين يمضون أيامهم (أو، إذا لم يسعفهم الحظ، أسابيعهم) الأولى في أسرة مبيّتة وأسرة غير مريحة موزعة عبر أرض المصلّى، بعيداً من قاعة الطعام. كان المصلّى عبارة عن غرفة ذات قبة بحجم خيمة سيرك كبيرة، وكان يضم أكثر من ٣٠٠ شخص والحد الأدنى من حاجياتهم. وانسجاماً مع بهرجات القصر الأخرى، فهو مُزين بآجرات ملونة وأثاث مطلي وسقف مزخرف وجدارية ضخمة تصور صواريخ سكود المنطلقة للدفاع عن شرف العراق و(كما هو مفترض) لتدمير دولة إسرائيل. كل هذا لم يكن تهويدة نوم، لكن معظم الذين يشغلون المكان لم يعودوا يشعرون بوجود كل هذه الأشياء.

على أن ما لم يكن يخفى على أحد هو الطابع العسكري الواضح لعمليتنا. ومع أن بريمر، وهو شخصية مدنية، كان هو المسؤول، وأن الأغلبية العظمى من المسؤولين في سلطة التحالف الموقتة الذين كان عددهم يفوق الألف داخل القصر كانوا مدنيين، إلا أن المدنيين والعسكريين كانوا في واقع الأمر متداخلين في كل جانب من جوانب عمليات سلطة التحالف، كما أن القصر كان مقر قوة المهام الموحدة المجتمعة السابعة (CJTF-7)، وهي الجانب العسكري للاحتلال. كان مجمع القصر عبارة عن قاعدة عسكرية كبيرة، يضم مئات الضباط والجنود الذين كانوا يعملون في القصر ويوفرون الأمن في المنطقة الخضراء وحولها. فبالنسبة لأي شخص (مثلي) لم يسبق له أن عاش في قاعدة عسكرية ـ ناهيك عن شخص متوتر ونشط يجد نفسه في وسط صراع منخفض الشدة ـ كان الانخراط في جو ينطوي على الجنود والأسلحة الثقيلة وأجهزة الاتصالات ذات التقنية العالية ونقاط تفتيش تضم رجالاً مدجَّجين بالسلاح، كل هذا كان بالنسبة إليّ تجربة مثيرة. وقد فوجئت على الفور، كما كان يحدث مراراً وتكراراً، بالتفاني في العمل وبالمهنية الهادئة التي اتصف بها الجنود، والمعرفة المتقدة للكثيرين من الضباط، والطابع المتكامل للعسكريين، ليس من حيث الجانب العرقي فحسب، بل من حيث الجنس أيضاً. فقد كان هناك نساء يعملن في الإدارة العسكرية، نساء يقمن بتحميل الطائرات ونساء يتولين قيادة الرافعات المشعبة وجنديات في الجمنازيوم. وكان الكثيرات منهن يحملن بنادق ام ـ ١٦.

كان الجزء الأول من شهر يناير ٢٠٠٤ وقتاً حاسماً مفعماً بالأمل بالنسبة لسلطة التحالف الموقتة. كانت لدينا خطة بشأن نقل السلطة السياسية من شأنها أن تؤدي إلى نقل هذه السلطة خلال مدة تقل عن ستة أشهر.

وكانت الفِرق تعمل في أنحاء البلاد لبعث النشاط في مجالس المحافظات وفي المجالس المحلية ـ كانت تتشاور مع كل جماعة بغية تطهير المجالس من الأعضاء غير المرغوب بهم والمتورطين بالفساد وجعل الهيئات أكثر تمثيلاً للشعب وقبولاً منه. وكان معدل الجرائم في تناقص في المدن الرئيسية مع رسوخ السلطة وزيادة عدد الشرطة العراقيين الذين تم تدريبهم. وبدأت الحياة الاقتصادية تنتعش، حيث ازدادت كمية السلع في الأسواق وعدد السيارات في الشوارع. وقد تضمنت المخصصات الإضافية التي أقرها الكونغرس في نوفمبر المنصرم ١٨,٤ مليار دولار من أجل الإعمار الاقتصادي والسياسي في العراق، وكان من شأن العراق أن يشهد عما قريب نهراً كبيراً من المساعدة يجري فيه ـ وهذا المبلغ يمثل أضخم ضخ لمساعدة الإعمار بعد الحرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كانت إحدى أولويات بريمر العمل على زيادة توليد الكهرباء من ٤٢٠٠ ميغاواط في اليوم في أكتوبر لتلبية كامل الطلب المقدر بـ ٦٠٠٠ ميغاواط، قبل الثلاثين من يونيو. ومع الزيادة السريعة في النشاط الاقتصادي، أخذ بريمر يبحث عن الموارد ـ المتمثلة بمبلغ مقدر بمليار دولار ـ بغية إضافة ١٠٠٠ ميغاواط إلى ذلك الهدف. وفي اجتماع جرى في الثامن من يناير لقادة المناطق العسكريين والمنسقين المدنيين المحليين ومن المحافظات، أشاد قائد الفرقة متعددة الجنسيات البولوني في المنطقة الوسطى ـ الجنوبية، الجنرال أندريه تيسكيويز، (Tyszkiewicz) بقيادة بريمر، واختتم بكلمة مؤثرة: "لا أزال واثقاً بأن هدفنا في إيجاد عراق حر وديمقراطي ومستقل سوف يتحقق". وقد شكره بريمر، وشدد على هدف الحلفاء متعددي الجنسيات في بناء بلد "ديمقراطي ومستقر يعيش بسلام مع ذاته ومع جيرانه". ووعد بأن الديمقراطية من شأنها أن تجعل العراق مثالاً مثيراً تحتذيه المنطقة بأسرها. لكن الاستقرار كان لا يزال أمراً ملحاً، وكان لا بد من عمل الشيء الأكثر كثيراً لتعزيز عناصر مؤسسات الأمن العراقية الجديدة. كان بريمر يشعر بالقلق بوجه خاص من جراء استمرار وجود الميليشيات المسلحة، ولا سيما فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي كان يشن حملة خاصة للقضاء، بقوة السلاح، على كل ما يمت إلى البعث، وأتباع رجل الدين الشيعي المتطرف مقتدى الصدر الذين نعتقد بأنهم مسؤولون عن الكثير من جرائم القتل والتمثيل بالقتلى. وعلى جبهة السلام، كانت عملية المصالحة قد بدأت بعد القبض على صدام حسين، الذي سوف يتم تعيين محكمة لمقاضاته. ولحفز العراقيين إلى التفكير بماضيهم، قال بريمر: "أهيب بكم جميعاً أن تباشروا في عملية المصالحة في كل من محافظاتكم".

في أوائل يناير، كانت سلطة التحالف الموقتة قد عادت للتو إلى استئناف سرعة العمل بعد فترة خمود ذهب خلالها كثير من الموظفين إلى أوطانهم لينعموا بإجازة كانوا بأمس الحاجة إليها خلال العطلة. وكان الجدول الزمني الطموح الذي نصت عليه اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر يخيم على الأفق غير البعيد.

كان أمامنا أقل من شهرين لكتابة القانون الإداري الانتقالي والعمل على أن يتم اعتماده، ولم يكن لدينا وقت أطول كثيراً للشروع في وضع النظام المعقد للمؤتمرات الحزبية الانتخابية التي سوف تنتخب أعضاء الجمعية الانتقالية. وكان بريمر واثنان من مساعديه في الحكم الأصغر سناً، وهما ميغهان أوسوليفان (O'Sullivan) ورومان مارتينيز (Martinez) قد باشروا في التعامل مع الزعماء الأكراد ـ البرزاني والطالباني ونائبيهما ـ في مناقشات حساسة وتفصيلية حول مركزهم القادم في الدولة العراقية. فإذا فشلت هذه المفاوضات، فإن كل ما كنا نسعى لتحقيقه في العراق يمكن أن ينحلّ. كان أوسوليفان ومارتينيز يسافران مراراً وتكراراً بواسطة الحوامات وغيرها إلى الشمال لمحاورة الأكراد. وفي إحدى المناسبات، قاما برحلة برية إلى الموصل في حافلة مدرسية متداعية، تحرسهما الميليشيا الكردية من قوات البشمرغة. كما كانت المفاوضات بشأن إعادة الأمم المتحدة إلى العراق فد وصلت إلى مرحلة حاسمة، حيث كان من المقرر أن يسافر بريمر وعدد من ممثلي مجلس الحكم إلى نيويورك لمقابلة الأمين العام كوفي أنان في التاسع عشر من يناير. ولم يكن زملائي في سلطة التحالف الموقتة يعلمون أنني كنت منغمساً، منذ نهاية نوفمبر، في العمل على عودة الأمم المتحدة إلى العراق للتوسط في النزاع المتزايد مع آية الله السيستاني بشأن اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر، والتي ندد بها السيستاني بسبب ما نصت عليه من إقامة جمعية انتقالية من دون انتخابات. لكن بريمر وكبار مساعديه في الحكم كانوا متشككين في عودة الأمم المتحدة إذا كان ذلك ينطوي على أي تعديل كبير لخطة الخامس عشر من نوفمبر. كانوا يشعرون بأنهم لبوا طلب السيستاني بشأن الانتخابات المباشرة للجمعية التأسيسية، وأن هذا يجب أن يكون كافياً. من الواضح أنهم لم يكونوا يعرفون من هو الشخص الذي يتعاملون معه ولا ما هو الشيء الذي هم بصدده.

ومع هذا، فإنه بحلول الوقت الذي وصلتُ فيه إلى بغداد، كانت المناقشات قد بدأت بين إدارة بوش والأمم المتحدة بشأن إعطاء الأمم المتحدة دوراً محتملاً تقوم به في العراق. كانت رايس وبلاكويل يتابعان ما أوردته في مذكراتي ونجحا في جعل الولايات المتحدة تعيد الأمم المتحدة إلى العراق. كان يتعين على بريمر

وفريق الحكم أن يفكروا بالطريقة التي يتصرفون بها. فمن وجهة نظرهم، سيكون إشراك الأمم المتحدة لاحقاً في إدارة الانتخابات المتعلقة بالمؤتمر الدستوري (المقرر عقده بحلول شهر مارس)، ثم في دعم عملية صياغة الدستور الدائم شيئاً معقولاً. لكن المشكلة هي كيف يمكن تقييد مشاركة الأمم المتحدة خلال الأشهر القادمة إلى أن يحين موعد نقل السيادة. (وقد قمت أيضاً بإطلاع بريمر على أفكاري بشأن العراقيين السُنة الساخطين. كان حذراً، لكنه كان راغباً في أن يعلم المزيد عما يمكن لجماعات أهل السُنة أن تساهم به في العملية الانتقالية. وقد تم تفويض الأمم المتحدة بإجراء المزيد من المناقشات التي أظهرت ما كنا نظنه من أن المتمردين أكثر مقدرة وأكثر تقدماً وأفضل تنسيقاً مما كنا نتصور. لكنهم كانوا أيضاً يرغبون في الحوار. ومع ذلك، فإن هذه الاستقصاءات لم تأتِ بشيء ملموس. كان المسؤولون الأمريكيون متشككين في كون الجماعات العراقية التي تحاول استطلاع الأمور قادرة على تقليص العنف أو راغبة في ذلك. كما أن الجماعات العراقية لم تحصل على المفاوضات المباشرة التي كانت تنشدها. (فالقول بوجود هوة ثقة عميقة بين الطرفين من شأنه أن يكون مبالغة في تبسيط الأمور، فقد ازداد التمرد عنفاً).

بالنظر إلى معارضة السيستاني، أصبحت اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر تواجه مشكلة عويصة. في أوائل يناير، كان قد تم إنفاق الكثير من وقت وجهد المسؤولين في سلطة التحالف الموقتة في التفكير بالطريقة التي يمكن بها تنفيذ الخطة دون إدخال تعديلات تُذكَر عليها. كانت المشكلة الرئيسية تتعلق بإيجاد وسيلة لجعل العراقيين يختارون جمعية انتقالية من خلال نوع من سبل التمثيل التي لا تستتبع إجراء انتخابات مباشرة. كان هناك اتفاق واسع النطاق داخل سلطة التحالف الموقتة وبين الأغلبية العظمى من الخبراء الأجانب في مجال العمليات الانتقالية بعد انتهاء الصراعات بأن العراقيين لن يكونوا مستعدين للانتخابات الوطنية العامة في أي وقت قريب، وذلك لأسباب عدة. أولاً، سيحتاج الأمر إلى شهور عدة قبل إمكان تعيين وتنظيم إدارة عراقية للانتخابات لتقوم بتسجيل الناخبين والمصادقة على توفر الشروط اللازمة في الأحزاب والمرشحين لخوض الانتخابات. ثانياً، إن الانتخابات تحتاج إلى مخطط قانوني يحدد الوسائل التي يمكن من خلالها اختيار الممثلين ووضع المعايير لتسجيل الأحزاب والمرشحين وللوصول إلى وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية. أما العقبة الثالثة والأكثر صعوبة فتتمثل في الوضع الأمني في العراق، الأمر الذي يعني حل الميليشيات الحزبية والطائفية. وأخيراً، كانت هناك المشكلة السياسية. ففي الأوضاع

التي تلي الصراعات مباشرة، كثيراً ما يتوجه المواطنون الذين لا يشعرون بالأمان إلى الأحزاب القومية والإثنية وغيرها من الأحزاب التي تستند إلى الهـُـوية من أجل حماية مصالحهم، وتميل الأحزاب الأكثر اعتدالاً إلى التعرض للإخراج من المنافسة. كان المسؤولون في سلطة التحالف والمحللون الخارجيون يشعرون بأن ثمة حاجة إلى الوقت، في العراق، لإتاحة الفرصة للأحزاب المعتدلة والعلمانية والديمقراطية لتطوير هـُـوياتها وقدراتها. ولم تكن المسألة مجرد إصدار حكم سياسي إذا قلنا إن الانتخابات الوشيكة من شأنها أن تخدم مصلحة الأحزاب الإسلامية ـ مع أن هذا الخوف موجود ـ لكن الاعتقاد الذي يستند إلى المبادئ يقول إنه إذا أُريد للانتخابات أن تكون عادلة، فلا بد من إقامة مجال للعب تتوفر فيه المساواة لجميع الأحزاب المتنافسة. وكان البعض منا مطلعين على تجربة بلدان أخرى خارجة من الصراعات، مثل أنغولا وليبيريا، حيث أدت الانتخابات التي أُجريت قبل الأوان ولم يتم الإعداد لها على نحو مناسب إلى إشعال نار التوترات في حركة ذات وتيرة هابطة نحو تجدد الحرب الأهلية.

نصت اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر على تنظيم مؤتمرات حزبية انتخابية في كل من محافظات العراق الثماني عشرة . وتقوم هذه المؤتمرات لاحقاً باختيار ممثلي المحافظات في الجمعية. وعندما يتم تحديد حجم الجمعية من قبل الدستور الموقت، يتم تخصيص عدد من الممثلين لكل محافظة بما يتناسب مع عدد سكانها. ولكن كيف سيتم التنظيم والاختيار؟ وكم سيكون عدد الممثلين؟ وما هي الطرق التي سوف تـُستعمَـل لاختيار ممثلي المحافظات؟ لم تجب اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر إلا عن السؤال الأول، وحتى هذه الإجابة كانت جزئية. لقد نصت الاتفاقية على قيام سلطة التحالف بالإشراف على تأليف لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضواً تختار أعضاء المؤتمر الذي سيتولى انتخاب ممثلي المحافظات. ويعين مجلس الحكم خمسة من الأعضاء الخمسة عشر ويعين مجلس المحافظة خمسة وتعين المجالس المحلية الأعضاء الخمسة الباقين (عضو واحد يعينه مجلس كل من المدن الخمس الكبرى في كل محافظة). ولضمان عدم قيام أغلبية ضيقة في لجنة تنظيمية في كل محافظة بتكديس المؤتمر الحزبي بأعضاء من طائفة أو جماعة معينة، فقد نصت الاتفاقية على وجوب قيام كل لجنة بالدعوة إلى الترشيحات "من الأحزاب السياسية ومن مجالس المحافظات / المجالس المحلية والاتحادات المهنية والمدنية والكليات الجامعية والمجموعات القبلية والدينية". وفرضت وجوب الموافقة على كل مرشح من قبل أغلبية ساحقة من أصوات اللجنة التنظيمية. وكان الغرض من الشرط

الأخير تهدئة مجلس الحكم (الذي كان يريد المزيد من التحكم المباشر والكامل بالعملية)، ليؤكد لأعضائه أن اللجنة التنظيمية لا تستطيع التصرف من دون تأييد واحد على الأقل من مرشحي مجلس الحكم.

من الناحية النظرية، كان من شأن هذه الاستراتيجية تأمين تجمع تمثيلي واسع النطاق يضم ١٠٠ – ٢٠٠ من الوجهاء في كل محافظة، يختارون، بدورهم (من بين أوساطهم) ممثلين يعكسون التنوع الإثني والديني والمهني والسياسي في المحافظة. غير أنه في جو من الشك المتأصل والمناورات السياسية المكثفة التي كانت سائدة في عراق ما بعد الحرب، لم يكن الكثيرون داخل سلطة التحالف يثقون بأن تكون العملية شفافة وشاملة ومنصفة. وفي الواقع، فإن الإجراءات كانت على درجة من التعقيد، بحيث إنه حتى الكثيرون ضمن سلطة التحالف يجدون صعوبة في فهم الكيفية التي سيعملون وفقها. علاوة على ذلك، كان كثير من العراقيين يشعرون بأنه بما أن المجالس المحلية ومجالس المحافظات قد تم تعيينها من قبل سلطة التحالف (أو من قبل قادة التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة)، فسوف تتم ممارسة التأثير عليهم، بحيث يأتون بجمعية لينة العريكة. وقد عبر أحد زملائي في سلطة التحالف عن المأزق الذي واجهناه تعبيراً محكماً، فهو يتمثل: "بالتفكير في كيفية الحصول على جماعة تُعد غير شرعية (اللجان التنظيمية) للإتيان بهيئة شرعية". وقد وجد النقاد العراقيون للاحتلال ولمجلس الحكم (الذي كان يُنظَـر إليه على نطاق واسع بأنه رهينة الاحتلال) في هذه العملية مؤامرة حاكتها سلطة التحالف بغية التحكم بالعملية برمتها. وكانت حجتهم في ذلك أن سلطة التحالف هي التي عينت مجلس الحكم، وأنها عينت أيضاً مجالس المحافظات والمجالس المحلية. ولم يغير من الأمر أن بريمر وكبار مساعديه في الحكم تعمدوا مقاومة، بل عارضوا، الخطط التي تدعو إلى إجراء انتخابات مباشرة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية، بما في ذلك مطالبة السيستاني وغيره من آيات الله بانتخاب مباشر لمجلس المحافظة في النجف. كان النقاد العراقيون يخشون أنه بوجود التحكم بعملية التعيين، فإن سلطة التحالف تستطيع الزج في كل لجنة تنظيمية من لجان المحافظات بحلفائها العراقيين، الذين سيقومون لاحقاً بإبعاد جميع الأصوات المعارضة عن المؤتمرات الحزبية، وبذلك يضمنون بأن يُحال إلى حد كبير بين خصوم الاحتلال ودخول الجمعية. على أن مجلس الحكم لم يكن بدوره راضياً عن تلك الترتيبات. فقد كان يرمي إلى التحكم بالعملية برمتها، من خلال اختيار جميع أعضاء اللجان التنظيمية في المحافظات. وفي واقع الأمر، فإن

الجماعة الشيعية داخل مجلس الحكم ـ ما أصبح يُعـرَف باسم البيت الشيعي ـ كانت تريد المضي مباشرة في الانتخابات إذا كان مجلس الحكم لا يستطيع التحكم باللجنة التنظيمية كلّياً.

كان العراقيون بصفة عامة يتوقعون الأسوأ من الأمريكيين، وذلك يعود، جزئياً، إلى تاريخهم وثقافتهم، وجزئياً لأن سلطة التحالف لم تفلح في استقطاب العراقيين. غير أن هذه الشكوك كانت في غير محلها إلى حد ما، إذ إن سلطة التحالف كانت عازمة على تنظيم عملية ديمقراطية ومفتوحة قدر الإمكان في ذلك الوقت ـ الأمر الذي يعني إجراء انتخابات غير مباشرة حرة ومنصفة. ففي اجتماع جرى في الثامن من يناير مع منسقي بريمر في الأقاليم والمحافظات ومع القادة العسكريين في الأقاليم، كان هذا الأخير يشدد على ذلك: "سيكون كل واحد منكم مسؤولاً عن أن تكون العملية شفافة ومنصفة. ويتعين على كل عنصر في قيادتكم أن يعمل لتحقيق ذلك، عبر اجتماعات في قاعات البلدية وعبر المشاورات مع المنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك. من الأهمية بمكان أن تهتموا بالأمر وأن تعملوا بكل ما أوتيتم من قوة. إن هذا أمر مهم بقدر أهمية المال الذي تنفقونه على "برنامج الرد الطارئ للقادة العسكريين" (CERP) وعلى المدارس. بل هو أكثر أهمية على المدى االطويل".

إذا كان بريمر صادقاً في رغبته في إحلال الديمقراطية في العراق، فقد كان ذلك حسب وتيرته وبطريقته الخاصة. لقد أدركت تدريجاً أن بريمر ومستشاريه المقربين من سلطة التحالف لم يكونوا يدركون عمق السخط والشك والإحباط لدى العراقيين، بل حتى لدى الكثيرين من شركائنا وحلفائنا الذين يشاركوننا فلسفتنا ضمن الطبقة السياسية العراقية. وهكذا، فقد فرضوا ببساطة خطة انتقالية على الشعب العراقي والطبقة السياسية، بدلاً من الانخراط في حوار مفتوح ذي قاعدة عريضة كان من الممكن أن ينبثق عنه توافق أوسع نطاقاً. وعندما تجرأت في الخروج من القصر، في منتصف يناير، قابلت نقاداً صادقين، بل حتى متعاطفين كان يجدر ببريمر أن يصغي إليهم، لكنه لم يفعل. كان من أوائل العراقيين الذين قابلتهم، وهو واحد من أعمقهم فكراً وإبداعاً، العالم السياسي غسان العطية، الذي كان قد عاد في العام المنصرم من منفاه الطويل في لندن ليؤسس مؤسسة العراق للتنمية والديمقراطية. كان العطية شخصية مثيرة للاهتمام، ليس بسبب فكره ومعرفته السياسية فحسب، بل بسبب نطاق روابطه الاجتماعية والسياسية، التي امتدت لتتجاوز أعمق الانقسامات الإثنية والطائفية والسياسية في العراق. كنت معجباً بمبتكراته: فعندما هرب من حكم صدام إلى المنفى في لندن، قام بتشييد جدار موقت في

منزله في بغداد بغية حماية مكتبته الشخصية الواسعة. وعند عودته بعد عقدين من الزمن، كانت المكتبة موجودة في انتظاره، مغلقة ولم تُصَبْ بأذى. في مناقشة استمرت ثلاث ساعات معي ومع جودي فان ريست في منزله في منتصف يناير، حمل العطية على الولايات المتحدة بسبب الأخطاء التي ارتكبتها: بسبب فشلها في التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب ومن ثم بسبب إصرارها على صياغة دستور قبل إجراء انتخابات وطنية، الأمر الذي أطال مدة الاحتلال، مثلما أطال مدة عجزها في تثبيت شرعيتها، على السواء. وقد أكد أن الكلمات الثلاث لحل مشكلة العراق هي: **الشرعية والديمقراطية والانتخابات**. كان يتعين علينا، نحن، سلطة التحالف، الالتزام، في سبتمبر ٢٠٠٣، بإجراء انتخابات بحلول شهر يونيو التالي، بإشراف الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، فقد اكتفينا بنظام معقد ومبهم من المؤتمرات الحزبية لاختيار جمعية انتقالية. وقال بحزن أكثر منه على سبيل التحذير: "إذا واصلتم السير على هذا الطريق، فلن أنخرط فيه. فسوف تنفّرون الأكراد، الذين خاب أملهم في زعيميهم. وسوف تنفّرون السنة الذين يخشون من فرض قائمة من أنصاركم الحميمين عليهم. وسوف تنفّرون البعثيين الذين سيُهمَّشون كلياً. وسوف تنفّرون جميع التقدميين الذين يريدون الديمقراطية. فإذا قاطع هؤلاء جميعاً العملية، فسوف تواجهون معارضة أكثر تنظيماً. سوف تواجهون مشاكل أكثر مما تتصورون". واقترح العطية أن نعود إلى المربع الأول، عبر جعل الأمم المتحدة تعقد مؤتمراً وطنياً كبيراً واسع القاعدة، مثل مؤتمر "لويا جيرغا" الأفغاني، يحدد، بالتوافق، إطاراً لاختيار الحكومة الموقتة (هذا النهج كان في الواقع يقارب ما كانت الأمم المتحدة ترغب في أن تقوم به في الصيف الماضي). ثم قال لنا، بوصفه شيعياً قابل السيستاني مرات عدة، ما كنت قد سمعته وسأظل أسمعه، من كثير من الشيعة، المتدينين والعلمانيين: "توصلوا إلى حل وسط مع السيستاني، فهو ليس بالخميني. كل ما يريده هو مجرد حكومة منتَخبة. وهو لا يريد مواجهة الأمريكيين. إنه يريد التوصل إلى حل وسط".

كان بريمر وكبار مساعديه يريدون أيضاً تجنب مواجهة ثانية مع السيستاني. غير أنهم كانوا، كما هو حالهم في الصيف المنصرم، مقيدين جراء عدم توفر وسيط جدير بالاعتماد عليه ومنطقي للتوسط لدى آية الله الكبير، والذي كان يرفض الاجتماع ببريمر أو بأي مسؤول أمريكي آخر. كان الأمريكيون يتطلعون بصفة متزايدة، في بغداد وفي واشنطن، إلى الأمم المتحدة لإنقاذ الموقف، وإن كانت توقعاتهم متفاوتة. ففي واشنطن، كان صناع القرار في مجلس الأمن القومي، ولاسيما في وزارة الخارجية، متلهفين لوجود بعثة رفيعة المستوى للأمم المتحدة. وفي بغداد، كان بريمر يخشى من خطر التخفيف من سلطته أو التنازل عن شيء منها ومن خطر قيام بعثة الأمم

المتحدة بمراجعة طريقة اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية. كان مستعداً لأن تشغل المنظمة الدولية نفسها هامشياً، ربما بأن تعدل في تركيبة اللجان التنظيمية؛ كما أنه كان مستعداً لتسليم موضوع إدارة المؤتمرات الحزبية إلى فريق للأمم المتحدة. لكنه لم يكن يرغب في أي إعادة نظر أساسية للخطة. وكان بريمر وكبار مستشاريه يشعرون بالقلق من أنه إذا تم تكليف بعثة للأمم المتحدة بمهمة أوسع نطاقاً، فإنها قد توصي إما بعقد مؤتمر وطني لاختيار حكومة موقتة أو بإجراء انتخابات. وكان بريمر والمقربون منه يشعرون بأن المؤتمر لن يكون له من الشرعية أكثر مما سيكون للمؤتمرات الحزبية التي تجري في المحافظات وأنه قد يفلت من السيطرة عليه. كما أنه من المؤكد أن تفرض الانتخابات تأجيل تاريخ تسليم السيادة إلى حكومة موقتة والمقرر إجراؤه في الثلاثين من يونيو. كان هذا الموعد، بالنسبة لبريمر وللجميع في سلطة التحالف شيئاً مقدساً ـ كما كان العنصر الأساسي الذي يلجم الإحباطات العراقية. كان بريمر مستعداً لقبول انخراط الأمم المتحدة، وكان مستعداً للذهاب إلى نيويورك لحضور اجتماع التاسع عشر من يناير لمناقشة إسناد دور محتمل للأمم المتحدة، لكنه كان يصر على أنه يتعين قبل ذلك على الأمين العام كوفي أنان أن يدون خطياً ما سبق أن قاله في الأسبوع المنصرم، من تعذر إجراء الانتخابات قبل الثلاثين من يونيو. كان بريمر وكبار مساعديه يعتقدون ـ استناداً إلى الأمل بقدر ما هو استناد إلى أي دليل ـ أن السيستاني كان يبحث عن طريقة مشرفة للتخلي عن إصراره على الانتخابات المباشرة لجمعية وطنية؛ فخطاب من الأمين العام يوضح فيه أن الانتخابات الوطنية غير ممكنة من الناحية التقنية قبل حلول الثلاثين من يونيو من شأنه أن يوفر للسيستاني غطاءً للتراجع. فبعد المناقشات التي جرت في نيويورك، تم الاتفاق على أن يتم توجيه خطاب من الأمين العام إلى عدنان الباچه چي، بوصفه رئيس مجلس الحكم، على أن يقوم الباچه چي بتسليمه شخصياً إلى السيستاني كجزء من رحلة مقررة إلى النجف في الحادي عشر من يناير.

تم إرسال الخطاب إلى الباچه چي، الذي قام بدوره بإطلاع السيستاني عليه. غير أن رد فعل السيستاني لم يكن ما كانت سلطة التحالف أو الباچه چي يتوقعانه. ففي تصريح السيستاني الذي رفض فيه نظام المؤتمرات الحزبية، قال السيستاني إنه لن يعيد النظر في قراره إلا إذا جاء وفد الأمم المتحدة إلى العراق وقرر بنفسه أن تلك الانتخابات غير ممكنة. أما وأن الأمم المتحدة كانت تطرح رأياً عابراً متضمناً في خطاب، فقد شعر آية الله بأن الولايات المتحدة كانت تسخِّر المنظمة الدولية وتواجهه بالأمر الواقع. وقد أوضح باسلوب لاذع في اجتماعه مع الباچه چي، أن ما يتوقعه ليس فتوى من نيويورك بل مجيء فريق من الأمم

المتحدة إلى العراق لمراجعة الخيارات المتاحة، ومن ثم إصدار التوصيات. ثم ندد السيستاني بمجلس الحكم بوصفه غير شرعي وأن نظام المؤتمرات الحزبية "ينطوي على الخيانة". ثم كرر السيستاني موقفه في تصريح تضمن كلمات تم انتقاؤها بعناية بعد اجتماعه بالباچه چي، وهو أنه يجب اختيار جمعية انتقالية عبر انتخابات مباشرة. فقد قال: "إن كثيراً من الخبراء يعتقدون أنه يمكن إجراؤها في غضون الأشهر القادمة بمستوى مقبول من الشفافية والموثوقية"[٢]. وفي تصريح قللت سلطة التحالف من أهميته بشدة، دعا السيستاني إلى أن تتم الموافقة على الدستور الموقت من جانب الجمعية الانتقالية المنتخَبة.

ونجم عن رفض السيستاني القاطع لخطاب كوفي أنان أن سلطة التحالف عادت إلى رسم الخطط. بعد يومين، وفي غرفة أنيقة حيث كان صدام يستجوب وزراءه بقسوته المعتادة، أخذ بريمر يستطلع آراء المسؤولين في سلطة التحالف من المحافظات الجنوبية. ومع احترامهم لنفوذ السيستاني ومكانته المرموقة، فإن منسقي سلطة التحالف الميدانيين أوصوا مع ذلك بالمضي في خطة المؤتمرات الحزبية. كان رأيهم أنه حتى لو صدرت فتوى أخرى من السيستاني فإنها لن تؤدي إلى فشل خطة الخامس عشر من نوفمبر. صحيح أن السيستاني له أهميته، إلا أنه كان مجرد رابع أربعة من أوائل آيات الله الذين يوجهون الأغلبية الشيعية العراقية. كانوا يرون أنه لا بد من إظهار الاحترام له، لكن تغيير خططهم لإرضاء السيستاني من شأنه أن يُضعِف من مصداقيتهم. وناقش منسقو الأقاليم والمحافظات فيما بينهم، ومع المسؤولين في مجلس الحكم، حقيقة أجندة السيستاني. وحاجج أحدهم بأن دور مجلس الحكم في تعيين خمسة أعضاء لكل لجنة تنظيمية من لجان المحافظات هو ما كان السيستاني يعترض عليه. وخالفه آخرون، قائلين إن سلطات التعيين المنوطة بالمجالس المحلية ومجالس المحافظات هي ما كان لا يستطيع تقبله: فقد قيل له إن المجالس لم تكن تمثل العراقيين، بل كانت مملوءة بالبعثيين (الموجودين بالفعل في المجالس)، وأنه حتى في الجنوب الشيعي، كان لبعض المجالس وجود لا يُستهان به من السُنّة (ولا سيما في البصرة). ورأى آخر أنه من المحتمل أن السيستاني كان يشعر بالقلق خشية قيام الولايات المتحدة بتسيير جميع الأشكال الثلاثة من اختيار اللجان التنظيمية. وقال مسؤول آخر إن ما كان السيستاني يهتم به حقاً هو أن يحقق الشيعة أكثرية في الحكومة في خاتمة المطاف حتى لا يتعرضوا للاضطهاد مرة أخرى؛ وإذا كان الثمن هو تأخير

٢- Edward Wong, “Direct Election of Iraqi Assembly Pushed by Cleric,” *New York Times,* 12/1/2004.

تسليم السيادة لمدة ستة أشهر أخرى، فإن السيستاني مستعد لأن يدفع هذا الثمن. وأصر آخر على أن هدف السيستاني هو أن يجعل الاحتلال غير مستقر مدة كافية تسمح لإيران بالتسلل إلى البلاد، وتشتري العقارات في أنحاء الجنوب، وتطور منطقة مصلحة من شأنها أن تمتد لتصل إلى شيعة شمال المملكة العربية السعودية. ورأى آخر أنه ما من أحد يعلم بما ذا يفكر به السيستاني، لذا فإن علينا أن نعتمد على حدسنا. ومن العجيب أنه ما من أحد فكر بالتفسير الأكثر بداهة، استناداً إلى دراسة جادة لكتابات السيستاني وفلسفته: الإيمان الصادق بالشرعية السياسية لعقد اجتماعي بين الحكّام والمحكومين. وقد تطابق هذا المبدأ، بالطبع، مع الحتمية العملية التي مفادها أن الانتخابات من شأنها أن تمنح قوة، للمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث، للأغلبية الشيعية في العراق.

وقد أوصى المنسقون الميدانيون لسلطة التحالف بأن يستغل بريمر الموجة المفاجئة لرأس المال السياسي والمكانة المعنوية التي انهالت عليه من كونه، في نظر العراقيين، "الشخص الذي اقتنص صدام". فقد طلبوا إليه أن يلقي خطاباً تلفزيونياً رئيسياً بعد وقت قريب (كانوا يرون أنه يمكن أن ينزع فتيل فتوى قد يصدرها السيستاني أو يستبقها)، يوضح فيه خطة سلطة التحالف المتعلقة بالمؤتمرات الحزبية لاختيار جمعية وطنية انتقالية. وكان أحد أسباب عناد منسقي سلطة التحالف الميدانيين بشأن المضي قُدُماً هو أنه عيل صبرهم بتكتيكات الحزبين الاسلاميين المتشددين الصادرة عن مجلس الحكم ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة اللذين من شأنهما حشد معظم التأييد الشعبي لأي فتوى جديدة تصدر عن السيستاني. كان المجلس الأعلى لا يتمتع بالشعبية بوجه خاص في جزء كبير من جنوب العراق. لكن كانت له ميزة واحدة كبيرة إلى جانب هُـويته الإسلامية، ألا وهي ميليشيته المكونة من ١٥ ألف مجند في فيلق بدر، والذي تم تكوينه في إيران، خلال عشرين سنة في المنفى لمحاربة نظام صدام حسين، وذلك جزئياً من خلال تسريب خلايا مقاومة داخل العراق. كان بريمر يخشى من أن أي مواجهة مع السيستاني من شأنها أن تدفع المجلس الأعلى وقوته المقاتلة، فضلاً عن الدعوة، إلى صراع سياسي مفتوح مع سلطة التحالف ـ وربما إلى مواجهة مسلحة أيضاً. وكان بعض المنسقين الميدانيين غير متأكدين من أن هذا الاحتمال سيكون كارثة، بالنظر لما يُكِـنُّ كثيرون من الشيعة من كراهية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بوجه خاص بسبب تشدده الديني وتكتيكاته الفظة التي تنطوي على المعاندة، فضلاً عن تماهيه الشديد مع إيران. لكن المسؤولين في الحكم ـ وخلفنا رؤساؤنا المتوترون في واشنطن ولندن ـ كانت لديهم مخاوفهم أيضاً، التي لم تكن مرئية من على بعد مسافة المكاتب الميدانية. وظلت

سيطرة سلطة التحالف على مجلس الحكم ضعيفة. وكنا قد حُـذِّرنا من أنه إذا أصدر السيستاني فتوى يندد فيها بخطة الخامس عشر من نوفمبر، فإن من شأن الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم أن يشعروا بأنهم ملزمون بتقديم استقالاتهم الجماعية. وعلاوة على ذلك، فقد علمنا أن السيستاني يستطيع التأثير في الشعب العراقي على نحو أسرع وأكثر فاعلية من سلطة التحالف، بآلة اتصالاتها الثقيلة البطيئة، وأن الإعلام الغربي سيصور فتوى ثانية تصدر عن السيستاني بأنها كارثة بالنسبة لسلطة التحالف وخطتها المتعلقة بالمرحلة الانتقالية. وقد حذرني أحد كبار المسؤولين في الحكم قائلاً: "إن قدرتنا على التواصل مع الشعب العراقي هي أقل كثيراً من قدرته ورسالته أبسط من رسالتنا. فهو يقول: "نحن نريد الانتخابات". خلاصة القول هي أن الشيعة يمثلون الأكثرية ويخشون أن ينتزعها منهم نظام المؤتمرات الحزبية".

انتهى الاجتماع كالعادة بعدم التوصل إلى قرار حاسم. نحن لم نكن نريد أن نغير خطة الخامس عشر من نوفمبر تغييراً ذا شأن. فتلك الخطة هي آخر أفضل برنامج للمرحلة الانتقالية. لكنها كانت أيضاً طريقنا إلى خارج العراق. وقد أسرّ لي، في ذلك الوقت، أحد زملائي في سلطة التحالف ـ وهو دبلوماسي محترف ـ قائلاً: "إن واشنطن لا ترغب في تمديد الموعد النهائي. لقد غاب عنا الهدف، ونحن نسعى فقط للخروج الآن مهما كانت بشاعة الطريقة اللازمة للخروج. إننا عازمون على المحافظة على الخط الزمني مهما كلف الأمر". ومع ذلك، فقد كنا نغامر بنشوء أزمة إذا حاولنا التهرب من مواجهة معارضة كاملة من جانب السيستاني. كنا بحاجة إلى التوصل إلى صفقة. كنا بحاجة إلى الأمم المتحدة.

في الخامس من يناير، بعد يومين من اجتماع المنسقين والمسؤولين في سلطة التحالف، غادر بريمر العراق متوجهاً إلى واشنطن، ثم طار إلى نيويورك لحضور مناقشات التاسع عشر من يناير في الأمم المتحدة. وقد نجم عن ذهابه أن تنفس مسؤولو الحكم الصعداء. كانت أيام الجمعة أبطأ على أي حال، إذ إن يوم الجمعة هو يوم صلاة الجمعة لدى المسلمين. لذا، فقد كانت المكاتب الحكومية العراقية تُـغلَـق في هذا اليوم. كان الجميع يعملون بوتيرتهم البطيئة المعتادة التي لا تُـصدَّق، وكانوا عازمين على ألاّ يعملوا في الصباح. كان المكتب هادئاً ويكاد يكون مهجوراً عندما وصلت في وقت متأخر في ذلك الصباح. وكنت قد عزمت على التعرف من كثب إلى هذا البنيان التاريخي الذي أثار فضولي، فصعدت مجموعتين من الدرج إلى السطح في يوم دافئ غير مألوف من أيام الشتاء، كانت السماء تبدو فيه زرقاء لامعة. في الشرق، وعبر نهر دجلة، ومن خلال مكبرات

الصوت العالية البعيدة، كنت أسمع صوت رجل الدين وهو يخاطب المؤمنين باللغة العربية. وأنحيت على نفسي باللوم لعدم استطاعتي فهم كلمة واحدة مما كان يقول. تُـرى هل كان يندد بالاحتلال الأمريكي، أم كان يدعو الناس إلى الصلاة؟ هذا ما لم أعرفه قط. وفي الأفق البعيد، كان برج من النار يشتعل بلهيب الغاز المحترق. وفي الأسفل، كانت رقعة الوجود العسكري الأمريكي تمتد عبر الأفق القريب: كانت مقطورات محاطة بصفوف من الأكياس الرملية تتزاحم بين أشجار النخيل التي كان يعلوها الغبار. كان الجنود يدخلون إليها ويخرجون منها ببطء في يوم خلا من الأحداث. ومن بعد في الطريق، كنت أرى إحدى زوايا بركة السباحة التابعة للقصر، ولأول مرة، نافورة ماء تصعد إلى ارتفاع عشرين قدماً في الجو، عند منحنى شكل الكِلية. كانت بركة السباحة المتلألئة والمحاطة بأشجار النخيل والكراسي الطويلة (شيزلونغ)، ومن أحد الجوانب، المرج المخضر اللامع في وسط الإسمنت والغبار، أجمل ما في مجمع القصر، ومع ازدياد الدفء وحرارة الشمس أصبح المركز الاجتماعي لحياة القصر. وفي أيام الربيع، قبل هجمة الحر الشديد، كان أفراد سلطة التحالف يأتون بصواني الكافتيريا لاقتناص لمحة من ضوء النهار، بينما كان صغار الجنود والمقاولين يتجردون إلى أبعد حد من ملابسهم لاقتناص ما يستطيعون من الشمس في أوقات فراغهم. وفي الليل، كانت منطقة بركة السباحة مسرحاً للحفلات الصاخبة والأحاديث الودية والغناء العاطفي، وفي بعض الأحيان، للإفراط في الشراب. ومع ازدياد الدفء، أخذ الناس يهرعون أفواجاً إلى الماء. كان الشيء المشترك الوحيد بيني وبين صدام هو حب السباحة وبركة السباحة بمنعطفاتها الخفيفة ومائها الأزرق الرقراق. وكانت الامتدادات الطويلة الخادعة (خمسون متراً في أحد الاتجاهات وخمسة وعشرون متراً في اتجاه آخر) تتيح المجال لسباحة رائعة. وعندما تجرأت أخيراً على السباحة فيها في منتصف فبراير ـ في يوم دافئ من أيام الشتاء ـ اكتشفت أن البركة كانت أيضاً عميقة بصورة خادعة، وبالتالي فقد كانت تحتفظ ببرد الشتاء إلى درجة تثير في الذين لا يعرفون حقيقة الأمر صدمة تبعث على الشلل. بعد خمس دقائق من السباحة العنيفة وبغية تجنب البرودة الشديدة، اضطُـرِرت إلى الخروج من الماء على عجل وأنا لا أستطيع التقاط أنفاسي. وكما قلت في رسالة إلى أهلي كتبتها في تلك الليلة، آمل ألاّ تقوم الولايات المتحدة بمثل ذلك في العراق.

عبرت السطح متوجهاً إلى الجهة الغربية، وأنا أطأ بحذر شديد كتلاً متشابكة من الأسلاك والكابلات والدعامات المعدنية وأعقاب السجائر. كانت هذه النقطة مكاناً مفضلاً للجنود الهاربين من حظر التدخين. ففي

أي وقت تقريباً، كان يمكن للمرء مشاهدة جندي أو اثنين يحملقان في الأفق البعيد، وبندقيتاهما على جانبيهما، ويستمعان إلى جهازي التسجيل ويفكران بالوطن. شعرت بالحرج لوجودي هناك ـ كمتطفل. كانت الجهة الغربية تطل على مدخل القصر الأمامي. وكان ثلاثة جنود مدججين يقفون في المساحة الخالية لنافورة فارغة ومهجورة، يصور بعضهم بعضاً. وفي البعيد، كنت أرى مقر حزب البعث المتداعي، الذي شطره القصف الأمريكي إلى نصفين خلال "الصدمة والترويع" في أول ليلة من ليالي الحرب. وبقربه، كان هناك برج مراقبة لمهبط الحوامات التي كان صدام وبطانته يستخدمونها لتفادي حركة المرور في بغداد. كان هذا شيئاً مهماً واحداً خلفه صدام، عن غير قصد، للاحتلال الأمريكي: العديد من مهابط الحوامات في المنطقة الخضراء.

بما أني كنت أرغب في رؤية المزيد، فقد قبلت عرض جورج أدير في أن يطلعني على المنطقة الخضراء. هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها أربعة أميال مربعة ليست فيها معالم سياحية تُـذكَـر. لكن هناك شيئين لا بد من رؤيتهما، وهما منطقة الاستعراض العسكري وقبر الجندي المجهول المجاور لها. كانت منطقة الاستعراضات في عهد صدام، التي تبعد مسافة خمس دقائق بالسيارة، من أكثر المواقع التي يتم تصويرها في جميع أنحاء العراق. ويقع الطريق البالغ طوله ربع ميل ضمن إطار في كل جانب منه زوج من السيوف المرعبة، يبلغ طول كل منهما أربعين ياردة، ويتقاطعان في السماء على ارتفاع نحو ١٠٠ قدم. ويخرج من الأرض ساعد مفتول العضلات وقبضة قوية يمسكان بكل سيف، يُقال إنهما صُمِّما على غرار سيف صدام. ويبلغ طول كل ذراع منفردة خمسين قدماً، وفي داخل أحدهما درج صاعد عبر الساعد الحديدي ليتصل بمنصة ضيقة عند القبضة، يمكن من خلالها النظر من الأعلى إلى منطقة الاستعراضات. وعند قاعدة الساعد، يوجد صرح صغير مروِّع لانتصار العراق العظيم في حربه الطاحنة التي لا معنى لها، والتي امتدت ثماني سنوات ضد إيران في ثمانينيات القرن العشرين. وتهبط إلى الأرض من سلة فولاذية ضخمة، مربوطة بالسيف، مئات الخوذ التي تم جمعها من الجنود الإيرانيين القتلى. هذه الخوذ المجمدة الآن إلى الأبد في الإسمنت تبدو، من إحدى الزوايا، أنها لا تزال تتساقط، إلى ما لا نهاية، في مستنقع الانتصار في العراق. ومع ذلك، فإنه لدى معاينة الخوذ الآن من كثب، فإنها ترمز إلى انتصار عسكري آخر، حيث كُتِب بأحرف سوداء بخط اليد كلمات مثل "السرجنت موردوك. الكتيبة ٨٦/ الجيش الأمريكي/ صخور تكساس"، و"بي اف سي مارتينيز/ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣/ عاشت المكسيك"، و١٧-١١-٣: سوزان، ايه جيه اند ترافيس، أحبك".

من زوج من المنصات حول النقطة المتوسطة من طريق الاستعراضات الإسمنتي، كان بضعة من آلاف المسؤولين الحزبيين البعثيين يشاهدون جنودهم وهم يسيرون، فيما كانت تتحرك خلفهم الدبابات والصواريخ والمدافع المضادة للطائرات وغير ذلك من الأسلحة الثقيلة. وفي منتصف المنصتين، يوجد بناء له نصف قبة كان صدام يجلس فيه، مع ضباطه العسكريين المفضلين وأصدقائه الحميمين. وكان ينتصب في مكان عالٍ في المنتصف عرش كان الطاغية البابلي العصري يراقب من مركزه المتصف بالسلطة المطلقة، وأمامه توجد منصة عالية، حيث كان صدام يقوم من خلفها بإطلاق بندقيته الشهيرة تحدياً للعالم واحتفالاً بكونه صدام حسين. أما الآن، فالكل في حالة من اليأس. فقد تم تمزيق عرش صدام. وبدت المنصات الإسمنتية الكئيبة تشبه ملعباً رياضياً صغيراً مهجوراً منذ زمن طويل وينتظر الهدم. وكان لا يزال هناك صفان من الأضواء على طول طريق الاستعراض، دون جدوى. وكان يكمن خلف الموقع التاريخي عدد من المرشدين المعينين تلقائياً والمستعدين لمرافقة الزوار الأمريكيين في جولة رخيصة في أنحاء مقار صدام السرية في المبنى المقبّب خلف المنصات المركزية. كان هذا مكاناً آخر يستقبل فيه صدام الناس ويعقد الاجتماعات ويقيم الحفلات ويصدر الأوامر ويجلب النساء، وينام ـ وهو واحد من عشرات المواقع من هذا القبيل، التي كان يستطيع الدخول إليها والخروج منها بسرعة بواسطة الحوامات. قادنا الدليل إلى الطابق العلوي إلى مجمع المعيشة. كانت قاعة مستديرة معقدة، متداعية الرخام تشكل المدخل الرسمي. وكانت غرفة أخرى ـ يكسو جدرانها الرخام من الجهات كافة ـ غرفة صدام الشخصية. نظرنا إلى السقف، ورأينا أضواء من الكروم الرخيص ينبئ عن انعدام الذوق. وكانت تفوح من السجادة رائحة كريهة. وقد جُرِّدت الغرفة من كل ما فيها. وكان التيار الكهربائي مفصولاً عن الغرفة والمكان مظلم ومهشم وقذر. وعلى جدران منطقة الاستقبال، كانت العلامات المكتوبة المألوفة للعسكريين الأمريكيين المنتصرين: "توم يحب جولي" / "بن + سار" إلى ما هنالك، بأحرف كبيرة سوداء على الرخام الذي يعلوه الغبار. وكانت غرفة نوم صدام متصلة بالخارج بقاعة استقبال كبيرة وبغرفة طعام، (وفي جانبها مطبخ بحجم مطعم كامل)، وتطل على منطقة الاستعراضات بحيرة اصطناعية وأشجار نخيل في الأفق البعيد. وكان يمتد من زوج من منصات الحوامات خلف المبنى مشهد رائع للمدينة، وقصر آخر كان قيد البناء (الرافعات لا تزال في مكانها) عندما اندلعت الحرب.

من هناك، قطعنا المسافة القصيرة بالسيارة إلى قبر الجندي المجهول، وهو بناء ضخم مستدير من الإسمنت يُرى من على بعد أميال عدة، ويمكن تمييزه بوضوح في صور الأقمار الاصطناعية. وكانت ثلاثة دروب ضخمة من الإسمنت (ترمز إلى الأنهار الثلاثة الكبيرة ـ دجلة والفرات وشط العرب) ترتفع إلى رابية مرتفعة لتشكل مثلثاً. وفوق بنيان مستطيل عجيب فيه معدن منحوت فوق زجاج أحمر، ترتفع نصف قبة كبيرة مائلة بزاوية ٤٥. وقيل إن الزجاج الأحمر يبقي الجندي المجهول نائماً. ويُفترَض أن نصف القبة الكبيرة هي على شكل قبعة جندي، ولكن إذا أراد أحد أن يصور فيلماً كتتمة للفيلم ET، فيمكن للقبة أن تكون الفتحة العليا لسفينة فضائية عملاقة. ومن أطراف هذه الربوة الكبيرة، يوجد المزيد من المناظر الرائعة للمدينة ـ مساجد وقصور وفنادق ومباني مكاتب تنبعث في الأفق البعيد، عبر امتداد للأفق المباشر الذي يُعد، بالنسبة لمدينة يبلغ عدد سكانها ٦ ملايين، خالياً من الناس والمباني بصورة مذهلة، ولكنه مع ذلك مساحة خضراء حقيقية أيضاً.

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم زملائي، فإنه سرعان ما انغمست في العمل داخل القصر. كانت حقيقة الحياة في المنطقة الخضراء أنه لم يكن يوجد الكثير مما يمكن القيام به سوى العمل، وأحياناً العمل في الخارج. وكانت هناك كمية هائلة من العمل الواجب القيام به. وعلى الرغم من العدد المتزايد من الأمريكيين، فقد كان كل مكتب ينقصه العناصر البشرية. لقد كان نطاق ما كنا نحاول أن نحققه ـ وهو عمل إمبراطوري يرمي إلى إعادة صنع بلدٍ، والآن وأمامنا أقل من ستة أشهر ليتم نقل السلطة ـ شيئاً مخيفاً، بل ربما سخيفاً. لكنا كنا نعرف أن جهودنا التي ترمي في المدى الطويل إلى تعزيز الديمقراطية وإيجاد مجتمع منفتح لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم نقل السلطة بسرعة ضمن حدود المعقول؛ وبالرغم من أن انخراطنا ومساعدتنا سوف تستمر على ما يُفترَض لسنوات قادمة، فقد كان لا بد من إنجاز نطاق هائل من المهام قبل نهاية يونيو، ولم يكن هنالك مكتب يخضع لضغط أكبر من مكتب الحكم الذي كان عليه أن يجعل الانتقال السياسي أمراً متحققاً. ونتيجة لذلك، كان معظمنا يعمل حتى وقت متأخر في الليل، وبدا أن البعض ـ مثل ميغهان أوساليفان ورومان مارتينيز وسكوت كاربنتر وعرفان صديق (وهو شاب دبلوماسي بريطاني لامع يجيد العربية) ـ يعملون يومي عمل وسطياً في اليوم، والاقتصار على بضع ساعات للنوم والطعام والتفكير. وكان معظم الأشخاص يعودون إلى المكتب بعد العشاء. وكان البعض ينسحبون في ساعة معقولة من حين لآخر لمشاهدة فيلم ليلي يُعـرَض في مسرح في القبو، أو أحد أجهزة أقراص الفيديو الرقمية (DVD) الذي استعاره مدير مكتبنا من مكتبة خاصة صغيرة. ثم يحين

وقت ذهابي إلى النادي الرياضي ـ وهو مرفق يتضمن آخر ما توصل إليه فن الرياضة، حيث يوجد عشرات آلات الأثقال والأثقال الحرة والفرشات الأرضية وأجهزة الركض والدراجات والمدربين، وجميعها تضم بصورة دائمة مدنيين يتصبب منهم العرق وجنوداً يتمتعون بأجسام وعضلات تنم عن لياقتهم البدنية. وكنت أتمتع أيضاً بقراءة الصحف الأمريكية على الإنترنت، أو أشاهد لو دوبز (Lou Dobbs) على الـ(CNN) ان ان التي كنا نشاهدها من خلال حواسيبنا. وقد وجدنا كلنا أنه من المفيد أن نقوم من حين لآخر بمقارنة الأخبار المستقلة للتأكد من صحة الوقائع. كان أعضاء سلطة التحالف كثيراً ما يتصلون بأهاليهم في الولايات المتحدة ليسألوا الأسرة والأصدقاء عما قد حدث للتو على بعد ميل واحد فقط بواسطة قذائف الهاون أو الصواريخ أو السيارات المفخخة قرب المنطقة الخضراء.

إذا كنت لا تغامر بالخروج إلى أماكن خطرة، فإن الحياة ضمن المنطقة الخضراء كانت بسيطة إلى درجة تدعو إلى العجب. كانت الأماكن السكنية إسبارطية في شظفها ومزدحمة، ولكن مع أنها كانت تعمل على دفع المرحلة الانتقالية للعراق باتجاه اقتصاد السوق الحرة، فقد كانت المنطقة الخضراء بالنسبة للعاملين فيها نوعاً من مستوطنة اشتراكية. كان كل شيء ذي طبيعة عملية مؤمَّـناً. وكانت وجبات الطعام تُـقـدَّم ثلاث مرات في اليوم (إضافة إلى وجبة خفيفة في آخر الليل). يمكن للمرء بصفة عامة أن يتناول كمية الطعام التي يرغب بها. ومع أن الطعام لم يكن من نوعية طعام المطاعم، إلا أن الوجبات كانت صحية، وكان يوجد تنويع للطعام نوعاً ما. وإذا احتاج المرء إلى معدات، فإنه يتصل بقسم المرافق. وكانت المشروبات الخفيفة متاحة في قاعة الطعام. وإذا احتاج المرء إلى سيارة فإنه كان يأخذ المفاتيح من مكتب مجمع السيارات. وللحصول على البنزين، يذهب بالسيارة إلى محطة الوقود. ويمكن للمرء أن يأخذ ملابسه إلى المصبغة، ويعود لاستلامها بعد ثلاثة أيام. وإذا أراد الاتصال بشخص ما ـ في آخر القاعة أو في الولايات المتحدة ـ فما عليه سوى استعمال هاتفه النقال الذي فيه رمز مفتاح الاتصال الهاتفي الدولي لضواحي نيويورك ويتحدث إلى من يشاء للمدة التي يحتاج إليها شريطة ألاّ يكون هناك ضغط على الدارات). ولم تكن أي من هذه الخدمات تحتاج إلى إنفاق المال، وكثير منها لا يحتاج إلى جهد كبير أو وقت طويل. وبالنسبة لتلك الحاجات الخاصة ـ الحلويات والأقراص المدمجة و الملابس الداخلية، وسكين صيد أو قراب مسدس هولستر ذي أربعة أطوار ـ فقد كان الحانوت المخصص للجنود قريباً ومعفى من الضرائب.

أوجد السهر الليلي وسن العاملين الشبان جواً يشبه في بعض الأحيان مهجع الكلّية. لقد قيل إن لمكتبنا قاعدة مفادها أنه يتعين على المرء مغادرة المكتب في نفس اليوم الذي يأتي إليه. لكني كنت دائماً أعمل حتى بعد منتصف الليل، ونادراً ما كنت وحدي دون رفقة. وقد ساعد رومان مارتينيز، بملابسه الفضفاضة ومسجلته التي لا تفارقه والسماعتين، فضلاً عن روح الفكاهة المرحة ـ وهو أقرب العاملين لأن يكون قد تخرج للتو من الكلّية (من جامعة هارفارد)، حيث كان يصغرهم، على ما أظن، بثلاث سنوات ـ على دوام جو الاكتظاظ في الكلّـية. كان يقول لنا ونحن منهمكون في العمل خلف حواسيبنا، محاولين إنهاء المذكرة التالية الموجهة إلى بريمر أو خلاصة اجتماعات اليوم: "أحب أن أذكركم أننا دخلنا الآن في يوم الأربعاء". ثم كانت زجاجات الجعة تخرج من الثلاجات وتتعرض الموائد الممتلئة بالمأكولات الواردة لنا من الوطن للإغارة مرة ثانية، ويلي ذلك مناقشات بشأن أزمة اليوم السياسية، إلى أن نعود جميعاً في خاتمة المطاف إلى حواسيبنا. أحياناً، كانت تظهر كرة قدم ويتم ركلها بقوة عبر طول المطبخ السابق الذي أصبح مكتباً لنا. ومن المعجزات الخارقة أن كرة القدم لم تصب قط أياً من حواسيبنا خلال ممارستنا للعبة كرة القدم في منتصف الليل، حتى حين كانت تُـركَـل بكعب مسؤول زائر من مجلس الأمن الوطني في لباسه الرسمي الأسود، وذلك ربما لأنه كان لنا، في عرفان صدّيق، شخص يعرف متى وكيف يوجه الكرة، في ظروف اللعب وفي ظروف الدبلوماسية.

في حقيقة الأمر، كنت أحب التجوال في القصر ليلاً. أما في النهار، فقد كانت القاعات تعج بالناس من كل الجنسيات وجميع الأعراق من مدنيين وعسكريين، وهم يتحركون بعزم ونشاط وبأيديهم دفاتر التقارير والهواتف النقالة، والمسدسات المتدلية من جيوبهم أوبنادق ام ـ ١٦ المعلقة على أكتافهم. وكان العمال العراقيون يقومون بطلي الجدران أو بتنظيف الأرض، وينضحون الماء الذي تطأه بعد ذلك الأحذية التي علق عليها الوحل، مما يوجد حالة من الفوضى. في الليل، كانت الأشياء أبطأ وأبسط وأهدأ، لكنها لم تكن بحالة من الأحوال غير نشطة. فبين الساعة الحادية عشرة ومنتصف الليل، كان العاملون في المطبخ يهيئون بوفيه ليلية متأخرة من بقايا العشاء، تتضمن حبوباً باردة وحلوى وقهوة وشاياً بالطبع. كان هناك دائماً كميات كبيرة من الكافيين في القصر. وفيما كنت أذهب لتناول وجبة خفيفة، كنت أقابل جنوداً أمريكيين في ملابس الصحراء وكامل العدة العسكرية ـ مشهد مخيف ـ وهم يمسكون بأيديهم أطباقاً كبيرة من البقايا التي كانوا يتناولونها قبل الانطلاق إلى دورياتهم الليلية. وكنت أرى غيرهم من كبار العاملين الذين

يعملون لتهيئة المذكرة اللاحقة، ويكون لديهم مع ذلك بضع دقائق للحديث. وكنت أشاهد معالم من المبنى التي لم تكن ظاهرة في هرج ومرج النهار ـ مثل نجوم الثريا الخمس والعشرين التي تزين سقوف القاعات المؤدية من مكتبي إلى قاعة الطعام.

داخل المنطقة الخضراء، كان هناك بضعة خيارات للإفلات من جو العمل. كان أكثرها شعبية مقهى المنطقة الخضراء، الذي كان يوشك أن يتداعى ويديره عراقيون يقدمون شطائر البيرغر والدجاج والفلافل والكثير من الجعة. فهنا، كان الموظفون والمقاولون يشربون ويسترخون، بعد أن يتم تنبيههم بواسطة لافتة بأن يفرغوا أسلحتهم قبل الدخول. وكان الحراس من ذوي الأجسام الضخمة والشبان السياسيون المعينون المتلهفون والعمال القدامى الذين يقدمون المساعدة في الأزمات والدبلوماسيون المنهكون قبل الأوان، يشربون ويسترخون ويغازلون وربما يدخنون النرجيلة التي كان الندلاء حريصين على تعبئتها بالتبغ من مختلف المذاقات. وفي وقت متأخر من الليل، حين يكون المكان مكتظاً بالمدنيين الذين يدخنون الشيشة ويجرعون كميات كبيرة من الجعة، يبدأ المكان يشبه مشهد البار من فيلم "حرب النجوم".

أما الذين يريدون خياراً أرقى، فقد كان هناك فندق الرشيد، الذي لا يزال ضمن المنطقة الخضراء، وإن كان متطرفاً قليلاً. وكان الديسكو الواقع في الطابق الثاني قد أُغلق، إلى جانب الأغلبية العظمى من الطوابق العليا، بعد الهجوم الذي تعرض له بقذائف الهاون في شهر أكتوبر السابق. لكن البار في القبو كان لا يزال يعمل خلال ساعات محدودة. كان جورج أدير يريدني أن أقابل الساقي في البار، وهو عراقي اسمه جيمي أصبح صديقاً له. كان قصير القامة، أصلع الرأس واجتماعياً وحسن الهندام على الدوام، يرتدي قميصاً أبيض اللون وربطة عنق فراشية الشكل، حتى لكأنه خارج من تمثيل دور في فيلم "كازابلانكا". لم يكن يجيد الإنجليزية كثيراً، وكان يتكلمها بلكنة أجنبية واضحة، لكنه كان يحب التحدث إلى الأمريكيين. وقد علمتُ أنه من تكريت، وأنه كان يعمل نادلاً في قصر صدام. وقد طلبت منه أن يصف لي العمل في قصر صدام. فقال: "شيء مخيف". "نساء"، ووضع أصابعه حول حنجرته. "رجال"، وقام بتمثيل عملية القتل ثانية. وأخيراً، هرب من العراق وذهب إلى سوريا لبعض الوقت، وعاد بعد سقوط صدام. وبدأت أدرك أن لكل عراقي قصة عن الحياة في عهد صدام، وكانت معظم الحكايات ممتلئة بالخوف والرعب.

على أن هذا لم يكن حال عراقي آخر كان جورج يريد أن يعرفني عليه في فندق الرشيد. كان مدير الفندق واسمه حسن التكريتي. كانت مقابلة التكريتي تسبب صدمة لأي أمريكي تقريباً، لأنه كان يبدو وكأنه أخ لصدام بقامته الفارعة وشاربه الأسود الكثيف وسمات وجهه. وكان، في الواقع، جزءاً من عشيرة ذات نفوذ وثروة من تكريت بلدة صدام، صعدت إلى مركز القوة والثروة خلال عهد صدام. لم يكن فندق الرشيد مجرد فندق كبقية الفنادق. لقد كان الفندق بامتياز في منطقة السلطة المحرمة، وكان ملكاً للدولة التي تقوم بتشغيله. لقد كان أيضاً النُزُل الذي كان صدام قد أمر، بعد حرب الخليج، بنزع الفسيفساء التقليدية فيه، التي كانت على أرض المدخل واستبدالها بصورة للرئيس بوش الأول، كي يطأها العراقيون عند الدخول والخروج. وقد افترضت أن التكريتي، بوصفه المدير العام لأشهر الفنادق في المركز السطحي للسلطة، لا بد أن يكون مؤيداً متحمساً لصدام ولحزب البعث. لكنه ظل على قيد الحياة بعد تغيير النظام، وبدا أنه الآن متلهف لنيل رضا الأمريكيين، كما لا بد أنه كان متلهفاً لنيل رضا صدام. وقد أخذني في الجولة المعتادة للمبنى، وأراني غرفة قرب الطابق العلوي، حيث يمكن للمرء، من خلال النظر عبر الضباب الكثيف، أن يرى الامتداد المُغْبَرّ لوسط بغداد وباب قبر الجندي المجهول المنتصب بشكل مخيف. ثم عاد بي إلى قاعة الرقص حيث احتفل جورج بزفافه في الشهر السابق. وأشار جورج إلى ما كان يبدو أنه مرآة طويلة قرب السقف من إحدى الجهات. كان هذا هو المكان الذي كان يختبئ فيه عُديّ، نجل صدام السادي ذو السمعة السيئة، ليراقب الضيوف وهم يأكلون ويرقصون في الأعراس، ويختار النساء اللواتي سيقوم باغتصابهن وضربهن وقتلهن في كثير من الأحيان. على أنه ثمة جوانب أقل وطأة في فندق الرشيد، تتضمن حانوت السياح المحترم الوحيد في المنطقة الخضراء، حيث يمكن شراء الأعمال الفنية العراقية والمصنوعات العسكرية وبطاقات مهترئة ومحزنة وساعات وعملات بائدة عليها صورة وجه صدام المبتسم.

عند وصولي إلى بغداد، كنت قد وعدت أصدقائي وأسرتي بأني سأكون في مأمن، لأني سأمكث وآكل وأعمل في الأماكن المحمية حماية مشددة في المنطقة الخضراء. غير أني أدركت، بعد فترة وجيزة، بأن الناس كانوا يغامرون بالخروج من المنطقة الخضراء، ليس لمجرد العمل، بل أيضاً لتناول وجبة طعام وإقامة علاقات شخصية. كنا في بعض الأحيان نأكل في مطعم عراقي ممتاز، يقدم الحُمُّص اللذيذ والفلافل وغيرهما. يقع في فندق لا يبعد من المنطقة الخضراء. كان المكان يقع في فقاعة صغيرة من الحواجز الإسمنتية والأسلاك الشائكة وحراس أمن

مدججين بالسلاح. لذا، فقد كنت أشعر بالأمان عند ذهابي إلى ذلك المطعم. وبعد أن أصبحت أكثر ارتياحاً للوضع وأكثر رغبة في التفاعل خارج المنطقة الخضراء، كنت أرافق أصدقاء عراقيين وأمريكيين للتوغل في المدينة لتناول وجبات في مطاعم كانت تُعد مأمونة، أو كنت أذهب لقضاء أمسية في الدار المستأجرة المحاطة بأكياس الرمل وبالحراس، والتي كانت تُستَخدم كمكان لإقامة وعمل صحيفة أمريكية. وقد طمأنني أصدقائي بأن هذه المغامرات المتنوعة كانت مأمونة، لكنهم كانوا يعترفون لاحقاً، ويا للهول، بأن مكتبهم كان يتعرض للمراقبة من قبل سيارات مشبوهة وأنهم كانوا يفكرون بالانتقال، أو أنه سقطت عليهم في الليلة السابقة قذيفة هاون قرب المكان الذي كنا جالسين فيه. وقد بلغ القلب مني الحنجرة عندما تجرأت في الخروج ليلاً في سيارة غير مصفحة، دون درع شخصية ودون أسلحة. وفي الواقع، كان دائماً يوجد عنصر من الضيق المكبوت والدراما المشتركة في هذه الاجتماعات الليلية، التي كان الجميع يعلمون، في قرارة أنفسهم، أنهم يعرضون أنفسهم فيها لتقلبات القَدَر. كانت حمايتنا الوحيدة في هذه الظروف هي خفاء هُويتنا. كان الأشخاص من غير موظفي سلطة التحالف، وحتى الصحفيون الأمريكيون وعمال المنظمات غير الحكومية، يجدون عناءً في الدخول إلى المنطقة الخضراء دون تصاريح. لذا، فقد كنت في بعض الأحيان أقابلهم في جهة "المنطقة الحمراء" لنقطة تفتيش غير ظاهرة. وكان يتوجب على من يدخل من خلال نقاط التفتيش أن يمر في متاهة من الحواجز الإسمنتية، والتحصينات المحاطة بأكياس الرمل والأسلاك الشائكة، والحراس الأمريكيين المسلحين المتجهمين الذين كانوا يوجهون مصابيحهم، بحزم وبطريقة توحي بأنهم تساورهم الشكوك، لفحص بطاقة هُويتي، وهي سبيلي الوحيد للدخول في طريق عودتي. وفي شوارع بغداد، ليلاً، كان يتم استيقاف سياراتنا عند نقاط تفتيش موقتة للشرطة، وكنت أتساءل في نفسي: كيف نعرف ما إذا كان هؤلاء شرطة عراقيون حقيقيون وليسوا إرهابيين يرتدون الزي الرسمي؟ وقد حدث في الواقع أن عدداً من الغربيين والعراقيين كانوا يُقتَلون أو يتم اختطافهم على الطريق السريع عند نقاط تفتيش مزيفة. كنت أشعر، خارج المنطقة الخضراء، بأني مكشوف ومعرض للخطر، من دون حماية. وعندما عدت من إجازة قضيتها في الوطن في شهر مارس كنت أرتدي درعاً واقية من الرصاص كنت طلبتها بواسطة الانترنت وقيمتها ١٢٠٠ دولار. فإذا حاول المتمردون قتلي في اجتماع عام، أو في مطعم، أو في رحلة على الطريق، فإن من شأن الدرع أن توفر لي فرصة لوقف بعض الرصاص العادي. وقد كنت مسروراً لأن الدرع كانت تُلبَس تحت ملابسي، لأنه لم يكن من الممكن لي (أو لأي أحد من زملائي)، أن أجلس

في اجتماع عام أو في مطعم وأنا أرتدي درعاً خارجية ناتئة مغطاة بالسيراميك ـ حتى لوتم تزويدنا بمثل هذه الدروع. وبقيت، طوال المدة الباقية لي في العراق أرتدي درعي الخفية كلما خرجت من المنطقة الخضراء لمقابلة الأصدقاء أو لحضور اجتماع أو لإلقاء كلمة أو في السفر. كانت لدي سترة فضفاضة تم تفصيلها، بحيث تتسع للدرع الناتئة وأصبحت زيّي الرسمي. كانت الدرع مزعجة وصلبة وغير مريحة، لكن لم يلاحظ أحد ذلك، على ما كان يبدو.

ولم يكن لدي بعد تلك الطبقة من الحماية الشخصية في منتصف فبراير، عندما قام مكتب الحكم بتنظيم عشاء وداعي لإحدى زميلاتنا قبل عودتها إلى الولايات المتحدة، ومنها للالتحاق بوظيفة دبلوماسية في أوروبا حصلت عليها بجدارة. كانت زميلة عجيبة وذكية ومقتدرة، وكان الجميع يريدون إقامة حفلة وداع ودية لها. وهكذا، فقد عبر تسعة منا الشارع إلى موقف السيارات في القصر وتكدسنا في سيارتين من سيارات مرآب الحكم. كنت أشعر بالتوتر من هذه النزهة، لأنها كانت تنطوي على خروج جميع كبار موظفي مكتب الحكم معاً إلى بغداد ليلاً، دون حراسة أمنية. لكني كنت أحترم رأي زملائي، وقلت في نفسي إنهم يعرفون ما هم مقدمون عليه. انطلقنا في ما لا يمكن وصفه بسوى أنه نزهة متهورة عبر الشوارع المظلمة للعاصمة التي مزقتها الحرب، حيث كنا ننعطف فجأة في منعطف ثم في آخر، بحثاً عن مطعم إيطالي معين اشتهر بتقديم البيتزا الشهية. كان السائق الذي يقودنا يظن أنه يعرف مكان المطعم، لكن سرعان ما ضللنا الطريق، فيما كان كلا السائقين وغيرهما من الذين تولوا مهمة التوجيه يتبادلون الآراء والمشاعر الحدسية والتعليمات المتبادلة بين السيارتين عبر الهاتف النقال. وفيما كنا نتلمس طريقنا عبر شوارع أحد الأحياء الراقية، مررنا بأنقاض أحد المباني الذي أخبرني أحد الزملاء، بطريقة عفوية، أنه كان مطعم نبيل ـ قبل أن يتم تفجيره بواسطة سيارة معبأة بأربعمئة كيلوغرام من المتفجرات أثناء حفلة لرأس السنة الجديدة في الحادي والثلاثين من ديسمبر، ونجم عن ذلك قتل ٨ أشخاص (بمن فيهم ثلاثة صحافيين أمريكيين) وجرح أكثر من ٣٠. فقلت في نفسي، إننا الآن نتحدى القَدَر. فها نحن الآن، بعد بضعة أسابيع، في الحي الذي قام فيه انتحاري بتفجير سهرة احتفالية محتشدة بالعراقيين والغربيين. وبعد فترة وجيزة، وجدنا المطعم الإيطالي، وجلسنا حول طاولة طويلة مغطاة بسماط بلاستيكي أحمر. كنا الزبائن الوحيدين في هذا المطعم، وطوال الوجبة كنت آكل وأنا مضطرب، حيث كنت أقول في نفسي إن اتصالاً هاتفياً من نادل

عراقي بإحدى الجماعات المتمردة يمكن أن يأتي بشخص معه مدفع رشاش يمكنه بواسطته القضاء على برنامج سلطة التحالف السياسي الانتقالي برمته. شعرت بغضب شديد. في اليوم التالي، قلت لواحد من كبار الزملاء إنه إذا كان يريد تعريض حياته للخطر، فهذا شأنه، لكن مغامرة الليلة السابقة الطائشة يجب أن تكون الأخيرة، حيث إنها عرضت مهمتنا برمتها للخطر لمجرد أن نحصل على بيتزا شهية.

في الهاجس الذي استحوذ عليّ للتعويض عن أشهر التحضير التي سبقت وصولي إلى بغداد، ولإنجاز أكبر قدر ممكن ضمن المدة المحدودة المتاحة لي، كنت كثيراً ما أحضر طعام الغداء أو العشاء إلى مكتبي وآكل أثناء العمل. لكنني درجت من حين لآخر على اختيار شخص جديد، جزافاً، لتناول الطعام معي في قاعة طعام القصر. وكنت أجتمع، أثناء الوجبات بمجموعة واسعة من الرجال والنساء الشيقين والموهوبين والمتفائلين والمحبطين. بهذه الطريقة، اجتمعت بعدد من ضباط الجيش ـ الأذكياء والمثقفين والبراغماتيين والأقوياء. ولم يكن أحد منهم يعتقد أن لدينا ما يكفي من الجنود في العراق، وكان كثيرون يشتكون من عدم توفر الموارد. وهنا أتيح إلي التعرف على المزيد من العراقيين الذين كانوا يعملون لدى سلطة التحالف. كان أحدهم، محمد (ليس اسمه الحقيقي) قد انتهى للتو من مناوبته في الترجمة التي امتدت إلى ست ساعات عندما قابلته على العشاء. كان يعمل ست ساعات في القصر ويتبعها بست ساعات عمل كل صباح في مستشفى قريب. كان يحصل، كطبيب، على ١٠٠ دولار في الشهر، وهو مبلغ يعادل أربعة أضعاف ما كان يتقاضاه قبل الحرب، ولكن ربع مرتبه الشهري فقط كمترجم. تحدثنا عن كثير من الأشياء ـ عن آماله التي يحلم أن تتحقق للعراق، وعن أسرته، وعن وضع الاقتصاد الصعب. أخبرته بأني اشتريت مؤخراً لفيفة من العملة القديمة، التي تحمل صورة صدام، لأعطيها إلى أصدقائي. وأخبرني بأنه يعطي العملة التي لا قيمة لها لابنته لترسم عليها. وقد رأت ابنته الصغيرة صورة صدام المبتسم وهتفت قائلة: "عمي". لكن أباها بين لها أنه شخص شرير. فصححت نفسها وقالت : "عمي الشرير".

كان محمد، شأنه في ذلك شأن المترجمين العراقيين الآخرين، يتكتم على عمله لدى سلطة التحالف إزاء الجميع باستثناء أفراد أسرته وأصدقائه المقربين؛ وإلا فإن حياته تتعرض للخطر. كان المتمردون يعلمون أن عدم استطاعتنا التعامل باللغة العربية كانت جزءاً من نقطة ضعف سلطة التحالف، لذا فقد كانوا يقومون بانتظام بمضايقة وتهديد وقتل مترجمينا العراقيين الذين كان كثيرون منهم ممزقين بين الرغبة في العمل والحاجة إلى الدخل

والخوف من الموت المفاجئ. وكان لدينا، في مكتب الحكم، مترجم عراقي خارق (سأدعوه رشيد) كان، شأنه في ذلك شأن كثير من العراقيين الذين كانوا يعملون لدى سلطة التحالف، لا يُستَـفاد من قدراته كما يجب، ولا يُقَـدَّر حق التقدير. لكنه كان ملتزماً التزاما شديداً بالعمل. وعلى الرغم مما كانت توحي به لهجته البريطانية، فإنه لم يغادر العراق مطلقاً، وقد كان اختصاصه في الواقع قبل الحرب، أثناء التدريس في أكاديمية لغوية عسكرية مرموقة، اللغة الإنجليزية الأمريكية. وكانت زوجته وابنته مدرِّستين. ومن خلال مرافقته لي في محاضراتي وجولاتي في بغداد، بدأ يُطْـلِـعني على مخاوفه وما يشعر به من إحباط. وقد تعرض عدد من مترجمينا للهجوم والتهديد. وذهب مترجم في وزارة العدل إلى القوة العسكرية المسؤولة عن الأمن في المنطقة الخضراء وقيل له ببساطة: "لا نستطيع حمايتك إلا في المنطقة الخضراء". فلم يعد إلى العمل في اليوم التالي. وتعرض مترجم آخر للضرب المبرّح، لكنه عاد إلى العمل على الرغم من ذلك. وقبل مدة وجيزة من ذلك، تلقى رشيد رسالة نصها: "إذا لم تترك العمل لدى الأمريكيين، فسوف نقتلك". فقال لي بلهجة تبعث القشعريرة في النفس: "إن كان هذا قـدَرنا، فسوف يقع". لكنه اشتكى أيضاً بمرارة من أن القوات الأمريكية غير قادرة على عمل المزيد لحمايته ـ أو على الأقل على أن تسمح له بتحديد قدَرِه على نحو أكثر فاعلية. فقد كان لديه مسدس، وكان بحاجة إلى ترخيص حمله، لتُـتـاح له الفرصة للدفاع عن نفسه إذا ما تعرض للهجوم. لكن الجيش الأمريكي ـ الذي لم يكن يرغب في التعامل مع شخص عراقي يدخل إلى المنطقة الخضراء وهو يحمل سلاحاً ـ رفضت الترخيص له. لم يكن رشيد يرى أن القوات الأمريكية "تهتم بنا حقاً". وعندما تحدثنا في أحد الأيام في منتصف فبراير، كان قد وصل في الساعة السادسة صباحاً إلى جسر الرابع عشر من آذار، وهو إحدى نقاط الوصول الرئيسية لدخول العمال العراقيين المنطقة الخضراء. إلا أنه بسبب خطر السيارات المفخخة والتخريب، كان لا بد من تفتيش كل سيارة تفتيشاً دقيقاً؛ فلم يتمكن من دخول المنطقة الخضراء حتى الساعة العاشرة. فقد جلس هناك لمدة أربع ساعات، يطفئ محرك سيارته ثم يديره، ويشعر بالملل والضجر جراء حركة تقدم السيارة البطيئة، حيث كانت السيارات تزحف سيارة فسيارة، وتكون عرضة للخطر ـ وهدفاً[٣].

٣– حدث هذا بعد ثلاثة أسابيع فقط من التفجير القاتل عند بوابة القتلة، الذي أودى بخمسة وعشرين عراقياً عند نقطة تفتيش أمني مماثلة. كان رشيد على بعد ١٠٠ متر عندما انفجرت تلك القنبلة.

أفترض أنه يمكنني القول إن أولاد رشيد الستة (تراوحت أعمارهم بين ثلاث سنوات وإحدى وعشرين سنة) ومبلغ المئة دولار الأسبوعي (وهو مرتب جيد بالنسبة لعراق ما بعد الحرب المدمّر) هما اللذان جعلاه يواصل الرجوع كل يوم ليواجه أخطار قذائف الهاون والمعاملة المهينة. لكنني كنت أشعر أيضاً ـ مثلما شعرت مع معظم العراقيين الذين كانوا يعملون معنا ـ أنه كان مدفوعاً أيضاً بشعور صادق من القناعة والامتنان والتضامن مع ما كنا نحاول القيام به. لقد كان هؤلاء الناس طيبين وشرفاء وشجعاناً وأخلاقيين. لم أكن أتصور كيف تسمح لنا دواعي الشهامة بأن ندعهم يقفون في الطابور خارج المنطقة الخضراء لساعات كل يوم، ينتظرون تفجيراً آخر لسيارة مفخخة. وقد شعرت بالجزع وسألت شخصية مدنية كبيرة من سلطة التحالف كان مسؤولاً عن الناحية الإدارية عما إذا كان بإمكاننا إيجاد طريقة ما لخفض الإجراءات المتعلقة بهؤلاء العمال العراقيين كل يوم بحيث لا نتركهم واقفين، أو جالسين في سياراتهم، معرضين للخطر خارج المنطقة الخضراء، كأهداف سهلة. وقد أعرب عن التعاطف معي، لكن لم يتغير شيء خلال وجودي هناك[٤]. وقد تم اغتيال رشيد في يناير ٢٠٠٥، بينما كان لا يزال يعمل مترجماً لدى السفارة الأمريكية.

كنا في معظم الأوقات نشعر بالأمان داخل المنطقة الخضراء، إلا أننا كنا من حين إلى آخر نشعر بصدمة تجعلنا نشعر بالعالم الذي يسوده العنف حولنا. حدث ذلك لي في الساعة الثامنة صباحاً في يوم أحد هادئ غائم، في الثامن عشر من يناير، عندما اهتزت جدران مقطورتي اهتزازاً قوياً. فعلى بعد ميل، انفجرت سيارة مفخخة فيها ١٠٠٠ كيلوغرام من المتفجرات عند إحدى بوابات المنطقة الخضراء، التي كانت تُسمى بحق بوابة القتلة. أسفر الانفجار عن قتل ٢٥ شخصاً (بمن في ذلك اثنان من المدنيين الأمريكيين العاملين لدى وزارة الدفاع) وجرح أكثر من ١٠٠. كان معظم القتلى من العراقيين، وكان ذلك متعمداً تماماً. كانت القنبلة موقتة بحيث تقتل وتشوه وترهب الحد الأقصى من العراقيين الموجودين بكثرة في ذلك المكان ـ من عمال يدويين ومترجمين من ذوي الثقافة العالية، على السواء ـ من الذين كانوا يقفون في الطابور كل صباح

---

٤ - بعد بضعة أسابيع من محادثتي، وبينما كنت خارجاً من المنطقة الخضراء، رأيت طابوراً طويلاً من العراقيين ينتظرون المرور عبر نقطة الأمن عند مدخل جسر الرابع عشر من يوليو. وقد حملقت وأنا لا أصدق ما أرى في هؤلاء الناس الذين لا حول لهم ولا قوة. وبعد ستة أسابيع في السادس من مايو، انفجرت سيارة انتحاري مفخخة عند نقطة المراقبة ذاتها عندما كانت السيارات العراقية متوقفة في طابور. وقد أودى الانفجار بخمسة عراقيين وبجندي أمريكي واحد.

للسماح لهم بدخول المنطقة الخضراء ومن ثم الوصول إلى القصر، حيث كانوا يعملون دعماً لسلطة التحالف. كان ذلك أفدح انفجار لسيارة مفخخة، حتى ذلك التاريخ، في بغداد. ومع أنه لم يكن هناك مسؤولون أمريكيون من سلطة التحالف بين المصابين، إلاّ أننا شعرنا بالانخلاع. لقد وجه الإرهابيون ضربتهم، حرفياً إلى بوابات عمليتنا، وكان للكثيرين من بيننا أصدقاء وزملاء بين القتلى والجرحى العراقيين. كما أنني لم أعتقد أن الانفجار حدث من باب المصادفة عشية الاجتماع المنعقد في الأمم المتحدة لمناقشة احتمال عودة بعثة للأمم المتحدة للتوسط في الأزمة المتعلقة بالانتقال السياسي في العراق.

في منتصف مارس، تعرضنا لنوع آخر من الفزع. ففي ليلة الثالث عشر من مارس، تعرض أحد أعضاء الجهاز العسكري لسلطة التحالف لهجوم أصابه بجروح بالغة في جسمه ورأسه ورقبته فيما كان يسير عائداً إلى مقطورته. بعد ذلك، انطلقت الدوريات العسكرية من باب لآخر في المقطورات، باحثين عن منفذ الهجوم وناصحين الناس بإغلاق أمكنة معيشتهم، غير أنه لم يتم القبض على أي شخص مشتبه فيه. وانتشرت شائعات بسرعة في أنحاء القصر، كما كان يحدث في كثير من الأحيان من هذه الشائعات أن إرهابياً عراقياً اخترق المنطقة الخضراء وأنه سيضرب ثانية، وأن أخاً عراقياً انتقم لشرف أخته ولن يضرب مرة ثانية، وأن شخصاً ما متهماً بقضية عاطفية. أما في واقع الأمر، فلم يكن أحد يعرف أي شيء. ولم يشعر الناس بالاطمئنان عندما تم إرسال تنبيه إلى الجميع، عبر حواسيبهم في اليوم التالي، يحذر الناس بأن يقفلوا أبواب مقطوراتهم في الليل، وفي حال وقوع "حادث في الخارج"، أن يبقوا داخل مقطوراتهم "والدفاع عن حيّزهم". وعلى امتداد أيام بعد ذلك، كانت تتم مرافقة المدنيات إلى مقطوراتهن في أوقات الليل المتأخرة، وكان الذين يحملون السلاح يتأكدون من أن أسلحتهم كانت معبأة عند عودتهم إلى مقطوراتهم. غير أن حمل أسلحة معبأة داخل القصر أو أراضيه المجاورة مباشرة كان محظوراً حظراً تاماً. كان على كل شخص يحمل مسدساً التأكد من أن مخزن الرصاص فارغ، وذلك بإطلاق المسدس على منطقة محاطة بأكياس الرمل قبل دخول المناطق. وقد بلغني أنه حدث "إطلاق نار عفوي" داخل القصر، الأمر الذي وضع الفاعل في وضع حرج جداً.

وكان هناك الخطر الدائم من الهجمات الصاروخية وقذائف الهاون، التي كانت تحدث أساساً في الليل، حين يكون بإمكان المتمردين إطلاق القذائف في شارع عبر النهر ثم ينسحبون قبل تمكن القوات الأمريكية من تعقبهم. وكما هي الحال بالنسبة لزملائي في العمل، سرعان ما أصبحت معتاداً على أصوات القذائف التي

تُطلَـق في هذه الهجمات، لأن المهاجمين لم يتمكنوا قط من إصابة القصر بالنظر لتصويبهم السريع والأعمى نسبياً، وكان لدينا الكثير لنقوم به. ولكن عندما كانت الهجمات تحدث في أماكن قريبة جداً وبسرعة كبيرة، فقد كانت صفارات الإنذار تدوّي، وكان من المفترض أن نلتقط خوذنا وستراتنا الواقية وننطلق إلى الملجأ في القبو. وكانت خوذتي وسترتي في مقطورتي، وعندما كنت في عجلة من أمري بسبب المواعيد القريبة، كنت أجد مسألة الركض إلى القبو أمراً مزعجاً ويستهلك الكثير من وقتي. ففي كثير من المناسبات، كنت أبقى في مكتبي وأواصل العمل، مع بعض الزملاء الآخرين. على أنه في إحدى ليالي شهر مارس، اهتزت الجدران والنوافذ بعنف لم أعهده من قبل، الأمر الذي جعل أكثر المعتادين على حياة القصر صلابة يشعرون بالجزع. وقبل أن تدوّي صفارات الإنذار ثانية بعد برهة من الزمن، كان الجميع في المكتب يجمعون بعض الحاجيات أو الأوراق ويتجهون سريعاً إلى أقرب مدخل للقبو. كانت تلك أول زيارة لي لذلك المكان، وشعرت بالرهبة من مشهد القسم الأكبر من العاملين في القصر، كبيرهم وصغيرهم، من عسكريين ومدنيين، وهم يقفون مستندين إلى جدران القبو، بينما كان الجنود المدجَّجون بالسلاح يمرون بنا سريعاً، متجهين إلى مواقعهم. لم أشاهد، طوال وجودي في القصر، أي شيء أكثر مدعاة للقلق مثل مشهد هؤلاء الجنود الأمريكيين وهم يندفعون عبر أروقة القصر المكتظة. كان الأمر يبدو وكأن هذا الملاذ الأخير الهادئ والآمن يتعرض لهجوم وشيك. غير أن حالة الطوارئ تلك أتاحت لي فرصة مقابلة أشخاص لم تسبق لي رؤيتهم، وتحادثت مع سيدة أمريكية من أصل عراقي من الشمال الكردي، وكانت تعمل في مجال الإعمار. لقد وصفت لي تجاربها هناك، وهجمات الغازات السامة على الأكراد التي شنها جنود صدام. وقد اضطُـرَت هي وأسرتها وأصدقاؤها وجيرانها إلى الهروب طلباً للنجاة بأرواحهم خلال إحدى تلك الهجمات. وفيما كان الناس يركضون هرباً من هجوم صدام، أسقطت أم منهكة القوى طفلها الرضيع الذي كانت تحمله بين يديها، ولم تستطع العودة لالتقاطه. عند هذه النقطة، انفجرت السيدة التي كانت تروي لي تلك القصة بالبكاء، ولم تتمكن من مواصلة الحديث، واعتذرت عن فقدها لرباطة جأشها، لكنني شعرت بأننا نحن الأمريكيين، الذين وقفنا مكتوفي الأيدي، بينما كان صدام يقتل الأكراد ويسممهم بالغازات السامة، مدينون لها بالاعتذار.

الفصل الخامس

تعزيز الديمقراطية

في أسابيعي الأولى، كنت أتلهف للخروج من القصر والتعامل مع العراقيين. كان الوقت موسماً للتفاؤل، وكان لدى سلطة التحالف طموحات كبيرة في إمكان تعزيز الديمقراطية. فيما عدا تقديم المشورة بشأن صياغة الدستور، فقد جئت إلى سلطة التحالف وفي ذهني فكرة مبهمة بأني مكلف بالقيام بذلك. وقد خولتني المهمة المكلف بها بالاستفسار عن سلسلة من الأنشطة والمشاركة فيها بغية مساعدة مؤسسات المجتمع المدني وتثقيف العراقيين بشأن أفكار الديمقراطية ومؤسساتها. وقد كنت، خلال العقدين السابقين من الزمن، قد قضيت كثيراً من الوقت في العمل مع المنظمات غير الحكومية التي كانت تناضل من أجل بناء القيم والهياكل الديمقراطية والتعلم من تلك المؤسسات. وقد كنت أيضاً قد أمضيت ربع القرن الماضي في التدريس وإلقاء المحاضرات عن الديمقراطية على طلاب الجامعات وعلى مستمعين آخرين. لذا، فقد كنت أتوق إلى القيام بمثل هذه الأنشطة في العراق، وطلبت من جودي فان ريست والعاملين معها في برمجة الديمقراطية بأن يقوموا بتنظيم كل ما يستطيعون من اجتماعات وندوات.

وفي الخامس عشر من يناير، أتيحت لي أول فرصة كانت عبارة عن ندوة مع طلاب جامعيين وخريجين جدد من ثلاث منظمات غير حكومية عراقية. وقد تم تنظيم تلك الندوة من قبل مكتب فان ريست ووحدة مساعدة للديمقراطية عملت معها من كثب، تمثلت بمكتب مبادرات المرحلة الانتقالية، وهو شعبة من أداة المساعدة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدولية. وكان مكتب المبادرة مجرد جزء من وجود المساعدة الأمريكية في العراق، وكان يشغل مساحة تضم مكاتب حديثة في مركز المؤتمرات قبالة فندق الرشيد، أي أنه كان، بالنسبة للديمقراطية، ذخراً ثميناً. وقد تأسس في عام ١٩٩٤ ليهب إلى تقديم مساعدة عاجلة لتحديات إعادة البناء السياسي التي كانت تنشأ فجأة عند سقوط الدكتاتوريات وفشل الدول وانتهاء

الحروب الأهلية. ومنذ عام ١٩٩٠، أخذت المساعدة الأمريكية تتنامى على نحو مثير، بحيث تجاوزت مهمتها الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية لتشمل برنامجاً كبيراً (تبلغ ميزانيته نصف مليار دولار) لتعزيز الديمقراطية في أنحاء العالم. لكن المساعدة الأمريكية عرفت ببطء التحرك والشروط المعقدة في مجال المقاولات المتصلة بعملها التقليدي. غير أن أوضاعاً كالتي كنا نواجهها ـ انهار النظام فجأة، وكانت الجماعات المدنية بحاجة سريعة إلى المساعدة والتشجيع ـ كانت بحاجة إلى استجابة أكثر رفقاً وأكثر قدرة على التكيف وأكثر سرعة، تقدمها مؤسسة لا تخشى المغامرة وتستطيع تقديم المنح بسرعة إلى المؤسسات الأهلية الصغيرة دون الحاجة إلى السلسلة الطويلة المعتادة من الموافقات، وهذا ما فعله مكتب المبادرات.

من بين المؤسسات العراقية التي ساهم مكتب المبادرة في تمويلها، كان هناك ثلاث جماعات من العراقيين الشبان الذين كنت سأجتمع بهم. كانت إحداها "جست ريد"Just Read (مجرد القراءة)، وهي عبارة عن مجموعة من الطلاب الجامعيين من بغداد الذين تجمعوا ليتعلموا مبادئ الديمقراطية وتعليم تلك المبادئ لإخوانهم العراقيين. وكانت "جاست ريد"، التي ساعدت مكتب المبادرات على إنتاج كتيب لتدريب الحلقات الدراسية، تتهيأ لطباعة وتوزيع نسخ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان مؤسسها، وهو عراقي في الرابعة والثلاثين واسمه عمر، قد فر من الجندية بعد أن تم تجنيده في منتصف التسعينيات، وقضى سنة في السجن في عام ٢٠٠٠، ثم فر إلى الأردن، حيث عمل مع رابطة الضباط العراقيين الأحرار. وقد عاد رئيس عمر من الرابطة إلى العراق على دبابة أمريكية، ودعا عمر للانضمام إليه. لكنه بدلاً من الانضمام إليه ترك الجماعة التي شعر بأن لها عقلية البعثيين نفسها، وقال لرئيسه السابق إن الشعب العراقي سوف يتذكر الكيفية التي عاد بها المنفيون إلى البلاد. لذا، فقد استأجر سيارة وعاد فيها، وسرعان ما انخرط مع العراقيين من الشبان. كانت له فلسفة مفادها أنه يجب تشجيع الناس على الإفصاح خطياً عن شكواهم وأنه يتعين على المسؤولين في السلطة مجرد قراءتها والاستجابة لها. كما أن الشعب العراقي كان بحاجة إلى (مجرد القراءة) وأن يفكروا تفكيراً ذاتياً مستقلاً، وألاّ يثقوا إلا بالحقائق والمعطيات، وليس بالشعارات.

كانت الجماعة الثانية التي قام مكتب المبادرات بتمويلها هي "جمعية الفنون المرئية المعاصرة"، التي جذبت نحو ٢٥٠ من الاختصاصيين العراقيين الشبان في مختلف وسائل الإعلام المرئية ـ الرسم والتصوير والنحت والمسرح والسينما والكاريكاتير والفن الرقمي ـ لتسخير مواهبهم في حملة ترمي إلى نشر القيم الديمقراطية.

وكانوا في الأشهر القليلة قد قاموا، بمساعدة مكتب المبادرات، بنشر آلاف عدة من اللافتات في أنحاء بغداد، في الترويج لرؤية مستقبل يسوده السلام والازدهار من خلال الفن والشعر، كما قاموا بتنظيم حلقات دراسية في مدينة الصدر (الحي الشعبي في بغداد) والفلوجة، وقاموا بتعليم ثلاثة آلاف من الأطفال، لم يعلموهم مجرد تقنيات الرسم الزيتي والرسم العادي فحسب، بل فكرة حرية التعبير من خلال الفن أيضاً.

أما الجماعة الثالثة التي حصلت على مساعدة مكتب المبادرات فكانت رابطة السلام لتنمية الشباب، التي كانت تتعاون مع مكتب المبادرات في توزيع نشرات تتضمن وصفاً لاتفاقية الخامس عشر من نوفمبر. كان لدى رابطة السلام، شأنها في ذلك شأن "جاست ريد" وجمعية الفنون البصرية، رغبة قوية في العيش في مجتمع حر وإدراك أن الحرية تقتضي حصول تغيير واسع النطاق في القيم والتوقعات. وقد كان شعار مؤسسة جاست ريد، في واقع الأمر يتمثل بما يلي: "يتعين على العراقيين أن يدركوا أن الرجل الجالس خلف المكتب قد أصبح خادماً للرجل الواقف أمام المكتب".

عندما دخلت غرفة اجتماعات في مركز المؤتمرات رأيت مشهداً يشبه الاجتماعات في أي كلية تقريباً في العالم. كان الشبان والشابات يضحكون ويثرثرون. كان الشبان يرتدون ملابس غير رسمية عبارة عن جينز وبنطالات، وكانت الأغلبية العظمى من الشابات غربيات المظهر، لكن بضع شابات كن يرتدين الحجاب ويرتدين ملابس تدل على أنهن محافظات. وكان عدد من الذين وصلوا متأخرين (معظمهم من الشبان) يبحثون عن مقاعد. وكان الأشخاص يتوافدون ببطء، لأنه كان على أعضاء المجموعة اجتياز الحواجز الأمنية المحيطة بالمنطقة الخضراء. وكانت هناك مسحة خفيفة من التوتر في الجو، فيما كان الأستاذ ينتظر ملاقاة الطلاب، وكان الطلاب ينتظرون التحدث إلى الأستاذ، والشبان يغازلون الشابات، وكان كل شخص يرغب في أن يترك انطباعاً طيباً لدى الآخرين كافة. وفيما كنا ننتظر وصول المتأخرين والعثور على المقاعد، استخدمت ذات الأسلوب الذي كنت أستخدمه في ستانفورد، فانتقيت بعض الأشخاص القريبين وبدأت أتحدث إليهم، الأمر الذي خلق جواً مريحاً، وجعلنا نبدأ بداية لا تسودها الرسميات.

بعد فترة انتظار قصيرة، قدمني عمر إلى الطلاب، وبدأت التحدث باللغة الإنجليزية. كان بعض المشاركين فقط هم الذين يجيدون اللغة الإنجليزية، لذا فقد تم توفير مترجم، الأمر الذي احتجت فيه إلى بعض الوقت للتكيف مع إيقاع ووتيرة الترجمة التعاقبية، التي تحتاج إلى الكلام بجمل قصيرة بانتظار المترجم. كما أنه كان علي بذل جهد

في اختيار طبقة الصوت المناسبة. وكان قد طُلب إليّ أن أتحدث عن المبادئ الأساسية للديمقراطية، بغية مساعدة هؤلاء الشبان والشابات على إعطاء الشكل المناسب لجهودهم في مجال التربية المدنية. لم أكن أعرف من أين أبدأ. فلم أكن أدري مقدار ما يعرفون عن الديمقراطية كنظام للحكم؟ فإذا بالغت في تقدير مقدار ما يعرفون فقد أميل إلى التحدث بما يشبه الألغاز وإغفال المبادئ الكبيرة التي كانوا يبحثون عنها. ولكن إذا استهنت بمعرفتهم فقد أصيبهم بالملل، أو، وهو الأسوأ من الملل، قد أجعلهم يشعرون بالإهانة.

قررت أن أتحدث بإيجاز فقط وأن أترك معظم الزمن المخصص للأسئلة والتعليقات. وكما كنت سأفعل في ندوات ومحاضرات لاحقة، وفي مختلِف مواد التربية المدنية التي قمت بإعدادها، فقد شدّدت على مبدأين أساسيين للديمقراطية: حكم الشعب وحقوق الشعب. بدأت بالقول إن الديمقراطية نظام للحكم يختار الناس فيه قادتهم ـ ويستبدلونهم ـ في انتخابات دورية، حرة ومنصفة. إنها حكم القانون لا الأفراد. في الديمقراطية، تكون السيادة للشعب، أما الحكومة فهي تعمل بموافقة المحكومين. ويرى كثيرون أن هذا النظام هو "حكم الأكثرية". إلا أن هناك طرقاً عدة لهيكلة الديمقراطية، والعنصر الأساسي في أي ديمقراطية هو حماية حقوق الأقليات والأفراد. بالنسبة للناس، يجب أن يتمتعوا بحرية التفكير والعبادة والكلام والكتابة والتنظيم والتجمع ومخاطبة الحكومة. ويجب أن تتمتع الجماعات بحرية ممارسة دينها وثقافتها. فالديمقراطية تهتم بحقوق الأقليات مثلما تهتم بحقوق الأكثرية، كما أنها تهتم بحكم القانون. وأوضحت أن الديمقراطية تقتضي وجود محاكم مستقلة، والمساواة أمام القانون، ووضع قيود دستورية على سلطات الحكومة. كما أنها تنشئ مؤسسات مستقلة لمراقبة ومعاقبة الفساد وإساءة استخدام السلطة. وتعتمد الديمقراطيات الناجحة على وجود ثقافة التسامح والتفاوض والحلول الوسط وضبط النفس. ويتوجب على المواطنين ليس ممارسة حقوقهم فحسب، بل يتوجب عليهم أيضاً احترام حقوق الآخرين.

من الناحية النظرية، لم تكن هذه المعلومات جديدة بالنسبة للشبان الموجودين في القاعة، لكنهم رحبوا، على ما يبدو، في عرضها عليهم بهذه الطريقة. كان لديهم أسئلة عدة تراودهم ويناقشونها فيما بينهم. ما هي فضائل الحكم البرلماني مقابلة بالحكم الرئاسي؟ هل تقتضي الديمقراطية خصخصة صناعات الدولة؟ (قلت: لا، إلا أن من شأن الاقتصاد أن يصبح أكثر حيوية إذا تم اعتماد الرأسمالية في خاتمة المطاف). كانوا يريدون الإعراب عن أفكارهم وإحباطاتهم، كما كانوا بطريقة ما، يريدون تثقيفي. سألني أحد الطلاب:

"كيف نجعل الناس يشعرون بأنهم أحرار بعد ثلاثين عاماً من الدكتاتورية؟"، وقد اعترفت بأني لا أعرف الجواب عن ذلك السؤال. فالانتقال في الإدراك من شأنه أن يحدث تدريجاً من خلال ممارسة الديمقراطية، وليس من خلال نشر الأفكار فحسب، وأضاف آخر أن "الناس غير مهيَّأين للقفز إلى الديمقراطية. فقد فرض علينا خلال السنوات الخمس والثلاثين المنصرمة [منذ تولي حزب البعث للسلطة]، جميع أنواع الأفكار السلطوية. فقد أسسوا الدكتاتورية حتى في المدارس الابتدائية، حيث كان يعين طفل واحد ليكون قائد الصف. لذا، فإننا نشعر بأن زعماءنا أرفع درجة منا". وأعرب بعض الطلاب عن قلقهم بشأن ما ستأتي به الديمقراطية في الأجل القصير. سأل أحدهم: "كيف يمكن التأكد من الانتخابات المنصفة إذا كانت أغلبية الشعب من الفقراء؟". كان هذا يعني ضمنياً أن العراقيين الفقراء وغير المتعلمين سوف يصوتون حسب تعليمات رئيس قبيلتهم أو إمامهم. وكان شاب آخر أكثر صراحة، حيث قال: "لا جدوى من الانتخابات. فالناس يصوتون من أجل جماعتهم فحسب. فالأكراد سوف يصوتون للأكراد".

كان جميع هؤلاء العراقيين متفقين على أن الديمقراطية هي هدف يجب تحقيقه في الأجل الطويل. وهم يدركون أن الالتزام بالديمقراطية سوف يحتاج إلى تغيير عميق في عقلية العراقيين، الذين تعلموا، خلال خمس وثلاثين سنة، أن يخضعوا للسلطة خضوعاً مطلقاً ـ "أن ينظروا إلى الرئيس كنصف إله". لكنهم كانوا يشعرون بقلق عميق بشأن التحديات والعقبات العملية. "لم يأخذ الأمريكيون في الحسبان أن جميع الدول المجاورة غير ديمقراطية. سوف تنشأ حملة ضد الديمقراطية هنا". وسلّم آخر بأن مثل هذه الحملة جارية وأن الديمقراطيين في العراق كانوا يخسرون الحرب الإعلامية. كانوا يشعرون بالعزلة وأنهم لا قبل لهم بمواجهة الطرف الآخر. قال أحد زعمائهم: "كنا نحاول خلال الشهور السبعة المنصرمة، نحاول الاتصال بالعالم الخارجي. ليس لدينا جوازات سفر ولا إنترنت ولا هواتف، ولا تستطيع الجماعات المستقلة في الولايات المتحدة الاتصال بنا". كانوا يريدون أن تساعدهم سلطة التحالف على بناء مجتمع مدني عراقي، وكانوا يرون أن الديمقراطية يجب أن تأتي تدريجاً، حتى يتم تثقيف العراقيين بشأن مجتمع حر، ويصبح بالإمكان تغيير الثقافة. وكان البعض يريدون مني أن أشجعهم وأطمئنهم. سألت إحدى الشابات: "أستاذ، هل ستنجح الديمقراطية في العراق؟". وأجابها أحد الشبان، قائلاً: "كانت لدينا عملية ديمقراطية في عشرينيات القرن العشرين ولغاية عام ١٩٥٨. كنا نقف على الأقدام، ثم جاء أحدهم ودفعنا إلى الأسفل

ولا بد من أن نعود ونقف على أقدامنا. إني متأكد من أن الديمقراطية سوف تنجح في العراق بمساعدة دولية". استمرت جلستنا أكثر من ساعتين، لكنني لم أستطع إعطاء المرأة الشابة إجابة أفضل لسؤالها. غادرت الندوة وأنا أشعر بالقلق وبالتفاؤل على حد سواء.

في القصر، كان يجري التخطيط بشأن عدد من جوانب حملة شاملة للمساهمة في تطوير الديمقراطية. كان يجلس في مكتب جودي فان ريست، في أسفل القاعة التي تفضي إلى مكتب الحكم، جنود وموظفون سياسيون وضباط عسكريون واختصاصيون في معالجة أوضاع ما بعد الصراعات، وجميعهم يعملون على برامج لمساعدة الأحزاب السياسية والجماعات المدنية والمنظمات النسائية والجامعات. وكان هناك، بشأن مبادرات عديدة، قوات مهمات متعددة الوظائف، تستمد العون أيضاً من المساعدة الأمريكية، ومكاتب كبار المستشارين الملحقين بمختلف الوزارات، والاتصالات الاستراتيجية. وعمليتنا الضخمة والمرهقة المتصلة بالعلاقات العامة التي كان الجميع يسمونها ستراتكوم، وقوة المهام المشتركة المجمعة السابعة CJTF-7، والقيادة العسكرية. وقد كان قد تم مؤخراً تكليف واحدة من قوات المهام بوضع برنامج شامل للتربية المدنية في العراق. وقد طُلب إليّ الانضمام إلى الفرقة، لمساعدتها على شرح مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها بطريقة بسيطة.

كان هدفنا واضحاً بسيطاً، لكنه طموح جداً. كنا نريد تثقيف الجمهور العراقي بشأن الحرية والديمقراطية. كنا نريد منهم أن يفهموا ـ للمرة الأولى ـ حقوقهم والتزاماتهم كمواطنين في بلد ديمقراطي. أما بالنسبة للكثيرين من زملائي، فقد كانت المهمة تمثل تحدياً. ومع أنهم نشأوا في ديمقراطية وعملوا بشتى الطرق من أجل تقدم هذه المؤسسة، فإنهم لم يسبق لهم أن اضطُروا إلى شرح ماهية الديمقراطية والطريقة التي تعمل بها. أما أنا فقد كنت أقوم بذلك طوال عشرين سنة تقريباً، لكني كنت أقوم بذلك لطلاب جامعيين، وليس لأشخاص لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية في دراستهم. ومع أنه سبق لي أن حاضرت عن الديمقراطية خارج الولايات المتحدة ـ لمدة سنة لطلاب في نيجيريا، ولطلاب ونشطاء مدنيين في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وتركيا وأجزاء أخرى من إفريقيا، فإنه لم يسبق لي قط التعامل مع مجتمع كان منذ فترة وجيزة قد خرج من حكم سلطوي طويل الأمد. من أين أبدأ؟

أولاً كان علينا وضع سلسلة من المواضيع ـ مختلف عناصر الديمقراطية، يتم التعريف بها الواحد تلو الآخر خلال شهور عدة. وكنا نقوم في كل أسبوع بتوزيع مليون نشرة و٤٠ ألف لافتة (باللغتين العربية والكردية). وبحلول أوائل فبراير، كان مكتب المبادرات قد أقر ست منح لجمعية الفنون البصرية المعاصرة، بلغ مجموع قيمتها أكثر من نصف مليون دولار، لتغطية تكاليف تصميم وطباعة النشرات واللافتات الثلاث الأولى. كان من المفروض أن يظهر في إحدى جهتي النشرة الموضوع الأسبوعي بحروف كبيرة سوداء، يليها سؤال قصير ثم إجابة موجزة تستغرق جملة قصيرة، وفي أسفل منها تظهر صورة توضيحية لافتة للنظر. مثال ذلك: حقوق "المواطنين"، ما هي حقوق المواطنين في بلد ديمقراطي؟ للجميع حقوق إنسانية أساسية لا تستطيع الدول انتزاعها. وفي الجانب الآخر من النشرة، تظهر فقرة أكثر جوهرية، لكنها تظل موجزة ومكونة من فقرة واحدة. ومن المفروض أن تكون اللافتات كبيرة بما يكفي للجمع بين عنصري التصميم، مع فقرة قصيرة تظهر في الأسفل، تحت الصورة الإيضاحية. وكان علينا، ابتداءً من منتصف فبراير ولغاية تسليم السلطة في نهاية يونيو، إصدار نشرة كل أسبوع. وكان من المفروض أن يعتمد التوزيع إلى حد كبير على مكاتب سلطة التحالف الإقليمية ومكاتب المحافظات والمنظمات العراقية غير الحكومية، و ـ ليس الأقل أهميةً، نظراً إلى أن لديها إمكانات كبيرة جداً ـ قوات التحالف العسكرية (ومعظمها من الأمريكيين). لم نكن نتوقع المحنة التي سيسببها هذا المشروع.

اقترحت أن نبدأ باستعراض مفهوم الديمقراطية ـ أن الحكومة تنبثق من الشعب وتستند إلى موافقة الشعب، ثم ننتقل إلى موضوعين تاليين، هما حقوق المواطنين وحكم القانون. هذا الموضوع يمكن إتباعه بالاستقلال القضائي بوصفه الحاجز الذي يحمي حكم القانون، وبخصائص أخرى للديمقراطية مثل المشاركة وحقوق الأقليات والشفافية ووسائل الإعلام غير المنحازة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والانتخابات الحرة والمنصفة والتمثيل التشريعي وتحكم المدنيين بالعسكريين. وكان من شأننا أن نحتاج إلى توضيح مفهوم الفدرالية والطرق المختلفة لهيكلة السلطة التنفيذية وتقييدها. وقد تبادلنا الأفكار ووسعنا القائمة الأولى. وبما أني كنت أتمتع بأكبر خبرة في هذا المجال، فقد قُبلت توصياتي بصفة عامة. وبما أنه كان من المفروض إطلاق حملتنا في منتصف فبراير، قبل أسبوعين فقط من الانتهاء من وضع الدستور الموقت، أي القانون الإداري الانتقالي، فقد تقرر أن يبدأ المشروع بالمواضيع الأساسية الأربعة المتعلقة بجهد العلاقات العامة في الترويج

للدستور الموقت: حقوق المواطنين والفدرالية وفصل السلطات والاستقلال القضائي وبنية السلطات التنفيذية. ويتحدث كثيراً عن الأولوية التي توليها سلطة التحالف للفدرالية في الدستور الموقت، والتي تم تحديدها بوصفها الموضوع الثاني للحملة (كنت قد تصورت في بادئ الأمر بأنه سيأتي بعد أسابيع من المواضيع الأخرى). ومن المفترض أن توضح النشرة المتعلقة بالسلطات التنفيذية الطريقة التي تعمل بها الأنظمة البرلمانية والسبب في أنه حتى في بعض الأنظمة البرلمانية يمكن للرئاسة أن تمارس بعض السلطة.

كانت الخطوة الثانية تنطوي على استنباط صياغة مناسبة لكل موضوع. وكانت قد وضعت صياغة مبدئية، لكنها لم تكن دقيقة ولا موجزة ولا تنطوي على معلومات كافية، فقررت أن أبدأ من نقطة الصفر. وقد تناولت الموضوع بشيء من الحرج، لأن تدريسي وكتابتي عن الديمقراطية لم يؤهلاني لمخاطبة جمهور عربي، كثير من أفراده لم يتموا مرحلة التعليم الثانوي، ناهيك عن التعليم الجامعي. وبالطبع، كان من المقرر أن تتم ترجمة جميع الفقرات إلى اللغة العربية ـ تلك كانت الخطوة الثالثة، وهذه كانت بحاجة، ليس إلى مجرد ترجمة حرفية. فالترجمة من لغة إلى أخرى ليست مجرد عملية تقنية. إنها فن يحتاج إلى أن يحافظ المترجم فيه على المعنى واستخدام أسلوب للصياغة يجعل الكلام مألوفاً قدر الإمكان. كانت هذه العملية تمثل تحدياً، لأن بعض المفاهيم الديمقراطية الغربية لا يوجد لها مقابل طبيعي في اللغة العربية. لذا، فقد كان مكتب المبادرة يعمل على قيام بعض العراقيين بمراجعة المادة المترجمة للتأكد من أنها تعكس صوتاً يوحي بأن الكلام حقيقي وأصيل.

في وصف لمواضيع ومحتوى حملة الديمقراطية، حصلت على مساعدة كبيرة من قبل مركز التربية المدنية، وهو عبارة عن مؤسسة غير ربحية تأسست في عام ١٩٦٩ بغية نشر التربية المدنية في الولايات المتحدة، ولكنها أصبحت على نحو متزايد دولية الطابع في تعاملها مع الثورة الديمقراطية العالمية في الثمانينيات والتسعينيات. وكان المركز قد طور، خلال السنوات المنصرمة، إطاراً دولياً شاملاً للتربية الديمقراطية معنوناً "الجمهورية"[١] (*res publica*)، وهي عبارة مشتقة من اللغة اللاتينية (بمعنى "الشيء العام") وقد اشتق منها لفظ" الجمهورية" (*republic*). ومع أنه لم يطرح (للمدرسين ولمؤلفي الكتب المدرسية وصناع السياسة والجماعات المدنية) الأفكار والعناصر الأساسية للديمقراطية التي تصلح لجميع الأمم

---

١ – الوثيقة متاحة على موقع المركز: http://civiced.org/PDFS/respublica.pdf.

والثقافات. وقد تم تضمين موقع المركز على الإنترنت مواد واستراتيجية تعليمية أيضاً. علاوة على ذلك، فقد كان مدير المركز التنفيذي، تشاك كويغلي Chuck Quigley وزعيمه الدولي، تشاك باهمولر Chuck Bahmueller استجابا لطلباتي للمساعدة بسرعة عبر البريد الالكتروني، وكان مما لا يزال يثير عجبي أني كنت أستطيع الحصول على مثل هذه المساعدة القيّـمة الكثيرة من خبراء في التنمية الديمقراطية من أنحاء العالم، وأنا جالس خلف الحاسوب في بغداد في المطبخ السابق للقصر الجمهوري لصدام حسين.

في الأسبوع الثاني من فبراير، أنشأت سلسلة من تسع فقرات تطلق الحملة من أولها، ابتداءً من "حقوق المواطنين"، في منتصف فبراير، لغاية "قواعد الإجراءات القانونية" Due Process of Law في منتصف إبريل[٢]. نصت النشرة عن حكم القانون على ما يلي:

ما المقصود بحكم القانون؟

القوانين والإجراءات تنطبق على جميع المواطنين على نحو منصف

وعلى قدم المساواة

> الديمقراطية هي نظام الحكم استناداً إلى القوانين في بلد ديمقراطي. ويحمي حكم القانون المواطنين ويحفظ النظام ويقيد سلطة الحكومة. ويُعَـد جميع المواطنين متساوين في ظل القانون. لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس العرق أو الدين أو الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها أو الجنس. لا يجوز اعتقال أي شخص أو سجنه أو نفيه على نحو تعسفي. لا يجوز حرمان أحد الحرية من دون محاكمة علنية من قبل محكمة حيادية. لا يجوز فرض ضرائب على أحد أو محاكمته إلا استناداً إلى قانون موضوع مسبقاً. لا أحد فوق القانون، حتى لو كان ملكاً أو رئيساً منتخباً. ويتم تطبيق القانون على نحو منصف حيادي وثابت من قبل محاكم مستقلة عن فروع الحكومة الأخرى.

---

٢ - النص الكامل لهذه الفقرات التسع، وكذلك بعض الكلمات التي ألقيتها في العراق حول مبادئ الديمقراطية والفدرالية والمجتمع المدني، كلها متاحة على موقعي: .http://www.stanford.edu/~ldiamond/iraq.html

كانت الوريقات والملصقات مجرد واحد من أبعاد حملة جريئة ومتعددة الوسائل، يعزز بعضها بعضاً. وكان من المقرر نشر جزء رئيسي من المشروع عبر الإذاعة والتلفاز. وقد قدم مكتب المبادرة منحة أخرى إلى أفلام ايفيني، وهي شركة لإنتاج الفيديو ومقرها في الشمال الكردي، وقد أنتجت فيلماً وثائقياً مثيراً عن القبور الجماعية في العراق. وكان من المقرر أن تنتج هذه الشركة، باللغتين العربية والكردية، إعلانات تتعلق بالخدمات العامة يمكن بثها عبر شبكة التلفاز العراقية، وعبر محطات التلفاز المحلية في أنحاء العراق. وكان من المقرر أن تُقَطِّر وأن تعبّـر بطريقة مسرحية عن محتوى وريقة التربية الأسبوعية. وبعد أن يتم إنجاز القانون الإداري الموقت، سوف يتم تنفيذ حملة دعائية أوسع نطاقاً أيضاً في حرب إعلامية خاطفة لإقناع الجمهور العراقي بالوثيقة.

وكان من المقرر أن تتم مساندة جهود نشر الوريقات ووسائل الإعلام بمُكَوِّن ثالث حاسم: حوارات وجهاً لوجه حول الديمقراطية واجتماعات في قاعات الاجتماعات الكبيرة. كان أفراد فريق سلطة التحالف، الذي كان يتضمن موظفي المساعدة الأمريكية من ذوي الخبرة في التربية المدنية، يعرفون أن التربية الديمقراطية يجب ألاّ تكون سلبية ومجردة. فقد استوعب تصميم البرنامج الدروس المستقاة من جهود سابقة في الديمقراطيات المنبثقة في العالم. فإذا أريد للتربية المدنية أن تكون ناضجة، فلا بد من ربطها بما حدث واقعياً في العملية السياسية، وبهموم المواطنين المتعلقة بحياتهم اليومية وجماعاتهم ومؤسساتهم. كما يتعين أن تركز ليس على الأفراد فقط، بل على الفئات والجماعات أيضاً، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من النساء. ويجب أن تكون ذات توجه عملي أيضاً، بحيث تتيح فرصاً متكررة لمشاركة الأفراد (بتشجيع من المدربين من أهل البلاد) في عناصر من العملية الديمقراطية، بما في ذلك المناقشات والمفاوضات وصياغة جداول أعمال القضايا التي تـُطـرَح للبحث.

واستناداً إلى هذه المبادئ العملية، قامت سلطة التحالف بوضع خطة مفصلة لسلسلة من الاجتماعات العامة، الكبيرة والصغيرة، التي يناقش العراقيون فيها ليس ماهية الديمقراطية فحسب، بل ما يريدون أن تأتي لهم به. ويُفتـَـرَض أن يجري الحوار على أصعدة عدة. ففي المجتمعات المختلفة في العراق، يقوم المواطنون بتبادل الآراء بشأن المواضيع الأساسية لحملة التثقيف المدني التي نقوم بها وبشأن الدستور الموقت الجديد بمساعدة الميسِّر العراقي الذي يقوم بتوجيه المناقشة وتنشيطها والتوسط فيها. وكان قد تم الاتفاق

مع مقاول خاص للمساعدة الأمريكية، المتمثل بمؤسسة مثلث الأبحاث الدولية (Research Triangle International) للتعاقد مع الميسِّرين العراقيين المحليين وتدريبهم لهذا الغرض، وقد تم إلحاق المشرفين على الميسِّرين بدورة مكثفة مدتها خمسة أيام. ومن شأن هذا الجهد أن يؤدي إلى تطوير قدرات لدى المنظمات غير الحكومية العراقية، التي سيتم توظيف كثير من الميسِّرين منها، وإلى اكتساب المهارات والعادات المتعلقة بالمواطنة النشطة. وعلى نطاق أوسع كثيراً، ستعمل سلسلة من مؤتمرات الأجندات الوطنية على جمع العراقيين من مختلِف الفئات الجغرافية والإثنية والدينية، على أساس المصالح المشتركة العملية أو المهنية ـ على سبيل المثال، النساء والشبان والمحامون وقادة الأعمال والأكاديميون والصحافيون والمزارعون والمعاقون. وسوف يطلب، من أجل كل قطاع، قيام مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني العراقي (مثل رابطة المحامين) برعاية سلسلة من المناقشات وحلقات النقاش المحلية، على أن ينتهي ذلك بعقد مؤتمر وطني يستمر يومين. وتتجاوز هذه الاجتماعات كثيراً التثقيف المدني لتعزيز الديمقراطية عملياً. وكانت الغاية من ذلك أن تقوم مختلِف قطاعات المجتمع بوضع أجندة تتعلق بالاجتماعات السياسية والاجتماعية، وتقوم لاحقاً بعرضها على الزعماء السياسيين وعلى المؤتمرات الحزبية التي ستُعقَد لاختيار الجمعية الوطنية الموقتة، وعلى الجمعية الجديدة ذاتها. كما ستجري سلسلة من اجتماعات البلدية يقوم فيها أعضاء مجلس الحكم وخبراء آخرون بشرح البرنامج السياسي، بما في ذلك قانون الإدارة المرحلية. وكان الغرض من هذه الأنشطة كافة، كما هي موضحة في إحدى وثائق التخطيط، "تشجيع امتلاك العراقيين للانتقال إلى السيادة وللعملية السياسية المقبلة".

كانت الخطة الاستراتيجية تدعو إلى الإعجاب والإثارة من الناحية النظرية. فقد كان الطلب على مواد مكتوبة عن الديمقراطية في تصاعد، منذ أشهر عدة، فيما كانت الجماعات العراقية ومسؤولو سلطة التحالف المحليون يأخذون بزمام المبادرة في القيام بجهود في سبيل التثقيف المدني. وقد تم إعداد جزء من البنية التحتية للتثقيف الديمقراطي ولمشروع الحوار نتيجة عمل مؤسسة مثلث الأبحاث الدولية الرامي إلى تطوير برنامج للحكم وتزويده بجهاز من العاملين. لكننا كنا لا نزال نواجه عقبات كبيرة. فقد كنا بحاجة إلى توظيف وتدريب ٥٠٠ إلى ٦٠٠ من العراقيين (طلاب جامعات وموظفين في المنظمات غير الحكومية ومدرسين وغيرهم) لتسهيل عمليات الحوار ـ ولا سيما الأشخاص الذين يتمتعون بالثقافة والقيم التي من

شأنها أن تمكّنهم من التدريب بسرعة، والذين سيلتصقون بالبرنامج بعد أن يصل إلى المدارس وإلى الحكم المحلي. وكانت هناك حاجة إلى مربين ـ من الأفضل أن يكونوا عراقيين، ولكن من الموظفين الدوليين إذا دعت الحاجة إلى ذلك ـ قادرين على إلقاء المحاضرات في أنحاء البلاد حول عناصر الديمقراطية والمواطنة، وعن الدستور الموقت والبرنامج الانتقالي. فقد كانت العلوم السياسية مهملة إلى حد بعيد ومسيَّسة ايديولوجياً في العراق، ولم يُظهر الكثير من الحماسة للتعامل مع الدوائر الانتخابية المفترضة سوى بضعة من أعضاء مجلس الحكم. وكان المقر الرئيسي لسلطة التحالف يعاني نقصاً بالغاً في جهاز العاملين، ونتيجة ذلك، لم يكن من الواضح معرفة الجهة التي سيأتي منها هؤلاء المحاضرون (وقد وجدت نفسي مجنداً للقيام بهذا الدور). وأخيراً، كان هناك توتر بين الرغبة في إفراز مواطنين يقومون بتجميع اهتماماتهم وتحديد طلباتهم وتولي ملكية العملية، من جهة، وحقيقة وجود فراغ سياسي، من جهة أخرى. لا بد لنا من الحرص بشأن إفراز حوارات الأجندة الوطنية لتوجهات تتعلق بالسياسات. كما حذر أحد العاملين في الحكم في أحد الاجتماعات، لأنه ليس لدينا من ينفذ هذه التوصيات).

في منتصف فبراير، وفيما بدأ الحوار بالإقلاع، جلست مع مجموعة من الميسِّرين العراقيين قرب مقر "مثلث البحث الدولي" عالي التقنية والمحصن تحصيناً قوياً في قلب بغداد. كانوا على درجة عالية من الثقافة ومتفائلين ومندفعين، وقدموا أسباباً منطقية للعمل الذي يخوضون فيه. كانوا يريدون بناء مجتمع لائق و"إيجاد حلول لما نعانيه من آلام" من شأنها أن تبين "كيف يمكن لنا المشاركة في إصلاح العراق. وكانوا يريدون، بالطبع، تثقيف مواطنيهم بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم وتعزيز ثقافة الخدمة العامة. ومن شأن الجهود التي يبذلونها أن تعطي مواطنيهم الثقة بالنفس لأن يتكلموا بحرية ويتبادلوا الأفكار، وإطلاق العنان "لشعب يتمتع كثيراً من المواهب" ظل مسحوقاً على امتداد جيل كامل. لكنهم كانوا يأملون أيضاً أن "يروا الأشياء من جوانبها المختلفة"، وأن يشجعوا العراقيين على أن يحذوا حذوهم أيضاً، وأن "يحلوا المشاكل من دون عنف والتعامل بعضهم مع بعض كبشر". وقد وجدت أنهم إذا استطاعوا المضي في تنفيذ هذه الرسالات وفق ما هو مخطط لها، فإنهم سيتمكنون من الشروع في عملية إعادة تكوين ثقافة العراق السياسية. غير أنه ما من أحد بيننا كان يحسب في ذلك الوقت إلى أي درجة يمكن إسكات هذه المعلومات أو حجبها جراء اندلاع حرب ثانية.

كانت حوارات الديمقراطية تبني على برنامج لتطوير الحكم المحلي كان يجري تطبيقه منذ أشهر عدة، من خلال عمل المسؤولين في سلطة التحالف في كل من المحافظات ومن خلال العقد الضخم الذي منحته المساعدة الأمريكية لمؤسسة مثلث الأبحاث الدولية، التي تضم أكثر من ألف عراقي ـ كثيرون منهم مدرسون وأطباء ومهندسون ـ يعملون في سبع عشرة من أصل ثماني عشرة محافظة وفي أربعة محاور إقليمية. وقد كان الحكم المحلي خاضعاً للسلطة المركزية على امتداد عقود عدة من الزمن. أما الآن، فإن برنامج الحكومة المحلية التابع لسلطة التحالف كان يسعى إلى عكس ذلك. فقد كان يسعى إلى تدريب وتمكين المجالس المحلية ومجالس المحافظات من تولي المزيد من السلطة في مرحلة إزالة المركزية، وإلى تطوير معايير للمحاسبة والاستجابة للجماهير المحلية، وإصلاح (الكلمة التي استُعمِلت كانت "تنشيط") المجالس لجعلها أكثر استيعاباً وشرعية. لكن سيتبين أنه ما من واحد من هذه الأهداف سهل التحقيق.

> كانت تحديات إزالة المركزية بسيطة: لم يكن للمجالس سلطة رسمية ولا أموال، وكانت شرعيتها موضع شك. وكانت سلطة التحالف تقوم بإعداد مرسوم يحدد سلطات حكومات المحافظات والحكومات المحلية، لكن مجلس الحكم والكثيرين في سلطة الاحتلال كانوا يشعرون بأنه يجب عدم إصداره إلى أن يتم إنجاز القانون الإداري الانتقالي، والذي يحدد المعايير الدستورية لسلطة الحكومة فيما دون سلطة المركز. وهكذا، ففي أواخر خريف عام ٢٠٠٣، أوقفت سلطة الاحتلال الخطط المتعلقة بوضع سياسة جديدة تمكّن مكاتب الوزارة في المحافظات من إعادة تخصيص الأموال التي حصلت عليها من خلال الوزارات المركزية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان منسقو المحافظات التابعون لسلطة التحالف وقادة التحالف العسكريون المحليون يريدون من المجالس الشروع في ممارسة بعض المسؤولية، بحيث يتمكن العراقيون من تولي ملكية عملية إعادة الإعمار. وكان المستشارون يهيبون بسلطة التحالف بأن تعطي المجالس سلطة حقيقية على الموارد (ربما حصة من ميزانيات وزارات مركزية مختارة) وعلى رؤساء الأقسام التقنية، الذين كانوا في السابق مسؤولين إزاء وزارات الحكومة المركزية فقط. لكن المال والسلطة لم يكونا ببساطة يتدفقان إلى الأسفل ـ وفي ذلك رسالة مشوشة وتدعو إلى الأسف. وقد علق أحد منسقي المحافظات التابع لسلطة التحالف، قائلاً: "لم يتم دفع

رواتب أعضاء مجالس المدينة منذ أشهر عدة وكذلك الحال بالنسبة لرجال الشرطة. كانت لدينا حكومة محلية دون أي موارد وسلطة. وقد دأبنا على إثارة هذه القضايا مع رئاسة التحالف. كنا نحاول تمكين الحكومة المحلية، لكن لم يكن بوسعنا دفع مرتباتهم ولم يكونوا يتمتعون بأي سلطة". وفي بعض الأحيان، كان القادة العسكريون ينبرون لملء الفراغ المالي من أموالهم الخاصة، عبر برنامج استجابة القادة في حال الطوارئ الذي كان قد وُضِع لتمكين القادة الأمريكيين المحليين من الاستجابة على وجه السرعة للحاجات الإنسانية الملحة ولحاجات الإعمار. لكن هذه الأموال لم تكن مخصصة لدفع مرتبات الموظفين الحكوميين العراقيين. وعلى أي حال، فقد كان معين هذه البئر آخذاً في النضوب أيضاً.

كنا نأمل أن تؤدي عملية "الإنعاش" إلى توسعة التمثيل في المجالس المحلية ومجالس المحافظات، بحيث تعكس التنوع القبلي والإثني والديني والسياسي والمهني، وبحيث تنخرط النساء في هذا النظام، وتتم إزاحة المسؤولين والمندوبين الفاسدين الذين وُصِموا بالخزي والعار، واقتلاع أي شخص خاضع لعملية التطهير البعثي (أي عضو من المستويات العليا الأربعة لحزب البعث). وبذلك، تضفي على المجالس ورؤساء البلديات والمحافظين المنتخبين من قبل المجالس المزيد من الشرعية. وكان قد تم تأليف المجالس بين مايو ونوفمبر ٢٠٠٣، بمختلف الطرق. وفي بعض الحالات، كانت المجالس تُعيَّن من قبل القائد العسكري الأمريكي. وفي حالات أخرى، كان المسؤولون في سلطة التحالف وضباط الأحوال المدنية التابعون للقيادة العسكرية للتحالف يتفاوضون (حتى عبر القيام برحلات مكوكية بين الفئات المتنافسة سعياً وراء تحقيق الحلول الوسط) لإيجاد التوازن المناسب. وفي بعض المحافظات، كان أعضاء المجالس يُنتَخبون من قبل مؤتمر من المندوبين والوجهاء الذين تحددهم سلطة التحالف[٣].

وبهذه الطريقة الأكثر تعقيداً، في بغداد، تم اختيار ثمانية وثمانين مجلساً قاموا بانتخاب ممثلين عن تسعة مجالس للمناطق، وهؤلاء قاموا بدورهم باختيار أعضاء مجلس المدينة. أما الطريقة الوحيدة التي تم حظرها صراحة فهي الانتخابات المباشرة، على الرغم من مناداة كثير من العراقيين باتباع تلك الطريقة وتفضيل

٣- لم تحدث عملية الاختيار في المحافظات الكردية، إذ إن الحكومة الإقليمية الكردستانية وحدها التي كان عليها المعوّل في تلك المنطقة.

العديد من المسؤولين في سلطة التحالف في المحافظات لتلك المقاربة (على أنه تم في بضع بلدات صغيرة إجراء انتخابات مباشرة، باستخدام قسائم الإعاشة كأساس للسجل العائلي).

ومع الزخم الذي اكتسبته العملية في أواخر عام ٢٠٠٣، كان البعض في سلطة التحالف ينادون ثانية باتباع طريقة الانتخابات المباشرة. وقد حث أحد المستشارين الأجانب الرئيسيين سلطة التحالف على إعادة النظر في مسألة إجراء انتخابات من أجل مجالس المحافظات عما قريب، "حتى يرى العراقيون أن الخطوة التالية في العملية الانتقالية هي باتجاه المزيد من السيطرة العراقية، وليس ابتعاداً منها". كانت المجالس تتكون من "جميع العراقيين، وكان علينا (ونحن في التحالف) أن نوفر في الأشهر القليلة القادمة مصدراً محتملاً للشرعية"، الأمر الذي يجعل العراقيين يشعرون بأنهم "يملكون زمامه ويستطيعون التأثير فيه والتحكم به"، هذا الاحتمال كان عرضة للخطر بسبب افتقار العراقيين إلى تفويض ديمقراطي، وبسبب عدم فاعليتهم وعدم امتلاكهم للسلطة، واحتمال أن "يقعوا ضحية وفريسة كلياً جراء عملية الاختيار للجمعية الوطنية الانتقالية. وسارت العملية قدماً لغاية يناير، إذ ضمت المزيد من النساء والمزيد من الأقليات الإثنية وممثلين من خارج عواصم المحافظات (بعضهم انتخبته المجالس المحلية). وفي المجموع، تم تأليف أكثر من ٦٠٠ مجلس للأحياء والمدن والمناطق والمحافظات، وتمت إعادة تأليفها في كثير من الحالات. وطُـلِـب من بعضها تقديم المشورة بشأن مشاريع إعادة تكوين سلطة التحالف أو تم إعطاؤهم ميزانيات صغيرة من أجل إصلاح المدارس وتعزيز الصحة العامة أو تنظيم المرور. غير أنه في معظم الحالات، استمرت حالات العجز في الموارد والسلطة، ومع عدم وجود خطة لإجراء انتخابات مباشرة للمجالس لسنة أخرى، كان من المتوقع أن يتسع عجز الشرعية مرة ثانية عما قريب.

في الحادي والعشرين من يناير٢٠٠٤، قمت بأول رحلة خارج بغداد، للتحدث في الحلة في جامعة الدراسات العلمية والإنسانية واللاهوتية. وقد طلب هذه الزيارة مايكل غفويلر (Gfoeller) وقام بتنظيمها، وهو منسقنا المحلي للمنطقة الوسطى الجنوبية (التي تشمل أساساً قلب العراق الشيعي، وتشمل أيضاً مدينتي النجف وكربلاء المقدستين). وبالنظر إلى ما يتمتع به غفويلر من طاقة وبعد نظر ومهارات تنظيمية، فقد كانت المنطقة الوسطى الجنوبية (التي تُعـرَف لدى العراقيين بمنطقة الفرات الأوسط) المنطقة الخاضعة لإدارة سلطة التحالف التي قطعت أبعد الأشواط في تعزيز الديمقراطية. وكان منهمكاً في إقامة

شبكة من ثمانية عشر مركزاً في محافظات المنطقة الست، لكن النجم الأكثر لمعاناً في هذه السماء كان يتمثل بالجامعة ـ ومركز الديمقراطية الإقليمي المقترن بها، في الحلة، الذي كان المكتب الإقليمي لسلطة التحالف يقوم ببنائه. فبعد الحرب بفترة وجيزة، كانت سلطة التحالف قد سلمت المسجد الرئاسي الرائع السابق في الحلة إلى رجل الدين الشيعي المعتدل السيد فرقد القزويني من أجل جامعته وكان ذلك جزءاً من جهد فكري وديني وسياسي، ينطوي على الجرأة، وذلك للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية، ولإعادة ترسيخ الإسلام بوصفه دين تسامح[٤]. لم يكن نشاط القزويني يقتصر على تثقيف الشيعة من رجال ونساء والقيام بخدمات إسلامية في مسجده، بل كان أيضاً يقوم بإنشاء حركة سياسية من المزارعين ورجال الدين والتجار وزعماء القبائل تُسمى "التجمع الديمقراطي العراقي". كان غفويلر يريدني أن أتوجه إلى الحلة لإلقاء محاضرات عن معنى الديمقراطية وقضاء بعض الوقت مع القزويني وزملائه.

لقد كان تنظيم الرحلة يحتاج إلى بعض التفكير. هل سيتم تزويدنا بسيارة مصفحة ومرافَقة كافية أو هل سنسافر جواً تحت شاشة الرادار أو نستخدم سيارات من مرآبنا تم شراؤها لكي تبدو مثل المركبات العادية؟ ذلك سؤال كان المسؤولون في سلطة التحالف يطرحونه كلما كانوا يُضطَرون إلى السفر خارج بغداد ـ أو حتى خارج المنطقة الخضراء. ففي حال استخدام السيارات العادية، يقل احتمال التعرض لهجوم من الكمائن أو إلى إطلاق الرصاص أو إلى قنبلة يتم زرعها على جانب الطريق، ولكن احتمال الموت يزداد إذا ما تعرضنا للهجوم. وبما أنه كان يوجد نقص في السيارات المصفحة والتفاصيل الأمنية المهنية، وبما أني كنت أشعر بأن المظهر البسيط قد يكون في واقع الأمر أكثر الخيارين أمناً، فقد اخترت البساطة. على أننا سنحتاج إلى سيارتين، وكان علينا اصطحاب مسلحين لإعطائنا فرصة صد ما قد نتعرض له من هجوم. وكما كانت عليه الحال في معظم الحالات، فقد تطوع الأشخاص المسلحون دون تردد أو تذمر. كان تاي كوب (Ty Cobb)، الذي استقبلني في المطار، من بين الذين عرضوا مرافقتي، بالإضافة إلى كولونيل من مكتبنا الحكومي واثنين من الضباط العسكريين المتقاعدين المتعاقدين.

---

٤ – في الواقع، كانت الجامعة أحدث مظهر لمدرسة شيعية قديمة للفلسفة والأبحاث الإسلامية المعروفة باسم القزوينية. لدى السيد فرقد مجموعة مكونة من آلاف المجلدات (بما في ذلك المخطوطات) التي جمعتها أسرته عبر القرون، والتي تتعلق بالفلسفة والعلوم الإسلامية.

خرجنا في الصباح الباكر من المنطقة الخضراء، ومررنا بطوابير طويلة من الناس والسيارات الذين كانوا ينتظرون الدخول عبر جسر الرابع عشر من يوليو ـ بعد ثلاثة أيام فقط من انفجار السيارة المفخخة الكبير عند نقطة التفتيش الواقعة عند بوابة "القتلة" الذي أسفر عن قتل خمسة وعشرين شخصاً. وعندما عبرنا جسراً ثانياً، ارتفع الضباب فوق نهر دجلة في صباح يوم من أيام الشتاء الباردة والمشمسة. ومن بُعد، انتصبت المداخن الأربع العالية لمحطة كهرباء، كانت إحداها تنفث دخاناً أسود كثيفاً انساب عبر الأفق في خيط رفيع طويل مثل الدخان المنبعث من قطار قديم. ومن الطريق السريع فوق القسم الجنوبي من بغداد، كنا نرى أشجار النخيل والمآذن تبرز من فوق امتداد منبسط من المنازل ذات الطابق الواحد، والمباني يتخللها من حين لآخر مبنى مرتفع متواضع. ومررنا بسوق خضار الرشيد الممتدة بغير نظام، حيث كانت الشاحنات تتزاحم للدخول والخروج، ثم بفناء كبير للخردة الذي تبعثرت فيه المركبات المدمرة والدبابات المحترقة، ثم بحقول من القاذورات والروث التي كانت تبدو كأنها مياه قاذورات صرفة. وقد ذكرتني السماء الرمادية المفعمة بالدخان، التي تتخللها أشجار النخيل، بنيجيريا (حيث كنت أقوم بالتدريس والأبحاث خلال سنوات سابقة)، سوى أنه ليست هناك رطوبة في الهواء، ولا تكاد توجد أي خضرة على الأرض. كانت السيارات تدخل وتخرج من مجازات الطريق وكأنها مخدرة، وكان سائقنا العراقي الخبير والهادئ يبذل كل ما في وسعه للمناورة من حولها. وعندما انطلقنا مارين بالسيارات التي كانت على الطريق، وجدنا أن الأغلبية العظمى منها كانت عائدة بالاتجاه الآخر، داخلة إلى بغداد. حاولت إبقاء رأسي منخفضاً، لتجنب إظهار وجهي ذي السمات الأمريكية. وتمنيت لو أني كنت أرتدي سترتي الواقية، لكن لم أكن أعرف بعد أنها لم تكن لتجديني نفعاً كثيراً إذا ما فتح أحدهم نيران أسلحته الأوتوماتيكية على سيارتنا ذات الصاج الرقيق.

واصلنا التقدم باتجاه الجنوب، ومررنا بمسجد شيعي ذي قبة بدائية طينية تشبه خلية النحل، ثم دخلنا إلى بلدة المحمدية. وكان علينا التوقف مراراً عند نقاط تفتيش للشرطة بلغ عددها أربع نقاط في رحلتنا التي استغرقت ساعتين. مررنا بأكشاك لبيع الفاكهة وبعربات تجرها الأحصنة ثم بموقف موقت للحافلات التي كانت تنقل الناس إلى بغداد، ثم تسارعت حركتنا على امتداد طريق سريع، مروراً بمنازل متداعية ومبانٍ مهجورة لم يتم تشييدها وأكواخ من القش وأكواخ معدنية يعلوها الصدأ، ومن حين لآخر بمبنى ضخم محاط بأسوار عالية. وعلى بعد ثلاثين ميلاً من الحلة، تضاءلت حركة المرور، وقطعنا أميالاً من الأراضي

الجرداء ذات اللون البني التي كانت تتخللها برك طينية وأكوام من النفايات والحطام الملتوي. كان ذلك كله المشهد المقفر لبلد حل به الخراب والدمار.

وصلنا إلى فندق بابل في الحلة في منتصف الصباح. كان الفندق يُستَخدَم كمقر متوسط جنوبي إقليمي لسلطة التحالف. وكان في ما مضى المكان الموبوء الذي كان يرتاده البعثيون. وقد زودنا مايك غفويلر بتوجيه موجز. لقد كانت الحلة مركزاً للمقاومة الشيعية لصدام، وكان القزويني قائداً في المقاومة السرية. وكانت أسرة القزويني ذات مركز مرموق في منطقة الفرات الأوسط طوال أربعة قرون[٥]. وكان نظام صدام قد حاول، قبل بضع سنوات، اغتيال رجل الدين هذا عبر زرع قنبلة في سيارته. لكن تصادف أن القزويني الشاب أعار سيارته إلى أبيه، مؤسس الجامعة، الذي ذهب ضحية القنبلة، هو وأحد إخوة القزويني. كان المسجد الرئيسي الذي يعمل من خلاله قد شيد في أوائل التسعينيات بتكلفة ٢٥ مليون دولار. ولكن صدام لم يصلِّ فيه قط. وعندما تم تحرير العراق، في إبريل ٢٠٠٣، كان قد مضى عقد من الزمن على إغلاقه، إلا من أجل إقامة حفل غداء بعثي. كانت تلك المناسبة إهانة شديدة لسكان الحلة الأتقياء والفقراء الذين كانوا بحاجة إلى مكان مناسب للعبادة.

تكدسنا في مركبة غفويلر الضخمة المصفحة SUV ومعنا مرافقة أمنية ضخمة، وتوجهنا إلى المسجد. كان طريقنا يخترق مدينة متداعية أصبحت الآن مكتظة بالسيارات. ومررنا بمبنى لحق به دمار كامل كان في يوم من الأيام المقر المحلي لحزب البعث، وأصبح الآن يؤوي المشردين. وكان الرعاع قد نهبوه ودمروه بعد سقوط صدام. ولاحظت الكثير من الكتابات والرسوم على الجدار الخارجي بأحرف عربية كبيرة. وقد ترجمها لي غفويلر: "بيت الطاغية أصبح دماراً". وأوضح لنا غويفلر سبب ازدحام السيارات، حيث عزاه إلى انتعاش الاقتصاد. فقد قامت سلطة التحالف بضخ ٦٥ مليون دولار في الوسط الجنوبي منذ شهر يوليو، وهو مبلغ يعادل مجموع ما تم إنفاقه في كامل القطر، حيث أنعش ازدهار البناء المحلي في معظمه. وكانت الأفران تنتج الآجر مستخدمة الرسوبات الطينية الغنية الموجودة في المنطقة. كان العمل يجري على إعادة بناء البيوت،

---

٥ – تنحدر الأسرة بالأصل من الشهيد الإمام الحسين، الابن الأصغر للإمام علي، مرجع الشيعة الأول، ويعود أصل اسمها إلى مدينة قزوين في إيران، التي كانت في يوم من الأيام عاصمة بلاد فارس، ولا تزال مركزاً مهماً للعلوم لدى الشيعة.

وكانت المرتبات تُدفَع والحوانيت تفتح، وازداد حصاد الطعام. قال غفويلر: "هذه بلاد ما بين النهرين، وهي من أجود أراضي العالم. هنا، يمكن زرع أي شيء، وكانت تصدر المنتجات الغذائية حتى عام ١٩٥٨". كانت هناك وفرة غزيرة من التمور والحبوب والمواشي والسمك. وكان لدى غفويلر آمال عريضة للمستقبل. "إن اقتصاد هذه المنطقة سيقوم على الأعمال الزراعية والسياحة. أما النفط فيأتي في المرتبة الثانية". وكانت المنطقة تعج بالمواقع الأثرية القديمة، وكان مكتب غفويلر الإقليمي ينفق المال لحمايتها من ناهبي القبور واللصوص الآخرين ـ وهي وسيلة لا تقتصر على الحفاظ على الماضي، بل على الحفاظ على المستقبل. وكان يقع على بعد بضعة أميال جنوباً هياكل بورسيبا، في قلب بابل القديمة. وعلى مسافة ساعة جنوباً، كانت تقع نيبور التي كانت لآلاف السنين العاصمة الدينية لبلاد ما بين النهرين. هذه المنطقة يمكن أن تجعل من العراق واحداً من أكثر الأماكن السياحية المقصودة في الشرق الأوسط. فهو يرى "أن من المحتمل أن ما تم اكتشافه من بابل لا يتجاوز ٥ في المئة، لكن الجزء الأكبر لا يزال تحت الأرض لم يتم استخراجه.

كان غفويلر يتحدث بحماسة عن الماضي السحيق بمثل حماسته عند الحديث عن العراق الحالي أو عراق المستقبل. لكنه كان متحمساً تواقاً للآثار منذ طفولته، وكان يسمع والده وهو يتلو ملحمة هوميروس باللغة اليونانية. وبعد أن خدم غفويلر كنائب رئيس للبعثة الأمريكية في أرمينيا، أنشأ هو وأسرته مؤسسة خاصة لدعم الأبحاث الأثرية في بلاد القوقاز. كان غفويلر نفسه يقرأ اللغات اليونانية واللاتينية والقبطية، ويجيد التحدث باللغات الألمانية والفرنسية والروسية والبولونية والرومانية والعربية. وقبل الانضمام إلى الخارجية في عام ١٩٨٤، درس التاريخ الإسلامي والفلسفة والديانة الإسلامية في جامعة الأزهر الشهير، في القاهرة، وتوجه بعد ذلك ليحصل على شهادة ماجستير بمرتبة الشرف في الدراسات الشرق الأوسطية من جامعة جورج تاون. وبعد أن شغل سبعة مناصب في الشرق الأوسط والبلدان الشيوعية السابقة، جاء إلى العراق بوصفه نجماً صاعداً في سلك الخارجية، وكواحد من أفضل من يجيدون اللغة العربية ـ هذا ما اكتشفته لاحقاً عندما كان يصحح المترجم خلال اجتماعاتي مع القزويني.

وسرعان ما وصلنا إلى مجمّع المسجد الرئيسي ذي البوابات العديدة، حيث كان سيد في انتظارنا. كان مشهد رجل الدين الشيعي القومي وهو يستقبل صديقه غفويلر على الطريقة العربية التقليدية مشهداً لا يُنسى. كان الرجلان كلاهما متميزين، وكانا يتمتعان بصلة حميمة واحترام متبادل، بل كانت بينهما مودة أيضاً. كان بعمامته السوداء

(وهي علامة السيد) والرداء الخارجي الأسود المتهدل والحزام الواسع واليدين الضخمتين واللحية السوداء الكثيفة والقامة التي تبلغ ستة أقدام وست بوصات ـ كان يبرز بين طلابه العراقيين وزملائه وأتباعه وزائريه الأمريكيين أيضاً. أما غفويلر المبدع ـ أو المستر مايك، كما كان محاوروه العراقيون يسمونه ـ فلم يكن يتطرق إليه التعب، وكان يتمتع بخبرة واسعة في الوسط الذي يتحرك فيه، في سترته السفاري الصفراء وقبعته الزيتونية ذات الحافة الملتفة، فقد كان يذكِّر بدوره بجونز إنديانا من الغرب الأوسط ذي الصوت الناعم، كما وصفه صحافي من مجلة يو أس نيوز اند وورلد ريبورت الذي كان سيرافقه لاحقاً في أنحاء المنطقة الوسطى الجنوبية[٦]. خلف السيد وعلى درجات المسجد، كانت تقف مجموعة من رجال الدين الشيعة الذين يرتدون الملابس السود والعمامات البيض والسود ومعهم بعض رجال السياسة المحليين وزعماء الجماعة وشيوخ القبائل في الملابس التقليدية. كان مشهداً يأخذ بالألباب. كانت سيطرة رجال الدين من حيث الظاهر، لا تختلف عن رجال الملالي المتطرفين الذين أوصلوا إيران إلى الحضيض. وأخذت أتساءل بيني وبين نفسي عما كان ينتظرني.

كان المسجد يمثل مشهداً رائعاً شاهق الارتفاع، عبارة عن مجمع لامع من الجدران الحجرية المنحوتة والمداخل المقوسة الضخمة والأعمدة المنقوشة بدقة تعلوها خطوط ذهبية من الكتابة العربية على بلاطات زرقاء ومتوجة بقبة كبيرة مرصعة بالأزرق ومئذنتين بحجمين متناسبين تناسباً تاماً. كان السقف الداخلي يرتفع بمقدار طوابق عدة وتحمله أعمدة من الرخام العملاق وتتدلى منه ثريات وأبواب خشبية ثرية محاطة بإطار من الأنماط الرخامية المعقدة. كان ذلك أجمل مبنى رأيته أو سأراه في العراق.

اجتمع في الداخل لسماع محاضرتي نحو ألف شخص. كانوا يجلسون على مقاعد شغلت مساحتين داخليتين طويلتين تتلاقيان في زاوية قائمة في المبنى المستدير المقبب خارج قاعة الصلاة الرئيسية ـ وهي أكبر جزء في المبنى وأكثره مدعاة للدهشة، ويتسع لثلاثة آلاف شخص. لكن السيد كان يريد محادثتي على انفراد قبل المحاضرة.

سرنا إلى مكتبه الخاص الذي كان يقع في إحدى زوايا مجمع المسجد. فقدمت إليه عدداً من كتبي عن الديمقراطية، رأيت أنها قد تكون ذات فائدة لمكتبه. فانفرجت أساريره على الفور، إذ كانت لديه فكرة أفضل.

٦- Kevin Whitelaw, "Democracy 101: Travel with 'Mr. Mike' As He Sets About Winning Hearts and Minds in Southern Iraq," *U. S. News & World Report,* 2/2/2004.

كانت جامعته قد بدأت للتو في تنفيذ مجهود طموح لترجمة عدد من الكتب الغربية إلى اللغة العربية، وذلك بمساندة سلطة التحالف. فقال: "كتبك ستكون الأولى التي ستُتَــرجَــم". واسترعيت انتباهه إلى مجموعة شاركتُ في تحريرها لمجلة الديمقراطية (*Journal of Democracy*) بعنوان "الإسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط". هذا دفعه على الفور إلى أن يوضح أن الإسلام والديمقراطية منسجمان في واقع الأمر. قال إن القيادة في الإسلام الشيعي، تأتي من الله. لكن الله لن يختار القيادة مباشرة. فعندما يختار الناس زعيماً، فإن هذا الزعيم يكون هو الذي اختاره الله. "فإذاً لا يوجد تناقض بين الإسلام والديمقراطية"، كما قال، ومضى يقول: "هذا هو الفهم المغلوط لأولئك الذين لا يزال تفكيرهم غارقاً في العصور الوسطى، والذين يوجد دكتاتور في قلوبهم". ثم أدلى بتصريح كان من المقدر لي أن أسمعه يتكرر مراراً في تفاعلاتي مع العراقيين، وكرره أمام الجمهور حين قدمني إليهم: "يجب أن نتخلص من صدام الصغير الموجود داخل كل منا". في إحدى زوايا القاعة، كانت قناة الجزيرة تبث بثاً صامتاً صور جون كيري، وهو يفوز في المؤتمر الحزبي في آيوا، وجورج بوش وهو يلقي بخطابه عن حالة الاتحاد، في حين كان عنوان ينساب في الأسفل باللغة العربية (غيبهارد ينسحب من المنافسة على الرئاسة). غير أنه لم يعر اهتماماً لما كان يعرضه التلفاز، وواصل الإعراب عن آرائه، بينما كان المترجم الفوري يسعى لتلخيص آرائه لي. كان يريد رؤية العراق يطور ايديولوجيا تجمع بين نسختي الديمقراطية الغربية والإسلامية. ومضى يقول إن الديمقراطية يمكن أن تتسع للمبادئ الإسلامية مثل الزكاة المفروضة للفقراء. ومن شأن النتيجة أن تكون تركيبية، تضم الديمقراطية الحقيقية، ليس ذلك النوع من الزيف القائم في إيران. وسرعان ما أصبح احتقاره العميق، بل اشمئزازه من النظام الإيراني واضحاً للعيان. وفي واقع الأمر، فإن شيئاً واحداً يوحد الآلاف من شيوخ القبائل والوجهاء المحليين من أنحاء البلاد الذين انضموا إلى حركته، ألا وهو الاستياء من محاولة إيران التسرب إلى السياسة العراقية المنبعثة والسيطرة عليها ـ وهو ما كان يجعل غفويلر يشعر بالقلق أيضاً. كان الأشخاص الذين حضروا لسماع محاضرتي يريدون فهم الديمقراطية وتحقيقها. قال: "هذا هو السبب الذي دعا ألفين للحضور، بينما كان عدد المدعوين ألفاً فقط".

لم يكن بوسعي معرفة عدد الذين كانوا في المسجد في الحقيقة (جاء في النشرة الصحافية الصادرة عن سلطة التحالف أن عددهم كان يفوق ١٥٠٠)، لكن الرواقين الواسعين اللذين كانا يصبان عند المنصة كانا يعجّان بالحضور لشدة اهتمامهم بالموضوع. وفي القسم الخلفي من إحدى الغرف، كان يوجد ربما ٢٠٠

امرأة. وقد بدأ بمقدمة مفعمة بالحيوية، ناشد فيها العراقيين احترام دور النساء وإشاعة الحب والصداقة بيننا ثانية. فليعبر كل منا عن نفسه بحرية، لكن ليحترم بعضنا بعضاً. لا تدَعونا ينقلبْ بعضنا على بعض. لا تدَعونا نخلقْ دكتاتوراً آخر يضطهدنا. يمكننا إذا تكاتفنا أن نقيم صرح عراق ديمقراطي جديد وحر. ثم ألقيت الخطاب الذي أعددته بعنوان "ما هي الديمقراطية؟" في هذا الخطاب، أوضحت على نحو أشمل المبادئ التي طرحتها على الطلاب في الأسبوع السابق. ذكرت أربعة عناصر أساسية للديمقراطية: اختيار واستبدال الحكومة عبر الانتخابات الحرة والمنصفة؛ ومشاركة المواطنين الفعالة في السياسة وفي الحياة المدنية؛ وحماية حقوق الإنسان بالنسبة لجميع المواطنين؛ وحكم القانون، حيث يتم تطبيق الأنظمة والإجراءات على نحو متساوٍ على جميع المواطنين. ثم أوضحت قائلاً إنه إذا كان للديمقراطية أن تنجح فلا بد للمواطنين من أن يتقيدوا ببعض الالتزامات: احترام حقوق وكرامة أقرانهم من المواطنين؛ والاستعداد لتقبل الحلول الوسط؛ وإطاعة القانون ورفض العنف. وختمت الحديث بمناشدة شخصية. فقد سبق أن قيل لي إن الناس في هذه المنطقة يخشون أن تتخلى الولايات المتحدة عنهم ثانية ـ مثلما فعلت بقلب متحجر في عام ١٩٩١، حين انتفض الناس ضد صدام بتشجيع من الولايات المتحدة، ثم وقفت الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي، فيما كان جيش صدام يبطش بهم. وكان كثيرون يشعرون بالقلق من انسحاب الولايات المتحدة وتخليها عنهم بعد نقل السلطة في الثلاثين من يونيو. فقلت لهم مطمئناً: "إني على يقين من أن هذا لن يحدث". وقد سلمت بأن الأمريكيين منقسمون بشأن ما إذا كان يجب علينا شن الحرب في العراق، مثلما هم منقسمون حول أولوياتهم السياسية. لكن الأغلبية العظمى تؤيد جهودنا الرامية إلى إقامة الديمقراطية في العراق. وسوف يتم في الأشهر والسنوات القادمة، تقديم العون لمساعدة العراق على إحياء اقتصاده وتأسيس الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية والمحاكم والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وقلت لهم إنه إذا اعتنق العراقيون الديمقراطية فسوف نكون معهم على طول الخط.

استُقبِل الخطاب استقبالاً حسناً، وانبثق منه سيل من الأسئلة المكتوبة. كان الناس يسألون عن الكيفية التي تعمل بها الديمقراطية. وكان البعض يبدون تعليقات وتأملات شخصية. وأراد أشخاص معرفة سبب عدم إمكان إجراء انتخابات في وقت قريب. فأوضحت أنه يمكن إجراء الانتخابات في أي وقت، لكن الاقتراع الحر والمنصف يحتاج إلى إعداد إداري وسياسي ومدني ليتمكن الجميع من التصويت ولتُتاح

الفرصة لكل جماعة سياسية لخوض غمار المنافسة. وقد قمت بكل ما بوسعي للإجابة عن جميع الأسئلة. وفي إحدى النقاط، عندما سألت محامية عما إذا كان من غير الممكن للمرأة أن تشغل منصب القاضية في الإسلام، تدخل القزويني مباشرة ليبين بطريقة مهذبة أن هذه الممارسة (ويا للأسف) غير مسموح بها في الإسلام. غير أنه يمكن فتح مجال واسع لأدوار سياسية وحكومية أخرى للمرأة. كانت هذه الإجابة تذكيراً لنا جميعاً بأن الانصهار الفلسفي الذي ينشده لن يؤدي بكل بساطة إلى انبثاق الليبرالية الغربية. ومع ذلك، فقد بدأ يؤيد تماماً حججي العامة بشأن الديمقراطية.

بعد وليمة تقليدية على نطاق واسع، دعانا إلى العودة إلى مكتبه لمواصلة الحديث. وقد رجانا أن نساعد الاقتصاد الزراعي الذي يزخر بإمكانيات كبيرة، والذي كان يفتقر كثيراً إلى الخدمات والاستثمار في عهد صدام. وكان يشعر بالقلق من أنه بعد انتهاء عمل سلطة التحالف في يوليو سوف يسعى المتطرفون الإسلاميون للسيطرة على المسجد وتحويل جامعته إلى مدرسة للأصوليين. ثم عاد إلى موضوعه المفضل، الإسلام والديمقراطية. قال لنا: "أستطيع أن آتيكم بخمسين نصاً من القرآن وبخمسين قصة من حياة الإمام [علي] لتبرير الديمقراطية. بل إني سألجأ إلى شيء من الخبث وأحول مفاهيم الخميني، بحيث تبرر الديمقراطية، وليس النظام الذي أقامه". وفي النهاية، طاف بنا في أنحاء المجمع، حيث كانت جدران المسجد الحجرية تتلألأ عاكسة سماء الشتاء الزرقاء اللامعة. كانت المكتبة متهدمة، ولكن كان العمل يجري لإعادتها إلى سابق عهدها. وكان يعمل على إنشاء إذاعة لنشر أفكاره على أن يتبعها بمحطة تلفاز. وأطلعني على الفصول الدراسية، حيث يقوم الطلاب بدراسة كل الأديان الرئيسية، بما في ذلك اليهودية والمسيحية والبوذية. وعند مغادرتنا المكان، قادنا إلى نصب الشهداء المجهولين، في الساحة الأمامية للمجمع. وكانت تضم جثث خمسة وسبعين شخصاً تعذر التعرف إلى هـُـويتهم ـ من بين ١٥ ألفاً من الجثث التي تم العثور عليها في مقابر جماعية في المنطقة. كان النصب التذكاري يتألف من يدين عملاقتين مقبوضتين من المعدن، تمسكان بجماجم وبقايا رمزية، يبرز منهما خمسة وسبعون قضيباً معدنياً تمثل أرواح الشهداء المنفلتة من الأغلال. وأمام التمثال المركزي، امتدت قبور الشهداء الخمسة والسبعين بصفوف طويلة باتجاه قبضة بيضاء. وفيما كنا نصعد إلى مركباتنا في طريقنا للعودة، أمسك بيدي ورجاني قائلاً: "تذكر، لقد قلت إنكم ستكونون معنا حتى النهاية".

كان البرنامج الرامي إلى تطوير حكومة محلية فعالة وديمقراطية في خاتمة المطاف جزءاً متمماً مهماً من جهدنا الرامي إلى تحويل النظام السياسي الوطني. لكن هاتين المبادرتين، كلتيهما، كان لا بد لهما من دعم من خلال مقاربة من أسفل إلى أعلى. كان المسؤولون في سلطة التحالف والمساعدة الأمريكية يعملون منذ أشهر عدة للمساعدة على تنظيم وتدريب ودعم جيل جديد من المنظمات العراقية غير الحكومية. كان الجهد ينطوي في بعض الأحيان على مساعدة الجماعات المهنية المحلية، على سبيل المثال، رابطة المحامين ورابطة للأطباء ـ على إعادة تنظيم نفسها في ظل قيادة لا تكون امتداداً لحزب البعث. وفي بعض الأحيان، كان الأمر يستدعي دعم منظمات جديدة، تضم عدداً من الجماعات التي تناضل من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. وكانت سلطة التحالف تعمل، في معظم أنحاء القطر، على تشجيع تأسيس منظمات نسائية وعلى إقامة مراكز لتعليم النساء المهارات المتعلقة بالحواسيب وغيرها من المهارات الأساسية. هنا، تعلمت النشيطات كيف يصبحن دعاة فاعلات للديمقراطية وحقوق المرأة: كيفية استخدام الإنترنت كأداة لتعزيز الحقوق، كيفية صياغة عريضة على نطاق الأمة من أجل تمثيل المرأة. كان المشروع جزءاً من حملة لمساعدة المنظمات غير الحكومية عبر تزويدها بمنح صغيرة وتطوير مهاراتها في مجال التنظيم والاتصال بالجماهير وكتابة اقتراحات بشأن المنح وإقناع المانحين الدوليين بجدارتها.

وقد قدمت جزءاً كبيراً من هذه المساعدة من الأسفل إلى الأعلى منظمات غير حكومية من الولايات المتحدة تعمل على مساعدة مسيرة الديمقراطية. وقد أقرت المنحة الوطنية للديمقراطية في اجتماع مجلسها الذي انعقد في شهر يناير ٢٠٠٤ منحاً بمبلغ ١٥ مليون دولار من أجل العمل في العراق. وقد ذهب بعض هذا المال مباشرة إلى منظمات عراقية غير حكومية، لكن الجزء الأعظم تم تخصيصه لمعهدين يديرهما الحزبان الديمقراطي والجمهوري، وإلى مركز المشاريع الخاصة، من أجل تطوير القطاع الخاص. وكان معهدا الحزبين كلاهما يعملان ميدانياً منذ أشهر في العراق. كان المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية يقوم بتنظيم دورات تدريبية للأحزاب السياسية في أنحاء البلاد، ويشجع الأحزاب العراقية المشرذمة بلطف على الالتحام. وكان أيضاً يعقد اجتماعات أسبوعية تقوم فيها المنظمات المحلية غير الحكومية بالمشاركة في المعلومات وتنسيق أنشطتها وتعزيز مهاراتها التنظيمية وإقامة شبكات من الصلات مع المانحين الدوليين وسلطة التحالف. وبحلول شهر يناير، كانت هذه المبادرات تلقى استجابات تتسم بالحماسة. وفي الوقت

نفسه، كان المعهد الجمهوري الدولي يدعم مشاريع، بما في ذلك برامج المؤسسة العراقية للتنمية والديمقراطية، والمنظمة التي أسسها العالم السياسي غسان العطية بعد عودته من المنفى في لندن. وكان عدد من الأشخاص متفرغين للعمل، في جزء مزدحم من مكاتبها في بغداد، على ترجمة مقالتين من مقالات جيمس ماديسون الشهيرة عن مجلة *The Federalist* وخطة مارتن لوثر كينغ "عندي أمل"، ونشرة صادرة عن وزارة الخارجية بعنوان "ما الديمقراطية؟" ومختلف الوثائق الأخرى المأخوذة من الإنترنت. وقد أجرى المعهد الجمهوري الدولي أيضاً استطلاعات رأي واسعة النطاق، وعقد اجتماعات واسعة النطاق لجماعات محورية. وكان مدير عملية الجماعة المحورية قد دعاني للاجتماع ببعض زعماء الجماعات العراقية، وهو ما قمت به بعد زيارتي للحلة.

كان من بين زعماء الجماعات المحورية طبيب أسنان في الحادية والثلاثين من العمر، ومحامٍ عمره أربع وعشرون سنة وطبيب شاب ومعه عراقيان في منتصف العمر ورجل كان قد حصل على شهادة ماجستير في المعلومات من إنجلترا في السبعينيات ومُدرِّسة. وكانوا قد شعروا بمتعة القيام بمهام الجماعات المحورية في أنحاء البلاد ووجدوا أن العراقيين متلهفون إلى درجة تدعو إلى الدهشة للتعبير عن آرائهم ومشاعرهم. وقد وجد قادة الجماعات جميعهم تقريباً أن الناس حريصون على حريتهم وأنهم متلهفون لفهم ماهية الديمقراطية وسعداء جداً بأنه تم تخليصهم من صدام. على أنه كان يشوب هذا الابتهاج الكثير من الاستياء والخوف والشك. كان الشيعة يريدون الانتخابات على الفور، لأنهم كانوا يشعرون بأن الانتخابات سوف تأتيهم بالسلطة في خاتمة المطاف. وكان أعضاء الجماعات الأخرى يفضلون التريث لمزيد من الوقت، وذلك بغية ضمان حقوق الناس. وكان الأكراد يريدون الحكم الذاتي، إن لم يكن الاستقلال. وكان العرب في الموصل يشعرون بأن الأكراد يحاولون قمعهم وأنهم كانوا يسعون إلى إدخال تلك المدينة ذات السكان المختلطين في كردستان. كان إرث الدكتاتورية المطلقة يخيم على الجو. وكان الناس يخشون من أن تؤدي الحرية السياسية إلى اندلاع أعمال العنف، أو حتى الحرب الأهلية. وكان كثير من العراقيين لا يثقون بالشرطة، حيث إنهم كانوا يخشون من أنهم لا يزالون تحت سيطرة الموالين لصدام. لذا، فقد كانوا ينأون بأنفسهم عن الإبلاغ عن الإرهابيين. فقد سمع أحدهم أن شخصاً اختفى بعد أن قدم معلومات إلى الشرطة. وفي أوساط كثير من الشيعة في جنوب العراق، واجه زعماء الجماعات المحورية تصميماً (حتى لدى

كبار المثقفين) بأن ينفذوا، دون تفكير، كل ما يمليه عليهم آية الله السيستاني ـ ولاسيما إذا كانت رسالته تأتي في هيئة فتوى. وقال أحد العراقيين لزعيم جماعة محورية إن مجرد الشك في ما يصدر عن السيستاني ينطوي على ارتكاب الإثم. كانت تلك الطاعة جزءاً من محاولة من جانب الشيعة، كما قال لي أحد زعماء الجماعات المحورية، ملء الفراغ السياسي الذي نشأ بعد الحرب. لكنها أعمق من ذلك، فهي تنبثق من غرائز أساسية ترتبط بالإيمان والخوف. وفي إحدى الجماعات المحورية، شكك أحد رجال الدين الشيعة بموقف السيستاني وسلطته العليا. فطرد من الجماعة وكان يخشى العودة إليها. ثم سأل قائد الجماعة لاحقاً أحد المشاركين الشيعة: "لماذا يشعر الجميع بأن عليهم اتباع السيستاني؟ لماذا لا تقررون بأنفسكم؟" فأجاب: "إننا نخاف، إذا خالفناه، مما قد يحل بأسرنا". وحدثتني المُدرِّسة عما جرى منذ حرب الخليج لعام ١٩٩١ كانت تعرف أسرة فيها أخوان (مهندسان كلاهما) اختفى أحدهما فجأة. فذهب أخوه إلى السلطة لمعرفة ما جرى لأخيه، فاختفى هو الآخر. وظلت الأم تخاف من السؤال عنهما طوال ست سنوات. ثم جاءتها قصاصة من الورق تخبرها، دون تفصيلات، أن ابنيها قد توفيا. ومضت تقول: "قلت لأولادي لا تتفوهوا بكلمة، فحتى الجدران لها آذان، إذا ذكر أحدهم صدام بسوء فما عليكم سوى مغادرة الغرفة". مثل هذه التجارب الشخصية قد خلفت الكثير من الندب العاطفية.

في اليوم التالي، كنت الشخص الغربي الوحيد بين عدد من المفكرين والزعماء السياسيين العراقيين الذين قدموا أبحاثاً في مؤتمر رعته المؤسسة العراقية للتنمية والديمقراطية. كان الموضوع يدور حول مستقبل العراق الدستوري. وقد طلب مني غسان العطية المشاركة في ذلك المؤتمر. ترددت أصداء عدد من المواضيع في الأبحاث والمناقشات التي جرت، وقُدِّر لي أن أسمعها مراراً وتكراراً في حديثي مع العراقيين في مختلِف المناسبات. كان أحد المواضيع المتكررة توق العراقيين لرسم مستقبلهم السياسي وانتخاب زعمائهم، بمن في ذلك أولئك الذين سيكتبون الدستور الدائم. كانت هذه المشاعر تقترن في بعض الأحيان بالتعبير عن الاستياء إزاء الاحتلال، لكن العراقيين كانوا مصممين على تحقيق الديمقراطية. وقد دوت القاعة بأعلى دوي من التصفيق في ذلك اليوم بعد تصريح أحد رجال الدين المسلمين الذي قال: "يجب ألاّ توضع السلطة أبداً بيد زعيم واحد مطلق". وكان موضوع آخر يدور حول اللهفة إلى حكم حقيقي للقانون. وقال أحد الخطباء إن الميثاق الدائم الوحيد الذي حظي به العراق في القرن الماضي كان دستور عام

١٩٥٢. أما الدساتير الأخرى فقد كانت جميعها موقتة. على أن العراقيين كانوا في الوقت نفسه، منقسمين حول الفدرالية. فهنا، كما هي الحال في مناقشات عامة أخرى، كان الزعماء الأكراد، و، في بعض الأحيان، بعض العراقيين العرب الليبراليين وبعيدي النظر يبدون آراء مقنعة إزاء تأسيس عراق فدرالي. وقد كانت ملاحظاتي تهدف (جزئياً) إلى شرح طبيعة الفدرالية، والسبب الذي جعلها تمتد على نحو متزايد في أنحاء العالم، واختلافها عن التنظيمات الكونفدرالية، التي تسلب سلطات المركز إلى حد بعيد. وقد دعا الدكتور محمود عثمان، وهو عضو كردي مستقل في مجلس الحكم، إلى الفدرالية وتحدث، على نحو يثير المشاعر، عن الآلام التي لحقت بالشعب الكردي. وقد قوطع باحتجاج غاضب من الجمهور، حيث قيل إن العراق يحتاج إلى أن يكون بلداً واحداً، وليس نظاماً فدرالياً. وواصل عثمان حديثه، قائلاً إن ثمة حاجة إلى استبقاء السلطة الكردية الحالية في الدستور الجديد، مع وجود برلمان كردي للمنطقة. قال: "إننا نريد الوحدة العراقية، لكننا نريد المحافظة على حياتنا". ومع انفجار التوتر ثانية، حيث كان الناس يهتفون بأن من شأن الفدرالية أن تكون كارثة بالنسبة للعراق ـ معتبرين ذلك بمنزلة تقسيم للبلد ـ تدخل العطية مناشداً الحضور بأن يتحلوا بالتسامح. "نحن هنا لبناء عراق جديد. كم أتمنى أن نقبل الرأي الآخر في الوقت الذي نعرب فيه عن رأينا". هذا الإعلان أعاد المؤتمر الذي ضم ٣٠٠ عضو إلى شيء من الكياسة، لكن كان من الواضح أن القاعة ـ والبلد ـ بقيا متمحورين حول الاعتقاد بأنه ينبغي أن يكون لكل جماعة ثقافية، وكل منطقة جغرافية، حق ما في تقرير مصيرها، والاعتقاد أن العراقيين شعب واحد، وأمة واحدة ـ بل هم جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأنه ما من أحد يحق له إخضاعهم وشرذمتهم.

وبحلول شهر يناير، كانت تجري في أنحاء البلاد مؤتمرات واجتماعات حول مستقبل العراق السياسي والدستوري، بغية فحص العملية الانتقالية واستطلاع قضايا مثل قضايا المجتمع المدني ودور المرأة والدين والدولة والانتخابات والفدرالية (التي كانت تتداخل مع مسألة الحكم الذاتي الكردي). وكانت تجري في الاجتماعات الكبيرة في الصالات الكبيرة، والتي كانت تستقطب من ١٠٠ إلى ٣٠٠ مشارك، مناقشات حامية الوطيس كانت تستمر لمدة ثلاث أو أربع ساعات. إلا أنه ما من قضية كانت مثار الجدل الشديد مثل قضية الفدرالية. فقد واجهت ذلك مرة أخرى عندما تحدثت في منتصف فبراير في مؤتمر دام يوماً كاملاً بشأن إزالة المركزية. وقد عالج المؤتمر أساساً التحديات الإدارية التي تنطوي عليها عملية إزالة مركزية نظام سياسي كان

موغلاً في المركزية لمدة طويلة من الزمن. وقد شعرت بأن مساهمتي ستكون على مستوى يغلب عليه الطابع النظري، في شرح الكيفية التي من شأن نظام فدرالي أن يخدم بموجبها قضية الديمقراطية في العراق. وأوضحت أن الفدرالية هي طريقة لتوحيد البلد لا لتقسيمه، وأن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بدولة عراقية موحدة وديمقراطية، وأننا نحن الأمريكيين خضنا حرباً أهلية دموية للحيلولة دون شرذمة دولتنا وأننا لا نتمنى للشعب العراقي أقل مما حققناه لأنفسنا ودفعنا هذا الثمن الغالي من أجله. ومع ذلك، فقد أثارت ملاحظاتي الخلافات المعروفة. وبعد الاجتماع، صرح الوزير العراقي الذي كان يترأس أعمال المؤتمر (وهو نفسه كردي)، شبه مداعب، بأني كنت مشاغباً لإثارتي قضية الفدرالية في مؤتمر عن إزالة المركزية.

في هذه المرة، استطاع إزالةَ التوتر بطريقة بليغة زعيمٌ سياسي عراقي، هو عضو في مجلس الحكم واسمه موفق الربيعي. كان طبيباً درس في بريطانيا وإسلامياً معتدلاً وأحد أعضاء المؤتمر الحزبي الشيعي الذي انعقد بغية اختيار مجلس الحكم. وقد عمل في بعض الأوقات بصفة وسيط بين سلطة التحالف وآية الله السيستاني. أظهر الربيعي مقدرة على التواصل عبر الانقسامات، وهو ما كان يفتقر إليه الزعماء السياسيون العراقيون الآخرون. وقد أثارت مهارته إعجابي. فقد وضع جانباً ورقته الرصينة والمنظمة بأسلوب منطقي دقيق عن الفدرالية، وطرح تأييداً مثيراً للعواطف ومرتجلاً لإزالة المركزية الفدرالية. قال موجهاً نقداً شديداً لمرحلة تمركز السلطة التي استمرت ٣٥ سنة، والتي اتسمت يالاضطهاد الطائفي والتمييز العنصري (ولاسيما ضد الأكراد).

ثمة بعض الأشياء التي تعلمناها من المذابح، من حملة التعريب، إلى ما هنالك. وأحد هذه الأشياء هو الحاجة إلى الاعتراف بتنوعنا الثقافي والطائفي والإقليمي. فإما أن نخوض صراعاً مريراً حول السلطة أو ننقل السلطة إلى الأطراف.

إن وحدة العراق وحدود العراق من الأمور المقدسة. . . ومع ذلك، فإننا نستطيع ضمن هذه الوحدة، إعطاء سلطة للأطراف على حساب السلطة المركزية. ولا عيب في ذلك.

إن المركزية هي مصدر انقساماتنا. فقد عزلت كردستان. ولم يكن جنوب العراق يشعر بالانتماء إلى العراق مطلقاً. فقد كان مضطهداً...

إن الطريقة المثلى للتصدي للمشكلة هي نقل السلطات. هذا من شأنه أن يكون حلاً لكثير من المخاوف. صدقوني! إن كل المخاوف التي يشعر بها العراقيون ذات أهمية. لو كنت كردياً، لكنت أخشى أن تقوم السلطة المركزية بتنفيذ مذبحة مرة أخرى. ويخشى الشيعة من عودة السلطة المركزية ومزاولة الاضطهاد ثانية. ولو كنت عربياً سنياً، لخشيت أن أتعرض للقتل من قبل الأكثرية، وأن يتحول وضعي من مضطهِد إلى ضحية للأغلبية.

إننا لا نستطيع ببساطة أن ننسى هذه المخاوف ـ أو مخاوف التركمان والآشوريين والكلدانيين.

أنا لا أطلب أن يواجه العربي الكردي. كلا! فلنرسِ قواعد الفدرالية في جميع المحافظات. يمكن أن يكون لدينا ولاية أو إقليم أو محافظة في البصرة وولاية النجف وكربلاء والحلة والديوانية وبغداد. وولاية كردية.

هذه ليست صيغة للانقسام بل للوحدة...

من الخطأ الفادح أن نتصور أن الحل الفدرالي هو مطلب كردي، إنه مطلب عربي بقدر ما هو مطلب كردي، مطلب من البصرة وبعقوبة بقدر ما هو من كردستان. إنهم جميعاً يريدون الانتماء إلى المكان الذي انحدروا منه.

حدثت في مؤتمر العطية مناسبة أخرى تعالى فيها التصفيق العفوي حين أثارت إحدى المشاركات قضية دور المرأة في السياسة العراقية. "إن النساء يمثلن ٦٠ في المئة من العراق، ولكن أين التمثيل الحقيقي للمرأة؟" طرحت هذا السؤال، ومضت تقول: "لم نشاهد حتى الآن دوراً ذا أهمية للمرأة، حتى في مجلس الحكم. فنادراً ما نجد نساءً في هذه المؤتمرات. هذا خطأ يجب الاعتراف به. سيكون للمرأة دور حيوي في الحكومة القادمة". كانت النساء في واقع الأمر ينظمن أنفسهن للمطالبة بالانضمام، وهو ما اكتشفته في اليوم التالي عندما اجتمعت لمدة ساعتين مع خمس وعشرين عضواً من المجلس العراقي الأعلى للنساء، وهي منظمة جامعة تضم الفئات التي تألفت في شهر أكتوبر المنصرم. هؤلاء النسوة كن مفعمات بالحيوية والفطنة ومصممات على ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في ميدان السياسة. وقد ناقشنا الخيارات المتاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك حصة قانونية لتمثيل المرأة في البرلمان الموقت والمؤتمر الدستوري. وقد ناقشنا بإيجاز الطرق التي يمكن بها هيكلة الحصص. أعطيتهن ورقة كنت قد طلبت من بيبا نوريس Pippa Norris من مدرسة الحكومة التابعة لأسرة كيندي في جامعة هارفارد، أن تعدها بشأن الآليات البديلة (مثل الحصص

والكراسي المحجوزة) لزيادة تمثيل المرأة في العراق. وقد استفادت من معرفتها بالبلدان النامية الأخرى، بما في ذلك أفغانستان والأردن وجنوب إفريقيا. وبالنظر للموعد النهائي الذي كان يتربص بنا في الثامن والعشرين من فبراير من أجل إنجاز قانون الإدارة الموقت، فقد أهبت بالنساء لكي يقمن بصياغة مقترح وتقديمه إلى مجلس الحكم وإلى سلطة التحالف بالسرعة الممكنة. فقررن القيام بذلك قريباً، واتفقت معهن على الاجتماع مرة ثانية لمناقشة خيارات مؤسسية محددة. بعد ثلاثة أسابيع، اجتمع سبع من زعيماتهن بالسفير بريمر وقدمن إليه خطاباً يطلبن فيه حصة بنسبة ٤٠ في المئة للنساء في الهيئات التشريعية وإلغاء القرار ١٣٧ الذي كان مجلس الحكم قد أقره في أواخر شهر ديسمبر (في جلسة قل فيها عدد الحاضرين كثيراً) لاستبدال القانون المدني العراقي المتعلق بشؤون حقوق المرأة في قضايا الطلاق والإرث. وقد طالبن أيضاً بأن يلزم الدستور الموقت العراق بمراعاة اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

في تلك الليلة، وبعد الاجتماع مع النساء، كتبت مذكرة إلى بريمر عن التحديات التي كنا نواجهها بشأن تعزيز الديمقراطية والانتقال السياسي. وكنت على وشك الانصراف في رحلة قصيرة إلى جنوب إفريقيا، مع عدد من زعماء المنظمات العراقية غير الحكومية، وذلك لحضور الاجتماع الثالث للحركة العالمية من أجل الديمقراطية، وهي تجمع دولي من الشبكات والنشطاء التي تدعمها المنحة الوطنية من أجل الديمقراطية. وكنت أريد، من بين جملة أمور، أن أضغط ثانية على بريمر المتردد بشأن تخصيص نوع من الحصص للجنسين. كتبت أقول:

سوف تكون الديمقراطية العراقية أفضل وأقوى إذا ما كان هناك تمثيل ذو بال للمرأة. وبالإضافة إلى جميع الأسباب الأخرى البديهية، فقد خطر لي سبب آخر اليوم بعد مشاهدة هؤلاء النسوة يتفاعلن بعضهن مع بعض. هذا المجلس الأعلى هو إحدى الهيئات القليلة التي تتجاوز الاعتبارات الإثنية والطوائف الدينية، والتي تتقاطع مصلحتها بشكل فعلاً وبلا زيف عبر الانقسامات. إن حضوراً ذا شأن للنساء في الجمعية الوطنية الموقتة قد يساعد على تلطيف بعض الانقسامات الطائفية التي نتصارع معها.

في الواقع، فإن النساء يمثلن عينة تدعو إلى الإعجاب في العراق: من أكراد وسنة وشيعة وغير ذلك من الطوائف الدينية والعلمانية، المحجبات وغير المحجبات من خلفيات ثرية ذات امتيازات وأخرى متواضعة. فخلافاً لما جرى من الصياح والجو العاصف والأوراق المثيرة الطويلة في مؤتمر البارحة، فقد وجدت في

هؤلاء النسوة عراقيات براغماتيات ومتعاونات ومثاليات وحصيفات يحترمن بعضهن بعضاً حتى في حال الاختلاف. قلت في نفسي: "ليت هذا ما سيكون عليه مستقبل العراق".

ولكن قبل بلوغ مستقبل العراق، كانت سلطة التحالف تواجه تحدياً أكثر إلحاحاً يتمثل بإقناع الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق لتقديم المساعدة في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. في الخامس عشر من يناير، طار بريمر مع عدد من الأشخاص من كبار مساعديه إلى الولايات المتحدة، لحضور اجتماعات في واشنطن مع رؤسائهم في إدارة بوش بشأن حضور اجتماعات في نيويورك مع الأمين العام وكبار موظفيه. وقبل مغادرة بريمر، كان زملائي في مكتب الحكم يضعون استراتيجيات لسيناريوهات بشأن مشاركة الأمم المتحدة في العملية السياسية. وبموجب أكثر السيناريوهات إيجابية، يأتي مندوب خاص للأمم المتحدة إلى العراق ويقرر أن الانتخابات المباشرة متعذرة في واقع الأمر قبل الثلاثين من يونيو، وينجح في إقناع آية الله السيستاني بهذا الواقع. ثم يقدم فريق الأمم المتحدة اقتراحات بشأن إصلاح إجراءات المؤتمرات الحزبية الانتخابية بطريقة تعزز شرعيتها دون تعديلها جذرياً أو تشويش الجدول الزمني الانتقالي. وبموجب هذا السيناريو (كما كنا نأمل)، تكون سلطة التحالف على استعداد لإسناد دور أوسع للأمم المتحدة من شأنه أن يساعد على الإشراف على نقل السيادة. وفي سيناريو أسوأ الحالات، يجد مندوب الأمم المتحدة أنه من الممكن إجراء الانتخابات المباشرة بحلول شهر مايو أو يوصي بتأخير نقل السيادة حتى شهر سبتمبر أو أكتوبر. وقد شعرنا بالقلق من أنه من المحتمل أن يؤدي هذا السيناريو الكارثي إلى تخريب الجدول الزمني الانتقالي ويثير التوترات الإثنية السياسية. وبدا ذلك من غير المحتمل. غير أنه في خطاب الأمين العام أنان الموجه إلى الباچه چي (والذي رفضه السيستاني بوصفه غير كاف) قال إنه قد لا يكون هناك متسع من الوقت لإجراء انتخابات حرة ومنصفة وذات مصداقية قبل تسليم السيادة. وقد أثار استخدامه لكلمة (قد) القلق لدى فريق بريمر. أما أنا فقد رأيت أن السيناريو الكارثي بعيد الاحتمال، لأنه كان من البديهي أن أي شيء يقارب الانتخابات الديمقراطية لا يمكن تنظيمه في غضون أربعة أو خمسة أشهر في العراق، وأيضاً لأني كنت أعرف أن الأمم المتحدة التي كانت تحث التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة حثاً ثابتاً متواصلاً، منذ البداية، على الإسراع بنقل السيادة إلى حكومة عراقية موقتة، لن توصي الآن بأي إجراء من شأنه تأخير تاريخ تسليم السيادة.

وقد وجد فريق الحكم السيناريو الأكثر احتمالاً هو شيء بين هذا وذاك. فمن المحتمل أن يخلُص المندوب الخاص للأمم المتحدة إلى أن الانتخابات المباشرة قبل الثلاثين من يونيو غير ممكنة، لكنه لن يؤيد طريقة الاختيار على نمط المؤتمرات الحزبية الانتخابية كما هو متوخى في خطة الخامس عشر من نوفمبر. بدلاً من ذلك، فإن الأمم المتحدة قد تقترح تعيين أعضاء في الجمعية الانتقالية ذاتها لعقد مؤتمر دولي أو لإضافة من تعينهم إلى اللجان التنظيمية لجعلها أكثر تمثيلية. لكن زملائي في مجلس الحكم كانوا يشعرون بالقلق من أن مثل هذه المقاربة من المتوقع أن تأتي بالسُنَّة المستائين والبعثيين السابقين، الأمر الذي من شأنه أن يوجد مشكلات خطيرة للسيستاني ولمجلس الحكم. وقد جادلوا بأنه يتعين علينا، في واقع الأمر، تنبيه وفد مجلس الحكم، قبل اجتماعهم بالأمم المتحدة، إلى هذا الخطر (وإلى الاحتمال المتصل بذلك الذي مفاده أن الأمم المتحدة قد تقترح تخفيف نفوذ المجلس بالنسبة لعملية الاختيار)، وذلك كي يفهموا التكاليف المحتملة لإشراك الأمم المتحدة. وفي غضون كل ذلك، كانت الدائرة المحيطة مباشرة ببريمر في مكتب الحكم تشعر بالقلق من احتمال إعادة الأمم المتحدة ترجيح كفة الميزان لمصلحة السنة ترجيحاً أبعد مما ينبغي ـ دون أن يدركوا أنه إذا لم يتم إصلاح العيب الأساسي في تهميش السنة، فإن من شأن الانتقال أن يعاني عنفاً مزمناً. وقد أوصى زملائي، انطلاقاً من خوفهم من أن زيادة انخراط الأمم المتحدة تنطوي على خطر إيجاد طريق مسدود، بالقيام بمحاولة لتقييد تفويض الأمم المتحدة، بحيث يقتصر على إدخال تحسينات على اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر وتنفيذها، واستبعاد أي مقترحات جديدة تأتي من نيويورك، وهذا بالضبط ما كان بريمر عازماً على القيام به عندما غادر العراق في الخامس عشر من يناير.

في نيويورك، كان موظفو الأمم المتحدة يناقشون سيناريوهاتهم الخاصة بهم. وفي واقع الأمر، لم يكن تأجيل تسليم السيادة المقرر إجراؤه في الثلاثين من يونيو خياراً مطروحاً للبحث. فقد كانت الأمم المتحدة ملتزمة بالمحافظة على ذلك التاريخ مثل التزام الولايات المتحدة. ومع اقتراب اجتماع التاسع عشر من يناير، أصبحت الأمم المتحدة تنظر فيما إذا كان من الممكن مراجعة نظام المؤتمرات الحزبية الانتخابية وكيفية القيام بذلك لجعله أكثر مصداقية وأكثر قبولاً. وقد يكون من الممكن، على الأقل في بعض المحافظات، في رأي كبار موظفي الأمم المتحدة، إعادة هيكلة اللجان التنظيمية، بحيث تضم شخصيات أساسية (على سبيل المثال، الأحزاب القومية العربية في بغداد أو ممثلين للسيستاني في النجف، إذا لم تكن هذه الجماعات تحظى

بتمثيل كاف). إلا أنه لم يكن من الممكن اتخاذ القرارات ـ كما كانت واشنطن تأمل ـ في اجتماع التاسع عشر من يناير. فلا بد أولاً من قيام فريق للأمم المتحدة بزيارة العراق وتقييم الوضع.

على أعلى مستويات الأمم المتحدة، تواصل النقاش حول ما إذا كان يتعين على الأمين العام إرسال بعثة إلى العراق. كان كوفي أنان بطبيعته رجلاً حذراً. وكان لا يزال يعاني ما خلفه تفجير مقر الأمم المتحدة من رضوض وأذى، ويشعر بأنه مسؤول شخصياً عنه، إلى حد ما. فقد ظل يشعر بقلق عميق بشأن الوضع الأمني في بغداد، ولم يكن متأكداً من أن تُحمل توصيات الأمم المتحدة بشأن إصلاح العملية على محمل الجد. وقد أوحت المحادثات السابقة مع إدارة بوش بأن الأمريكيين كانوا يريدون مجرد إشراف الأمم المتحدة على العملية، وليس تنقيحها إلى حد كبير. وقد شعر أنان بأن ذلك لا ينطوي على قدر كافٍ من المسؤولية للمجازفة التي تعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بها. وعلى أي حال، فإن أنان لم يكن ليسمح بإرسال بعثة يقارب مستواها مستوى البعثة الأصلية. ثم إن كثيراً من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة كانوا يدعون إلى إبقاء الأمم المتحدة خارج العراق إلى أن يتم نقل السيادة، بينما كان آخرون يجادلون بأن العراق وصل إلى طريق مسدود لا تستطيع الولايات المتحدة وحدها اختراقه، ويستدعي بالضبط ذلك النوع من الوساطة التي وُجِدت الأمم المتحدة للقيام به. وكان من الواضح أيضاً، بعد فشل خطاب أنان، أن الحاجة تدعو إلى إشراك السيستاني مباشرة وإعطائه حيّزاً ما. كان جمال بن عمر يعتقد أن السيستاني لم يكن يرغب في إصدار فتوى ضد خطة العملية الانتقالية. وهو لم يصدر سوى فتوى واحدة منذ بداية الاحتلال. لكنه إذا حوصر في الزاوية، فقد يفعل ذلك مرة ثانية. ومن جهة أخرى، فإنه إذا جاءت الأمم المتحدة إلى العراق واستعرضت الحقائق في الموقع، وعاملت السيستاني باحترام وناقشته بالمنطق، فعندئذ من المحتمل جداً أن يسلم بالحاجة إلى مقاربة مختلفة. وفي الواقع، فقد ألمح شخص مقرب من السيستاني مؤخراً، عبر الصحافة إلى أن آية الله الكبير قد "يغير رأيه" إذا جاء وفد من الأمم المتحدة إلى العراق، وقرر أن الانتخابات غير ممكنة بحلول الثلاثين من يونيو[٧]. على أنه لكي يكون لهذه البعثة مصداقية وفاعلية، فإنه يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور مستقل.

٧- Edward Wong, "U.S. Tries to Give Moderates an Edge in Iraqi Elections," *New York Times,* 18/1/2004.

كان اجتماع التاسع عشر من يناير في مقر الأمم المتحدة اجتماعاً كبيراً، وغطى طيفاً واسعاً من القضايا المتعلقة بالعراق. وقد انضم إلى الأمين العام وكبار موظفيه ثمانية من أعضاء مجلس الحكم (برئاسة عدنان الباچه چي)، وبريمر ونائبه البريطاني جيريمي غرينستوك وميغهان أوسيلفان من مجلس الحكم، وسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جون نغروبونتي واثنان من مساعدي وزير الخارجية، وروبرت بلاكويل من مكتب مستشار الأمن القومي. سارت المناقشة سيراً حسناً، حيث أعرب بريمر والمسؤولون الأمريكيون الآخرون عن الرغبة في إقامة شراكة وتعاون، وهو ما كانت الأمم المتحدة تريد سماعه. ووعدت سلطة التحالف بتوفير الأمن التام لفريق الأمم المتحدة. وأكدت سلطة التحالف ووفد مجلس الحكم أنهم سيرحبون ببعثة من الأمم المتحدة تقوم بتقييم إمكان إجراء انتخابات قبل تسليم السيادة وأنهم سيقبلون النتائج التي ستخلُص إليها الأمم المتحدة. وبدا أنان الآن راضياً عن ذلك، لكنه كان غير واضح في موقفه في العلن، ولم يصدر أي قرار فوري. وكان لا يزال هناك شك كبير لدى موظفي الأمم المتحدة حول بواعث الأمريكيين ومقاومتهم لتجديد انخراط الأمم المتحدة قبل تسليم السيادة. لذا، فقد كان يتعين على أنان حشد التأييد داخل الأمم المتحدة. وفي هذا المسعى، أخذ يفكر بما إذا كان ينبغي اتخاذ حل وسط بين معسكري الموافقين والمناهضين، بأن يقوم، في بادئ الأمر، بإرسال بعثة تقصٍ للحقائق ذات مستوى متدن. كنت آمل ألاّ يلجأ إلى هذا الخيار، لأن مثل هذا الفريق لن يكون له من المنزلة ما يسمح له بإعطاء تقييم يحظى بالثقة والقبول. إن إقناع اللاعبين الرئيسيين يحتاج إلى أن تتبع تلك البعثة بعثة أخرى أثقل وزناً، وبالتالي فإنها لن تحقق شيئاً سوى القيام بعملية كسر للجليد تستهلك كثيراً من الوقت. لم يكن الزمن إلى جانبنا. وبما أنه كان لا بد من إنجاز القانون الإداري الموقت بحلول الثامن والعشرين من فبراير، فقد كانت سلطة التحالف قد صرحت بأن أي توصية من الأمم المتحدة يجب أن تأتي بحلول الأسبوع الثالث من شهر فبراير، بحيث إنه إذا قُبِلت يمكن تضمينها في الوثيقة. كنا بحاجة إلى بعثة رفيعة المستوى من الأمم المتحدة تأتي في وقت قريب.

وأخيراً، أعلن أنان، في الثامن والعشرين من يناير، أنه بعد أن تتم الإجراءات الأمنية، سوف يرسل بعثة فنية إلى العراق لتقرر ما إذا كان بالإمكان إجراء انتخابات قبل نقل السيادة في الثلاثين من يونيو، وإذا ما كان ذلك متعذراً، لتقرر الترتيب البديل الذي سيكون مقبولاً. كما أنه صرح بأن بعثة الأمم المتحدة سوف تستشير طيفاً واسعاً من المجتمع العراقي في البحث عن البدائل، وبأنها ستبحث عن التوافق بين العراقيين.

ومع أن الأخضر الإبراهيمي، الذي عاد مؤخراً من أفغانستان، لم يعلن عن ذلك، فإنه كان قد وافق على ترؤس البعثة. والآن، أصبحت المبادرة، التي ناقشتها بصورة غير رسمية مع جمال بن عمر، وعملت من أجلها منذ بداية نوفمبر، وشيكة الوقوع.

مع أن بريمر كان حذراً من بعثة الإبراهيمي، إلا أنه ما إن وصلت إلى بغداد في السادس من فبراير، حتى قرر مدير سلطة التحالف أنه يجب أن يوفر لها المكان والاستقلال لكي تنجح. ولم أكن متأكداً مما إذا كان بريمر قد غير موقفه، لأن واشنطن أمرته بذلك أو لأنه توصل إلى الاقتناع بأهمية البعثة وما تنطوي عليه من إمكانات. لعل العاملَيْن أديا دوراً في ذلك، فقد أرسل بريمر تعليمات إلى جميع أعضاء سلطة التحالف بوجوب إعطاء فريق الإبراهيمي (الذي كان يضم جمال بن عمر بين أعضائه السبعة) كل تعاون ممكن والامتناع عن القيام بأي محاولة للتأثير في مداولاته. ومع التقدم الذي أحرزته بعثة الإبراهيمي (وبعد عودته لاحقاً)، مع الحرص على التنسيق الوثيق مع الأمريكيين، تولدت الثقة لدى بريمر بفريق الأمم المتحدة، وأعطى مشورته وتوصياته ذلك النوع من الإصغاء الجاد الذي لم يكن يعيره لدي ميللو وبعثته.

لم يُضِع أعضاء فريق الأمم المتحدة أي وقت للانغماس في سلسلة واسعة من الاجتماعات مع الفاعلين الأساسيين في سلطة التحالف ومجلس الحكم ونظام الأحزاب الأوسع نطاقاً والمجتمع المدني. وتحدثوا إلى زعماء القبائل والزعماء الدينيين والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية والصحفيين والأكاديميين والأشخاص داخل العملية والأشخاص النافرين منها، بما في ذلك الأحزاب القومية العربية وغيرهم من أصحاب المصالح الذين فشلت سلطة التحالف في إشراكهم في العملية. وقد تعرضوا مراراً وتكراراً إلى الإحباط جراء الوضع الأمني الخطر، لكنهم ظلوا يشعرون، كما صرحوا بذلك لاحقاً، بأنهم كانوا قادرين على التأكد من آراء طيف واسع من العراقيين[٨]. والأهم من ذلك أن الإبراهيمي وبريمر اجتمعا بالسيستاني وبمساعديه لمدة ساعتين ونصف الساعة في الثاني عشر من فبراير. وقد سار الاجتماع سيراً حسناً إلى حد بعيد، حيث وجد الرجلان، اللذان كانا في السبعينيات من العمر، كل منهما في الآخر، نداً ذكياً وجديراً بالاحترام ومثيراً. كان الإبراهيمي قد حصل على معلومات دقيقة عن السيستاني وتفكيره واهتماماته. كما

٨- United Nations, *The Political Transition in Iraq: Report of the Fact-Finding Mission,* 23/2/2004, p.3.

بدا أن السيستاني واسع الاطلاع والمعرفة، حيث استهل المناقشة بالإشارة إلى مقالة عن الإبراهيمي في صحيفة مصرية. وبدا أنه رجل عميق الفكر يستجيب للمنطق والوقائع. وقد حرك الإبراهيمي الاثنين بشكل فعال في شرحه لآية الله الكبير السبب الذي جعل بعثة الأمم المتحدة تخلُص إلى أنه لا يمكن إجراء انتخابات ذات مصداقية قبل تسليم السيادة في الثلاثين يونيو. فقال إن الانتخابات اللائقة تحتاج ليس إلى قدر معين من الأمن فحسب، بل إلى توافق سياسي وإطار قانوني وبنية تحتية إدارية أيضاً؛ فلا بد من اختيار لجنة للانتخابات، ولا بد من وضع قواعد للأحزاب والحملات السياسية، ولا بد من تسجيل الناخبين والمرشحين والأحزاب، ولا بد من تحديد مراكز الاقتراع، ولا بد من تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في الاقتراع وإحصاء الأصوات، ولا بد من تأمين المعدات، ولا بد من إعلام المقترعين بشأن الإجراءات والقضايا والمرشحين، ولا بد من اعتماد مراقبي انتخابات وتدريبهم.

ويرى فريق الأمم المتحدة أن أقرب وقت يكون فيه العراق مستعداً للانتخابات هو في شهر ديسمبر، إذا توفرت الظروف المناسبة. وفي الوقت نفسه، كان الإبراهيمي وزملاؤه قد حملوا على محمل الجد المخاوف الشائعة حول نظام سلطة التحالف المتعلق بالمؤتمرات الحزبية الانتخابية التي تختار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية. وسأل الإبراهيمي آية الله الكبير عما إذا كان يقبل بعملية يتم فيها إلغاء المؤتمرات الحزبية الانتخابية واختيار حكومة موقتة، ويتم بعد ذلك انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في آخر السنة، أو في موعد لا يتجاوز أواخر يناير. ومن شأن الهيئة المتتخبة أن تكون بمثابة برلمان وبمثابة جمعية دستورية على حد سواء، مما يؤخر انتخابات المجلس التشريعي الوطني إلى ما بعد تسليم السيادة في شهر يونيو، ولكن يؤجل الانتخابات المتعلقة بالجمعية التأسيسية (المقرر إجراؤها في مارس ٢٠٠٥) بمقدار شهرين. وفي تصور الأمم المتحدة، ستكون الحكومة الموقتة حكومة لتصريف الأعمال بالوكالة، وذات سلطة محدودة خلال بضعة أشهر إلى أن يتم انتخاب برلمان في ظل دستور دائم. وأوضح السيستاني أنه يفضل أن تقوم الأمم المتحدة بتسيير الإدارة الانتقالية خلال الفترة الموقتة ـ وهي فكرة يبدو أنه فكر فيها ملياً ـ ولكن بما أن هذه الخطة لم تكن قابلة للتحقيق، فقد قبل السيستاني، من حيث المبدأ، الحل الوسط الجوهري الذي أنقذ عملية الانتقال السياسي، ألا وهو تأجيل الانتخابات لمدة ثمانية أشهر أخرى (إلى ما بعد مايو)، ولكن على أساس أن يتم بعدئذ اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية عبر انتخابات مباشرة، وليس من خلال المؤتمرات الحزبية الانتخابية.

نالت خطة الإبراهيمي الدعم الإجماعي بسرعة من جانب اللاعبين الأساسيين. فقد أتاحت لزعماء العرب السُنّة ولزعماء الأكراد تأخير الانتخابات الذي كانوا يشعرون بـأنه يعطي مزيداً من الوقت لجناحهم السياسي لكي ينظم نفسه. أما بالنسبة للأحزاب الإسلامية الشيعية، التي كانت تخشى أن يحرمها نظام المؤتمرات الحزبية الانتخابية من النصر الذي كانوا سيحرزونه عبر الانتخابات، فقد تضمنت الخطة على الأقل الوعد بانبثاق حكومة انتقالية عبر انتخابات مباشرة في غضون سنة واحدة. وكانت سلطة التحالف قلقة بشأن الجهة التي ستختار حكومة تصريف الأعمال بالوكالة وكيفية كبحها ومحاسبتها دون وجود جمعية ما، إلا أنه، مع وجود مشاركين آخرين ومع نزع فتيل المواجهة، لم يكن لدى سلطة التحالف كبير خيار لقبول الحل الوسط الذي طرحه الإبراهيمي.

عندما عقد الإبراهيمي مؤتمره الصحافي الختامي في بغداد في الثالث عشر من فبراير، لم يكشف عن تفاصيل ما استقر عليه، لكنه حذر من أن إجراء الانتخابات قبل الثلاثين من يونيو قد يشعل نار التوترات الإثنية والدينية. وجاءت توصياته المفصلة، التي تم وضع اللمسات الأخيرة عليها خلال المشاورات مع الأمين العام كوفي أنان وكبار مساعديه، في تقريره المكتوب الذي نشرته الأمم المتحدة في الثالث والعشرين من فبراير[٩]. وعلى الرغم مما جاء في الوثيقة من سرد للنجاح الذي تحقق من خلال التوصل إلى الحل الوسط مع السيستاني، فقد أعربت عن القلق جراء ارتفاع مستوى العنف (بما في ذلك هجومان مدمران على قوات الأمن العراقية، اللذان حدثا خلال أعمال البعثة) وازدياد انقسام الطبقة السياسية وفق خطوط إثنية وطائفية، وازدياد خيبات الأمل والغضب جراء البطالة المتشرة واقتصار الساحة السياسية على نطاق ضيق من المشاركين. لقد وجد فريق الأمم المتحدة العراق مكاناً ديناميكياً مليئاً بالأفكار والمناقشات السياسية، لكنه مليء أيضاً بالتوقعات والمخاوف والتوترات وعدم الثقة، وهي أمور تمثل احتمال اندلاع الصراع المدني والعنف، إذا لم يتم التصدي من قبل اللاعبين الأساسيين للقضايا السياسية الأكثر إلحاحاً. وفي الواقع، فقد حذر الإبراهيمي صراحة، في مؤتمره الصحافي الذي عقده في الثالث عشر من فبراير، من أخطار الحرب الأهلية إذا لم يلتزم رجال السياسة جانب الحذر.

---

٩ - الاقتباسات اللاحقة هي من الأصل، وعلاوة على الصفقة الكبيرة التي توصل الإبراهيمي إليها في بغداد، والتي ألغت نظام المؤتمرات الانتخابية، لكنها أجلت الانتخابات حتى ديسمبر أو يناير، أوصى التقرير بإنشاء لجنة انتخابات عراقية مستقلة على الفور؛ وهو ما كان عدد من الأشخاص منا في سلطة التحالف يحث عليه، وأوضح أن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة.

لقد صنع الإبراهيمي حلاً وسطاً يتسم بالإبداع. وبعد نشر التقرير على الملأ، قوبل بموافقة واسعة النطاق وسريعة بصورة غير اعتيادية في العراق. فقد تم حل المأزق بين السيستاني وسلطة التحالف. وتخلى كل طرف عن شيء مهم: حيث إن السيستاني وافق على الانتظار لمدة سبعة أو ثمانية أشهر لإجراء الانتخابات، ونبذ الأمريكيون المؤتمرات الحزبية الانتخابية المعقدة ليحل محلها برلمان انتقالي منتخب. ولكن مع التزام الطرفين بتاريخ الثلاثين من يونيو من أجل نقل السيادة، بقيت قضيتان رئيسيتان بغير حل: النصوص الدقيقة للدستورالموقت، والقانون الإداري الانتقالي، وتركيبة الحكومة الانتقالية التي ستحكم العراق خلال الأشهر الستة أو السبعة الواقعة بين تسليم السيادة، في الثلاثين من يونيو، وبين الانتخابات التي ستجري في يناير ٢٠٠٥. كان الجدل حول الدستور الموقت قد قطع شوطاً بعيداً، وكانت الانقسامات بين الجماعات الإثنية والدينية قد بلغت ما أصبح عملية مفاوضات مثيرة للنزاع. أما مجلس الحكم فقد أنهكته هذه المحادثات المعقدة، وكان على المسألة المتعلقة بحكومة تصريف الأعمال بالوكالة أن تنتظر إلى أن يتم إقرار الدستور الموقت. لكن شيئاً واحداً كان واضحاً: فالمناورات إنما بدأت للتو.

الفصل السادس

دساتير وحلول وسطى

بعد أيام قليلة من وصولي إلى بغداد، كنت قد أعطيت مسودة أولية جزئية للقانون الإداري الانتقالي، وهو الاسم الرسمي للدستور العراقي الموقت، الذي كان ينبغي اعتماده في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٤[١]، وذلك حسب ما نصت عليه اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر. كان النص المبدئي قد أُعِدَّ من قبل مستشار عراقي للجنة الصياغة التابعة لمجلس الحكم، برئاسة عدنان الباچه چي. ومع أن تلك الوثيقة المبدئية كانت واعدة من بعض الجوانب وليبرالية في مقصدها، فهي كانت كانت مليئة بنقاط الضعف، وتركت العديد من القضايا من دون حل. وقد شعرت، بوجه خاص، بأن المسودة يجب أن تتضمن حمايات أقوى وأكثر صراحة وتفصيلاً للحقوق المدنية والسياسية. كان تأمين الحقوق واحداً من الاهتمامات الرئيسية الشاغلة لكوندوليزا رايس وجيري بريمر عندما طلبا مني الذهاب إلى العراق لتقديم المشورة بشأن الانتقال إلى الديمقراطية. وبالنظر لتاريخ العراق قريب العهد الذي اتسم بالقسوة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فقد بدا أن الدستور الموقت يجب أن يتضمن نصوصاً تتعلق بالحمايات تتم صياغتها بأكبر قدر ممكن من الصراحة والوضوح. وكانت لدي مشاعر قلق مماثلة بشأن معالجة قواعد الإجراءات القانونية (Due Process) والاستقلال القضائي والسيطرة المدنية على العسكريين، وحظر التعذيب. على سبيل المثال، حظر مشروع الدستور تعذيب أي شخص "يُشتبَـه في ارتكابه مخالفة أو جنحة أو جريمة". وترك الباب مفتوحاً بشأن احتمال تعذيب السجناء متى تتم إدانتهم، أو إمكان تعذيب الأفراد لأسباب أخرى.

١ – كان العراقيون قد أصروا على أن تسمى الوثيقة دستوراً موقتاً لأسباب ثلاثة: الأول، ما من عراقي يريد أن يكون إداري مدني أجنبي (بريمر) في وضع من يقر دستور الأمة. الثاني، كان آية الله السيستاني مصراً على أن هيئة منتخبة هي وحدها التي تضع الدستور. الثالث، كان الليبراليون العراقيون يشعرون بالقلق إزاء وجود وثيقة أخرى في سلسلة من الدساتير الموقتة التي لا تكتسب أبداً صفة الديمومة.

برزت أمثلة كثيرة أخرى منذ البداية. كان بعضها يتعلق بالعملية المعقدة المتصلة باختيار الجمعية الوطنية الانتقالية من خلال المؤتمرات الحزبية الانتخابية، حيث إنه كان لا يزال يتعين تحديد تفاصيل الاختيار. وقد تركزت مجموعة أخرى من القضايا على تركيبة الحكومة.

فقد ذكَّر مجلس الرئاسة المكون من ثلاثة أعضاء بمجلس السيادة بأعضائه الثلاثة، الذي تم تأليفه في عام ١٩٥٨ في ظل الدستور الموقت الذي أعقب الإطاحة بالملكية. كنت قلقاً بشأن كيفية تقسيم السلطة بين مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء. وكنت من منطلق خبرتي في دراسة الديمقراطيات على نطاق العالم أُفضل شكلاً حكومياً يغلب عليه الطابع البرلماني، مع وجود ضوابط مهمة لسلطة رئيس الوزراء. وفي ضوء تاريخ العراق الذي اتسم بتركيز شديد للسلطة وإساءة استخدامها، كنت أشعر بأن من الأفضل للعراق أن تكون السلطة فيه موزعة بين مراكز عدة يكون لبعضها حق النقض، بدلاً من أن تتركز السلطة في مكتب أو فرع واحد. ولسوء الحظ، كان يبدو أن مسودة الدستور أعطت مجلس الرئاسة سلطة شاملة لإصدار المراسيم، على الرغم من أنها كانت تنص، على ما يبدو، على وجود رئيس وزراء قوي. ثم إن مشروع الدستور كان يتوخى وجود برلمان ضعيف وغير فعال ـ وهو نص مثير للمشكلات للسبب ذاته. وقد شعرت أيضاً بأنه يتعين على الوثيقة أن تتضمن نصوصاً أقوى تتعلق بالمراجعة القضائية، ولكن مع وجود مبادئ توجيهية من شأنها أن تحول دون أن تصبح المحكمة العليا مهرباً وهيئة غير مسؤولة، كما كانت عليه الحال في إيران.

ثم كانت هناك مسألة التوقيت. كنت أرى أن تضمين وثيقة ـ يُفترَض أنها غير قابلة للتغيير ـ مواعيد نهائية طموحة كتلك المنصوص عليها في اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر، هو وصفة للمشكلات. فماذا سيحدث لمشروعية وشرعية الحكومة الانتقالية إذا تعذر إجراء انتخابات لحكومات جديدة في ظل دستور دائم بحلول شهر ديسمبر ٢٠٠٥؟ وأخيراً، فإننا سوف نخوض معركة حول مسألة الفدرالية. فمن شأن العراق أن يحتاج إلى نصوص قوية تتعلق بتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات المحافظات والحكومات المحلية، لطمأنة الأكراد والأقليات الأخرى بأن حقوقهم ستكون محفوظة ومحمية. على أني حين وصلت إلى بغداد، كانت قضية الفدرالية قد فُرِض عليها نوع من الحجر في الوقت الذي كان يتفاوض فيه بريمر وكبار المسؤولين في سلطة التحالف مباشرة مع الأكراد.

من حسن الحظ أن رجلاً استثنائياً يتولى مسؤولية عملية صياغة القانون الإداري الانتقالي كان يشاطرني معظم مخاوفي. كان فيصل استرابادي محامياً أمريكياً عراقياً ألمعياً من إنديانا، في الحادية والأربعين من العمر. وكان في معظم الأحيان أنيق الملبس يرتدي بذلات مخيطة عند خياط وقمصاناً فرنسية ذات أكمام مطوقة المعصم. وقد أخذ إجازة من عمله القانوني ليأتي إلى بغداد في منتصف ديسمبر، وذلك بناءً على طلب الباچه چي، لغرض ترجمة النص العربي لمسودة القانون الإداري الانتقالي إلى اللغة الإنجليزية. غير أنه وجد، من خلال عملية ترجمة الوثيقة، الكثير من العيوب التي كنت سأجدها لدى قراءة النص الإنجليزي. وعندما أثار هذه العيوب مع الباچه چي، وهو عضو مجلس الحكم الأكثر ليبرالية، فقد دعا رجل الدولة الأكبر سناً المحامي الأصغر سناً إلى تقديم اقتراحات بالتعديلات التي يراها. وعندما غادر الباچه چي مع بريمر بغداد إلى نيويورك وواشنطن في منتصف يناير، كان قد أعطى استرابادي سلطة حصرية ضمن حركته، حركة الديمقراطيين العراقيين المستقلين، لإعادة صياغة القانون الإداري الانتقالي نيابة عنه.

وكما هي الحال بالنسبة لكثير من التطورات السياسية في العراق، كان استرابادي قد أصبح قريباً من الباچه چي في أول الأمر جراء الصلات العائلية. كان يعرف الباچه چي منذ الطفولة. وكانت جدته وأم الباچه چي صديقتين. لكنه استجاب للدعوة لأنه كان معجباً بالباچه چي بوصفه ديمقراطياً وقومياً، ووزيراً سابقاً للخارجية وسفيراً سبق له أن قام بصياغة الدستور الفدرالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. كان استرابادي وعدد من رجال الفكر العراقيين الآخرين، يرون في الباچه چي الزعيم، في المعارضة الديمقراطية، الأقل اهتماماً بالاعتبارات الشخصية، والحامل الأكثر جدارة بالثقة لتصميم ليبرالي لمستقبل العراق. وكما شرح لي ذلك استرابادي لاحقاً: "يريد الدكتور الباچه چي تكوين دولة ديمقراطية ليبرالية حديثة، يُطبَّق فيها حكم القانون، حيث تكون حقوق الفرد مصانة، ويتم فيها التشديد على أهمية الفرد، وليس الجماعة. ولم تكن رؤيته تتعلق بما تستطيع جماعة أو أخرى أن تحصل عليه لنفسها، بل بما يمكن أن يحققه عراق موحد حقاً. كان يتطلع إلى خدمة البلد، وليس له رغبة في أن يحكم العراق".

أما أسرة استرابادي فلها تاريخ طويل في خدمة المبادئ الديمقراطية في العراق. وكان جده عضواً في الجمعية التأسيسية، التي وضعت أول دستور للعراق، في عام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤، ثم انتقل للخدمة في أول مجلس شيوخ في العراق. وقد تم إطلاق النار على جدته وأرديت قتيلة وهي تحاول مساعدة رئيس الوزراء

على الفرار خلال انقلاب عام ١٩٥٨. وبقيت الأسرة في بغداد لمدة إحدى عشرة سنة أخرى إلى أن جاء حكم حزب البعث في أواخر الستينيات. وعندما قام النظام بشنق ثلاثة عشر من الخصوم في ساحة التحرير وخرج صديق حميم للأسرة ووزير سابق من السجن بعد أن أمضى فيه سنة ونصف السنة وهو يتعرض للتعذيب، أدرك والد فيصل، الذي كان رئيس قسم الهندسة المدنية في جامعة بغداد التقنية، وأمه، التي كانت تشغل منصب أستاذ اللغة الإنجليزية في جامعة بغداد، أنه لا يوجد أمل لليبراليين في ظل الحكم البعثي. فغادرت الأسرة العراق في عام ١٩٧٠ إلى بلومينغتون، بإنديانا، حيث شغل والده منصباً تعليمياً، في حين حصلت أمه على شهادة دكتوراه. ومنذ كان فيصل في الثامنة من العمر، فقد نشأ في قلب أمريكا، حيث كان يتحدث العربية في البيت والإنجليزية في المدرسة (عكس ما كانت عليه الحال في بغداد). ثم حصل على شهادته الجامعية الأولى وشهادة الحقوق من جامعة إنديانا، وأسس مكتباً ناجحاً للمحاماة في إنديانا وشيكاغو[٢].

كان لدى استرابادي، شأنه في ذلك شأن رجال الفكر والسياسة العراقيين الذين اتصلت بهم، حافز قوي جراء فهمه لماضي العراق. ففي إحدى جلسات صياغة الدستور، أخبرني عن خدمة جده في الجمعية التأسيسية، ثم مضى يقول: "والآن، وبعد ثمانين سنة، عدنا إلى هنا مرة أخرى. فكأن كل التقدم الذي تم إحرازه في تلك الفترة قد امـــّحى، وعدنا إلى المربع الأول. آمل ألاّ يجد أحفادنا أنفسهم في الموقف ذاته.

انضم إلى استرابادي في صياغة الدستور الموقت محامٍ آخر في الحادية والأربعين من العمر ممن درسوا في الولايات المتحدة واسمه سالم الچلبي[٣]. كان كل من الچلبي واسترابادي عضوين نشيطين في "مشروع مستقبل العراق"، و"جماعة العمل على المبادئ الديمقراطية"، التي وضعت إطاراً مبدئياً من أجل مستقبل

٢- كان للإسترابادي، شأنه في ذلك شأن الكثير من العراقيين، تراث عائلي مختلط يتجاوز الانقسام في العراق. فأسرة أبيه شيعية من أصل فارسي، بينما أسرة أمه سنية من أصل عربي وتركماني وكردي. فسأل مرة: فما يجعل هذا مني؟ وكانت الهـُـويـة التي يصر عليها دائماً أنه "عراقي".

٣- للاطلاع على صورة موحية للرجلين، انظر:

Yochi J. Dreazen, “Founding Fissures: Two Exiles Writing Law of Land in Iraq Reveal Its Divisions,” *Wall Street Journal,* 12/4/2004.

وفي حين أن هذه المقالة تلقي الكثير من الضوء من عدة جوانب، فإنها تبالغ في ذكر الفوارق الفلسفية بين الرجلين، كما سأبين لاحقاً.

العراق الدستوري. وكان الرجلان مرتبطين برابطة قرابة بعيدة: كان جداهما متجاورين في بغداد. وكان سام الچلبي (كما كان أصدقاؤه الأمريكيون يدعونه) أكثر ارتباطاً بعملية الانتقال برابطة الدم. فهو ابن أخ أحمد الچلبي الرجل القوي والطموح، وكان يجد صعوبة في القيام بدور الموازنة. فهو من جهة أحد نواب عمه السياسيين الرئيسيين، الذي كان معروفاً على نطاق واسع بأنه يطمح إلى زعامة عراق ما بعد الحرب وأنه على استعداد لإبرام صفقات ميكيافيلية سعياً لتحقيق ذلك الهدف. ومن جهة أخرى، كان سالم، مثل فيصل، شيعياً علمانياً، درس في جامعة ييل ومدرسة القانون الشمالية الغربية، ويحبذ أهداف الديمقراطية وحقوق الفرد وحكم القانون على الطريقة ذاتها. وفي حين أن روابط استرابادي السياسية والعائلية كانت تدفعه في ذات الاتجاه الليبرالي الذي تدفعه إليه معتقداته الشخصية، فإن سالم كان في بعض الأحيان يجد نفسه في وضع حائر بين دوافعه الشخصية العلمانية ذات الأفق الواسع وبين حاجته المؤقتة، في تمثيل عمه الذي كان يسعى إلى بلوغ زعامة "البيت الشيعي"، إلى الإشارة إلى مخاوف الأحزاب الدينية الإسلامية ومخاوف الأغلبية. وكان هذا التوتر سيتجلى في تناقضات ظاهرة للعيان. ففي أواخر فبراير ٢٠٠٤، عندما كان سالم يمثل عمه في مجلس الحكم، صوّت على إلغاء قرار فرض الشريعة الإسلامية على قضايا الأسرة. على أنه عندما خرج معظم الأعضاء الشيعة من الاجتماع بعد أن جاء التصويت مخالفاً لرغبتهم حول الموضوع، خرج سالم معهم.

وكانت هناك اختلافات أخرى، جوهرية وسطحية، بين الرجلين. فمع أن ملامح سالم كانت تشبه ملامح وجه عمه الأنيق، إلا أنه كان في كثير من الأحيان ذا مظهر أشعث، وكان بصفة عامة أقل رسمية من استرابادي، الذي كان يرتدي ثياباً وكأنه ذاهب للمرافعة في قضية أمام محكمة إنديانا العليا. والأهم من ذلك هو أن سالم كان متأثراً تأثراً عميقاً بسنوات المنفى التي قضاها وأسرته في لندن خلال الحروب الأهلية التي جرت في السبعينيات والثمانينيات. فتجربته عمقت هُـويته الشيعية وجعلته يميل فكرياً إلى صيغ تقاسم السلطة القائم على أسس إثنية على الطريقة اللبنانية، وهي الصيغ التي كان سيدفع بها هو وعمه لاحقاً في العراق. ومع أن استرابادي كان أيضاً، من الناحية الشكلية، عضواً من الأكثرية الشيعية في العراق (من جهة أبيه)، فإن مثل هذا التقسيم الصارم والمحدد مسبقاً للسلطة كان شيئاً مُحرّماً بالنسبة إليه. كان سالم يرى أن صيغ الأسلوب اللبناني يمكن أن تسهل التوصل إلى تلبية مطالبات الأكراد في الأيلولة الإقليمية

للسلطة وإلى تقاسم السلطة في المركز. وفي حين أن استرابادي كان يدرك الحاجة إلى نظام فدرالي، إلا أنه كان يعتقد، شأنه في ذلك شأن راعيه الباچه چي، أن مقاربة تقاسم السلطة قد فشلت فشلاً ذريعاً في لبنان، وبالتالي فقد كانا ملتزمين بتجنب تمترس هُويات الجماعات والمحافظة على مركز قوي.

بعد أيام عدة من تمحيص مسودة القانون الإداري الانتقالي ومقارنة ملاحظاتي مع ملاحظات زملائي في مجلس الحكم، عقدت أول اجتماع لي مع استرابادي والچلبي في المقر الذي يصعب وصفه لمجلس الحكم. كان مبنى مجلس الحكم عبارة عن بناء كئيب مؤلف من ثلاثة طوابق في المنطقة الخضراء، قرب مركز المؤتمرات وفندق الرشيد، وفيه مكاتب وغرف اجتماعات للأعضاء الخمسة والعشرين، لكنه لم يكن مكاناً جذاباً أو مريحاً. جلس خمسة منا حول طاولة صغيرة، وبدأنا نستعرض الوثيقة: استرابادي والچلبي وأنا واثنان من زملائي الشبان من مكتب الحكم، هما عرفان صدّيق ورومان مارتينيز. داخل سلطة التحالف، قمنا بتحديد تسع قضايا كنا نرى وجوب التصدي لها في الوثيقة: حقوق الإنسان، والسلطة القضائية، والفدرالية، والبنية التنفيذية، والسلطة التشريعية، والعلاقات المدنية ـ العسكرية، وطريقة اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية، ومكتب النزاهة العامة، والجدول الزمني للعملية الانتقالية. وكانت هناك أيضاً قضية ما إذا كان ينبغي وضع نص، مثل حصة ثابتة (على سبيل المثال، ٢٠ في المئة)، لضمان الحد الأدنى من تمثيل النساء في البرلمان. هذه المسألة كان يحبذها توني بلير وكبير دبلوماسييه في بغداد، جيريمي غرينستوك Jeremy Greenstock، ولكن بريمر كان يقاومها استناداً إلى منطلقات فلسفية محافظة تعارض فكرة جميع الحصص. وقررنا التركيز على القضايا الأربع الأولى في أول اجتماع لنا.

كانت بعض هذه القضايا ذات طبيعة فنية، ونشأت عن مشكلات تتعلق بترجمة الوثيقة من العربية والإنجليزية وإليهما، أو عن أساليب لغوية تختلف من ثقافة قانونية وسياسية لأخرى. على سبيل المثال، جاء في مسودة القانون الإداري الانتقالي ما يلي: "تصدر القوانين باسم مجلس الرئاسة". هذه الصيغة تعني لنا ضمنياً في سلطة التحالف نية إعطاء مجلس الرئاسة سلطات شاملة في إصدار المراسيم، في الوقت الذي تسمح فيه بمجال ضيق لسن القوانين من قبل البرلمان ذاته. وكان المقصود من هذه الصيغة، في الواقع، على الأغلب أن تكون مجرد شكلية من شكليات إجراءات الدولة. غير أن المسألة الأكثر جوهرية كانت تتعلق بتحديد السلطات التي سوف تناط بمجلس الرئاسة وكيفية اتخاذه للقرارات. في الحد الأدنى، يكون

للمجلس صلاحية تسمية رئيس الوزراء ـ الذي، كما هي الحال في أي نظام برلماني آخر، يتعين عليه لاحقاً الحصول على ثقة البرلمان به وبوزارته. ولكن هل سيكون للمجلس أيضاً سلطة نقض التشريعات، أو إقرار المعاهدات؟ وما هي الوسائل التي يمكن بواسطتها لهذه الهيئة المؤلفة من ثلاثة أشخاص اتخاذ القرارات. كانت تلك القضية الأخيرة ذات أهمية حاسمة، لأننا كنا نفترض أن المجلس سيضم شخصاً واحداً من كل من الجماعات العراقية الثلاث الأساسية ـ الشيعة والسنة والأكراد. فإذا اتخذت الرئاسة القرارات بأغلبية الأصوات (٢ من أصل ٣)، فإن العضو الكردي سيظل العضو الخاسر، الأمر الذي يلغي بعداً أساسياً للحماية السياسية للمصالح الكردية.

ولم تكن قضية الحقوق لتثير الخلافات بين فريق عملنا. فقد كان استرابادي والچلبي، الغارقان في التقاليد الليبرالية الغربية المتعلقة بالنظام الدستوري والقانوني، يدركان إدراكاً عميقاً الهندسة الدولية المتنامية لحقوق الإنسان. لذا، فقد رحبا بالجهود الرامية إلى توسعة هذا الجزء من القانون الإداري الانتقالي. وكان استرابادي سيستثمر الكثير من طاقته الفكرية وصنعته القانونية في تفصيل هذه النصوص. وكان قد أضاف إلى المسودة، قبل اجتماعنا الأول، ضماناً جريئاً لحقوق الإنسان.

إن تعداد الحقوق آنفة الذكر يجب ألاّ يتم تفسيره بأنه يعني أن هذه الحقوق هي الحقوق الوحيدة التي يتمتع بها الشعب. إن شعب العراق يتمتع بجميع الحقوق التي تليق بأفراد الشعب الحر في ممارسة كرامتهم الإنسانية، بما في ذلك تلك الحقوق التي كفلتها المواثيق والاتفاقات والإعلانات الدولية وغيرها من مواثيق القانون الدولي التي يُعد العراق طرفاً فيها أو التي انضم إليها العراق أو التي تُلزِم العراق بخلاف ذلك.

كانت هذه الإضافة ذات طابع عميق ومبتكر، لأنها استدعت وضمّنت في القانون الإداري الانتقالي النصوص الأبعد أثراً للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ وصادقت عليه معظم بلدان العالم، بما في ذلك العراق. وكنا في واقع الأمر، أنا واسترابادي، نعمل كل منا على حدة، خلال الأيام السابقة، ورجعنا إلى تلك الوثيقة لنتبين كيف يمكن التوسع في تحديد وترسيخ ضمانات حقوق الفرد، بما ينسجم مع المعايير الدولية. وفي غضون أسبوع واحد، كانت النصوص المتعلقة بالحقوق قد تكاثرت، إلى حد بعيد على يد استرابادي، من بضع مواد قصيرة إلى

صفحات عدة من الضمانات الدقيقة والمفصلة والشاملة التي لن يعتريها ـ بناءً على إصرار استرابادي الشديد ـ أي تعديل يمكن أن يوفر مبررات للاختصار من قبل دكتاتور طموح[٤].

كان واضعو القانون الإداري الانتقالي العراقيون، الذين لم يكن يخفى عليهم الانقسام السني ـ الشيعي، مصممين على ضمان الحرية الدينية[٥]. على أن المسألة الدينية الكبرى كانت تتعلق بمكانة الإسلام في السياسة والحكم. كانت هذه من أكثر القضايا حساسية، وكان يتعين علينا في سلطة التحالف التصدي لها بحذر شديد. كان العراقيون العلمانيون، بقيادة الباچه چي، هم المسؤولين عن صياغة القانون الإداري الانتقالي، وقد توصلوا، قبل ذلك، إلى حل وسط مع الإسلاميين، تم بموجبه الاعتراف بأن الإسلام "هو الدين الرسمي للدولة" و"مصدر للتشريع" ليس المصدر الوحيد (أو "المصدر الرئيسي") للتشريع، كما كان يريد كثير من الإسلاميين. وفي حين أن القانون الإداري الانتقالي احترم "الهُـوية الإسلامية للأغلبية العظمى من الشعب العراقي"، فإنه ضمن أيضاً "الحقوق الدينية الكاملة لجميع الأفراد في حرية المعتقد الديني والممارسة الدينية". وفي المفاوضات النهائية المتعلقة بالقانون الإداري الانتقالي، طالب الشيعة الإسلاميون المزيد، بوحي وضغط من آية الله السيستاني. لذا، فقد أضيف نص لاحقاً يمنع سن أي قانون، خلال المرحلة الانتقالية، "يناقض تعاليم الإسلام المتفق عليها من قبل الجميع". على أنه تم، بناءً على إصرار الباچه چي، إدخال نص يمنع سن القوانين التي تناقض الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية ـ وتُرِك بدون جواب السؤال عما سيحدث إذا كان ما يتم التشديد عليه بأنه "تعاليم الإسلام المتفق عليها من قبل الجميع"، ضغط في اتجاه، في حين أن مبادئ الديمقراطية والحقوق ضغطت في الاتجاه المعاكس[٦].

---

٤ – في نهاية الأمر، تضمن القسم المتعلق بالحقوق الأساسية في القانون الإداري الانتقالي أربع عشرة مادة من المواد الاثنتين والستين في الوثيقة، مع وجود ضمانات واسعة النطاق لحرية الفكر والمعتقد الديني، وهي التعبير والتجمع والتنظيم والتظاهر والتنقل. ومن الناحية التاريخية، سوف تبرهن هذه النصوص على أنها أحد أهم منجزات القانون الإداري الانتقالي، ليس من أجل العراق فحسب، بل من أجل العالم العربي.

٥ – كان هذا مدعاة للقلق البالغ لدى ما يُـقـدَّر بنصف مليون من المسيحيين في العراق.

٦ – أدى الحل الوسط الأصلي إلى مجرد إدامة نوع النصوص الواردة في الدساتير العراقية السابقة. ففي أثناء المفاوضات الختامية، طالب المؤتمر الانتخابي الشيعي بأن يتم النص على أن "الإسلام مصدر رئيسي للتشريع" مع حذف جملة "بين المصادر الأخرى"؛ فقد قالوا إن الصيغة الأكثر اعتدالاً تقوض الصفقة. وقال الليبراليون، بقيادة الباچه چي، إنهم مستعدون لنقض الصفقة. وبعد ساعات من المفاوضات المضنية، ولكنها كانت تتصف بالاحترام بين الأطراف، وافق الليبراليون والإسلاميون الشيعة على حذف كلمة "رئيسي" والنص على أن الإسلام (في الوقت

وقد ألقى استرابادي بثقله لتوسعة حقوق أخرى أيضاً. فهو، بوصفه محامياً، كان له موقف شديد بشأن قواعد الإجراءات القانونية (Due Process)، وعندما انتهينا، أصبحت مادتان قصيرتان في المسودة الأصلية مجموعة ذات عشر نقاط من الضمانات التي غطت صفحة كاملة من الوثيقة التي تحتوي على تسع عشرة صفحة. فقد نص القانون الإداري الانتقالي، بتفصيل واسع، على وجوب حصول سلطات الدولة على أمر بالتفتيش في جميع الظروف باستثناء "الظروف ذات الطبيعة الاستثنائية البالغة"، وحظرت إلقاء القبض على الناس واحتجازهم على نحو غير قانوني؛ وضمنت الحق في "محاكمة عادلة وسريعة وعلنية"؛ وأكدت أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته؛ ووفرت للمعتقلين حق "قانون الإحضار" (Habeas Corpus)، وحق توكيل محامٍ مستقل، وحق التزام الصمت وحق تبليغ المتهم بحقوقه ـ وهي ضمانات مألوفة للمواطنين في أي ديمقراطية ليبرالية. وفي النهاية، اتضح أن الضمانات كانت أكثر مما ينبغي حتى بالنسبة لإدارة بوش، التي كانت تسعى لإضعاف القاعدة الاستبعادية (Exclusionary Rule) (التي تجعل الأدلة التي يتم جمعها من خلال تفتيش غير قانوني غير مقبولة في المحكمة). وقد مارست سلطة الاحتلال الضغط على إدخال نص يسمح بقبول الأدلة التي يتم الحصول عليها بطريقة غير قانونية (بما في ذلك الاعترافات التي يتم انتزاعها بالقوة) في المحكمة بالنسبة للأدلة التي "كان من الممكن الحصول عليها" دون اللجوء إلى طرق غير قانونية. وقال استرابادي لسلطة التحالف: إنه "إذا كانت القاعدة الاستبعادية مقبولة في الولايات المتحدة، فإنها يجب أن تكون مقبولة في العراق". ومن حسن الحظ أن المبادئ الليبرالية الأمريكية صمدت في وجه المصالح التكتيكية الأمريكية، واستقر الرأي على استبقاء نصوص استرابادي المتعلقة بقواعد الإجراءات القانونية في النسخة الأخيرة من القانون الإداري الانتقالي.

كان كثير من هذه التدابير رداً مباشراً على الإساءات التي كان الناس يتعرضون لها في ظل الحكم البعثي، التي كان استرابادي والچلبي وغيرهما من العراقيين الذين وضعوا القانون الإداري الانتقالي مصممين على ألاّ تتكرر؛ وكان إحداها هو التجريد من الجنسية. فبما أن المنفيين العائدين جُـرِّدوا بأسلوب اعتباطي من جنسيتهم من قبل صدام بعد فرارهم من دكتاتوريته، فقد كانوا مصممين على عدم حرمان أحد من هذا الحق

الراهن) "مصدر للتشريع". ومقابل ذلك، طالب المؤتمر الانتخابي الشيعي بصيغة تنص على أنه لا يجوز سن أي قانون مخالف للإسلام، لكن الليبراليين أصروا على أن يتضمن النص عبارة "تعاليم الإسلام المتفق عليها". ثم أضاف الباچه چي نصوصاً تضمن ألاّ يتم سن قانون يناقض الديمقراطية أو وثيقة الحقوق.

ثانية أبداً. وكان استرابادي متصلباً إزاء هذه النقطة، حيث كان يشعر بأن الحرمان من الجنسية الذي عاناه وأسرته كان انتهاكاً لحق أساسي من حقوق الإنسان. فقد توسع في الحظر البسيط المتضمن في المسودة والمتعلق بحظر سحب الجنسية ليضمِّنه في مادة ذات سبع نقاط، تضمن لجميع العراقيين الحق في الاحتفاظ بجنسيتهم، بما في ذلك الحق في الاحتفاظ بجنسية مزدوجة وحق المطالبة بالجنسية التي سُحبت ظلماً وعدواناً.

سارت عملية وضع وثيقة حقوق شاملة للشعب العراقي على نحو سلس وسريع، لكن قضايا أخرى أفرزت المزيد من الجدل. فعلى سبيل المثال، كان استرابادي يحبذ تأسيس محكمة عليا تنظر في دستورية أي تشريع أو قانون تنفيذي خلال المرحلة الانتقالية. غير أن الزعماء الأكراد، مثل مسعود البرزاني من الحزب الكردي الديمقراطي كانوا يخشون ألاّ تتوفر للمحكمة الدستورية السلطة الكافية لنقض قوانين قد تقوِّض الحكم الذاتي للمنطقة الكردية. وقد سبق للأكراد أن بينوا أنهم يريدون حتى نموذجاً يحظى بقوة سياسية أكبر لهيئة مراجعة دستورية، تتكون من هيئة مشتركة منتقاة من الجمعية الانتقالية والحكومة الإقليمية الكردستانية لتقرير ما إذا كانت القوانين التي تصدر عن الجمعية ستُطبَّق على المناطق الخاضعة للحكم الكردي في الشمال. وعلى نقيض ذلك، كان رومان مارتينيز ـ وهو جمهوري محافظ أراد أن يضفي على المشهد العراقي طابعاً أمريكياً ـ يشكك في المراجعة القضائية؛ فقد شكا مما فعلته في الولايات المتحدة، وجادل بوجوب تقييدها في العراق. ومع أني دعوت إلى المراجعة القضائية من قبل محكمة دستورية مستقلة، فقد كنت أخشى من قيام محكمة عليا باغتصاب السلطة، وبأن تصبح قوة إيديولوجية ـ أو حتى، كما هي الحال في إيران، أداة نقض بيد المتشددين الدينيين ـ إذا لم يتم تقييد نطاق سلطتها بعناية. وبعد بعض المناقشة، اتفقنا (على الرغم من مخاوف رومان) على تأسيس محكمة عليا فدرالية تكون لها صلاحية واسعة في مجال المراجعة الدستورية ـ ولكن فقط استناداً إلى شكوى محددة أو إلى إحالة من محكمة أخرى. وقد رأينا أن هذا من شأنه أن يساعد على تقييد قدرة المحكمة على أن تنحاز إلى طرف سياسي بشأن أي قضية تثير اهتمامها.

ثم أصبحت المسألة تتعلق بكيفية تأليف المحكمة. وقد جادلت بوجوب تقييد سلطة السياسيين في تعيين من يريدونه في المحاكم وهيئات المراجعة. وكنت أرى أنه يجب أن تتم التعيينات، على قدر الإمكان، استناداً إلى الاعتبارات المهنية، وليس السياسية. وقد وافقني استرابادي والچلبي على هذا الموقف، بسبب قدرته على ترسيخ الاستقلال القضائي وما ينطوي عليه من احتمال البناء على الدرجة المدهشة من المهنية القضائية

التي استطاعت البقاء على الرغم من اضطهاد صدام. وفي الواقع، كان الچلبي يهتم بقضايا العدالة الانتقالية، وكان يعرف وضع السلطة القضائية في العراق. فقد لاحظ أنه قبل إحكام صدام قبضته على السلطة في عام ١٩٧٩، كان مجلس القضاة يقدم توصية إلى الوزارة بمن يجب تعيينهم من القضاة، وكان الرئيس يقوم بتعيينهم. وقد اقترح إحياء هذا الإجراء الآن. وقد سبق، بحلول منتصف يناير، أن قامت لجنة مراجعة قضائية عينتها سلطة التحالف بتقييم نحو ٦٠٠ من القضاة العراقيين، وطردت ١٢٠ منهم بسبب عدم الكفاءة أو الفساد أو احتلالهم لمناصب عالية في حزب البعث، لكنها صادقت على مواصلة الباقين لعملهم. علاوة على ذلك، فقد كان لدى الچلبي قائمة تتضمن ٦٠ قاضياً متقاعدين مستعدين للعودة إلى ساحة القضاء. وقد أظهر المعدل المنخفض نسبياً لعملية التطهير واقعاً مثيراً للعجب. فبطريقة ما، وفي واحدة من أكثر الدكتاتوريات قسوة على الأرض، استطاعت هيئة قضائية شريفة نسبياً الاستمرار في البقاء. وتساءلت بيني وبين نفسي عن كيفية حدوث ذلك، وخمّنت (مع بعض التأكيد من العراقيين) أنه من المحتمل أن صدام كان يزدري القانون إلى درجة أنه كان يتجاهله كلما أراد. فلم يكن صدام بحاجة إلى تحويل المحاكم إلى أداة اضطهاد شاملة في الوقت الذي كان يستطيع فيه محاكمة كل من يزعجه ويدينه ويطلق النار عليه على الفور. قال لنا سالم في اجتماعنا المنعقد في الثامن عشر من يناير: "في الحقيقة، فإن كثيرين من القضاة كانوا صالحين، وكان يتم تمحيصهم، كل واحد على حدة". وقد عمل لما فيه مصلحتنا قيام سلطة التحالف بتأسيس "مجلس أعلى للقضاء" ليحل مكان "مجلس القضاة"، وكان يتألف من كبار قضاة جميع محاكم الاستئناف الذين اجتازوا بنجاح عملية التمحيص.

وقد أكد الإجراء الذي استنبطه الچلبي واسترابادي مهنية القضاء ونزاهته. فمجلس القضاء الأعلى هو الذي يعين جميع القضاة في الفرع القضائي الفدرالي دون المحكمة العليا. أما بالنسبة للمحكمة العليا، فإن مجلس القضاء الأعلى يسمي ثلاثة أفراد لكل شاغر، يختار منهم مجلس الرئاسة واحداً (أو يرفض الثلاثة جميعهم ويطلب مجموعة أخرى من المرشحين). في بادئ الأمر، من أجل تكوين المحكمة العليا بأعضائها التسعة، يقترح مجلس القضاء الأعلى المكون من ثمانية عشر إلى سبعة وعشرين مرشحاً، يختار مجلس الرئاسة منهم تسعة ويسمي واحداً منهم ليكون الرئيس. وقد رأينا أن من شأن هذا الإجراء أن يضخ عنصراً من المحاسبة والشرعية في هيئة من شأن قراراتها أن تؤثر في المصالح السياسية الحيوية للبلاد، ولكن من شأنها

أن تضمن أن يكون جميع المرشحين للمحكمة العليا مستوفين لمعايير عالية من الخبرة والكفاءة. ولتثبيت سلطة المحكمة العليا وهيبتها في قمة النظام القضائي العراقي، أضاف استرابادي الشرط الذي ينص على أن القاضي الذي يترأس المحكمة العليا الفدرالية من شأنه أيضاً أن يترأس مجلس القضاء الأعلى.

وكما هي الحال بالنسبة لجميع النصوص التي قمنا بصياغتها، فقد وجدت تركيبة القضاء الفدرالي التي وضعها استرابادي والچلبي طريقها إلى النسخة الأخيرة من القانون الإداري الانتقالي، دون تغيير يُذكَر. غير أن تغييراً واحداً في هذا الجزء أظهر أكثر القضايا حساسية في صياغة الدستور الموقت، وهي: حقوق وصلاحيات مختلِف المستويات الحكومية، ولا سيما حقوق وصلاحيات الحكومة الإقليمية الكردستانية. وقد جاء في النص الذي وضعناه أن من شأن أكثرية بسيطة من بين قضاة المحكمة العليا التسعة أن تصدر قراراً ملزماً. أما في النسخة النهائية من القانون الإداري الانتقالي، فقد تم تغيير ذلك النص إلى أصوات ثلثي القضاة في جميع الإجراءات القانونية بين الحكومة الانتقالية الوطنية والحكومات الإقليمية والإدارات الأخرى ذات المستوى الأدنى. كان ذلك أحد النصوص التي أصر عليها الأكراد لحماية حكمهم الذاتي.

وقد أضفنا أيضاً طبقة من الحماية المؤسسية ضد إساءة استخدام السلطة. كان بريمر قد أعطى أولوية عليا لإقامة بنية تحتية قوية من الشفافية والمحاسبة، وأقنع مجلس الحكم بصياغة نص لإنشاء لجنة وطنية تختص بالنزاهة العامة وتعمل بوصفها هيئة مناهضة للفساد. وتم اعتماد الصياغة في يناير، وتلا ذلك أوامر أصدرها بريمر في فبراير، لإنشاء مكتب المفتش العام في كل وزارة، لفحص الحسابات الحكومية؛ وفي إبريل لإنشاء مجلس أعلى لتدقيق الحسابات يتعاون مع المفتشين العامين واللجنة الوطنية للنزاهة العامة في اكتشاف وردع الفساد والغش والهدر وإساءة الاستخدام. علاوة على هذه الهيئات، كنت وسالم الچلبي نحبذ إنشاء مكتب وسيط الجمهورية (Ombudsman) يقوم بالدفاع عن حقوق المواطنين، ويحقق في إساءة استخدام السلطة ويقوم بإصلاح ذلك. كانت هذه الوكالة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لسالم الذي كان قد فكر ملياً في الموضوع خلال مشاركته في مجموعة العمل على المبادئ الديمقراطية، قبل اندلاع الحرب. وقد قبلنا النصوص المفصلة التي وضعها ـ إنشاء مكتب مستقل لمسؤول عن الشكاوى، يخول سلطة واسعة للتحقيق في أي إجراء (وإذا دعت الحاجة، وقفه) يكون صادراً من جانب أي مستوى حكومي يمكن أن ينتهك كرامة المواطن أو حقوقه. واتفقنا على طريقة لتعيينه مماثلة لطريقة تعيين المحكمة العليا: اختيار مجلس الرئاسة لمرشح من بين ثلاثة أسماء

يقدمها له مجلس القضاء الأعلى. غير أن مكتب المستشار القانوني لسلطة التحالف وجد أن نطاق الصلاحية المقترح أوسع مما ينبغي وأن المكتب أقوى مما ينبغي، فطلب، هو ومكتب الحكم، اختصار النص الطويل جذرياً، فكان له ما أراد. وفي نهاية المطاف، تم إنشاء مكتب المسؤول عن الشكاوى كذراع للجنة حقوق الإنسان بغية التحقيق في "أي زعم بأن سلوك السلطات الحكومية هو سلوك اعتباطي ومخالف للقانون". وبمعزل عن الهندسة المعقدة التي سبق أن اتفقنا عليها، فقد قل احتمال أن يكون لمكتب المسؤول عن الشكاوى كبير أهمية، لكن الاحتمال ظل قائماً. لقد شكلت مختلِف هذه الهيئات والوسائل، في مجموعها، "فرعاً رابعاً" للحكومة، منفصلاً عن الفروع الثلاثة الأخرى، ورقيباً عليها.

بحلول الأسبوع الثالث من شهر يناير، كنا نحن الخمسة نجتمع كل يوم تقريباً للعمل على مختلِف قضايا وصياغات القانون الإداري الانتقالي. وكان الباچه چي يأمل بإمكان إنجاز تنقيح القانون الإداري الانتقالي في أواخر يناير لتتمكن كامل لجنة الصياغة التابعة لمجلس الحكم من مراجعته وتعديله ثم طرحه للمناقشة في اجتماعات دار البلدية في بعض المدن العراقية، قبل وقت كافٍ من الموعد النهائي المحدد في الثامن والعشرين من فبراير. وكما كانت عليه الحال في معظم الأحيان في تلك الفترة، كنا نشعر بضغط الزمن. وقد سارعنا إلى نقل موقع مداولاتنا من غرفة الاجتماعات الخالية من النوافذ في مقر مجلس الحكم إلى البيت الذي كان سالم الچلبي يقيم فيه، داخل المنطقة الخضراء. كان يطل على نهر دجلة، ويكشف، من الشرفة، عن منظر جميل للنهر والمدينة الأبعد منه. وكان يحيط به حي مميز يضم بيوتاً عصرية، وتحف به حدائق مترفة وبرك وأحواض سباحة تتخللها الممرات وتظللها وفرة من أشجار النخيل والنباتات الغريبة الأخرى. كل هذه الممتلكات كانت في يوم من الأيام جزءاً من مجمع صدام الرئاسي الشاسع والمحظور على العراقيين. كان البيت الحديث الطراز الذي عملنا فيه قد شيده أبو المهندس العراقي والمنشق الديمقراطي كنعان مكية، ثم ـ كما هي الحال بالنسبة للبيوت الخاصة الأخرى في الحي ـ صادره صدام والمقربون منه عندما أحكموا قبضتهم على السلطة. هذا البيت كان قد أعطي إلى رئيس حرس صدام، وهو أحد أقاربه واسمه ياسين، وقد أضاف هذا الأخير حوض استحمام كبير الحجم وسونا على مستوى الطابق الأرضي. ويقال إنه في وقت من الأوقات تم وضع عُديّ، ابن صدام، تحت الإقامة الجبرية في هذا البيت بعد أن قتل أحد حراس صدام في مشاجرة جرت بينهما. وبعد سقوط صدام، استطاع مكية استرجاع ممتلكات أسرته، مثلما فعل بعض أصحاب الممتلكات الآخرين، لكن معظم البيوت في المنطقة الخضراء أصبحت

يشغلها الآن سماسرة السلطة العراقية والمقاولون الأجانب والجنرالات الأمريكيون. وكنا، خلال أيام متعاقبة في النصف الثاني من يناير، نجتمع حول طاولة غرفة الطعام في بيت مكية ساعات متواصلة، نلتهم خلالها سندويشات الدجاج من مقهى المنطقة الخضراء، بينما كنا نمحص المسودات، جزءاً بعد آخر.

وكنا قد وصلنا في هذه المرحلة إلى بعض من أكثر القضايا الشائكة، كان أحدها ينغلق ببنية السلطة التنفيذية. كان مجلس الرئاسة المؤلف من ثلاثة أعضاء أمراً مُسلّماً به ـ على الرغم من أن استرابادي عارضه شخصياً، مثلما كان يعارض جميع الصيغ الصلبة التي تخصص المراكز استناداً إلى أساس إثني. وكان لا يزال يتعين علينا تعريف سلطات الرئاسة، ورئيس الوزراء والوزارة. كانت الصياغة الأصلية للقانون الإداري الانتقالي غامضة في ما يتعلق بصلاحيات الرئاسة، التي كانت "الإشراف على الشؤون الوطنية العليا" و"مراقبة مختلف الوزارات"، فضلاً عن إقرار مشاريع القوانين التي توصي بها الوزارات قبل تقديمها إلى البرلمان. وقد كنا نشعر بأن هذا كان ينطوي في الوقت نفسه على الإفراط في السلطة والتقليل منها أكثر مما ينبغي. وفي حين أن كلاً من إدارة بوش والأحزاب الشيعية الأساسية كانوا يضغطون من أجل رئيس وزراء قوي ـ يكاد يكون رئاسياً ـ فإن استرابادي كان يرى أن احتمال إساءة استخدام السلطة يمثل خطراً أكبر من الحكومة الضعيفة. لذا، فقد عمل على ألاّ يمنح القانون الإداري الانتقالي مجلس الرئاسة أو رئيس الوزراء سلطة إصدار المراسيم أو إعلان حالة الطوارئ ـ وهي نصوص كانت موجودة بوجه عام، ليس في الدساتير العربية فحسب، بل في دساتير الكثير من الديمقراطيات الناشئة في أنحاء العالم. وفيما عدا ذلك، كان استرابادي المبادر في ترسيخ أحكام الكبح والموازنة في القانون الإداري الانتقالي. وكان أهمها النص على صلاحية الرئاسة في رفض التشريعات التي تصدرها الجمعية الانتقالية، التي تستطيع بعدئذ (كما هي الحال في الولايات المتحدة) تجاوز الرفض بثلثي الأصوات. وقمنا، في الوقت نفسه، بإزالة التفويض الغامض المسند إلى الرئاسة في "الإشراف على الشؤون الوطنية العليا"، ووضعنا نظاماً يكون له طابع برلماني. على أنه، تحت ضغط الأحزاب الشيعية والأمريكيين، وبموافقة الأكراد لأسباب تكتيكية، فشلت جهود استرابادي في توليد المزيد من الكوابح على سلطة رئيس الوزراء ودفع النظام أكثر نحو حكومة مجلس وزراء جماعية. وبالتالي، فقد كان مجلس الرئاسة، فيما عدا حق رفض التشريعات وتسمية رئيس الوزراء وإجراء بعض التعيينات الأساسية (لقضاة المحكمة العليا وكبار الضباط العسكريين، فضلاً عن مدير وكالة الاستخبارات)، وهيئة شعائرية لأغراض بروتوكولية. وكما هي الحال في الأنظمة البرلمانية الأخرى، فإن سلطة

الحكم تكون منوطة برئيس الوزراء وأعضاء الوزارة المسؤولين مجتمعين ومنفردين أمام الجمعية، التي تستطيع في أي وقت "حجب الثقة" عن أي منهم أو عنهم جميعاً، وتجبرهم بذلك على الاستقالة. وقد سعت الولايات المتحدة إلى إلغاء قدرة الجمعية على سحب الثقة من وزير من الوزراء، لكن واضعي الدستور العراقيين كانت لهم الغلبة في هذه النقطة. وقام مجلس الحكم لاحقاً، من خلال مداولاته، بإعادة تأليف مجلس الرئاسة من ثلاثة أعضاء متساوين (كان يُفترَض أن يتولى الرئاسة واحد بالتناوب) إلى رئيس واحد ونائبين للرئيس (متساويين في سلطاتهما)، وهذا يعكس الشعور بأن الرئاسة بالتناوب لم تنجح في مجلس الحكم خلال الأشهر السابقة.

وكانت هناك جملة من القضايا المتصلة بالتنظيمات الموقتة، منها الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية ونظام انتخاب الجمعية الانتقالية عبر المؤتمرات الحزبية الانتخابية ووسائل ضمان تمثيل المرأة في البرلمان ومسألة ما إذا كان سيوجد أي إجراء لتعديل القانون الإداري الانتقالي.

كانت اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر هي التي حددت الجدول الزمني من حيث الأساس. لكني كنت أخشى من أن الخطة، التي تضمنت ثلاثة انتخابات على امتداد سنة ٢٠٠٥ التقويمية، كانت بكل بساطة مفرطة في التفاؤل وأن المؤتمر الدستوري (الذي لن يكون قد انتُخِب حتى شهر مارس) سيجد صعوبة في صياغة واعتماد دستور دائم في وقت كافٍ لتتم المصادقة عليه عبر استفتاء تليه انتخابات وطنية قبل نهاية السنة. لم تكن المسألة مجرد صياغة دستور. فقد كنا جميعاً نرى أنه يجب أن تلقى هذه الوثيقة التأسيسية والإطار المؤسسي للديمقراطية العراقية فهماً ودعماً واسعين من قبل الجمهور. وقد أبرزت تجربة صناعة الدستور، في أماكن أخرى، بعد الصراع، الحاجة إلى مساهمة ومشاورة شعبية ذات شأن، من خلال جلسات ومذكرات عامة واجتماعات في دور البلدية وبرامج وسائل الإعلام وجهود التربية المدنية[٧]. وهذه مسائل تستغرق الكثير من الوقت. وعندما تصورنا حاجات عملية صناعة الدستور والخطوات الأخرى اللازمة لإتمام المرحلة الانتقالية، أدركنا أنه قد لا يكون لدينا وقت كاف. فإذا لم يتم انتخاب المؤتمر حتى شهر مارس

٧- لقد تأثر تفكيرنا بدراسة يضطلع بها معهد السلام التابع للولايات المتحدة. للاطلاع على النتائج الأساسية الأولية وانطباقها على العراق، انظر:

Jamal Benomar, "Constitution-Making After Conflict: Lessons from Iraq," *Journal of Democracy*, vol. 15 (April 2004), pp. 81-95.

كانت لدينا مسودة سابقة منه ونحن نتداول في الموضوع.

٢٠٠٥، فقد لا يبدأ أعماله حتى شهر إبريل. وبعدئذ، فإنه إذا كان للانتخابات الوطنية أن تجري بحلول منتصف ديسمبر، فلا بد من إجراء استفتاء بحلول أوائل الخريف، ولا بد أن تكون مسودة الدستور جاهزة قبل ذلك بأسابيع. هذا الجدول الزمني قد لا يعطي المؤتمر أكثر من أربعة أشهر لينظم نفسه ويختار جهازه الإداري ولجانه، ويضع مسودة الوثيقة، ويجعل الجمهور ينخرط في المناقشات واعتماد مسودة نهائية ـ وهذا جدول زمني مرعب.

قمنا بعدد من الخطوات لمعالجة المشكلة. أولاً، قررنا أن الموعد النهائي لاختيار مؤتمر دستوري يمكن تأخيره حتى الثلاثين من يناير ٢٠٠٥. ثم حددنا الخامس عشر من أغسطس ليكون موعداً نهائياً لاعتماد مسودة الدستور من قبل المؤتمر، والخامس عشر من أكتوبر كموعد نهائي للاستفتاء، على أن تلي الانتخابات ذلك بحلول الخامس عشر من ديسمبر. هذا الجدول الزمني من شأنه أن يتيح ستة أشهر للمؤتمر كي يضع دستوراً. وأخيراً، ناقشنا ما إذا كان من الممكن أن نأخذ في الحسبان تمديد العملية. وقد رأى استرابادي أن القيام بذلك من شأنه أن يفتح الباب أمام اللعنة التي تلحق بالسياسة العربية والمتمثلة بالحكومات الموقتة التي تظل في الحكم إلى أبد الآبدين، دون أن تخضع لاختبار دستوري وديمقراطي حقيقي. على أننا كنا جميعاً نخشى من أنه حتى ستة أشهر قد لا تكفي لكي ينجز المؤتمر عمله بطريقة يشرك فيها الجمهور العراقي. لذا، فقد قررنا، بناءً على اقتراح متردد قدمه استرابادي بشأن تضمين النص خيار تمديد الموعد النهائي لستة أشهر لمرة واحدة فقط، ولكن فقط في ظروف محددة بدقة تتضمن موافقة مجلس الرئاسة والجمعية الانتقالية، استناداً إلى حكم كل منهما بأن العمل على المسودة قد "تم إنجازه من حيث الجوهر". ولضمان عدم تكرم السياسيين بتأخير العملية، فقد وضعنا نصاً، أيضاً بناءً على اقتراح استرابادي، بأنه إذا لم يوافق المؤتمر على مسودة للدستور بحلول الخامس عشر من سبتمبر (أو إذا أسفر الاستفتاء عن رفض الدستور)، فسوف يتم حل المؤتمر وإجراء انتخابات من أجل جمعية انتقالية جديدة بحلول الخامس عشر من ديسمبر. وقد حافظت النسخة الأخيرة للقانون الإداري الانتقالي على هذا المنطق، وعلى المواعيد النهائية المتمثلة بأشهر أغسطس وأكتوبر وديسمبر، لكنها بسّطت الإجراءات. في هذه المرحلة، كانت الجمعية الوطنية والمؤتمر الدستوري قد اندمجا في هيئة واحدة، على أن يجري انتخابها مرة أخرى بحلول الثلاثين من يناير ٢٠٠٥. وقد سُمِح لتلك الجمعية، بأغلبية

الأصوات، بأن تطلب، بحلول أغسطس، تمديداً لمدة ستة أشهر لعملية الصياغة، وهو طلب اضطُـر مجلس الرئاسة لأن يستجيب له، على "ألاّ يتم تمديد" الموعد النهائي ثانية.

وبرزت كذلك قضية أخرى بشأن تمامية الدستور. فقد جاء في اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر أن القانون الإداري الانتقالي، بوصفه وثيقة انتقالية محضة، لن يخضع لأي تعديل. هذا النص من شأنه أن يجعل البلد وسياسييه يركزون على مهمة وضع دستور دائم، وأن يحمي الحقوق الأساسية في غضون ذلك. وهذا يناسب مصالح الأكراد الذين كانوا يخشون من أن تلغي أغلبية ساحقة في الجمعية الانتقالية أي ضمانات فدرالية حققوها في القانون الإداري الانتقالي. غير أن لجنتنا المعنية بالصياغة خشيت أن حظراً مطلقاً على التعديل يمكن، في الواقع، أن يقوّض مبدأ الدستورية، عبر عدم ترك أي سبيل لتصحيح أي عيب غير متوقع تم الاعتراف به على نطاق واسع عبر الخطوط الإثنية والموالية. لذا، فقد أدخلنا وسيلة لتعديل القانون الإداري والانتقالي، ولكن فقط بتوافق كبير بنسبة ثلاثة أرباع الجمعية الوطنية الانتقالية وموافقة مجلس الرئاسة بالإجماع ـ الأمر الذي يوفر، من حيث الأساس، حق الفيتو للأكراد بشأن أي تعديل. وعلى أي حال، فقد ظل القانون الإداري الانتقالي يحظر تعديل أحكام حساسة مثل وثيقة الحقوق أو مركز الإسلام أو صلاحيات الأقاليم والمحافظات.

وفي وقت سابق من مداولاتنا، خضنا معركة حول قضية ما إذا كان يجب النص على تمثيل المرأة وكيفية ذلك في الجمعية الانتقالية. كانت هذه مسألة يختلف فيها العراقيون الدينيون مع العلمانيين، وتولد اختلافات في الرأي ضمن سلطة التحالف. كانت الأحزاب الدينية الشيعية تعارض بشدة أي حصة أو مقياس لتمثيل المرأة في البرلمان، ليس من منطلق أسباب فلسفية فحسب، بل أيضاً لأنهم كانوا يخشون من احتمال مواجهة صعوبة في إنزال واختيار مرشحات من النساء. لكن العراقيين التقدميين العلمانيين كانوا يحبذون مثل تلك الحصص. وكان المجلس الأعلى للنساء العراقيات يضغط من أجل تخصيص حصة بنسبة ٤٠ في المئة لتمثيل المرأة في البرلمان، ظناً منه أن الأمر سينتهي بنسبة ٢٥ في المئة. وبما أن استرابادي رأى ما تنطوي عليه مثل تلك الحصة من تداعيات تقدمية، فقد دعم نسبة الـ ٤٠ في المئة ودوّنها في مسودة للقانون الإداري الانتقالي، بدعم صريح من الباچه چي. وعلى الرغم من مقاومة بريمر للحصص من منطلقات فلسفية، فقد أقنعه بضعة منا في سلطة التحالف بالحاجة إلى مقاربة نشطة. فقد جادلنا بأنه من دون حصة أو مقياس فإنه لن يتم

انتخاب سوى قلة من النساء في الجمعية الانتقالية. وقد جادلت في مذكرة مؤرخة في الحادي عشر من يناير بأنه إذا تم صدهن إلى حد كبير في البرلمان الأول، فإن هذا "العيب الولادي" سوف يستمر على الأغلب في الانتخابات والخيارات المؤسسية طوال مدة من الزمن، "الأمر الذي ينتقص من نوعية ومشروعية الديمقراطية في العراق وما تنطوي عليه من آثار تحويلية محتملة بالنسبة للعالم العربي". وقد قمنا، بمساندة من سلطة التحالف وعملية تعبئة من النساء وقوى ليبرالية عراقية أخرى، بإضافة نص إلى القانون الإداري يوصي بأن ينص قانون الانتخابات على أن "يرمي إلى تحقيق هدف جعل النساء يمثلن ما لا يقل عن ربع أعضاء الجمعية الوطنية"، وضمان تمثيل عادل للتركمان والكلدانيين ـ الآشوريين، والأقليات الأخرى. وقد كانت عبارة "يرمي إلى تحقيق" أضعف مما كان يريده البعض، ولكن بعد مناقشات طويلة مع الخبراء من المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (الذين كانوا متعاقدين للعمل مدة طويلة مع سلطة التحالف)، أصبحنا مقتنعين بأنه باستطاعتنا وضع قواعد تتعلق بنظام الانتخابات (استناداً إلى تمثيل نسبي حسب القوائم) من شأنها أن تضمن هذا الهدف.

كانت إحدى أصعب القضايا تلك المتعلقة بطريقة انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية. فقد كانت اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر قد نصت بوجه عام على نظام مؤتمر حزبي انتخابي، توجهه اللجان التنظيمية في المحافظات، لكنها لم تحدد الكيفية التي يتم بها إجراء الانتخابات عملياً ضمن المؤتمرات الحزبية الانتخابية. وقد انهمكنا، طوال شهر يناير، في لجنتنا المعنية بالصياغة، ولكن إلى حد أبعد في مكتب الحكم في القصر، في التداول في السيناريوهات البديلة المتعلقة بتنظيم المؤتمرات الحزبية الانتخابية ـ أو في إيجاد طريقة أخرى لاختيار الجمعية. وقد درس مكتب الحكم، إزاء معارضة آية الله السيستاني المتصلبة لطريقة المؤتمرات الحزبية، سلسلة واسعة من البدائل. وبحلول العشرين من يناير، كان قد انبثق من المكتب مذكرة تتضمن تسعة خيارات وخيارات فرعية أخرى. كان الخيار الأول، الذي كان لا يزال المفضل، هو الاحتفاظ بإجراء المؤتمرات الحزبية الانتخابية، على أن نعطيه تسمية تجعله أكثر استساغة، مثل "الانتخابات غير المباشرة" أو "الانتخابات من خلال المؤتمر". ويمكن لسلطة التحالف إدخال "مختلف المميزات الانتخابية" في العملية، مثل قيام المرشحين بحملات انتخابية في كل محافظة، وعقد مناظرات تلفزيونية، واستخدام نوع من التمثيل النسبي حسب القوائم ضمن المؤتمر الحزبي الانتخابي (أنظمة لمنح مقاعد تمثيل نسبي للأحزاب السياسية أو قوائم المرشحين بنسبة حصصهم في التصويت).

أو يمكن مراجعة خطة الخامس عشر من نوفمبر على نحو جوهري أكثر، ولكن مع السماح للأمم المتحدة بتسمية خمسة أعضاء إضافيين في كل لجنة من لجان المحافظات أو في كل لجنة تنظيمية، أو إلغاء اللجان كلياً وجعل مجالس المحافظات التي تم "إنعاشها" من جديد تتلقى الترشيحات وتمحصها. كما نظرنا في أمر قيام سلطة التحالف أو الأمم المتحدة بعقد المؤتمرات الحزبية الانتخابية مباشرة، لكننا سلّمنا بأن من شأن هذه الاستراتيجية فقط "أن تستبدل عدم الشرعية الاشتقاقية" للهيئات العراقية "بعدم الشرعية المباشرة التي تنطوي على إشراك سلطة التحالف أو الأمم المتحدة". وكان الخيار الثاني هو الاستسلام وإعطاء السيستاني، والعراق، انتخابات مباشرة للجمعية، لكننا قدرنا أن هذا من شأنه تأخير تسليم السلطة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، في الوقت الذي نغامر فيه بازدياد العنف وحرمان الأحزاب المعتدلة التي كانت قد بدأت لتوها في توطيد نفسها. أما الخيار الثالث، فهو مؤتمرات حزبية انتخابية مفتوحة، يستطيع فيها كل عراقي الحضور في اجتماع المحافظات المعني بالاختيار والإدلاء بصوته، لكن من شأن هذا الإجراء أن يكون هشاً شديد التأثر وعرضة للإكراه بالتهديد. يتضمن الخيار الرابع، وهو خيار "المؤتمرات الحزبية الانتخابية المفتوحة والمتسلسلة" تنظيم مؤتمر حزبي انتخابي في كل موقع، لاختيار ممثلين لمؤتمر حزبي انتخابي خاص بكل محافظة، يقوم بانتخاب أعضاء الجمعية. لكن هذه المقاربة عرضة لإساءات الاستعمال ذاتها التي ينطوي عليها الخيار الثالث وتحتاج إلى تنظيم ما يقارب ١٤٠٠ مؤتمر حزبي انتخابي محلي في أنحاء العراق في غضون بضعة أشهر ـ وهو هدف متعذر التحقيق. ينص الخيار الخامس على جعل كل من مراكز التوزيع العام العراقية، البالغ عددها ٤٥٠٠٠، في القرى والأحياء المنتشرة في أنحاء البلاد، تختار ممثلاً يكون له سلطة التصويت من أجل مرشحي الجمعية في المحافظات. وقد تبين أن هذا النهج، بدوره، غير ممكن التحقيق عملياً وعرضة لإساءة الاستخدام. وبموجب الخيار السادس، تختار المؤتمرات الحزبية الانتخابية أو تعين الأمم المتحدة (أو سلطة التحالف أو مجلس الحكم) قائمة من المرشحين، يقوم العراقيون ببساطة بالتصويت عليهم صعوداً أو نزولاً (على الصعيد الوطني أو على صعيد المحافظات). وكان الخيار السابع أن يقوم مجلس الحكم بتوسعة نفسه ليصبح جمعية موقتة، بإضافة ما بين ٥٠ و٢٢٥ من الأعضاء إلى صفوفه. ثم تجري انتخابات مباشرة في يناير ٢٠٠٥. أما الخيار الثامن، وهو مشتق من الخيار السابع، فيتضمن جعل سلطة التحالف و/ أو الأمم المتحدة تعين الجمعية الموقتة التي تتقلد الحكم حتى إجراء انتخابات يناير. وينص الخيار التاسع على عقد مؤتمر وطني واحد لاختيار الجمعية، لكن هذا الخيار عاد بنا إلى المربع الأول: فبأي

وسيلة يمكن اختيار المندوبين العراقيين للمؤتمر اختياراً شرعياً؟ (لم يتم طرح الخيار العاشر الذي عرضه مستشار خارجي، ويدعو إلى إجراء انتخابات مباشرة لمجالس المحافظات التي تقوم لاحقاً بصورة غير مباشرة بانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية). كان الخيار الثاني هو وحده الذي يرضي السيستاني، لكن عدداً من الخيارات الأخرى كان لها بعض الاحتمالات في تهدئته، عبر ضمان وجود أغلبية شيعية في الجمعية. إن وجود تسعة خيارات دليل واضح على أن هذا سؤال تصعب الإجابة عنه وأن الاختيار يجب أن يتم على مستوى أعلى من مستوى لجنة صياغة القانون الإداري الانتقالي. ولم يتم حل العقدة المستعصية حتى استطاع الإبراهيمي التوصل إلى حل وسط مع السيستاني في منتصف فبراير.

لعل أكبر مصدر للاحتكاك بين الولايات المتحدة والعراقيين الذين كانوا يعملون على صياغة القانون الإداري الانتقالي كان يتعلق بالقضايا الأمنية. وحتى قبل وصولي إلى بغداد، كان المسؤولون في سلطة التحالف يسعون إلى وضع إجراء بالغ العجلة لتمكين الحكومة الانتقالية من اعتماد المعاهدات. وفي أول الأمر، اقترحوا أن يكون بوسع رئيس الوزراء إبرام وتنفيذ معاهدات دولية. أما بالنسبة لاسترابادي وكثير من العراقيين الآخرين، فقد كان تركيز سلطة إبرام اتفاقيات دولية ملزمة في مكتب واحد بداية غير موفقة. وعندما انضممت إلى المداولات، كان الأمريكيون يدعون إلى تصويت أكثرية بسيطة في الجمعية الانتقالية للمصادقة على المعاهدات. وقد أجاب استرابادي بأن جمعية وطنية انتقالية تكون في موقع مشكوك فيه في المصادقة على معاهدة على أي حال، ولكن إذا كان لها أن تقوم بذلك، فيجب أن يكون التصويت بأغلبية كبيرة، مثل أغلبية الثلثين، للموافقة على المعاهدات، كما هو مطبق في مجلس الشيوخ الأمريكي. وقد وجدت وأنا أصغي إلى رومان مارتينيز يتحدث عن مسألة سندويشات الدجاج والمشروبات الخفيفة، أنه من العجيب والمزعج ومن غير الحكمة السياسية بأن تطلب الولايات المتحدة من الديمقراطية العراقية الناشئة قبول عتبة أدنى للمصادقة على المعاهدات مما كان مؤسسو الولايات المتحدة وجدوها مناسبة. وقد ذعرت، وشعرت بالدعابة في الوقت نفسه، لأن أرى ـ وليس للمرة الوحيدة ـ العراقيين ينحون إلى الجانب الأكثر ديمقراطية من الجدل الدستوري مع الولايات المتحدة. وقلت لاسترابادي، على انفراد، إني أتعاطف معه ومع زملائه، وإني آمل بأن يصمدوا. كما أني أفصحت عن آرائي لزملائي في سلطة التحالف، لكن طلب عتبة متدنية للمصادقة على المعاهدات كان صادراً عن واشنطن.

ومع دخول معركة المفاوضات المتعلقة بالقانون الإداري الانتقالي الأسبوع الثاني من شهر فبراير، صعدت مسألة إزالة شرط الثلثين للمصادقة البرلمانية على الاتفاقيات الدولية إلى مرتبة طليعية من الاهتمام ـ وكانت تلك إحدى أعلى أولويات واشنطن المتعلقة بالقانون الإداري الانتقالي. ومع أنه لم يتم الإفصاح صراحة عن رغبة الولايات المتحدة، فقد فهمت أن إدارة بوش كانت تسعى إلى إبرام معاهدة مع الحكومة العراقية الانتقالية يتم بموجبها منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية على المدى الطويل في العراق، وربما امتيازات أخرى أيضاً. وقد تساءلت بيني وبين نفسي كيف يمكن لحكومتنا أن تكون قصيرة النظر، بحيث لا ترى أن أي معاهدة يتم إبرامها مع حكومة عراقية انتقالية ستكون شرعيتها موضع شك، ولا سيما إذا كانت معاهدة توافق عليها أغلبية هزيلة من الأصوات ـ ومن قبل ممثلين لم يتم انتخابهم بطريقة مباشرة، أيضاً! لو كنا على جانب من الفطنة، لأدركنا أنه من الضروري الحصول على أغلبية أكثر عدداً لإضفاء طابع الشرعية على أي اتفاقية من هذا القبيل. وقد ظل الأمريكيون مصرين حتى آخر المفاوضات على موافقة الأغلبية البسيطة. فقد قال نائب بريمر، السفير ريتشارد جونز، لاسترابادي عند اقتراب موعد المداولات الأخيرة: "إن كوننا نواصل ذكر ذلك يجب أن نجعلكم تدركون مبلغ أهمية ذلك بالنسبة لنا". وأجاب استرابادي: "وكوننا نواصل الاعتراض على ذلك يجب أن يجعلكم تدركون مبلغ أهمية ذلك بالنسبة لنا". وفي النهاية، حقق الضغط ما أراده الأمريكيون، وجرى إلغاء شرط الثلثين من القانون الإداري الانتقالي.

كانت الولايات المتحدة تضغط أيضاً على لجنة الصياغة العراقية لأن تُضمِّن في القانون الإداري الانتقالي التخلي الدائم عن أي تطوير أو حيازة لأسلحة الدمار الشامل ـ النووية والبيولوجية والكيميائية. كان استرابادي متعاطفاً مع هذا الهدف، ولكن ليس مع توقيته وسبل تحقيقه. وظل مارتينيز، بناءً على تعليمات واشنطن، يطرح القضية. وقاوم ذلك استرابادي، وأوضح في أحد الاجتماعات قائلاً: "دعونا نتطرق لهذا الموضوع بهدوء، ولنترك للشعب العراقي بت الموضوع لاحقاً. لو كنت في المؤتمر الدستوري، لدعوت إلى حظر شامل على تطوير وحيازة أسلحة الدمار الشامل ـ وحتى على استخدام الجنود لأغراض هجومية في الخارج، كما هي الحال في الدستور الياباني ـ لكن هذا ليس المكان المناسب للقيام بذلك". وكحل وسط، وضع الباچه چي نصاً يقتضي من الحكومة العراقية الانتقالية "احترام وتنفيذ الالتزامات الدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وعدم تطويرها وعدم استخدامها". وكانت الولايات المتحدة تضغط على العراق "بأن يؤكد"

التخلي عن جميع تلك الأسلحة وأي معدات وتقانة مقترنة بها، لكن العراقيين صمدوا أمام هذا الضغط، وأصبح النص الذي وضعوه هو الصيغة النهائية المتضمنة في القانون الإداري الانتقالي.

كان هناك جانب أمني لم تتابعه الولايات المتحدة، وهو اتفاقية بشأن وضع القوات تعترف رسمياً بأن العملية العسكرية الأمريكية قائمة في العراق بموافقة الحكومة العراقية وتحدد القواعد التي ستعمل بموجبها تلك القوات. فقد نصت اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر على أن مثل هذا الاتفاق سيتم إبرامه بين سلطة التحالف ومجلس الحكم بنهاية مارس ٢٠٠٤. كان الباچه چي يريد أن يتم تضمين اتفاقية الأمن في القانون الإداري الانتقالي، وذلك للتوضيح بأن القوات الدولية موجودة في العراق بناءً على دعوة منه، وأنها تتعاون مع العراق، بدلاً من أن تكون قوة احتلال. إلا أنه بحلول فبراير كان قد أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لم تعد ترغب في اتفاقية رسمية تتعلق بوضع القوات، بل كانت تفضل الاعتماد على قراري الأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ ورقم ١٥١١، اللذين أعطيا للولايات المتحدة صلاحيات غير مقيدة. وقد أكد الباچه چي ومستشاروه أنه ما إن توجد حكومة عراقية ذات سيادة، حتى لا يعود بإمكان القوات الأمريكية والقوات الدولية الأخرى العمل بصفتها قوات احتلال، بل إنها ستخضع لاتفاقية أمنية صريحة مع العراق. ولم يكونوا راغبين في أن يتم ذكر قراري الأمم المتحدة في القانون الإداري الانتقالي. على أن إدارة بوش أصرت على هذه النقطة، ولم يتم إبرام أو حتى تكريس اتفاقية تتعلق بوضع القوات في القانون الإداري الانتقالي. وقد أسر استرابادي لي لاحقاً بأن "الموقف الأمريكي كان يتمثل بأنهم لم يكونوا يريدون أي قيود على حركاتهم. وكانوا يريدون التوضيح بأن وثيقة الحقوق لا تنطبق إلا على الحكومة العراقية. فالحكومة العراقية هي وحدها التي تحتاج إلى أمر بالاعتقال؛ أما القوة متعددة الجنسيات فبإمكانها كسر الأبواب".

كانت أكثر القضايا إثارة للحيرة تتعلق بمركز الأكراد والتركيبة المستقبلية لدولة العراق. فمنذ بداية المناقشات المتعلقة بدستور العراق، واجهت سلطة التحالف اختياراً صعباً. فمن جهة، كانت الولايات المتحدة تشعر بالتزام أخلاقي وسياسي إزاء زهاء خمسة ملايين من الأكراد العراقيين، الذين عانوا الشيء الكثير في عهد صدام، وكانوا حلفاء صامدين في مقاومة الدكتاتور العراقي. وكان معظم صناع السياسة الأمريكيين يشعرون بوجوب حماية حقوق الأكراد وبأنهم يستحقون تلك الحماية بوصفهم أقلية في العراق، وكاستمرار للحكم الذاتي الواسع النطاق الذي مارسوه منذ نهاية حرب الخليج، في عام ١٩٩١، عندما

مكنتهم إقامة منطقة حظر للطيران من تأسيس حكومة في الشمال[٨]. ومن جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة معنية بألاّ يمثِّل الحكم الذاتي منحدراً زلقاً نحو استقلال الأكراد، الأمر الذي من شأنه أن يقطّع أوصال العراق، وقد يزعزع استقرار تركيا، التي تضم بدورها عدداً كبيراً من السكان الأكراد. وبالتالي، فعندما أعلن بريمر عن رؤيته بأنها عراق ديمقراطي، موحد وفدرالي، فقد كان صادقاً في إعلانه، على الرغم من أنه لم يكن بمنأى من ضغط البنى الديمقراطية لتناسب مصالح أمريكا الواضحة.

منذ بداية المداولات المتعلقة بالدستور الموقت، اتضح أن القضايا المتصلة بحقوق الأقليات الكردية وسلطانها وحمايتها ستكون أكثر مدعاة للخلاف والانفجار وصعوبة الحل. وقد نصح الباچه چي بريمر بوجوب زيادة انخراط سلطة التحالف في هذا الجانب من المفاوضات. وفي الواقع، فإن الأمور أخذت منحى سيئاً في ديسمبر، حين أخبرت واشنطن الأكراد بأنه لا يوجد مكان للحكومة الإقليمية الكردستانية في النظام الفدرالي المقترح الذي يستند إلى المحافظات الثماني عشرة، فأجاب الأكراد الغاضبون بأن سلطة التحالف كانت تعرض عليهم أقل مما أعطاهم صدام. وفي لجنة الصياغة التابعة لمجلس الحكم، كان الأكراد يقامرون باتخاذ مواقف متطرفة ومتصلبة تنطوي على التهديد الضمني بالانفصال. وفي الحادي عشر من ديسمبر، كان الزعيم الكردي مسعود البرزاني قد نشر مقالة في صحيفة كردية أعلن فيها أن "الأكراد لن يقبلوا بأقل من وضعهم الراهن" من الحكم الذاتي الإقليمي، وهدد بأن "فرض صيغة غير مقبولة" قد تدفع الأكراد "إلى اللجوء لخيارات أخرى"[٩].

وفي الثاني من يناير، سافر بريمر ونائبه البريطاني، غرينستوك، إلى أربيل (إحدى العاصمتين الكرديتين) لإجراء أول مناقشة جادة بشأن الفدرالية مع الزعيمين الكرديين البرزاني والطالباني. كانت مهمتها دقيقة وحساسة تتمثل بمواصلة الإقناع بموقف سلطة التحالف التي تحبذ الفدرالية الجغرافية المحضة (ثماني عشرة حكومة للمحافظات، وليس حكومة إقليمية)، والقيام في الوقت نفسه بإعادة توطيد الثقة التي تزعزعت وإقناع

٨- بعد أن تأسست الحكومة الكردستانية التي تتمتع بالاستقلال الذاتي في عام ١٩٩١، انقسمت إلى فرعين نتيجة النزاع الداخلي، لكن الأكراد نجحوا مع ذلك في إجراء انتخابات ديمقراطية وتوليد مناخ سياسي أكثر حرية مما عرفه العراق منذ عقود. وفي يونيو ٢٠٠٣، اتفق الحزبان الكرديان الحاكمان؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على توحيد مجالات إدارتها في حكومة إقليمية واحدة.

٩- http://www.krg.org/docs/mb-federalism-kurdistan-deco3.asp.

الأكراد بقبول مجموعة من السلطات المنوطة بالحكومة المركزية. كانت تلك دائرة لا يمكن تربيعها. كان فريق سلطة التحالف يدرك أن الاحتفاظ بالحكومة الكردية الإقليمية أولوية أساسية بالنسبة للأكراد، أولوية من غير المحتمل أن يتنازلوا عنها. لذا، فقد قرر فريق سلطة التحالف تأجيل مسألة الفدرالية الجغرافية مقابل الفدرالية الإثنية حتى نهاية المناقشات، وإبقائها كورقة مساومة لإقناع الأكراد بالموافقة على حكومة مركزية قوية تنطوي في تركيبتها على حمايات لهم. وقد أكد بريمر، في الاجتماع، على دعم التحالف لنزع كثير من السلطة من الحكومة المركزية. لكنه مضى يقول إن من شأن الحكومة العراقية المركزية أن تحتاج إلى سلطة كافية للمحافظة على تماسك البلاد، الأمر الذي يحتاج إلى سلطة حصرية على الدفاع الوطني وحدود البلاد والسياسة الضريبية والنقدية والموارد الطبيعية (النفط). علاوة على ذلك، لا بد من حل جميع الميليشيات الحزبية والخاصة ـ بما في ذلك، ضمناً، "البشمرغة"، وهي القوات المسلحة التي صلُب عودها في المعارك والعائدة للحزبين الكرديين ـ ولا بد للعراق أن يكون دولة كاملة الوحدة، لا دولة مثل لبنان، حيث توزع السلطات على أسس إثنية وطائفية. وعندما أصر الطالباني على أن فدرالية تستند إلى المحافظات غير مقبولة، اتفق الجميع على ترك الموضوع جانباً ومناقشة مسألة توزيع السلطات. وأحرزت سلطة التحالف والأكراد تقدماً بشأن هذا الموضوع، حيث تم إسناد سلطات الدفاع والسياسة الخارجية والمالية والاتصالات للمركز، والسماح بإزالة المركزية في جوانب غير مخصصة صراحة للحكومة المركزية، مثل التعليم والثقافة.

كان اجتماع الثاني من يناير إيذاناً ببداية ازدياد تدخل سلطة التحالف في صياغة القانون الإداري الانتقالي، وفي المفاوضات مع الأكراد بشأن التركيبة القادمة لدولة العراق. وكان بريمر وفريق الحكم التابع له منهمكين، خلال الشهرين التاليين، في محادثات متكررة وصريحة ومتطاولة مع الزعيمين الكرديين ونائبيهما. وقد أوضح بريمر، منذ البداية، أنه يريد أن تكون تلك "محادثة بين أصدقاء"، وليس مفاوضات. لكن تلا ذلك مفاوضات دقيقة وحساسة وصعبة حتى اللحظات الأخيرة قبل اعتماد القانون الإداري الانتقالي. كان المنطلق المركزي للموقف الأمريكي، الذي جرى الانطلاق منه منذ البداية، والذي استمر حتى النهاية، هو أن الولايات المتحدة تتعاطف مع رغبة الأكراد في المحافظة على استقلالهم الجوهري، لكن عليهم التعايش مع حكومة مركزية قابلة للتطبيق. وبعبارة أخرى، فقد كانت الولايات المتحدة ملتزمة بعراق موحد وفدرالي. من منطلق تحليلي، واستناداً إلى خبرتي في دراسة البلدان المقسمة في أنحاء العالم، فإني وجدت أن للفدرالية فائدة كبيرة. بل

كان من الصعب أن يرى الإنسان كيف يمكن إدارة انقسامات العراق العميقة الإقليمية والإثنية والطائفية في ديمقراطية دون ضمانات دستورية للحكم الذاتي. ومع ذلك، فقد كان العراق دائماً شديد المركزية، وكان كثير من العراقيين يرون أن الدولة الموحدة هي حجر الأساس لهُويتهم الوطنية. وكثيرون في العراق وفي العالم العربي لم يكونوا يعرفون معنى الفدرالية، وكانوا يرون في تأييد الولايات المتحدة جزءاً من مؤامرة لإضعاف العراق، بل حتى لتقطيع أوصاله، بدلاً من أن يكون أداة لا مندوحة عنها لتماسك البلاد. وقد رأى كبار المسؤولين في الأمم المتحدة أن مثل هذا التغيير الأساسي المتمثل بإدخال الفدرالية إلى دولة موحدة تاريخياً ما كان ينبغي طرحه خلال الفترة الانتقالية، في الوقت الذي يخضع فيه العراق لاحتلال دولي. وبالتالي، فقد كان تأييد الولايات المتحدة للفدرالية في العراق خطوة ثار حولها الخلاف.

وبالنسبة للأكراد، كانت فكرة إقامة عراق فدرالي خطوة كبيرة، ولكن في الاتجاه المعاكس. إن ما كان يريده كثير من الأكراد هو استقلال تام. فخلال أكثر من عقد من الزمن، كانت كردستان العراقية قد ازدهرت على نحو لم يسبق له مثيل، ونشأ جيل كامل من الأكراد وهم لا يتكلمون اللغة العربية، ولا يشعرون بالتماهي مع الدولة العراقية. وكان معظم السكان الأكراد يشعرون بجذب متردد وبراغماتي ومتصارع نحو بغداد. كانوا يرون أن حكماً ذاتياً كردياً إقليمياً ضمن عراق ديمقراطي وفدرالي شيء مقبول، لكنه كان حلاً يأتي في المرتبة الثانية. أما العودة إلى دولة موحدة، أو الإخفاق في تحقيق حمايات ذات شأن ضمن نظام فدرالي قوي، فلم يكن مجرد نتيجة تأتي في المرتبة الثالثة، بل هي شيء غير مقبول. إن ما كان الزعماء يقترحونه الآن هو "اتحاد طوعي مع العراق"، مشروط بالمحافظة على حكمهم الذاتي[١٠]. علاوة على ذلك، فقد كان الأكراد يشعرون بأن الأمريكيين مدينون لهم بذلك، لأنهم كانوا الحليف الأكثر موالاة لهم في المنطقة، وكانوا قد انضموا إلى القوات الأمريكية في الخطوط الأمامية في المجهود الذي بُذِل للإطاحة بنظام صدام.

وفي اجتماع لاحق مع بريمر جرى في السابع من يناير، أكد الزعيمان الكرديان هذه النقطة. فالأكراد ملتزمون التزاماً راسخاً بعراق موحد، ولكن فقط إذا كان ديمقراطياً وفدرالياً حقاً. وقد اعترض البرزاني

---

١٠ – استُخدمت عبارة "الاتحاد الطوعي" من قِبَل قباد الطالباني، ابن زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني؛

Rajiv Chandrasekaran, "Kurds Reject Key Parts of Proposed Iraq Constitution," *Washington Post,* 21 /2 /2004.

على الموقف الأمريكي الذي يحبذ فدرالية تقوم على أساس المحافظات، حيث شعر أن هذا فشل في إدراك طابع العراق بوصفه دولة ذات قوميتين متميزتين، عربية وكردية. وقال لبريمر: "كنا نتوقع مكافأة لا عقاباً". وقال الطلباني إنه يمكن للأكراد أن يوافقوا على سيطرة الحكومة المركزية على مسائل وطنية مثل السياسة الخارجية والدفاع والسياسة الاقتصادية، إلا أنه لا يكفي وجود نظام تؤول فيه السلطة إلى ثماني عشرة محافظة. فالأكراد بحاجة إلى الاحتفاظ بحكومة حكم ذاتي واحدة تشمل كامل الأراضي الواقعة إلى شمال الخط الأخضر، والتي تتضمن أو تتقاطع مع خمس محافظات. وكانوا يسعون، أيضاً، إلى أن يتم الاعتراف بحقوقهم اللغوية، وضمان حكمهم الذاتي وعكس حملة تعريب صدام في مدينة كركوك.

كان وضع مدينة كركوك قد سبب أكبر قدر من المشكلات لسلطة التحالف. تقع كركوك على الحدود بين المناطق الاستيطانية الكردية والمناطق السنية العربية، الغنية بالنفط (حيث تسيطر على ٦ في المئة من الاحتياطي العالمي المعروف). وفي الواقع، إن حقول النفط الشمالية لكركوك والموصل تمثل معاً نحو نصف إنتاج العراق. وكان البعض يرون أن سيطرة الأكراد عليها تجعل الاستقلال أمراً محتملاً أكثر واقعية كثيراً. وكان الأكراد قد عانوا، خلال عقود من الزمن، ضغط تعريب دوري على هامش موقعهم في المدينة وحولها. وقد تصاعد الضغط ليصبح حملة واسعة النطاق للتشريد والنفي خلال الحكم البعثي، وبلغ حد التطهير الإثني في العقدين الأخيرين من دكتاتورية صدام حسين، حين تم طرد ٢٠٠ ألف من الأكراد من بيوتهم وممتلكاتهم، التي أُعطيت لاحقاً إلى مستوطنين من العرب. وبعد سقوط نظام صدام، تدفق عشرات الآلاف من الأكراد عائدين إلى كركوك للمطالبة بممتلكاتهم؛ وتم الآن تشريد عدد مماثل من العراقيين من بيوتهم؛ وأصبحت المدينة تُعد على نطاق واسع النقطة الأكثر عرضة لإشعال حرب أهلية، إذا ما سارت الأمور باتجاه الكارثة.

تضمنت استراتيجية سلطة التحالف ثلاثة مستويات أساسية: الأول، لا بد من أن تتوقف الأعمال الكردية الرامية إلى عكس التعريب بالقوة والإكراه بالتهديد. كان بريمر متصلباً حول هذه النقطة في الاجتماع الذي جرى في الثاني من يناير، حيث صرح بأنه ينبغي عدم إضافة حالات ظلم جديدة إلى القديمة، وأعلن أن الأعمال العدوانية من جانب المسؤولين الأكراد في كركوك كانت تدل على عدم الشعور بالمسؤولية وتثير الفوضى؛ الثاني، وبما أن وضع كركوك كان أكثر المشكلات صعوبة، مثل القدس في الصراع الإسرائيلي ـ

الفلسطيني، فلا بد من إرجائه حتى نهاية الفترة الانتقالية؛ والثالث، لا بد من إقامة نظام لقواعد الإجراءات القانونية لفرز وتمحيص مختلِف المطالبات والمظالم ولإعادة توطين المشردين وفقاً للقانون، وليس بقوة السلاح. وفي اجتماعهم الذي جرى في السابع من يناير، اتفق البرزاني والطالباني مع بريمر على الحاجة إلى إنشاء لجنة المطالبات بالممتلكات العراقية للنظر في هذه النزاعات، وتم في الأسبوع اللاحق اعتماد النظام الأساسي لهذه اللجنة من قبل مجلس الحكم، ووقعه بريمر ليصبح قانوناً[١١].

على أنه مع استمرار المناقشات المنهكة، أصبح من الواضح أن الأكراد يريدون درجة كبيرة من الحكم الذاتي، حيث يكون باستطاعة الحكومة الكردستانية الإقليمية الاعتراض على تطبيق القوانين ضمن الإقليم، وتمنع نشر القوات العراقية ضمن الإقليم، والاحتفاظ بـ "البشمرغة" كقوة مسلحة تنظمها الحكومة الكردية، وتكون جهازها الدفاعي النهائي ضد الاضطهاد المتجدد من جانب بغداد. كان من شأن الطلب الأول أن يلغي مفهوم الحكومة المركزية، في حين أن الطلب الثالث كان يناقض مباشرة موقف سلطة الاحتلال الذي يقول بوجوب تضمين جميع الميليشيات ضمن خطة شاملة للتسريح. علاوة على ذلك، فقد كان الأكراد يريدون السيطرة على الموارد المحلية، في حين أن بريمر وسلطة التحالف أصرا على أن النفط والموارد الطبيعية الأخرى يجب أن تكون ملكاً لكامل الشعب العراقي. وكان الأكراد يريدون أيضاً أن يكون للغتهم الكردية وضعاً مساوياً لوضع اللغة العربية في المركز؛ وكان العرب العراقيون بصفة عامة يقاومون هذه الفكرة، ولا سيما الفكرة الأوسع نطاقاً المتمثلة بدولة ذات قوميتين؛ فبالنسبة لهم، العراق دولة عربية، تتضمن أقلية كردية. وكان الباچه چي يرى بشدة أن العراق دولة وطنية واحدة، لكنه كان يشعر أيضاً بأن للأكراد الحق في استخدام لغتهم، وأن إعطاء لغة أكبر أقلية في العراق وضعاً مساوياً لوضع اللغة العربية من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية. وقد قاوم الباچه چي اقتراحات بريمر وغيره بأن يستخدم مسألة اللغة كورقة للمساومة، ووافق، في مرحلة سابقة، على قبول اللغة الكردية كلغة ذات وضع مساو، وفي خاتمة المطاف أقنع مجلس الحكم بمجاراته في ذلك.

---

١١ – خوّل القانون الإداري الانتقالي لجنة المطالبات بالممتلكات العراقية معالجة حالات الظلم من ترحيل وتهجير من كركوك ومناطق أخرى من خلال إعادة السكان الأصليين إلى بيوتهم وممتلكاتهم أو من خلال إعطائهم تعويضات منصفة، والقيام في الوقت ذاته بإعادة توطين وتعويض الذين أدخلوا مجدداً في المناطق المتأثرة. وفي خاتمة المطاف، تم إعطاء لجنة المطالبات بالممتلكات العراقية تركيبة إدارية وقضائية واسعة الصلاحيات لتسوية جميع مطالبات الممتلكات المتعلقة بحالات الظلم التي دامت خمسة وثلاثين عاماً من حكم حزب البعث.

بقيت قضايا كبيرة تنتظر الحل خلال أقل من شهرين، غير أن بريمر والزعماء الأكراد كانوا، في مناقشاتهم التي جرت في أوائل يناير، قد وضعوا مخطط صفقة فدرالية تاريخية من أجل دستور العراق الموقت. فقد قبل الأكراد بعدد من السلطات المهمة المنوطة بالحكومة المركزية، وقبلت سلطة التحالف، بدورها، المحافظة على إقليم كردستاني موحد يكون لحكومته سلطات حكم ذاتي تتجاوز كثيراً سلطات المحافظات الثماني عشرة.

استطاع بريمر وزملاؤه في سلطة التحالف، من خلال الانخراط المتأني والمتعاطف، إبعاد الأكراد من رؤيتهم الأولية المتعذر الدفاع عنها وجعلهم ينخرطون في إطار من الفدرالية، أعطاهم حكماً ذاتياً ذا شأن وحقوق الاعتراض والقيام في الوقت نفسه بإعادة غرس كردستان ضمن الأمة العراقية. وهذا من شأنه أن يكون أحد أهم منجزات بريمر (وأقلها محلاً للتقدير) بصفته الشخص الذي أدار سلطة التحالف. بعدئذ، انفجرت الأمور في النصف الأول من فبراير. فبعد أسابيع من قراءة الملاحظات، التي لم يرد أي جواب عنها، والتي كانت متضمنة في البرقيات التي تنقل أخبار المفاوضات، أرسلت إدارة بوش تعليمات بوجوب شطب الإشارة إلى الحكومة الكردستانية الإقليمية من القانون الإداري الانتقالي وأن تقوم الفدرالية على أساس المحافظات الثماني عشرة. وعندما أطاع بريمر هذا الطلب ونقله للأكراد، أصبح الأكراد ـ وبوجه خاص البرزاني ـ غاضبين وتأزمت المفاوضات. فقد شعر الأكراد، من حيث الجوهر، بأنهم تعرضوا للخيانة وتراجعوا إلى وضع متطرف بشأن جميع القضايا: كركوك، السلطات الإقليمية، "البشمرغة" والتحكم بعائدات النفط. وشعر المسؤولون في سلطة التحالف بالإحباط والغضب ـ من واشنطن أكثر من غضبهم من الأكراد. وقد أقنعت سلطة التحالف واشنطن بأن الاحتفاظ بالحكومة الكردستانية الإقليمية ضرورة وأعيد قدر من التوازن بين الأكراد والأمريكيين. ومع ذلك، فقد بقيت مساومات شاقة في الانتظار. ففي النصف الثاني من فبراير، ظل الأكراد مصرين على تمكينهم من الاحتفاظ بـ "البشمرغة"، وعلى ضمان حصة من عائدات النفط لهم بمقادير تتناسب مع عدد سكانهم، وأن تتم توسعة حدود المنطقة الكردية التي تتمتع بالحكم الذاتي، بحيث تشمل كركوك ومناطق أخرى تحت الخط الأخضر، والتي توجد فيها أعداد كبيرة من الأكراد. لم يكن هنالك أمل في قبول جميع هذه المقترحات من قبل المحاورين الأساسيين السنة والشيعة في مجلس الحكم، ومن قبل سلطة التحالف، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر. قال راوش شادايس، وهو من كبار زعماء الحزب الكردستاني الديمقراطي الشعبي ومستشار دستوري:

"هذه حقوقنا ـ لقد ناضلنا نضالاً شديداً من أجلها. وقد سبق لتجربة الدولة العراقية أن فشلت في الماضي. نحن لا نريد تكرار الأخطاء السابقة". وحتى محمود عثمان، وهو عضو كردي معتدل في مجلس الحكم حذر من أن "الأكراد قد عانوا القتل والإبادة، فلا أستطيع أن أذهب إلى شعبي وأطلب منهم بأن يقبلوا الأشياء التي يسعى الأمريكيون لفرضها علينا. إن الشعب الكردي لن يقبلها"[١٢].

تبين أن فكرة حكومة إقليمية قوية تروق لأطراف أخرى غير الأكراد. فقد بدأ الشيعة يسألون: "إذا كان الأكراد يستطيعون الحصول عليها، فلماذا لا يكون بإمكاننا نحن الحصول عليها؟" ومع أن الشيعة، بوصفهم الأغلبية الديمغرافية والجماعة المحتمل أن تكون المسيطِرة في عراق ديمقراطي، كانوا سيكسبون من وجود درجة عالية من المركزية السياسية، فقد كانوا هم أيضاً على الجانب المتلقي للإساءة من قبل الحكومة المركزية في عهد صدام. لذا، فإن منظور زعماء سياسيين من الشيعة، كان إعطاء الأكراد الكثير مما كانوا يطلبونه ـ ما دام أن بوسع الشيعة الحصول عليه أيضاً. كان هذا الموقف الأكثر وضوحاً إزاء السلطات الإقليمية والسيطرة على عائدات النفط. وقد دعا عادل عبد المهدي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق إلى وضع نص يقول: إن باستطاعة أي ثلاث محافظات خارج منطقة كردستان (باستثناء بغداد وكركوك) تأليف إقليم فيما بينها، بموافقة الجمعية الوطنية و"من خلال الاستفتاء" بموافقة سكان المحافظات المعنية. ثم قدم سالم الـچلبي هذا المقترح إلى لجنة الصياغة. وقد اعتراض استرابادي الذي كان يمثل تفكير الباچه چي وجزءاً أساسياً من الرأي العراقي الذي كان يريد إبقاء المركز قوياً، على هذا المقترح، وجادل بأن إعادة تنظيم للدولة العراقية على هذا النحو يجب ألاّ يحصل في الفترة الانتقالية، في ظل إطار موقت محدود الشرعية. وحذر استرابادي من أن "هذا سيُفَسَّر في الشارع بأنه وصفة لحل كيان البلاد"، وعندما اكتسبت الفكرة زخماً، اقترح استرابادي إضافة آلية تثبط تأليف أقاليم ـ على سبيل المثال، عبر إنشاء مجلس تشريعي أعلى (مجلس شيوخ) يكون فيه لكل محافظة أو إقليم عدد متساو من المقاعد، بحيث إنه إذا اتحدت ثلاث محافظات في إقليم واحد، فإنها تخسر مقاعد في مجلس الشيوخ. لكن مقترحه لم يلقَ آذاناً صاغية، وازدادت شعبية الفكرة الأصلية. غير أني كنت أشاطر استرابادي مخاوفه، فقد كنت كتبت

١٢- Dexter Filkins, “Iraqi Kurdish Leaders Resist As the U.S. Presses Them to Moderate Their Demands,” *New York Times,* 21/2/2004.

أطروحتي الجامعية عن فشل الجمهورية النيجيرية الأولى في الستينيات، حين أفرز تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم قوية، وفق خطوط إثنية إلى حد كبير، صراعاً إثنياً وحزبياً وإقليمياً أدى في خاتمة المطاف إلى حرب أهلية. والآن، كنت أخشى من أنه إذا تعزز التقسيم وفق خطوط كردية وسنية وشيعية، فقد يلقى العراق المصير ذاته. وبرز شعور قوي لدى أعضاء مجلس الحكم بضرورة المزيد من المساواة في معاملة مختلِف أجزاء البلاد، لذا، فقد تم تضمين المقترح بالسماح لأي ثلاث محافظات بتكوين إقليم في القانون الإداري الانتقالي. ولكن بما أن إجراء تكوين إقليم مربك سياسياً، وأن الفترة الانتقالية ستكون محدودة، فإن ما ينطوي عليه التدبير من آثار قد يصبح رمزياً إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد ظلت مسألة تحديد وحداته التي يتكون منها قضية عويصة تواجه الذين يقومون بصياغة دستور دائم.

ينطوي أي نظام فدرالي على قضية أساسية تتمثل بكيفية تمويل الحكومات على غير الصعيد المركزي. كانت هذه مسألة متفجرة في العراق، مثلما كانت عليه الحال في نيجيريا، لأنها كانت تنطوي على توزيع ثروة البلاد النفطية. وكما كانت عليه الحال في نيجيريا، فإن بعض أجزاء العراق كان لديه نفط، والبعض لم يكن لديه نفط. لذا، فإن ترك السيطرة على عائدات النفط بأيدي السلطات المحلية قد يكون له أثر سلبي بالنسبة للجماعات ـ السنية بوجه خاص ـ من الأقاليم غير المنتجة للنفط. ومع ذلك، فقد كان السنة، في واقع الأمر، هم الذين سيطروا على الثروة النفطية خلال عقود من الزمن، في ظل سلسلة متعاقبة من الدكتاتوريات، واستخدموها لتوجيه الموارد نحوهم، في الوقت الذي كانوا يهملون فيه بقية البلاد. وبنتيجة ذلك، فقد أصبح الأكراد والشيعة يرون الآن أنه حان الوقت لتصحيح سلسلة من المظالم التاريخية، عبر إعطاء حصة ذات شأن من عائدات النفط إلى الأقاليم المنتجة للنفط، وعبر اشتراط حصول المناطق التي كانت محرومة باهتمام خاص. وقد رد على ذلك استرابادي بقوله الذي بقي في ذاكرتنا، في إحدى جلسات الصياغة الطويلة: "إن البلاد كلها محرومة. لقد تم إهمال الجميع، على الأقل خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية!".

في اجتماع مع الأكراد، اقترح سالم الـچلبي حلاً وسطاً مبتكراً: أن تعود ملكية موارد العراق الطبيعية إلى شركات يكون فيها للحكومة المركزية حصة الأغلبية، ويكون للحكومات المحلية (حيث توجد مصادر النفط) حصة الأقلية. وقد طرحت حلول أخرى أيضاً، لكن استرابادي والباچه چي ظلا متمسكين تمسكاً صلباً بأن موارد العراق الطبيعية هي ملك لكامل الشعب، وساندتهما الولايات المتحدة في هذه النقطة. وفي

النهاية، كانت الغلبة لرأيها ولرأي عراقيين آخرين من ذوي العقلية القومية. فقد أُسنِد إلى الحكومة المركزية، بين جملة مسؤولياتها الحصرية، إدارة موارد العراق الطبيعية، التي تم الإعلان بأنها ملك لكل الشعب. غير أنه فُرِض على الحكومة المركزية التشاور مع الحكومات ذات المستوى الأدنى وتوزيع العائدات الناجمة "بطريقة عادلة بنسبة... السكان... مع إيلاء اعتبار واجب للمناطق التي حُرمت ظلماً... من قبل النظام السابق"[١٣].

برهن الأكراد على أنهم مفاوضون عنيدون ومحنكون. ومع أنهم شعروا بأنهم تخلوا عن عدد من الأهداف العزيزة عليهم، فإن شعورهم الذي ينطوي على الدهاء بما يحتاجون إليه، وإثارتهم المتكررة للفظائع التي تعرضوا لها والتضحيات التي قدموها وموقفهم المتأني الموحد في المساومة تكلل بنجاح كبير في الوثيقة النهائية. كان كثير من العرب العراقيين يريدون أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد، مع عدم منع استخدام لغات أخرى، مثل الكردية والتركية والأرمنية. لكن القانون الإداري الانتقالي اعترف بدلاً من ذلك بأن اللغتين العربية والكردية "هما اللغتان الرسميتان للعراق" (وبالطبع يمكن التحدث بلغات الأقليات الأصغر). وهكذا، فقد جرى النص على وجوب نشر جميع الوثائق والمراسلات الرسمية بالعربية والكردية على حد سواء، في حين أنه سُمح لأعضاء البرلمان والوزراء والقضاة والمشتركين في المحادثات بأن يتحدثوا ويديروا العمل الرسمي بأي من اللغتين[١٤]. هذا النص قطع شوطاً بعيداً في التكريس الرمزي للرؤية الكردية لدولة ذات قوميتين. وحصل الأكراد أيضاً على حق القيام في أراضيهم "بتعديل تطبيق" أي قانون فدرالي لا يكون في مجال الاختصاص الفدرالي الحصري. وبالنسبة لمسألة "البشمرغة" فسوف يتم دمج أفرادها مع فيلق الدفاع المدني العراقي (والقوات المسلحة العراقية الأخرى). وهذه ستكون من الناحية النظرية تحت قيادة الحكومة المركزية، ولكن بُناها القيادية الكردية ستبقى، عملياً، كما هي. هذا الترتيب ساعد على تهدئة مخاوف الأكراد المتعلقة بالسلطات التي كانوا يتخلون عنها وحالات عدم التيقن المتعلقة بالنظام السياسي القادم.

وقد أحرز الأكراد نصراً كبيراً أيضاً بشأن تركيبة مجلس الرئاسة. فبالنسبة للأكراد، كان مقعد في المجلس شكلاً حيوياً من أشكال الحماية، إذ إنه سيمكنهم من إلقاء وزنهم بشأن الخيارات الحاسمة في المركز، بما في

١٣- Law of Administration for the State of Iraq for the Transitional Period (English version), 8 March 2004, Chapter 3, Article 25 (e).

١٤- Ibid., Article 9.

ذلك إقرار التشريعات والمعاهدات وتعيين القضاة في المحكمة العليا (وهي الهيئة التي كانوا يعتمدون عليها لدعم ضماناتهم الفدرالية)، وتسمية رئيس الوزراء. لكن الكثير يعتمد على الكيفية التي يتم بها انتخاب أعضاء المجلس الثلاثة والقاعدة التي يتم بموجبها اتخاذهم للقرارات ـ بالأكثرية أو بالإجماع. وقد اخترنا أن يكون انتخاب مجلس الرئاسة على شكل لائحة واحدة، لأن هذه الطريقة بدت الأكثر احتمالاً لأن تؤدي إلى ذلك النوع من التوازن الضمني الواسع النطاق (وبعبارة سيئة: الشيعي، السني، الكردي) الذي كان مقصوداً لتلك الهيئة. على أنه لضمان عدم سيطرة جماعة واحدة على تلك الهيئة، فقد رأينا اشتراط أكثرية مطلقة لاختيار لائحة من اللوائح. وقد أصر الأكراد على اشتراط ثلثي أصوات الجمعية لاختيار المجلس، وكان لهم ما يريدون. والأمر الذي لا يقل أهمية فإنهم قد حصلوا على إقرار قاعدة لصنع القرار الرئاسي استثمروا فيه قدراً كبيراً من قدرتهم على التفاوض: فقد نصت النسخة الأخيرة من القانون الإداري الانتقالي على وجوب صدور جميع قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع (في المسودات السابقة، كنا قد حددنا أن يكون تعيين رئيس الوزراء فقط بالإجماع). هذا النص أعطى عضو الرئاسة الكردي المفترض حق الاعتراض على أي قرار يصدر عن المجلس. ولسوف يسبب بدوره احتجاجاً مريراً من جانب كثير من العراقيين السنة والشيعة من أنحاء البلاد. على أن من السخرية أن اقتضاء الإجماع قد خفف سلطة الأكراد في مسألة حاسمة، ألا وهي قدرة المجلس على رفض التشريعات. فكثير من العراقيين لم يدركوا في بادئ الأمر أن الوقوف في وجه قانون من القوانين يقتضي إجماع الأعضاء الثلاثة جميعهم. وعلاوة على ذلك، فمقابل هذا التنازل، أصر أعضاء مجلس الحكم الشيعة على أن يتألف مجلس الرئاسة من رئيس ونائبي رئيس، بدلاً من الخطة الأساسية لهيئة جماعية. وبما أنه كان من المتوقع أن يكون للشيعة الأكثرية في الجمعية الوطنية، فقد أثير الاحتمال (بل المتوقع، لدى الكثيرين) بأن يكون كل من رئيس الحكومة ورئيس الدولة البروتوكولي من العرب الشيعة.

ظهر الأكراد، خلال أسابيع من المفاوضات المحنكة بوصفهم اللاعبين الذين أحرزوا أكبر قدر من النجاح في المفاوضات المتعلقة بالدستور الموقت، حيث إنهم استفادوا من صداقتهم (التي كانت تتعرض للتوتر في بعض الأحيان) للولايات المتحدة وتحالف المصلحة الذي أقاموه مع الفاعلين الشيعة الرئيسيين في مجلس الحكم. فقد أعطى الشيعة للأكراد حكماً ذاتياً إقليمياً لا يُستهان به، بما في ذلك القدرة (من الناحية العملية)

على الاحتفاظ بجزء كبير من "البشمرغة" دون تغيير، وحق الاعتراض الذي كانوا يريدونه في المركز. وقد وافق الأكراد، بدورهم، على وجود رئيس وزراء قوي كان من المقدر أن يسيطر الشيعة عليه. وبما أن أحمد الـچلبي كان يظن أنه سيشغل منصب رئيس الوزراء، فقد أصبح أكثر المنادين تفوّهاً بإلغاء نص المسودة الذي يقتضي تسريح جميع الميليشيات والسماح للأكراد (عملياً) بالاحتفاظ بـ "البشمرغة". لكن المراقبين الأذكياء كانوا يرون أن المنتصر الحقيقي في المركز لن يكون، في خاتمة المطاف، أحمد الـچلبي، بل الأحزاب الدينية الشيعية. وقرب انتهاء المفاوضات، قال أحد الليبراليين العراقيين المحبطين، للزعيم الكردي جلال الطالباني: "لقد تحالف الأكراد مع الشيعة. وهم يظنون أنهم سيكونون معفيين [من التطورات التي تجري في المركز]. لكن ما يحدث في بغداد سيكون له أثر في الشمال". وقد أقر الزعيم الكردي بذلك الرأي، الذي كان يوشك أن يتحقق بأسرع مما كان يتوقع أي منهما.

مع اقتراب الموعد النهائي في الثامن والعشرين من فبراير، أصبحت المفاوضات بين الأكراد والأعضاء الآخرين في مجلس الحكم، ولا سيما المؤتمر الحزبي الانتخابي الشيعي، متوترة وصعبة. وقد تفاوضت سلطة التحالف، خلال أسابيع بصورة مكثفة مع الأكراد كمجموعة. وشعر أعضاء مجلس الحكم الشيعة، الذين كانوا يتصرفون متحدين أكثر فأكثر في جماعة واحدة، بأنهم مهملون. فقد كانت لديهم قضايا يريدون مناقشتها مع بريمر، بما في ذلك دور الإسلام وحصة تمثيل المرأة في البرلمان، لكن قيل لهم إن بريمر لن يتعامل مع الشيعة بصفتهم مؤتمراً حزبياً انتخابياً. وأخيراً، في يوم الجمعة الواقع في السابع والعشرين فبراير، ظهرت الأمور إلى العلن. فقد اقترحت رجا حبيب خزاعي، وهي عضو في مجلس الحكم، إلغاء القرار رقم ١٣٧، الذي كان يطبق أحكام الشريعة الإسلامية على أمور الأسرة. وقد عارض كثير من الشيعة إلغاء القرار بصفة عامة، لكنهم سعوا إلى تجنب معالجة القضية في الوقت الذي اقترب فيه الموعد النهائي لإصدار القانون الإداري الانتقالي. ومع ذلك، فقد قرر الباچه چي الذي كان يترأس الاجتماع، بأن الاقتراح كان صحيحاً، وصوت مجلس الحكم بأغلبية ١٥ صوتاً مقابل ١٠ أصوات على إلغاء القرار وإعادة العمل بالقانون المدني العراقي. عند ذلك، قام واحد من أهم اللاعبين الشيعة منزلة، وهو مندوب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عادل عبد المهدي (الذي كان ينوب عن زعيم حزبه، عبد العزيز الحكيم)، وغادر الاجتماع، موضحاً لزميل له بأن "الأكثرية تريد فرض الأمور علينا ولا تعمل بتوافق الآراء. دعهم يفعلوا ما يريدون". ثم اجتمع

ثمانية من المندوبين وقرروا الانسحاب من المداولات جماعياً (بمن فيهم سالم الـچلبي، الذي طلب إليه ذلك عمه، أحمد ـ الذي انسحب الثمانية إلى منزله). كان انسحاب الشيعة ضربة ساحقة، بحيث جعلت الانقسامات العلمانية في المجلس تتمحور إلى درجة أن أحد المستشارين المعتدلين (وهو شيعي علماني) قال لزميله: "إذا ما اندلعت حرب أهلية في العراق، فسوف يكون هذا واحداً من أسبابها البعيدة".

في الصباح التالي، السبت الثامن والعشرين من فبراير، كان من المفترض أن ينهي مجلس الحكم القانون الإداري الانتقالي ويعتمده، لكن الأعضاء الشيعة لم يظهروا، ولم ينعقد الاجتماع لعدم توفر النصاب. وقد ضغط بريمر على المجلس بأن يجتمع وينجز الوثيقة، لكن الشيعة أصبحوا يطالبون الآن بتنازلات ذات شأن وقام بريمر، للمرة الأولى، يوم الأحد التاسع والعشرين من فبراير، بالاجتماع مع المؤتمر الحزبي الانتخابي الشيعي. كان من بين مطالب الشيعة حق حكومات المحافظات الأخرى في تكوين أقاليم ـ وهو نص كان موجوداً في أحد مسودات القانون الإداري الموقت وتم حذفه. وبما أنهم كانوا يشعرون بالشك بشأن حكام المحافظات الذين يتم اختيارهم بموجب إجراءات سلطة التحالف، فقد أرادوا أيضاً أن يكون للحكومة المركزية سلطة عزل الحكام وتعيينهم إلى أن يصبح بالإمكان إجراء الانتخابات. لكن بريمر رفض ذلك. وفي ما يتعلق بالدين، فقد أعرب المندوبون الشيعة عن استعدادهم للتراجع عن إصرارهم على اعتبار الإسلام "المصدر الرئيسي" للتشريع (بدلاً من أن يكون "أحد المصادر") ـ شريطة إضافة شرط ينص على عدم معارضة أي نص تشريعي لتعاليم الإسلام. وكان قد تم الحصول على موافقة السيستاني مسبقاً على هذا الحل الوسط.

ثم دعا بريمر إلى انعقاد مجلس الحكم في ذلك المساء لمحاولة إنجاز الوثيقة. وقد استمرت الجلسة حتى صباح اليوم التالي. فقد أطلق الاجتماع، في واقع الأمر، مفاوضات ماراثونية استمرت ٧٢ ساعة لإنجاز الدستور الموقت. وقد انقسمت المداولات بسرعة على أسس إثنية/ طائفية، حيث وضعت المؤتمر الحزبي الانتخابي الشيعي مقابل الزعماء الأكراد والأعضاء السنة[١٥]. وتلا المؤتمر الحزبي الانتخابي الشيعي طلباته، التي تضمنت قدرة أي ثلاث محافظات على تكوين إقليم خاص بها. وتخصيص حصة ذات شأن من الموارد

---

١٥ ـ كان الفاعلون الرئيسيون في المؤتمرات الانتخابية هم زعماؤها الخمسة المركزيون: أحمد الچلبي وعادل عبد المهدي (مرة أخرى ينوب عن زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبد العزيز الحكيم) وإبراهيم الجعفري ومحمد بحر العلوم وموفق الربيعي.

من حقول نفط البصرة والمحافظات القريبة منها. ومع أنه لم يكن بوسع الأكراد الاعتراض على أي من الطلبين (حيث كانوا هم أنفسهم يطالبون بنصوص مماثلة، بما في ذلك مطالبتهم بحصة من عائدات حقول نفط كركوك)، إلا أن المندوبين السنة شعروا بالانزعاج. وفي مرحلة ما، أراد بعض المندوبين السنة القيام بانسحاب بدورهم. ورفض الباچه چي مجاراتهم في ذلك. فقد قال أحد مساعديه لاحقاً إنه "لم يكن يريد أن ينخرط في أجواء حافة الهاوية. كان يريد أن يحقق نتيجة، لأنه كان يشعر حقاً بعبء وجود مصير البلد بين يديه ـ وهو عبء لا أظن أن عضواً آخر في مجلس الحكم كان يشعر به حق الشعور". في خاتمة المطاف، ظل السنة على موقفهم، وسار القانون الإداري الانتقالي نحو الاكتمال.

تواصلت الاجتماعات خلال الأيام الثلاثة التالية، على مدار الساعة، في تمحيص الوثيقة وحل القضايا الجوهرية الباقية ودقائق التعبير اللغوي. كانت إحدى المسائل الخلافية تدور حول ما إذا كان بوسع البعثيين ترشيح أنفسهم للانتخابات. كان الشيعة يريدون النصوص المتعلقة بإزالة البعث التي وضعها بريمر بالنسبة للتوظيف في الدولة، بينما كان المندوبون السنة يريدون قيوداً أقل صرامة. وفي خاتمة المطاف، توصلوا إلى حل وسط يظل بموجبه كبار البعثيين، الذين كانوا أعضاء على مستوى الفرقة أو أعلى، مستبعدين. وفي الساعة الرابعة صباحاً في الثالث من مارس ـ كان اللاعبون العراقيون الأساسيون والمراقبون التابعون لسلطة التحالف مستيقظين طوال ثلاثة أيام، لم ينالوا سوى قسط ضئيل من النوم أو لم يناموا على الإطلاق ـ وصلوا إلى النص الجوهري الأخير في القانون الإداري الانتقالي المتمثل بالمادة الحادية والستين التي حددت الإجراءات اللازمة لصياغة الدستور الدائم واعتماده. ثم اقترح الزعيم الكردي مسعود البرزاني تعديلاً للمادة الحادية والستين (جـ) ينص على أن المصادقة على الدستور الدائم في الاستفتاء الوطني يجب أن تقتضي عتبة إضافية تتجاوز الأغلبية البسيطة للأصوات، أي أن يتم رفض الدستور من قبل ثلثي المقترعين في ثلاث محافظات أو أكثر. وقد اعتمد أعضاء مجلس الحكم، الذين أسكرهم تناول شراب الكحول الممزوج بالليمون، والذين كانت عيونهم غائمة من شدة النعاس، التغيير دون إعارته الكثير من التفكير، واعتقدوا أنهم انتهوا من المهمة.

إن ما بدا أنه رأي بريء طرأ في آخر لحظة كان في الواقع مناورة تكتيكية ألمعية، تم التخطيط لها منذ وقت طويل، لتحقيق مصلحة الأكراد الحيوية المتبقية في صناعة الدستور الموقت. حتى تلك النقطة، كان الأكراد قد

حققوا الأغلبية العظمى من الحد الأدنى من أهدافهم. فقد حصلوا على حكومة إقليمية قوية، تسيطر على قوات الشرطة والأمن الداخلي، وعلى حق فرض الضرائب، وسلسلة واسعة من السلطات الأخرى غير المسندة إلى المركز. كانت حكومتهم تستطيع الاعتراض، في إقليم كردستان، على أي قانون فدرالي يقع خارج مجالات الولاية الفدرالية الحصرية (مثل السياسة المالية والنقدية والجمارك). وبدا أن لهم على الأغلب حق الاعتراض على أي إجراء يتخذه مجلس الرئاسة. وقد تم الاعتراف بالكردية كلغة وطنية على قدم المساواة مع اللغة العربية. وأعطيت لهم فرصة الاحتفاظ بجزء كبير من "البشمرغة" دون أن يمس، على أساس اندماجها في القوات المسلحة العراقية. ولم يكن من الممكن تغيير أي من هذه النصوص الواردة في القانون الإداري الانتقالي دون موافقتهم. وقد لقيت معظم تلك النصوص معارضة من جانب أعضاء آخرين في لجنة صياغة القانون الإداري الانتقالي، ومن قبل الولايات المتحدة. لقد كان نصراً سياسياً يدعو إلى الإعجاب. ولكن ماذا عن أمنهم في المدى الطويل في ظل الدستور الدائم؟ كيف يمكن لهم الاطمئنان بأن الحمايات التي ربحوها في الدستور الانتقالي لن تُنتزَع منهم في الوثيقة الدائمة؟ هذا من شأنه أن يعتمد على تركيبة الجمعية الانتقالية (التي من المفترض أن تكون، استناداً إلى اتفاق الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بواسطة مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، هيئة تسن القوانين ومؤتمراً دستورياً، على حد سواء).

كانت المشكلة تتمثل بأن الأكراد لا يمكنهم الوثوق بمدى تمثيلهم في الجمعية الوطنية، حيث إن نظام انتخاب تلك الهيئة لم يتم تحديده بعد. كما أن أكثرية وطنية أكبر في استفتاء لن تطمئن الأكراد بسهولة، لأنه بما أنهم لا يمثلون إلا ما يناهز ٢٠ في المئة من السكان، فإنهم قد يخسرون حتى في حالة اقتضاء أكثرية ثلثين من أجل المصادقة. وهكذا، فقد خطر لنائب البرزاني، راوش الشاوايس، ابتكار مبدع يتمثل في أن استناد الاعتراض إلى التصويت في المحافظات الثماني عشرة، التي كانت ثلاث منها ذات أغلبية كردية[١٦]. فإذا كانت مسودة الدستور موضع اعتراض كبير، عندئذ يمكن للأكراد إفشالها بأصوات الثلثين في كل من محافظاتهم الثلاث. بعد صفاء الذهن الذي أفرزته ليلة من النوم، بدأت النتائج التي ينطوي عليها نص اللحظة الأخيرة الذي تم اعتماده على

١٦- في الأصل، كان التنقيح المقترح قد أشار فقط إلى المحافظات الكردية الثلاث، لكن مستشاراً عربياً عراقياً لدى مجلس الحكم حث الشاويس على تعميم الإشارة لجعلها أكثر قبولاً.

عجلة، تنجلي للزعماء الشيعة. ففي اجتماع لكبار مندوبي الأحزاب جرى في اليوم التالي، في الرابع من مارس، اقترح عادل مهدي تعديل نص المادة الحادية والستين (جـ)، لكن شاوايس قال إن الأكراد لا يستطيعون الموافقة على ذلك التعديل. فقام أحد الأعضاء الشيعة الأساسيين في مجلس الحكم بالسفر إلى النجف لإطلاع ابن آية الله السيستاني، محمد رضا السيستاني، على ذلك التطور. فازْرَقّ وجه السيستاني الابن وأكد أن آية الله الكبير سوف يندد بهم جميعاً إذا تم تضمين المادة الحادية والستين (جـ) في القانون الإداري الانتقالي. وفي محادثة هاتفية مع المؤتمر الحزبي الانتخابي الشيعي جرت في ذلك اليوم، رفض السيستاني دعم القانون الإداري الانتقالي إذا تم تضمين المادة الحادية والستين (جـ) فيه. ثم طلب تغيير تركيبة مجلس الرئاسة إلى هيئة مكونة من خمسة أعضاء (من المفترض أنه يعطي الشيعة ثلاثة مقاعد)، دون أن يكون لعضو مفرد حق الاعتراض. هذان الطلبان توجها إلى قلب الانقسام الفلسفي والسياسي في العراق: سعي الشيعة إلى حكم الأكثرية مقابل طلب الأكراد (الذين بدأ أيضاً يروق لكثير من السنة) بالنسبة لحقوق الأقليات.

بحلول يوم الجمعة، الخامس من مارس، وجد الزعماء الشيعة الأعضاء في مجلس الحكم أنفسهم في مأزق خطير. فقد كانوا قد وافقوا على المادة الحادية والستين (جـ) وهم في حالة ذهنية غائمة مبهمة من جراء الحرمان من النوم، وكانت البلاد قد اعتمدت أخيراً دستوراً موقتاً. وكان من المقرر أن يتم توقيعه في ذلك اليوم في جو احتفالي أمام جمهرة من رجال الإعلام الدوليين والمسؤولين في مركز المؤتمرات. وقد كان قد سبق تأجيل تلك المناسبة، من الثالث من مارس، نتيجة موجة من الهجمات الإرهابية، في اليوم السابق، على الحجاج الشيعة في بغداد وكربلاء، أسفرت عن قتل ١٨٠ شخصاً. لكن أهم زعيم ديني شيعي كان يعارض بشدة ذلك النص، بينما كان الزعيمان الكرديان، البرزاني والطالباني، يرفضان بحث أي تغيير.

بقي الزعماء الشيعة الخمسة، طوال معظم يوم الجمعة، يتداولون في مكتب أحمد الـچلبي في مقر مجلس الحكم، بينما تُرِك العشرون الآخرون يعانون من وطأة الحر في غرف المجلس الرسمية في الطابق الأسفل. كان من المقرر أن يجري الاحتفال في الساعة الرابعة بعد الظهر. وفي مركز المؤتمرات الذي كان على بعد بضعة مبان، ومع اقتراب الموعد، وقفت فرقة موسيقية عراقية تقليدية في الأجنحة، وكان ٣٠٠ من الضيوف ينتظرون ويتجاذبون أطراف الحديث... وكان يوجد خمسة وعشرون من الأقلام الزرقاء والذهبية (قلم لكل واحد من أعضاء المجلس) على مكتب أثري كان قد استخدم في وقت من الأوقات من قِبَل أول

ملك للعراق، الملك فيصل، الذي نصبه البريطانيون في عام ١٩٢١ . وفي واحدة من اكثر اللحظات المحرجة التي عانتها سلطة التحالف خلال مدة إدارتها للعراق طوال خمسة عشر شهراً، رفض الزعماء الشيعة الظهور، مما اضطُر سلطات الاحتلال إلى إلغاء الاحتفال. وأعلن الناطق باسم سلطة التحالف الذي كان يتسم بالتفاؤل الدائم دان سينور أن النزاع موضوع البحث كان عبارة عن "مسألة شكلية تتصل بحقوق الأقليات. إن الديمقراطية عملية تنطوي على الفوضى"[١٧]. وعلى انفراد، أعرب أحد زملائي الكبار في الحكم عن تقييم مختلف للموقف، قائلاً: "لقد انتزعنا الهزيمة من بين فكي النصر".

أصبحت الاتفاقية الدستورية برمتها في مهب الريح. فقد كان الزعماء الشيعة الخمسة يطالبون بتغييرات في القانون الإداري الانتقالي وفق ما طلبه السيستاني. أما الزعماء الأكراد، الذين كانوا يشكون في وجود مؤامرة ترمي إلى القضاء على حكمهم الذاتي، فقد كانوا يهددون بإعادة فتح العملية برمتها إذا أصر الشيعة على العودة إلى مناقشة المادة الحادية والستين (جـ). وقد صرح البعض بأن الشيعة الخمسة المتعنتين كانوا يظهرون ولاءً لإيران أكثر من ولائهم للعراق. وفي الواقع، كان معظم أعضاء المجلس العشرين الآخرين ـ فضلاً عن المسؤولين الرئيسيين في سلطة التحالف ـ يشعرون بانزعاج عميق من جراء تراجع الشيعة الخمسة عن اتفاق تم التوصل إليه، بغض النظر عن حالة الإنهاك التي كانوا يشعرون بها في ذلك الوقت. وبعد ١٢ ساعة أخرى من المناقشات المريرة، التي امتدت حتى منتصف الليل، وافق الشيعة الخمسة على العودة بالموضوع إلى السيستاني ومحاولة إقناعه بقبول القانون الإداري الانتقالي، في حالته الراهنة آنذاك، وتم تحديد موعد احتفال جديد بالتوقيع يوم الاثنين الثامن من مارس. وفي اليوم التالي، السبت، سافروا إلى مدينة النجف المقدسة، حيث استطاعوا، بعد كثير من المناقشة والأخذ والعطاء الحصول على موافقة السيستاني الكاره على المضي قدماً. وفي يوم الأحد، قال الشيعة الخمسة إنهم سيوقعون الوثيقة "في وضعها الراهن".

في اليوم التالي، جرى الاحتفال بالتوقيع كما كان مقرراً بالأصل، حيث قام الأطفال العراقيون بأداء موسيقي مؤثر، مع وجود الصف الطويل ذاته من الأقلام الزرق والذهبية على المكتب القديم للملك فيصل، والتي تناولها كل من أعضاء مجلس الحكم، الواحد تلو الآخر، لتوقيع نسخة بحجم ملصق الإعلانات لبيان التأييد.

١٧- Rajiv Chandrasekaran, "Iraqi Shiites Fail to Sign Pact After Cleric Balks," *Washington Post,* 6/3/2004.

وقد أعلن محمد بحر العلوم، رجل الدين الشيعي الذي كان يترأس المجلس ذلك الشهر، أنها "لحظة حاسمة في تاريخ العراق". وبعد أن انتقل من الحديث باللغة العربية إلى الحديث باللغة الكردية، أعاد البرزاني إلى الأذهان معاناة الشعب الكردي، ثم قال: "هذه هي المرة الأولى التي نشعر فيها نحن الأكراد بأننا مواطنون عراقيون"[١٨]. ووصف عدنان الباچه چي ـ الذي عمل أكثر من أي عضو آخر في المجلس على إخراج القانون الإداري الانتقالي إلى حيز الوجود بأنه "وثيقة يحق لنا أن نفخر بها"، شاعراً بفخر خاص بوثيقة الحقوق. وفي حديثه باللغة الإنجليزية بعد إبداء بعض الملاحظات باللغة العربية، صرح قائلاً:

> يقول البعض إن "وثيقة الحقوق" عبارة عن نسخة مأخوذة من الغرب. وأجيب عن ذلك بأن تلك الحقوق والقيم ليست ملكاً للغرب؛ إنها عالمية، ويجب احترامها وتطبيقها في كل مكان. إن هذا القانون ذو طابع يجعل الناس تصبو إليه. نحن لم نشرع من أجل الحاضر، لكننا وضعنا معياراً سامياً كي يحاول الناس في المستقبل دائماً بلوغه. إنه بالتالي شعلة نور وأمل بالنسبة لأجيال المستقبل[١٩].

وسرعان ما تم إنزال المثل العليا والأرواح السامية إلى صعيد الأرض. فبعد مدة وجيزة من الاحتفال، قرأ واحد من أقوى الزعماء الشيعة الخمسة، وهو إبراهيم الجعفري، بياناً نيابة عن ١٢ عضواً من أصل أعضاء المجلس الشيعة الثلاثة عشر في المجلس، يعلن فيه عن عزمهم على تعديل بعض نصوص الوثيقة التي اعتبروها غير ديمقراطية. وقال إنهم وقعوا الوثيقة من أجل المحافظة على وحدة البلاد، لكنهم سيسعون إلى إحداث تغييرات فيها قبل نقل السلطة في الثلاثين من يونيو ـ على الرغم من عدم وجود آلية قانونية أو دستورية لقيامهم بذلك. فقد قال عادل مهدي: "يوجد خطأ في بعض المواد، وعلينا إصلاحها". وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، أصدر آية الله السيستاني مرسوماً دينياً بين فيه أن "هذا القانون يضع عوائق في طريق التوصل إلى دستور دائم للبلاد يحافظ على وحدتها وعلى حقوق أبناء جميع الطوائف والخلفيات الإثنية والخلفيات الطائفية". كما حذر من أن القانون الإداري الانتقالي يظل غير شرعي حتى تتم المصادقة

١٨- Rajiv Chandrasekaran, "Iraqi Council Signs Charter," *Washington Post,* 9/3/2004.

١٩- http://wv.iraqcoalition.org/transcripts/20040308-signing-transcript.html.

عليه من قبل جمعية وطنية تنتخب ديمقراطياً. وقد عكست كلماته مرة أخرى، موقفه الفلسفي، الذي كان قد ردده خلال شهور عدة، وهو أن هيئة غير منتخبة لا يمكن أن تلزم هيئة منتخبة.

عُدّ كلام السيستاني تحذيراً ينذر بالشؤم، لأنه كان يدل على احتمال حدوث أزمة دستورية عميقة الأثر لدى ولادة الديمقراطية العراقية. فبعد أن يصبح القانون الإداري نافذ المفعول، لا يمكن تعديله إلا عبر عملية في غاية الصعوبة، يستطيع الأكراد ممارسة حق النقض فيها. ولكن إذا كان القانون الإداري الانتقالي لم يصبح نافذ المفعول بصفة مشروعة حتى يتم إقراره من قبل الجمعية الانتقالية المنتخبة، فعندئذ يمكن للجمعية الجديدة تعديله كما تشاء ـ بأي أكثرية تحددها، على ما يفترض. وقد شعرت بأنه إذا لم يتم التوصل إلى توافق دستوري جديد قبل ذلك، فإن من المحتمل أن يذهب كل شيء حاولنا تحقيقه أدراج الرياح.

الفصل السابع

فن الإقناع

فيما كان يجري توقيع القانون الإداري الانتقالي في الثامن من مارس، كنت أستعد للعودة إلى العراق بعد انقطاع قصير للاهتمام بعملي في الولايات المتحدة. وكانت قد أفزعتني الأزمة التي كادت تعرقل توقيع الدستور الموقت، ولكنه وُقِّعَ الآن، أحسست بتفاؤل مشوب بالحذر بالمهمة التي تنتظرني. وبفضل تدخل الإبراهيمي البارع قبل بضعة أسابيع، بدا أننا قد توصلنا إلى حل أكبر مشكلة، ألا وهي الطريق المسدود مع السيستاني. وقد امتدحت الصحافة على نحو واسع القانون الإداري الانتقالي لما حواه من أحكام ليبرالية وأسس ديمقراطية. وكان من المفروض أن ألقي محاضرات في سائر أرجاء العراق حول أحكام القانون ومبادئ الديمقراطية، وكنت أتطلع إلى أن أكون جزءاً من الحوارات الديمقراطية التي كانت تتكشف عبر العراق. أما في مقر سلطة التحالف الموقتة في بغداد، فقد كان مكتب الحكومة يعد لي برنامجاً طموحاً. وبالتالي، كنت متشوقاً للعودة.

ومن ثم، فيما كنت أهم بالسفر إلى بغداد، وردتني أنباء عن مقتل فيرن هولاند، وهي محامية لامعة ومثالية ومفعمة بالحيوية من أوكلاهوما، في الثالثة والثلاثين من عمرها، وكانت تعمل مع المجموعات النسائية ومجموعات في سلطة التحالف الموقتة في المكتب المركزي الإقليمي الجنوبي في الحلة. كانت في طريق عودتها إلى الحلة في ليلة التاسع من مارس من مركز نسائي في كربلاء عندما أوقف عدد من المسلحين ـ تظاهروا بأنهم ضباط شرطة عراقيون ـ السيارة التي كانت تقل هولاند، وروبرت زانغاس الموظف الصحافي الإقليمي، ومترجمة عراقية هي سلوى علي عماشي، عند نقطة تفتيش موقتة. وقد اغتيل الأشخاص الثلاثة بلا شفقة ولا رحمة. وكانت هولاند وزانغاس أول موظفين مدنيين أمريكيين من سلطة التحالف يُقتلان في العراق. كنت قد التقيت هولاند لفترة وجيزة أثناء زيارتي للحلة في يناير، وهي زيارة ساعدت هي على إجراء ترتيباتها. كان كل من عمل مع فيرن هولاند قد أُعجِب بتفانيها وعزمها ولطفها.

أحدثت عملية اغتيال هولاند وزانغاس وعماشي صدمة على العديد من المستويات. فقد حضت سلطة التحالف الموقتة على إعادة تقييم الإجراءات الأمنية. وبعد بضعة أيام من الحادثة، أصدر السفير بريمر مذكرة إلى جميع موظفي سلطة التحالف يخطرهم فيها بأن يغيروا أوقات ومسارات سفرهم، وطلب الآن بأن يتم السفر خارج المنطقة الخطرة "بسيارتين على الأقل أثناء ساعات النهار" وطلب إلينا أن نحمل معنا هواتف خلوية أو هواتف اتصال عن طريق الأقمار الصناعية وأن نرتدي "جميع ما تقتضيه الأنظمة من ملابس، بما في ذلك الخوذة والدرع الجسدي. "لربما كان من شأن هذه الملابس الواقية أن تنقذ موظفي سلطة التحالف الثلاثة من الكمين المميت الذي واجههم، ولكن جميعنا كان يعرف أن الاعتداءات على موظفي سلطة التحالف المدنيين والمقاولين كانت تتصاعد وأنه لم تكن هناك ما يكفي من هواتف اتصال عن طريق الأقمار الصناعية لكل من هو بحاجة إليها، وأن أعمال التمرد التي كانت تزداد براعة وأن التنقل بطريقة مكشوفة مع ارتداء خوذة إنما هو دعوة للهجوم وأن جميع أنواع السفر باتت تزداد خطورة، وبخاصة في سيارات مصفحة. لقد سبق ورأيت الدليل من سيارات مصفحة تابعة لسلطة التحالف الموقتة التي تعرضت لإطلاق نار، ولكن لم يلحق بها أذى سوى آثار الرصاص. كما سبق ولاحظت أنه بينما كان يحصل جميع الموظفين البريطانيين (وكذلك موظفو وكالة المساعدة الأمريكية) على أعلى درجة من الدروع الجسدية ويُطلَب منهم ارتداؤها، لم يكن لدى معظم الموظفين المدنيين الأمريكيين سوى سترات رقيقة. لهذا السبب، اصطحبت معي إلى بغداد سترة واقية من الرصاص كنت قد طلبتها عبر الإنترنت وتدبرت أمر صنعها وشحنها في غضون أيام. ومع وجود لوحات معدنية شديدة التقوية من الأمام والخلف، فإن من شأن هذه السترة أن تصد رصاصة يطلقها مدفع رشاش من طراز AK-47. وكنت قد حصلت على السترة حتى قبل أن أسمع عن اغتيال فيرن هولاند.

لقد أرغمتني الفاجعة على مراجعة المعايير التي كنت أتبعها في السفر خارج بغداد. وعلى مدى الأسبوع السابق، اتصلت بواسطة البريد الإلكتروني بديريك برلين، وهو طالب جامعي كان في إجازة من جامعة كولومبيا وحل محل جورج آدير بصفة مساعد لنا في مكتب الحكم ـ وهو الذي يستطيع تنظيم الرحلات، ويجد ما هو متوفر من وسائل النقل ويساعد على تدبر ما نحتاج إليه. وكان ديريك قد بدأ في ترتيب أمور سفري حسب تعليماتي ـ باستخدام إما سيارة متعددة الاستخدامات أو سيارات غير مصنفة، مثل تلك التي كانت قد

نقلتنا إلى الحلة في يناير. والآن، بعد الهجوم على هولاند وزميليها، شعرت بأن السفر لمسافات طويلة في سيارات عادية لم يكن وارداً. وقد أرسلت إلى ديريك بريداً إلكترونياً آخر أقول فيه: أخبرهم أنه لا بد من أن يكون التنقل في سيارات مصفحة أو بواسطة الطائرات (وبعد عودتي إلى بغداد بفترة قصيرة، أسدى لي مسؤول يحتل منصباً رفيعاً في وكالة المساعدة الأمريكية بنصيحة مماثلة قوية العبارة جداً:"لا تتنقل إلا في سيارة مصفحة، ولو أننا لم نطبق هذا بمثابة قاعدة قياسية، لكنا قد خسرنا حتى الآن الكثير من الناس").

غير أني لم أكن حتى قد فكرت بشأن الوصول من المطار إلى المنطقة الخضراء، حيث إن تلك الرحلة باتت أشد خطورة لدرجة أن الناس في القصر كانوا يفقدون (وهم محقون تماماً) حماستهم للقيام بالرحلة لنقل أصدقائهم وزملائهم. لذلك، تعين علي انتظار حافلة كانت تقوم بالرحلة في كل اتجاه مرتين أو ثلاث مرات في اليوم. ورأيت أن ذلك سيكون مناسباً. فقد كانت الحافلة مصفحة، وكانت ترافقها من الأمام والخلف سيارات هامفي (Humvee) مدججة بالسلاح. ولكن عندما ركبت الحافلة، أدركت أنها لم تكن مصفحة. وهكذا وجدت نفسي عائداً إلى القصر في صفيحة معدنية ضخمة مركبة على عجلات ربما كانت هدفاً محكماً سهلاً للقنابل المسيرة بالصواريخ والأسلحة الأوتوماتيكية. لم أكن أستطيع آنذاك فعل أي شيء بشأن الموقف سوى أن أعزي نفسي بأنه كان لا يزال هناك شيء من ضوء النهار وأنه كان لدينا نوع من المرافقة العسكرية وأن الاحتمالات كانت ضئيلة بأن يكون هذا هو الوقت المحدد للهجوم على الحافلة. كنت مصيباً في ما يخص الاحتمالات، ولكن المسلحين شنوا في نهاية المطاف هجوماً دموياً على حافلة كانت متجهة إلى المطار. ولاحقاً، كنت أهز رأسي غير مصدق فيما كنت أسمع عن أعداد متزايدة من المقاولين والجنود الذين كانوا يتنقلون في سيارات واضحة كهذه وحتى من دون حماية على طرقات هي حتى أشد خطورة. وقد قتل الكثير منهم أو تم اختطافهم ومن ثم قتلوا.

عدت إلى قصر كان يعج بحركة أشبه ما تكون بحملة. فقد كنا قد أكملنا للتو أول معلم على طريق الانتقال السياسي في العراق ـ الدستور الموقت ـ وكان علينا أن نفكر الآن بطريقة لإقناع الشعب العراقي بقبوله. فقد تم تنظيم محاضرات وحوارات واجتماعات في المجالس البلدية في سائر أنحاء العراق لشرح أحكام القانون الإداري الانتقالي والمبادئ الأساسية للديمقراطية والخطوات المتبقية لبرنامج الانتقال. وقد وُصِفت هذه بأنها حوارات ومناقشات، ولكن لم يكن اهتمامنا منصباً على حوار حقيقي، حيث إن الوثيقة

كانت قد استُكمِلت الآن، وليس بالإمكان تعديلها. إن ما كنا نريده للقانون الإداري الانتقالي هو الفهم والدعم أو القبول على أقل تقدير. وسرعان ما اكتشفت أن العراقيين كانوا يريدون زيادة معرفتهم بشأن الوثيقة ومناقشتها، وليس مجرد قبولها وامتداحها، وإنما تشريحها والاستفسار عنها ومناقشتها وصب اللعنات عليها.

بعد وصولي بفترة قصيرة، أعد مكتب الاتصالات الاستراتيجية لبريمر ملخصاً عن تغطية وسائل الإعلام العراقية المحلية للقانون الإداري الانتقالي. ففي حين كانت الصحافة في بلدان عربية أخرى، ترفض القانون بوصفه وثيقة أمريكية، وكانت تبرز الانقسام الشيعي ـ الكردي الذي كان يعرقل القبول، بدت خلاصة التغطية العراقية المحلية أكثر إيجابية. وكانت منشورات عراقية كثيرة (معظمها صغيرة والكثير منها يحصل على مساعدة من الولايات المتحدة) تعرب عن الاعتزاز بإنجاز الوثيقة على الرغم مما حصل من تأخير. وجاء في افتتاحيات بعض الصحف أن الدستور الموقت يرمز إلى "عراق جديد"، وإلى ضمان الحرية وحقوق الأقليات، "وولادة عراق جديد موحد". وقد أسمته إحدى الصحف "أفضل إنجاز منذ سقوط نظام صدام". ولكن كان هناك أيضاً انتقاد وتشكك وقلق. فقد اشتكى معلقون عراقيون من أن صياغة القانون والتفاوض عليه قد تما سراً من قبل مجلس الحكم وسلطة التحالف الموقتة (التي يزعم أنها تلاعبت بالمجلس العراقي). وقد انتقد المعلقون عدم استشارة الشعب العراقي أثناء عملية صياغة القانون. ومع أن البعض رحب بالأحكام المتعلقة بالفدرالية، إلا أن آخرين اشتكوا بشأن حقوق تصويت الأقليات. وأكد أحد النقاد "أن الاحتلال اغتنم الوضع لإدخال خطط طائفية في قوانين الدستور". وبرزت انتقادات مماثلة في الموصل في الثاني عشر من مارس، عندما التقى ممثلون عن المكتب المحلي لسلطة التحالف الموقتة بأعضاء من مجلس المحافظة في نينوى، بما في ذلك المحافظ ونائبه، ولم يكن معظم المسؤولين المجتمعين قد رأوا الوثيقة، ولكنهم مع ذلك أدانوا النص الذي يحجز ربع عدد مقاعد الجمعية للنساء وتساءلوا عما إذا كانت آراؤهم تهم حقاً، إذ إن الوثيقة كانت قد تم توقيعها بالفعل وأن شخصاً، سبق له أن قرأها، جادل بأن مجلس الحكم، لكونه ليس جهازاً منتخباً، لم يكن لديه سلطة اعتماد دستور موقت. وعندما قيل له إنها مجرد وثيقة موقتة، أجاب "ما برحوا يقولون إنه موقت، ولكن إذا ظل موقتاً لفترة طويلة بما فيه الكفاية فإنه يصبح دائماً، وهذا يبدو أنه دائم".

وبحلول ذلك الوقت، كانت وثيقة مختلفة جداً تُوزَّع في شوارع العديد من المدن. ولكن قبل أن نتمكن من توزيع منشوراتنا الأنيقة المظهر التي تشرح المبادئ الرئيسية للقانون الإداري الانتقالي. وقبل أسابيع من الوقت المحدد لنشر الإعلانات الإذاعية التلفزيونية، أخذ نقد مفصل للقانون ـ يصوغ بنود الجدل العلني ـ وهو نقد أنتج بطريقة غير متقنة ولكنه كان فعالاً لدرجة مدمرة. فقد تساءلت الوثيقة التي أنتجها التنظيم السياسي المحيط بآية الله السيستاني تساءلت كعنوان لها "ماذا تعرف عن القانون الإداري الانتقالي"؟ وكانت الوثيقة تنص جزئياً (حسبما تمت ترجمته لنا):

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها العراقيون المتحمسون

أيها القلقون على وحدة العراق واستقلاله واستقراره والمهتمون بالمحافظة على حقوق الشعب العراقي بمختلِف طوائفه وملله.

دعونا نشرحْ لكم مأساة [القانون الإداري الانتقالي].

يمهد هذا القانون الطريق لتقسيم العراق ويعمق الطائفية في نظامه المستقبلي ويجعل العراق [يقع] في مرحلة من عدم الاستقرار والعنف لا يمكن لأحد سوى خالقنا تقدير مداها.

لقد وضع هذا القانون بالتنسيق مع قوة الاحتلال، ويمكننا رؤية بصمات تلك القوة بوضوح على بنود مواده ومصادره.

لقد وضع هذا القانون خلف الأبواب بضغط مارسه المحتلون على العديد من أعضاء مجلس الحكم من أجل الانتهاء منه قبل حملة بوش الانتخابية.

لم يسمح المحتلون بعرض القانون على الشعب العراقي لمناقشته عبر ندوة علنية ومن خلال وسائل الإعلام قبل إقراره، ولم يعرف كثير من العراقيين شيئاً عنه إلا بعد إقراره.

وواصل المنشور انتقاد عدد من أحكام القانون الإداري الانتقالي، حيث إنه يعطي سلطات جوهرية (بما في ذلك السلطة على السياسة الخارجية وإبرام المعاهدات) لحكومة موقتة غير منتخبة "يعين المحتلون أعضاءها".

وتستطيع الحكومة "إبرام معاهدات عسكرية تبقي القوات الأجنبية لفترة ثلاثين سنة". ومن شبه المتعذر تعديل القانون، إذ إن التعديل يقتضي موافقة ثلاثة أرباع المجلس وموافقة مجلس الرئاسة بالإجماع. "حتى ٧٤ في المئة من [الجمعية الوطنية] لن تستطيع تعديل أي مادة من مواد هذا القانون الذي أصدره أناس غير منتخبين!! هل هذه هي الديمقراطية التي وعدوا العراقيين بها؟!". وزعم المنشور أن القانون الإداري الانتقالي ذكر ـ لكنه بعدئذ قيّد ـ دور الإسلام بوصفه مصدراً للتشريع، وذلك "لتمهيد الطريق لإصدار أي قانون ينافي الإسلام. هل تلك هي طريقة احترام الدعامة الأساسية للشعب العراقي؟!". لقد أعطى القانون العراقيين الذين حُرموا من جنسيتهم، لأسباب سياسية أو دينية، حق المطالبة باستعادتها. "وهذا يعني إعادة الجنسية العراقية لليهود الذين غادروا العراق إلى فلسطين قبل نصف قرن". ويستطيع الإسرائيليون العودة إلى العراق. "وربما سنجد بعضاً منهم يشغلون بعض المناصب الحكومية لاحقاً". لقد منح حريات دون أن يطلب "احترام الأخلاق العامة"، الأمر الذي قد "يسبب إباحية علنية... هل هذه هي الحرية التي يريدوننا التمتع بها؟". وإن القانون، في توفيره مجلساً رئاسياً من ثلاثة أعضاء يتعين عليهم العمل بالإجماع، يهدد بشل البلد. وأخيراً، فإن القانون، إذ يمكّن أي ثلاث محافظات (بثلثي الأصوات في كل منها) من رفض الدستور في الاستفتاء، فإن المادة الثانية والستين (جـ) قد تجعل من المتعذر اعتماد دستور، وبالتالي، يجازف بجعل القانون دستوراً دائماً. كان القانون "إنجازاً عظيماً للمحتلين" ولكنه ليس للعراقيين الذين جرى التوسل إليهم "برفع أصواتهم عالياً لطلب تعديل هذا (القانون)... في الملحق الذي سيتم إعداده في الأشهر القادمة".

وسرعان ما جابهت العديد من هذه الاعتراضات من مصدر مباشر عندما طلب إليّ غسان العطية أن أتكلم أمام حلقتين دراسيتين مدة كل منهما نصف يوم حددت مؤسسة العراق للتنمية والديمقراطية التابعة له يومي في الثالث عشر والرابع عشر من مارس لعقدهما في فندق بابل قرب مقر سلطة التحالف الموقتة في بغداد. وكان كل اجتماع حسن التنظيم، واجتذب مزيجاً شيقاً من نحو أربعين من المهنيين المختصين والمفكرين من سائر أنحاء العراق. وجاء محامون ومهندسون وأطباء وأساتذة وقضاة ورجال أعمال وزعماء قبائل للإصغاء، وأهم من كل ذلك، للمناقشة. وقد أعطي كل مشارك النصين الإنجليزي والعربي للقانون الإداري الانتقالي، وناقشوا الوثيقة مادة مادة وسطراً سطراً، وتحدى كل منهم الآخر وتحدوني أنا أيضاً. لقد افتتحت كل اجتماع بشرح موجز للمواضيع الرئيسية للقانون: حقوق الإنسان وحكم القانون وفصل

السلطات والرقابة على أداء الحكومة وتقاسم السلطة. وشددت، في مجتمع مقسم، على أهمية توفير آليات ديمقراطية لحماية حقوق الأقليات وتجنب احتكارات السلطة وخلق نظام من "أمن متبادل"، تشعر فيه كل جماعة بأن لها مصلحة في النظام وأن مصالحها الأساسية محمية. وشرحت كيف أن الأحكام الفدرالية الواردة في القانون مصممة لتحقيق هذه الأهداف كوسيلة لدعم الوحدة الوطنية والاستقرار، وأكدت أهمية تضمين النساء والأقليات الدينية.

ثم جاءت المناقشات. فقد أطلق هؤلاء العراقيون المفوهون ومن ذوي الوعي السياسي سيلاً من الأسئلة والاعتراضات والآراء العاطفية لساعات عديدة كل يوم. وأعرب العديد من المشاركين عن تقديرهم لبعض أوجه القانون، ولاسيما ضمانات الحقوق الفردية، والرقابة على سلطة الحكومة، والقدرة على اختيار زعمائهم في انتخابات حرة. وأوضحت معطيات سبر الآراء الداخلية لسلطة التحالف دعماً شعبياً قوياً لهذه المبادئ. وعرض أحد الأشخاص تأييداً فاتراً بقوله إن "القانون أفضل من لا شيء". ولكن معظم التعليقات كانت انتقادية، وأحياناً حامية الوطيس. وتساءل الناس مراراً وتكراراً، وأحياناً على نحو عاطفي، عن سبب عدم تقديم مسودة القانون كي تنظر فيه منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والزعماء الدينيون، وعامة الناس. وتساءل البعض عن فائدة مناقشته بعد أن تم توقيعه. وعلق أحدهم بمرارة قائلاً "الشعب العراقي غائب، وهو لم يوافق على هذا". ورأت امرأة أن السبب الحقيقي للقانون تقييد الدستور الدائم. وقد عكس زعيم شيعي وجهة نظر آية الله السيستاني بقوله إن القانون لا يمكن أن يكون شرعياً إلى أن تتم الموافقة عليه بتصويت من الشعب أو ممثليه المتخبين. وأوضح شخص آخر الموضوع بطريقة أقوى: "إن كون هذا القانون سيقيد هيئة متخبة مستقبلاً إنما هو جريمة ضد الديمقراطية". وكان ثمة شعور بين بعض المشاركين لتعزيز دور الإسلام بوصفه أساس القانون وشعور بين آخرين لإضعافه. كان هناك إطراء وثناء (وبخاصة من النساء) بشأن تخصيص حصة ٢٥ في المئة لتمثيل المرأة ـ واحتجاج على عدم كفاية تلك النسبة أو عدم ملاءمتها البتة. وكان هناك تأييد ومعارضة للمراجعة القضائية للقوانين والإجراءات الحكومية. وسعى أحد السياسيين الشيعة للحصول على تعويض لأسر ضحايا حقوق الإنسان في ظل حكم صدام، بينما طالب أحد السنة بأن يؤكد القانون كون العراق أمة عربية.

وحسبما توقعت، فقد كان بعض أقوى الآراء (المؤيدة والمعارضة) تتعلق بالفدرالية. فقد أصر بعض العراقيين على أنه لا يمكن للفدرالية أن تكون منسجمة مع وحدة البلد. وعكست إحدى النساء وهي

متخصصة بعلم الاجتماع تشككاً واسع الانتشار بخصوص المفهوم الذي كان دخيلاً على العراق، فقد قالت "إن الحرية والمساواة ليستا غريبتين على العراق، ولكن الفدرالية غريبة عليه". وكان البعض على استعداد لقبول الفدرالية بوصفها تفويضاً للسلطة لوحدات جغرافية، ولكنهم اعترضوا بشدة على وجود وحدة في الحكومة تقوم على أساس العرق (حقوق كردستان الإقليمية). وشعر عدد قليل من العراقيين العرب بأن "للأكراد الحق في إثنيتهم". وينبغي قبولهم "بوصفهم أشقاء". واعترض العديد على حق نقض الأقليات الممنوح ضمنا للأكراد ـ الأمر الذي يسمح لحكومة كردستان الإقليمية بأن "تعدل" تطبيق القوانين الفدرالية في منطقتها، وهو ما يجعل من الصعب تعديل القانون الإداري الانتقالي، ويجعل بإمكان أي من المحافظات الثلاث رفض مسودة الدستور الدائم في الاستفتاء. وقد تم شجب هذه الأحكام بوصفها "دكتاتورية الأقليات"، في حين دافع عنها بقوة بعض المشاركين الأكراد (وعدد قليل من غير الأكراد). وقد شرح أحد الأكراد في الجلسة الأولى بأن الأكراد لا يسعون للانفصال عن العراق، ولكنهم يسعون للحصول على حماية ضد مجزرة أخرى. واعترف آخر قائلاً "أريد الانفصال ولكن لا أريد سفك الدماء". وحذر أحد المشاركين الأكراد في الجلسة الثانية قائلاً: "إن أغلبية الناس في كردستان العراق تريد الانفصال، ولكننا نحن [الزعماء السياسيين الأكراد] لا نريد ذلك. فالشعب الكردي يحتاج إلى تقرير مصيره". ومع زيادة حالات التوتر، بدأ العديد من المشاركين في إسكات متحدث كردي. وعند هذه النقطة، تدخل العطية ببلاغة، قائلاً:

> ينبغي أن نصغي لما يريده الأكراد وأن نساعدهم. إنني عربي، ولكننا هجّرنا المسيحيين الآشوريين واليهود. وقد اضطهدنا الأقليات لمدة خمسين سنة في هذا البلد. ويلزم أن يصحح العرب أخطاءهم.
>
> إن كثيرين في كردستان لا يطالبون بالانفصال. ويشمل هؤلاء أكثر الأكراد ثقافة. ولكنهم يشعرون بأن مصيرهم غير آمن على الرغم من أنهم تخلصوا من صدام. ينبغي لنا أن نبحث عن شيء ما معاً، ولكن ليس تبادل الاتهامات. لا يمكن بناء الديمقراطية إلا بالأساليب الديمقراطية. ينبغي أن يكون التبادل بيننا بنّاءً وأن يبني الثقة فيما بيننا. ينبغي إيجاد طريقة للعيش معاً من دون اضطهاد.

وقد أسكتت كلماته القاعة ووضعت حداً للصراخ. ولكن ظلت الأسئلة بشأن القانون الإداري الانتقالي قائمة، وحسبما اكتشفت لاحقاً، كانت انتقادات أكثر كثيراً في انتظارنا.

وإذ عدنا إلى القصر، كنا نخطط بجدية وعزم للحملة الهادفة لإقناع العراقيين بقبول القانون الإداري الانتقالي وتهيئة البلد لتسلُّم السيادة في الثلاثين من يونيو. كان المشروع يحوي العديد من المكونات، أولها تحضير مجموعة من النقاط التي يمكن للمسؤولين في سلطة التحالف الموقتة والضباط العسكريين في الميدان والميسِّرين العراقيين استخدامها في امتداح فضائل القانون والرد على الأسئلة والاعتراضات. وقد أدخلت تحسينات على هذه الوثيقة الداخلية، لأننا كنا نرغب في تقديم ردود مقنعة على هيئة سؤال وجواب بالنسبة للانتقادات المطروحة في المنشور الذي كان موزعاً في سائر أنحاء العراق. ورداً على الانتقاد بأن القانون كان قد تمت صياغته من قبل هيئة صغيرة غير منتخبة من العراقيين، أكدنا أن الوثيقة "ما هي إلا الخطوة الأولى على طريق ديمقراطية العراق" وأن هيئة منتخبة تكتب الدستور الدائم (متجاهلين بسهولة كون الخطة الأصلية لسلطة التحالف الموقتة قد قاومت هذا الإجراء كذلك). وقد جادلت بأن مجلس الحكم كان "هيئة مناسبة لكتابة هذا القانون الانتقالي"، لأن الأمم المتحدة قد اعترفت بها بوصفها "تجسد سيادة الشعب العراقي"، ولأنها كانت مجموعة متنوعة تضم نطاقاً واسعاً من المصالح السياسية. وبالمثل، كانت أحكام النقض الكردي "نتيجة مساومة شهرين وتسوية متأنية فيما بين العراقيين". ومما هو أكثر صلة بالموضوع، أشرنا إلى أن اقتراعاً بثلثي الأصوات في المحافظات الثلاث كان عتبة "عالية جداً" وأنه يلزم وجود درجة من توافق الآراء إذا أريد أن تكون الديمقراطية قابلة للبقاء في العراق، حيث إن إرغام شرائح من الشعب العراقي "على الدخول في نظام دستوري ضد إرادتهم ومصالحهم" لن يكون من شأنه سوى زعزعة الاستقرار. كما دافعنا عن الرئاسة الثلاثية والفدرالية بوصفهما آليتين لتأمين تمثيل عريض ولحماية مصالح الجماعات الرئيسية في القطر.

وردتنا أيضاً أسئلة وأجوبة أخرى. ورداً على المطالب بتعديل قانون الإدارة الموقتة قبل الثلاثين من يونيو، قلنا ما فحواه إن هذا الطلب تسوية رضائية صعبة، إذ لو طلبت جماعة واحدة التغييرات فإن جماعات أخرى سوف تحذو حذوها، وهكذا دواليك. إنه مجرد قانون موقت لفترة انتقالية. وجادلنا بأنه سيكون من الأجدى للعراقيين أن يركزوا على الجدل حول الدستور الدائم. ورداً على الشكاوى بشأن حقيقة أن الحكومة المرحلية

ستكون غير منتخبة، قلنا، صدقاً مرة أخرى، إنه لا يمكن إجراء انتخابات تحظى بمصداقية بحلول الثلاثين من يونيو، وإن اختيار الحكومة الموقتة ـ الذي كان لا يزال ينتظر اتخاذ قرار بشأنه ـ يمكنه أن يستفيد من مشاركة العديد من الجماعات العراقية. وفي كل الأحوال، لن تكون للحكومة الانتقالية سوى سلطات محدودة، ولن تستطيع إبرام معاهدة. لقد طمأنا العراقيين بأن الجمعية الوطنية الانتقالية الجديدة هي وحدها القادرة على التصديق على المعاهدات ـ ولكن أهملنا ذكر أن سلطة التحالف الانتقالية قد حذفت النص الذي كان يقتضي أغلبية الثلثين للتصديق على المعاهدات. وقد أضفت إلى هذه الردود المختلفة النقطة التي كنت آمل بأن تُعمَّم، والتي كان من شأني أن أعرب عنها في حوارات مع العراقيين في وقت لاحق من الشهر، ألا وهي أن حماية حقوق الأقليات ليست مجرد مسألة إنصاف وإنما هي مصلحة ذاتية، إذ إنه في ديمقراطية ما، قد تجد الجماعات التي تمثل الأكثرية السياسية اليوم نفسها في عداد الأقلية غداً.

وفيما كنا نبذل مجهوداً شاقاً بشأن هذه الأسئلة والأجوبة، أجرينا الاستعدادات لإطلاق مليون نسخة من كراسة تبرز المواضيع الرئيسية الواردة في قانون الإدارة الموقتة. ويأتي إصدار هذه الكراسة مباشرة قبل إطلاق حملتنا التثقيفية في المدن من لافتات أسبوعية مع سلسلة من مواضيع ذات فقرة واحدة عن الديمقراطية كنا قد أعددناها في شهر يناير. وشددت الكراسة الجذابة ذات الصفحات الأربع حول القانون الإداري الانتقالي، أولاً، على تاريخ الثلاثين من يونيو لنهاية الاحتلال ونقل السيادة إلى حكومة موقتة، وكتابة دستور جديد واعتماده وانتخاب حكومة جديدة في ديسمبر ٢٠٠٥. ثم شددت الكراسة على أربع أفكار رئيسية، كل منها مطور في فقرة موجزة: مشروع قانون الحقوق الذي يضمن لجميع العراقيين حريات أساسية، وفصل السلطات الذي يضمن سلطة قضائية مستقلة يمكن أن تحمي حقوق جميع العراقيين، وسلطات تنفيذية تقسم بين رئيس للوزراء ومجلس رئاسي، تقوم الجمعية الوطنية بتدقيقها للحؤول دون إساءة السلطة، وفدرالية تمنع أي منطقة أو جماعة من السيطرة على الأخرى، وبالتالي، تقوي التزام جميع الجماعات بالوحدة الوطنية، بدلاً من إضعافه.

إن الكراسات التي تحوي الأفكار الرئيسية حول القانون الإداري الانتقالي، جنباً إلى جنب مع نسخ من الوثيقة ذاتها على هيئة كتيب، وزعتها منظمات مدنية عراقية مثل "اقرأ فقط" (Just Read) ورابطة السجناء الأحرار ورابطة حقوق الرياضيين العراقيين، فضلاً عن مختلف مكاتب سلطة التحالف الموقتة

والقيادات العسكرية تحت إمرة التحالف بقيادة الولايات المتحدة ومقاولي المساعدات. إضافة إلى ذلك، فقد ساعدت هذه المواد إلى جانب أسئلتنا وأجوبتنا على توجيه اجتماعات المجالس البلدية ومناقشات الأحياء الصغيرة التي كانت تجري آنذاك في أنحاء القطر كافة كجزء من الحوارات حول الديمقراطية. في هذه الحوارات، لم يرتح العراقيون للدعاية التي قامت بها سلطة التحالف الموقتة حول اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر، لكنهم كانوا متلهفين لمعرفة المزيد عن القانون الإداري الانتقالي وما قد يتيحه من فرص للاختيار والرقابة الديمقراطيين. وبحلول أوائل مارس، كانت شركة مثلث الأبحاث الدولية (RTI) التي كانت تعمل بصفة مقاول لوكالة المساعدة الأمريكية قد قطعت شوطاً لا بأس به في استخدام وتدريب ونشر ٥٥٠ من الميسِّرين العراقيين للمباشرة في المناقشات بشأن مبادئ الديمقراطية ومؤسسات وممارسات الديمقراطية، والسياسات والمبادرات ذات الصلة التي تطبقها سلطة التحالف الموقتة. وكانت على قمة فعاليات الحوار حول الديمقراطية مؤتمرات الأجندة الوطنية التي من شأنها أن تجمع العراقيين من سائر أنحاء القطر عبر خطوط إثنية وإقليمية على أساس السمات المهنية والشخصية والاجتماعية: على سبيل المثال، النساء والشباب والفلاحون والمحامون والصحافيون والمقعدون.

وفضلا عن المطبوعات والحوارات، كان يجري تطوير مشروع اتصالات شامل بمساعدة استطلاعات الرأي والجماعات التوضيحية من أجل الترويج للقانون الإداري الانتقالي وخلق فهم وقبول وملكية للعملية الانتقالية لدى عامة الناس. وتألفت الحملة الإعلامية من بلاغات خدمة عامة، بعضها سجّلها بريمر شخصياً؛ وتلفزة اجتماعات المجالس البلدية؛ وبرامج نقاش تلفزيونية وإذاعية؛ وإعلانات دعائية إذاعية وتلفزيونية ومطبوعة وخارجية (باللغتين العربية والكردية)، جميعها مصممة لتوليد شعور بالزخم والتفاؤل بشأن العملية. وكان التلفزيون هو الوسيط الرئيسي للإعلانات والدعايات، حيث كان الإرسال التلفزيوني يصل إلى نحو ٩٠ في المئة من الأسر العراقية، إما عبر الشبكة العراقية، وإما عبر الفضائيات العربية مثل **الجزيرة** التي يستقبلها نحو نصف الأسر العراقية. وقد فازت وكالة الدعاية بل بوتنغر (BellPottinger) التي مقرها في لندن، بالتعاون مع شركة بيتس بان غالف (Bates Pangulf) ومقرها دبي بالعقد لإنتاج إعلانات الدعاية المفترض بثها على ثلاث مراحل يرافق كل منها إعلانان تجاريان. وقد أُعجبنا بنماذج الإعلانات التلفزيونية بالحجم الطبيعي بالنظر إلى ميزاتها الفنية والرمزية. ويبرز الإعلان الدعائي الأول أُمّاً

شابة عراقية (مغطاة الرأس) تهز مهداً بداخله طفل، وهي تغني ترنيمة عاطفية عراقية "وطني". إنه نغم يهز أعماق قلوب وذاكرات العراقيين، بغض النظر عن عرقهم أو ديانتهم، ويختتم الإعلان ببث شعار القانون الإداري الانتقالي وعبارة "عراق أمل وسلام"، مع صوت يقول "هذه الرسالة ينقلها لكم القانون الإداري الانتقالي". وأظهر إعلان دعائي آخر صبياً عراقياً يجر عصا في الوحل، وفيما كانت آلة التصوير تتحرك عمودياً وأفقياً إلى الوراء، كان الصبي يجر شيئاً ما، لعله صورة كفافية لبيت بينما كان يدندن الترنيمة ذاتها. ومع رجوع آلة التصوير أكثر إلى الوراء، كشف الإعلان الدعائي أن الصورة في الوحل هي خارطة العراق مع نهريه العظيمين؛ واختتمت اللقطة برسالة مماثلة عن القانون الإداري الانتقالي الذي يمثل أساس مستقبل العراق. واستخدمت الإعلانات الدعائية الإذاعية الترنيمة ذاتها، بينما ركزت الإعلانات الدعائية المطبوعة على صور الأم والطفل، والصبي الذي يحمل العصا. وقد روجت إعلانات دعائية لاحقة لمصلحة اللجنة الانتخابية الموقتة والاستعدادات لتسليم السلطة في الثلاثين من يونيو.

كانت الإعلانات الدعائية عن القانون الإداري الانتقالي تنطوي على سعة الخيال ومؤثرة وذات مستوى فني رفيع. وكانت ثمة مشكلة واحدة: على الرغم من كل ما فعله مكتب الاتصالات الاستراتيجية، فقد جاءت الحملة متأخرة كثيراً، إذ لم ينجح المكتب في إحالة العقد على كونسورتيوم برئاسة بريطانية إلا في النصف الثاني من شهر فبراير، وبالتالي لم يصل الفريق إلى بغداد إلا في الثالث من مارس من أجل إطلاعه على سياق وجوهر العمل الذي ستقوم به الوكالة. خلال الأسبوعين الأولين من مارس، طور أعضاء الفريق زخم الحملة الاستراتيجي والمفاهيمي، وولدوا خيارات إبداعية للدفعتين الأوليين من الإعلانات الدعائية، واختبروا نماذج بالحجم الطبيعي على موظفي سلطة التحالف الموقتة والجماعات العراقية الرئيسية. وأخيراً، في السادس عشر من مارس، حصلوا على الموافقة من بريمر. ولكن بحلول ذلك الوقت، كان قد مضى أكثر من أسبوع على صدور القانون الإداري الانتقالي، وغمرت المنشورات المناوئة للقانون العراق بكامله، وتصاعدت حدة الارتباك والشك والامتعاض، بينما كانت لا تزال ثمة حاجة إلى أسابيع قبل إنتاج الإعلانات الدعائية وحجز مواعيد لها، وبثها. وفي الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس، بدأت مجموعة الشركات في اختيار وتحديد المواقع الأولى لتصويرها تلفزيونياً، وأعدت الإعلانات الموازية للإذاعة والصحف وحجزت مواعيد للبث التلفزيوني ونقلت الإعلانات إلى شبكات التوزيع. وقد جرى

بث الإعلان الدعائي الأول في الثاني من إبريل، وكان حدثا خارقاً بالنظر إلى التقييدات الزمنية، والعقبات اللوجستية والأمنية التي واجهها أعضاء الفريق (مما اقتضى القيام بالإنتاج خارج العراق).

ومع ذلك، وفي غضون أيام قليلة من إطلاق الإعلان، وقع العراق في نوبة من أعمال التمرد المسلح، في الوسط السني والجنوب الشيعي للعراق، الأمر الذي أوقع جميع عمليات سلطة التحالف الموقتة في أزمة، وأدى إلى تعليق حملة الإعلانات موقتاً. وفي نهاية المطاف، استؤنفت الإعلانات التلفزيونية والإذاعية في المراحل الثلاث في أواخر إبريل ومايو، وكان لها بعض الأثر على ما يبدو. ولكن بحلول ذلك الوقت، كانت سلطة التحالف الموقتة قد خسرت ـ مرة أخرى ـ المبادرة لمصلحة مجموعة من المناوئين العراقيين الذين يفهمون مجتمعهم وثقافتهم لدرجة لم نصل إليها قط، وهي مجموعة أقل تقدماً من الناحية الفنية ولكنها أكثر دهاءً وأسرع حركة. ومع ازدياد الأزمة عمقاً في أوائل أبريل، طلب بريمر تنفيذ الإجراءات، فاقترح فريق الدعاية مجموعة من اللافتات المبهرجة لمواجهة الشعارات المعارضة الفظة بأفكار جذابة مماثلة. ولكن حسب التعليق الذي قاله لي لاحقاً أحد المقربين للعملية: "لم يكن صانعو قرارات سلطة التحالف الموقتة مهتمين بالاتصال السريع؛ بل أرادوا كسب النقاش وإقناع العراقيين بصحة قضيتهم وقوة منطقهم". وقد انتشرت التنديدات بالقانون الإداري الانتقالي جزئياً لكونها أسهل على الفهم من المنشورات ونقاط الحديث الوعظية الخاصة بالقانون. غير أنني حسبما أدركت مجدداً في تنقلاتي في أرجاء البلد، كان هناك أساس جوهري يكمن خلف الشعارات وثورة الغضب.

عقد أول مؤتمر من مؤتمرات الأجندة الوطنية للشباب العراقي في بغداد في الخامس عشر والسادس عشر من مارس؛ وفي اليوم الثاني، ذهبت مع بضع من زملائي في وكالة المساعدة الأمريكية (التي كانت تمول المؤتمرات والحوارات) في سيارة مصفحة إلى الفندق الشديد التحصين بالمتاريس في منطقة الكرادة في بغداد، حيث مكان انعقاد الاجتماع. وكانت المنطقة موقع تفجيرات سيارات وأعمال عنف كثيرة، وكان يوجد هناك في كل مكان حرس بلباس أسود وبأسلحة أوتوماتيكية ـ المدخل الأمامي والمدخل الخلفي، والردهة وساحة وقوف السيارات، والبوابة المؤدية إليها، وسطح الفندق، وأماكن من المؤكد أني لم أرها. وما من شي من كل هذا بدا أنه يقلق الشباب البالغ عددهم ١٤٠ الذين تجمعوا من جميع أرجاء العراق لمناقشة القانون الإداري الانتقالي ومستقبل العراق السياسي ودور الشباب.

لقد خصصت الجلسة الختامية لتوليف الأفكار والاقتراحات ومن ثم لتطوير جدول أعمال للعمل المدني الذي يقوم به الشباب. وعرض المنظمون (من مجموعة "اقرأ فقط") الاستنتاجات الموقتة لليوم الأول ونصف اليوم، وهي استحداث محطات تلفزيونية للشباب، والتشجيع على ربط المنظمات الشبابية غير الحكومية وتزويدها بدعم مالي، وتوفير وظائف وتدريب للشباب وما إلى ذلك. وتبع ذلك نقاش وعراك واعتراضات. سألنا أحدهم: "من فوضكم بعرض هذه النقاط؟" واحتج آخر قائلاً: "نحن لم نوافق على ذلك". وقد تناول رئيس الجلسة أمام الحضور النقطة تلو الأخرى بكل أناة وصبر، وحصل نقاش. وكانت هناك تعديلات وتوصيات إضافية، قبل إنشاء موقع "دردشة" على الانترنت للشباب، واستحداث "برلمان" للشباب. وبالطبع تم عقد مؤتمر آخر، عرضت وفود عديدة حق استضافته. وتواصل الأخذ والرد إلى أن أتيحت الفرصة لكل من أراد التكلم. ولدى تقديم الاقتراحات، كان المنظمون يسجلون النقاط في دفتر ملاحظات حاسوبية متصل بمسلاط (Projector) كان يقوم بعرضها على شاشة كبيرة في عرض للشرائح (Powerpoint). كانت مؤسسة مثلث الأبحاث هي التي قدمت كل التقانة التي أحبها هؤلاء الشبان العراقيون مثلما يحب السمك الماء. ثم قام المنظمون بتنقيح القائمة وعرضوها على الشاشة مرة أخرى. وقد صوت المشاركون على كل نقطة على هيئة مجموعة. وفي النهاية، تمت الموافقة على معظم الاقتراحات بصفة شبه جماعية. واختتم المؤتمر بفاصل موسيقي قصير من تأليف وأداء وفد العمارة في محافظة ميسان الريفية المحافظة والشيعية إلى حد كبير. وقد أشادت الموسيقى والأناشيد التي أداها خمسة رجال وخمس نساء (يرتدين ملابس محافظة ووشاحات سوداء وأثواباً طويلة) بالمؤتمر والوطن واستعداد هؤلاء الشباب العراقيين للمساعدة. وبينما كانت المجموعة تغني والحضور يصفق ومتطوعو "اقرأ فقط" يصورون، نهض منشد من الحضور وأنشد بالعربية "لا يوجد بلد مثلك يا عراق. لن نجد مثيلاً لك في الحضارة والثقافة والدين. سوف تظل العراق العظيم، أرض النخيل، أرض النفط، مستعدون لنفتديك بحياتنا، يا عراقنا الغالي!".

كانت جلسة لافتة، حيث كانت تجري ممارسة الديمقراطية على أحسن وجه. فقد أوضحت لي ثانية أن ثقافة البلد يمكن أن تتغير وأن أساليب وعادات جديدة يمكن أن تبرز. إن من الأسهل تحقيق ذلك مع الشباب، ولكنها كانت تحدث مع فئات أخرى كذلك. كان لدى كثير من الشباب طموحات لتبوؤ الزعامة

الاجتماعية والسياسية. وقد أدار الجلسة الختامية منظم وسيم مثير للإعجاب من جماعة "اقرأ فقط". وأخبرته بشيء من السخرية المريرة أنني سبق ونظمت مؤتمراً وطنياً للشباب في بلدي (في شهر نوفمبر ١٩٧١، مع النائب آلارد لونشتاين في شيكاغو). اعتقدت أنه لشيء رائع أن ينخرط الطلاب والشبان في السياسة. فقال شيئاً مسلياً ومؤثراً: "عندئذ سأكون لاري دايَموند آخر في المستقبل". وضحكنا كلانا.

بعد فترة قصيرة من عودتي إلى العراق في شهر مارس، انهمك الاجتماع الأسبوعي لموظفي الإدارة بالتفكير في ما تنطوي عليه جريمة قتل هولاند وزانغاس القريبة العهد من آثار بالنسبة لعملياتها. كانت جلسة قاتمة وبخاصة بالنسبة لي ـ إذ كنت أتهيأ للسفر في أرجاء البلد. كان لدينا بين ٨٠ و١٠٠ رحلة تغادر مقر سلطة التحالف الموقتة كل أسبوع، معظمها من دون تدابير أمنية. وقد تخلى معظم مسؤولي سلطة التحالف الموقتة عن محاولة الحصول على مرافقة مسلحة، وذلك بسبب الصعوبة البالغة. ولم تكن لدى الإدارة حتى ذلك التاريخ سيارة متينة مخصصة لهذا الغرض. وكان من المقرر أن تحصل سلطة التحالف على بعض المساعدة في غضون شهر، بحيث يتم تسليم ٤٠ سيارة جديدة ذات سقف معدني، غير أن ٢٤ منها ذهبت إلى المكاتب الإقليمية، بحيث بقيت فقط ١٦ سيارة للمقر، إضافة إلى حفنة من السيارات كانت متاحة لنا من أجل مئات من المسؤولين الذين يتنقلون من القصر. علاوة على ذلك، في غضون الشهر التالي، كان من المقرر وصول ٥٠٠ شخص آخر للعمل لدى سلطة التحالف الموقتة. ومن ثم ستعود الأمم المتحدة، بحيث سيكون هناك طلب شديد على العدد المحدود من السيارات ذات السقف المعدني والحرس الشخصي. كان العدد المتاح قليلاً جداً لدرجة أن بريمر أخبر اجتماعاً للزعماء العسكريين والمدنيين في سلطة التحالف في سائر أرجاء العراق أنه عندما تعود الأمم المتحدة "ما لم تحصل على المزيد من أفراد الحراسة الشخصية، فإن سلطة التحالف الموقتة، بوصفها بعثة، سوف تقفل نهائياً بصورة أساسية، وذلك من أجل مساندة الأمم المتحدة". وفي الاجتماع نفسه، علمنا من المسؤول الأمني أن لدينا خمساً وسبعين سيارة مصفحة إضافية كانت قيد الإنتاج، ولكن "التهديد متصاعد، والاستهداف في ازدياد". لذلك، طلب منا أن نقدر بعناية أي الرحلات تستحق المجازفة. ومن الواضح أن السير في شوارع بغداد المظلمة ليلاً، للبحث عن فطيرة بيتزا جيدة، لن يكون إحدى هذه الرحلات.

في واقع الأمر، كانت المخاطر تتضاعف، وكان العنف يتصاعد في سائر أرجاء العراق، وكذلك الهجمات ضد الأمريكيين والأوروبيين. ففي الرابع عشر من مارس، تعرض أحد مستشاري سلطة التحالف الموقتة

في وزارة العمل لكمين في الموصل؛ وقد نجا، ولكن مسؤولاً عراقياً رفيع المستوى في الوزارة قتل في الهجوم. وكان الجو في الموصل يزداد توتراً. فقد طلب مالك مكاتب مثلث الأبحاث الدولية من المقاول المغادرة بعد أن برزت لافتات هناك وفي ثلاث مدن أخرى تزعم أن مثلث الأبحاث الدولية منظمة "صهاينة" وعملاء للاستخبارات الإسرائيلية الموساد. وفي اليوم التالي، قتل في منطقة الموصل أربعة عمال إغاثة معمدانيين أمريكيين، وأصيب آخر بجروح بليغة عندما تعرضت شاحنتهم غير المصفحة لوابل من الأسلحة الأوتوماتيكية، بعد ساعات فقط من زيارتهم لقاعدة الجيش الأمريكي المحلية من أجل التشاور حول كيفية تحسين أمنهم. وفي اليوم ذاته، تم اغتيال مترجم عراقي يعمل لدى القيادة العسكرية الأمريكية في منطقة الموصل. وفي السادس عشر من مارس، قتل مقاولان (هولندي وألماني) في كمين في الجنوب، ليس بعيداً من المكان الذي قتلت فيه فيرن هولاند وزميلاها في الأسبوع الفائت.

قبل عودتي، نصحني ضابط في الجيش الأمريكي كان يعرف العراق جيداً بأن أكون حذراً على نحو خاص في الموصل التي كان يعدها العسكريون الأمريكيون إحدى أشد المناطق خطورة. كنت أود كثيراً أن أقوم بزيارة للموصل. وقد أعد المكتب الإقليمي التابع لسلطة التحالف برنامجاً مكثفاً لي يوم الجمعة الموافق للتاسع عشر من مارس، يشمل اجتماعات مع زعماء الأحزاب السياسية، واجتماعاً على الغداء مع ١٢٥ من الشيوخ تتخلله أسئلة وأجوبة، واجتماعاً آخر مع طلاب وأساتذة الجامعات، وعشاءً مع الممثلين المحليين للمنظمات غير الحكومية. كانت هناك رحلة جوية على متن طائرة من طراز C-130 للعودة من الموصل إلى بغداد في الصباح التالي، ولكن كان يتعين علينا التفكير في طريقة للذهاب إلى الموصل براً على مسافة ٢٠٠ ميل محفوفة بالمخاطر إلى الشمال من بغداد. وقد عمل ديريك برلين باهتياج لترتيب الرحلة، ولكن لم تكن تتوفر سيارات مصفحة أو قوافل، وباءت بالفشل جميع الجهود التي بُذلت لحجز مقعد أو مقعدين على طائرة هليكوبتر. وإزاء خيبة الأمل، بعد أن تعذر العثور على وسيلة نقل عدا السيارات ذات السقوف العادية التي كان المدنيون يموتون فيها، ألغينا الرحلة. إضافة إلى ذلك، كانت قد وردت إلينا رسالة من برنامج الحكومة المحلية في البصرة، كان يريد مني أن أتحدث في مؤتمر هناك، يبلغنا فيها أنه من الأفضل السفر إلى هناك جواً لكون "مشروعنا يفتقر إلى قوة حماية كافية، ناهيك عن السيارات المصفحة". وفي وقت متأخر من إحدى الليالي، بعد فشله في كل محاولة قام بها، خبط ديريك دفتر ملاحظاته، وهو في حالة

امتعاض، وصاح غاضباً دون أن يصب جام غضبه على شخص معين، قائلاً: "لقد كانت موارد هذه البعثة أقل مما يجب منذ البداية". وكانت هذه أبرز عبارة مكبوحة لا تنسى سمعتها أثناء وجودي في العراق.

وقد تقرر القيام برحلة أخرى يوم الأحد الحادي والعشرين من مارس إلى بلد وتكريت في محافظة مسقط رأس صدام حسين. وكان مارك كينون ـ وهو دبلوماسي محترف جداً ويتكلم العربية بطلاقة، وعمل جاهداً لتوثيق الروابط مع السكان المحليين ـ قد رتب لي برنامجاً مكثفاً لمدة يوم ونصف اليوم. وكنا مصممين على عدم إلغاء هذه الرحلة أيضاً. وقد انهمك ديريك أياماً عديدة وهو يبحث ويتوسل ويتضرع، ولكنه فشل في العثور على سيارة مصفحة. وأخيراً، في وقت متأخر من بعد ظهر يوم السبت، عدت من اجتماع وأبلغني أنه فشل في العثور على سيارة مصفحة في أي مكان في المجمع الممتد بلا اتساق التابع لسلطة التحالف الموقتة. وفي مواجهة احتمال إلغاء ثانٍ، بعد أيام من التخطيط، طفح بي الكيل وذهبت لمقابلة بريمر. وكنت، قبل ساعتين بالضبط، قد حضرت بصحبة بريمر و١٠٠ من المسؤولين الآخرين في سلطة التحالف، احتفالاً تذكارياً مؤثراً لفيرن هولاند والموظفين الستة الآخرين العاملين لدى سلطة التحالف وفي مجال المساعدة الدولية الذين قتلوا على الطرقات في الأسبوعين الماضيين. وكانت فداحة الخسارة لا تزال مخيمة ـ وقد أحسست في حالة الغضب التي كانت تتملكني بعدم وجود مبرر لتلك الخسارة، ماذا كانت الفائدة من وراء طلب بريمر مني القيام بجولة في العراق من أجل الترويج للقانون الإداري الانتقالي إذا لم تكن ثمة طريقة للقيام بذلك بأدنى قدر من الأمان ـ أدنى مستوى أصر عليه في أحدث مذكرة موجهة منه. لم يكن بريمر موجوداً، ولكنني تحدثت إلى جيسيكا كروي معاونته التنفيذية الكفؤة الذكية التي اندفعت على الفور للقيام بإجراء ما. باشرنا بالاتصال بالعديد من المكاتب التي لم يكن لديها سيارة تستغني عنها، ولكنها أخيراً أقنعت مكتب اللوجستيات المركزي بأن يهب لنجدتنا. ووافق المكتب المذكور على أن يعيرنا سيارة مغلقة كبيرة ـ وهي السيارة التي كانت تقل أعضاء مجلس الحكم وغيرهم من الأعيان من المطار وإليه. وكان هناك عيب خفي واحد فقط: لم يكن لدينا سائق ليقود السيارة الضخمة من دون مرافقة أمنية. الآن وقد حل الليل، بدأ البحث مرة أخرى، وقد نجح علي خضيري نوعاً ما حيث لم ينجح غيره. إنه أمريكي من أصل عراقي يعمل موظف ارتباط لدى مجلس الحكم، وكان يبدو وكأنه في السادسة عشرة من عمره، ولكنه كان يؤدي عمله وكأنه مارس عشراً من أشد الحملات السياسية صعوبة. فقد أقنع أربعة من حراس الأمن

الخاصين التابعين لشركة بلاك ووتر ـ وهي شركة خاصة كانت توفر حماية شخصية لبريمر وغيره من المسؤولين الرئيسيين التابعين لسلطة التحالف الموقتة ـ لمساعدتنا في هذه المهمة[١]. وقد رافقنا اثنان في السيارة المغلقة المصفحة، بينما قاد اثنان سيارة احتياطية. وكانت السيارتان محملتين بالأسلحة وأجهزة الاتصالات. ومن قبيل المصادفة، كانت قافلة عسكرية في طريقها إلى بلدة بلد صباح الأحد، وأجرينا الترتيبات للانضمام إليها. وكانت هذه المرافقة هي أقصى حماية يمكن لمدني عادي في العراق الحصول عليها.

على الرغم من هواجسي الأولية بشأن السفر إلى منطقة مسقط رأس صدام وعلى الرغم من اسم ـ المعسكر الخطر ـ القاعدة العسكرية التي كانت مقر فرقة مشاة الجيش الأمريكي الأول ومكتب سلطة التحالف في محافظة صلاح الدين، توفر لنا الأمن والإقامة الجيدة في تكريت. كان المقر الإقليمي للاحتلال الأمريكي عبارة عن مجمع هائل من القصور المتداعية على ضفاف نهر دجلة كان صدام قد بناها لنفسه ولرفاقه البعثيين العسكريين. كان للدكتاتور السابق خمسة قصور شخصية في هذا المجمع الواحد المنتشر بلا اتساق، وكان هناك مسجد هائل ما من شك في أنه قلما تم استخدامه. وكانت هناك على الأرض فيلات عديدة أخرى أقل حجماً وزخرفة، وكان لمعظمها شرفات وسطحيات (ترّاسات) ونوافذ كانت تطل على مناظر شاملة للنهر يمكن لصدام أن يرى من خلالها من بعد مسقط رأسه. وكان مقر سلطة التحالف في تكريت في واحد من هذه البيوت الأصغر. وكان الطابق الأرضي على ارتفاع طابقين ونصف الطابق تقريباً، وكله رخام ونوافذ تطل على نهر دجلة. وكان هناك درج لولبي خشبي واسع يوصل إلى الطابق الثاني الذي يضم العديد من غرف النوم. والبيت الذي ربما كان مصمماً لإقامة خمسة أو ستة أشخاص، كان يبيت فيه الآن عشرون شخصاً في حجرات مقسمة، وفيها أسرّة مبنية في الجدران، ولا يشمل هذا العدد نحن الزائرين الستة. كان هذا القصر ـ شأنه شأن القصور والفيلات البعثية التي شاهدتها ـ فخماً ولكنه بارد ومفرط بالعظمة وغير مريح، ولم يكن متقن الصنع ولا يضم غرفة واحدة يستطيع المرء الجلوس فيها والاستمتاع بالقراءة أو

---

١ ـ في القصر، كثيراً ما كان أحد المكاتب ضمن سلطة التحالف يقنع مكتباً آخر بالتخلي عن سلعة نادرة أو خدمة عارضاً عليه مقابل ذلك نوعاً من "الخدمة" أو عربون تقدير؛ كصندوق جعة وزجاجتي ويسكي، أو غض نظر إداري بشأن مسألة أخرى لم أعرف قط ما إذا كنا قدمناه، إن حصل ذلك، للحصول على القوة الأمنية في الساعة الأخيرة. لكني اكتشفت لاحقاً أن هذه الأنواع من المبادلات كانت تـُعـرَف داخل القصر باسم "صفقات المخدرات".

مشاهدة التلفاز. كان القصر كله رمزاً للكمية والقوة والعضلات. فقد عكست سلطة التحالف الوضع في ما يخص موضوع الكمية، وذلك بأن ملأت المبنى بالموظفين وحولت غرفة الجلوس الغائرة إلى مكتب رئيسي يضم ست طاولات مكتبية وحواسيب.

قبل زيارة تكريت، توقفنا في بلدة بلد، وهي مدينة أغلب سكانها من الشيعة على بعد ثلاثين ميلاً إلى الشمال من بغداد، تضم إحدى أكبر القواعد الجوية في العراق (اكتشفت لاحقاً أنها كانت أيضاً موقعاً تكررت فيه الكمائن المميتة والهجمات بالقنابل على القوافل العسكرية الأمريكية). وصلنا في وقت متأخر من الصباح إلى مركز الشباب في المدينة، حيث رحب بنا رئيس مجلس المدينة ثم أدخلنا إلى غرفة اجتماعات عامة تعج بالحضور: كان هناك ما مجموعه ١٤٠ عضواً من أعضاء مجلس المدينة والمحامين والمهنيين والمشايخ ومواطنون آخرون من المدينة والمنطقة المحيطة بها. لم أشاهد أي امرأة على الرغم من أنه قيل لي إنه كانت هناك امرأة واحدة أو ربما امرأتان ضمن الحضور. ومثلما فعلت أيضاً في اليوم التالي في الاجتماع مع مجلس المحافظة (وفي الأسبوع التالي في حوارات مختلفة في الجنوب)، اختتمت عرضي الاعتيادي بأفكار ومبادئ رئيسية عن القانون الإداري الانتقالي في محاولة لنزع فتيل بعض الاعتراضات التي كنت أعلم أنها سوف تثار حول انعدام الانخراط العام في صياغة القانون. وشرحت الصفة العاجلة للوقت مع الاقتراب الوشيك لتسليم السلطة والخطوات قبل الثلاثين من يونيو التي كانت تعتمد على وجود دستور موقت منجز. ولاحظت بصورة غير مقنعة أنه كانت هناك مناقشة عامة للمبادئ الدستورية في اجتماعات صغيرة وكبيرة في سائر أنحاء العراق على الرغم من أنني لم ألاحظ في الحقيقة أي جهد لدمج تلك المناقشات في عملية الصياغة. وعقب نقاط الحديث التي أوضحتها، أشرت إلى التنازلات التي قدمتها جميع الأطراف في المفاوضات النهائية حول القانون الإداري الانتقالي والفرصة التي سوف تتاح للعراقيين قريباً لمناقشة وصياغة دستور دائم. وقد اقترحت أنه بما أن القانون الإداري الانتقالي كان قانوناً انتقالياً محضاً، يجدر بالعراقيين التركيز على الدستور المستقبلي. وذهبت جهودي كلها أدراج الرياح، فيما تابعت تسلّم قائمة طويلة ومملة من الانتقادات والشكاوى المألوفة (ودونتها أيضاً باجتهاد وعناية).

وكانت الأسئلة عسيرة جداً، وبصفة خاصة، لم تكن لدي أجوبة لاثنين منها ـ وبقيت لا أجد أي أجوبة وأنا أسمعها مراراً وتكراراً في سائر أنحاء العراق. كان السؤال الأول عما كنت أنا أقوم به هناك؟ وسألوني: "كيف

يمكننا مناقشة هذا القانون؟ إنك لست ممثلاً لمجلس الحكم". وكانت الشكوى التي ترددت المرة تلو الأخرى أثناء تنقلاتي هي: "أين هو مجلس الحكم؟ لماذا لا يقوم الأعضاء بالترويج له والدفاع عنه؟"[٢] وجاء أعلى هتاف حماسي أثناء الجلسة العامة في بلدة بلد ـ بالفعل، في اللحظة التي انفجرت القاعة عفوياً بالتصفيق ـ عندما قال أحد المتكلمين من بين الحضور: "إن أعضاء مجلس الحكم لا يمثلون الشعب العراقي، إنما يمثلون فقط شريحة صغيرة من الشعب العراقي". وكان السؤال الثاني لماذا تجشم عناء مناقشة القانون الآن ما دام قد تم توقيعه ولا يمكن تغييره؟ وحيثما ذهبت خلال شهر مارس ـ في بلدة بلد وتكريت، ومن ثم جنوباً في البصرة والناصرية، وأخيراً في الحلة، تماماً كما في بغداد ـ لم أسمع اعتراضات جوهرية فحسب، وإنما على نحو أقل انفعالاً، اعتراضات إجرائية: "لماذا لم تتم استشارتنا؟". يعتز كثير من العراقيين بالقانون الإداري الانتقالي وبأحكامه المتعلقة بالحقوق المدنية وحكم القانون. غير أن معظمهم كان منزعجاً من عدم إعطاء الشعب فرصة لمناقشة وتعديل أحكام دستوره الموقت والموافقة عليه. كان باستطاعتي القول بالفعل اسمعوا، تريدون استعادة سيادتكم في الثلاثين من يونيو، وتعترضنا مواعيد نهائية صارمة لتلبية ذلك الهدف؛ وليس هناك وقت كاف. ولكن كان من الصعب الجدال مع أناس كانوا يقولون، مثلما قال لي أعضاء المجلس الإقليمي لمحافظة صلاح الدين في الصباح التالي في تكريت "إنك تتكلم على الديمقراطية، ولكن مجلس الحكم ليس منتخباً. لقد تم انتخابنا نحن ويجري فرض هذا القانون الانتقالي علينا".

وللمرة الرابعة أو الخامسة ـ لم أعد أذكر عدد المرات ـ تجد الولايات المتحدة نفسها على ما يبدو أنه الجانب الأقل ديمقراطية للجدل مع العراقيين حول الإجراءات الانتقالية. لقد دعا السيستاني إلى هيئة منتخبة لكتابة الدستور. قال بريمر إن هيئة معينة تكفي. أراد العراقيون (والعديد من المسؤولين في سلطة التحالف الموقتة) إجراء انتخابات مباشرة للحكومات المحلية. ولكن بريمر ومسؤولي الحكم رفيعي المستوى نقضوهم. اقترحت سلطة الائتلاف عملية معقدة وغير شفافة لاختيار حكومة انتقالية، ومرة أخرى طالب السيستاني إلى

٢ – في الحقيقة، كان بضعة منهم فقط هم من يفعلون ذلك. لكن معظمهم لم يكونوا يقومون بذلك. ومن الاستثناءات الملحوظة القاضي وائل عبد اللطيف، الذي كان أيضاً محافظ البصرة. فقد تحدث مجدداً القانون الإداري الانتقالي في عدد من الجلسات العلنية في محافظته وقدم دفاعاً فصيحاً ومقنعاً عن النصوص الفدرالية المتضمنة في القانون الإداري الانتقالي، في مؤتمر عن إزالة المركزية حضرته في الثامن والعشرين من مارس.

جانب العديد من العراقيين بانتخابات مباشرة. الآن، كانت سلطة التحالف ومجلس الحكم يقولان للعراقيين ـ وأنا نفسي كنت أقول ـ هاكم دستوركم الموقت الرائع، وكان الكثير الكثير من العراقيين يردون قائلين: أليس لنا صوت في صياغة القواعد التي سوف تحكمنا على مدى الأشهر الثمانية عشر القادمة، والتي سوف توجه صنع دستورنا الدائم؟ وبخلاف مقتضيات الوقت والواقعية، لم يكن هناك جواب صائب.

وكانت أشد الاعتراضات الأخرى هي التي سمعتها في بغداد. فقد احتج العديد من المتكلمين على الحكم الذي جعل من العسير جداً ـ بل من شبه المستحيل ـ تعديل القانون الإداري الانتقالي، وخصوصاً أنه قد كتبته "مجموعة صغيرة في غرفة مغلقة". وكانت المادة التي اعترضوا عليها أكثر من أي مادة أخرى هي المادة الحادية والستين (جـ) التي سمحت لأي ثلاث محافظات برفض مشروع الدستور الدائم في الاستفتاء. إن معظم الناس لم يوافقوا على الرئاسة الثلاثية أو إنهم على الأقل عارضوا الشرط الذي يطالب بأن تتخذ جميع قراراته بالإجماع. فقد أعلن أحد المتكلمين من الحضور في بلدة بلد "إننا نرفض جميع هذه البنود ونطلب تعديلات في الخطوات التالية". ولكن المشكلة كانت عدم وجود خطوات تالية واضحة ـ باستثناء الملحق الذي سيُضاف إلى القانون الإداري الانتقالي، والذي سيحدد أساليب تأليف الحكومة الموقتة التي ستتولى السلطة في الثلاثين من يونيو. كان معظم العراقيين على ما يبدو مشوشي الذهن بشأن دور الملحق وبشأن الطريقة التي سيتم بموجبها حكم العراق في الفترة بين الثلاثين من يونيو وانتخاب الجمعية الوطنية الموقتة المقرر إجراؤه في يناير ٢٠٠٥. شرحت أنه كان هناك تناقض: فقد كان العراقيون يريدون استعادة سيادتهم في أسرع وقت ممكن، ولكن لم يكن بالإمكان إجراء الانتخابات حتى شهر ديسمبر أو شهر يناير. وبالتالي يتعين اختيار حكومة موقتة بطريقة ما أخرى. قلت إنه لم يتم بعد اتخاذ قرارات حول الكيفية التي سيتم بها ذلك، وإنه ينبغي لهم نقل آرائهم واهتماماتهم إلى مجلس الحكم وسلطة التحالف وبعثة الأمم المتحدة التي ستصل قريباً للمساعدة في التوسط للوصول إلى حل. وقد اقترح عدد قليل من المحامين والزعماء السياسيين المحنّكين (عليّ وعلى عراقيين آخرين) بأن يذهب ملحق قانون السلطة المحلية إلى أبعد من ذلك، بحيث يعدل أشد أحكام القانون إثارة للاعتراض.

بذلت جل ما أستطيع في هذه الجلسات للتوفيق بين تمثيل سلطة التحالف وتمثيل المبادئ الديمقراطية التي كنت أعمل من أجلها أيضاً. أحياناً، لم أكن أستطيع سوى الإصغاء وتدوين ملاحظات، كما هي الحال في

الجدال بين اثنين من أعضاء المجلس الإقليمي في تكريت حول القوات الأمريكية. فقد سأل رجل: "ما من أحد يستطيع تقديم ادعاءات ضد قوات التحالف الآن. فهل سوف يستمر هذا بعد الثلاثين من يونيو؟" أجابت امرأة: "في سائر أنحاء العالم، لا يستطيع أحد تقديم ادعاء ضد الجنود الأمريكيين". ومع ذلك، فإنه عندما اشتكى عضو المجلس الإقليمي من أنه يمكن أن يسمح القانون الإداري الانتقالي لحكومة موقتة عراقية غير منتخبة بإبرام معاهدة مع الولايات المتحدة تكون ملزمة لحكومة عراقية منتخبة، قلت بصورة قاطعة إنني لا أعتقد أن حكومتي ستكون بتلك الدرجة من الغباء بحيث تحاول إبرام معاهدة طويلة الأجل مع حكومة عراقية غير منتخبة ـ وأنها فيما لو فعلت ذلك، سوف أعارض ذلك شخصياً. ويبدو أن ما قلته قد أشاع الاطمئنان بينهم أو على الأقل نال ثقتهم. وقد كنت صادقاً بالطبع، ولكنني كنت أعلم أنني لا يمكنني التحدث بصورة قاطعة بالنيابة عن إدارة بوش.

كان الاجتماع مع مجلس محافظة صلاح الدين في صبيحة يوم الاثنين ذاك اجتماعاً مشهوداً. فقد كان الأعضاء الأربعون لا يضمون فقط التكريتيين الذين كانوا أقوياء يوماً ما ـ وإنما من بينهم أيضاً رئيس المجلس وهو محامٍ قصير القامة لين السلوك كان مع ذلك لديه شبه عائلي بصدام ـ وإنما أيضاً سنيون آخرون من سائر أنحاء المحافظة وممثلون عن الأقلية الشيعية في المحافظة، وثلاث نساء، واثنان من الأكراد. وإضافة إلى الشكاوى التي كنت أسمعها، قدم الأعضاء انتقادات متناثرة لحصة التمثيل النسائي، والسماح بالجنسية المزدوجة، وعدم تحديد الإسلام كمصدر رئيسي للتشريع. وكانت أشد مسألة إثارة للانقسام هي تلك المتعلقة بالأكراد. فقد اعترض العديد من أعضاء المجلس على جعل الكردية لغة رسمية، وأهم من كل شيء على الفدرالية ـ ولاسيما لأنه كان ينظر إليها بأنها مبنية على أساس اثني بدلاً من أساس جغرافي، الأمر الذي يمنح الأكراد "سلطات خاصة" كثيرة. واحتج بعض الأعضاء على وجه التحديد على إبقاء حكومة كردستان الإقليمية. قال أحد أعضاء المجلس: "إن الأكراد أشقاؤنا، ولكن ما من أحد ينبغي له أن يأخذ حقوقاً أكثر من الآخرين". فأجاب عضو كردي بالقول: "يوجد أكراد في كل محافظة، لماذا لا تعطونني حقوقي؟". ومرة أخرى مثلما حدث في بغداد حين احتدم النقاش حول قضية الأكراد، انفجرت القاعة في أخذ ورد غاضبين، الأمر الذي اضطر الرئيس لمناشدة الحضور بالتصرف بكياسة، وكان يطرق قلمه على الطاولة بهدوء المحامين، وهو لم يكن يشبه هدوء صدام بأي حال من الأحوال. وقد دافع المتكلم التالي، وهو عربي آخر، عن الأكراد وحقهم في أن يكون

لهم شكل حكومة خاص، وبعدئذ عبّر عضو كردي ثانٍ في المجلس عما يضمره من أفكار بالقول: "لم نكن نشعر بأننا عراقيون إلى أن وقعنا هذا القانون، حيث استعدنا عضويتنا في البلاد".

كان الاجتماعان، في بلدة بلد وتكريت، مضنيين ورصينين وأنا أواجه على الطبيعة الانقسامات العميقة والإحباطات والامتعاضات التي كانت تجيش في المجتمع العراقي. وقد أشرت في البرقية التي أرسلتها إلى واشنطن لتلخيص الاجتماعات كيف أن المناقشات قد عكست "بعض الحيوية الناشئة للديمقراطية العراقية"، فيما أعرب المشاركون "عن وجهات نظرهم بطريقة مفعمة بالحيوية" مع إشارة متكررة لحقوقهم ومبادئ الشرعية الديمقراطية. ولكن حسبما لاحظنا ذلك أيضاً، "تحول النقاش المفعم بالحيوية أحياناً إلى صراخ، وتحول اجتماع مجلس محافظة صلاح الدين مراراً وتكراراً إلى ضجة من الأصوات المتنافرة، بحيث بات من الصعب تحديد من هو المتكلم أو ماذا كان يحدث". رأيت الأكراد والعرب يصرخون بعضهم في وجوه بعض. ورأيت الحالة المتفجرة التي كانت تتربص تحت الرؤى التنافسية لكينونة العراق. وهناك في تكريت ـ في قلب القومية العربية السنية ـ في صميم ما كان قاعدة سلطة صدام حسين المجتمعية، قرب قرية مسقط رأسه ـ قال أعضاء مجلس المحافظة الذين كانت قد اختارتهم سلطة التحالف الموقتة إنهم يريدون تعديل القانون الإداري الانتقالي من أجل إلغاء الكردية كلغة رسمية، ومحو الأحكام الفدرالية أو إبطالها إلى حد كبير، والإعلان بأن جميع العراقيين، ولا يقتصر الأمر فقط على العراقيين العرب، هم "جزء لا يتجزأ من الأمة العربية". أدركت أنه إذا سار العراق باتجاه فتح المجال أمام الروح التعددية لتقاسم السلطة المنصوص عليها في الدستور الموقت، ستكون النتيجة ذات آثار مفزعة لاستقرار البلد ووحدته (ناهيك عن فرصه بتحقيق الديمقراطية). ظل يحدوني أمل بأنه بالإمكان تجنب الانزلاق السحيق نحو الانفصال والعنف الكارثي. ولكن على المدى القريب، أحسست بأنه يتعين فعل شيء ما لمواجهة الاعتراضات على أشد الأحكام المثيرة للجدل في القانون الإداري الانتقالي، وإلا فسوف نرى أزمة تتفجر عند مرحلة ما على الطريق.

فور عودتي إلى بغداد من تكريت وبلدة بلد، بدأت العمل على إعداد مذكرة موجهة لبريمر أرسلتها له في اليوم التالي (بتاريخ الثالث والعشرين من مارس)، مرفقة بمسودة برقيتي الطويلة التي أرسلتها إلى واشنطن، ولخصت فيها اجتماعاتي في المدينتين. وهذه المذكرة التي عنونتها "معالجة الاعتراضات العراقية على القانون الإداري الانتقالي"، سبقتها مذكرة أرسلتها قبل أربعة أيام، أبلغته فيها بالاعتراضات التي كنت

قد سمعتها بخصوص القانون الإداري الانتقالي في اجتماعات بغداد. حذرت بريمر الآن على نحو أكثر جزماً: "إننا نواجه الآن مشاكل جادة حول شرعية ومضمون القانون". جادلت بأنه كان يتعين علينا القيام بمزيد من العمل وسماع المزيد من التعقيبات ومزيد من الاطلاع على الرأي العام. وافترضت أننا سوف نكتشف أنه ما من جهد أو شرح مهما كان مقداره سوف يزيل اعتراضات العراقيين الجوهرية، ولذلك اقترحت وجوب القيام بشيء ما لمعالجة الفرصة الأخيرة المتبقية، المتمثلة بملحق القانون الإداري الانتقالي، ووصفت، في تحذير منذر بكارثة، ما قد يحدث فيما لو فشلنا في فعل ذلك:

> إنني أتصور احتمالين. إما أن تكون هناك تحديات متنامية لشرعية المشروع الانتقالي برمته أو سيكون هناك تصميم عملي من جانب الفاعلين الرئيسيين على الانتظار لحين انتخاب الجمعية الوطنية، ومن ثم الإعلان بأن القانون بكامله غير شرعي وتعديل بعض أحكامه الرئيسية بواسطة عملية لا تصل إلى حد الحاجة إلى ثلاثة أرباع الأصوات وموافقة رئاسية إجماعية. ليس من الصعب تصور أن ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية الجديدة، سوف يصوتون، على سبيل المثال، على حذف المادة الحادية والستين (جـ) وربما حتى تغيير التصويت في مجلس الرئاسة ليصبح بالأكثرية بدلاً من الإجماع، ومن ثم الإعلان عن أن هذا القانون الجديد هو "النص الشرعي" . من شأن أي خطوة كهذه أن تثير أزمة عميقة تتعلق بالشرعيتين المحلية والدولية يمكن أن تهدد الانتقال بكامله، ولكن إذا صوّت ثلثا أعضاء [الجمعية الوطنية الانتقالي] لمصلحة تبني دستور موقت جديد يعدل عدداً قليلاً من الأحكام الرئيسية للقانون، فهل ستكون الشرعيتان المحلية والدولية معنا أم مع هيئة منتخبة ديمقراطياً. كانت تتصرف بموجب أكثرية كبيرة لتعديل وثيقة جرى اعتمادها بأساليب هي بكل وضوح أقل ديمقراطية؟ من غير الواضح على الإطلاق أن يكون بإمكاننا تحقيق ما نريد عند تلك النقطة، أو يكون الأكراد عندئذ في موقف أقوى مما هم عليه الآن للتفاوض بشأن بعض الأحكام الجديدة التي يمكن أن تنال توافقاً مجتمعياً أوسع نطاقاً. قد ترجح كفة أصحاب العقول الأكثر اعتدالاً في فبراير، ولكنني لا أريد أن أشهد الصخب الشعبي المتزايد الذي يمكن أن يتولد نتيجة ذلك.

اقترحت أن المفاوضات التالية حول ملحق القانون (لتحديد بنية الحكومة الموقتة) يمكن أن تتيح فرصة ضئيلة لتعديل بعض أشد الأحكام إثارة للاعتراض، وذلك من خلال توافق في الرأي تُعاد صياغته ضمن مجلس الحكم؛ بل إنه حتى تعديل بسيط لواحد أو اثنين من الأحكام التي تلقى معارضة واسعة "يمكنه تنفيس غضب الشعب الآخذ في التراكم وتوفير تنازل رمزي للرأي العام". في مذكرتي السابقة، كنت قد أبلغت بريمر بحل وسط محير محتمل كان قد ورد من موفق الربيعي، العضو الشيعي في مجلس الحكم الذي كان يعمل، من حين لآخر، بمنزلة وسيط لآية الله السيستاني ونجله. وكان الربيعي، في اجتماع عقده معي قبل ليلتين، قد أعرب عن القلق بشأن تصاعد استياء الشارع الشيعي من قانون الإدارة الانتقالي، وبخاصة المادة الحادية والستون (جـ). واقترح أن يُعرَض على الأكراد، في تعديل للقانون، يتم إدخاله في الملحق، إطار بديل لحق نقض الدستور الدائم يصون مصالحهم، ولكن دون الإضرار بالحساسيات الوطنية التي تنبثق من حق نقض في استفتاء وطني. ومقابل التنازل عن المادة الحادية والستين (جـ)، يمكن أن يكون للأكراد حق نقض أي أحكام تتصل بحقوقهم الإقليمية في نظام فدرالي، التي بإمكانهم ممارستها في المداولات الدستورية في الجمعية الوطنية. واقترحت على بريمر، على سبيل المثال، إمكانية أن تنص الأحكام المعدلة على أنه لا يمكن اعتماد أي حكم دستوري من هذا القبيل فيما إذا اعترض عليه ثلثا المندوبين من كردستان (أو بصورة أعم، ثلثا الأعضاء من كتلة تتضمن ثلاث محافظات). وحسبما كتبت "ستكون لهذا ميزتان، هما: (١) سوف يجنب إمكانية حدوث سلسلة انهيارات [تؤدي] إلى حرب أهلية فيما لو نقض الأكراد دستوراً تؤيده بوضوح بقية البلد في استفتاء؛ و(٢) سوف يجنب الاحتمال غير المرتقب كلياً (الذي ينبغي عدم استبعاده بالنظر إلى تعذر إمكانية التنبؤ بنتيجة أي عملية انتخابية) من احتمال تصويت المحافظات الثلاث الأخرى خارج كردستان ضد الدستور لكونه، على سبيل المثال، غير إسلامي بما فيه الكفاية".

بعد فترة ليست بطويلة من قراءته لمذكرتي، أثرت المسألة مع بريمر مباشرة، فأغلق باب المناقشة بحزم، إذ قال إن القانون قد أصبح في حكم المنتهي. وكانت المفاوضات مبرحة وإن القانون هو أحد منجزات سلطة التحالف الموقتة. ولم يكن على استعداد لفتح علبة تعج بالديدان، ولم يكن وارداً استعمال الملحق لإدخال تعديلات جوهرية. وكانت هذه نهاية المطاف.

في العديد من النواحي، إن من شأن تعديل القانون في الملحق أن يكون صعباً. فقد عرض عليّ أحد أعضاء فريقنا القانوني الرائع التابع لسلطة التحالف الرأي بأن خطوة كهذه ستكون مشكوكاً في قانونيتها، ولكنها ستكون قابلة للبقاء فيما لو حشدت توافقاً معنوياً وسياسياً. هذا سيمثل تحدياً، حسبما اكتشفت سريعاً، فالأكراد لم يكونوا أصحاب المصالح الوحيدين في النقض الدستوري. فقد حذرني أحد السياسيين الإسلاميين السنّة البارزين من أن حزبه سينسحب من مجلس الحكم في حال تعديل المادة الحادية والستين (جـ). ومن بين العديد من أعضاء مجلس الحكم، كان هناك بعض الإنهاك الفكري بشأن العملية برمتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد كنت واثقاً من أنه عندما يعود الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق، مع فريقه لبدء التشاور حول طريقة لتأليف الحكومة الانتقالية، فسوف يسمع نفس الانتقادات التي سمعتها بخصوص القانون؛ كانت ثمة فرصة بأن يستطيع إيجاد حل وسط. واستناداً إلى المبدأ الديمقراطي وتجربتي في مشاريع مماثلة، كنت أعتقد طوال الوقت ـ وأخبرت بريمر قبل أسابيع ـ بأن تحديد عتبة لاعتماد الدستور هو في الجمعية الوطنية وليس في الاستفتاء. فإذا أمكن تحويل حق النقض إلى الجمعية الوطنية، فقد يكون مقبولاً من الجميع، على الأقل كحل وسط، لإنقاذ ماء الوجه. ومع ذلك، فإن الخطوة كانت ستقتضي أيضاً اتفاقاً على النظام الانتخابي، حتى تستطيع الشخصيات السياسية حساب ما قد يكون لها من تمثيل إقليمي. ولكننا كنا لا نزال بعيدين من تلك المرحلة.

بقيت أشعر بأن الملحق هو أفضل فرصة أخيرة لمعالجة نواحي القلق التي كنت أسمعها من العراقيين ولإنتاج توافق وطني أوسع لدعم القانون الإداري الانتقالي، وفي الوقت نفسه للإبقاء على الأدوات التي تمكّن الأكراد من الدفاع عن حقوقهم كأقلية واستقلالهم الإقليمي. واستمر قلقي في الأشهر التالية بشأن سيناريو الكابوس الذي شرحته لبريمر في مذكرتي بتاريخ الثالث والعشرين من مارس.

في السادس والعشرين من مارس، اجتمع بريمر في القصر بموظفيه الإقليميين وبموظفي المحافظات التابعة لسلطة التحالف وذلك في مؤتمر شهري يحضره القادة العسكريون والمدنيون. وقد رسموا عموماً صورة للقبول بل وللحماسة الشعبية للقانون الإداري الانتقالي، أكثر وردية مما كنت أواجهه في اجتماعاتي، على الرغم من أنه كان هناك في المحافظات الكردية سرور حقيقي بالمواد الفدرالية، وكنت أعرف أن العراقيين عموماً كانوا يثمنون الأحكام المتعلقة بالحقوق والانتخابات وحكم القانون. ومع ذلك، فإنه

حتى هؤلاء الموظفون الذين كان لديهم إحساس بما كان يريد أو لا يريد سماعه ـ كرروا ذكر المشكلة المحيطة بالمادة الحادية والستين (جـ)، والإحباط بسبب عدم المشاركة، والتذمر من أن أعضاء مجلس الحكم لم يمثلوا أمام الناس لشرح الوثيقة والدفاع عنها. وكان زعيم سلطة التحالف في الموصل صريحاً لدرجة فظة بوجه خاص، حين تحدث عما "واجهه من وقت عصيب في الترويج للقانون الإداري الانتقالي والإقناع بقبوله"، وشكوك العرب السنّة في شرعيته بسبب عدم المشاركة وعدم المصادقة الانتخابية، وقلق الجماعات الإثنية الأصغر (مثل اليزيديين والصابئة) بشأن مستقبلهم بسبب عدم إيراد ذكر لها في القانون. وقد أثيرت أيضاً المخاوف حول الصعوبة في تعديل الوثيقة ودور الإسلام وسلطة إبرام المعاهدات ـ وجميعها انتقادات كنت قد سمعتها في سفراتي. واستشاط بريمر غضباً، وصاح قائلاً: "لن نستجيب للمناشدات التي تطالب بمعالجة هذه المسائل في الملحق، فالمواد الحادية والستون والتاسعة والخمسون والسابعة والثالثة ـ هذه المسائل قد تمت تسويتها، الملحق ليس شجرة عيد ميلاد". وعند نهاية الاجتماع، أخذ رأسي يدور حين امتدح أحد زملائي في الحكم الطريقة التي حصلنا بها على القانون بأنها "تشاركية جداً... ضمن مجلس الحكم"، وشدد على أن الأعضاء "قد تشاوروا مع دوائرهم الانتخابية". فلو كان الأمر كذلك، فإن دوائرهم الانتخابية إما أنها كانت ضيقة جداً وإما أنها سرعان ما أصيبت بحالة من فقدان الذاكرة الجماعية. ولكن بحلول ذلك الوقت، كنت قد أصبحت معتاداً على هذا النوع من الدوامة الداخلية، وهذا التفكير الجماعي. وبعد أشهر من مغادرتي العراق، عندما التقيت مصادفة بأحد زملائي الأصغر سناً في سلطة التحالف في مطعم وسط مدينة واشنطن، تعلمت التعبير المتكرر الاستعمال لوصف خداع الذات هذا، وهو "شرب الكول ـ إيد" (Drinking the Kool-Aid)[٣].

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم في العراق، اجتمعت بالمجلس النسائي الأعلى العراقي للمرة الثالثة في مركز المؤتمرات في بغداد. ووعدت بوضع استراتيجية مع الجماعة بصفة أكثر تحديداً حول الكيفية التي يمكن للنساء البحث فيها عن فرص، في النظام السياسي الديمقراطي، من أجل انتخابهن وتوسيع نطاق نفوذهن.

٣- كان هذا إشارة تهكمية إلى الانتحار الجماعي الذي جرى في غويانا في عام ١٩٧٨، عندما شرب زعيم الطائفة الدينية المعتوه نفسياً جيم جونز (Jim Jones) و٩١٣ من أتباعه شراباً فيه زرنيخ.

وقد تكلمت هنا بإيجاز عن القانون الإداري الانتقالي، إذ إن هؤلاء النساء كن ذوات اطلاع وثقافة رفيعة؛ وكان العديد منهن في مجلس الحكم أو في الحكومة بصفة ما. وقد انصب اهتمام اجتماعنا على كيفية الضغط للمضي قدماً. وصفت أساليب عديدة يمكن بموجبها تنظيم النظام الانتخابي، وكيف يمكن أن يؤثر كل خيار في الوصول إلى تمثيل النساء. وعلى أرجح الاحتمالات، سيتم اعتماد نوع من التمثيل النسبي في اختيار البرلمان. وبموجب هذا النظام، يرشح كل حزب أو ائتلاف قائمة مرشحين ويرسل إلى البرلمان نسبة مئوية من أولئك المرشحين تعادل نسبته المئوية من الأصوات. ولكن نظم التمثيل النسبي تتفاوت تفاوتاً واسعاً، بطرائق متشابكة ومعقدة ويستخدم معظمها شكلاً من التقسيم إلى مناطق، بحيث تقدم الأحزاب قائمة من المرشحين في مناطق قد تنتخب كل منها من خمسة إلى عشرة مرشحين. لدى بعض البلدان سلسلة من المناطق المتعددة الأعضاء ومجموعة من القوائم على صعيد البلد على السواء، بحيث تسحب من القوائم الأخيرة ما يلزم للتأكد من أن حصة مقاعد كل حزب في البرلمان تتوافق، قدر الإمكان، مع حصته في الاقتراع الوطني. ثمة بلَدان ديمقراطيان ـ هما هولندا وإسرائيل ـ ليس لديهما مناطق، وإنما قوائم مرشحين فقط على صعيد البلد. ثم يوجد اختلاف في من يقرر أي المرشحين من القوائم سيذهبون إلى البرلمان ـ الناخبون (في "القوائم المكشوفة") أم زعماء الأحزاب (في "القوائم المغلقة"). اقترحت على النساء ميزة وجود قوائم حسب المناطق وإن أمكن قوائم مكشوفة، لكي يستطيع الناخبون في كل مجتمع محلي، بدلاً من الزعامة الحزبية الوطنية (التي جميعها من الذكور) أن يقرروا أي النساء سيتم انتخابهن. وقد وجد هذا الاحتمال صدى لديهن. وفي الوقت ذاته، بحثنا السبل الشكلية، بموجب القانون، للتأكد من ألاّ يشغل النساء أكثر من ربع المقاعد. وشددت أيضاً على أهمية التنظيم السياسي وتمويل المرشحات، وذكرت مثال التنظيم السياسي الأمريكي الذي يقدم دعماً مالياً للمرشحات، المعروف باسم "قائمة إميلي"(Emily's List)، حين شرحت لهن أن "إميلي تمثل الحروف الأولى من عبارة "Early Money is LikeYeast" (المال المبكر هو أشبه بالخميرة). ضحكنا جميعاً من صميم قلوبنا. فقد فهمن الرسالة غريزياً.

أعربت النساء عن تقديرهن للاقتراحات وتدارسن مسائل جديدة. ماذا عن المرشحات المستقلات؟ ماذا عن الاقتراع بالنيابة؟ كانت النساء قلقات بخصوص الحالة المزرية لوسائل الإعلام العراقية. وشعرت بالحاجة الماسة إلى تثقيف النساء بوصفهن مقترعات ومرشحات محتملات. وعلقت إحدى المشاركات

بالقول: "معظم نسائنا قد تعرضن للسجن، ولم يغادرن البلد قط، ويأخذن أوامرهن من آبائهن وأبنائهن". إن أعداداً كبيرة جداً من العراقيات يلزمن بيوتهن، والكثير منهن لم يخرجن للاقتراع. ويتعين على النساء الناشطات سياسياً بذل الكثير من الجهد لجذبهن إلى صناديق الاقتراع.

بعدئذ، طرحت سلمى الخفاجي سؤالاً سمّرني في مكاني: "ما العلاقة بين تقدمنا السياسي وأمننا الشخصي؟" لم أعرف كيف أجيب. في البداية، كنت غير متأكد مما إذا كنت قد سمعت الترجمة جيداً، ولربما بدوت غبياً. ومضت تقول بمزيد من الصراحة الجارحة. ثمة تحدٍ رئيسي يتمثل بأنه ينبغي أن تشعر النساء بالأمان وهن يسعين إلى مناصب حكومية وإلى الاقتراع. ولم تكن هناك تدابير أمنية كافية للنساء، وكن لا يزلن عرضة للقصاص. لربما لم تكن في الغرفة أي امرأة في وضع أفضل من الدكتورة سلمى للتحدث عن الخطر، وهي التي لم يتم تعيينها في مجلس الحكم إلا في ديسمبر ٢٠٠٣، بعد اغتيال عضو أخرى، هي عقيلة الهاشمي، في كمين. كانت الدكتورة سلمى تمثل دراسة في حالات التباين: امرأة شيعية متدينة بدرجة عالية، تغطي نفسها بالسواد ولا تصافح الرجال. وكانت أيضاً أستاذة في طب الأسنان في جامعة بغداد، وهي نصيرة قوية لحقوق المرأة. كانت في واقع الأمر إحدى أكثر الشخصيات إثارة للاهتمام والجاذبية ممن التقيتهم في العراق. وقد أقلقني سؤالها قلقاً عميقاً. ما من أحد منا كان يعرف آنذاك تماماً كيف سيصبح سؤالها شخصياً. في شهر مايو، بعد شهرين تماماً، نجت هي من محاولة اغتيال عندما تعرضت السيارة التي كانت تقلها لكمين أسفر عن مقتل نجلها والعديد من حراسها الشخصيين.

بعد قضاء بضعة أيام في بغداد، استأنفت جولة التحدث، فيما انتقل عدد قليل منا جواً إلى البصرة لحضور مؤتمر حول إلغاء المركزية. ومن هناك، تابعنا جولتنا إلى الناصرية للاجتماع مع مجلس محافظة ذي قار. وانتهت جولتي برحلة إلى الحلة بعد ذلك بفترة قصيرة. وفي هذه الاجتماعات، سمعت معظم الأسئلة، والاهتمامات، والشكاوى ذاتها، والتنديدات نفسها بالمادة الحادية والستين (جـ)، ومجلس الرئاسة، والعتبة العالية لتعديل القانون الإداري الانتقالي، والحكومة الموقتة غير المنتخبة، وقدرة العراقيين المنفيين على العودة والمطالبة باستعادة جنسيتهم ـ وقد جرى التنديد بهذا البند الأخير، ويعود ذلك جزئياً، كونه سوف يسمح لـ "اليهود الإسرائيليين" بالعودة. وآنذاك، بدا رد الفعل أشبه بنص مكتوب. وبالفعل، كان جزء كبير منه قد خطته الضربة الأولى في حرب الدعاية، وهو المنشور غير المتقن الإخراج المعنون "ماذا تعرف

عن القانون الإداري الانتقالي؟" غير أنني واجهت في الناصرية مشاعر إسلامية أقوى، فضلاً عن الامتعاض لعدم وجود أي شخص من تلك المحافظة في مجلس الحكم. وأحسست، أكثر من إحساسي في أي مكان آخر، انشغالاً بمشاكل وحاجات منطقة مهملة ذات فقر مدقع، حتى مقابلة بمقاييس الجنوب العراقي المحروم. سألني أعضاء المجلس وغيري من مسؤولي سلطة التحالف: "ما هي سلطة مجلس المحافظة لغاية الأول من يوليو؟ إننا فقط نتكلم ونتحدث بلا سلطة". وكانت دواعي قلقهم شرعية تماماً؛ إن نظام الحكومة المحلية، الذي صاغته سلطة التحالف في البداية قبل خمسة أشهر، كان لا يزال ينتظر نشره؛ ومن دون قانون كهذا، ليس للمجالس المحلية ومجالس المحافظات أي سلطة حقيقية. ونتيجة لذلك، ذهبت أدراج الرياح معظم جهودنا للترويج لحكومة محلية فعالة. وعلاوة على ذلك، كان أعضاء مجلس المحافظة يشعرون بالإحباط جراء وتيرة بتقدم المكون الديمقراطي ـ أي أن وزير البلديات نقض الانتخابات المحلية. ولم تكن لديّ الجرأة لإخبار هؤلاء الناس عن الجهة التي قامت بالنقض حقاً.

وأسوة بالكثير مما فعلناه في سلطة التحالف، فإن طموحاتنا الكبرى للترويج للقانون الإداري الانتقالي وتثقيف العراقيين حول الديمقراطية قد أحبطتها الحقائق القاسية للموقف الذي واجهناه ـ نقص الموارد والناس، والطبيعة الموقتة لتنظيمنا، وبطء تقدم مداولاتنا، والدمار الاقتصادي والمدني في البلد، وأهم من هذا كله، تصاعد العنف بلا هوادة. وقد تراجع جدولنا الزمني لتعميم منشورات التثقيف المدني الأسبوعية، فيما كنا نناضل من أجل الموافقة على النصوص وترجمتها وطبعها. ولم يُباشر في توزيع المواد المنشورة إلا بعد أن تم توقيع القانون الإداري الانتقالي في الثامن من مارس. وكانت الخطة تقضي بتوزيع ما بين اثني عشر لغاية عشرين فقرة أسبوعياً حول عناصر الديمقراطية بحلول موعد تسليم السلطة في الثلاثين من يونيو. في الواقع، فإن أكثر من خُمس بقليل قد جرى توزيعها بحلول ذلك الموعد. وفي جهد تنظيمي مثير للإعجاب، تم توظيف وتدريب أكثر من ٥٠٠ ميسّر للتوسط في حوارات الديمقراطية. وانطلق المشروع ببداية جيدة، فيما بدا العراقيون العاديون تواقين، ليس لمعرفة المؤسسات الديمقراطية وأحكام القانون الإداري الانتقالي فحسب، بل أيضاً للإعراب عن وجهات نظرهم أيضاً. ومع ذلك، فيما كان الميسّرون ينتشرون في سائر أرجاء العراق، وعندما بدأت آليات الحصول على التعقيبات بالعمل، تفجرت أعمال تمرد مزدوجة في أوائل إبريل، في المثلث السني وفي الجنوب الشيعي. لقد جعل القتال الواسع الانتشار وانعدام الأمن من العسير توزيع

المنشورات ـ فقد كان النقل والتوزيع يعتمدان اعتماداً قوياً على وحدات التحالف العسكرية المنخرطة في القتال ـ كما خلقا تهديداً لسلامة ميسّري الحوار العراقيين، حيث قتل اثنان منهم في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق أثناء الصيف. وقد انهارت السيطرة الإدارية وعمليات تحصيل التعقيبات، فيما تم استدعاء الموظفين من المكاتب الإقليمية ومكاتب المحافظات في سائر أرجاء العراق، بما في ذلك الجنوب بكامله. وقد حاول بعض أولئك الذين طوروا برنامج التثقيف المدني جاهدين تجديد عملية الحوار ولكن دون جدوى. وقد خفضت مؤسسة مثلث الأبحاث الدولية كادرها المحلي للمشروع بنحو النصف. وعندما غادر مدير البرنامج المتعلق بالحِوار (R&R) في فصل الربيع ذاك، فإنه لم يرجع.

قال أحد الموظفين السابقين من مجموعة جهد التثقيف المدني: "إنه لأمر مؤسف، إذ إن جوهر العملية في العراق هو التحول إلى الديمقراطية. ولكن الناس في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وفي الحكم المحلي [الموجودين على أرض العراق] لم يقتنعوا بذلك بما فيه الكفاية. لم يكن هناك توافق قوي بشأن بناء الديمقراطية في العراق".

وبالرغم من ذلك، كانت هناك إنجازات. فبحلول تاريخ تسليم السلطة، ذكرت وكالة المساعدة الأمريكية في تقرير لها أنها أجرت أكثر من ١٥ ألف حوار حول الديمقراطية، والتقدير المعقول هو أن ٣٠٠ ألف عراقي قد شاركوا في الحوار، وحضر معظمهم أكثر من مناسبة واحدة. ولأن المشاركين جاؤوا من أكثر الطبقات ثقافة في المجتمع العراقي ـ أطباء ومحامون ومعلمون وموظفون حكوميون، وأصحاب مهن أخرى ـ يمكن للمرء أن يجادل بأن الحوارات لم تتغلب على التحدي الأشد المتمثل بإشراك السواد الأعظم من العراقيين الفقراء في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن ممن يعوزهم التعليم والانفتاح على الغرب والعمل المضمون. ومع ذلك، فإن ثقافة البلد السياسية كانت قد تعرضت لمعاملة وحشية لدرجة أنه كان علينا البدء من نقطة ما. وقد وضعت الحوارات على الأقل بعض المسائل الديمقراطية الرئيسية في التداول، وذلك من خلال الوصول إلى شريحة من قادة الرأي.

كان أحد أكثر جوانب الحوارات قيمة هو توفير تدفق اتصالات بمسارين نستطيع أن نتحدث فيه للعراقيين ويستطيعون هم الرد علينا، في كل حالة من خلال الميسِّرين. في الواقع، كان الميسّرون العراقيون دؤوبين في نقل الأسئلة المطروحة والتعليقات المقدمة أثناء الحوارات. وفي نهاية مارس، أرسلت وكالة المساعدة

الأمريكية إلى مكتب الحكم ملخصاً أولياً عن التعقيبات من أول جولة من حوارات الديمقراطية بشأن القانون الإداري الانتقالي. وقد استقصى التقرير الذي استند ربما إلى ١٠٠٠ مناقشة صغيرة النطاق في أرجاء العراق، على نحو وثيق ما كنت قد سمعته ونقلته إلى بريمر وزملائه. كان رد الفعل "خليطاً ولكنه عموماً كان انتقادياً أكثر منه داعماً". كان العراقيون متحررين من الوهم ومحبطين "بالطريقة التي استخدمت لتطوير واعتماد القانون الإداري الانتقالي". فقد لاحظ العديد منهم التناقض ـ الذي عمّ جوانب عديدة من الاحتلال الأمريكي ـ بين البنية الديمقراطية وانعدام الفرصة للمشاركة الديمقراطية. وقد أعرب العراقيون مراراً عن قلقهم من أن يسمح القانون الإداري الانتقالي للحكومات الموقتة والانتقالية بإبرام معاهدات ملزمة مع الولايات المتحدة لن يكون بإمكان الحكومة المنتخبة والدائمة الوفاء بها. ظلت المادة الحادية والستون (جـ) "مسألة مثيرة للنزاع والخلاف"؛ وكان يُنظَر إلى الفدرالية نظرة تشكك وأسيء فهمها؛ وفتحت مسألة الجنسية المزدوجة مصدراً آخر للنزاع؛ وكانت هناك مواقف قوية مؤيدة ومعارضة لدور أكبر للإسلام. في منطقة الجنوب الوسطى، ولاسيما في النجف وكربلاء، رفض ثلثا العراقيين الذين تم الاتصال بهم حتى مناقشة القانون الإداري الانتقالي، وذلك بسبب التحفظات التي أعرب عنها آية الله السيستاني. إضافة إلى ذلك، شعر كثير من العراقيين بأن القانون لن ينجح في تحقيق حكم القانون فيما لو لم يتحسن الوضع الأمني. كانت هذه المعلومات جميعها عبارة عن تعقيبات، ولكن سلطة التحالف كانت تعوزها الآليات ـ أو الإدارة ـ لتكييف إجراءاتها وسياساتها رداً على ذلك. ظلت اللعبة مسألة محاولة إيجاد سبل أنجع للتواصل. كانت هناك بالتأكيد حاجة إلى هذه السبل، ولكنها ليست كافية.

أحرزت مؤتمرات الأجندة الوطنية تقدماً؛ وبحلول نهاية يونيو، كانت سبعة مؤتمرات قد انعقدت، جلبت ليس شباباً فحسب وإنما أيضاً نساء ومحامين وصحافيين وعاملين في مجال الرعاية الصحية ومواطنين مقعدين من سائر أرجاء العراق[٤]. وإذا كانت المؤتمرات، في سياق أعمال العنف والتخويف والتصدي الاجتماعي، لم تلبِّ الأهداف السامية الرامية إلى تفعيل شبكات المجتمع المدني وإصدار أجندات وطنية، فإنها أتاحت فرصة للدوائر الانتخابية للجلوس معاً بحرية للمرة الأولى للتحدث عن مصالحها المشتركة. وحسبما علق أحد

---

٤ – بحلول شهر سبتمبر، كانت جميع المؤتمرات العشرة المزمع عقدها قد انعقدت.

مسؤولي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي تعامل مع العملية لاحقاً "عليك أن تقبل أن المراحل الأولية للتحول إلى الديمقراطية غير فعالة بدرجة رهيبة. عليكم أن تتيحوا للناس الكثير من الوقت للتحدث". وقد أوجد التحدث، على الأقل، احتمال التحرك والعمل. وتمخضت المؤتمرات عن اقتراحات للفعاليات التي أدت إلى نحو خمس وسبعين منحة قدمتها الوكالة الأمريكية، وبلغ مجموع قيمتها مليون دولار.

تواصل تدفق الدعم إلى مجموعة متنوعة من تنظيمات المجتمع المدني الأخرى أيضاً. وقد تم الالتزام بأكثر من مليوني دولار لحملة التثقيف المدني. ولكن كما هي الحال بالنسبة للعديد من أوجه جهود الإعمار، فقد كانت الحملة تناضل باستمرار ضد التحديات البيروقراطية والأمنية للعمل في العراق، ومن ثم تراجعت عقبها بسبب أعمال التمرد. وإذا كان يجب تدعيم حملة تثقيف مدني بما يكتسبه الناس من خبرة في الحياة الواقعية، عندئذ فإن ما لاحظه العراقيون خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٤ هو دستور موقت تمت صياغته واعتماده من دون مناقشة وطنية، وتأجيل الانتخابات وجولة أخرى من الحكومة المعينة، وإدامة سيطرة القوى على مجلس الحكم. وللتيقن، برزت عناصر من التعددية السياسية، فيما ظهرت منافذ وسائل إعلام مستقلة، وتكوّنت منظمات غير حكومية وأحزاب. ولكن خلال السعي وراء خلق ثقافة ديمقراطية ومتسامحة وتشاركية، فإننا قد كسرنا الجليد بهمة فاترة فقط.

الفصل الثامن

الحرب الثانية

في صبيحة يوم الأربعاء الحادي والثلاثين من مارس، وصل مايك غفويلر إلى الرواق الأمامي للقصر ومعه حراسة أمنية قوية، وذلك لاصطحابي إلى الحِلّة لقضاء يوم من إلقاء المحاضرات وإجراء المناقشات. وقد كنت وعدت السيد فرقد القزويني بأن أعود إلى الحِلّة، وكنت حريصاً على تلك العودة. كنت أشعر بالتوتر بشأن السفر إلى الحِلّة في طرقات أصبحت مواقع تكررت فيها الكمائن وانفجارات القنابل، لكن غفويلر كان يستقل عربة شيفي سابوربان مصفحة ومعه مرافقة ذات شأن من الاختصاصيين الأمنيين التابعين لحكومة الولايات المتحدة. في طريقنا إلى الحِلّة التي تبعد مسافة تسعين دقيقة بالسيارة، أطلعني غفويلر على الوضع المتدهور في المنطقة الجنوبية الوسطى. في الأسابيع الأخيرة، كانت المعلومات، التي لم يكن يصل منها إلا النزر اليسير إلى سلطة التحالف، تبعث على شديد الانزعاج.

في الثاني عشر من مارس، كانت جماعة مختلطة من الميليشيات المقاتلة الإسلامية التي تدعمها إيران قد هاجمت قرية قوليّة الغجرية، على مسافة قريبة من مدينة الديوانية في محافظة القادسية الجنوبية الشيعية. فقد قام المقاتلون ـ من جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وميليشيا حزب الدعوة ـ بمهاجمة القرية بعد مشاجرة سابقة حاول فيها بعض المقاتلين من جيش المهدي والشرطة العراقية المحلية اعتقال امرأة بتهمة أخلاقية، بناءً على تعليمات صادرة عن محكمة الصدر غير الشرعية في الديوانية. وقد قاوم أهل القرية، ومعظمهم من الغجر الاعتقال غير القانوني، وتم تبادل إطلاق النار، وقتل أحد المتعصبين الذي جاء لاعتقال المرأة. بعد فترة وجيزة، عاد جيش المهدي بأسلحة ثقيلة وقوة من المقاتلين أكبر كثيراً من السابقة. وبعد صب نيران الأسلحة الأوتوماتيكية وقنابل الهاون والقنابل الصاروخية على قرية القوليّة، أشعل رجال الميليشيا النار بالمباني. ثم أحضروا البولدوزرات لتقوم

بتدمير ما بقي من القرية. وبما أن أهل القرية تلقوا تحذيراً، فقد تمكنت الأغلبية العظمى منهم من الهرب والنجاة بحياتهم. لكن نحو ١٥٠ من البيوت والعديد من الحوانيت أصبحت مدمرة كلياً، وفقد زهاء ألف شخص منازلهم وممتلكاتهم. وعندما وصل المسؤولون الأمريكيون للتحقيق، لم يكن قد بقي هناك بناء واحد لم يلحق به الدمار. وأخذت الكلاب المتوحشة تبحث عن الجثث بين أنقاض البيوت المحترقة والأثاث المحطم، في حين جرى نهب كل ما أمكن إنقاذه من الدمار. وبعد بضع ساعات من التدمير، تم اعتقال ١٨ من أهل القرية الذين ظلوا في قيد الحياة عند نقطة تفتيش تابعة لجيش المهدي، وتم احتجازهم لمدة ١٠ أيام في سجن الصدر غير القانوني في الديوانية، حيث كانوا مكبلين ومعصوبي العيون ويخضعون للتعذيب. ثم تم نقلهم إلى سجن الصدر في النجف، حيث جرى تعذيبهم ثانية لمدة أيام قبل تسليمهم لقائد شرطة النجف الذي سلمهم بدوره إلى مكتب سلطة التحالف المحلي، الذي كان قد علم بما حدث وتدخل في الموضوع. وهكذا، فقد حكم مقاتلو الصدر على القرية بأنها وكر غير أخلاقي للنساء (بارات ودور دعارة)، دون إعارة أي اهتمام لأصول أحكام السلطة القانونية والأدلة وأوامر الاعتقال، وعندما رفضت القرية الإذعان لعدالة لجنة الأمن الأهلية قاموا بمحوها من على وجه الأرض.

أثار هذا الحدث الهلع على مستويات عدة. فمع أن الميليشيات الإسلامية الثلاثة كانت في كثير من الأحيان تتنافس فيما بينها، إلا أنها أظهرت الآن استعدادها للتعاون في عملية هجومية. وقد حدث تدمير القوليّة في فترة من الاستعراضات المتحدية للقوة والتخويف بالتهديد من جانب الصفوف المتنامية من أتباع الصدر من الشبان المتعصبين والعملاء السياسيين وشبه القضائيين، والسفاكين شبه العسكريين. كنت أسمع، خلال فترة وجودي القصيرة في العراق، تقارير مثيرة للهلع بأنهم كانوا يستولون على المباني العامة ويضربون أساتذة الجامعات وعمداءها ويحتلون الفصول الدراسية والأقسام ويجبرون النساء على ارتداء الحجاب وينشئون المحاكم الشرعية غير القانونية ويفرضون عقوباتهم الوحشية. بعبارة أخرى، فقد أصبحوا هم القانون.

لم يكن مقتدى الصدر مرجعاً دينياً. ومع أنه كان يقول إنه يبلغ الثلاثين من العمر، إلا أن كثيرين في النجف كانوا يعتقدون أنه لم يكن يتجاوز الخامسة والعشرين. وعلى أي حال، فقد كان مقتدى يفتقر إلى المعرفة الإسلامية التي من شأنها أن تؤهله للقيام بدور الزعيم الديني. كان قصير القامة وسميناً فجّاً، ولم يكن له، على ما يبدو، صورة

المتمرد الذي يتمتع بالكاريزما. غير أنه كان "وريثاً لأسرة اشتهرت بتقديم الشهداء"[١]، ووريثاً، أيضاً، لشبكة سياسية ودينية سرية في شرق بغداد وفي أنحاء جزء كبير من جنوب العراق الشيعي. وكان والده، آية الله محمد صادق الصدر، قد كون أتباعاً قارب عددهم المليونين لشيعيته النضالية، قبل تعرضه للقتل في النجف، مع اثنين من أبنائه، من قبل عملاء صدام حسين في عام ١٩٩٩. وكان ابن عمه محمد باقر الصدر منظِّراً قيادياً لحزب الدعوة ويدعو إلى إقامة حكومة إسلامية في العراق. وقد شنقه نظام صدام في عام١٩٨٠[٢]. وحتى قبل سقوط صدام في التاسع من إبريل ٢٠٠٣، كان أتباع مقتدى الصدر المناضلون في شرق بغداد قد طردوا حزب البعث وأعادوا تسمية الحي الفقير مدينة الصدر. ثم، كما جاء على لسان جوان كول من جامعة ميشيغان:

> أعاد مريدو مقتدى من رجال الدين الشبان فتح المساجد والمؤسسات الشيعية الأخرى، وأنشأوا ميليشيات الأحياء، واستولوا على أسلحة وذخيرة من مستودعات البعث، واحتلوا المستشفيات، وفرضوا السلطة المحلية في شرق بغداد والكوفة وبعض أحياء النجف وكربلاء والبصرة. وانخرطوا في سياسة الجماهير، ودعوا إلى تظاهرات متكررة ضد الاحتلال الأنجلو ـ أمريكي في بغداد والبصرة والنجف، وكانوا في بعض الأحيان يُخرِجون بين خمسة آلاف وعشرة آلاف من المتظاهرين[٣].

امتنع الصدر، لفترة من الوقت، عن إطلاق مقاومة عسكرية ضد القوات الأمريكية. لكن حركته ـ المنبثقة من جحافل سكان الأحياء الفقيرة من الشباب الذين لم يعرفوا سوى الاضطهاد من صدام، ولم يروا سوى القليل من فرص العمل وإعادة الإعمار من الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة ـ كانت تناور دائماً من أجل المواقع، ليس ضد المحتلين فحسب بل ضد آية الله السيستاني والقوات الدينية الشيعية والسياسية

---

١ - Juan Cole, “The Iraqi Shiites,” *Boston Review) October*-November 2003), p.8. Available at: www.bostonreview.net/BR28.5/cole.html.

٢ - للاطلاع على المزيد من التاريخ المعاصر لشيعة العراق، انظر:

Yitzhak Nakash “The Shi’ites and the Future of Iraq,” *Foreign Affairs,* vol. 82 (July-August 2003), pp. 17-26, and Cole, “The Iraqi Shiites.”,

ولتاريخ معمق ونظرة سوسيولوجية، أنظر:

Yitzhak Nakash, *The Shi’is of Iraq* (Princeton: Princeton University Press, 1994).

٣- Cole, “The Iraqi Shiites,” p. 8.

الأخرى. وقد قاتل أتباعه أتباع السيستاني من أجل الحق في إلقاء المواعظ الدينية في مسجد الإمام الحسين في كربلاء. وقد قاتلوا من أجل السيطرة على عتبة الإمام علي في النجف أيضاً. وفي أواخر يوليو ٢٠٠٣، استفزت جماعة الصدر أثناء قيامها بتظاهرة أمام عتبة الإمام الحسين في كربلاء، مجموعة من جنود المارينز الأمريكيين فأطلق هؤلاء النار على الجمهور. وبعد شهر، قاموا بإثارة الشغب ضد قوات التحالف في البصرة[٤]. وفي أواخر أكتوبر، قامت قوات الصدر بأكثر مناوراتها جرأة في محاولة للاستيلاء على منطقة العتبتين المقدستين في كربلاء. وعندما علمت سلطة التحالف بالمؤامرة، أرسلت فرقة المشاة الرابعة للجيش الأمريكي لإغلاق الطريق من بغداد إلى كربلاء، واعترضت ٣٦٢ حافلة في كل منها ثلاثون مقاتلاً. وكان مقاتلو الصدر، العشرة آلاف المدججون بالسلاح على وشك السيطرة في غضون ثلاث ساعات على منطقة كربلاء الوسطى المقدسة. ولو أنهم نجحوا في ذلك لاحتاج أمر إخراجهم إلى قتال في المدن.

لعل طالبان أفغانستان هم الأكثر مماثلة لميليشيا الصدر. لكن مقتدى الصدر كان، مثل أبيه، يفضل حكومة دينية إسلامية وفق فلسفة آية الله الخميني المتمثلة بـ "ولاية الفقيه"، وسلطة الشورى الإسلامية. وقد استوحى الصدر الشاب فكره الديني وشرعيته من آية الله الكبير كاظم الحائري، وهو رجل دين إيراني متشدد مقيم في مدينة قُمّ، وكان تلميذاً قديماً لمحمد باقر الصدر ـ بل إنه كان يعد نفسه خليفة باقر الصدر ـ وكان يدعو صراحة إلى إقامة حكومة إسلامية وفق النموذج الإيراني في العراق. ومع أن مقتدى الصدر كان يفتقر إلى مركز ديني ذي شأن، فقد كان يستغل ببراعة الرمزية الدينية الأخروية لتحريك الأتباع المتعصبين. كان اسم ميليشياته ذاته يبعث القشعريرة في النفس، لأن المهدي، بالنسبة للشيعة، هو الإمام الثاني عشر المتواري، وهو شخصية تشير إلى المهدي المنتظر الذي تتوقع عودته إلى عالم هذه الدنيا في يوم من الأيام[٥]. وكان الصدر في خطابه يدّعي أن الأمريكيين كانوا يعلمون بعودة ظهور المهدي الوشيكة وأنهم احتلوا العراق بغية القبض عليه وقتله. وكان مؤيدو الصدر يهتفون باسمه في الاجتماعات الحاشدة بطريقة توحي بأنه ابن المهدي. وقد أصر على عدم تسريح جيشه، كما كانت سلطة التحالف تطلب، لأنه "جيش للمهدي"[٦].

٤- Ibid.

٥- Nakash, "The Shi'ites and the Future of Iraq," p. 21, and Cole, "The Iraqi Shiites," p. 5.

٦- http://www.globalsecurity.org/military/world/para/al-sadr.htm.

كانت إدارة الصدر للمحاكم غير القانونية في النجف والديوانية تثير الرعب في نفوس الذين يفهمون فلسفة "ولاية الفقيه"، لأن هذا التصرف كان ينبئ عن إقامة نظام بديل للحكومة. وقد شرح لي غفويلر أن سلطة الحكم، في نظام الخميني المتعلق بحكم رجال الدين، تنبثق من السلطة القضائية. فالله قد أنزل شرعه من خلال القرآن والشريعة والحديث (أقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم التي سجلها أصحابه، والتي حافظت عليها ونقلتها أجيال المؤمنين). فالفقيه في الإسلام هو الذي يفسر القانون، والسلطة التنفيذية، أي الجيش والشرطة، هي التي تنفذ الأحكام التي يصدرها الفقيه. فقيام الصدر بإنشاء المحاكم الشرعية واستخدام جيش المهدي لتنفيذ قراراتها، هو، من حيث الجوهر، محاولة إقامة حكومة ذات سيادة، منافسة لحكومة الاحتلال وللسلطات المدنية العراقية. فإذا أمكن زرع بذرة مثل هذه الحكومة الثيوقراطية (الدينية) قبل الثلاثين من يونيو، فإنها قد تستطيع بالفعل إرساء سيطرتها في أجزاء من قلب البلاد الشيعي بعد ذلك التاريخ.

على أن حركة الصدر لم تكن تتعلق بمجرد التعصب الديني. فقد كانت تتعلق بالنضال من أجل ملء فراغ السلطة. كان لجميع أعمال الشارع والعسف سمة فاشية القصد، من ذلك ترويع الأشخاص المتنورين واضطهاد الأقليات الإثنية وإخافة الخصوم وخلق الشعور بقوة لا يمكن الوقوف في وجهها، وبث الرعب في قلب أولئك السذج الذين يظنون أن باستطاعتهم التحكم بالسياسات وتحديد مستقبل العراق بالوسائل السلمية الديمقراطية.

ومع وصول أنباء تدمير القوليّة، رأى البعض فيها تحذيراً آخر لما من شأنه أن يحدث إذا لم يتحرك التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بقوة لنزع سلاح الميليشيات التي تدعمها إيران. وقد بينت التحقيقات التي أجراها المسؤولون في سلطة التحالف أن الغرض من الهجوم كان تصعيداً محسوباً لحملة جيش المهدي (والميليشيات التي تشاطره أفكاره) لإظهار قوته وجرأته لمنافسيه السياسيين ولسلطة التحالف. فكانت القولية هدفاً مناسباً لتحقيق تلك الغاية، لأن التحامل العربي المحلي ضد السكان الغجر كان يوفر أرضاً خصبة لعملية تطهير إثني. كان تصاعد قوة وجرأة الصدر وجيش المهدي سريعاً لدرجة أن مؤيدي آية الله السيستاني أخذوا يؤسسون ميليشياتهم الخاصة ـ أنصار السيستاني ـ للدفاع عن آية الله الكبير المعتدل ضد هجوم محتمل من جانب رجل الدين الشاب المحارب. وفي الواقع، كانت المحاكم العراقية قد وجهت التهمة للصدر وعشرة من كبار مساعديه، في الربيع المنصرم، بالتواطؤ في ارتكاب جريمة قتل عبد المجيد

الخوئي. يرى إسحاق نقاش من جامعة برانديس أن الخوئي كان ربما أهم رجل دين شيعي ديمقراطي "كان رجلاً يمثل الوجه المتزن والمعتدل للمذهب الشيعي العراقي"[٧]. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا، في واقع الأمر، قد أعادتا الخوئي إلى العراق من لندن ليقاوم القوات الإسلامية الراديكالية المؤيدة لإيران بين الشيعة. وكان والده، وهو أبو القاسم الخوئي، الذي كان موضع تبجيل واحترام، قد سبق السيستاني في شغل منصب المرجع الكبير، أي آية الله الكبير الزعيم في النجف، في الوقت الذي كان يقولب فيه معتقدات السيستاني بشأن فصل رجال الدين عن السياسة. أما بالنسبة للصدر، فقد كان يوجد أيضاً حساب يريد تسويته. فعندما تولى السيستاني، الذي كان يتسم بالسكينة، مركز القيادة الدينية عند موت والد الخوئي في عام ١٩٩٢، فإنه تفوق على والد مقتدى الصدر الراديكالي الذي كان يطمح إلى ذلك الدور. فحين أمر الصدر باغتيال الخوئي خارج عتبة الإمام علي في النجف في العاشر من إبريل ٢٠٠٣، بعد يوم واحد فقط من سقوط صدام حسين، كان إنما يعبر عن موقف لا لبس فيه بشأن قوته. وقد شبه ذلك مايك غفويلر بأنه مثل قتل كاردينال على درج كاثدرائية القديس بطرس.

وبدأ آخرون أيضاً يحشدون قواهم ضد جيش المهدي. ففي بلدات العراق وقراه، كان كل فرد من الذكور فوق سن الرابعة عشرة يحمل نوعاً من السلاح. إلا أنه بعد الهجوم على القولية، أخذ شيوخ القبائل في أنحاء المنطقة يتزودون بأسلحة ثقيلة. كانوا يشعرون بأن ما حدث في القولية يمكن أن يحدث لأي قرية من قراهم، وقالوا لسلطة التحالف إن عليهم أن يتسلحوا ويستعدوا للحرب. وقد تطوع أحدهم قائلاً: "إذا لم تقتلوا الصدر فسوف أقتله أنا". كان غفويلر يشعر بقلق شديد من أن المنطقة كانت تقترب من حرب أهلية بين القبائل والميليشيات، أو بين الميليشيات ذاتها. فإذا اندلع قتال شامل في المنطقة الجنوبية الوسطى، فإن ذلك سيوقع سلطة التحالف بالمشكلات على الفور. الجميع في القصر يعلمون أنه لم تكن لدينا قوات كافية في المنطقة. فمنذ سبتمبر ٢٠٠٣، لم تكن القوات الأمريكية هي التي تتولى المحافظة على أمن المنطقة، بل الفرقة متعددة الجنسيات التي تتكون من تسعة آلاف من الجنود البولنديين والأوكرانيين والإسبان، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة من نحو عشر دول أخرى، بما في ذلك بلغاريا والسلفادور وجمهورية الدومينيكان. كان

٧- Nakash, “The Shi’ites and the Future of Iraq,” p. 21.

يتعين على هذه القوة حراسة منطقة تتكون من خمس محافظات في قلب المناطق الشيعية التي تتضمن مدينتي النجف وكربلاء المقدستين، واللتين تحظيان بأهمية استراتيجية سياسية، وتحتويان على ٢٥ ألفاً من رجال الميليشيا المقاتلين. ولم يكن ضباط ووحدات الفرقة متعددة الجنسيات يسعون إلى المشكلات، كما أنهم لم يأتوا إلى العراق بغاية القتال. فقد كانت القواعد التي يتبعونها في حال الاشتباك في القتال، والتي وضعتها حكوماتهم في الوطن شديدة التقييد. لذا، فإنهم لم يدعموا الجهود العسكرية الأمريكية الأولى الرامية إلى القضاء على منظمة الصدر واعتقال قادته. وبدلاً من ذلك، فإنهم كانوا يغضون الطرف عن حدوث المشكلات أو التهديدات ـ وهذا هو سبب عدم وجود إجراء قانوني ولا مناورات عسكرية ولا تغطية إعلامية، عندما كنت متوجهاً إلى الحِلّة بعد ثلاثة أسابيع من تدمير القولية، استجابة لذلك.

وفي طريقنا إلى مقر جامعة القزويني للدراسات العلمية والإنسانية والدينية داخل أكبر مسجد في الحِلّة، مررنا بمبنى في أسفل الطريق، حيث كان جيش المهدي يدرب المقاتلين الجدد على فنون إطلاق الأسلحة الأوتوماتيكية وصنع قنابل السيارات المفخخة. وهكذا، على مرأى الفرقة متعددة الجنسيات وسلطة التحالف، كان جيش المهدي يقوم بالتجنيد والتدريب على الحرب القادمة في العراق.

في هذه المرة، لم تكن محاضرتي في الحِلّة في الجامعة، ولكن خلف المسجد في المدرج الذي يحتوي على ٢٠٠ مقعد والتابع لمركز الديمقراطية الإقليمي الذي تم تدشينه في بداية الشهر. ومرة أخرى، كان لدى القزويني حاشية من رجال الدين المعمّمين والطلاب الدينيين، بالإضافة إلى شيوخ القبائل في كوفياتهم السود والبيض المميزة لهم، الذين كانوا في انتظارنا وتحيتنا ونحن في طريقنا إلى المجمّع. ألقيت محاضرة موجزة عن القانون الإداري الانتقالي ومراحل الانتقال السياسي القادمة وتلقيت، كما هي الحال في محاضراتي السابقة في أنحاء البلاد، تعليقات وأجبت عن الأسئلة التي طرحت. وقد تضمنت التعليقات نقاط الاعتراض الاعتيادية والتشويش بشأن القانون الإداري الانتقالي والنقمة على وجود مجلس حكم بعيد لا يمثلهم. وكان هناك أيضاً قلق بشأن التحديات التي تتعلق، بصفة أكثر عمومية، ببناء الديمقراطية. وقد أعرب هؤلاء العراقيون، بصفة خاصة، عن القلق جراء الخطر المتصاعد للميليشيات المسلحة. بعد هذه المناسبة، دعيت أنا وغفويلر كضَيْفي شرف لغداء تقليدي فاخر في خيمة قريبة من المدرج. كانت الخيمة خانقة في يوم تميز بها من شأن الأمريكيين أن يعدوه حر الصيف، لكن الحرارة هنا سوف ترتفع بعد شهرين أربعين درجة أخرى. شاركت المضيفين

والحاضرين في تناول أطباق الأرز والدجاج ولحم الخرفان والخبز الخالي من الخميرة. كان الجو جواً احتفالياً وترحيبياً، نوعاً من احتفال بمناسبة العودة إلى الاجتماع بعد تجمع شهر يناير.

بعد الغداء، جال بنا القزويني في أنحاء مركز الديمقراطية الإقليمي الذي أثار إعجابنا بما يحتويه من مرافق تنم عن الذوق، وهي حسنة التجهيز للتدريب والاجتماعات والبحث ومقابلة أصحاب الشأن والتحدث معهم والمعلومات، بما في ذلك ستة وثلاثون من مواقع أجهزة الحواسيب. وسألت عمن يستخدم كل هذه الحواسيب وغرف الاجتماعات والمكاتب. وكان لدى القزويني قائمة جاهزة من الجماعات: "القبائل والمزارعون والنساء واتحادات الشباب والرياضة وشهداء انتفاضة عام ١٩٩١ والبحاثة وجماعات حقوق الإنسان". بعد مشاهدة الطابقين، قادنا القزويني إلى سطح المركز المطل على المسجد الرائع قِشدي اللون. بالقرب منه، كان موقع عمل مبانٍ أخرى للمجمع، بما في ذلك كافتيريا وقاعات للتدريس ومهاجع منفصلة تتسع لنحو ٣٠٠ رجل وامرأة من المأمول أن يأتوا إلى المركز زرافات ووحداناً خلال الأشهر والسنوات القادمة للتدرب على المبادئ الديمقراطية والمهارات التنظيمية. أما المركز ذاته فلم يكن بناءً جديداً كلياً. فقبل الحرب، كان نظام صدام قد بدأ إنشاءه ليكون المقر الإقليمي الجديد لحزب البعث. ويجري الآن العمل على جعله محوراً لشبكة مؤلفة من ١٨ مركزاً ديمقراطياً في المنطقة ـ مركز لكل من النساء وحقوق الإنسان والجماعات القبلية في كل من محافظات المنطقة الست، وجميعها مربوطة بشبكة حواسيب من خلال أعجوبات "أرابيك ماسنجر" (Arabic Messenger)، وهو إحدى خدمات مايكروسوفت. وكانت سلطة التحالف في وسط الجنوب قد استثمرت ملايين من الدولارات في المراكز، التي تم إنشاؤها في مواعيدها، من قبل شركات عراقية محلية. وهذا الرقم كان مجرد جزء بسيط من المبلغ الذسي يفوق المئة مليون دولار التي أنفقتها على الطرقات والمدارس والصرف الصحي ومحطات معالجة المياه وغير ذلك من البنى التحتية. ولكنها ستبرهن على أنها أحد أعظم الآثار في المدى الطويل.

عدنا من مركز الديمقراطية إلى المسجد، ورأينا كمية العمل الذي أنجز منذ زيارتي التي قمت بها في شهر يناير. كان استوديو الإذاعة ـ لصوت العراق الجديد الديمقراطي المستقل ـ قد اكتمل تقريباً. وفي مركز الترجمة، كان يجلس طاقم كبير من العراقيين وراء أجهزة الحواسيب منهمكين في ترجمة عدد من الكتب عن الديمقراطية، واثنين من كتبي. كانت رؤية القزويني تتقدم، وكان يشعر بالفخر. وبلغنا منعطفاً، فأشار

رجل الدين الضخم إلى مربع حجري من جدار المسجد، تبين في الفترة قريبة العهد فقط أنه واجهة متحركة لغرفة سرية، حيث كان صدام يقوم، دون أن يترك أثراً، بدفن أولئك الذين يقاومونه. ولكن بما أن المسجد كان جديداً، فإنه لم يتسن له الوقت الكافي للشروع بتكديس الجثث. ثم أخذنا القزويني إلى سطح المسجد، حيث أنشأ مضافته التقليدية الواسعة. فنزعنا أحذيتنا ودخلنا.

كانت الغرفة المخيّمة الضخمة التي لها هيكل من القصب دافئة في حر الجزء الأول من بعد الظهر (ولا سيما أني كنت أرتدي سترتي الواقية من الرصاص تحت قميصي ومعطفي وربطة عنقي)، وكانت المقاعد الوحيدة عبارة عن وسائد من الخنيش الخشن المتشرة فوق الأرضية المنسوجة من القش. وكان لدى القزويني مكتب ذو موقع مناسب ومكيف في المسجد، لكنه كان يفضل استقبال الزائرين ومحادثتهم في هذا المكان. ومضى السيد طوال الساعة التالية، وقدماه الضخمتان بارزتان من أسفل ثوبه، يحدثني (كما فعل سابقاً مع غفويلر) عن مشاعر القلق المتصاعدة المتعلقة بالميليشيات الإسلامية المسعورة في المنطقة. كان يؤمن بالمناقشة والحوار ـ وهما ما كانت جامعته تمثله. لكنه حذر من أن أفراد الميليشيات "كانوا لا يستخدمون إلا القوة في قتال من يعارضون آراءهم". وكانت الأسلحة تتدفق من إيران، وكذلك المال والمشورة لدعمهم. كان بعضهم يعمل لدى آية الله الحائري، الذي كان مقرباً من زعيم إيران الأكبر، آية الله خامنئي. وقد زعم أنه يوجد في النجف وكربلاء ستة آلاف من عملاء المخابرات الإيرانية، وألفان إلى ثلاثة آلاف في البصرة. وقد أخبرنا أن فيلق بدر وجيش المهدي قد حصلا، في الساعات الاثنتين والسبعين الماضية على العديد من الأسلحة، من مستودعات الجيش العراقي وعبر الحدود الإيرانية، على السواء، للاستعداد للقيام بأعمال العنف خلال المرحلة الانتقالية. ثم حدثنا عن الخطاب الذي تلقاه في اليوم السابق من "شهداء الصدر"، الذي كان يتضمن التهديد بقتله هو وعشرة من زعماء القبائل الذين ينتمون إلى حركته. وصرح لنا برزانة ووقار بأن الأمور بلغت مرحلة إما أن يقوموا فيها بتسليم مراكز الديمقراطية الثمانية عشر إلى الجماعات المسلحة التي كانت تستعد للاستيلاء عليها، أو يقومون بتأسيس ميليشيا خاصة بهم، دفاعاً عن النفس. وقد زعم أن لدى حركته أربعة آلاف من ضباط الجيش السابقين. وقال لنا: "نستطيع تكوين واحدة من أكبر الميليشيات"، لكنه لم يكن يرغب في سلوك هذا الطريق. ومضى يقول: "يجب أن تضغطوا على جميع الميليشيات كي تنزع أسلحتها كيلا نوجد لبنانَ ثانياً في العراق"، وأن علينا أن نفعل ذلك قريباً، في الأسبوع التالي. "أمهلوا الميليشيات عشرة أيام كي تنزع أسلحتها وقولوا لهم إنهم إذا لم يذعنوا، فإنكم

ستقومون باعتقالهم ونزع سلاحهم بالقوة". وكنت أشك في أن لدينا ما يكفي من القوات في العراق لمواجهة كل ميليشيا على الفور، ولكن من الواضح أنه لا بد من عمل شيء ما، وإلا، فإن مراكز المنطقة الديمقراطية ذات التقنيات الراقية سوف تصبح عما قريب مراكز مقتدى الصدر لصنع ثورة إسلامية.

كان ثمة سبب آخر لشعور القزويني بالإلحاح. فبعد عشرة أيام، كان العراقيون سيحتفلون بعطلة المسلمين الشيعة المسماة الأربعين، التي تحتفل بنهاية فترة الأيام الأربعين التقليدية حِداداً على موت شهيد القرن السابع الشيعي، الإمام الحسين بن علي، حفيد النبي محمد وابن أول إمام شيعي، علي بن أبي طالب. ويعد اليوم الأول من فترة الحِداد، الذي يخلد الذكرى السنوية لموت الإمام الحسين، أقدم يوم إسلامي شيعي ويعرف بيوم عاشوراء. في هذا العام، تصادف يوم عاشوراء مع اليوم الثاني من شهر مارس، وهو من أكثر الأيام دموية في العراق منذ نهاية الحرب، حيث قتل فيه ١٧١ شخصاً، وجرح مئات آخرون في بغداد وكربلاء بواسطة سيارات مفخخة يُعتقد أن عقل القاعدة المدبر أبو مصعب الزرقاوي هو الذي خطط لها. وبنتيجة تلك الهجمات القاتلة، أصبح حتى حلفاء أمريكا في جنوب العراق يحذِّرون من أنهم سيتوقفون عن التعاون مع سلطة التحالف و"يخوضون الحرب" إذا لم تقم الولايات المتحدة بوقف أعمال العنف. ومع ازدياد التوتر جراء هجمات الميليشيات وتفجيرات القنابل، أخذت القبائل المحلية تكدس الأسلحة. وكان كثير من الخبراء يعتقدون أن الأربعين، الذي يصادف يوم العاشر من إبريل، يمكن أن يشهد اندلاعات أسوأ أيضاً من العنف، حيث كان مئات الآلاف من الحجاج الشيعة يفدون منذ أيام من جميع أنحاء العراق ومن خارج العراق لزيارة عتبة الإمام الحسين في كربلاء، وعتبة الإمام علي في النجف (في الواقع، فإني وغفويلر قد شاهدنا بعضهم سائرين على الأقدام وهم يرتدون الثياب السود، على الطرقات المؤدية إلى الحِلّة). وكان عشرات الآلاف من الحجاج قادمين من إيران أيضاً. وكان المسؤولون في سلطة التحالف يخشون من أن عدداً صغيراً، ولكنه ذو شأن، منهم ليسوا زائرين بدافع الدين، بل هم عملاء لوزارة الداخلية الإيرانية والحرس الثوري، ويقومون بتهريب المزيد من المال والتعليمات إلى الميليشيات. وقد اكتشف غفويلر وجود "شعور منتشر من الخوف والتوجس" يتصاعد في المنطقة، وشعور في كربلاء، بوجه خاص، باستيلاء وشيك على المكان من قبل القوات الإرهابية. بل كان يوجد أيضاً توجس من أن يتعاون جيش المهدي التابع للصدر مع الجماعات الإسلامية الراديكالية السنية بغية زرع الفوضى وزعزعة استقرار المنطقة.

وفيما كنا جالسين في مكتب غفويلر بعد العشاء في تلك الليلة، استفاض في الحديث عن مخاوفه، وعرض تحليلاً واضحاً لمشكلة الصدر، وهو ما كان يدور على كل لسان. فقد قال: "إن مقتدى الصدر يذكرني بمافيات الاتحاد السوفياتي سابقاً، إنه من نوع معين".

لم يكن جيش المهدي التابع للصدر وحده هو المنفلت، كما لم تكن الأقليات الإثنية أو حتى العراقيون هم المستهدفين. فقد كانت المنطقة الجنوبية الوسطى، بل حتى الجنوب الشيعي برمته، يعج بالميليشيات المدججة بالسلاح، والكثيرون منهم متطرفون في تعصبهم الديني مثل تطرفهم في الإجرام والوحشية. ففي فبراير، كان قائد فيلق بدر في منطقة النجف، حاجي حسن، وهو من المتشددين الذين يدعون إلى "ولاية الفقيه"، قد هدد باغتيال منسق سلطة التحالف المحلي، ريك أولسون بعد أن واجه ذلك الأخير حسن بشأن محاولته رشوة مجلس محافظة النجف من أجل اكتساب السيطرة عليها. وبعدئذ، في الخامس من مارس، بينما كان أولسون في طريق عودته مع حرسه الشخصي إلى النجف بعد اجتماع للزعماء المدنيين والعسكريين في مقر سلطة التحالف في بغداد، فتح نحو ١٥ عراقياً نيران أسلحتهم AK-47 عليهم. وقد نجا أولسون وزملاؤه فقط، لأن مركباتهم الثلاث (التي حصلوا عليها مؤخراً) كانت مصفحة. وقد رد حراسهم على المهاجمين بالمثل بمدفع رشاش وقتلوا ثلاثة منهم. لم يكن رد سلطة التحالف ملاحقة حاجي حسن، بل صرف النظر عن الحادث على أنه حالة مهاجمة "هدف فرصة سانحة" من قبل قطاع طرق، وإعادة ريك أولسون إلى واشنطن. وقد شكا لي أحد زملاء أولسون في سلطة التحالف، قائلاً: "يوجد عمى مقصود في بغداد". وشعر الكثيرون من مسؤولي سلطة التحالف بالرعب فيما بينهم.

وقد علمت، من خلال سفري المتكرر عبر الجنوب الشيعي (ولاحقاً)، أن الأحزاب الإسلامية والميليشيات قد كوّنوا خليطاً مربكاً من الولاءات والتحالفات المتنقلة، حيث كانت إيران تؤدي دوراً ذا شأن دون أن تكون السيطرة لأحد في واقع الأمر. كان فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق قد تدرب وتسلح في إيران على يد الحرس الثوري الجمهوري الإسلامي، وتنامى ليصبح عدده عشرة آلاف مقاتل بحلول تسعينيات القرن العشرين. ولكن بعد أن عادوا وتوطدوا في العراق بعد سقوط صدام، أصبحت لهم صفات محلية مميزة. ففيلق بدر الوحشي غير المحبوب في الناصرية والنجف لم يكن هو نفسه فيلق بدر والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في البصرة. فقد كان ذلك الأخير أكثر اعتدالاً وأقل عنفاً، و له

قاعدة مسانِدة أقوى. وكان للدعوة فئات أكثر عدداً أيضاً، حيث تشرذمت إلى وحدات عديدة، في المنفى وفي العراق على السواء، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. كان زعماء بعض فروع الدعوة (ولا سيما في طهران) يؤمنون بفلسفة الخميني المتعلقة بـ "ولاية الفقيه"، بينما كان آخرون، بمن فيهم إبراهيم الجعفري، أحد أعضاء مجلس الحكم، إسلاميين أكثر اعتدالاً. وعدا عن الميليشيات المعروفة على النطاق الوطني وذات الارتباطات الحزبية، كانت هناك جماعات عددية غامضة تعمل على بناء قوتها[٨].

إن ما كان مشتركاً بين كثير من هذه الجماعات، على ما يبدو، هو ارتباطها بجماعة أو بأخرى من جمهورية إيران الإسلامية؛ فمن إيران، كانت الميليشيات تحصل على المال وعلى الأسلحة في بعض الأحيان، وعلى المساعدة التكتيكية، وعلى أوجه أخرى من التوجيه. فبمراهنته على جياد (عنيفة)، استطاع النظام الإيراني تأمين الحد الأقصى من تحقيق أهدافه الاستراتيجية في العراق المتمثلة بمنع انبثاق الديمقراطية؛ واستبدالها بصورة ما من حكم رجال الدين الإسلاميين؛ تتولى السيطرة على مدينتي النجف وكربلاء المقدستين لدى الشيعة؛ وفي خاتمة المطاف، إقامة منطقة نفوذ على جميع الشيعة في منطقة الخليج الفارسي، الممتدة من جنوب العراق إلى الكويت وشمال المملكة العربية السعودية والبحرين. ومن المؤسف أنه سينتهي الأمر بالملالي الإيرانيين بتعزيز أهدافهم على نحو فعال أكثر كثيراً من قيام الولايات المتحدة بتعزيز الديمقراطية.

كانت سلطة التحالف تدرك أن الميليشيات تحدث تهديداً لمستقبل الديمقراطية في العراق وأنه لا بد من عمل شيء لنزع فتيل هذا الخطر. ومنذ أوائل فبراير، كان "الشيء" الذي كنا نسعى إلى تحقيقه هو وضع خطة شاملة، أطلق عليها اسم "الانتقال وإعادة التكامل" (Transition and Reintegration) لجميع الميليشيات[٩]. إن خطط تسريح الميليشيات من هذا القبيل تُوجِد مكوِّناً أساسياً لأي جهد يتعلق بإعادة

٨- كان من بين هؤلاء فضل الله التابع لحركة الصدر، الخامس عشر من شعبان (تاريخ بداية انتفاضة عام ١٩٩١ الشيعية ضد صدام)، الذي نشأ بوصفه ذراعاً للاستخبارات الإيرانية، لكن أصبح له الآن دعم شعبي قوي في محافظة ذي قار، وحركة حزب الله في العراق التي يترأسها حسن الشاري، وهو حليف للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. ويجب عدم الخلط بينه وبين المنظمة التي انشق عنها، وهي حزب الله العراقي، وهو حركة مقاومة في عهد صدام (بقيادة عضو مجلس الحكم عبد الكريم المحمداوي، المعروف باسمه الحركي "أبو حاتم").

٩- تتمثل هذه الخطط في العادة بـ "نزع السلاح" وتسريح الجيش وإعادة الدمج، لكن تم اختيار النعت الألطف بغية عدم إلحاق وصمة بجماعات قاتلت ضد صدام، ولأنه كان من المفروض أن تواجه الميليشيات عملية انتقال تدريجي بدلاً من التسريح الفوري.

الإعمار بعد مرحلة الصراع. وكانت استراتيجيتها المشتركة تتمثل بجعل الأغلبية العظمى من القوات المسلحة غير النظامية تنهي تكليف المقاتلين وتسرحهم وتجعلهم يسلمون أسلحتهم، مقابل مجموعة متنوعة من الحوافز الفردية والجماعية. ويتمثل الحافز الجماعي بعدم تعرضهم للهجوم والسحق والتفكيك بالقوة ـ وهو الملاذ الأخير الذي لا يريده أي من الطرفين. ويحصل فرادى المقاتلين على وفرة من الحوافز الإيجابية. فإما أن تتم إعادة دمجهم في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع، من خلال التدريب على الأعمال وبرامج التوظيف، وفي بعض الأحيان تدفع لهم مرتبات تقاعدية، وإما يتم دمجهم في القوات المسلحة الجديدة ـ في هذه الحالة، إما في الجيش، وإما في فيلق الدفاع المدني العراقي (الذي سُمِّي لاحقاً الحرس الوطني)، وإما في إحدى القوات الخفيفة الثلاث التابعة لوزارة الداخلية، أو الشرطة العراقية، أو دائرة تأمين الحدود، أو خدمات حماية المنشآت (الحرس المحلي). كانت الخطة تقضي بتسريح جميع القوات، ابتداءً بالجماعتين المسلحتين الأكبر والأكثر عتاداً أو تنظيماً، وهما "البشمرغة" الكردية ومنظمة بدر (التي كانت تُعرَف سابقاً باسم فيلق بدر). وما إن يسري مفعول القانون الإداري الانتقالي حتى يقوم بحظر "القوات المسلحة والميليشيات التي لا تتبع لهيكل قيادة الحكومة الانتقالية العراقية"، ما لم "ينص على ذلك القانون الفدرالي". وبما أن القانون الإداري الانتقالي منح الأكراد المسؤولية عن الأمن الداخلي في إقليم كردستان، فقد كان من المقرر أن تتم إعادة هيكلة "البشمرغة" في ثلاث خدمات أمنية داخلية جديدة تتمثل بـ: قوة مناهضة للإرهاب، وقوة تدخل سريع (نوع من قوة الدَرَك) وجوالة الجبال (باللغة الكردية، "البشمرغة")، بينما كان النصف الآخر مؤهلين للاندماج في الجيش والقوات المسلحة العراقية الأخرى. على الورق، كان يبدو أن أعضاء "البشمرغة" كانوا ينضمون إلى القوات الجديدة كأفراد، إلا أنهم في واقع الأمر، كانوا يفعلون ذلك كجماعات منظمة. وقد قال لي أحد ضباط الجيش الأمريكي صراحة: "إننا نأخذ وحدات "البشمرغة" ونطلق عليهم اسم فيلق الدفاع المدني العراقي".

كانت خطة "الانتقال وإعادة التكامل" مُكلِفة وطموحة. وقد قُدِّر عدد المقاتلين في مختلِف الميليشيات بـ١٠٢٠٠٠ مقاتل: تتم إحالة ثلثهم إلى التقاعد وإعطاؤهم مرتبات تقاعدية، ويتم دمج ثلث في إحدى القوات الأمنية الجديدة، ويعاد دمج الثلث الباقي في الأعمال المدنية. وسوف يحتاج الأمر إلى ملايين الدولارات من أجل مراكز التدريب والتوظيف الإضافية. ويتعين على البرامج أن تتضمن التعليم الأساسي

لكثير من المقاتلين. ثم هناك مشكلة ما يزيد على ٣٠٠ ألف من الجنود الذين سُرِّحوا من الخدمة، الذين كانوا يحصلون على معاشات. ويتعين إدخال تدريب واسع على الأعمال أو دعم مالي متواصل في خطة الانتقال الأمني. وإذا كان للخطة أن تنجح مع الزمن، فلا بد من وجود التزام كبير من جانب الوزارات العراقية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفريق دولي يتمتع بخبرة مهنية (ربما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، يتم توزيعه على المراكز الإقليمية في أنحاء البلاد، ويقوم بمراقبة الإذعان ومراقبة تقدم الأفراد الذين سيتم دمجهم في القطاع المدني.

كانت النية متجهة إلى إنجاز المفاوضات المتعلقة بخطة "الانتقال وإعادة التكامل" في شهر إبريل وأن يتم الإعلان عنها في الأول من مايو. ولهذا الغرض، أخذ المختصون الأمنيون العسكريون والمدنيون يتنقلون في أنحاء البلاد، ويتفاوضون مباشرة مع زعماء الميليشيات[١٠]. لكن سلطة التحالف كانت تعتقد أنه من أجل إقناع الميليشيات بمختلف أنواعها، مثل منظمة بدر، بأن تتعاون، فلا بد أولاً من حل ميليشيا الصدر ـ وهذا يكاد يكون غير ممكن إلا بالقوة. وإلا، فإن الميليشيات الأخرى التي كنا نحاول استمالتها لتنضم إلى العملية السياسية ـ والتي كانت في حالات عدة تنافس الصدر، وتتعرض للتهديد المباشر من جانبه ـ سوف تنخرط في عملية نزع سلاح من طرف واحد، وتتعرض لخطر كبير. ولن يكون للخطر الضمني من جانب التحالف العسكري، الذي تقوده الولايات المتحدة باستخدام القوة من أجل تفكيكها، أي مصداقية. لذا، سيتم إصدار أمر بأن جميع المنظمات المسلحة الخارجة عن السيطرة المشروعة للحكومة هي غير شرعية، ويجب تسريحها. وبالطبع، إذا ما صدر مثل هذا الأمر، فإنه سيتعين تنفيذه، وإلا فإن البرنامج، وسلطة التحالف ذاته، سيفقدان مصداقيتهما.

لم يكن الجميع يرون أنه من الممكن أو من اللازم اعتقال الصدر. وكان بعض الاختصاصيين يرون أننا إذا اقتحمنا منظمته بسرعة، فإن ذلك قد يدفعه إلى المنفى في إيران، الأمر الذي من شأنه أن يوجد مشاكل تتعلق بالمصداقية بالنسبة له ولعرّابيه الإيرانيين. وكان آخرون ضمن سلطة التحالف والعسكريون الأمريكيون يحذرون من أي مواجهة، بالنظر لقدرة الصدر على حشد أعداد كبيرة من المؤمنين المتحمسين.

---

١٠ – كان الشخص الأساسي يتمثل بتيرنس كيللي (Terance Kelly) من مؤسسة راند، وهو مقدم سابق في الجيش.

في القصر، كان المسؤولون في سلطة التحالف يخمنون بأن أعداد جيش المهدي لا تزيد على ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف مقاتل، لكن إذا كان باستطاعته حشد عشرة آلاف مقاتل خلسة في محاولة منه للاستيلاء على وسط كربلاء، فكم من المقاتلين يستطيع دعوتهم إلى حمل السلاح في عملية تمرد علنية ضد الاحتلال؟ لقد كانت هذه المخاوف بشأن ما يمكن أن يحدث في أحياء مدينة الصدر الفقيرة (التي تتضمن ثلث سكان بغداد البالغ عددهم ٥,٥ مليون نسمة) وفي مدن شيعية أخرى، هي التي جعلت المسؤولين والقادة الأمريكيين ـ في بغداد وواشنطن ـ يعارضون باستمرار ويحجمون عن الخطط التي ترمي إلى ضرب منظمة الصدر، أو فك الأختام عن أوامر اعتقال الصدر ومساعديه لقتلهم الخوئي وتنفيذ تلك الأوامر. فبدلاً من ذلك، أبقت سلطة التحالف أوامر الاعتقال مختومة، كإنذار مُبطّن للصدر بعدم عبور خط غير محدد من الانتهاكات. ولكن إذا كانت سلطة التحالف تنظر إلى أوامر الاعتقال المختومة بأنها هراوة لوقف الصدر عند حده، فإن كلاً من رجل الدين الأصغر المثير للاضطرابات وخصومه كانوا يرون عدم تنفيذ تلك الأوامر دلالة على عجز التحالف. وقد حث بعض كبار زعماء الشيعة على ضبط النفس، كي لا يجعلوا من الشاب المغرور شهيداً. وكان بعض العراقيين يرون أن أفضل سبيل هو ضم الصدر إلى اللعبة السياسية، لكن هذا الخيار كان قد ضاع في شهر يوليو ٢٠٠٣، حين تم استبعاد تمثيل الصدر بأي صورة في مجلس الحكم. فبعدئذ، اتجه الصدر إلى منحى راديكالي، حيث أدان الاحتلال وطالب بانسحاب الأمريكيين وألّف جيش المهدي الخاص به، ثم أخذ يستعرض عضلاته بقوة متزايدة. وهكذا ظل الصدر يضغط، وظلت الولايات المتحدة تنتظر وتحذر وتتردد وتؤجل وتناقش.

في داخل سلطة التحالف، كان مكتب الحكم قد أدرك الارتباط الوثيق بين تحسين الوضع الأمني وإنجاز العملية الانتقالية. كان هذا هو الموضوع الجوهري الأول الذي تضمنته مذكرة الثامن والعشرين من مارس الموجهة إلى بريمر ونقلت إليه رأينا الجماعي بشأن التحديات التي تواجهنا خلال الأيام الخمسة والتسعين المتبقية حتى تسليم السلطة. فقد جاء في المذكرة أن تحسين الوضع الأمني لا يتضمن مكافحة التمرد والإرهاب فحسب، بل "التصدي لمشكلة الميليشيات" أيضاً. فمنذ نهاية الحرب، تضاعف عدد الميليشيات، الأمر الذي زعزع العملية السياسية و"غذّى جواً من التخويف بالتهديد في أنحاء البلاد". كانت الميليشيات تقوم، بوجه خاص في الجنوب، "بإجبار النساء على ارتداء الحجاب وتقنع الناس بأن يلوذوا

بالصمت بشأن الجرائم والمظالم". وقد جادلنا بأنه إذا لم نقم بتفكيك أو إلغاء الميليشيات تدريجاً، فإنها لن تزعزع استقرار الجو السياسي فحسب، بل ستؤثر في "نتيجة الانتخابات في عام ٢٠٠٥ لمصلحة الراديكاليين والمناهضين للديمقراطية". واختتمت المذكرة بالقول الذي يمثل توافقنا بالرأي: "إن التصدي لتحدي الميليشيات يعني أنه يتعين علينا أن نقرر القيام بإجراءات ستوجد الفوضى، وقد تشعل نار الاضطرابات في المدى القريب". وفي الوقت الذي نواصل التفاوض مع "البشمرغة" ومنظمة بدر لإدخالهما في خطة "الانتقال وإعادة الاندماج"، فعلينا "أن نكون مستعدين أن نقارع بقوة القانون أولئك الذين لا تربطنا بهم علاقات سياسية أو أمل بالتعاون". لم تذكر المذكرة الأسماء، لكن كان من الواضح أن الصدر ومنظمته كانا يتصدران قائمة المتمردين. أما القريبون من جهود الإصلاح الأمني، فقد كانوا يرون أن خطة "الانتقال وإعادة الاندماج" برمتها تعتمد على التعامل مع مقاتلي جيش المهدي التابع للصدر. وقد صرح أحد المسؤولين لصحيفة **الواشنطن بوست** في شهر مارس قائلاً: "إذا استطعنا ضربه والقضاء عليهم. فستكون تلك نقطة تحول"[١١].

عدت إلى بغداد في صباح الأول من إبريل، وقد أصابني الذهول مما علمته من القزويني وغفويلر في الحِلّة، حيث بلورت المحادثات علامات عاصفة وشيكة. وكنت قد أعددت مسودة مذكرة إلى السفير بريمر بشأن التحديات المقترنة بعملية الانتقال السياسي وبناء المؤسسات التي لا بد لنا من التصدي لها قبل الثلاثين من يونيو. وكان من المقرر أن أقابله في تلك الليلة، بعد عودته من الموصل وقبل يوم واحد من موعد عودتي إلى الولايات المتحدة للاهتمام بعملي الآخر. وختمت الآن مذكرتي بالحديث عن مشكلة الميليشيات:

> ما من شيء آخر نفعله في برنامجنا المتعلق بالعملية الانتقالية يمكن أن ينجح ما لم يتم التصدي بقوة لمشكلة الميليشيات بصفة عامة، ولمشكلة مقتدى الصدر، بصفة خاصة، على وجه السرعة. فإذا جاء شهر مايو دون اتخاذ أي إجراء بهذا الصدد، فإن لولب الانحدار المنطوي على الخوف والقلق والخداع وسباق التسلح سيسير في زخم جديد لا يمكن وقفه، وسيؤدي في خاتمة المطاف إلى اندلاع حرب أهلية. ومن الأهمية بمكان أن تفهم الإدارة أنه

١١- Rajiv Chandrasekaran and Robin Wright, "Iraqi Militias Near Accord to Disband," *Washington Post,* 22/3/2004.

إذا حدث هذا التدهور، فإنه سيبدأ بوضوح، وربما على نحو يثير الرعب، قبل الثاني من نوفمبر [أي تاريخ الانتخابات الرئاسية].

وقمت أيضاً بإعداد مجموعة مفصلة من الأفكار الجريئة، بعنوان "الميليشيات والعملية الانتقالية"، قلت فيها إن التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يواجهنا هو التحدي الأمني. وأشرت إلى أن "الطريق المؤدي إلى الديمقراطية في أوضاع ما بعد الصراع محفوف بجثث عمليات الانتقال التي فشلت، لأنها لم تستطع إقامة هذا الشرط الأساسي إلى أبعد حد لوجود دولة قابلة للحياة والاستمرار. والسبب العام لذلك هو وجود جماعات مسلحة ترفض التعاطي وفق قواعد اللعبة الديمقراطية وتستخدم القوة والغش والعسف والترويع بغية فرض إرادتها والاستيلاء على السلطة". وجادلت بأن تقدمنا في تدريب الجيش العراقي والشرطة العراقية قد شابته عقبة نمو الميليشيات. (في الواقع، كان من المعروف على نطاق واسع أن تأسيس الشرطة العراقية كان عبارة عن كارثة، حيث تم الزج بهم في الخدمة دون تدريب كاف ودون معدات مناسبة، بحيث إنهم كانوا يختفون في كثير من الأحيان أو يرتدّون أمام عمليات التمرد التي كانت وشيكة الانفجار). كانت خطتنا المتعلقة بـ "الانتقال وإعادة الاندماج" تفتقر إلى عنصر الإلحاح في القيام بالقوة بتسريح تلك الجماعات التي تعذرت استمالتها من خلال المفاوضات، ولا سيما مقتدى الصدر وجيش المهدي التابع له. وأوجزت ما كانوا يقومون به من ضرر وأذى وما تنامى إلى مسامعي في الحِلّة. هذه القوات قد تكاثرت وتفشت في جسم الأمة العراقية. "ففي كل مرة، كنا نستعد فيها لإجراء عملية جراحية لاستئصاله، كان ينبثق سبب يدعو إلى التأجيل. والآن، فإننا في سباق مع الزمن. وحذرت من أنه إذا لم نتصرف بسرعة فإن من المؤكد أن جنوب العراق الشيعي سوف ينفجر؛ أو، في أحسن الحالات، سوف يكون قد فات الأوان، سياسياً، لاحتواء هذا الخطر. وبعد تسليم السلطة، فسوف نترك هذا الجزء من البلاد تحت رحمة ميليشيات الصدر (وغيرها)، فيما يقومون باحتلال المباني العلمانية والمساجد على السواء، ويقيمون المزيد من المحاكم الشرعية غير القانونية ويَروِعون الجماعات والجامعات ويغتالون الخصوم ويوسعون سيطرتهم على المزيد من المجموعات. ولم يكن باستطاعتي تصور كيف يمكن إجراء انتخابات في ذلك الجو.

وحذرت من أن الخطر الذي يمثله الصدر كان يحقق أغراض المتمردين السنة بصورة تامة. فلم تكن استراتيجيتهم تقتصر على استغلال مخاوف السُنةَ من أن يصبح لهم وضع الأقلية في عراق تحكمه الأكثرية

الشيعية، بل أيضاً "جعل السكان الشيعة ينقلبون على قوات التحالف، بسبب ما ارتكبته من خطيئة التقاعس ـ عدم قدرتها على حمايتهم من عنف الإرهابيين. ويبدو أن القاعدة تعتقد أن هذا الانقلاب سوف يشعل نار جبهة مقاومة ثانية ضد التحالف، إلى جانب حرب أهلية في الجنوب الشيعي، ويجعل العراق غير قابل للحكم من قبل سلطة الاحتلال". فلمنع حدوث ذلك، لا بد من اعتقال الصدر في "ضربة جيدة التنسيق في المستقبل العاجل". وألححت على إصدار الأمر بتسريح جيش المهدي التابع للصدر، والاستيلاء على مقاره وقواعده ومرافق تدريبه وإغلاقها؛ وعلى وجوب إجراء تحقيق في التطهير الإثني الذي جرى في القوليّة. وقلت أيضاً بوجوب تحركنا بقوة لإلغاء الميليشيات الصغيرة المعاندة، بينما نقوم نحن بإنجاز المفاوضات بشأن خطة "الانتقال وإعادة الاندماج" مع الميليشيات الأكبر حجماً والأكثر تعاوناً. وأخيراً، حذرت من أن الفرقة متعددة الجنسيات قد برهنت على أنها غير قادرة على مواجهة هذا الانزلاق نحو الفوضى في الجنوب الأوسط". فإذا كان للنظام أن يستتب ويتم منع العنف الأوسع نطاقاً، فلا بد من "الزج بقوة أكثر قدرة وأقوى إرادة في أماكن رئيسية في المنطقة على الفور". لم أقل ذلك في المذكرة، لكنني كنت أنوي أن أوضح لبريمر شخصياً ما كنت أشعر بما يعنيه ذلك: أي إرسال قوات المارينز.

عندما دخلت إلى مكتب بريمر نحو الساعة الثامنة والنصف مساء، كان يتناول العشاء من صينية كافتيريا. كانت الوجبة التي جاء بها مساعد له من قاعة الطعام قد أصبحت باردة منذ وقت طويل. كان قد خلع ربطة عنقه واستبدل سترته الزرقاء بصدرة زرقاء من الصوف، كان كثيراً ما يرتديها فوق قميص أبيض مفتوح العنق. كان تعِباً ومنهكاً. وفيما كان يأكل طعامه، أوجزت له المعلومات التي حصلت عليها خلال أسفاري قريبة العهد، ومحتويات مذكرتيَّ الاثنتين. وأكدت ضرورة تحركنا لتنفيذ خطة شاملة تنطوي على اعتقال الصدر وتعطيل ميليشياته. وقال بريمر إن الجنرال ريكاردو سانشيز، قائد القوات الأمريكية في العراق، وعده بخطة عملية لذلك الغرض بالضبط، لكن واشنطن كانت تمانع في مواجهة الصدر. ولم يكن بوسعنا فعل الشيء الكثير في الأجل القصير، لأن قواعد الفرقة متعددة الجنسيات المتعلقة بالاشتباك في القتال لن تسمح لتلك القوات بشن عمليات هجومية.

قلت إن تلك الفرقة غير فعالة ولا تستطيع ضبط المنطقة، وأوصيت بنشر خمسة آلاف من قوات المارينز في المنطقة الجنوبية الوسطى: ألف في كل من الحِلّة والنجف وكربلاء، وألفان آخران لتأمين الطرقات

والبلدات الصغيرة. قلت لبريمر إنه ما من قوة أخرى غير قوة بهذا الحجم والصلابة تستطيع ضبط الأمور. وكنت أعرف أني لم أكن خبيراً في الاستراتيجيا العسكرية، لكنني أجريت مناقشات مستفيضة مع أحد المسؤولين في سلطة التحالف الذي قدم هذه التوصية استناداً إلى فهم ثاقب للوضع. كانت القوة الأولى السريعة للمارينز، بقيادة اللواء جيمس كونواي، قد عادت للتو إلى العراق لتولي الأمور في محافظة الأنبار خلفاً لفرقة الجيش الثانية والثمانين المحمولة جواً. وكانت فرقة المارينز الأولى قد خاضت معارك رئيسية في "عملية حرية العراق" (في قيامها بأطول هجوم بري في تاريخ فيلق المارينز برمته)، وكانت مسؤولة عن الأمن في جنوب العراق. لذا فقد كانوا يعرفون طبيعة أرض المنطقة. فإذا استطعنا (كما اقترح زميلي من سلطة التحالف) نقل خُمس هؤلاء المارينز البالغ عددهم ٢٥ ألفاً إلى هناك على وجه السرعة، فقد يتمكنون من تحقيق الاستقرار في المنطقة. ومن شأن هذا أن يكون رسالة واضحة للإيرانيين وغيرهم بأنهم لا يستطيعون ثني قوات التحالف عن تصميمهم داخل قلب البلاد الشيعي.

أصبح بريمر مُغضباً. قال لي إنه لم يكن يوجد أي أمل في إحضار أي من المارينز إلى وسط الجنوب. ومضى يقول: "لا أدري إن كنت قد لاحظت. لكن هناك حرباً تدور رحاها في الغرب". فقد كان العنف قد انفجر، في واقع الأمر، في الفلّوجة، وهي موقع العنف العنيد، في اليوم السابق، في واحد من أبشع أحداث الاحتلال. فقد جرى القبض على أربعة من متعهدي الأمن الأمريكيين الذين كانوا يعملون لدى بلاك ووتر في كمين نصب لهم وتم قتلهم. ثم قام جماعة هائجون يجرّون بابتهاج جثثهم المحترقة التي اخترقها الرصاص عبر شوارع المدينة قبل تعليق جثتين فوق جسر ممتد فوق نهر الفرات. كانت الحاجة تدعو إلى كل واحد من المارينز في تلك المنطقة، محافظة الأنبار، على حد قول بريمر. ولا يمكن الاستغناء عن أحد منهم. قلت إنه لا بد لنا من إحضار المزيد من القوات إلى العراق. فالجميع يعرفون أن عددهم غير كاف. كان بريمر لا يقصد أن ذلك كان متعذراً من الناحية السياسية، وأنه على أي حال، إذا أخذنا في الحسبان الزمن الذي يستغرقه جلب تلك القوات "فإن المزيد مما يفي بالحاجة من القوات الأمريكية لا يمكن وصولهم إلى هنا حتى شهر سبتمبر".

ثم بالغت في الضغط عليه. كان الرجل تعباً، وبدأ وجهه الغضّ يعكس الإجهاد الذي يتعرض له. فقد كان يوجد خلف الحديث أشهر وحالات متوالية من الإحباط، ولم أكن أستطيع سوى تخمين كُنهها. ومع ذلك، فقد كان هناك التزام آخر شعرت بأن عليّ القيام به. فقد كانت قيادة التحالف العسكرية CJTF-7 قد

خفضت إلى النصف عدد الشرطة العسكرية الأمريكية التي تدعم عمليات سلطة التحالف في المحافظات الجنوبية. وقد جاءت هذه الخطوة في وقت غير مناسب على الإطلاق، وذلك بالضبط في الوقت الذي كانت الهجمات العنيفة تتصاعد. وقد شعر بعض المدنيين في سلطة التحالف في قرارة أنفسهم بأن انخفاض الحماية كان عاملاً مساعداً في وفاة فيرن هولاند. وقد علمت في أسفاري الأخيرة أن أحد مقار سلطة التحالف في إحدى المحافظات قد تعرض مراراً وتكراراً للهجوم وأنه كان يشعر بأنه منكشف مادياً وشديد التأثر جراء الهجمات التي أصبح عرضة لها. وقد شعر أحد المسؤولين في سلطة التحالف هناك (وأدعوه روجر) بأنه قد اضطُر إلى حيازة معدات أمنية إضافية من أجل قوة الحراسة، للدفاع عن المجمّع ضد الهجمات الإرهابية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان يشعر بأنه يحتاج إلى "عربتَيْ هامفي وعشرين من المارينز" لتعزيز الأمن لقوافله على الطرقات وفي المجمّع. وفي الشهرين الأخيرين، وبعد أن أصبحت الطرقات أكثر تسبباً في القتل، كان مكتب سلطة التحالف يعمل دون أي قوة أمنية عسكرية لحماية قوافلها. وكان روجر قد طلب عشرين جندياً من فرقة القوات متعددة الجنسيات، لكن طلبه رُفض على الفور. قال لي : "إذا لم نحصل على مزيد من العناصر البشرية، فسوف نتكبد المزيد من الضحايا". وفكرت في تلك اللحظة بأني إن لم أستطع العمل على مجيء خمسة آلاف من رجال المارينز إلى المنطقة، فلا أقل من أن أتمكن من إحضار عشرين إلى ذلك المقر. فقمت بنقل مخاوف روجر إلى بريمر وسألته عما إذا كان باستطاعتنا الحصول على عربتي هامفي وعلى عشرين من الجنود لمساعدته في محنته.

عندئذ، انفجر بريمر. قال لي: "لا يوجد لدينا أي قوات أخرى. إن ٨٠ في المئة من جميع الشرطة العسكرية موجودون الآن هنا في العراق. فإذا كان روجر لا يشعر بالأمان، فقل له أن يعود إلى الوطن".

كانت تلك هي المرة الأولى طوال مدة وجودي في العراق التي رأيت فيها ذلك الدبلوماسي الناعم يفقد السيطرة على هدوئه. وقد صدمتني ملاحظته المتعجرفة. فقد جاءت من رجل قال مؤخراً في اجتماع للعاملين في سلطة التحالف في قاعة البلدية: "إن أمنكم يحظى بأعلى درجة من أولوياتنا". وحتى إذا أخذت في الحسبان شعوره بالإنهاك والإحباط، فقد هالني صرف نظره الفجائي عن شدة تعرض العاملين معه. وقد دار في ذهني أنه "لا يمكن أن يكون جاداً بأننا لا نستطيع إيجاد عشرين من الجنود في مكان ما. لا يمكن أن تكون حاجتنا ماسة إلى ذلك الحد". لكنني لم أتفوه بتلك الكلمات، أو كثيراً من أشياء أخرى. وقد

كنت لا أزال واقعاً تحت تأثير الصدمة، فحولت الحديث إلى مزاح سطحي وودعته. لم أكن أدرك في ذلك الوقت أن ذلك سيكون آخر اجتماع لي مع السفير بريمر، وآخر لحظة جوهرية لي كمستشار لسلطة التحالف.

في اليوم التالي، الجمعة الثاني من إبريل، غادرت العراق على متن طائرة C-130 للقوات الجوية، دون أن أدري إن كنت سأعود، كما خططت، لاحقاً في ذلك الشهر. كان لا بد لأحد ما أن يتحدث بصراحة عن انحراف الموقف الأمريكي ـ عدم توفر الجنود وعدم توفر الإرادة وعدم وجود خطة واضحة لإرساء قواعد الحد الأمني الأدنى لأي عملية انتقال لأي نظام سياسي مقبول. وكنت أعلم أن إدارة بوش لا ترحب بالنقد الصريح، وكنت أخشى أيضاً من أن تتردى الأوضاع في العراق عما قريب لتصل إلى نقطة يتعذر فيها عليَّ القيام بما أصبح الآن أهم دور لي، ألا وهو: الخروج من المنطقة الخضراء للانخراط مع الجماعات العراقية في مناقشات بشأن الانتقال إلى الديمقراطية. وفي طريقي إلى المطار في مركبة سوف (SUV) في صباح الثاني من إبريل، حين كان الوضع الأمني آخذاً في التدهور على جبهات متعددة، حبست نفسي وتضرعت بدعاء.

في تلك اللحظة، كان مقتدى الصدر يستخدم صلاة الجمعة في مسجد الكوفة (وهي مدينة صغيرة قرب النجف) للدعوة إلى عصيان صريح ضد الاحتلال. كان يقول: "لقد تعرضت أنا وأتباعي المؤمنون لهجوم من قبل المحتلين... كونوا على أتم الاستعداد، واضربوهم حيث ثقفتموهم". كان "الهجوم" الذي يشير إليه الصدر قد جرى في بداية الأسبوع. ففي الثامن والعشرين من مارس، قبل ثلاثة أيام من قول بريمر لي إنه لا يزال ينتظر خطة تنفيذية من العسكريين للتعامل مع الصدر، أمر بإغلاق صحيفة الصدر الأسبوعية، **الحوزة**[١٢] لمدة ستين يوماً، بتهمة نشرها مزاعم كاذبة تحرض العراقيين على القيام بأعمال العنف. فقد اتهمت إحدى مقالاتها القوات الأمريكية بإطلاق صواريخ على أحد المساجد. واتهمت مقالة أخرى بريمر بأنه يتعمد نشر المجاعة بين الشعب العراقي. وواقع الأمر هو أن الصدر نفسه أصبح عدوانياً على نحو أكثر

١٢ – كانت التسمية تعود إلى اسم المعهد الديني في النجف الذي يعود تاريخه إلى ألف سنة، وهو المركز الأول للتعليم الديني الشيعي والسلطة الدينية الشيعية .

صراحة. وفي يوم الجمعة السابق، ألقى خطبة أثنى فيها على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واصفاً إياها بأنها "عطية من السماء"[١٣].

في الأيام التي تلت إغلاق صحيفته (التي تصدر عشرة آلاف نسخة)، أثار الصدر موجة متصاعدة من الاحتجاجات ضد الأمريكيين بين أتباعه. وفي الحادي والثلاثين من مارس، في ذات اليوم الذي تم فيه قتل المقاولين الأمريكيين الأربعة وتم التمثيل بجثثهم في الفلّوجة، سار الآلاف من أتباع الصدر أمام مدخل المنطقة الخضراء في بغداد وهم يهتفون: "قلها، يا مقتدى، وسوف نستأنف ثورة ١٩٢٠"، وهي إشارة شديدة الوضوح إلى الانتفاضة ضد الحكم الاستعماري البريطاني. ثم تم بعدئذ، في الثالث من إبريل، اعتقال نائب الصدر مصطفى اليعقوبي بموجب أحد أوامر الاعتقال المتعلقة بالتورط في جريمة قتل الخوئي- ويبدو أن ذلك حصل بناءً على أوامر صدرت عن قائد عسكري محلي للتحالف، مستبقاً إجراءات سلطة التحالف.

قام الصدر على الفور بالرد العنيف. فقد أخذ المئات من أنصاره يتدفقون من بغداد إلى الكوفة، وبحلول يوم الأحد الموافق للرابع من إبريل، كانوا قد احتلوا مركز الشرطة ومبنى حكومياً رئيسياً في النجف دون قتال، في الوقت الذي كانوا يشنون هجوماً صاعقاً على مقر التحالف في النجف. ومع أنه قد تم صد هذا الحصار، إلا أن جيش المهدي ـ الذي كانت أعداد جماعته تتزايد من مراكز احتياطية مخبأة، تولى السيطرة سريعاً على النجف، فضلاً عن الكوفة والناصرية وحي بغداد الشرقي الفقير الآخذ في الاتساع والمتمثل بمدينة الصدر. وكان كثير من رجاله المتمردين الذين يرتدون الأسود يهتفون "انتهى الاحتلال! نحن الآن نأتمر بأوامر الصدر!". بعد ظهر ذلك اليوم، دعا الصدر إلى شن حرب شاملة: "ازرعوا الرهبة في قلوب عدوكم. سيجزيكم الله أحسن الجزاء على ما يرضيه"[١٤]. بعد ذلك بفترة وجيزة، أوقع مقاتلو جيش المهدي دورية عسكرية في كمين في مدينة الصدر، وقتلوا ثمانية من الجنود الأمريكيين. في تلك الليلة، قال بريمر: "هذا الصباح، تجاوزت جماعة من الأشخاص الحد، وانتقلوا إلى ارتكاب أعمال العنف. لن نقبل هذا". في اليوم التالي، ألغى رحلته إلى واشنطن، وصرح بأن الصدر "خارج عن القانون"، وأعلن عن إصدار أمر

١٣- Tony Karon, “Iraq After the Hand-Over,” *Time,* 30/3/2004. Available at: http://www.time.com/time/worldarticle/0,8599,606092,00.html.

١٤- Rajiv Chandrasekaran and Anthony Shadid, “U.S. Targeted Fiery Cleric in Risky Move,” *Washington Post,* 11/4/2004.

باعتقاله. وأصدر ناطق عسكري أمريكي دعوة لا تصدق إلى الصدر، الذي كان مختبئاً في جحر في الكوفة محاطاً بمئات من مقاتليه، بأن يسلم نفسه "بغية تهدئة الوضع"[١٥]. على أن المسؤولين الأمريكيين قرروا، حسب ما جاء في التقارير الصحفية، التوقف عن محاولة القبض على الصدر أو قتله، خشية إشعال مزيد من نار العنف أيضاً[١٦].

وأعلن الصدر مستدعياً ببراعة صور المقاومة والشهادة التي خضبت تاريخ عائلته ـ وثلاثة عشر قرناً من معاناة الشيعة ـ: "إننا لا نخاف الموت، وسوف تضفي الشهادة علينا رضواناً من الله"، وأعلن أنه "الجناح العسكري" للسيستاني في العراق. غير أن السيستاني، الذي كان في قرارة نفسه يخشى الصدر ويزدريه، لم يعتنق قضيته، بل دعا إلى حل سلمي في الوقت الذي حث الشيعة على المحافظة على الهدوء. في الأيام التي تلت، استولى مقاتلو جيش المهدي على المزيد من المدن والبلدات في الجنوب الشيعي، بما في ذلك الكوت، عاصمة محافظة واسط، حيث أجبروا القوات الأوكرانية التابعة لفرقة القوات متعددة الجنسيات على التخلي عن السيطرة بعد قتال استمر أربعاً وعشرين ساعة، أسفر عن قتل جندي أوكراني. وخلال هذه العملية، وبعد حصار مخيف، سقط مجمع سلطة التحالف في الكوت بأيدي مقاتلي الصدر الذين قاموا بنهب وحرق وتدمير كل غرفة وحاسوب في المباني الستة[١٧]. كان ذلك أول موقع اضطُرت سلطة التحالف إلى التخلي عنه في العراق، لكنه لن يكون الأخير. فسرعان ما تعرضت مرافق سلطة التحالف في النجف وكربلاء والحِلّة والديوانية لهجوم شرس من قبل جيش المهدي، وتم أيضاً اجتياح مجمّع الناصرية، حيث أوقع خسائر في الأرواح بين القوات الإيطالية التي كانت تحميه[١٨]. وفي كربلاء، اضطُرت القوات البلغارية إلى طلب مساعدة عاجلة من القوات الأمريكية لمساعدتها على الاحتفاظ بالمدينة. وعندما اجتاحت قوات الصدر بسرعة "المباني الحكومية ومراكز الشرطة وحاميات الدفاع المدني والمنشآت الأخرى التي بناها

١٥- Christine Hauser, "Iraqi Uprising Spreads," *New York Times,* 8/4/2004.

١٦- Douglas Jehl, "U.S. Says It Will Move Gingerly Against Sadr," *New York Times,* 7/4/2004.

١٧- Derek Berlin, "Challenges to Democracy: The Struggle to Rebuild Iraq," unpublished paper, Columbia University, December 15, 2004.

قال برلين الذي كان أحد أفراد فريق صغير أعاد توطيد وجود سلطة التحالف في أواخر إبريل، إن المتمردين إمعاناً في التحدي وضعوا مسماراً في كرة السلة التي كانت في المجمع.

١٨- Ibid., p. 36.

الأمريكيون"، قامت بتجريدها من "الملفات والأثاث، وحتى الأشياء الثابتة في المراحيض"، وتولت القيام بمهام الشرطة والمهام الحكومية الأخرى. وبعض مضي أقل من أسبوع على الانتفاضة، علق أحد المسؤولين في سلطة التحالف والكآبة تعلو وجهه: "لقد ضاعت ستة أشهر من العمل ولم يبقَ شيء يدل عليه"[١٩].

أصبحت سلطة التحالف الآن تتصدى للصدر دون وجود خطة تتصرف استناداً إليها. أولاً، أغلق الأمريكيون صحيفته الأسبوعية، ثم قاموا باعتقال نائبه الأول، دون أن يكون لديهم استراتيجية شاملة لإضعافه هو أو منظمته. كان الأمر شبيهاً بتسديد لكمات إلى عيني دب كبير دون وجود أي فكرة عما يجب عمله لاحقاً. وهذا بالطبع أثار حنق الدب فرد بطريقة شرسة. وكان الصدر ينفذ مخططات للاستيلاء على السلطة في المراكز الشيعية في المدن الرئيسية، التي كانت ربما في ذهنه منذ بعض الوقت. وكان من شأن تنفيذ استراتيجية أكثر ذكاءً أن يتم توجيه ضربة مفاجئة مدمرة للصدر: اعتقاله هو وكبار نوابه وإغلاق محاكمه وصحيفته وقواعده شبه العسكرية ومعسكرات التدريب التابعة له، فضلاً عن مقاره السياسية، كل ذلك في وقت واحد، والقيام في الوقت نفسه بنشر قوات كبيرة في أو حول المناطق الحضرية الرئيسية بغية ردع أو احتواء أي رد فعل عنيف. ورأى أحد الخبراء أن الخطوة التالية كان يجب أن تتضمن تطهير مدينة النجف القديمة من الأسلحة التي يحملها الناس بصورة غير قانونية، ولكن كان كل شيء غير متوفر، على ما يبدو من أجل تنفيذ هذه الخطة التي كانت تفتقر إلى الخيال الاستراتيجي والذكاء التكتيكي والإرادة السياسية، وهذا الأهم، العدد الكافي من الجنود. وهكذا، فقد تعثر التحالف تدريجاً في مواجهة شاملة مع الصدر ـ تماماً في الوقت الذي كانت حرب تدور رحاها وسط السكان السنة في الفلوجة وحولها.

الفلوجة مدينة تضم ربع مليون نسمة، وقد كانت معقلاً للبعثيين إبان حكم صدام (هي والموصل) ومصدراً أساسياً لتجنيد الضباط العسكريين منذ العهد العثماني. فبعد حل الجيش العراقي وعملية اجتثاث البعث على نطاق شامل، لم يكن من المفاجئ لبعض المحللين (بمن في ذلك المحللون في الجيش الأمريكي) أنها كانت منطقة "محظورة" وقاعدة لعمليات التمرد السني في الأشهر التي سبقت كمين الحادي والثلاثين من مارس. وبعد أن تولت قوات المارينز المسؤولية في محافظة الأنبار في منتصف شهر مارس، بدا أن عملية ترمي لإعادة

١٩- Hauser, “Iraqi Uprising Spreads.”

النظام وشيكة الوقوع. وقبل إغلاق بريمر لصحيفة الصدر بيومين، قتل رجال المارينز خمسة عشر عراقياً في غارة شنوها على الفلوجة. وبدا لبعض المراقبين أن اندلاع العنف، ضد المقاولين الأمريكيين بعد خمسة أيام كان إيذاناً بنقطة تحول في تعميق حركة التمرد. فقد كتب جون بورنز مراسل **النيويورك تايمز** يقول: "لقد قل عدد الغربيين هنا عما كان عليه في أي وقت مضى، خارج الإدارة الأمريكية العسكرية والمدنية، الذين كان لا يزال باستطاعتهم الاعتقاد بأن من المحتمل أن تنتصر الرؤية الأمريكية على تمرد قام بتنفيذ أعمال متكررة غير إنسانية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية التي أودت بحياة أكثر من ١٠٠٠ من العراقيين"[٢٠].

غير أن التحالف لم ينظر إلى الأمر من هذا المنظار. فأحداث الحادي والثلاثين من مارس التي أحدثت صدمة في النفوس قد زادت من عزمهم على ملاحقة المتمردين المنغرسين في المدينة. ففي الرابع من إبريل، ضربت قوات المارينز نطاقاً حول المدينة فيما أصبح بعد ذلك حصاراً امتد لأسابيع. وهب الآن الكثيرون من السكان إلى نصرة متمردي الفلوجة. وفي الخامس من إبريل، رفضت كتيبة جديدة، مؤلفة من مئات من الجنود العراقيين، الانضمام إلى قوات المارينز في مهاجمة المدينة. هنا، واجه الاحتلال الأمريكي أسوأ كابوس له. كتبت **الواشنطن بوست** تقول: "ليس مجرد حرب ذات جبهتين... بل هي حرب كان كل طرف فيها يستمد قوة من الطرف الآخر"[٢١]. وأدرك الآن جناحا التمرد، الذي أخذ يتكاثر بسرعة، أن القوات الأمريكية قد بالغت في الانتشار، وأخذا يتعاونان بعضهما مع بعض على الصعيد التكتيكي. فبدأت صور مقتدى الصدر تظهر في مساجد السُنّة. وفي المثلث السُنّي، انتشر القتال إلى الرمادي، حيث قتل اثنا عشر من المارينز في السادس من إبريل في كمين نصب لهم وفي معركة شوارع استمرت خمس ساعات. وتصاعدت الكمائن وحوادث الاختطاف والتفجيرات على جوانب الطرقات تصاعداً شديداً. وبحلول الأسبوع الثاني من إبريل، كان التحالف يواجه انتفاضة متصاعدة ضد الاحتلال تغذي حركة مد متنامية من المشاعر المعادية للأمريكيين. وكان رد البنتاغون أنه أجل رحيل نحو ٢٥ ألفاً من الجنود الأمريكيين الذين حل موعد استبدالهم، وزودهم بتعزيزات هم في أمس الحاجة إليها من حيث قدرة الجنود على شن حرب ثانية.

٢٠- John F. Burns, "The Long Shadow of a Mob," *New York Times,* 4/4/2004.

٢١- Chandrasekaran and Shadid, "U.S. Targeted Fiery Cleric in Risky Move."

في الفلوجة، اشتدت رحى الحرب، عندما تحولت القوات الأمريكية إلى الهجوم الذي لقي مقاومة من المتمردين المدججين بالسلاح والمتمترسين. وانسل المقاتلون الشيعة إلى داخل المدينة قادمين من الجنوب، بناءً على تعليمات من الصدر بأن "يقاتلوا قتال رجل واحد" مع السنة ـ "اعملوا في الأمريكيين القتل واطردوهم من المدينة"[٢٢]. وفي الثامن من إبريل، اندفع الأمريكيون إلى وسط المدينة، بينما قصفت القوة الجوية الأمريكية الأسوار الخارجية لأحد المساجد، حيث كان القناصة يختبئون. ومع تصاعد القتال، ازداد عدد الإصابات من الطرفين. وأبلغ الأطباء في الفلوجة عن مئات القتلى من العراقيين (بمن فيهم غير المحاربين)، وأكثر من ألف جريح وانقطاع الماء والكهرباء والمؤن الغذائية.

ونجم عن صور حصار المدينة ـ التي وصفتها وسائل الإعلام المحلية والإقليمية وصفاً مثيراً على أنها عدوان أمريكي ومقاومة عراقية بطولية ـ إدانة واسعة النطاق من جانب كثير من حلفاء الأمريكيين داخل العراق وفي المنطقة على السواء. وفي التاسع من إبريل، استقال وزير حقوق الإنسان الموقت، عبد الباسط تركي، معتبراً تصعيد الفلوجة "انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان". وقام عبد الكريم المحمداوي، الذي سبق له أن قاد عرب السبخات الشيعة في حملة مقاومة جريئة ضد صدام، بتعليق عضويته في مجلس الحكم، وهدد اثنان من أعضاء ذلك المجلس بالاستقالة. وبدا أن ثمة موجة من الاستقالات وشيكة الوقوع، فيما وجه أعضاء المجلس توبيخاً شديداً إلى بريمر بسبب عدم استشارتهم في موضوع قرار مهاجمة الفلوجة (الذي كانوا سيعارضونه بقوة). ووصف عدنان الباجه جي، وهو من أقرب أصدقاء أمريكا في مجلس الحكم، هجوم "العقوبة الجماعية" على سكان الفلّوجة بأنه "غير مقبول وغير قانوني". وبدا أن مهمة مندوب الأمم المتحدة الخاص، الأخضر الإبراهيمي ـ الذي كان قد عاد مؤخراً إلى بغداد للتوسط في إقامة الحكومة الموقتة ـ تواجه خطر الانهيار. فقد قال لروبرت بلاكويل من مجلس الأمن الوطني: "إذا واصلتم القيام بذلك، فلن يكون لدي ما أقوم به هنا". ومن الصحافة العربية ـ التي كانت تلوذ بالصمت خلال أفظع أعمال صدام الوحشية ـ صدر سيل من الإدانات؛ فقد كتبت صحيفة **الخليج اليومية** ما وصفه مراسل **النيويورك تايمز، نيل ماكفاركوهار** بأنها "افتتاحية نموذجية"، تقول: "لقد تحولت الحرية والديمقراطية

---

٢٢ - الاقتباس من أحد جنود جيش المهدي.

Jeffrey Gettleman, “ExRivals Uniting,” *New York Times,* 9/4/2004.

وحكم القانون وغير ذلك من مثل هذه الوعود في قاموس الاحتلال إلى انتهاكات واجتياحات وحصارات وأوامر بمنع التجول وقصف بقنابل حوامات الأباتشي ونشر الذعر بين أفراد الشعب"[٢٣].

وعندما رأت الولايات المتحدة أن برنامج الانتقال السياسي أصبح الآن مهدداً وأنها تواجه احتمال اندلاع قتال دموي طويل الأمد في المدن، أخذت في التراجع. وفي يوم الجمعة التاسع من إبريل ـ بعد سنة كاملة من سقوط صدام ـ أمر بريمر بوقف إطلاق النار في الفلوجة. وقال: "إن الغاية من ذلك هو إعطاء المسار السياسي فرصة لخفض أعمال العنف"، والسماح في غضون ذلك بوصول الإمدادات الطبية والأغذية التي كانت هناك حاجة ماسة إليها إلى المدينة، وللسكان بدفن موتاهم[٢٤]. وتلا ذلك مفاوضات، بواسطة مندوبين من مجلس الحكم، سعياً وراء إيجاد حل سياسي لتهدئة المدينة. ووافق المتمردون العراقيون على وقف إطلاق النار بعد يومين. وقد زعم سكان الفلوجة أن نحو ٦٠٠ من العراقيين قتلوا بحلول ذلك الوقت، وأبلغت الولايات المتحدة عن تكبد الأمريكيين ٤٨ قتيلاً ـ أعلى معدل أسبوعي للخسائر البشرية منذ انتهاء عمليات القتال الرسمية قبل زهاء سنة.

وفي الجنوب، لم تكن الولايات المتحدة أحسن حالاً. ففي ضربة تم القيام بها على عجل، بدأت القوات الأمريكية تستعيد الكوت. وفي خاتمة المطاف، استعادوا السيطرة على المدينة (وبلدات أخرى في محافظة واسط)، وذلك بمساعدة اتحاد قبائل بني زبيد. لكن قوات الصدر أحكمت قبضتها على الكوفة ومدينتي النجف وكربلاء المقدستين. وأعلن الصدر أنه سيحول العراق إلى "فيتنام ثانية للأمريكيين"، في حين أن الناطق العسكري الأمريكي، العميد مارك كيميت Mark Kimmitt وعد بأن تقوم قواته "بتدمير جيش المهدي"[٢٥]. في الأسبوع الأول من تمرد الصدر، اضطُرت القوات الأمريكية إلى الامتناع عن القيام بأي إجراء، فيما كان مئات الآلاف من الحجاج يفدون إلى النجف وكربلاء للاحتفال بيوم الأربعين المقدس لدى الشيعة. ولكن مع نهاية الاحتفال وعند غروب شمس الحادي عشر من إبريل، بدأت القوات الأمريكية تحتشد خارج المدينتين، وبدا أن الهجوم المعاكس وشيك الوقوع. وفي اليوم التالي، اجتمع وفد من كبار رجال الدين الشيعة الذين يمثلون آيات الله الأربعة الكبار بمن فيهم ابن السيستاني، صاحب النفوذ الكبير، محمد رضا السيستاني،

٢٣- Neil MacFarquhar, “Arabs Worry over Extremism While Evoking Vindicalion,” *New York Times,* 9/4/2004.
٢٤- John F. Burns, “Fighting Halts Briefly in Falluja,” *New York Times,* 10/4/2004.
٢٥- Rajiv Chandrasekaran, “Anti-U.S. Uprising Widens in Iraq,” *Washington Post,* 8/4/2004.

مع الصدر في النجف، وبدا أن الأمور تتغير. فقد بدأ مقاتلو جيش المهدي بالانسحاب من مراكز الشرطة والمباني الحكومية في المدينة المقدسة، فيما كان بعض سكان النجف يوزعون نشرات تنطوي على التنديد ضمنياً بالصدر، واصفين احتمال حكمه بأنه ينطوي على خطر "الرجوع بنا إلى عهد العبودية"[٢٦]. وفي اليوم التالي الثالث عشر من إبريل، بدأ جيش المهدي يتراجع من بعض مراكز السلطة التي كان قد استولى عليها في الكوفة وكربلاء. وحث أعضاء مجلس الحكم الشيعة سلطة التحالف على التفاوض بغية التوصل إلى حل مع الصدر، الذي صرح بأنه مستعد "لتنفيذ أي أمر" يصدر عن الهيئة الدينية. وقد أبلغ ناطق باسم رجال الدين الذي قابل الصدر بأنه تم الاتفاق مبدئياً على أن يقوم الصدر بتفكيك ميليشياته إذا لم يرسل الأمريكيون قوات إلى النجف، ولم يلقوا القبض عليه. وقال العسكريون الأمريكيون إن "الأمر يعتمد على الصدر" في الاستجابة لشروطهم (تفكيك الميليشيا وتسليم نفسه)، وفي واشنطن، أكد أعلى المسؤولين في البنتاغون أنه لا بد من اعتقال الصدر: "ليس هناك ما ينظر فيه إذا كان سيبقى طليقًا"[٢٧]. وفي واقع الأمر، لم يتم أي اتفاق.

في هذا الوقت، كان عدد القتلى بين الأمريكيين قد ارتفع إلى ٧٠، ولم يكن الشهر قد انتصف بعد. فقد أوقع التمرد عملية الانتقال السياسي في مأزق، وجمَّد في الوقت نفسه إعادة البناء الاقتصادي. وتم تعليق الحوارات المتعلقة بالديمقراطية وأنشطة التعليم المدني في أنحاء البلاد. كما أن المفاوضات بشأن خطة الانتقال وإعادة الاندماج وقعت في حال من الفوضى. وأصبحت بعثة الإبراهيمي تجد صعوبة في التشاور مع الطبقات اللازمة من المعنيين بشأن تأليف حكومة موقتة. وتم إغلاق العديد من مقار سلطة التحالف في أنحاء البلاد جراء الحصار، وأصبح المسؤولون في سلطة التحالف والمقاولون المستقلون معرضين لخطر لم يسبق له مثيل من الاغتيال أو الاختطاف إذا سافروا خارج مناطق الأمان المحصنة. وجفت سلسلة الإمدادات مع تعرض سيارات الشحن للخطر. وعلقت شركتا مقاولات رئيسيتان، هما جنرال إلكتريك وسيمنس، عملياتهما في العراق. وبقي آلاف عمال شركات المقاولة حبيسي مقارهم في المنطقة الخضراء، لا يمكنهم إصلاح محطات الكهرباء ومرافق معالجة المياه وغير ذلك من البنى التحتية المهترئة. ومع بلوغ التمرد نطاقاً جديداً من الوحشية، توقف العشرات من المترجمين والعراقيين العاملين في مجالات المساندة في المنطقة الخضراء عن

٢٦- Edward Wong, "Cleric's Militia Upends Shiite Power Balance," *New York Times,* 21/4/2004.

٢٧- Bradley Graham, "U.S. Denies Raid on Najaf Is Imminent," *Washington Post,* 15/4/2004.

المجيء إلى العمل. وتصاعدت خيبات الأمل بالاحتلال، كما تصاعدت المشاعر المعادية للأمريكيين في أنحاء البلاد[٢٨]. قال صاحب حانوت في بغداد: "لقد قتل أربعة أمريكيين في الفلوجة. وبسبب ذلك تم قتل ٥٠٠ في الفلوجة. إن الأمريكيين يبعثون برسالة مفادها :نحن نملك القوة. هذا لن يقبله العراقيون أبداً"[٢٩].

في التاسع عشر من إبريل، ظهرت أولى علامات صفقة أطول أجلاً في الفلّوجة. تنص الصفقة على إنهاء القوات الأمريكية لحالة الهجوم، وتخفيف شدة تطويق المدينة، والسماح للزعماء المحليين بتعقب قتلة عمال بلاك ووتر الأمنيين، إذا استطاع الزعماء المدنيون إقناع المتمردين بالتوقف عن مهاجمة المارينز وبتسليم أسلحتهم الثقيلة. وفي الوقت نفسه، واصل رجال ميليشيا الصدر انسحابهم من المباني التي استولوا عليها، وبدأت الولايات المتحدة تسحب من الـ ٢٥٠٠ من الجنود الذين أحضرتهم على عجل إلى حدود النجف الخارجية. غير أن احتمالات السلام سرعان ما تضاءلت. فقد اشتكى القادة الأمريكيون من أن المتمردين لم يفوا بوعدهم تسليم الأسلحة الثقيلة، فاستأنف تبادل إطلاق النار والقصف. وفي الحادي والعشرين من إبريل، حذر الجنرال كونواي، من فرقة المارينز الأولى، من أن المدينة سوف تتعرض عما قريب لهجوم شامل. وبعد يومين، وعد بريمر المتجهم الوجه، في خطاب تلفزيوني مطول يرمي إلى حشد الدعم من الجمهور العراقي، بأن يقوم التحالف بدوره بإعادة الأمن. وقال للعراقيين: "ولكن عليكم أن تقوموا بدوركم أيضاً. إذا لم تدافعوا عن بلدكم العزيز، فلن يكون من الممكن إنقاذه". مع ذلك، فقد كان كبار الضباط الأمريكيين يعرفون الأخطار التي ينطوي عليها الحل العسكري في الفلوجة. وقال أحدهم: "لدينا القدرة على تحويل ذلك إلى ألمو[٣٠] (Alamo) جديدة إذا أخطأنا التقدير"[٣١].

٢٨- حتى قبيل الانتفاضة، قال ٨٠ في المئة من العراقيين الذين استُطلعت آراؤهم إنهم لا يثقون بسلطات الاحتلال، ولم يكن ٨٢ في المئة راضين عن قوات التحالف. انظر:

Thomas F. Ricks, “8o% in Iraq Distrust Occupation Authority,” *Washington Post,* 13/5/2004.

وقد أُجري الاستطلاع في مدن مختارة في أواخر مارس وأوائل إبريل.

٢٩- Edward Wong, “Battle for Falluja Rouses the Anger of Iraqis Weary of the U.S. Occupation,” *New York Times,* 22/4/2004.

٣٠- ألمو هي قلعة قُتل جميع أفراد حاميتها من الأمريكان أثناء حرب الولايات المتحدة مع المكسيك في منتصف القرن التاسع عشر (المترجم).

٣١- Eric Schmitt, “U.S. General at Falluja Warns a Full Attack Could Come Soon,” *New York Times,* 22/4/2004.

في الفلوجة، كانت الولايات المتحدة تواجه مأزقاً عسيراً، لم يكن له حل حاسم حتى قامت بتفريغ المدينة وتدميرها لاحقاً في تلك السنة. فإذا قامت باجتياح المدينة فإنها تتعرض لخطر إيقاع إصابات كبيرة بين المدنيين وإلى كارثة سياسية ـ ليس في العراق فحسب، بل على الصعيد الإقليمي ـ من شأنها أن تخرج المرحلة الانتقالية عن الخط وتتسبب بتجنيد المزيد من المقاتلين لحركة التمرد. من جهة أخرى، فقد كان الأمر يتعلق بأمن البلاد برمتها وبمصداقية وتصميم التحالف. وكان المتمردون يشعرون بمزيد من الجرأة جراء كل يوم تأخير وتراجع. وهكذا، فقد أصبحت الفلوجة قاعدة للمقاومة العنيفة، ومصنعاً للقنابل التي توضع على جوانب الطرقات وفي السيارات، وملاذاً للإرهابيين، بما في ذلك (حسبما كان يُعتقد) لأسوأ الجهاديين الأجانب، من أمثال أبي مصعب الزرقاوي، المهندس لكثير من عمليات السيارات المفخخة. وكان معظم القادة الأمريكيين يعتقدون أنه لا يمكن القضاء على التمرد أو احتواؤه إلا بسلسلة من الهجمات ذات النطاق الواسع. كان لكل خيار منطقه الإيجابي وجانبه السلبي المخيف. وكما تفجَّعَ أحد كبار المسؤولين الأمريكيين في واشنطن: فـ "إن جميع الخيارات غير مستساغة"[٣٢].

في يوم الأحد الخامس والعشرين من إبريل، ومن جراء طلب الزعماء العراقيين المزيد من الوقت من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في الفلّوجة، ومن جراء شعور كبار المسؤولين الأمريكيين بالتوتر بشأن الأخطار السياسية والعسكرية المقترنة بالهجوم، أجّل القادة الأمريكيون الهجوم مرة ثانية، وأعلنوا أنهم سيحاولون تسيير دوريات مشتركة في المدينة مع قوات الأمن العراقية. ووصف الجنرال كيميت هذا في بغداد بأنه تحول إلى "خط سياسي". كما أنه سيتواصل السعي لتحقيق حل سياسي في النجف. غير أن المسؤولين العسكريين أعربوا فيما بينهم عن تشككهم، إذ كانوا يتوقعون أن يقوم المتمردون بإطلاق النار على الدوريات المشتركة. وفي الواقع، فقد خرجت الخطة الجديدة عن الخط المرسوم لها، من حيث الأساس، عندما قام متمردون بانتهاك وقف إطلاق النار وهاجموا المارينز انطلاقاً من أحد المساجد في الفلوجة، فرد المارينز بدعم جوي كثيف أدى إلى تداعي مئذنة المسجد. وتواصل القتال والضربات الجوية طوال اليومين التاليين. على أنه جاءت علامة أمل في النجف، حيث أصبح السكان مشمئزين من وجود مقاتلي الصدر، وبدأوا يشنون هجمات أهلية وقتلوا خمسة من المتمردين.

٣٢- Rajiv Chandrasekaran and Robin Wright, "In Two Sieges, U.S. Finds Itself Shut Out," *Washington Post*, 29/4/2004.

وفي التاسع والعشرين من إبريل، تم كسر الجمود عندما توصل الجنرال كونواي بمبادرة منه إلى اتفاق تم بموجبه إسناد مسؤولية الأمن في المدينة إلى ميليشيا جديدة تضم ألفاً من العراقيين، أطلق عليهم اسم "جيش حماية الفلّوجة" (سُميت فيما بعد كتيبة الفلوجة)، كان على رأسها ضباط سابقون في الجيش العراقي وتضم جنوداً سابقين. ومقابل ذلك، كان على المارينز أن ينسحبوا من المدينة ومن مواقعهم المتقدمة المحيطة بها، بحيث يتم رفع الحصار عن المدينة الذي دام شهراً كاملاً. وكان من المتوقع، كما قال أحد ضباط المارينز، أن تخضع الميليشيا الجديدة لفرقة المارينز الأولى وأن تستمد أوامرها من الجنرال كونواي، وأن تكون "ملتزمة بالقتال وبالمحافظة على السلام في الفلوجة". لكن الواقع برهن على خلاف ذلك. فقد انسحب المارينز بالفعل، لكن المدينة ظلت قاعدة لعمليات المقاومة العنيفة. وفي غضون بضعة أيام، كان لا بد من استبدال الجنرال العراقي الذي اختاره الأمريكيون بسبب الزعم بأنه كان متورطاً في أعمال القمع في عهد صدام. وفي غضون شهر، كانت كتيبة الفلوجة تعسكر خارج المدينة في خيم ورجال الشرطة يربضون في سيارات الدورية، في الوقت الذي كان يقوم المتمردون الملثمون فيه بإدارة المدينة[٣٣]. ولم يتم تسليم الأسلحة الثقيلة، ولم يتم القبض على المقاتلين الأجانب، ولم يتم اعتقال قتلة مقاولي بلاك ووتر. وفي قلب المناطق السنية، اشتدت مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة مع توسعة رجال الدين السنة لنفوذهم. ولكن في الوقت الراهن كانت المواجهة العسكرية في الفلوجة قد انتهت استناداً إلى ما سماه المراقبون "حلاً يحفظ ماء الوجه".

كان شهر إبريل قاسياً على العسكريين الأمريكيين في العراق، حيث تكبدوا فيه ما مجموعه ١٣٠ من القتلى الأمريكيين (١٢٢ في القتال). هذا العدد فاق عدد الذين ماتوا أثناء القتال ويعادل إجمالي من قتل خلال الغزو الذي استمر ستة أسابيع للإطاحة بنظام صدام. أما الإصابات العراقية فقد كانت أكثر كثيراً، ربما أكثر من ألف قتيل، لم يكونوا جميعهم قد قُتِلوا بنيران أمريكية على الإطلاق، حيث إن الحرب الإرهابية على العراقيين تواصلت دون انقطاع.

بعد عودتي إلى الولايات المتحدة، كنت أشاهد بغضب وحزن تداعي الكثير مما كنت أنا وكثيرون آخرون نعمل من أجله في العراق. وفي منتصف إبريل، كتبت رسالة إلى رئيس مكتب الحكم، سكوت كاربنتر قلت

٣٣- Daniel Williams, “Despite Agreement, Insurgents Rule Fallujah,” *Washington Post,* 7/6/2004.

له فيها إني لن أعود إلى العراق في الأسبوع القادم كما كان مقرراً. فمع التدهور المثير في الوضع الأمني، من الواضح أني لن أتمكن من مغادرة المنطقة الخضراء لمقابلة العراقيين والتحدث معهم عن الديمقراطية، وهو واحد من أهم أسباب وجودي هناك. وكنت أشعر، وإن لم أقل ذلك لكاربنتر، بما أن مشورتي لم يكن يؤبه لها كثيراً لدى سلطة التحالف، وبما أن التواصل مباشرة مع العراقيين كان الغرض الوحيد الذي يمكن أن يبرر الأخطار المقترنة بعودتي، ولم أبت احتمال عودتي لاحقاً إذا تحسن الوضع الأمني، كنت أشعر في قرارة نفسي بأن خدماتي كمستشار لسلطة التحالف قد انتهت. ومع ذلك، فقد كنت أشعر بأن لدي شيئاً أقدمه، شيئاً أنا مدين به للصديقة التي طلبت مني الذهاب إلى العراق في المقام الأول، أقصد بذلك كوندوليزا رايس. ففي السادس والعشرين من إبريل، أرسلت لها مذكرة مطولة سرية طرحت فيها آرائي. وكان عنوان المذكرة "إرساء قواعد الاستقرار في العراق". وجاء في مطلع المذكرة ما يلي:

> خلال الشهر المنصرم، تدهور احتمال تحقيق انتقال ناجح في العراق تدهوراً كبيراً. وما يؤجج الأزمة الراهنة، بل يلقي بظلاله عليها أيضاً، المشكلات السياسية الخطيرة التي نواجهها. وهذه تعود أساساً إلى افتقار احتلالنا الشديد إلى الشرعية، وإلى الخوف من أن تكون الولايات المتحدة عازمة على البقاء في العراق إلى ما شاء الله. فإذا لم نجد سبلاً لتعزيز الشرعية، أو على الأقل القبول من جانب الشعب، بالعملية السياسية، وتهدئة الشكوك ومشاعر القلق العراقية المنتشرة بشأن الدوافع والنيات الأمريكية، فإننا سنواجه مقاومة آخذة في الاتساع لن نتمكن من التغلب عليها عسكرياً. إننا بحاجة إلى استراتيجية ذات توجه سياسي لاحتواء التمرد.

وهنأت الإدارة على بسط يدها إلى الأمم المتحدة وعلى إعطائها دوراً جوهرياً للإبراهيمي في ترتيب أمور الانتقال، وعلى قرارها الحديث في تضييق نطاق حملة اجتثاث كل ما يمت إلى البعث بصلة، الأمر الذي يتيح لمزيد من الموظفين المدنيين العودة إلى العمل. لكنني شعرت بأننا بحاجة إلى اتباع استراتيجية أوسع شمولاً لتحسين المناخ السياسي والأمني، وقدمت توصيات عدة. الأولى أنه يتعين علينا "التنصل من أي طموحات طويلة الأجل في العراق"، قد يتعين على الولايات المتحدة أن تصرح بصورة واضحة للشعب العراقي وللعالم بأننا لن نسعى للحصول على قواعد عسكرية في العراق ـ وهو أحد المخاوف التي تغذي التمرد؛ الثانية، من

أجل زيادة تجريد التمرد من عنفوانه، فقد أوصيت بتحديد تاريخ لسحب قواتنا ـ حتى لو كان ذلك بعد ثلاث أو أربع سنوات ـ وهذا لتمكين العراقيين أيضاً من الإدراك أن الاحتلال سوف ينتهي في وقت ما وأننا جادون في قولنا إننا سنغادر العراق عندما يصبح آمناً؛ الثالثة، يتعين علينا أن نستجيب للهواجس المتعلقة بالمعتقلين العراقيين ـ على الأقل إعطاء أسرهم المزيد من المعلومات وزيادة إمكانية وصولهم إليهم (كان هذا قبل يومين من الكشف عن فضيحة الإساءة في سجن أبو غريب التي نشرتها سي بي اس في برنامج ٦٠ دقيقة (الجزءالثاني)، ولم يكن لدي في ذلك الوقت علم بتلك الفظائع). وقد اقترحت أيضاً أن نتوقف عن الحديث عن الحكومة الموقتة لما بعد الثلاثين من يونيو بأن لها "سيادة محدودة" فقط وأن نوفر مستوى السلطة اللازم لجعلها فعالة وذات مصداقيّة. وكررت عدداً من التوصيات بشأن القضايا المتعلقة بالعملية الانتقالية، والتي كنت قد قدمتها في مذكرتي الأخيرة إلى بريمر: اجعل المزيد من المال يتدفق إلى حلفائنا العراقيين (عبر دفع المرتبات لأعضاء مجلس الحكم والمسؤولين الأمنيين في الوقت المحدد، وزيادتها)؛ وامض بهمة ونشاط في تنفيذ خطة نزع سلاح الميليشيات وتسريحهم وإعادة دمجهم؛ قم باستثمار دعم الشيعة المعتدلين العلمانيين؛ وأنشئ صندوقاً شفافاً للأحزاب السياسية بغية تحقيق المساواة في ميدان اللعبة.

كانت توصيتي الأخيرة، التي يعتمد عليها الكثير من أشياء أخرى تتضمن ما يلي:

> لا بد لنا من إرسال المزيد من الجنود والمعدات. ولعل أوان ذلك قد فات الآن أيضاً. على أني خلال الأسابيع التي قضيتها في العراق، لم أقابل ضابطاً عسكرياً واحداً كان يشعر في قرارة نفسه بأن لدينا ما يكفي من الجنود. كان الكثيرون يشعرون بأننا كنا (ولا نزال) بحاجة إلى آلاف أخرى من الجنود (ضمن حدود الممكن) فرقة أو فرقتان على الأقل. إذا كان لنا أن نؤمِّن الأحياء والطرقات والمرافق وأن نوجد بيئة يتوفر فيها الحد الأدنى من الأمن، بحيث يتمكن المقترعون من التسجيل والإدلاء بأصواتهم، ويتمكن المرشحون من الاتصال بالناخبين ويتمكن المراقبون من مشاهدة كل هذا، فإننا سوف نحتاج إلى المزيد المزيد من قوات الأمن، أكثر مما هو متوفر لدينا الآن، والمزيد المزيد من السيارات المصفحة وغير ذلك من المعدات. ومن المأمول أن يتحقق بعض هذا جراء تسريع تدريب الجيش العراقي ووحدات الشرطة. ثمة شعور عام بأن تدريب الشرطة كان بطيئاً وغير فعال إلى

> درجة تدعو إلى الأسى حتى الآن. ومن المأمول أن يقدم المزيد من الأطراف الدولية جنوداً، بعد نقل سلطة الحكم في الثلاثين من يونيو.

وختمت المذكرة قائلاً:

> أعرف أن كثيراً من هذه التوصيات صعب التنفيذ، وأن لهجة هذه الرسالة تنطوي على الفظاظة. لكني أعتقد أننا نواجه خطراً كبيراً ومتزايداً في أن نفشل في العراق. فإذا لم نقم على وجه السرعة بوضع خطة متماسكة لمواجهة التمرد، خطة تنطوي على مبادرات سياسية وعسكرية، عراقية ودولية، فسوف نقترب شيئاً فشيئاً من نقطة الترجيح التي يتعاطف معها كثير من العراقيين مع التمرد أو ينضمون إليه، بحيث لا نستطيع السيطرة بأي ثمن يمكن تحمله.

وللتأكد من تسلُّم الدكتورة رايس للمذكرة، اتصلت بمساعدتها الشخصية التي أخبرتني بأنها سلمت المذكرة إليها وإلى السفير بلاكويل أيضاً.

وبما أني لم أسمع منهما أي رد، فإني لا أعرف إن كانت أي من توصياتي قد تم أخذها على محمل الجد.

امتد تمرد مقتدى الصدر أسابيع أخرى، ربما لأنه ظن أن الأمريكيين سيدعونه مسيطراً على النجف وكربلاء والكوفة، مثلما تراجعوا عن قتال المتمردين بغية استئصالهم من الفلوجة. لكنه كان يوجد فروق كبيرة بين حالتي العصيان. فخلافاً لما كانت عليه الحال في الفلوجة، حيث كان الإسلاميون الراديكاليون والمتمردون البعثيون مسيطرين سيطرة ثابتة، كانت قوات الصدر منتشرة بأعداد أقل عبر جزء أوسع من المنطقة، وكانت تلقى دعماً أقل كثيراً من السكان المحليين، الذين سرعان ما عيل صبرهم بالمقاتلين والفوضى المادية والانخلاع الاقتصادي الذي تسببوا به. وفي حين أن رجال الدين السنة كانوا يتعاطفون إلى حد بعيد مع التمرد واتحدوا مع الموالين لحزب البعث في قضيته، فإن أكثر رجال الدين الشيعة من ذوي المكانة كانوا يظهرون على نحو متزايد ازدراءهم للصدر ويعربون عن رغبتهم في رحيل مقاتليه عن مدينتي النجف وكربلاء المقدستين. وفي حين أن كبار رجال الدين هؤلاء أوضحوا أنهم لم يكونوا يريدون رؤية القوات الأمريكية أيضاً في مدنهم، إلا أن معارضتهم أخذت تتضاءل مع ازدياد عناد الصدر وازدواجيته. وكانت شخصيات شيعية أخرى كثيرة

أكثر وضوحاً. فقد قال أحد زعماء القبائل: "إن النجف ليست مكة". فإذا كان الأمريكيون يريدون "التخلص من المجرمين واللصوص،" فإنه يؤيد ذلك كلياً[٣٤]. ومع أن الصدر أثار الكراهية ضد الاحتلال الأمريكي، من خلال استغلال موجة من الاستنكار الشعبي الشديد بشأن فضيحة الإساءات التي جرت في سجن أبو غريب، إلا أن الكراهية ضد احتلال الصدر ذاته للمدن الشيعية أخذت تزداد.

وفيما رفض الصدر وقادة الميليشيا مناشدات رجال الدين والسياسيين الشيعة بأن يسحبوا مقاتليهم من المدينتين المقدستين ويسرّحوا ميليشياتهم، أخذت القوات الأمريكية بالهجوم وأطبقت تدريجاً على المعاقل الرئيسية لجيش المهدي. بدأ الهجوم في الخامس من مايو عندما وجهت القوات الأمريكية ضرباتها إلى المناطق التي كان الصدر موجوداً فيها في كربلاء والديوانية. في الهجوم على كربلاء، تحولت مأساة الأسابيع المنصرمة إلى مهزلة حين اجتاح ٤٥٠ من الجنود الأمريكيين بمركباتهم المصفحة مدينة ملاهٍ في المنطقة، ووصلوا إلى منطقة قرب دولاب فيريس وسيارات المصادمة، حيث كان جيش المهدي يخزِّن أسلحته. وفي خضم قتال شديد بنيران الأسلحة، قتلوا عراقياً "كان يلقي القنابل اليدوية من منطقة سفن القراصنة"، كما أوردت ذلك صحيفة **النيويورك تايمز**[٣٥]. وخلال الأسابيع التالية، تلت ذلك هجمات عديدة في الكوفة وكربلاء والنجف والعمارة والناصرية ومدينة الصدر، فيما ألحقت القوات الأمريكية الهزائم المنكرة بجيش المهدي، ودمرت مقاره في المدن واستولت على مخابئ كبيرة لأسلحته، واستعادت مبانيَ استراتيجية. وجرى قتل المئات من مقاتلي الصدر، ولكن ما قتل من الأمريكيين كان عدداً قليلاً. وقد قاوم رجال ميليشيا الصدر بأسلحة ثقيلة ومكر متزايد، وقاموا بهجمات من طرفهم، لكنهم لم يكونوا يضاهون الأمريكيين، بما يتميزون به من تدريب وتقانة وقوة نيران مخيفة[٣٦].

على أن الانتصار العسكري على الصدر كان إلى حد كبير جداً انتصاراً عراقياً أيضاً. ففي المنطقة الجنوبية الوسطى في ربيع عام ٢٠٠٤، قامت القبائل العراقية بدور رئيسي في إلحاق الهزيمة بجيش المهدي. فعندما

٣٤- John F. Bums, “Iraq Shiites Urge Cleric to Resist,” *New York Times,* 6/5/2004.

٣٥- Edward Wong, “U.S. Troops Start Major Attacks on Shiite Insurgents in 2 Cities,” *New York Times,* 6/5/2004

٣٦- كان الكثير من دمار الأماكن المدنية ناجماً عن هذه المدافع الضخمة. وكانت قذائف الدبابات تخترق جدران بعض البيوت وتؤدي إلى تداعي بعضها الآخر على الرغم من بعد الهدف منها بما يزيد على بيتين أو ثلاثة. انظر:

Berlin, “Challenges to Democracy,” p. 39.

تخلى الكثيرون من الشرطة النظامية عن القتال في محافظة القادسية، قام المحافظ حازم الشعلان (الذي أصبح لاحقاً وزيراً للدفاع في الحكومة الموقتة التي خلفت الاحتلال) بنفسه بقيادة المقاتلين من قبيلة الخزاعي، وحال دون سقوط المحافظة. وفي محافظة بابل، تجمعت قبيلة ويتويت واتحاد قبائل بني حسن ضد قوات الصدر. وقام الشيخ أحمد خابون العباسي بني حسن، رئيس بلدية الكِفل، الذي كان مضيفي عندما زرت البلدة ومزار حزقيال في شهر مارس، بقيادة رجال قبيلته خلال ثلاثة أيام من القتال الضاري ضد جيش المهدي، وألحق بهم الهزيمة. وبفضل جهود القبائل في بابل، لم تتمكن قوات الصدر في النجف من الاتصال بزملائهم المقاتلين في كربلاء ـ وهو تطور كان من الممكن أن يجعل وقف تمرده متعذراً[٣٧]. وقد علق مسؤول سابق في سلطة التحالف لاحقاً بأن هؤلاء العراقيين "مستعدون للقتال حتى الموت إلى جانب التحالف للدفاع عن فكرة تحقيق مستقبل ديمقراطي للعراق. فقد أدركوا أن الصدر كان يحاول إقامة دكتاتورية أخرى لا ترحم، لذا فقد حشدوا قوتهم للوقوف في وجهه".

على صعيد الدعاية، كان الصدر وقواته يحاولون إثارة انتفاضة شيعية جماهيرية ضد قوات الاحتلال، وهم يهتفون في إحدى النقاط في شوارع النجف: "إنهم يهود! إنهم يهود!" لكن هذه التكتيكات باءت أيضاً بالفشل. وفي الثامن عشر من مايو، بعد مناشدة الصدر للعراقيين بأن يهبوا لنجدته في النجف، أصدر السيستاني بسرعة تصريحه الذي دعا فيه جميع القوات إلى مغادرة النجف، وحث زملاءه الشيعة على عدم الانضمام إلى الانتفاضة. وبدا أن العسكريين الأمريكيين حصلوا على موافقة ضمنية من آية الله السيستاني وغيره من الزعماء الدينيين الشيعة بأن يستأصلوا متمردي الصدر، شريطة عدم مهاجمتهم للعتبات الشيعية المقدسة للإمام الحسين والإمام العباس في كربلاء والإمام علي في النجف أو إلحاق الأذى بها. ومع مرور الأيام، اقترب القتال شيئاً فشيئاً من العتبات، التي حاول جيش المهدي الاستيلاء عليها، لكنه فشل في ذلك (بفضل الحراس المحليين داخل المساجد والقناصة الذين وضعهم الأمريكيون سراً في الخارج). ومن تخوم ومدافن العتبات، كانت قوات الصدر تطلق النار على الجنود الأمريكيين، على أمل إغرائهم بارتكاب

٣٧- لقد منعت القبائل العراقية جيش المهدي من التمركز في ريف محافظة النجف (الأمر الذي أدى إلى حصر الصدر ومقاتليه في الكوفة والنجف)، وساعدت على منع قوات الصدر من تدعيم السيطرة على كربلاء.

أخطاء كارثية في إطلاق النار على الأماكن المقدسة وجعل جماهير الشيعة تنضم إلى قضيتهم، لكن الأمريكيين تجنبوا، استناداً إلى تعليمات واضحة وانضباط صارم وإلى التقانة التي تمكّنهم من إصابة الأهداف التي يريدونها، الوقوع في الكارثة السياسية المقترنة بمهاجمة العتبات أو إلحاق الأذى بها. وعندما انتهى القتال، وتم طرد قوات الصدر، رأى أحد الصحافيين "أن في الرخام الأزرق والأبيض والجدران المكسورة بالآجر التي تحيط بعتبة الحسين بعض الثقوب التي خلفها الرصاص، مع أن مبانيَ كاملة قد دمرت عن بكرة أبيها على بعد أقل من ٥٠ ياردة"[٣٨].

بحلول أواخر شهر مايو، كانت قوات الصدر التي هلك قسم كبير منها قد انسحبت إلى حد كبير من كربلاء، وكأنها ذابت في جناح الليل، مخلفةً وراءها مركزاً مدمراً للمدينة واقتصاداً محلياً محطماً، وسكاناً يشعرون بالنفور منهم شعورهم بالنفور من الاحتلال الأمريكي. ثم أطبقت القوات الأمريكية على الصدر في الكوفة، وهي قاعدته الأساسية، وشددت الضغط على قواته في النجف. ونظراً إلى عزلته السياسية المتزايدة وإلى مقتل المئات من مقاتليه، وافق الصدر، في السابع والعشرين من مايو على التعامل مع الزعماء العراقيين، الذين وافق عليهم المسؤولون الأمريكيون (جراء ضغط من السيستاني). وهكذا، سوف يسحب الصدر قواته من شوارع النجف والكوفة ويصرف مقاتليه من غير أهل المدينتين ويغلق المحاكم الشرعية، في حين سيسحب الأمريكيون معظم قواتهم من المدينتين أيضاً. ولم يتم اشتراط استسلام الصدر أو نزع أسلحته، مع أن سلطة التحالف لم تعترف بذلك علناً[٣٩].

استمرت الصدامات الدامية المتقطعة لمدة أسبوع، وبحلول أواخر يونيو، بعد محاولة بعض الشخصيات الشيعية الأكثر اعتدالاً جذبه للانخراط في العملية السياسية، أيد الصدر الحكومة العراقية الموقتة، وأمر مقاتليه بوضع أسلحتهم والعودة إلى محافظاتهم.

وهكذا، فقد وصل تمرد الصدر إلى نهاية موقتة في هدنة غير رسمية. ولفترة من الوقت، عاد نوع من الوضع الطبيعي غير المستقر إلى المدن الشيعية، فيما قامت الشرطة بإعادة فرض سلطتها، وأخذ الناس يعملون على

٣٨- Dexter Filkins, “Two Shrines Intact, but U.S. Reputation Is Marred After Clashes with Rebels,” *New York Times,* 27/5/2004.

٣٩- Daniel Williams, “U.S. Calls Sadr Cease -Fire Intact Despite Clashes,” *Washington Post,* 29/5/2004.

إنعاش الحياة الاقتصادية والدينية. وعلى الرغم من تصريحات الأمريكيين المتكررة بأنهم سيقتلون الصدر أو يلقون القبض عليه ويفككون جيش المهدي، فقد بقي طليقاً، وبقيت ميلشياته على الرغم من الهزيمة المنكرة التي لحقت بها.

الفصل التاسع

تسليم مقاليد الحكم

في الرابع من إبريل، عاد مبعوث الأمم المتحدة الخاص الأخضر الإبراهيمي إلى بغداد بغية الشروع في المهمة الحساسة المتصلة بتأليف الحكومة الموقتة التي ستتسلمها سلطة التحالف مقاليد الحكم بتاريخ الثلاثين من يونيو. وقد كان القانون الإداري الانتقالي قد حدد بنية وصلاحيات السلطة التي ستحكم العراق ريثما يتم انتخاب حكومة في ظل دستور دائم، بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. إلا أنه، بوجود الحل الوسط الذي عمل الإبراهيمي على التوصل إليه في فبراير، والذي نص على تأجيل الانتخابات المتعلقة بالبرلمان الانتقالي حتى نهاية عام ٢٠٠٤ أو أوائل عام ٢٠٠٥، كان لا بد من إيجاد وسيلة ما من أجل إقامة حكومة لتصريف الأمور لتكون جسراً بين تسليم مقاليد الحكم الذي كان سيجري في الثلاثين من يونيو والانتخابات الانتقالية، التي ربما ستجرى في يناير ٢٠٠٥. وكان لا بد أيضاً من تحديد طبيعة هذه الهيئة الموقتة. ومتى يتم الاتفاق على ذلك، كان من المقرر وضع أحكام من أجل الحكومة الموقتة في ملحق للقانون الإداري الانتقالي.

وكان من المفترض أن تجري أول رحلة عودة إلى بغداد يقوم بها الإبراهيمي بعد وساطته لدى السيستاني في أوائل فبراير. وكانت إدارة بوش تُعد انخراطه أمراً حيوياً إذا كان للسلطة الموقتة أن تمتلك الشرعية الدولية والمحلية التي من شأنها أن تحتاج إليها من أجل حكم عراق ما بعد الحرب وإعداد البلاد للانتخابات وخفض الدين الخارجي الذي كان يشل العراق. وقد اعترف أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية في أواخر مارس بأن: "هذه عملية شديدة التأثر بعنصر الزمن الذي لا نملك ما يكفي منه"[١]. كما كان البيت

١- Robin Wright, "U.S. Relying on UN Help with Iraq Exit Plan," *Washington Post,* 30/3/2004.

الأبيض وسلطة التحالف يعرفان أيضاً أن الخبرة الإدارية والمصداقية الدولية للأمم المتحدة أمران أساسيان في المساعدة على إعداد العراق لانتخابات يناير ٢٠٠٥.

غير أن مجلس الحكم كان يرى خلاف ذلك. فقد قاوم محور المؤتمر الحزبي الانتخابي ـ الذي كان يضم أحمد الچلبي وعبد العزيز الحكيم وإبراهيم الجعفري ومحمد بحر العلوم ـ عودة الإبراهيمي مقاومة شديدة. كان هؤلاء الزعماء الشيعة يخشون من أن الإبراهيمي، وهو مسلم سني قومي عربي اتصف بالاعتدال طوال مدة عمله، سوف يخفف النصوص المتعلقة باجتثاث البعث، ويعطي المزيد من السلطة للسنة في الحكومة الانتقالية ـ وأن الإبراهيمي سوف يهمِّشهم بسهولة في الحكومة الانتقالية، لمصلحة زعماء سياسيين جدد. وفي سعيهم إلى الحفاظ على سيطرتهم بعد الثلاثين من يونيو، رأوا أن أفضل خيار لهم هو أن يقوموا بأنفسهم بتأليف الحكومة الانتقالية في مفاوضات مباشرة مع الأمريكيين.

كانت الأمم المتحدة جاهزة للعودة إلى العراق للتوسط في التحدي الذي تنطوي عليه العملية الانتقالية ولتقديم المساعدة على تهيئة البلاد للانتخابات ـ ولكن ليس من دون رسالة دعوة رسمية من العراقيين. فقد قال الإبراهيمي في السادس عشر من مارس: "إننا لا نتوسل لإعطائنا دوراً في الانتخابات، ولكن إذا كانت هناك حاجة إلينا، فسوف نقدم المساعدة"[٢]. وعندما حث الأمريكيون مجلس الحكم على إصدار خطاب إلى الأمم المتحدة يدعو الإبراهيمي إلى العودة، أخذ الشيعة المتشددون موقفاً متصلباً. وفي سعيهم لحشد التأييد لقضيتهم، سعوا إلى تلطيخ سمعة الإبراهيمي بنشر الأقاويل والصور للإيحاء بأنه سبق له أن قام بزيارات ودية لصدام ـ وهي تهمة كان يمكن أن تستبعد مجموعة كبيرة من الدبلوماسيين والسياسيين الدوليين من القيام بأي دور في العراق، بمن فيهم عدد من الأمريكيين. وفي الوقت نفسه، كانت الأمم المتحدة منهمكة في دفع تهم أكثر خطورة تلوث سمعتها. فقد انتشرت تقارير توحي بوجود فساد كبير أحاط ببرنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي كانت الأمم المتحدة تشرف عليه، وهو البرنامج الذي مكّـن العراق من بيع نفط قيمته ١٠ مليارات دولار بغية استيراد الغذاء وغيره من الضروريات خلال مدة العقوبات المفروضة على نظام صدام.

٢- Warren Hoge, "Iraqi Leader Reaffirms UN Role in Transition," *New York Times,* 17/3/2004.

وفي أوائل مارس، وجدت لجنة تحقيق مستقلة عينها كوفي أنان أن أخطاءً تم ارتكابها في نطاق الإدارة الأمنية للأمم المتحدة قد ساهمت في ارتفاع عدد القتلى جراء تفجير بعثة المنظمة الدولية في أغسطس ٢٠٠٣.

واستباقاً لوصول الإبراهيمي الوشيك ولتصعيد الضغط على مجلس الحكم لإصدار الدعوة المطلوبة، وصل إلى بغداد في الثالث عشر من مارس مندوب كوندوليزا رايس في مجلس التحالف لشؤون السياسة العراقية روبرت بلاكويل. وكان من المقرر أن يبقى بضعة أسابيع لتقديم المساعدة على توجيه المناقشات المتعلقة بتأليف الحكومة الانتقالية، لكن كان عليه أيضاً أن يلاحق الإبراهيمي، وذلك بغية الحصول على المعلومات وتأكيد المصالح الأمريكية. وقد انضم بلاكويل إلى بريمر في الضغط على أعضاء مجلس الحكم من أجل دعوة الأمم المتحدة للعودة إلى العراق. وقد وصف ذلك أحد المسؤولين الأمريكيين بطريقة فظة، حين قال: "إننا نحاول أن نجعل مجلس الحكم "يعطس" خطاباً"[٣]. وفي السادس عشر من مارس، بعد أيام متأزمة، بدا أن المشكلة في طريقها إلى الحل حين أعلنت الأمم المتحدة أن آية الله السيستاني قد أرسل خطاباً إلى الأمين العام كوفي أنان يتبرأ فيه من التقارير التي تقول إن الشيعة لا يريدون عودة بعثة الأمم المتحدة. وفي صباح اليوم التالي، في اجتماع مع مجلس الحكم ساد فيه التوتر، حذر بريمر الأعضاء من حصول "مواجهة" مع الولايات المتحدة إذا لم يقوموا بإصدار الخطاب. وبعد بضع ساعات، خرج المجلس بمسودة خطاب موجه إلى أنان، يطلب من الأمم المتحدة مساعدة العراق على تأليف حكومة موقتة وإجراء انتخابات من أجل انتخاب حكومة انتقالية بحلول شهر يناير. لم يكن الخطاب مفعماً بالحماسة، لكنه كان يفي بالغرض. وأجاب أنان في خطابين موجهين إلى مجلس الحكم وإلى سلطة التحالف بأن الإبراهيمي سوف يترأس الوفد القادم إلى العراق.

وفي اليوم التالي، التاسع عشر من مارس، تغيرت اللعبة السياسية ثانية عندما وجه مكتب السيستاني خطاباً إلى الإبراهيمي يعلمه فيه بأن آية الله الكبير لن يوافق على عقد أي اجتماعات معه ما لم يوافق مجلس الأمن على عدم فرض القانون الإداري الانتقالي على جمعية انتقالية منتخبة حديثاً. وفي هذا الخطاب، كان السيستاني يرسل إشارة إلى أنه لا ينوي التخلي عن اعتراضاته، التي تستند إلى أسباب مبدئية، على الدستور الموقت، وأنه عندما لان وسمح لأعضاء مجلس الحكم الشيعة الرئيسيين بتوقيع الوثيقة في الثامن من

٣- Colum Lynch and Rajiv Chandrasekaran, "Shiite Leader in Iraq Wants Help of U.N., Envoy Says," *Washington Post,* 17/3/2004.

مارس، فإن تنازله كان تكتيكياً محضاً. وقد جاء خطاب السيستاني رداً على معلومات ـ صحيحة كلياً ـ بأن الولايات المتحدة عازمة على أن تطلب الاعتراف بالقانون الإداري الانتقالي في قرار مجلس الأمن التالي عن العراق، والذي يمكن له أيضاً دعم الحكومة الموقتة والعملية الانتقالية. وكان الأكراد يرون أن اعتراف الأمم المتحدة بالقانون الإداري الانتقالي أمر حيوي لتثبيت حكمهم الذاتي ضمن النظام الفدرالي. لكن ذلك "التخندق" كان بالضبط هو ما يعارضه السيستاني، حيث إنه كان يرى، كما صرح مراراً وتكراراً، أن هيئة غير منتخبة لا تستطيع إلزام هيئة منتخبة. وأعرب السيستاني عن أن دعم الأمم المتحدة للقانون الإداري الانتقالي "لن يقبله الجمهور العراقي، ومن شأنه أن تكون له عواقب خطيرة في المستقبل".

وفيما كان الإبراهيمي يستعد للعودة إلى العراق، كان المسؤولون الأمريكيون في بغداد وواشنطن منهمكين في مناقشة الخيارات المتعلقة بسبل تعيين الحكومة الموقتة وما ستكون عليه بنيتها وصلاحياتها. وكما أوضح ذلك ميغهان أوسوليفان في اجتماع جرى في العشرين من مارس للمسؤولين، لم يكن الغرض من المناقشات تقييد الإبراهيمي، فقد قال "إننا نريد الأمم المتحدة أن تنخرط في هذا الأمر. سوف نعتمد مقاربة أقرب إلى الشراكة مع فريق الإبراهيمي هذه المرة". وإذا كان الإبراهيمي سينظر في جميع وجهات النظر، فمن المؤكد أنه سوف يرغب في موازنة منظار سلطة التحالف.

كانت هناك أربعة خيارات أساسية لتأليف الحكومة الموقتة. أبسطها -الذي نال أقوى تأييد من قبل الأعضاء البارزين في مجلس الحكم- هو تحويل المجلس إلى الحكومة الموقتة، وترك الهيئة المؤلفة من ٢٥عضواً تختار جميع المسؤولين، ومن ثم يتم إنشاء هيئة تشريعية محدودة. وقد تمثّل أحد تنويعات هذا الخيار في توسعة مجلس الحكم بصفة معتدلة، ربما بزيادة ١٠ إلى ٢٥ من الأعضاء (أو، حسب بعض السيناريوهات، إلى ما مجموعه ٧٥ أو ١٠٠ من الأعضاء). والسؤال المطروح، في هذه الحالة، هو: من سيختار الأعضاء الإضافيين؟ وبالطبع، كان يوجد لدى مجلس الحكم جواب جاهز: "نحن الذين سنقوم بذلك". وكان بلاكويل وبعض المسؤولين الأمريكيين الآخرين يرون أن التوسعة يجب ألاّ تؤدي إلى أكثر من خمسين عضواً، على أن يتم اختيار الأعضاء الجدد بصفة جماعية من قبل مجلس الحكم القائم وسلطة التحالف والأمم المتحدة. واقترح بعض المسؤولين في سلطة التحالف خياراً ثانياً، من شأنه أن يسند دوراً إلى مجالس المحافظات والمجالس المحلية. فقد يختار كل مجلس محافظة وأكبر المجالس المحلية (حسب نسبة

حصة المحافظة من السكان) أعضاء هيئة اختيار يقومون لاحقاً بانتقاء رئيس وزراء موقت ومجلس وزراء ورئيس ونواب للرئيس. واقترح أحد المنشقين الإقليميين بأن تتم ببساطة إضافة جميع حكام المحافظات إلى مجلس الحكم. وكان هناك خياران آخران ينطويان على المشاركة بصفة عامة، قيل إنهما الخياران المفضلان لدى الإبراهيمي ومستشاريه المقربين. وينص أحدهما على عقد مؤتمر وطني -نوع من "اللويا- جيرغا المصغّر" على غرار الجمعية ذات الطراز التقليدي المكونة من ١٥٠٠ من الأعضاء الذين اختاروا الحكومة الموقتة في أفغانستان. وقد أثار هذا الخيار السؤال المتعلق بسبل اختيار المندوبين نفسهم إلى المؤتمر الوطني ـ وما إذا كان بإمكان التجمع الاجتماع في الوقت المناسب لاختيار حكومة موقتة قبل الثلاثين من يونيو. وحث الذين أعجبهم هذا المفهوم ولكنهم شككوا في تفاصيله على اعتماد خيار رابع: حوار حول مائدة مستديرة مصغرة يضم من قرابة ثلاثين إلى مائة من أصحاب الشأن الرئيسيين من أنحاء البلاد. لكن هذه المقاربة أثارت أيضاً مسألة الاختيار الشائكة.

ومع أن إدارة بوش شددت بقوة (من خلال بلاكويل) على خيار توسعة مجلس الحكم، فإن بريمر كان أكثر إدراكاً لمشاكل المجلس المتصلة بعدم الفاعلية والشرعية، وكان منفتحاً على البدائل التي من شأنها أن تلغي دور المجلس. كان بريمر يدرك، ولا يفتأ يوضح، أنه يتعين على الحكومة الموقتة أن تكون أكثر تمثيلاً مما كان مجلس الحكم عليه. على أن ما لم تكن حكومة الولايات المتحدة ولا بريمر يرغبان في رؤيته هو أي نوع من هيئة تشريعية دائمة في الحكومة الموقتة. ففي اجتماع لزعماء التحالف العسكريين والمدنيين من أنحاء البلاد جرى في السادس والعشرين من مارس، أوضح بريمر أن الأغلبية العظمى من العراقيين يريدون أن يكون للحكومة الموقتة غير المنتخبة نطاق محدود من السلطة. لكنه كان (هو ورؤساؤه في واشنطن) يخشون "احتمال قيام هذه الهيئة [وهي هيئة تشريعية موقتة] بإصدار قرارات قد تضر بمصالح التحالف ـ مثل الدعوة إلى انسحاب التحالف". لهذا السبب، كان المسؤولون الأمريكيون حذرين من إجراء توسعة كبيرة لمجلس الحكم (إلى أكثر من ٥٠ عضواً)، أو من مؤتمر وطني قد يخرج عن السيطرة ويتحدى الوجود الأمريكي في العراق.

كانت المعارضة المتعلقة بفرع تشريعي تناقض موقفاً أعرب عنه مكتب الحكم في مذكرتين موجهتين إلى بريمر، الأولى في فبراير (بعد أن تنامت إلى علمنا فكرة الإبراهيمي بإقامة حكومة لتصريف الأعمال قبل إمكان اختيار حكومة انتقالية)، والثانية في الثاني والعشرين من مارس (تمت كتابتها بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني

لسلطة التحالف). كنا نخشى من وجود حكومة موقتة، غير مسؤولة أمام أي جهة (باستثناء مسؤوليتها أمام الأمريكيين، بصفة غير رسمية). لذا، فقد أكدنا أهمية وجود ضوابط وموازين خلال الفترة الموقتة، لمنع احتمال إساءة السلطة من جانب الحكومة الموقتة، ولا سيما من جانب رئيس الوزراء. وفي حين أنه يمكن ممارسة بعض الضوابط ضمن الفرع التنفيذي للحكومة، فقد كنا نشعر (بالرجوع إلى المبادئ الدستورية الكلاسيكية) بأن ثمة حاجة إلى فروع مستقلة للحكومة، بما في ذلك "الفرع التشريعي" أو "المجلس الاستشاري". (كنت من بين الذين كانوا يحبذون التعيين الموقت على الأقل لقضاة المحكمة العليا لهذا الغرض أيضاً). وكان بريمر قد تحدث صراحة عن الحاجة إلى وجود ضوابط على سلطات الحكومة الموقتة، لكنه لم ينتبه إلى التناقض بين ذلك المبدأ وموقفه من وجود هيئة تشريعية. ومجاراة لما كنا نحن (والأمم المتحدة) نسمعه من العراقيين، فقد أكدنا وجوب تقييد سلطات الهيئة الاستشارية ـ والحكومة الموقتة ذاتها. فيجب ألاّ يكون بوسعها التلاعب بالقانون الإداري الانتقالي أو اعتماد أي معاهدات أو اتفاقيات من شأنها إلزام العراق حتى ما بعد الفترة الموقتة، أو القيام بخلاف ذلك بتغيير البنية القانونية والاقتصادية للعراق. فمثل هذه التغييرات تقتضي شرعية هيئة منتخبة. بل إننا اقترحنا حتى استعارة اللغة التي استخدمها السيستاني في منع المجلس الموقت من اتخاذ قرارات "من شأنها أن تؤثر في مصير العراق".

كان البعض منا في القصر، في شهر مارس، يسعى لجعل اختيار السلطة الموقتة عملية ديمقراطية وتشاركية قدر الإمكان، إذا كان للحكومة أن تحظى بالاتساع والشرعية والدعم من قبل الشعب، وهو ما تحتاج إليه في التصدي للتحديات الصعبة التي تنتظرها. لذا، فقد فكرنا في طرائق مختلفة لعقد مؤتمر وطني يقوم بانتخاب الزعماء الموقتين الرئيسيين. وقد تكوّن تفكيرنا من جراء عشرات المحادثات التي أجراها المسؤولون في سلطة التحالف، في الأسابيع المنصرمة، مع سلسلة واسعة من العراقيين، الذين كانوا يحبذون بشدة عقد مؤتمر وطني للقيام بهذا الدور، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يعزز المصالحة الوطنية. أجرى الكثير من تلك المحادثات توماس ووريك، الدبلوماسي العريق الذي قام بتنظيم "مشروع مستقبل العراق" في وزارة الخارجية الأمريكية، والذي كان الآن في بغداد يعمل مع مكتب سلطة التحالف المعني بتوسعة مهام المحافظات. ففي أواخر مارس، جمع ووريك مختلف الأفكار في مخطط يتعلق بعقد مؤتمر وطني، يتم من أجله اختيار المشاركين من أنحاء العراق وفق الطريقة التالية: يتم اختيار ٤٠٠ من قبل

مجالس المحافظات بأعداد تتناسب مع سكان كل محافظة؛ واختيار ٢٣٠ من قبل الاتحادات المهنية ونقابات العمال ذات القواعد الواسعة التي تقوم بالاختيار من جميع الجماعات الإثنية والإقليمية، على أن يجري كل ذلك في انتخابات تحت إشراف قضاة عراقيين؛ و٢٥٠ من جانب الجماعات النسائية؛ و٥٠ من قبل مندوبين قبليين تختارهم سلطة التحالف والأمم المتحدة بالتشاور مع زعماء القبائل؛ و٣٠ من قبل الأقليات الإثنية. ويتمم المؤتمر أعضاء مجلس التحالف الخمسة والعشرين و٢٠ آخرين يعينهم الإبراهيمي وبريمر لضمان التوازن الكلي. ومن شأن الحجم الكبير للمؤتمر الوطني ـ ١٠٠٥ من المشاركين ـ إفساح مجال أوسع لضمان وجود هيئة ممثِلة على نطاق واسع. على أنه كان يوجد اعتبار آخر أيضاً. فهيئة مؤلفة من ١٠٠٠ عضو (أو حتى ٧٠٠ من الأعضاء) ستكون أكبر من أن تبقي نفسها بوصفها مجلساً تمثيلياً دائماً.

وينص المخطط الذي أعده ووريك على أن يجتمع المؤتمر الوطني لمدة ثلاثة أيام في نهاية شهر مايو، وعلى أن يشترك بريمر والإبراهيمي في ترؤسه، وذلك بغية اختيار مجلس رئاسة مكون من ثلاثة أشخاص. بعدئذ، يقوم المجلس بتسمية رئيس للوزراء، يتعين الموافقة عليه من قبل أكثرية المؤتمر. وقبيل اجتماع المؤتمر رسمياً، تجتمع الوفود القادمة من كل محافظة بصفة مستقلة في بغداد لمدة ثلاثة أيام للإعداد للاجتماع والتعرف إلى بريمر والإبراهيمي وغيرهما من مسؤولي سلطة التحالف والأمم المتحدة. ويطرح المخطط خيارين: أحدهما من دون وجود هيئة تشريعية موقتة، والآخر بوجود مثل تلك الهيئة. وقد استعرض ووريك الخيارين، وأوصى بأن ينتخب المؤتمر الوطني مجلساً استشارياً مؤلفاً من ٢٠٠ عضو يتمتع بصلاحيات محدودة تحديداً صارماً. وتتمثل صلاحيته فقط بمناقشة التشريعات التي يضعها رئيس الوزراء ويقدمها إليه؛ ولكنه، بوصفه هيئة غير منتخبة، لا يستطيع التصدي للمسائل الدستورية، مثل مسألة الفدرالية ودور الدين. غير أن من شأنه أن يتيح منبراً للمناقشة وكبحاً محتملاً لرئيس الوزراء.

كان المخطط جريئاً من جوانب عدة. فقد وعد، بوجه خاص، بوضع سلطة التحالف تحت وطأة زمنية ثقيلة. وقد أوضح ووريك أنه إذا أمكن إدخال تحسينات على المخطط ومن ثم إقراره بحلول السادس عشر من إبريل (أي بعد نحو ثلاثة أسابيع)، فإن من شأن الأسبوعين الأخيرين من شهر إبريل إتاحة الوقت لإعداد إجراءات الاختيار بالاتفاق بين سلطة التحالف والأمم المتحدة والموظفين العراقيين، ثم الإيعاز لمختلِف الهيئات العراقية باختيار مندوبيها في النصف الأول من شهر مايو. بعد هذه الانتخابات غير

المباشرة، يمكن الشروع بالاستعدادات لإرسال جميع المندوبين إلى بغداد من أجل المداولات في أواخر شهر مايو. في هذا المخطط، لم يكن هناك هامش للتأخير، إذ يتعين اختيار رئيس وزراء موقت في بداية يونيو كي يقوم بتأليف وزارة وتهيئتها لتولي مقاليد الحكم في الثلاثين من يونيو.

وقد أثارت شمولية مخطط ووريك اهتمامي وإعجابي. ففي الحوار الذي أجريته مع الجماعات العراقية والأفراد العراقيين، كنت، أنا أيضاً، أسمع مشاعر قوية بشأن العملية السياسية الشفافة التي تنطوي على المشاركة، وعلى وجه التحديد بشأن عقد نوع من مؤتمر وطني. وكان المخطط ينطوي على مخاطر ـ لكن المخاطر المقترنة بعدم وجود عملية شاملة كانت كبيرة أيضاً. واجتمع عدد منا في القصر، وتناقشنا بغير طائل بشأن مكونات المخطط وآلياته. وكنت أرى أنه يتعين على أي مؤتمر أو هيئة تقوم بالاختيار الاستجابة للحد الأدنى من أهداف القانون الإداري الانتقالي المتعلق بوجوب شغل النساء ما لا يقل عن ربع المقاعد. لكنني اقترحت أن يُطلَب من مجالس المحافظات والهيئات المهنية اختيار الحد الأدنى من نسبة النساء بين المندوبين، بدلاً من الافتراض بأنه سيتم اختيار المندوبات من قبل الجماعات النسائية فحسب. كما أني وافقت على الاقتراح القاضي بإقامة مجلس تشريعي أو استشاري، ولكن كان كبار المسؤولين الأمريكيين قد استبعدوا وجود هيئة تمثيلية دائمة.

ولقي مخطط اختيار الحكومة الموقتة عبر مؤتمر وطني دعماً كبيراً لدى مسؤولي سلطة التحالف والأمم المتحدة، فضلاً عن الدعم الحماسي من مختلف الفئات والأحزاب العراقية من خارج مجلس الحكم. ولكنه، في النهاية، تداعى كلياً ـ لثلاثة أسباب: الأول، هو أنه لم يَرُقْ لكبار المسؤولين الإداريين في واشنطن؛ الثاني، معارضة مجلس الحكم الشديدة له؛ والثالث، هو أن الإبراهيمي ذاته كان متوجساً بشأن تنظيم مؤتمر وطني ثم جعل هذا المؤتمر يختار حكومة موقتة خلال وقت قصير قِصر الوقت المتاح. وكحل وسط، رأى العاملون مع الإبراهيمي اختيار الحكومة الموقتة عبر حوار مائدة مستديرة أصغر حجماً، يمكن أن تستقطب خمسة عشر عراقياً من مجلس الحكم وخمسة عشر من قوى بديلة ومعارضة من خارج المجلس. لكن الإبراهيمي لم يكن متأكداً من إمكان العثور على الأشخاص المناسبين للجلوس إلى المائدة، و، الأهم من ذلك، أن المسؤولين الأمريكيين رفضوا هذا الخيار، أيضاً. وكما صرح بذلك أحد المشاركين القريبين من المداولات: "كانت واشنطن تريد نتيجة نظيفة وأن تكون مسيطرة على العملية برمتها. وهكذا، فقد انتهى

بنا الأمر إلى عملية لم تكن شفافة، تم فيها اختيار الحكومة الموقتة عبر المفاوضات من وراء الكواليس مع اللاعبين الرئيسيين في مجلس الحكم". وفي خاتمة المطاف، وافق الإبراهيمي وفريقه على العودة إلى العراق لإجراء جولة ثالثة من المفاوضات لاختيار زعماء ووزراء الحكومة الموقتة، بـ "التشاور" مع الولايات المتحدة ومجلس الحكم.

أما عن تركيبة الحكومة الموقتة، فقد عارض الإبراهيمي وجود مكوِّن تشريعي فيها. فقد كان المسؤول الأممي، شأنه شأن آية الله السيستاني، وزملاؤه من الأمم المتحدة، يعتقدون بوجوب تأجيل القرارات الرئيسية حتى يصبح للعراق حكومة ذات سيادة وشرعية، مختارة من قبل الشعب العراقي. وكان الإبراهيمي، عند نهاية بعثته الأولى إلى العراق، في فبراير، قد أكد أن الحكومة الموقتة ستكون هيئة موقتة ومرحلية، وبالتالي لن تكون لها صلاحيات واسعة. وقد لمّح الإبراهيمي، في تقريره الذي كتبه عن بعثته المتعلقة بتقصي الحقائق، إلى ما كان يدور في ذهنه، عبر الطريقة السقراطية، أي طرح سؤال استناداً إلى ما اقترحه عليه العراقيون: "لقد تساءل كثير من العراقيين عما إذا كان حتى من اللازم وجود جمعية تشريعية خلال فترة انتقالية قصيرة. أفلا يكون من الأبسط والأكثر جدوى التوصل إلى توافق بشأن إقامة حكومة تصريف للأعمال، تتمتع بصلاحيات واضحة ومحدودة [لتهيئة العراق للانتخابات وإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية]؟". وأضاف يقول: "لقد أكد كثير من العراقيين أيضاً أن ما تدعو إليه الحاجة هو حكومة ذات قاعدة عريضة لا تستند إلى حصص [إثنية]، حكومة تتكون بالدرجة الأولى من تكنوقراطيين يتمتعون بالكفاءة"[٤].

تلك كانت العناصر الأساسية للحكومة الموقتة التي خلّف فيها الإبراهيمي العراق في فبراير وعاد إليه في الرابع من إبريل. وقد أكدت مشاوراته خلال الأيام العشرة اللاحقة، له ولمستشاريه، الخطوط العامة لما أقاموه. وأعرب الإبراهيمي عن أفكاره في مؤتمر صحافي بتاريخ الرابع عشر من إبريل. وتضمنت هذه الأفكار أن يكون للحكومة الموقتة هيكل تنفيذي مثل الحكومة الانتقالية المنتخبة التي ستأتي بعدها: أي رئيس وزراء ومجلس للوزراء، ورئيس يكون على رأس الدولة، ونائبان للرئيس. في ما يتعلق بالوزراء، أعرب الإبراهيمي مرة أخرى عن تفضيله لحكومة تكنوقراطية لا تستند إلى الأحزاب أو الحصص الإثنية.

٤- United Nations, *The Political Transition in Iraq: Report of the Fact-Finding Mission,* February 23, 2004, p. 7.

فقد قال إنه يتعين على تلك الحكومة أن تتكون من "رجال ونساء عراقيين معروفين بأمانتهم واستقامتهم وكفاءتهم". ومن دون الخوض في تفاصيل العملية، قال الإبراهيمي إنه سيتم اختيار الحكومة الموقتة في "الوقت المناسب"، أي في شهر مايو ٢٠٠٤. وشدد في مناسبة أخرى على الطابع المحدود والموقت للحكومة الموقتة، وبين أنه لن يكون للعراق حكومة تمثيلية حقاً "إلا بعد يناير ٢٠٠٥". ومضى يقول: "لا يوجد بديل من الشرعية التي تأتي من خلال الانتخابات الحرة والمنصفة"[٥]. ومن شأن فريق الأمم المتحدة المعني بالانتخابات أن يساهم في تلك العملية، غير أنه يتعين على الجانب العراقي اتخاذ خطوات عاجلة.

لم يتم التخلي كُلياً عن فكرة عقد مؤتمر وطني. بل تحولت من وسيلة لاختيار حكومة قبل تسليم مقاليد الحكم إلى مداولات أقل خطراً "يمكن أن تجري بعد إعادة السيادة، في يوليو ٢٠٠٤". وقال الإبراهيمي: "من شأن هذا المؤتمر أن يحقق الهدف بالغ الأهمية المتمثل بتعزيز الحوار الوطني وبناء التوافق والمصالحة الوطنية في العراق". وقد قدم الإبراهيمي تنازلاً لمن كانوا يشعرون بأن ثمة حاجة إلى هيئة استشارية من خارج الفرع التنفيذي، بأن أعلن أن المؤتمر سيقوم باختيار جمعية استشارية. أما مجلس الحكم "فإنه سينتهي في الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤". ووجد كثير من العراقيين الذين شاهدوا مؤتمر الإبراهيمي الصحافي يُبَـث على الهواء أن المخطط واعد، لكنهم ظلوا مع ذلك يساورهم القلق. وكما قال أحد العراقيين لأحد الصحافيين: "إن المخطط يبدو جيداً. ولكن ما هي درجة قوة الصلاحيات التي يتمتع الإبراهيمي بها؟ وما هي درجة القوة التي تتمتع بها الأمم المتحدة؟"[٦].

وهكذا، فقد تم الآن وضع التركيبة العريضة للحكومة الموقتة. فمجلس الحكم لن يستمر، ناهيك عن أن يتوسع، كما كانت تسعى واشنطن لتحقيقه. وستتكون الحكومة الجديدة إلى حد كبير من شخصيات جديدة من التكنوقراطيين غير السياسيين ـ أو على الأقل هكذا كان الإبراهيمي يتصورها. وسيتم عقد مؤتمر وطني، وستكون هناك جمعية استشارية، ولكن فقط بعد تسليم مقاليد الحكم. ومن شأن هذه المقاربة إتاحة الوقت للإعداد لاختيار هاتين الهيئتين وفي الوقت نفسه خفض الخطر السياسي بالنسبة للولايات المتحدة. وكان ذلك

٥- Joint Press Conference by Lakhdar Brahimi, Special Adviser to the Secretary General, and Mr. Massoud Barzani, President of the Iraqi Governing Council, 14 April 2004 .Available at: http://www.un.org/apps/news/printinfocusnews .asp?nid= 723.

٦- Warren Hoge, "U.N. Is Wary of Dangers in Taking Lead Role in Iraq," *Washrngton Post,* 18/4/2004.

هو نوع الحل الوسط البراغماتي الذي أصبح يُعرَف به الإبراهيمي. وفي اليوم التالي، سارعت كوندوليزا رايس وكولن باول إلى تأييد المخطط[٧]. وبعد يوم، أيد الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، المخطط بحماسة، في اجتماع عُقد في واشنطن. وانتهز بوش أيضاً الفرصة ليوضح، أخيراً، للشعب الأمريكي، الذي كان حائراً بشأن كيفية اختيار الحكومة الموقتة، حيث قال: "سيقرر السيد الإبراهيمي ذلك "[٨].

غير أن الإبراهيمي كان قد أعرب، في مؤتمر صحافي في الرابع عشر من إبريل، عن مجموعة أفكار كان من المحتمل ألاّ تلقى ترحيباً كبيراً لدى الإدارة. فعلاوة على الاستعدادات المتصلة بالحكومة الموقتة والانتخابات، فقد قال: إنه ينبغي "الاضطلاع بتدابير لبناء الثقة". وقد سمع الإبراهيمي وفريقه أثناء مشاوراته التي جرت في إبريل، كما في فبراير، مظالم عديدة عن المعتقلين المحتجزين من دون تهمة أو محاكمة. فصرح بأنه: "يجب إما توجيه التهم إليهم أو الإفراج عنهم، ويجب إتاحة الوصول إليهم لأسرهم ومحاميهم". كما أنه يتعين إعادة النظر في نطاق اجتثاث البعث. فقد قال: "من الصعب أن نفهم كيف أن الآلاف فوق الآلاف من المعلمين وأساتذة الجامعات والأطباء والعاملين في المستشفيات والمهندسين وغيرهم من الموظفين، الذين تدعو الحاجة إليهم، قد تم تسريحهم من خلال عملية اجتثاث البعث، وثمة أعداد كبيرة جداً من الحالات التي تنتظر إعادة النظر فيها"[٩]. وأخيراً، كان يرى أن وضع العسكريين السابقين بحاجة إلى الاهتمام. ولم ينازع مجلس الحكم في توصيات الإبراهيمي بشأن الحكومة الموقتة، لكن عدداً من الأعضاء تعهدوا بمقاومة أي جهد يرمي إلى تخفيف عملية اجتثاث البعث.

بقيت مسائل وخلافات أخرى تنتظر الحل. ما هو مقدار السلطة التي سوف تتمتع بها الحكومة الموقتة؟ وماذا سيحل بالمراسيم التي أصدرها بريمر؟ فقد أصبح لها الآن قوة القانون. فإذا كانت الحكومة الموقتة لا تستطيع اعتماد أي قوانين، فإنها لا تستطيع تعديل مراسيم بريمر أو إلغاءها ـ وفي ذلك تقليل مثير لسلطتها. وإذا كانت لا تستطيع ممارسة بعض السلطة على القوات الأجنبية الموجودة على ترابها، فكيف يمكن القول

٧- بدا وزير الدفاع رامسفيلد الذي كان يُشاع بأنه كان لا يزال يأمل بأن يتولى الچلبي رئاسة الحكومة القادمة، بدا مستسلماً للخطة أكثر منه مؤيداً لها.

٨- Dana Milbank, “Bush, Blair Support U.N. on Iraq Plan,” *Washington Post,* 17/4/2004.

٩- Joint Press Conference by Brahimi and Barzani.

إنها ذات سيادة؟ في أواخر إبريل، شهد المسؤولون في إدارة بوش أمام الكونغرس بأن الحكومة الموقتة لن تحظى إلا بـ "سيادة محدودة"، بما في ذلك سيطرة جزئية على القوات المسلحة، ولن تكون لها صلاحية سن القوانين[١٠]. لكن سرعان ما تبين أن تلك القيود لا يمكن أن تلقى قبولاً في العراق أو لدى الأسرة الدولية، فقامت الإدارة بحذف كلمة "محدودة" الواردة بعد كلمة "سيادة".

في حين أن تركيبة الحكومة الموقتة تحددت إلى حد ما الآن، فإن مراكز القيادة كانت لا تزال بحاجة إلى أن يتم ملؤها. ولإنجاز هذه المهمة الحساسة، عاد الإبراهيمي وفريقه من المستشارين إلى بغداد في أوائل مايو. وسيكون الشهر التالي أطول وأشق مرحلة في جهدهم المتعلق بالتوسط في عملية الانتقال في العراق، وكان حافلاً بمفاوضات معقدة واصطناع المواقف السياسية والخيانة الشخصية والتآمر المكيافيلي من أجل السلطة.

كان أصعب التحديات يتعلق باختيار رئيس الوزراء الموقت، وهو أقوى زعيم في الحكومة الجديدة. وكان من المتوقع أن يتم إسناد هذا المنصب إلى شخصية شيعية، بالنظر للوزن الديمغرافي لهذه الجماعة في العراق ونفوذها السياسي في التدابير الانتقالية. لكن السؤال كان: من سيكون هذا الشخص؟ وقد قام ثلاثة أعضاء في مجلس الحكم بمناورات مكثفة لشغل هذا المنصب، وهم: المحرك السياسي الرئيسي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والرجل الثاني في القيادة، عادل عبد المهدي؛ وزعيم الدعوة، إبراهيم الجعفري؛ وإياد علاوي الزعيم البعثي السابق للاتفاق الوطني العراقي الذي كان مقره في لندن، والذي كان من المعروف لدى الكثيرين بأنه كان يتقاضى الأموال من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية طوال سنوات عديدة. (في هذا الوقت، كان سمسار السلطة الشيعي الرئيسي الرابع "أحمد الچلبي" قد جعل الكثيرين من زملائه ينفرون منه وتعرض لسخط السلطات الأمريكية عليه، حيث أمرت بالإغارة على منزله ومقر حزبه في العشرين من مايو، بحثاً عن أدلة الغش وجرائم أخرى). إلا أن الإبراهيمي كرر الإعراب عن رغبته في حكومة من التكنوقراط من غير السياسيين. وفي خطاب ألقاه في مجلس الأمن في السابع والعشرين من إبريل (قبيل عودته إلى العراق)، قال إنه يتعين على كبار المسؤولين في الحكومة الموقتة أن ينأوا بأنفسهم من السياسات الحزبية، وذلك بأن يوافقوا على عدم ترشيح أنفسهم في الانتخابات القادمة. إن مثل هذا التصرف من نكران الذات صعب التصور بالنسبة لزعماء الأحزاب

١٠- Josh White and Jonathan Weisman, "Limited Iraqi Sovereignty Planned," *Washington Post,* 22/4/2004.

الشيعية الثلاثة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وفي أول تدفق للتسريبات والتأملات التي كانت تمثل جزءاً من اللعب السياسية المعقدة، أوردت صحيفة **النيويورك تايمز** أن الأمم المتحدة تحبذ أن يكون رئيس الوزراء وزير التخطيط العراقي، مهدي الحافظ، وهو شيعي يحظى كثيراً من الاحترام وأحد الأعضاء الديمقراطيين المستقلين العراقيين الذين كانوا تحت زعامة عدنان الباچه چي. لكن حافظ، الشيوعي سابقاً والعلماني المتشدد، لم يكن مقبولاً من قبل الأحزاب الدينية الشيعية الهامة، وبالتالي أصبح ضحية أولى للمناورات.

عندما وصل الإبراهيمي إلى بغداد للشروع في المشاورات، أخذت عوامل عدة تعمل على تعقيد عمله، تمثلت بما يلي: انخراط روبرت بلاكويل القوي الإرادة في العمل وراء الكواليس؛ والحملة التي قام بها أعضاء الشيعة الذين يمثلون الركيزة الأساسية في مجلس الحكم لتقويض عمل الإبراهيمي وتشويه سمعته؛ ومحاولة مجلس الحكم الأخرى لجعل نفسه الحكَـم النهائي في الاختيارات الرئيسية وإدامة وجوده كهيئة تشريعية بعد الثلاثين من يونيو؛ ثم، في وقت لاحق من الشهر، إصرار الأكراد على أن يعطى لهم أحد أعلى المنصبين (رئاسة الدولة أو رئاسة الوزراء). وبما أن كثيرين من أعضاء مجلس الحكم وجدوا أنفسهم محرومين من أي منصب في الحكومة الموقتة، فقد اقترحوا إعادة إنعاش المجلس كهيئة وطنية موقتة تسن القوانين، وتكون لها السيطرة على الميزانية وحق تعيين أعضاء مجلس الوزراء. هنا، كانت وجهات نظر الإبراهيمي متطابقة مع وجهات نظر الولايات المتحدة في رفض الاقتراح. لكن أموراً أخرى لم تسر بهذه السلاسة.

في إبريل والجزء الأول من مايو، كان الإبراهيمي وفريقه يتشاورون مع سلسلة من الجماعات المدنية العراقية، وذلك بغية ضم هذه الجماهير الخارجية من الناخبين إلى عملية الاختيار من البداية وحتى النهاية. ولكن عندما دخلت المفاوضات المتعلقة بتأليف الحكومة الموقتة في مرحلتها الختامية، في أواخر شهر مايو، لم يكن هناك على طاولة المفاوضات سوى ثلاثة أطراف: الأمم المتحدة وسلطة التحالف ومجلس الحكم ـ وقد أثبت المجلس الذي كان يتضمن الموهوبين والمتشككين من اللاعبين في مجال السلطة أنه لاعب قدير وعنيد على نحو يدعو إلى الدهشة. كان الإبراهيمي في بحثه عن حكومة موقتة غير حزبية قد استقر رأيه على اختيار يثير الاهتمام في شخص حسين الشهرستاني ليشغل منصب رئيس الوزراء. كان الشهرستاني كيميائياً نووياً في الثانية والستين من العمر، وسبق له أن أمضى عشر سنوات في سجن أبو غريب لرفضه طلب صدام حسين بأن يقوم بتطوير برنامج للأسلحة النووية. وكان للشهرستاني ميزة أخرى، وهي أنه شيعي

متدين، وقريب من آية الله السيستاني، وكان مع ذلك يُعد معتدلاً سياسياً وعلى درجة عالية من الثقافة. علاوة على ذلك، فإنه كان قد كوّن لنفسه أتباعاً في النجف والبصرة من خلال أعماله الخيرية واسعة النطاق في هاتين المدينتين. وبدا الشهرستاني، لأيام عدة، الخيار الممتاز. وفي الخامس والعشرين من مايو، أعرب عن استعداده المتردد بأن "يخدم الشعب"[١١]. ثم انسحب في اليوم التالي. وصرح ناطق باسم الإبراهيمي، بلغة الدبلوماسية الكلاسيكية في هذه الدراما، أن الشهرستاني قد "أوضح أنه يفضل خدمة بلاده بطرائق أخرى"[١٢]. في واقع الأمر، كان الشهرستاني موضع رفض مختلِف الجهات القوية في مجلس الحكم. فقد رأى الأكراد والسنة أنه متدين أكثر مما ينبغي، وربما أنه أقرب مما ينبغي من السيستاني. وزعم اللاعبون الشيعة القياديون الثلاثة ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والدعوة وعلاوي ـ أنه يفتقر إلى الخبرة، وهي طريقة أخرى للقول إنهم يريدون المنصب لأنفسهم. وصرح مسؤول عراقي قريب من الشهرستاني بأنهم "يشعرون بأنهم يكوّنون نوعاً من النوادي، وأن هذا شخص من خارج ناديهم".

بعد استبعاد الشهرستاني، كان المرشحون الثلاثة لمنصب رئيس الوزراء هم المهندي والجعفري وعلاوي. ولم يكن أي من الحزبين الدينيين الشيعيين، أي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة ليفسح المجال للطرف الآخر. وعلى أي حال، لم يكن الأمريكيون ولا الإبراهيمي متلهفين لأن يكون رئيس الوزراء الموقت من صفوفهم. وبقي علاوي ـ الذي كان المرشح الذي يحبذه بلاكويل منذ البداية ـ المرشح الأخير. كان الأكراد يريدونه لأنه علماني؛ وكانوا يعارضون وجود رئيس وزراء من أحد الحزبين الشيعيين، وهم الذين لم يكونوا يثقون بأنهما سيحافظان على حقوقهم بوصفهم أقليات. ووجده السنة مستساغاً أكثر من السياسيين الدينيين الشيعة الذين كانوا يخشون من قيامهم بالضغط من أجل الحصول على مزيد من السيطرة السياسية. أما السيستاني فقد وجد علاوي مقبولاً، على الأقل. وكان لمصر والأردن، وهما دولتان حليفتان هامتان للولايات المتحدة، علاقات طيبة معه. وكانت إدارة بوش ذاتها متحمسة في دعمه. فقد سبق لعلاوي أن أمضى سنوات وهو يتقاضى مرتبات من الولايات المتحدة ويمكن الوثوق به (إلى درجة لا يصل إليها سوى قلة من

١١- Robin Wright and Rajiv Chandrasekaran, "U.N. Closes In on Choice to Lead Iraq," *Washington Post,* 26/5/2004.

١٢- Christine Hauser, "Top Candidate to Lead Iraq's Interim Government Says lie Doesn't Want the Job," *New York Times,* 27/5/2004.

العراقيين) بألاّ يعمل ضد المصالح الأمريكية الحيوية. وهكذا، وكما أخبرني بذلك شخص كان مشتركاً في المفاوضات، "انتهى بنا الأمر إلى القاسم المشترك الأعظم بين الأكراد والأحزاب الدينية"[١٣].

وبحلول الثامن والعشرين من شهر مايو، كانت الدراما قد بلغت مستقرها. فقد تم إبلاغ مجلس الحكم أنه وقع الاختيار على علاوي لشغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة الموقتة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع[١٤]. كان قرار الاختيار قد صدر عن بلاكويل وبريمر، وقبِله الإبراهيمي على مضض. في لحظة عفوية، خلال مقابلة هاتفية أجريت مع الإبراهيمي في اليوم التالي، قال: "يعتقد الناس أحياناً أني مطلق الصلاحية وأني أستطيع أن أفعل كل ما أريد"[١٥]. وفي آخر مؤتمر صحافي له في بغداد قال بصراحة أكبر، جواباً عن سؤال بشأن عملية اختيار رئيس الوزراء: "إني متأكد من أنه لا يهتم بما أقول - إن المستر بريمر هو دكتاتور العراق. فلديه المال وله حق التوقيع، ما من شيء يحدث من دون موافقته في هذا البلد"[١٦].

بدخول اختيار رئيس الوزراء مرحلته الأخيرة، ازدادت المناورات كثافة في البحث عن رئيس للدولة وعن نائبين للرئيس، وهي مناصب بروتوكولية إلى حد بعيد كان الإبراهيمي يشعر بأنه لن يكون من غير المعقول تعيين سياسيين حزبيين فيها. ومع أن رئاسة الدولة منصب أقل سلطة كثيراً من منصب رئيس الوزراء، فقد كان هذا المنصب بوجه خاص يشتهيه عدد من الجماعات والأفراد نظراً إلى طابعه الرمزي ونفوذه غير الرسمي، الذي كانت بعض الكتل السياسية العراقية ترى أنه بالإمكان استغلاله ليكون سلطة بحكم الواقع. كان الكثيرون يفترضون منذ زمن طويل، داخل وخارج العراق، أنه بما أن منصب رئيس الوزراء سيكون من نصيب الشيعة، فسوف يتم اختيار رئيس الدولة من السنة، على أن يشغل كردي وشيعي، كل منهما، أحد منصبي نائب الرئيس. كان الشخص السني، الذي كان كثير من العراقيين وبعض المراقبين الأجانب يتوقعون حصوله على منصب رئاسة الدولة، هو عدنان الباچه چي، الذي أثار إعجاب المسؤولين

١٣- Rajiv Chandrasekaran, "Shiite Politicians' Objections Lead Candidate to Withdraw," *Washington Post,* 27/5/2004.

١٤- Rajiv Chandrasekaran, "Former Exile Is Selected as Interim Iraqi Leader," *Washington Post,* 29/5/2004.

١٥- XVarren Hoge and Steven R. Weisman, "Surprising Choice Reflects U.S. Influence," *New York Times,* 29/5/2004.

١٦- Rajiv Chandrasekaran, "Interim Leaders Named in Iraq," *Washington Post,* 2/6/2004.

في سلطة التحالف وإعجاب كثير من العراقيين بما أظهره من صفات رجل الدولة والاستقامة خلال الشهور العشرة المنصرمة، ولا سيما خلال عملية صياغة الدستور الموقت الصعبة. وكان الباچه چي يتمتع أيضاً باحترام الجماعات العراقية المهنية والمدنية التي وقفت خارج الأحزاب السياسية الكبيرة. لهذه الأسباب، قرر الإبراهيمي عرض رئاسة الدولة عليه.

غير أن مبعوث الأمم المتحدة واجه مقاومة هنا أيضاً. فمع أن بريمر (الذي كان معجباً شخصياً بالباچه چي) أخذ موقفاً حيادياً، وأصر، طوال الوقت، على أنه كان يمثل الموقف الأمريكي، إلا أن روبرت بلاكويل كان لديه أجندة مختلفة[١٧]. فقد طلب من عدد من أعضاء مجلس الحكم ألاّ يدعموا الباچه چي. وبدأ مساعدوه يطرحون اسم غازي الياور، وهو مهندس في الخامسة والأربعين، درس في أمريكا، وكان ابن أخ زعيم قبيلة شمَّر القوية. وكان الياور في ذلك الوقت يشغل منصب الرئاسة الشهرية لمجلس الحكم. (يبدو أن وزارة الخارجية لم تكن على اطلاع على مكائد بلاكويل)[١٨]. في هذه الأثناء، كانت جهات سياسية قوية في المجلس ـ بزعامة أحمد الچلبي، الخصم اللدود للباچه چي منذ ما قبل الحرب ـ تعارض ترشيح الباچه چي لرئاسة الدولة. بالنسبة للأعضاء الأكراد، كانوا يرون فيه قومياً عربياً لم يكن يدعم إلى حدٍ كافٍ سعيهم لأيلولة السلطة الفدرالية. علاوة على ذلك، فقد كان الزعيم الكردي جلال الطالباني يريد المنصب لنفسه. وكان الأعضاء الشيعة الأساسيون يخشون من أنه من المحتمل أن يقوم الباچه چي، بما له من سمعة وصلات دولية، بجذب سلطة فعالة أكثر مما ينبغي للرئاسة، بحيث يطغى على رئيس الوزراء الشيعي. كما أنهم كانوا سعيدين لكون الياور يتمتع بمركز مرموق في قبيلة شمَّر، التي تضم سنة وشيعة. ولا أستطيع أنا شخصياً سوى تخمين السبب الذي جعل بلاكويل يدعم الياور بدلاً من الباچه چي، لكن آراءه قد تكون بالفعل عكست حملة المحافظين الجدد ضد الباچه چي لعدم دعمه بقوة جهود الجماعات العراقية المنفية الرامية إلى الإطاحة بصدام، ولعلاقاته مع الأنظمة العربية الأخرى في الخليج، ولعدم مقاومته انتقاد العرب

---

١٧ – في حين أن بعض المشاركين العراقيين والدوليين في عملية الاختيار أصبحوا مستائين من مناورات بلاكويل وراء الكواليس، فإنهم أشادوا ببريمر للياقته وشفافيته وعقليته المنفتحة.

١٨ – هذا من شخصية عراقية محترمة، فقد قال إن مسؤولاً رفيع المستوى في وزارة الخارجية ممن اتصل به شعر بالفزع عندما علم أن بلاكويل كان يدفع الياور.

لسياسات إسرائيل في الشرق الأوسط. وقد مثلت هذا النوع من الهجمات مقالة بقلم ويليام سافاير في صحيفة **النيويورك تايمز** رفض فيها الباچه چي، لأنه "كان منذ زمن طويل في جيب الملَـكيين السعوديين" و"يتلقى التعليمات من المركزية السنية"، التي كان يعني بها الجامعة العربية[١٩].

بحلول أواخر شهر مايو، كان الياور يناور بنشاط من أجل الحصول على المنصب. فقد لمح، على سبيل المثال، إلى أن عُمْر الباچه چي لا يسمح له بتولي رئاسة الدولة بالرغم من أنه كان يعمل أكثر من زملائه الذين لا تتجاوز أعمارهم نصف عمره وأنه لم يكن ينوي البقاء في هذا المنصب بعد فترة الأشهر السبعة الانتقالية. ففي تحديه الصارخ لترشيح الباچه چي للرئاسة، انقلب الياور على نفس الشخص الذي ساعد على إبرازه سياسياً. فعندما تم تأليف مجلس الحكم في شهر يوليو المنصرم، تبنى الباچه چي الياور الصغير السن نسبياً، والذي يفتقر إلى الخبرة السياسية، بعد أن كان الياور يدير شركة للهواتف المحمولة في المملكة العربية السعودية قبل الحرب. وفي إبريل، عندما اكتمل التناوب الشهري على رئاسة مجلس الحكم، بين أعضائه التسعة، اقترح الباچه چي إضافة اسمين لشغل المنصب للشهرين الأخيرين ـ هما عز الدين سالم (الذي كان سيُـقتَـل في انفجار سيارة مفخخة في مايو) والياور. ولو أن الياور انتظر لكان سيرث مركز الباچه چي الليبرالي ودعمه للرئاسة في المرحلة الانتقالية. غير أنه استناداً إلى دعم واشنطن الظاهر قرر المضي في طلب الغنيمة على الفور، وفاز بدعم إجماعي تقريباً من جانب مجلس الحكم، الذي اشتكى سماسرة سلطته إلى الصحافة الأجنبية من أن الإبراهيمي وبريمر عندما كانا يدعمان الباچه چي، فإنهما كانا يحاولان فرض رئيس للبلاد عليهم. وهكذا، تأخر إعلان الحكومة الموقتة لأيام عدة، فيما سعت مختلِـف الأطراف إلى حل الموقف[٢٠].

١٩- William Safire, “The Fourth Election,” *New York Times,* 1/12/2004.

كان دليل سافاير على التهمة الأخيرة: "في مؤتمر أمبروسيتي (Ambrosetti) الذي انعقد في إيطاليا قبل سنة، رأيته مع عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو يتلقى تعليمات من المركزية السنية". علاوة على ذلك، فإن سافاير لم يكلف نفسه عناء تفسير السبب، فإذا كان الباچه چي أداة بيد السعوديين ويتلقى التعليمات من الجامعة العربية، فإنه قد صاغ أكثر الدساتير ليبرالية وديمقراطية في العالم العربي، وهو دستور لا بد أنه مدمر للأنظمة العربية الاستبدادية. ومع أن سافاير كتب عموده بعد ستة أشهر من اختيار الرئيس الموقت، إلا أن لهجته كانت تعكس ما كان يقوله النقاد المحافظون الجدد المناصرون للچلبي على الأقل منذ أوائل فبراير ٢٠٠٣. ومنذ البداية، كان الهجوم اللاذع على الباچه چي يعكس حالات التوتر بين وزارة الخارجية، التي كانت تناصر الباچه چي، وبين البنتاغون التي كانت تناصر الچلبي.

٢٠- Chandrasekaran, “Interim Leaders Named in Iraq.”

على أن الإبراهيمي لم يستسلم. فقد كان على قناعة بأن الباچه چي كان الأكثر استحقاقاً للمنصب وأنه يحظى بدعم واحترام واسعي النطاق لدى الجمهور العراقي. وفي الصباح الباكر من الأول من شهر يونيو، أخبر الإبراهيمي وبريمر الياور الذي كان يبدو عليه الانزعاج الواضح أنهما اختارا الباچه چي لمنصب الرئاسة. وبعيد ذلك، عرض الإبراهيمي المنصب على الباچه چي. ولكن في غضون ذلك، كان الباچه چي قد شعر بأن الأمريكيين وزملاءه في مجلس الحكم قد شوهوا سمعته إلى درجة تجعله لا يستطيع العمل بفاعلية في هذا المنصب، فرفض العرض. وقد قيل إنه أخبر الإبراهيمي بأن "الرئاسة يجب أن تكون قوة للوحدة، وليس للانقسام". وشعر الإبراهيمي بالإحباط مرة أخرى، وعرض المنصب على الياور الذي قبله على الفور. ومن السخرية أن التقارير الصحفية أظهرت النتيجة بأنها مقاومة أظهرها مجلس الحكم للضغط الأمريكي لاختيار رئيس موقت "أكثر استقلالية وأقل دعماً للسياسات الأمريكية"، ولكن إذا كان لهذه الاعتبارات أي أهمية حقيقية، فإن العكس كان أقرب إلى الحقيقة[٢١]. ولم يسَع الباچه چي الجريح إلا الإصرار، في تصريح علني، على أنه "لم يكن مطلقاً مرشح الاحتلال"[٢٢].

وقد عرض مجلس الحكم عضلاته أيضاً في تقرير تعيينات أساسية أخرى. فقد حصل كل من الحزبين الدينيين الشيعيين على منصب رفيع، حيث سمي إبراهيم الجعفري من حزب الدعوة أحد نائبي الرئيس، وحصل عادل عبد المهدي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على وزارة المالية. وكما كان ذلك متوقعاً، فقد حصل الأكراد على منصب نائب الرئيس الآخر، الذي شغله نائب الزعيم مسعود البرزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني، راوش شاوايس. ولإرضاء الأكراد عن فشلهم في الحصول على أحد أعلى المنصبين، فقد تم استحداث منصب جديد سُمي نائب رئيس الوزراء، لشؤون السياسة الخارجية والدفاع، في اللحظة الأخيرة وتم إسناده إلى زعيم كبير من حزب الاتحاد الكردستاني، هو برهم صالح (الذي كان من المتوقع أن يصبح وزيراً للخارجية)، وأسندت وزارة الخارجية إلى شخصية كردية مرموقة، هوشيار زيباري، وسُمي الزعيم القبلي الشيعي المرموق

٢١- الاقتباس من تحليل قام به راجيف شاندراسيكران وأعضاء المجلس العراقيون الذين يعارضون الولايات المتحدة والأمم المتحدة بشأن الرئيس.

Washington Post, 30/5/2004.

٢٢- Dexter Filkins, "New Government Is Formed in Iraq As Attacks Go On," *New York Times,* 2/6/2004.

حازم الشعلان، الذي قام بعمل بطولي حين حشد المقاومة ضد جيش المهدي في محافظة القادسية في الربيع، وزيراً للدفاع[٢٣]. وما عدا المناصب السياسية العليا الحساسة، فقد تم اختيار الوزراء الاثنين والثلاثين إلى حد كبير من قبل الإبراهيمي وفريقه وفق المعايير التي سعى إلى فرضها على الحكومة الموقتة برمتها، ألا وهي: الاستقامة والخبرة المهنية والكفاءة التقنية. ومن بين الوزراء الذين تمت تسميتهم كان لستة منهم فقط صلات بأحزاب سياسية كبيرة. وتم إسقاط الوزراء العراقيين، الذين عُدوا متورطين في الفساد أو من ذوي الأداء الضعيف، من مجلس الوزراء، بينما احتفظ أولئك الذين كان لهم سجل في مجال الإنجازات بمناصبهم. وكان وزير النفط الجديد تامر عباس الغضبان، مهندس نفط ومسؤولاً وزارياً عريقاً تم خفض مرتبه في عهد صدام حسين بسبب دعمه للإصلاحات. ومن المثير أنه ما من عضو في الحكومة الموقتة كان عضواً في حزب أحمد الچلبي. كان هذا هو الأمر الوحيد الذي بدا أن الإبراهيمي والأمريكيين متفقون عليه.

في الأول من يونيو، عندما تم تقديم الحكومة الموقتة التي تضم ستة وثلاثين عضواً (بمن فيهم ست نساء)، استكمل مجلس الحكم ملحق القانون الإداري الانتقالي. وكانت تركيبة الحكومة الموقتة إلى حد كبير وفق ما قرره الإبراهيمي في الرابع عشر من إبريل، مع بعض التعديلات. كان مجلس الوزراء مخولاً "إصدار أوامر لها قوة القانون"، إذا حظيت بالموافقة الإجماعية للرئاسة. وقد تم إسناد سلطات الجمعية الوطنية موقتاً إلى تلك الهيئة بشأن التعيينات وإقرار الاتفاقيات الدولية، لكن نص هذا الجزء بدا أنه يستبعد (وإن لم يكن صراحة) إبرام معاهدة رسمية. وكان من المقرر أن يتألف المجلس الوطني الموقت، الذي كان من المفترض أن يتم اختياره في يوليو من قبل مؤتمر وطني (والذي كان سيجري في أغسطس)، من ١٠٠ عضو، بمن فيهم جميع أعضاء مجلس الحكم الذين لا يشغلون مناصب في الحكومة الموقتة. وهكذا، فقد تم تلقائياً اختيار ١٩ عضواً في الهيئة الجديدة، وتم إعطاؤهم المركز الذي كانوا يشتهونه. وكان المجلس الجديد يتمتع بسلطة مراقبة مبهمة، لكنه كان يتمتع بسلطة نقض القوانين التي يعتمدها مجلس الوزراء، وذلك بأغلبية ثلثي الأصوات. وتنفيذاً لتوصياتنا السابقة الصادرة عن مكتب الحكم، فقد منع الملحق بالفعل الحكومة الموقتة "من اتخاذ أي إجراءات تؤثر في مصير

---

٢٣ - انبرى الشعلان أيضاً لمساعدة ضحايا الهجوم على القولية. وكان سليل أسرة نبيلة أسست مدينة الديوانية في القرن الحادي عشر، وقد رافق آية الله عبد المجيد الخوئي من المنفى في العودة إلى العراق، وأفلت من الموت هو نفسه بصعوبة عندما طُعن الخوئي وأُردي قتيلاً في النجف في إبريل ٢٠٠٣.

العراق بعد الفترة الموقتة المحدودة". كان من المأمول أن يُطمئن هذا القيد الذين يتقدون شرعية الحكومة. وبعد إنجاز الخطوات الرئيسية الأخيرة على طريق نقل السيادة، انتهت رسمياً مهام مجلس الحكم.

كانت مراسيم الأول من يونيو التي تم فيها إعلان إقامة الحكومة الموقتة ينقصها الإخراج المسرحي والدراما العاطفية التي اقترنت بمراسيم توقيع القانون الإداري الانتقالي التي جرت في الثامن من مارس. وبما أن المشاركين كانت قد استهلكتهم حملة الاغتيالات والهجمات الإرهابية الباطشة التي دامت لمدة أشهر، والشهران الأخيران من حرب العصابات والمعارك السياسية الطاحنة، فقد بدا أنهم كانوا يفكرون فقط بالمضي قدماً وليس بالاحتفال. وكما هو متوقع، فقد شابت هذا الحدث الهام حوادث العنف، حيث انفجرت قنبلة تماماً خارج المنطقة الخضراء وتسببت بقتل عدد من الأفراد وجرح العشرات، وسقطت قذيفة هاون على مسافة قريبة جداً من مركز المؤتمرات "إلى درجة أنها هزت الجدران وجعلت سحابة بيضاء من القُطْر تتصاعد على نحو لولبي إلى الأعلى"، حسبما جاء في تقرير في صحيفة **النيويورك تايمز**[٢٤].

أما في واشنطن، فقد رحب الرئيس بوش ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ترحيباً بالغ في الإسراف بالحكومة الجديدة. فقد قالت رايس: "أستطيع أن أقول لكم بحزم ومن دون تناقض، إن هذه قائمة رائعة، حكومة صالحة حقاً، ونحن سعداء جداً لسماع الأسماء التي برزت". وقال كوفي أنان: "هؤلاء ليسوا دمى لأمريكا". فقد رحب هو أيضاً بالحكومة، لكنه كان أكثر حذراً. فقد اعترف بأن "العملية لم تكن تتصف بالكمال وأن البيئة كانت صعبة... نظراً إلى الظروف، أعتقد أن الإبراهيمي فعل كل ما بوسعه"[٢٥].

من بين أهم المهام الباقية في الأسابيع الأخيرة من حكم الاحتلال، كانت مهمة تأمين قرار يصدر عن الأمم المتحدة يبارك الخطوات الانتقالية والتدابير الموقتة وإعطاء أساس قانوني ما لاستمرار الوجود الأمريكي ولوجود القوات الدولية الأخرى. فبعد مجرد بضع ساعات من الإعلان عن تأليف الحكومة الموقتة، قام البيت الأبيض بتعميم مسودة ما سيصبح القرار رقم ١٥٤٦. فمع اقتراب تسليم مقاليد الحكم وبعد اختيار الحكومة الموقتة، زالت الحدة عن المفاوضات التي اتسمت بها المناقشات السابقة في الأمم المتحدة. وكانت

٢٤- Filkins, "New Government Is Formed in Iraq As Attacks Go On."

٢٥- Chandrasekaran, "Interim Leaders Named in Iraq".

مسألة معاملة القانون الإداري الانتقالي ذات حساسية خاصة. فقد حذر السيستاني الأمم المتحدة صراحة ـ والأمريكيين ضمنياً ـ بعدم تكريس الاعتراف بالقانون الإداري في قرار أممي. في هذه المرحلة، أصبح الأمريكيون يعرفون أن تحدي السيستاني يعرضهم للخطر. فلم تكن الولايات المتحدة تريد التسبب في أزمة رئيسية في الأسابيع الأخيرة التي تسبق تسليم مقاليد الحكم ـ ولا سيما أن مواجهة مقتدى الصدر عسكرياً كانت تقترب أخيراً من النهاية، وذلك يعود، جزئياً، إلى رفض السيستاني دعم انتفاضته. وهكذا، فقد أغفل مشروع القرار الذي عممته واشنطن ذكر القانون الإداري، تاركاً وضعه القانوني محاطاً بالإبهام ـ الأمر الذي أصاب الأكراد بالجزع. فالنقطة التي شدّد عليها الزعيم الكردي راوش شاوايس في ملاحظاته على احتفال الأول من يونيو كانت ضرورة مراعاة الدستور الموقت، وذلك بغية الحفاظ على الوحدة الوطنية.

قدم القرار رقم ١٥٤٦، الذي تم اعتماده بالإجماع في مجلس الأمن في الثامن من يونيو، شيئاً ما للجميع. فقد حصلت الولايات المتحدة وشركاؤها العراقيون على الدعم الدولي الذي كانوا ينشدونه للحكومة الموقتة وعلى الجدول الزمني وعلى العملية الباقيين والمتعلقين بالمرحلة السياسية الانتقالية. وحصل العراقيون المعارضون للاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة على تصريح واضح بأن العراق سيعيد تأكيد "كامل سيادته" بسلطة غير منقوصة على الأموال وعلى عمليات التمويل والموارد. وحصلت الولايات المتحدة على تفويض بأن "تتخذ القوة متعددة الجنسيات... جميع التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على أمن العراق واستقراره" وعلى الاعتراف بـ "شراكة أمنية" بين القوة متعددة الجنسيات (الأمريكية في معظمها) والقوات العراقية التي تم نشرها في الفترة قريبة العهد. وحصلت بغداد على اعتراف بأن قواتها الأمنية "مسؤولة إزاء الوزراء العراقيين المعنيين". ولا تخضع لقيادة القوات متعددة الجنسيات. وحصلت أقوى الدول معارضة للحرب من أعضاء مجلس الأمن ـ فرنسا وروسيا والصين ـ على حد زمني لسلطة القوة متعددة الجنسيات، والذي ستتم مراجعته في غضون ١٢ شهراً أو في أي وقت، بناءً على طلب الحكومة العراقية، والذي سينتهي حالما تتولى السلطة حكومة منتخبة بموجب دستور دائم (كما هو متوقع في الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٥). وتم تفويض بعثة الأمم المتحدة في العراق بتقديم المساعدة على عقد المؤتمر الوطني وتقديم المشورة والدعم إلى لجنة الانتخابات المستقلة في الإعداد للاقتراع بحلول شهر يناير ٢٠٠٥. وطُلب من البعثة أيضاً تقديم المساعدة إلى الحكومة العراقية في ما يتعلق بإعادة الإعمار والإدارة، والمساعدة في خاتمة المطاف على "تعزيز الحوار الوطني

وبناء التوافق" في صياغة دستور دائم، حالما يتم الشروع في تلك المهمة. وأخيراً، فقد كررت الأمم المتحدة العبارة التي ما فتئت تكررها بأن على الحكومة الموقتة الامتناع "عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر في مصير العراق إلى ما بعد الفترة الموقتة المحدودة". وبدا أن الخاسرين الحقيقيين الوحيدين هم الأكراد الذين، بعد الإعراب عن شعورهم بأن الولايات المتحدة قد خانتهم، هددوا بالانسحاب من الحكومة المركزية ومن انتخابات يناير (وعملياً من البلاد) إذا ما ألغي القانون الإداري الانتقالي[٢٦]. بعد تسعة أيام من اعتماد القرار رقم ١٥٤٦، طار نائب وزير الدفاع، بول وولفوتيز إلى كردستان في طائرة مروحية لتهدئة مخاوفهم، في الوقت الذي تعهد فيه رئيس الوزراء إياد علاوي بأن الحكومة الموقتة ستراعي القانون الإداري الانتقالي.

في الأسابيع الأخيرة التي سبقت تسليم مقاليد الحكم، وفيما كانت تبرز المكائد التي تتعلق بالحكومة الموقتة، دعت الحاجة إلى التصدي لمهام عديدة أخرى. واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز القيم الديمقراطية ومساعدة الأحزاب الجديدة المنبثقة ومنظمات المجتمع المدني، وإقناع الشعب العراقي بالقانون الإداري الانتقالي. هذه المشاريع أُزيحت جانباً عند اندلاع التمردين التوأمين في إبريل، ولكن عندما بدأ التحالف بإعادة تأكيد سيطرته في المزيد من المناطق، تم استئناف الحوارات والحملات وغير ذلك من الأعمال الترويجية، وإن كان على نطاق محدود.

كان يتعين، بوجه خاص، إعداد البنية التحتية القانونية والإدارية للانتخابات الوطنية التي ستجري في يناير ٢٠٠٥. وكان بريمر يدرك أهمية ضبط الأمور البسيطة العادية، لذا فقد أولاها الكثير من الاهتمام. وإذا كان للانتخابات أن تجري في يناير، فلا بد من تعيين لجنة انتخابات وسن قوانين تحدد نظام الاقتراع والوضع القانوني للأحزاب السياسية. وكان يصر على وجوب صدور القوانين قبل الثلاثين من يونيو وألاّ يتم تأخيرها لحين تأليف الحكومة الموقتة. وفي الوقت نفسه، فإنه كان يدرك عمق المشاعر القومية. لذا، فقد رفض الاقتراحات بأن يأتي واحد أو أكثر من أعضاء لجنة الانتخابات من الأسرة الدولية.

بدأنا، خلال النصف الثاني من شهر مارس، بالعمل الجاد لتحديد الأفراد العراقيين الذين بإمكانهم العمل كأعضاء في لجنة انتخابات تكون مسؤولة عن الإعداد للانتخابات وإجرائها وإحصاء الأصوات. هناك في

٢٦- Dexter Filkins, "Kurds Threaten to Walk Away from Iraqi State," *New York Times,* 9/6/2004.

ديمقراطيات العالم أربعة نماذج لتركيبة مثل تلك اللجان. الأول إداري بحت، يقوم به الموظفون بإجراء الانتخابات. والثاني يجند كبار القضاة للإشراف على المهام الانتخابية. أما النموذج الثالث فهو يسلِّم بأن العملية سياسية لا محالة، فيأخذ في الحسبان إدخال مندوبين حزبيين في اللجنة، بحيث لا يسيطر حزب واحد في الانتخابات. وفي المقاربة الرابعة، تكون إدارة الانتخابات في معزل تام عن الأحزاب. لذا، فإنه لا يعمل كأعضاء في اللجنة سوى التكنوقراط الذين لا صلة لهم بالأحزاب. ويمكن لأي من النماذج الأربعة، نظرياً، تأليف لجنة تعامل جميع المرشحين والأحزاب على قدم المساواة. لكن النموذجين الأولين لا يناسبان العراق من الناحية الواقعية، بسبب وجود حاجة إلى إعادة بناء الخدمة المدنية والجهاز القضائي على السواء، بعد فترة حكم البعث الطويلة، واحتمال أن يكون للخدمة المدنية القائمة توجه سياسي أو احتمال أن يُنظَر إليها بأن لها مثل هذا التوجه السياسي. كنت أشعر دائماً بأن تسييس لجنة انتخاب (المقاربة الثالثة) لعبة خطيرة، وأن لجان الانتخابات المهنية وغير الحزبية (المقاربة الرابعة) لها سجل أفضل في إدارة انتخابات حرة ومنصفة.

ولم يكن عجباً أن يرغب مجلس الحكم في تسييس لجنة الانتخابات والسيطرة عليها، من خلال تسمية أعضائها. وحاولت محاولة حازمة أن تكون تلك الهيئة غير حزبية ومهنية. ومن حسن الحظ أن بريمر شاركني الرأي، الذي دعا إليه خبراء إدارة الانتخابات الخارجيون ومسؤولو سلطة التحالف المؤقتة. وكان ثمة خطر من أنه إذا لم يحصل أعضاء مجلس الحكم الأقوياء سياسياً على مرادهم، فإنهم قد يندِّدون باللجنة ويتهمون أعضاءها بأنهم عملاء للأمريكيين. لكننا كنا نرى أن الخطر الأكبر يكمن في تسييس اللجنة، الأمر الذي يقوّض مصداقيتها المحلية والدولية. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن تفادي رد فعل سياسي سلبي قوي محتمل عبر إشراك فريق الأمم المتحدة في اختيار أعضاء اللجنة. لذا، بدأنا في البحث عن أسماء عراقيين يتمتعون بالمكانة والاستقامة والاستقلال، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة تلك اللجنة والانخراط في أعمالها. وقد وجدنا، لسوء الحظ، أن كثيرين من زعماء المجتمع المدني، الذين رأينا أنهم يستوفون الشروط، كانوا عازمين على ترشيح أنفسهم للجمعية الوطنية الانتقالية. وكانت النتيجة أننا ركزنا على القضاة الذين سبق لهم أن وقفوا على الحياد أثناء حكم صدام الطويل. على أننا واجهنا، هنا، مشكلة مختلفة: فالقضاة الذين كانوا أفضل المرشحين للجنة الانتخابات كانوا هم أنفسهم الذين أهلتهم استقامتهم وحيادهم وكفاءتهم لترؤس المحاكم العليا، ولعضوية المحكمة الخاصة التي ستقوم بمحاكمة صدام ومسؤولي النظام السابق

الآخرين، وللقيام بأدوار في مؤسسات انتقالية مهمة أخرى، مثل لجنة النزاهة العامة واللجنة العراقية للمطالبات المتعلقة بالممتلكات.

وقد واصلنا إعداد قوائم بالمرشحين المحتملين للجنة الانتخابات ولمكاتب المحافظات، لكن جهدنا تباطأ جراء الطلبات المتنافسة على مجموعة محدودة من الفاعلين الذين كانوا معروفين ومثقفين ومستقلين. في نهاية المطاف، تبين أن المشروع غير لازم. فقد شملت جهود الإبراهيمي في إبريل ومايو قيام فريق معني بالانتخابات (برئاسة كارينا بيريللي بتولي مهام هذه العملية ودعوة العراقيين إلى تقديم طلباتهم من أجل قبولهم في لجنة الانتخابات المؤلفة من سبعة أعضاء. في الأسبوعين الأولين من مايو، تم تلقي مئات الطلبات، ثم قام فريق مؤلف من ثلاثة أعضاء من الخبراء الدوليين بدراسة تلك الطلبات ومقابلة المرشحين النهائيين واختيار اللجنة (بموافقة سلطة التحالف ومجلس الحكم). وطُلِب من جميع أعضاء اللجنة التخلي عن الاشتراك في السياسة طوال مدة خدمتهم. هذه الطريقة في اختيار المتطوعين أو المرشحين، بدلاً من البحث عن المرشحين، جعلت فريق الأمم المتحدة يختار سبعة مندوبين بدا أنهم قادرون ومستقلون، لكنهم غير معروفين للجمهور العراقي ـ الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي لاحقاً إلى إثارة الشكوك لدى بعض الجهات.

كان يتعين على فريق الأمم المتحدة أيضاً أن يقدم توصية بشأن قانون انتخابات للعراق، وبالأساس تقديم طريقة يتم بموجبها اختيار أعضاء الجمعية الوطنية. فمن دون معلومات مفصلة وموثوقة عن إحصاء السكان، لم يكن من الممكن استخدام النظام الأمريكي الذي يتحقق الفوز فيه في منطقة انتخابية للمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. وعلى أي حال، فقد كان معظم الخبراء، بمن فيهم المؤلف، يرون أن ذلك النظام لا يناسب العراق. ومع أن تلك الطريقة كان من شأنها أن تشجع العراقيين على التركيز على الأفراد وميزاتهم ـ بهدف جعل المرشحين المستقلين يأتون في المقدمة ـ فإن الأحزاب التي لا تقوم على أساس جغرافي كانت ستجد صعوبة في الفوز بالمقاعد. في بعض الأنظمة السياسية، قد تكون تلك الجماعات متطرفة وتستحق الاستبعاد من البرلمان. أما في العراق، فإن تلك الأحزاب القانونية كانت من أقوى الدعاة إلى الديمقراطية. علاوة على ذلك، فإن من الأفضل لمجتمع مثل العراق الذي تسوده الانقسامات الإثنية والإقليمية والدينية العميقة أن يكون لديه نظام انتخابي يضمن التمثيل المنصف لكل جماعة. هذا الاستنتاج أوحى بقيمة نوع ما من أنواع التمثيل التناسبي، الذي

تفوز فيه الأحزاب أو القوائم بعدد من المقاعد يتناسب مع حصتها في التصويت، بالإضافة إلى المناطق متعددة الأعضاء، بحيث يوجد عنصر جغرافي فضلاً عن عنصر تناسبي.

والسؤال الكبير هو كيف يستطيع العراق تحديد أي نوع من المناطق في الوقت الذي لم يكن لديه فيه أي إحصاء مقبول للسكان ـ ولا وقت لديه لإجراء إحصاء قبل الانتخابات. وقد برز حل طبيعي تلقائياً. فقد كان العراق بالأصل مقسماً إلى ثماني عشرة محافظة، يمكن لكل منها أن تمثل منطقة انتخابية. كانت لدينا مجموعتان من المعطيات ـ إحداهما من أحدث إحصاء والأخرى من نظام بطاقات التموين الأكثر موثوقية ـ بشأن توزيع السكان على أساس المحافظات. ويمكن استخدام تلك المعطيات لتخصيص المقاعد النيابية لكل محافظة. ولن يكون التخصيص كاملاً، ولكن، في الظروف الراهنة، يمكن أن يكون مقبولاً. وعلاوة على ذلك، يمكن التوصل إلى آلية تعديل لضمان وجود تناسب أكثر إنصافاً بين المقاعد والأصوات. بواسطة هذه الآلية، وفي ما يُسمى بالنظام ذي الصفين، يمكن إسناد الأغلبية العظمى من المقاعد إلى المحافظات، حيث تقدم الأحزاب أو الجماعات أو الأفراد قوائم بالمرشحين في كل محافظة. فيصوت المواطنون لقائمة من القوائم داخل كل محافظة، ويكون بإمكانهم استعراض أسماء المرشحين في كل قائمة. وفي كل محافظة، تحصل كل قائمة على نسبة من المقاعد تعادل حصتها من الأصوات. غير أن المشكلة تكمن في أنه كلما أصبحت المنطقة أصغر، ازداد احتمال أن تُستَبعَد الأحزاب التي تكون قد فازت بأصوات كثيرة من توزيع المقاعد، ولكنه لا يكفي للفوز بمقعد من المقاعد. فإذا كانت هناك خمسة مقاعد، على سبيل المثال، فعندئذ يكون حزب من الأحزاب معرضاً بأن يحجب إذا لم يفز بعشرة إلى خمسة عشر صوتاً. فيأتي نظام الصفين ليعالج هذا الوضع من خلال إجراء توزيع إضافي للمقاعد بعد تخصيص المناطق. إن التوزيع الثاني، الذي يأتي بصورة طبيعية من قوائم على نطاق الأمة برمتها، يعطي لكل حزب أو تحالف عدد المقاعد اللازم لضمان أن يكون تمثيله الإجمالي في البرلمان يوازي، على قدر الإمكان، حصته من الأصوات الوطنية.

عندما غادرت العراق في أوائل إبريل، كنت أتوقع أن يتم اعتماد نظام من التمثيل النسبي استناداً إلى المناطق (باستخدام حدود المحافظات أساساً). غير أنه بعد أن عرض فريق الأمم المتحدة الوضع، اختار أن يدع المناطق جانباً ويستخدم التمثيل التناسبي في منطقة واحدة على نطاق الأمة برمتها، بسبب بساطته الإدارية ولأن الفريق وجد أن تخصيص أعداد ثابتة من المقاعد للمناطق سينجم عنه خلافات أكثر مما ينبغي، بالنظر

لعدم وجود بيانات إحصائية للسكان مقبولة بصفة عامة. قبل بريمر هذا القرار، وأدخله في قانون الانتخابات الذي سنه في منتصف شهر يونيو. كان القرار مفهوماً، بالنظر للضغوط السياسية والإدارية والزمنية، لكن سوف يتبين أنه خطأ كبير. فمن دون ضمان يستند إلى المناطق يتعلق بالحد الأدنى من المقاعد في البرلمان، أصبحت المحافظات السنية، التي كانت أبطأ المحافظات في تنظيم نفسها سياسياً، والتي كانت أكثر تأثراً بعنف المتمردين، عرضة لأن ينقص تمثيلها إلى حد بعيد في البرلمان الجديد. هذا الوضع كان ينذر بتوليد (وسوف يولّد في واقع الأمر) مقاطعة للانتخابات، وحتى المزيد من التنفير والتمحور والعنف.

قبل مغادرة بغداد، كنت منهمكاً في التفكير بقضيتين كانتا تقضان مضجعي: كيف سيتم تمويل الأحزاب السياسية، وما إذا كان سيسمح لأعضاء حزب البعث السابقين بالاشتراك في الانتخابات. ففي ما يتعلق بالمسألة المالية، لم يكن ميدان اللعب مستوياً على الإطلاق. فقد كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وكثير من الأحزاب الشيعية الأخرى تحصل على دعم مالي ضخم من إيران. وكانت المؤسسة الدينية في العراق تحصل على تبرعات سخية من المؤمنين. وكان الحزبان الكرديان يديران حكومتين في كردستان طوال السنوات الثلاث عشرة السابقة. لذا، فقد كان لديهما، هما أيضاً، موارد مالية يستقيان منها. لكن الأحزاب الجديدة والمستقلة، بما فيها الأحزاب ذات التوجهات العلمانية والليبرالية وتلك القائمة في قلب الأراضي السنية، ولكن التي كان يقودها خصوم النظام السابق، كانت تفتقر إلى المال إلى حد كبير.

وفي محادثات عدة، أجريتها في بغداد وفي أماكن أخرى، كنت أسمع شكاوى متكررة من النشطاء الحزبيين بشأن افتقارهم إلى الموارد المالية وبشأن ما يرونه بأنه ميدان منحرف للعبة. وكان أحد السياسيين العرب السنة البارزين صريحاً معي: فقد قال إن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة يحصلان على كثير من الأموال التي تغدقها إيران عليهما. وكان لدى الأكراد الكثير من المال، الأمر الذي جعل أحد زعمائهم يعطي هدايا بمبلغ ١٠ آلاف دولار لبعض الأحزاب العربية، ربما بغية استمالتها في المستقبل. وكما قلت لبريمر في مذكرة أرسلتها له في أواخر مارس، كنت أشعر بأن البعض من زعماء الأحزاب المناضلين لا يمانعون هم أنفسهم من الحصول على الأموال من أحد الملائكة الأجانب ـ بل لقد سرت شائعات عن تدفق الأموال إلى أحزاب سنية من المملكة العربية السعودية ومن بعض بلدان الخليج. وقلت لبريمر: "لقد شعرت مرتين أو ثلاث مرات، على الأقل، بأن الحديث كان يقترب من مناشدة ضمنية للحصول على تمويل

خفي من الولايات المتحدة. ومن دون الإقرار بأن هذا ما كانوا يرمون إليه ضمنياً، كنت أقول في كل مرة إن الولايات المتحدة لا تستطيع، بالطبع، تقديم تمويل صريح أو خفي لبعض الأحزاب دون الأخرى؛ يجب أن نكون حيادين وصريحين في ما نقوم به".

واقترحت القيام، على وجه السرعة، بإنشاء "وسيلة مشروعة وشفافة لتمويل الأحزاب السياسية الأكثر جدية، وبذلك نكون، إلى حد ما، قد مهدنا ميدان اللعب ليكون مستوياً". وقد اقترحت إنشاء صندوق لتمويل الأحزاب السياسية، يتضمن، في أول الأمر، ملايين من الدولارات، ثم نقوم بتوزيع مبالغ متساوية من المال على كل حزب يستوفي بعض المعايير للحصول على الدعم العام ـ على سبيل المثال، ما لا يقل عن ١٠ آلاف توقيع من الذين يحق لهم الاقتراع، مع ما لا يقل عن ١٠ آلاف من المؤيدين في كل واحدة من خمس محافظات. ويمكن للجنة الانتخابات أن تقوم بإدارة التمويل والمصادقة على التواقيع. وقد لقي هذا الاقتراح اهتماماً من قبل بعض زملائي في سلطة التحالف، بمن فيهم نائب بريمر، السفير ريتشارد جونز. وعندما كتبت مذكرتي إلى كوندوليزا رايس في أواخر إبريل، كررت اقتراحي بتخصيص صندوق من ١٠ ملايين إلى ٢٠ مليون دولار. لكن هذه الفكرة لم تسفر عن شيء. وأغلب الظن أن عبء التحقق من التواقيع وإدارة الصندوق كانا سيكونان عقبة لا تقل عن صعوبة الحصول على التمويل. ومع تدهور الوضع الأمني، كانت لجنة الانتخابات تبذل أقصى جهدها لمجرد تثبيت نفسها ووضع تفاصيل إجراءات عملها والشروع بتسجيل المقترعين. وعلاوة على ذلك، فإن أي صندوق، ينطوي على مبالغ ذات شأن تدفع الأحزاب لجمع التواقيع، من شأنه، أيضاً، حفز مؤسسات انتهازية لتزوير التواقيع.

كانت القضية الثانية التي تهمني تتمثل بنطاق برنامج اجتثاث البعث. فقد كنت أسمع شكاوى عديدة بهذا الشأن من السياسيين، وحتى من الشيعة المعتدلين. فقد كانوا يشعرون بأن البرنامج تجاوز حدود المعقول وأننا، في عملية التطهير التي شملت كثيراً من المدرسين والبيروقراطيين الذين كانوا قد انضموا إلى حزب البعث لمجرد تحسين وظائفهم، كنا نعمل على إبعاد شريحة استراتيجية من المجتمع يمكنها أن تشارك في تطوير النظام السياسي والاقتصادي. وكما كان يقول آخرون، علناً وفيما بينهم، منذ شهور، اقترحت تضييق نطاق برنامج اجتثاث البعث وأن يكون منطلقه متوجهاً أساساً نحو المسؤولية الفردية عن جرائم وإساءات محددة. نعم، لا بد من إبعاد المسؤولين البعثيين من ذوي الرتب العالية عن الجهاز الأمني. ولكن إذا لم تتوفر

الأدلة على أن بعثياً سابقاً قد ارتكب جريمة، فيجب أن يُسمَح له بأن يرشح نفسه للمناصب أو أن يسعى إلى منصب حكومي، رجلاً كان أو امرأة. وقد كتبت إلى بريمر أقول: "من الممكن أن يساعد بعض التقدم الواضح في هذا الصدد، إلى جانب زيادة أعداد أعضاء الحكومة الموقتة في قلب المناطق السنية، على تخفيف وطأة التمرد بعض الشيء".

وفي واقع الأمر، كان بريمر، منذ أسابيع، قد أصبح مقتنعاً بأن برنامج اجتثاث البعث بحاجة إلى التعديل. كما أنه كان يصغي إلى القادة العسكريين الأمريكيين الذين كانوا يشعرون، منذ البداية، بأن تسريح الجيش العراقي كان خطأً جسيماً وبأنه يتعين على الولايات المتحدة الإسراع في بناء القوات المسلحة العراقية من خلال إعادة عدد من الضباط الذين لم يكونوا موالين سياسياً لصدام، والذين لم تُوجَّه بحقهم أي تُهم بارتكاب جرائم محددة. ففي خطابه المتلفز إلى الشعب العراقي، الذي ألقاه في الثالث والعشرين من إبريل، أعلن بريمر عن ثلاثة تعديلات للسياسة استجابت لهواجس المسؤولين الأمريكيين المدنيين والعسكريين بشأن الحاجة إلى اجتذاب السنة. في التعديل الأول، أعرب عن الاستعداد للترحيب بعودة الضباط والجنود الذين "خدموا بشرف"، مبيناً أنه يجري الآن اجتذاب كبار القادة "كلياً تقريباً من بين العديدين من الرجال الشرفاء في الجيش العراقي السابق". وفي التعديل الثاني، اعترف بـ "مشروعية" الشكاوى التي كان قد سمعها من أن اجتثاث البعث كان "يُطبَّق على نحو غير متساو وغير عادل"، ووعد بالإسراع في مراجعة المناشدات وإعادة آلاف المدرسين والأساتذة الذين شعروا بأنهم كانوا مُضطَرين إلى الانضمام إلى الحزب. وبالنسبة للثالث، فقد أعلن أن التحالف كان يقوم بتنظيم معالجة أوضاع المحتجزين وأنه أصبح يقدم معلومات بشأن فرادى المحتجزين في مراكز الشرطة والمحاكم وموقع سلطة التحالف على الإنترنت.

وكان الغرض من كل هذه المبادرات، أيضاً، تهدئة المخاوف التي أعرب عنها الإبراهيمي في مؤتمره الصحافي بتاريخ الرابع عشر من إبريل. وقد أشاد الإبراهيمي صراحة بهذه الخطوات، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في السابع والعشرين من ذلك الشهر. وأثارت تعديلات السياسة احتمال إعادة المئات من ضباط الجيش السابقين من فترة صدام وربما عشرة آلاف من المدرسين والأساتذة الذين كانوا ينتمون إلى حزب البعث، على الرغم من أن تلك المبادرات أثارت حنق المتشددين الشيعة من أمثال أحمد الچلبي (الذي كان إشرافه على اجتثاث البعث حتى الفترة قريبة العهد، قد أبطأ عملية المناشدة). ولعله كان من

المتوقع أن يصف الچلبي مبادرة بريمر بأنها "مثل السماح للنازيين بالانضمام إلى الحكومة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية"[٢٧]. غير أن الشيعة الأكثر اعتدالاً قبلوا بهدوء عملية تخفيف اجتثاث البعث بوصفها الثمن الذي يجري دفعه لإشاعة الاستقرار في العراق. غير أنه تبين، لسوء الحظ، أن التعديلات، شأنها شأن الكثير مما فعلته سلطة التحالف، كانت أقل مما ينبغي، وجاءت بعد فوات الأوان.

بحلول بداية يونيو، كان قد تم إنجاز تأليف الحكومة الموقتة، لكن بقي الشيء الكثير الذي يتعين إنجازه. وقد انكب المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية على إنجاز التدابير، التي بدأت قبل أسابيع، لعملية تحوّل الوجود الأمريكي من سلطة احتلال إلى سفارة. ومع أنها طُـرحت على الجمهور العراقي وعلى العالم بوصفها تحولاً دراميا مثيراً، فإنها ستنتهي بأن تنطوي على عناصر عديدة من الاستمرارية، بما في ذلك الاحتفاظ الضروري بالمنطقة الخضراء المحصَّـنة، وبقاء القصر الجمهوري قاعدة للعمليات. وقد تم تدريجاً نقل الوزارات، الواحدة تلو الأخرى، من سيطرة سلطة التحالف إلى السيطرة العراقية. وقد ألّف بريمر لجاناً لتنظيم الاتصالات والبث الإذاعي وأسواق الأوراق المالية ومراقبة الفساد، وقام في الوقت نفسه بتعيين مفتشين عامين لمدة خمس سنوات في كل وزارة. كان الأمريكيون يرون أن سلطة التحالف كانت تضع الأسس القانونية والمؤسسية لضمان قيام الحكم الرشيد بعد الانتقال. لكن كثيراً من العراقيين وجدوا في طوق الأوامر والتعيينات جهداً يرمي لإلقاء ظل السيطرة الطويل على المستقبل. فقد صرح عضو مجلس الحكم السابق محمود عثمان قائلاً: "إنهم وضعوا نظاماً للتدخل في شؤوننا. يجب على العراقيين أنفسهم البت بهذه القضايا"[٢٨].

من بين الأوامر المئة التي أصدرها بريمر خلال الاحتلال، صدر العديد من أهم تلك الأوامر في الشهر الأخير. فعلاوة على المرسوم الذي أنشأ لجنة الانتخابات المستقلة العراقية، فقد تضمنت المراسيم ما يلي:

٢٧- John F. Burns and Jan Fisher, “U.S., Seeking to Stabilize Iraq, Casts Baathists in Lead Roles,” *New York Times,* 3/5/2004.

٢٨- Rajiv Chandrasekaran and Walter Pincus, “U.S. Edicts Curb Power of Iraq’s Leadership,” *Washington Post,* 27/6/2004.

لاحظ شاندراسيكران سخف بعض المراسم، وقال إن قانون المرور الذي فرضته سلطة الاحتلال ينص على استخدام بوق السيارة في الظروف الطارئة فقط وتقضي أن يمسك السائق المقود بكلتا يديه.

- إنشاء قوة مهام خاصة لتعويض ضحايا النظام السابق (خُصصت لها منحة بمبلغ ٢٥ مليون دولار من دخل نفط العراق).

- قانون بعيد المدى لمكافحة تبييض الأموال، مكون من ١٦ صفحة و٢٦ مادة، لتجريم تمويل الجريمة والإرهاب والتحويل غير المشروع للأموال.

- قانون مؤلف من ٦٨ صفحة و١٠٨مواد "لإرساء قواعد نظام بنكي للعراق يكون شاملاً ومأموناً وسليماً وقادراً على المنافسة ومتاحاً للجمهور".

- قانون إدارة مالية يرسي قواعد "إطار شامل" للحكومة العراقية في تطبيق السياسة المالية وسياسة الميزانية ورفع التقارير عن أنشطتها "وفق أفضل الممارسات الدولية".

- إنشاء منصب وسيط الجمهورية (Ombudsman) للنظر في الاستغاثات والاحتجاجات المتعلقة بالقضايا الجزائية وقضايا الاحتجاز.

- إنشاء لجنة مشتركة للمحتجزين تتألف من مندوبين عن القوة متعددة الجنسيات (معظمها من الأمريكيين) والحكومة العراقية الموقتة، وسفيري أمريكا وبريطانيا، للتنسيق بشأن "جميع المسائل المتعلقة بإدارة" المشتبه فيهم من العراقيين الذين تحتجزهم القوات متعددة الجنسيات.

- قانون الأحزاب السياسية الذي يرسي قواعد الأساس القانوني للأحزاب السياسية، ومساواتهم أمام القانون وسلطة لجنة الانتخابات عليها. وقد نص القانون على أن يكون للأحزاب نظام أساسي شفاف يخضع له تنظيمهم وعملهم ويحظر عليهم "امتلاك قوة مسلحة أو المشاركة فيها أو في ميليشيات أو عنصر متخلف".

- الأمر الذي طال انتظاره (رقم ١٩) المتعلق بتنظيم القوات المسلحة والميليشيات داخل العراق[٢٩].

---

٢٩ – تم إدراج الأوامر والأنظمة على موقع السي بي ايه:

http:// www.iraqcoalition.org/regulations/index.html#Regulations.

كان الأمر الأخير، رقم ١٠٠، تدبيراً عاماً تضمن تعديلات متصلة للعديد من الأوامر الأخرى لجعلها منسجمة مع القانون الإداري الانتقالي (والمتطلبات الأمريكية الناشئة) ومناسبة لأن تكون قانوناً بعد نقل السيادة. كما أنه وسع نطاق الأمر رقم ١٧، الذي يعطي القوات الأمريكية والقوات الدولية الأخرى حصانة ضد "أي نوع من أنواع الاعتقال أو الاحتجاز إلاّ من قبل أشخاص يتصرفون نيابة عن دولهم الأم".

ومع أن المخطط الأول دعا إلى إعلان برنامج "الانتقال وإعادة الاندماج" (بشأن الميليشيات) في بداية شهر مايو، فإن بريمر لم يوقع الأمر رقم ٩١، بحيث يصبح قانوناً حتى السابع من يونيو. ومع ذلك، فقد كان إنجازاً يدعو إلى الإعجاب، على الورق، على الأقل. كان الأمر نتيجة مفاوضات استغرقت شهوراً عدة مع زعماء الميليشيات، وهو تنفيذ لاتفاقية أيدها وأعلنها إياد علاوي، وحظر جميع القوات المسلحة والميليشيات العراقية ما لم يوافقوا على مخطط "انتقال وإعادة اندماج" محدد، نص على وجوب قيامهم بتقديم قائمة تامة بأعضائهم المؤهلين للمشاركة، ونص على الطريقة التي سيتم بها "تحويلهم" من وضع ميليشيات مقاتلة وإعادة دمجهم في القوات المسلحة العراقية أو في الاقتصاد المدني، و"حدد معالم واضحة" لهذه العملية. وكان أعضاء الميليشيات المشاركة يواجهون واحداً من ثلاثة خيارات: الدخول في القوات المسلحة العراقية (أو قوات أمنية أخرى)، أو التقاعد "بنفس الراتب الذي كانوا سيحصلون عليه لو أنهم دخلوا في الخدمة" في القوات المسلحة العراقية، أو إعادة دمجهم في مجتمع العراق المدني واقتصاده، بمساعدة "غربلة المهارات ومزايا التعليم والتدريب على العمل والتوظيف، وبرنامج مرتبات محدود". وتمثل جزء حاسم من المخطط بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء مراكز تدريب على الأعمال وبرامج توظيف في كل محافظة. وفي حين أن أعضاء ميليشيا من الميليشيات كانوا "ينتقلون" إلى خارج الميليشيا، فإن "عناصرها المتبقية" كان يتم استثناؤهم من الحظر ما داموا لا يقومون بتجنيد أعضاء جدد ولا يقومون بعمليات أو الانخراط في نشاط إجرامي أو لا يتقاعسون عن تسجيل أسلحتهم. وقد حظر الأمر أيضاً العناصر المتبقية من دعم أي حزب سياسي أو مرشح، وأنشأ لجنة تنفيذ الانتقال وإعادة الاندماج، برئاسة وزير الداخلية وتتضمن مسؤولين حكوميين آخرين ووكالات، لإدارة العملية ـ وفرض عقوبات زجرية إذا ارتأت أن هناك حاجة إلى ذلك. وكان من المفترض أن يخضع جميع أعضاء الميليشيات غير القانونية إلى "محاكمة جزائية" و"يحرموا من شغل أي منصب سياسي لمدة ثلاث سنوات". هذا النص شمل مقتدى الصدر الذي رفض جيش المهدي التابع له عملية الانتقال وإعادة

الاندماج. على أنه بينما كان بريمر يوقع الأمر، كان بعض زعماء الشيعة يحاولون جذب الصدر للانضمام إلى العملية السياسية. ومع أن الصدر كان قد وافق، قبل ثلاثة أيام، على إنهاء أعمال العنف ضد الاحتلال، فإن الناطق باسمه رفض اتفاقية "الانتقال وإعادة الاندماج" على الفور، قائلاً: إنها لا تنطبق على قوته. فقد زعم مندوبه أن "جيش المهدي ليس ميليشيا. إنه يمثل العراقيين الذين يقاومون الاحتلال"[٣٠].

وقد شمل مخطط "الانتقال وإعادة الاندماج" تسع ميليشيات قُدِّر عدد أفرادها بـ ١٠٢٠٠٠ من المقاتلين الذين تعهدوا بأن يسرحوا أنفسهم قبل انتخابات يناير ٢٠٠٥. ولم تتضمن هذه الجماعات مقاتلي البشمرغة التابعين للحزبين الكرديين ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، فحسب، بل أيضاً الميليشيات الصغيرة للحزب الإسلامي العراقي والحزب الشيوعي العراقي وحزب الله العراقي، وجميع هذه الأحزاب تقدمت للتصريح عن أعداد مقاتليها ووضع جداول زمنية لتسريح أنفسهم[٣١]. وصرحت أحزاب الدعوة والوفاق الوطني العراقي والمؤتمر الوطني العراقي بأنها قد سرحت ميليشياتها وبأنها قد أذعنت للأمر. ومع أن أحد زعماء حزب الاتحاد الكردي قال بعد الإعلان إن مقاتلي البشمرغة لم يكونوا مشمولين بالاتفاقية[٣٢]، فإن كلا الحزبين الكرديين وافق على إعادة تنظيم نصف المقاتلين التابعين لهما داخل تشكيلات القوات الجديدة الثلاث التي ستوفر الأمن الداخلي في كردستان، على أن ينضم النصف الآخر إلى الشرطة المحلية أو إلى الجيش الوطني، أو إلى الحياة المدنية.

وقد نجح مخطط "الانتقال وإعادة الاندماج" على الورق، لكنه ذَبُل عند التنفيذ، حيث إن وزراء الدفاع والداخلية والعمل كانوا يفتقرون إلى التزام أسلافهم. وكان وزير الدفاع الجديد حازم الشعلان، بصورة خاصة، شيعياً علمانياً متشدداً، ولم يكن يريد وجود مقاتلين من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ضمن الجهاز العسكري العراقي وألغى تجنيدهم. كما كان وزير العمل والشؤون الاجتماعية حذراً (وغير راضٍ عن الأشخاص الذين كانوا يديرون البرنامج). لذا، فقد انهار عنصر التدريب على الأعمال. وكان الجزء

٣٠- Edward Cody, “Decree Outlaws Iraqi Militias,” *Washington Post*, 8/6/2004.

٣١- تمثل البشمرغة بمقاتليها البالغ عددهم ٧٥٠٠٠ الجزء الأكبر من هذه الأعداد، وجاءت منظمة بدر التي قالت إن لديها ١٥ ألفاً من المقاتلين في المركز الثاني.

٣٢- Dexter Filkins, “9 Iraqi Militias Are Said to Approve a Deal to Disband,” *New York Times,* 8/6/2004.

الثالث من الثلاثي الانتقالي الباقي هو دفع المرتبات، الأمر الذي كان يعتمد على تعاون الميليشيات التي كانت في وضع تحرم فيه من مزايا الانتقال الأخرى.

بحلول منتصف يونيو، كانت سلطة التحالف قد بلغت مرحلة "البطة العرجاء" (المعرضة للإصابة من قبل الصيادين). وكان مجلس الحكم قد لفظ أنفاسه الأخيرة، وتمت تسوية قضايا الانتقال الكبيرة، وكان إياد علاوي يوطد سلطته شيئاً فشيئاً بوصفه رئيس الوزراء القادم، وتم تسليم الأغلبية العظمى من الوزارات إلى الإدارة العراقية. وأصبح المستشارون الأمريكيون الذين كانوا يديرون الوزارات العراقية خبراء استشاريين، مع أن نحو ٢٠٠ منهم تمت تهيئتهم للبقاء في هذا الدور. لكن ما كان يسيطر على أذهان الجميع هو الوضع الأمني المتدهور في العراق. وحتى قبل تولي إياد علاوي السلطة، سرت شائعة بأنه يفكر في إعلان حالة الطوارئ.

وكان العنف يتصاعد ويزداد على نحو مروِّع، حيث كان المتمردون يستهدفون كل من كان يتعاون مع سلطة الاحتلال ويحاولون تدمير الثقة بالعملية الانتقالية. وقد قتل نائب وزير الخارجية جراء إطلاق النار عليه في بغداد في الثاني عشر من يونيو. وفي اليوم التالي، انفجرت سيارتان مفخختان وتسببتا بقتل ١٣ شخصاً في منطقة آهلة بالسكان في وسط بغداد، بينما قتل مسلحون أحد كبار المسؤولين في وزارة التربية والتعليم. وفي اليوم الذي تلاه، قتلت ثلاث قنابل ٢١ شخصاً، بمن في ذلك عدد من المقاولين الأجانب، وجرحت العشرات في بغداد وحولها. وفي الخامس عشر من يونيو، قُتل مسؤول من وزارة النفط في كركوك. وفي السادس عشر من يونيو، قتلت سيارة مفخخة، خارج مركز تجنيد تابع للجيش العراقي، ٣٥ وجرحت أكثر من ١٠٠. وقُتل ستة آخرون خارج مبنى مجلس البلدية. وفي الرابع والعشرين من يونيو، قتل المتمردون عدداً من العراقيين قُدِّر بمئة وجرحوا ٣٢٠ في ما بدا أنه سلسلة من تفجيرات منسقة للسيارات المفخخة وإغارات مسلحة على مراكز السلطة ومرافق أخرى في الموصل وفي خمس مدن أخرى. وفي شهادة أدلى بها أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي بعد بضع ساعات، اعترف نائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج بأن للمتمردين "جهازاً عصبياً مركزياً" أخذ يُظهر تنسيقاً وفاعلية متنامين[٣٣]. وبعد يومين، قتلت سيارة مفخخة في الحِلّة بضع عشرات من الناس. وفيما عدا الضربات

٣٣- Josh White, "Iraqi Insurgents Are Surprisingly Cohesive, Armitage Says," *Washington Post,* 26/6/2004.

المثيرة، كان هناك هجوم متواصل من العمليات المتفرقة من كمائن وقنابل يتم تفجيرها على جوانب الطرقات في أنحاء البلاد وقتلت أعداداً أقل من الجنود الأمريكيين والجنود العراقيين والشرطة والمدنيين والمقاولين الأجانب على أساس يكاد يكون يومياً[٣٤].

لتجنب إعطاء الإرهابيين فرصة القيام بعمل إرهابي بمناسبة الاحتفال بتسليم السلطة المقرر إجراؤه في الثلاثين من يونيو، اتفق بريمر وعلاوي على إلغاء إجراء احتفال كبير وعجّلا تسليم السلطة يومين. وفيما كان الرئيس بوش يحضر قمة للناتو في تركيا المجاورة، نقل أحد التقارير قيام بريمر، الذي بدا منهك القوى ويكاد يكون مذهولاً، بنقل السيادة إلى رئيس الوزراء الموقت الجديد، في إجراء مكبوت، مُنِع الصحافيون من حضوره[٣٥]. بعد ذلك بمدة قصيرة، غادرت قافلة السيارات القصر بسرعة محمومة لدرجة أنهم خلفوا وراءهم نائبه السفير جونز برهة قصيرة وراءهم.

بدا العراقيون متفائلين بحذر بشأن المستقبل، وشعروا بالارتياح لانتهاء الاحتلال السياسي. ولكن كان هناك أكثر من القليل من الاستياء حتى لدى الزعماء الموالين للولايات المتحدة. قال نائب رئيس الوزراء برهم صالح: "لقد تأخر نقل السلطة. كان ينبغي أن نحصل على السيادة في اليوم التالي للتحرير. لكن أن تأتي السلطة متأخرة خير من ألاّ تأتي أبداً"[٣٦]. وقد عكست امرأة تعمل في مخزن لبيع الحواسيب في بغداد ما كان يشعر به كثير من الجمهور من حذر، حيث قالت: "لقد رحل بريمر، لكن القيود المفروضة على الحكومة الجديدة شديدة جداً، حيث يمكن توجيهها من واشنطن"[٣٧].

كان اختيار إياد علاوي رئيساً موقتاً للحكومة أحد أهم القرارات التي تم اتخاذها في أشهر الانتقال الستة. فقد أجاب عن أكثر الأحجيات إرباكاً في عملية الانتقال، بطريقة ولدت على الأقل اتفاقاً ينطوي على الضغينة بين أعضاء مجلس الحكم. فقد سلمت دفة أول حكومة عراقية بعد سقوط دكتاتورية حزب البعث إلى شخص عصامي صلب العود ومختص بالقضايا الأمنية وعد بأن يضرب بيد من حديد على العنف

٣٤- Scott Wilson, "Insurgency Leaves U.S. Forces Baffled," *Washington Post,* 27/6/2004.

٣٥- Philip Kennicott, "America's Missed Photo Opportunity," *Washington Post,* 29/6/2004.

٣٦- Eric Schmitt, "Insurgency and Able Government Prompted Transfer Decision," *New York Times,* 29/6/2004.

٣٧- Edward Wong and Ian Fisher, "Wary Iraqis Face Changes with Silence and Hope," *New York Times,* 29/6/2004.

والإرهاب، لكنه عارض بإصرار التطرف في اجتثاث البعث، حيث كان يعتقد، بوصفه بعثياً سابقاً، أنه يستطيع الدوران على جزء من التمرد. وقد أثار وجوده احتمال أن الاستقرار سيعود إلى حد ما إلى العراق.

غير أنه تبين لاحقاً أن الأغلبية العظمى من هذه التوقعات كانت ضرباً من الوهم. ومع أن علاوي تمتع، في أول الأمر، بشعبية كبيرة، أو أنه على الأقل نال القبول، فإن عدم رغبته في تحدي الولايات المتحدة بشأن أي مسألة مهمة، وعدم قدرته على تحقيق أي خفض للعنف، أضعف مصداقيته داخلياً. كما فشلت محاولته التفاهم مع البعثيين الذين كانوا يموِّلون وينسِّقون الكثير من عنف المتمردين. فقد كانوا يرون في علاوي آلة بيد الأمريكيين وعميلاً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) والشخص الذي خان الحزب وحاولوا اغتياله وهو في سريره في لندن قبل سنوات. أما عن دعم زملائه السياسيين، فقد تضاءل جراء تركيزه للسلطة في مكتب رئيس الوزراء وتجاهله لمجلس الوزراء من حيث الأساس. لكن هذه المشكلات كانت ستظهر بعد أشهر، بعد نقل السيادة بوقت مديد نوعاً ما.

الفصل العاشر

ما الخطأ الذي حدث؟

لقد عرضت في هذا الكتاب ما أعتقد أنه كان فشلاً أمريكياً في عراق ما بعد الحرب. لقد كان هدراً لنصر عسكري حاسم كان مؤهلاً لأن يكون نصراً تاريخياً. لقد تم ارتكاب أخطاء في كل مناسبة تقريباً، يقع اللوم الرئيسي فيها على الولايات المتحدة بوصفها الدولة الرئيسية التي روّجت للصراع أو أدارت أحداثه. ففي الأسابيع السابقة للحرب واللاحقة لها، أبرزت إدارة بوش صورة عراق محرر يرحب بجنودنا الغزاة كمحررين، ويحقق على وجه السرعة الاستقرار في النظام السياسي. ويستعيد حيويته الاقتصادية ويقوم بنقلة مهمة نحو الحرية ـ وهو انتقال من شأنه، بدوره، إطلاق الضغوط من أجل إجراء تغيير ديمقراطي في أنحاء الشرق الأوسط. ولكن منذ اللحظة التي انتهت فيها الحرب، سقط العراق في مستنقع متعمِّق من الفوضى والإجرام والتمرد والإرهاب، لم يسفر، حتى في الأشهر التي تلت انتخابات يناير ٢٠٠٥، عن احتمال الانتهاء في أي وقت قريب. ففي فترة حكم الاحتلال، أصبح العراق ثقباً أسود من عدم الاستقرار، وأعطى مبرراً للأنظمة المجاورة التي كانت تصر على أن مجتمعاتها غير مهيأة ثقافياً أو مستعدة سياسياً للديمقراطية. وبحلول وقت تسليم مقاليد الأمور، بدا أن سعي أمريكا لتحقيق الاستقرار في العراق ودمقرطته أصبح أحد الأخطاء الفادحة الرئيسية وراء البحار في تاريخ الولايات المتحدة. لقد نشرنا في العراق طموحات كبيرة ومثلاً عليا قوية ومليارات الدولارات وأناساً متفانين يعملون ٩٠ ساعة في الأسبوع. ما الخطأ الذي حدث؟

وعندما يقوم المؤرخون بتفسير مجرى السياسة والحرب في أوقات يتم فيها اتخاذ قرارات أساسية، فإنهم كثيراً ما يلجأون إلى تفسير يتعلق بحتمية الطريق، وهي أن الأحداث تتحرك في سلسلة سببية لا يمكن عكس مسارها بسهولة. فالسلوك الذي يتبعه زعيم أو قطر يطلق سلسلة من تفاعلات الأحداث تحول دون

العودة إلى نقطة البداية والقيام بإجراء بديل. فالقرار الذي يتم اتخاذه في نقطة حاسمة يحرك مسرى من التغيير "يتبع فيها شيء لعين شيئاً آخرَ لعيناً": على حد قول كثيراً ما يتردد للمؤرخ الاقتصادي بول دافيد[١].

ما إن قررت إدارة بوش اجتياح العراق فإن "شيئاً لعيناً" تبع بالفعل شيئاً لعيناً آخر. فمن وجهة نظر استباق تهديد **وشيك** للأمن القومي للولايات المتحدة، نعرف الآن أن الحرب كانت خطأً. فلم يكن لدى صدام حسين مخزونات من أسلحة الدمار الشامل، ولعله كان على بعد سنوات من تمكنه من إعادة تكوينها، ولا سيما إذا ظلت العقوبات مطبقة. ومن وجهة نظر الكثيرين من الدعاة إلى الحرب ـ بمن فيهم المعلقون المحافظون الجدد المرموقون، وبعض الليبراليين الميالين إلى الجزم ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير ـ كان تحرير العراق من الطغيان (وهو نتيجة من شأنها أن تشعل لهيب الحرية في أنحاء المنطقة برمتها) مبرراً أخلاقياً سامياً لخوض الحرب. لكن هؤلاء الدعاة إلى الحرب لم يقدروا نظرية التاريخ التي تقول: "شيء لعين يتبع شيئاً لعيناً آخر" حق قدرها.

بعد أشهر من مغادرتي للعراق، سألت دبلوماسياً مرموقاً من المنطقة (وهو صديق حميم للولايات المتحدة) عن الخطأ الذي حدث. فطرح قائمة طويلة، لكنه بدأ بالحرب ذاتها، المتسرعة ومن طرف واحد إلى حد بعيد، من دون تفويض دولي، ومن دون تأييد قسم كبير من العالم، (بما في ذلك أغلبية مواطني حكومات البلدان الثلاثين الأخرى التي شاركت، بطريقة ما، في التحالف). قال: "إن الحرب ذاتها كانت هي الخطيئة الأصلية. فعندما تُرتَكب خطيئة بمثل تلك الفداحة، فإنك ستواجه لا محالة كثيراً من الأشياء الخاطئة". ثم قدم قياساً تمثيلياً عن حتمية الطريق الصِرفة: "عندما تدخل في طريق وحيد الاتجاه من الاتجاه الخاطئ، فإنك ستدخل جميع الطرقات الأخرى بالطريقة الخاطئة، بغض النظر عن الاتجاه الذي تسلكه".

وعندما سأل أحد كبار المسؤولين في إدارة بوش هذا الدبلوماسي في بداية عام ٢٠٠٣ عن السبيل التي يجب على الولايات المتحدة سلوكها في عراق ما بعد الحرب إذا قامت بالاجتياح، أجاب: "لا تفعلوا ذلك".

---

١ - ورد هذا الاقتباس في:

Ruth Berins Collier and David Collier, *Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America* (Princeton: Princeton University Press, 1991), p. 28.

للاطلاع على مزيد من شرح طريق الاستقلال والمفهوم المقترن به الذي استحدثوه عن النقاط التاريخية الحاسمة. انظر: المصدر نفسه.

وعندما أصر المسؤول على انتزاع إجابة منه قائلاً: "ولكن ماذا إذا قررنا بأنه يجب علينا القيام بذلك، بغية نزع سلاح صدام؟" فإنه حث الولايات المتحدة، ثانية، على عدم اللجوء إلى الحرب والاستمرار في العملية متعددة الأطراف الجارية التي تضغط على صدام. وعندما أصر المسؤول على الحصول على إجابة للمرة الثالثة، فإنه قدم بعض المقترحات على مضض. من أبرز تلك المقترحات: لا تحلوا الجيش العراقي، ولا تقوموا بالتطهير التام لحزب البعث من الحكومة. هذان كانا أيضاً من الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في بدايات احتلالها للعراق. شيء لعين يتبع شيئاً لعيناً آخر.

في تأليف هذا الكتاب، وجدت أن أصعب قضية كان علي أن أشق طريقي بصعوبة إليها كانت تأكيد محاوري على "الخطيئة الأصلية". على أن السخرية كانت تكمن هنا: بالرغم من هذه الخطيئة، فإنه أصبح هو (والذين كانوا يتفقون مع نقده) في خاتمة المطاف منخرطاً في مساعدة الولايات المتحدة والشعب العراقي من أجل تحقيق عملية انتقالية قابلة للاستمرار. فالخطوة الأولى التي قامت بها الولايات المتحدة جعلت من الصعب إدخال الديمقراطية إلى العراق، لأنها جاءت باحتلال عسكري وسياسي ليكون أداة التحرير. على أنه لولا الاحتلال، لما كانت هناك فرصة لإحلال الديمقراطية. وحتى بوجود احتلال غير مرغوب فيه، فإن احتمال إدخال الديمقراطية إلى العراق لم تُغلَق دونه الأبواب. بل إن عدداً من القرارات الأخرى دفعت بالولايات المتحدة إلى الانحدار في الطريقة المشؤومة "شيء لعين يتبع شيئاً لعيناً آخر".

بما أن الاجتياح أصبح أمراً مسلماً به، فقد كانت قراءتان من أكثر القراءات المشؤومة لمعركة ما بعد الحرب تتعلقان بالثقة الخارقة التي وضعها الرئيس جورج بوش في القيادة العليا للبنتاغون، ابتداءً بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد. أولاً، قبل بوش خطة رامسفيلد المتعلقة بالذهاب إلى العراق بقوة خفيفة نسبياً تتكون من ١٥٠ ألفاً من جنود التحالف، وذلك على الرغم من تحذيرات الجيش الأمريكي والخبراء الخارجيين في مجال إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، التي مفادها أنه ـ بغض النظر عن حاجات الحرب ذاتها ـ فإن من شأن تأمين السلام أن يحتاج إلى قوة تتكون من ضعفي أو ثلاثة أضعاف ذلك العدد. ثانياً، في يناير ٢٠٠٣، أعطى بوش البنتاغون المسؤولية الرئيسية لإدارة عراق ما بعد الحرب. هذا القرار، على حد قول أحد المسؤولين الأمريكيين، "أعطى إشارة بأنهم [البنتاغون] هم في الواقع الذين بيدهم الحل والربط، وعزز ووسع تفويضهم

إلى حد القول: ليذهب الآخرون جميعهم الآخرين إلى الجحيم"[٢]. فمع تثبيت الصلف الأحمق لبنتاغون رامسفيلد، اندفعت الولايات المتحدة ـ حسب قول جيمس فالو (Fallow) "إلى بغداد معصوبة العينين"[٣].

وكما قلت ذلك في الفصل الثاني، وكما ورد في التوثيق المحتوم لتحاليل عدة، فإن الولايات المتحدة قد اجتاحت العراق من دون خطة فعالة لتأمين السلام. وقد تجلى هذا الفشل على الفور في عدم القدرة على إحلال النظام في الموقع بعد إزاحة صدام من السلطة ـ ربما حتى عدم الرغبة في ذلك. ففي الأيام والأسابيع التي تلت، هاجم العراقيون ـ في أعمال عفوية وفي هجمات منسقة ـ ونهبوا كل مبنى حكومي ذي أهمية تقريباً، وحزّبوا مدناً أخرى مثل البصرة. وكما أوضح ذلك السفير بيتر غالبرايث لاحقاً للجنة من لجان الكونغرس: "في الأسابيع الثلاثة التي تلت استيلاء الولايات المتحدة [على بغداد في التاسع من إبريل]، بقر النهب المنفلت عملياً أحشاء كل مؤسسة حكومية في المدينة ـ باستثناء ملحوظ لوزارة النفط"[٤]. لقد كانت هذه الوزارة المبنى غير الديني الوحيد الذي حماه الجنود الأمريكيون. وما رآه العراقيون، كما فسره رجل دين شيعي، هو أن الأمريكيين قاموا بحماية ذلك المبنى، "ولا شيء غيره..." ونحن لا يسعنا سوى أن نفكر بأنكم تريدون نفطنا"[٥]. وقد قُـدّرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أعمال النهب بمبلغ ١٢ مليار دولار، دون حساب تكاليف المستقبل المتعلقة بإعادة الإعمار المتأخر، والثمن السياسي لجعل العراقيين يساوون بين الحرية والفوضى والعنف[٦]. وكان كثير من العراقيين يفترضون، منذ البداية، أن الأمريكيين لا يعبأون، أو أنهم حتى يرحبون بالدمار. فقد قال أحد رجال الدين لأحد الصحافيين: "لا أستطيع أن أفهم كيف أمكن لجنودكم الوقوف مكتوفي الأيدي. ربما هم ضعفاء، أيضاً. أو قد يكونون أشراراً"[٧]. ورداً على هذا الانتقاد، أجاب رامسفيلد بطريقته المتعجرفة المشهورة: "أشياء تحدث... الحرية غير مرتبة، والأحرار هم أحرار في ارتكاب الأخطاء والجرائم وفعل الأشياء السيئة"[٨].

٢- Gerard Baker and Stephen Fidler, "The Best Laid Plans?" *Financial Times,* 4/8/2003.

٣- James Fallows, "Blind into Baghdad," *The Atlantic Monthly* (January-February 2004).

٤- Quoted in: Ibid., p. 73.

٥- David Rieff, "Who Botched the Occupation?" *New York Times Magazine* (November 2, 2003), p. 44.

٦- George Packer, "Letter from Baghdad: After the War," *The New Yorker,* 24/11/2003 (p.8 of internet edition).

٧- Rieff, "Who Botched the Occupation?"

٨- http://www.cnn.com/2003/US/04/11/sprj.irq.pentagon/

وبعد أكثر من سنة من نهاية الحرب، اعترف نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس، بأن البنتاغون لم يقدر صلابة المقاومة في العراق حق قدرها. لكن إساءة التقدير هذه لم تنشأ عن انعدام التحذيرات بشأن احتمال حدوث الفوضى بعد انهيار النظام.

على سبيل المثال، حذر مشروع مستقبل العراق الذي تبنته وزارة الخارجية من أن إعادة القانون والنظام ومنع الجرائم ستكون أموراً حتمية بعد الحرب. وقد حذر حتى فريق العمل العراقي المعني بالمبادئ الديمقراطية الذي كان يسعى إلى نزع الطابع العسكري عن المجتمع وإرساء قواعد السيطرة المدنية على العسكريين، من "حصول الفوضى الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة" (بما في ذلك التنامي السريع للجريمة المنظمة) الذي يمكن أن ينشأ عن سرعة "تسريح مئات آلاف العسكريين المدربين". لذا، فقد حث على القيام بإعادة التنظيم العسكري تدريجاً من قبل لجنة عراقية تكون معنية بالإصلاح العسكري، والتي من شأنها أن تقدم للجنود المحترفين أعمالاً مدنية في مجال إعادة الإعمار، وبرامج تعليمية أساسية ومتخصصة، وقروضاً بفوائد بسيطة لإنشاء مشاريع تجارية أو صناعية، ومرتبات تقاعدية أفضل، وأشكالاً أخرى من التعويض[٩]. كما كانت التحذيرات من احتمال حصول الفوضى المدنية بعد سقوط بغداد موضوعاً متكرراً في تنبؤات وكالة الاستخبارات المركزية بشأن عراق ما بعد الحرب، وفي شهادات وتقارير عدة صادرة عن كل من الخبراء الأمريكيين والمنفيين العراقيين.

ولعل أكثر ما يلفت النظر هو أن معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للكلية الحربية التابعة للجيش قد توقع مصادر الاضطراب، في تحليل مبني على بحث رزين خالٍ من التطرف، بعنوان "إعادة إعمار العراق". وقد تم نشر التقرير غير السري في فبراير ٢٠٠٣، وتضمن الدروس المستقاة من عمليات احتلال أخرى قامت بها الولايات المتحدة ومن تاريخ العراق ومجتمعه وسياسته. وكان التقرير يبعث على الدهشة الشديدة بما حواه من بصيرة نافذة وتحليل مفصل لـ "الاحتمال الحقيقي والخطير من أن تربح الولايات المتحدة الحرب وتخسر السلام في العراق". وقد وجدت الدراسة أنه من المحتمل أن تزداد الشكوك حول دوافع الولايات المتحدة في عراق ما بعد الحرب، حتى لو انتهت الحرب ذاتها بسرعة، بخسائر بشرية خفيفة. ومن

٩- Democratic Principles Working Group, *Final Report on the Transition to Democracy in Iraq,* November 2002, pp. 69, 71.

شأن المشكلات أن تكون حادة إذا اضطُـرت الولايات المتحدة إلى التعامل مع الاحتلال بنفسها، بدلاً من أن تحيله إلى "قوة دولية بعد الحرب". كما أن التحليل تنبأ بحصول مقاومة لما سيكون من المحتمل أن يُـنـظَـر إليه على أنه سيطرة إمبريالية من جانب الغرب اليهودي ـ المسيحي. وقد حذر التقرير أيضاً من أخطار الصراع القبلي والإثني، وأشار إلى وجود الميليشيات الخاصة والمسلحة على نطاق واسع. واستشهد التقرير بالإرهاب الإسلامي الشيعي في لبنان كمثال على "الاستراتيجيات التي تنفّـر العراقيين الذين كانوا في بادئ الأمر حياديين إزاء الاحتلال الأمريكي"، وتوقع بأن يستخدم الإرهابيون في العراق التفجيرات الانتحارية. وفي تنبؤ التقرير بأن المعارضة المنفية لن يُرحَّـب بعودتها بوصفها تمثل زعماء البلد الجدد، استشهد بخبير حذر من أنه ليس لأحمد الچلبي وحزبه "شعبية على الإطلاق في العراق"[١٠]. وجاء في التقرير أن الجيش العراقي يمكن أن يكون "قوة موحدة" في فترة ما بعد الحرب، وتنبأ بأن الجنود المسرحين سوف ينتمون إلى العناصر التي تمارس أعمال العنف إذا تم حل الجيش. وكلما طال أمد الاحتلال الأمريكي، سيزداد احتمال وقوع أعمال الإرهاب من قبل العراقيين الذين يحاولون "تسريع رحيل القوات الأمريكية". ومع ذلك، فإنه توقع أيضاً المأزق الذي ستجد الولايات المتحدة نفسها فيه: "وفي الوقت نفسه، فإن انسحاباً من العراق قبل الأوان يمكن أن يفضي إلى عدم الاستقرار، وربما حتى إلى حرب أهلية". لهذا، فقد شدد التقرير على حشد "الموارد الضخمة" التي من شأنها أن "تحتاج إلى أن تُركَّز على هذا المجهود قبل إطلاق الرصاصة الأولى"، بغية الإعداد "لإصلاح النظام السياسي العراقي"[١١].

وفي الواقع، فإن خبراء عديدين حذروا مخططي البنتاغون من احتمال اندلاع المقاومة العراقية بعد الحرب، لكن هذا التحذير لم يلـقَ آذاناً صاغية، وصُرِف النظر عنه بطريقة متعجرفة. وقد ذكرني أحد المسؤولين الأمريكيين من ذوي الخبرة الطويلة في المنطقة بأن:

> أي مجهود كان يُبـذَل للدعوة إلى الواقعية بعد الصراع كان يُقابَـل بعدم المبالاة وبموقف عدائي. وقد حاولت أن أبين أن هذه الحرب ليست حرباً تستغرق يومين أو ثلاثة أيام،

١٠- Fallows, “Blind into Baghdad,” p. 63.

١١- Conrad C. Crane and W. Andrew Terrill, *Reconstructing Iraq: Insights, Challenges, and Missions for Military Forces in a Post-Conflict Scenario* (Carlisle, PA.: Strategic Studies Institute, Army War College, February 2003). The extended quotations are from pages 42 and 37.

> فسوف تكون هناك مقاومة. ربما ليس في أول الأمر، لكن العراقيين لن يستسيغوا بقاءنا هناك. وتذكرت كيف أنه بعد أن دفع الإيرانيون العراقيين خارج إيران في أوائل الحرب الإيرانية ـ العراقية، استدار العراقيون وقاتلوا بشدة في حرب خنادق طويلة الأمد. فمهما كانت الاختلافات بين العراقيين، فإنهم عراقيون، وكانوا مصممين على إبقاء الإيرانيين خارج حدودهم. وقلت إذا كانوا قد فعلوا ذلك مع الإيرانيين، فإنهم لن يتركونا في بلدهم، فسوف نواجه تمرداً. لكن هذا لم يلـقَ قبولاً، لأنه لم يكن جزءاً من سيناريو الورود والحلويات، التي توقعت أننا سنلقى الترحيب كمحررين لا كمحتلين[١٢].

كان أصحاب الرتب العالية من العسكريين فضلاً عن الخبراء المدنيين يشعرون بالقلق بشأن حجم ومدى استعداد القوات الدولية التي ستحتل العراق. وقد كان رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي الجنرال إيريك شينسكي Eric Shinseki يدعو إلى قوة اجتياح كبيرة (بحدود ٤٠٠ ألف من الجنود) كي لا "يقعوا في مصيدة موقف لا يمكن الدفاع عنه خلال الاحتلال". كما أفاد فالوز Fallows. وقد تمت مكافأة شينسكي لموقفه الصريح عندما أعلن رامسفيلد عن خلفه كرئيس لهيئة الأركان قبل أربعة عشر شهراً من انتهاء مدة الجنرال، الأمر الذي جعل منه بطة عرجاء فورية. لكن شينسكي ظل يفصح عما في ذهنه. ففي جلسة استماع للجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ جرت في فبراير ٢٠٠٣، قبل مجرد بضعة أسابيع من الاجتياح، قال شينسكي إن احتلال العراق "يحتاج إلى مئات عدة من آلاف الجنود"[١٣]. وبعد يومين، رفض وولفويتز رقم شينسكي علناً، قائلاً إنه "بعيد جداً من الصواب". ولكن شينسكي لم يكن الوحيد في هذا التقرير. فقد توصلت مذكرة موجهة إلى رايس ونائبها ستيفن هادلي إلى استنتاجات مماثلة[١٤]. وجاء في دراسة أجرتها مؤسسة راند أن النسبة الأولية للجنود الدوليين إلى السكان في البوسنة وكوسوفو كانت نحو ١ إلى ٥٠. فتحقيق هذه النسبة في العراق، كان سيحتاج إلى نصف مليون من الجنود تقريباً. وقد عالج هذه النقطة درس رئيسي استقته مؤسسة راند من الجهود السابقة الرامية إلى بناء الأمة، "يبدو أنه توجد علاقة

١٢- James Fallows, Ibid., p. 65.

١٣- Quoted in: Ibide., p. 72.

١٤- Michael R. Gordon, “The Strategy to Secure Iraq Did Not Foresee a 2nd War,” *New York Times*, 19/10/2004.

عكسية بين حجم القوة التي ترسي قواعد الاستقرار وبين مستوى الخطر. فكلما زادت نسبة الجنود الذين سيقومون بإرساء قواعد الاستقرار، تناقص عدد الإصابات من قتلى وجرحى التي يتم تكبدها وإيقاعها"[١٥]. وكان العسكريون يعرفون جيداً هذا الدرس، ولكن رامسفيلد، على حد رأي أحد كبار المسؤولين في جهاز الاستخبارات، "ضغط على العسكريين فلاذوا بالصمت وفعلوا ما أُمِروا به"[١٦].

لماذا اندفعت إدارة بوش في بغداد بما شعر الكثيرون من الخبراء بأنه قوة غير كافية لتأمين السلام؟ لقد برزت إجابات عدة. كان رامسفيلد مقتنعاً بأننا في فترة من فترات الحرب نعطي الأولوية للسرعة والمفاجأة والقدرة على المناورة والتقانة الراقية على "الأحذية التي تمشي على الأرض". لذا، فقد اعتقد أن الإطاحة بصدام من شأنها أن تحتاج، حسب المقاييس التاريخية، إلى قوة اجتياح صغيرة نسبياً فقط. وكان وزير الدفاع قد بدأ يعيد تنظير الحرب، على حد قول أحد كبار ضباط الجيش، "خارج أبعادها السياسية والبشرية"[١٧]، وهو موقف رأى كثيرون في البنتاغون أنه كارثة. وقد أقرت كوندوليزا رايس لاحقاً بأن البيت الأبيض توقع أيضاً أنه بعد إيقاع الهزيمة بالجيش العراقي، فإن المؤسسات سوف تمسك بكل شيء، من الوزارات حتى قوات الشرطة"[١٨]. وكما صرح بذلك فالوز، فإن رامسفيلد لم يكن يكترث مطلقاً بفكرة "بناء الأمة"، ولم يكن يريد رؤية الولايات المتحدة تغوص في مستنقع هذا المجهود، وكان يعتقد أن الوجود الكبير لقوة حفظ السلام في كوسوفو قد أوجد "ثقافة التواكل"، ورأى أن الوجود الدولي الأقل حجماً كثيراً في أفغانستان يمثل نموذجاً أكثر ملاءمة ـ على الرغم من أن الخبراء كانوا يصرون على أن يوغسلافيا السابقة، بسكانها الذين يتكوَّن أغلبهم من المدنيين، وأفولها الاقتصادي الذي طال عليه الأمد، وتاريخها المتسم بالحكم المركزي الشمولي، كانت أكثر شبهاً بالعراق. وبعد ذلك، أيضاً، كان رامسفيلد وزملاؤه يتوقعون

١٥- James Dobbins, et al., *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq* (Santa Monica, CA.: RAND, 2003), pp. 165-166.

١٦- Warren P. Strobel and John Walcott, "Planning for After the War in Iraq Non-existent," Knight-Ridder Newspapers, 16/10/2004. Available at: http://www. realcities.com/mld/krwashington/9927782.htm, October 15, 2004.

١٧ – كان هذا رأي ضابط عسكري له خبرة في البنتاغون والعراق.

١٨- Gordon, "The Strategy to Secure Iraq Did Not Foresee a 2nd War."

أنه بعد انتهاء الحرب، سيتم تجنيد العديد من القوات متعددة الجنسيات، ومن الناتو، ومن بلدان أوروبية أخرى، ومن دول الخليج، لتحل محل بعض القوات الأمريكية الراحلة.

على أنه كان هناك، عدا عن ذلك، مخاوف سياسية وايديولوجية ـ وقيود ـ أكثر عمقاً. ولم يكن مخططو الحرب يريدون النظر في خيارات من شأنها أن تبطئ الاندفاع إلى الحرب، أو أن تقتضي من الشعب الأمريكي تعبئة أكبر ودرجة من التضحية أعلى من رغبة إدارة بوش في أن تحصل على كل شيء: حرب للإطاحة بالشخص المحوري في "محور الشر" الذي أعلنت عنه، واستمرار الحياة الطبيعية في الولايات المتحدة، وبرنامج كاسح للتخفيضات الضريبية. وقد انتقد محرر العمود توماس فريدمان هذه المقاربة نقداً لاذعاً ووسمها بـ "نحن في حالة حرب ـ فلنحتفل"[١٩]. كان مجموع ما لدى الولايات المتحدة نحو مليون جندي في الخدمة الفعلية في الجيش و١٧٥ ألفاً من المارينز. فسوق أي عدد يقارب عدد الجنود الذي اقترحه شينسكي أو دراسة راند كان سيقتضي القيام بتعبئة فورية للاحتياطي العسكري والحرس الوطني (وهو ما كان سيحدث، بطريقة تدريجية بطيئة)، وكان سيجعل الجمهور الأمريكي يشعر بالخطر ويشكك في تكاليف وجدوى العملية برمتها. وبالفعل، فقد رفض رامسفيلد إرسال آلاف آخرين من الشرطة العسكرية تماماً لأن ذلك كان من شأنه أن يستوجب دعوة المزيد من الجنود الاحتياطيين[٢٠]. وهناك، أيضاً، قناعة مجلس حرب بوش، في دوافعه الأخلاقية المتعلقة بـ "القضية"، بأن الجنود الأمريكيين سيُقابَلون بالترحيب كمحرّرين من قبل السكان العراقيين الفرحين بإنقاذهم من قبضة نظام صدام، وبأن المقاومة ستكون محدودة، وأن دولة العراق ستبقى سليمة. وبعدئذ، تستطيع الولايات المتحدة تسليم البلاد إلى المنفيين الموالين لأمريكا، بقيادة أحمد الجلبي، والخروج في غضون بضعة شهور، مخلِّفة وراءها، على حد قول مسؤول أمريكي يشعر بالمرارة، "عراقاً ديمقراطياً ينقاد إلى رغباتنا وأمنياتنا"[٢١].

وقد كان التصميم اللاهوتي ذاته بالذهاب إلى الحرب مهما كلف الأمر، ونفس الثقة التي لا تتزعزع في حتمية وسرعة الانتصار الأمريكي هو الذي دفع البنتاغون إلى تجاهل "مشروع مستقبل العراق" وإلى إبعاد منسقه

١٩- Thomas L. Friedman, “Bush, Iraq, and Sister Souljah,” *New York Times,* 8/12/2002.

٢٠- Baker and Fidler, “The Best Laid Plans?”

٢١- Ibid.

توماس ووريك من الاحتلال الحربي، وإلى تجاهل خبراء وزارة الخارجية وغيرهم ممن وصفوا ما تقتضيه حقائق ما بعد الحرب في العراق. وقد جرى تخطيط واسع النطاق تحسباً لأزمة إنسانية يمكن أن تنطوي على تدفقات كبيرة من اللاجئين وحالات نقص الغذاء. لكن لم يكن هناك تخطيط متماسك لمستقبل عراق ما بعد الحرب. وقد صرح السيناتور تشاك هيغل، وهو ثاني أعلى عضو جمهوري في لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، وهو يشعر بالإحباط، في نوفمبر ٢٠٠٣، قائلاً: "لقد قصرنا في التقدير وقصرنا في التخطيط وقصرنا في التفكير بشأن عراق ما بعد صدام إلى درجة أننا كنا غير مستعدين إلى درجة تدعو للأسف. والآن لدينا مشكلة أمنية، لدينا مشكلة واقع، ولدينا مشكلة حكم... والزمن ليس إلى جانبنا"[٢٢].

من المؤكد أن الولايات المتحدة والدول المشاركة في التحالف قد حققت عدداً من الأمور المهمة. فقد تمت مساعدة مجموعات كبيرة من منظمات المجتمع المدني العراقي والأحزاب السياسية ـ الكثيرون منهم ديمقراطيون بدرجة أو بأخرى ـ في جهودهم الرامية إلى تنظيم أنفسهم. وتم تأسيس شبكة واسعة من مراكز الديمقراطية في المنطقة الجنوبية الوسطى، وبقي معظمها على الرغم من أعمال التمرد التي أطبقت على المنطقة في عام ٢٠٠٤ ـ وكان هذا يعود جزئياً إلى أن آلاف شيوخ القبائل الذين حصلوا على تدريب في مجال الديمقراطية خرجوا مع أتباعهم المسلحين للدفاع عن المراكز ضد جيش المهدي[٢٣]. وقد ساهم ما مجموعه ٣٠٠ ألف أو أكثر من العراقيين في حوارات الديمقراطية وجلسات التدريب، بحلول موعد تسليم مقاليد الحكم في الثامن والعشرين من يونيو، وكانت برامج التربية المدنية لا تزال تعمل في نهاية عام٢٠٠٤. وفي مناطق كثيرة من العراق، كانت هناك منظمات تدعو إلى الديمقراطية إما تعززت (في الشمال الكردي) أو تأسست من جديد (كما في المنطقة الجنوبية الوسطى وبغداد والبصرة). وقد أعطيت النساء شعوراً بالأمل السياسي والهدف والثقة، وقد ضمن لهن الدستور الانتقالي تمثيلاً ذا شأن في الجمعية ـ أكثر مما تتمتع به النساء في الكونغرس الأمريكي. ومن نواحٍ عدة، كان الدستور الانتقالي إنجازاً يدعو إلى

٢٢- Robin Wright and Thomas E. Ricks, "New Urgency, New Risks in 'Iraqi Fication'," *Whashington Post*, 14/11/2003.

٢٣- لم يكن من المستغرب أن يأتي ألف من الشيوخ (بين جملة آخرين) لحضور المحاضرات والفصول عن الديمقراطية. وقد يكونون ممن ساعد على تقوية إصرارهم على مقاومة قوات الصدر، لأنهم على حد قول غفويلر كان لديهم ما يقاتلون من أجله.

الإعجاب، مع أنه شابه عدم شعور العراقيين بالمشاركة فيه وملكيتهم له. وقد تم إنعاش الأسواق، وتم إصدار عملة جديدة، واستؤنف التدريس دون العبء الخانق للايديولوجية البعثية والتمجيد المستمر لصدام حسين، وتمت إعادة تجهيز أكثر من ٣٥٠٠ مدرسة، وتم تشييد أكثر من سبعين مرفقاً صحيا [٢٤].

غير أن انهيار النظام العام بعد الحرب خلف دماراً طويل الأمد. فقد قوضت الحرب ثقة العراقيين بالولايات المتحدة وفي نظام ما بعد الحرب، وزادت من شدة الشكوك بأن الولايات المتحدة لم تكن ترغب بوجود عراق قوي ومستقل. فقد فتحت الحرب حدود العراق الواسعة أمام تسرب أفراد القاعدة والإرهابيين الإسلاميين الآخرين والانتحاريين وعملاء الاستخبارات الإيرانية، وغيرهم من القوى الأجنبية الشريرة. وتركت مخازن أسلحة العراق الواسعة ـ ما يُـقَـدَّر بمليون طن من الأسلحة والذخائر- من دون حماية إلى حد كبير، وبالتالي عرضة للاستيلاء عليها من قبل المتمردين. وأتاحت الفرصة لكل خصم طموح مناهض لعراق ديمقراطي ـ محلي وأجنبي ـ بأن يندفع إلى داخل الفراغ. علاوة على ذلك، فإن الفوضى المزمنة جعلت من الصعب القيام بإعادة الإعمار الاقتصادي والمدني والسياسي. وكما أقر بذلك السفير بريمر لاحقاً في كلمة موجهة لجماعة من رجال الأعمال في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٤: "لقد دفعنا ثمناً باهظاً لعدم قيامنا بوقف [أعمال النهب]، لأن ذلك خلق مناخاً من انعدام القانون" [٢٥].

والأدهى من ذلك أن الأخطاء والحسابات المخطئة تواصلت خلال الاحتلال. وقد استمر الفشل في التصدي للعجز الأمني، بوجه خاص. فحتى عندما واجهنا تمرداً متنامياً دون وجود أعداد كافية من الجنود لمكافحته والمحافظة على النظام؛ وحتى عندما تضاءلت ثقة العراقيين بسلطة التحالف مع كل انفجار وهجوم بالسيارات المفخخة؛ وحتى عندما كان المقاتلون الأجانب والأسلحة والأموال يتدفقون عبر حدود العراق غير المؤمنة، فقد ظل الوزير رامسفيلد وغيره من كبار الإداريين يصرون على أن لدينا وجوداً عسكرياً كافياً. وقد نجم عن عدم كفاية القوة والموارد أننا لم نكن نستطيع تأمين الطرقات، ولم نكن نستطيع حماية العراقيين الشجعان الذين انبروا للعمل لدينا. وفي خاتمة المطاف، لم نكن نستطيع حماية رجالنا. كما أننا لم نكن نشعر بالثقة بأن باستطاعة قواتنا العسكرية استباق تهديدات المتمردين لبرنامجنا المتعلق بالدمقرطة.

٢٤- "Blunders Worsened Iraqi Predicament," *Sunday Times* (Contra Costa), Knight-Ridder, 17/10/2004.

٢٥- Ibid.

لم يكن لدينا قط ما يكفي من الجنود في العراق ـ ولا سيما في البداية، عندما كان من الأمور الحيوية تأمين المباني العامة والشوارع ومستودعات الأسلحة، وتعقب أذيال قوات صدام؛ وإغلاق الحدود وإرساء قواعد حاسمة للسلطة. وقد اعترف لاحقاً مدير مكتب إعادة الإعمار والمساعدة البشرية (ORHA) جي غارنر بأننا: "لم نغلق الحدود، لأنه لم يكن لدينا قوات كافية للقيام بذلك، وهذا جلب الإرهابيين"[٢٦]. كما أنه لم يكن لدينا معدات كافية. وقد حذر القائد الأمريكي الأعلى في العراق، الجنرال ريكاردو سانشيز البنتاغون في ديسمبر ٢٠٠٣ من أنه يعاني نقصاً شديداً في قطع الغيار اللازمة للدبابات والحوامات ومركبات برادلي المقاتلة، بحيث "إني لا أستطيع مواصلة مساندة العمليات القتالية بمثل هذه النسب القليلة". بل إنه اشتكى من تكرار التأخير في الحصول على دروع واقية لجنوده لتحسين ٣٦ ألف مجموعة من دروع الجسم[٢٧]. وقد اهتز الجمهور الأمريكي أخيراً إزاء نقص الدروع المخزي اللازم لمركبات هامفي ومركبات النقل عندما تحدى أحد الجنود في الكويت وزير الدفاع رامسفيلد أمام جمهور تلفاز دولي في الثامن من ديسمبر ٢٠٠٤. وفي رد وقح شهير، قال رامسفيلد: "أنت تخوض الحرب بالجيش الذي لديك، لا بالجيش الذي قد تريد أو ترغب بأن يكون لديك في وقت لاحق". لكن النقص وعواقبه الرهيبة كان معروفاً منذ شهور عدة. وبحلول ذلك الوقت، كان عامان قد انصرما على خوضنا للحرب بالجيش الذي كان لدينا.

كان الجانب المدني من البعثة أيضاً يفتقر إلى الموارد. فلم يكن هناك لدينا مطلقاً ما يكفي حتى من الموظفين المدنيين، أو ما يكفي من السيارات المصفحة، أو الدروع الواقية أو الحوامات والأشكال الأخرى من وسائل النقل المأمونة لتنقل الأعضاء العاملين بأمان. وحتى لو كان لدينا ما يكفي من السيارات المصفحة فإننا كنا لا نزال بحاجة إلى المزيد من المفرزات الأمنية الشخصية لحماية مسؤولي سلطة التحالف الذين يتنقلون فيها. ولم يكن لدينا ما يكفي من المترجمين والمترجمين الفوريين، كما أننا لم نكن نفعل حتى نصف ما كان بإمكاننا فعله لحماية أرواح أولئك العراقيين الشجعان الموهوبين الذين تطوعوا للقيام بهذا الدور. ولم يكن لدينا على الإطلاق ما يكفي من الخبراء ـ من الأشخاص الذين يعرفون العراق وثقافته وتاريخه ويجيدون لغته بدرجة معقولة. ولم يكن هناك سوى نسبة مئوية ضئيلة من موظفي سلطة التحالف الذين

٢٦- Gordon, “The Strategy to Secure Iraq Did Not Foresee a 2nd War.”

٢٧- Thomas E. Ricks, “General Reported Shortages in Iraq,” *Washington Post,* 18/10/2004.

توفرت فيهم جميع المتطلبات الأربعة لـ "فريق من المرتبة الأولى" في منطقة إعادة الإعمار بعد الصراع (بما في ذلك الخبرة اللغوية) والخبرة الوظيفية والشعور الراهن بالمسؤولية على صعيد الخبرة السابقة، والاستعداد للانتشار لمدة سنة على الأقل. أما أنا شخصياً، فقد توفرت في، على أحسن الحالات، اثنتان من تلك المتطلبات: لم تتوفر المتطلبات الأربعة كافة في أي من زملاء الحكم، قليلون هم الذين توفرت فيهم حتى ثلاثة متطلبات. ونتيجة لذلك، كانت سلطة التحالف تعتمد اعتماداً كبيراً على باب دوار من الدبلوماسيين وغيرهم من العاملين الذين كانوا يغادرون تماماً في الوقت الذي يكونون قد بدأوا يكتسبون المعرفة والعلاقات المحلية، وعلى كادر من الشبان المتحمسين الذين انضموا حديثاً إلى الخدمة ـ بعضهم متغطرسون وآخرون مولعون بالتأمل، بعضهم مثاليون وآخرون يحركهم الطموح السياسي أساساً. وقد كلف أحد خريجي جامعة ييل في الرابعة والعشرين من العمر بإعادة تنظيم بورصة بغداد. وكان أحد خريجي جامعة هارفارد في العمر نفسه أحد المفاوضين المعنيين بكتابة الدستور. وقام أحد الدبلوماسيين الأمريكيين الشبان بإدارة ميزانية تحتوي على ملايين عدة من الدولارات لتجديد الجمعية الوطنية وتدريب جهاز العاملين فيها. وبغض النظر عن مواهب هؤلاء الشبان ومشاعرهم الوطنية، فإنهم كانوا يفتقرون إلى الخبرة وفي كثير من الأحيان إلى ملَـكة التمييز، وهما شرطان لازمان لمثل تلك المهام الجسيمة. ففي مجتمع يهتم بالسن والمركز، لم يكن تهور الشبان الأمريكيين يستطيع تفادي إشعار حتى أصدقائنا وشركائنا العراقيين بالاستياء. ومما كان يقوض فاعليتنا أيضاً عدم وجود ذاكرة مؤسسية، في مكاتب سلطة التحالف وبين صفوف كبار مستشارينا في الوزارات. وقد أسرَّ إلي أحد زملائي في مجلس الحكم لاحقاً: "في الجولات التي كانت تستغرق ستة أسابيع ثم ثلاثة أشهر، كان من الصعب على جهاز العاملين الحكوميين الأمريكيين أن يصلوا إلى مرحلة السرعة وأن ينتجوا. فما إن تبتل أقدامهم، حتى ينتهي الوقت المخصص لهم". وهذا أيضاً أعطى العراقيين انطباعاً سيئاً، فيما كانت مجموعة بعد أخرى من الأمريكيين يتناوبون، وفي كثير من الأحيان على القيام بمهام مختلفة عن مهام أسلافهم. فإذا كان العراقيون لم يحبوا مجموعة من الأمريكيين، فما كان عليهم سوى انتظار المجموعة التالية. وهذا أعاق ثبات "الرسالة" و"خطة العمل" الأمريكيتين.

نحن لم نكن نصغي بعناية للشعب العراقي، أو لشخصيات العراق التي يحترمها ذلك الشعب، ولم نستطع مطلقاً كسب ثقتهم. لقد فشلنا في التحرك بالسرعة اللازمة لنقل السلطة لحكومة عراقية موقتة، يتم

اختيارها عبر عملية مشاورات مقبولة كان من الممكن أن تجري بواسطة الأمم المتحدة. ولم نسند للمنظمة الدولية ذلك النوع من الأدوار الذي كان من الممكن أن يجنبنا الكثير من الأخطاء، ومن أن يُنظَـر إلينا كسلطة احتلال، حتى واجهنا صعوبات خطيرة في تنفيذ خططنا ـ وبحلول ذلك الوقت، لم يتحقق سوى القليل وبعد فوات الأوان. لقد قمنا، بخلاف مشورة معظم الخبراء المختصين بشؤون العراق والمنطقة، بحل الجيش العراقي، وطردنا من الحياة العامة الكثيرين من النخبة القائمة، وانتهى بنا الأمر، في الواقع، إلى إبعاد وتهميش قطاع كامل من القطر العراقي ـ الأفضل تنظيماً والأفضل تسليحاً ـ إلى أن أجرينا سلسلة من التعديلات ـ ومرة ثانية تعديلات قليلة بعد فوات الأوان. ومخالفة منا لنصح معظم الناس الذين كانوا يعرفون العراق معرفة جيدة (بمن في ذلك السياسيون المنفيون الذين كنا نتعاون معهم)، وتحدياً منا لتاريخ شعب أبي ومتمرد لم نكد ندرسه، فقد قمنا بتنصيب أنفسنا كسلطة احتلال من الجوانب كافة. وبذلك، فقد ضمِنّا أن نواجه مقاومة عنيفة ومتفانية ـ دون أن يكون لدينا ما يكفي من الجنود لمواجهة الموقف.

كانت النتيجة انبثاق مقاومة منظمة ـ وهو ما حذرت بعثة الأمم المتحدة من أنه سيحصل ـ الأمر الذي قوض إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب من الجوانب كافة. فقد تعذر إصلاح الشبكة الكهربائية ومرافق النفط، ولم نستطع إسناد أعمال إعادة الإعمار لأي جهة، وتعذر تسليم المؤن، ولم يتمكن المجتمع المدني من تنظيم نفسه، ولم يكن بإمكان الانتقال إلى الديمقراطية إحراز أي تقدم بسبب انتشار العنف والإرهاب والإجرام والتمرد. وكانت أمريكا بكل بساطة تخوض صراعاً غير متكافئ بعد الحرب لم تكن مستعدة له على الإطلاق. وقد صرح الميجور جنرال بول إيتون (الذي كان قد أشرف على تدريب الجيش العراقي في عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤) لصحافي أمريكي في أكتوبر ٢٠٠٤ بأن الأمر "كان يزداد سوءاً إلى أن انفجر"[٢٨].

من الذي يتحمل مسؤولية فشل أمريكا في العراق؟ من الواضح أن اللوم على الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في أول الأمر يقع على كبار المسؤولين في إدارة بوش ـ بمن في ذلك الرئيس ذاته ـ الذي قرر أن يخوض الحرب عندما فعلنا ذلك، بالطريقة التي فعلناها، دون استعداد أصبح ظاهراً للعيان بشكل قاس. في مايو ٢٠٠٤، وجه أحد كبار الجنرالات في البنتاغون الذي كان يعتقد أن "الولايات المتحدة أصبحت الآن في طريقها إلى

٢٨- Ibid.

الهزيمة في العراق"، اللوم إلى رئيسيه المدنيين: وزير الدفاع رامسفيلد ونائب الوزير وولفويتز. فقد قال هذا الجنرال لتوماس ريكس من صحيفة **الواشنطن بوست:** "أعتقد أنه لم تكن لدينا استراتيجية حربية واضحة المعالم، استراتيجية لإنهاء الوضع والخروج قبل شروعنا بالاجتياح. لقد رفض مكتب وزير الدفاع الراهن الاستماع إلى المشورة العسكرية أو التقيد بها"[٢٩]. هذه المشكلة كانت تتخلل أعلى الرتب في الإدارة، واستمرت مدة طويلة بعد الاجتياح. وكما قال وارن ستروبل وجون والكوت من "نايت ـ ريدر": "إن فشل إدارة بوش في كسب السلام في العراق كان ناجماً عن كثير من نفس المشكلات التي أحاطت بدعوة الإدارة إلى خوض الحرب، بما في ذلك التمنيات الخيالية والمعلومات الخاطئة التي قدمها المنفيون العراقيون الذين قالوا إن العراقيين سوف يرحبون بالجنود الأمريكيين بوصفهم محررين للعراق، وعن ازدراء الآراء المخالفة"[٣٠].

إن سوء إدارة التخطيط المذهل لما بعد الحرب لم ينشأ من حالة طوارئ فجائية وعدم توفر الوقت للتخطيط. وكما جاء في وثائق عديدة، فإن كبار المسؤولين في الإدارة، مثل وولفويتز ونائب الرئيس ديك تشيني، تولوا مناصبهم في يناير ٢٠٠١ وهم يشعرون بأنه ينبغي إزاحة صدام حسين بالقوة، وجذرياً. فبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، تبلور تصميم بسرعة، ضمن كبار صفوف إدارة بوش، على الإطاحة بصدام حسين[٣١]. في وزارة الخارجية، بدأ التخطيط لـ "مشروع مستقبل العراق"، في أكتوبر ٢٠٠١، لانتقال ديمقراطي محتمل بعد الحرب في العراق. وكانت غطرسة كبار المخططين المدنيين في البنتاغون، ورغبتهم في تولي السيطرة التامة على سياسة الولايات المتحدة قد أتلفت مجهود التخطيط السياسي وتجاوزت الآراء المدنية والعسكرية المهنية بشأن الموارد اللازمة.

كثيرون يتفقون مع الدبلوماسي الذي قال لي: "الحرب ذاتها هي الخطيئة الأصلية". وفي الواقع، وكما قلت ذلك، فإني عارضت الحرب في العراق عندما خضناها. فالاندفاع، إلى حد كبير من طرف واحد، أسفر عن مشكلات متوقعة منذ البداية. لكني أعتقد الآن أن الخطيئة الأصلية الأساسية كانت خوض الحرب، ونحن غير مستعدين بهذا الشكل لما بعد الحرب ـ على الرغم من جميع التحذيرات المفصلة التي تم توجيهها

٢٩- Thomas E. Ricks, "Dissension Grows in Senior Ranks on War Strategy," *Washington Post,* 9/5/2004.

٣٠- Strobel and Walcott, "Planning for After the War in Iraq Non-existent."

٣١- On November 21, 2001, Bush asked Rumsfeld for a war plan for Iraq. See; Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), p. 1.

للإدارة. وهذا في رأيي إهمال فادح، أو ما يُسمى في القانون "إهمالاً جسيماً" أو "إهمالاً إجرامياً"، وأنا لا أستخدم هذه العبارات جزافاً. فعلى سبيل المثال، تعرّف ولاية كاليفورنيا "الإهمال الإجرامي" كما يلي:

> هو تصرف ينطوي على الإهمال وعلى نحو متفاقم أو متهور أو فاضح وينطوي على ابتعاد من سلوك الشخص الحذر والدقيق في ظرف من ذلك القبيل إلى درجة أن يكون مخالفاً للاعتبار الصحيح للحياة البشرية أو يمثل عدم مبالاة بعواقب [ذلك] التصرف. ويجب أن تكون الوقائع على نحو كان من الممكن فيه، ضمن حدود المعقول، التنبؤ بعواقب التصرف الذي ينطوي على الإهمال، ويجب أن يظهر أن... الخطر الذي تعرضت له الحياة البشرية لم ينجم عن عدم الانتباه أو التقدير الخاطئ أو الكارثة، بل أن يكون النتيجة الطبيعية والمحتملة لتصرف متفاقم أو متهور أو ينطوي على إهمال فاضح[٣٢].

عندما غادرت العراق في إبريل ٢٠٠٤، بعد سنة من الاحتلال، ظلت حالات نقص كل شيء لازم لتأمين نظام ما بعد الحرب مشينة. ففيما كان جنود التحالف والمدنيون يتعرضون للهجمات والقتل بأعداد متزايدة، كنا لا نزال نفتقر إلى ما يكفي من سيارات وشاحنات مصفحة ومركبات هامفي، وما يكفي من الدروع الواقية للجسم ذات النوعية الجيدة[٣٣]. كان الجميع يعرفون أننا كنا نواجه حالات نقص تؤدي إلى الشلل، ولكن ما من أحد في السلطة كان يرى الوضع ملحاً. وقد شعر أحد مكاتب سلطة التحالف بدرجة من الإحباط جراء حالات التأخير التي تمثل تهديداً للحياة، بحيث إنه قام بهدوء باجتزاء قسم من أموال مشروعه لشراء سيارات مصفحة مستعملة من بلد عربي مجاور. هذا التصرف أدى في حالة واحدة على الأقل، إلى إنقاذ عدد من الأرواح. غير أن عملية سلطة التحالف المركزية كانت تفتقر إلى ذلك النوع من

٣٢- California Jury Instructions-Criminal.CALJIC 3.36.Criminal or Gross Negligence-Defined.

٣٣- خلال معظم فترة الاحتلال، لم يكن لدى مكتب حكم سلطة الاحتلال سوى القليل من الستر الواقية للجسم المغطاة بالسيراميك واللازمة لتوفير حماية كافية (التي كان المسؤولون البريطانيون والمسؤولون في هيئة المساعدة الأمريكية يتدبرون أمرها على نحو روتيني). وقبيل نهاية سلطة الاحتلال، كانت ثمة حاجة إلى ثلاث ستر أخرى بعد أشهر من تقديم الطلبات لكي يشترك فيها نحو ٢٥ من أعضاء مكاتب الحكم المشتركة. انظر:

Derek Berlin, "Challenges to Democracy: The Struggle to Rebuild Iraq," unpublished paper, Columbia University, December 15, 2004, p. 28.

سعة الخيال، أو إلى الجرأة لطلب تدابير خارقة للعادة من واشنطن. كان الأمريكيون يموتون في العراق، وهم في سيارات عادية غير مصفحة، في حين أن بعض السفارات الأمريكية في المنطقة كانت تستخدم سيارات مصفحة لنقل الأمتعة من المطار. سألني زميل في سلطة التحالف بمرارة: "لماذا لا يخطر على بال وزارة الخارجية إعادة تخصيص السيارات المصفحة؟". كما أن عمليات سلطة التحالف كانت تفتقر إلى هواتف مؤمّـنـة من أجل العمليات الميدانية. ومن العجيب أن بعض مكاتب سلطة التحالف الميدانية كانت تُضطـَـر للاتصال مع مركز القيادة بالبريد الإلكتروني عبر خطوط هاتفية غير مأمونة، باستخدام "ياهو". وأضاف زميلي من سلطة التحالف يقول: "إن مشروع سلطة التحالف برمته كان يقتِّر في الأشياء الصغيرة، ويسرف في الأشياء الكبيرة. لقد جئنا إلى هنا دون أي لوازم أساسية".

تصور أن شخصاً يريد القيام بنزهة طويلة بالسيارة ويأخذ سيارته إلى ميكانيكي ويقول له: "جهز سيارتي بسرعة لهذه الرحلة الطويلة". ثم يقول الميكانيكي بعد برهة: "إني منهمك بالعمل، ولكن بطانات المكبح قد اهترأت ـ لا بد لك من استبدالها بمكبح جديد". فيقول صاحب السيارة: "لا عليك. ليس لدي المال ولا الوقت لذلك. ما عليك سوى تغيير السائل وتسلمني السيارة". ثم تصور أن السائق اجتاز معبراً للمشاة، لأنه لم يستطع إيقاف السيارة، وقتل عدداً من الأطفال. فأعماله يمكن اعتبارها إهمالاً جسيماً وإجرامياً يعاقب عليه القانون. أو تصور أن أماً تركت طفلاً صغيراً مع جليسة أطفال وهي تعلم أن الطفل قد تعرض إلى الأذى المتكرر الغامض، وهو في عهدة الجليسة، ثم مات الطفل في هذه المناسبة بعد أن تعرض للضرب والصدمات. إن سلوكاً مماثلاً قد أسفر، في الواقع، عن إدانة الأم بارتكاب جناية تقوم على أساس الإهمال الإجرامي"[٣٤].

فكيف نستطيع، إذاً، تقدير "الإهمال الجسيم" عندما تكون العواقب قد أودت بحياة أكثر كثيراً من حياة شخص واحد أو بضعة أشخاص؟ ماذا نقول لأسر أكثر من ألف أمريكي ممن فقدوا أرواحهم **منذ نهاية الحرب**، وأسر آلاف من العراقيين والأمريكيين والأجانب الذين تعرضوا إلى إصابات خطيرة أو الذين قتلوا في حالة الفوضى التي سادت بعد الحرب؟ ثمة قوانين تعاقب الأفراد والشركات الذين يقومون بتصرفات تنطوي على الإهمال الجسيم. على أنه لا توجد قوانين ـ وربما لا يمكن أن توجد ـ تعاقب على

٣٤- *People v. Valdez* (2002), 27 Cal.4th 778.

الإهمال، مهما كان جسيماً، ذلك الذي يرتكبه المسؤولون الحكوميون على أعلى المستويات. ولكن في الحساب الأوسع نطاقاً للمسؤولية الأخلاقية، أيهما هي الجناية الأعظم؟

لقد تجاوزت الأخطاء الفاضحة مجرد عدم الاستعداد الفاجع للمهمة والافتقار إلى الموارد والعناصر البشرية الكافية. يشترك في المسؤولية عن إخفاقات الاحتلال مديره الموهوب والذي يثير الإعجاب السفير بول بريمر. فبُعَــيــد وصوله، قام بريمر بفرض ثلاثة قرارات مشؤومة وضعت الولايات المتحدة على طريق خطر: حل الجيش العراقي، وتسريح عشرات الآلاف من العراقيين من الخدمة العامة (بمن فيهم معلمو المدارس) الذين كانوا يحتلون المرتبة الرابعة أو الأعلى في عضوية حزب البعث، وتحويل الوجود الأمريكي إلى احتلال رسمي، دون تحديد جدول زمني واضح لإعادة السيادة إلى العراقيين. وقد اتخذ هذه القرارات، أو نفذها على الأقل، بدرجة عالية من الثقة ولكن بمعرفة ضئيلة بالعراق. وقد عارض كبار ضباط الجيش الأمريكي حل الجيش العراقي، حيث توقعوا، بحق، أن ذلك سيوجد فراغاً أمنياً، ويُذِلُّ قطاعاً استراتيجياً حسن التسلح من المجتمع، ويثير بذلك رد فعل عنيفاً. لكن بريمر كان مقتنعاً بأن حل الجيش كان أمراً صائباً. وعندما أعيد تكوين الجيش العراقي في خاتمة المطاف، تم ذلك المشروع بثمن ضئيل. فقد قال لي ضابط في الجيش الأمريكي في ربيع عام ٢٠٠٤: "كنا نخوض معارك طاحنة مع بريمر منذ أجل إقرار زيادة زهيدة في مرتبات العسكريين والشرطة العراقيين ـ وهم لا يزالون لا يحصلون على مرتبات كافية"[٣٥]. كما أن بريمر رفض بازدراء مناشدات سلسلة واسعة من العراقيين ـ بمن فيهم الكثيرون الذين كانوا يتعاونون معنا ـ ومناشدة بعثة الأمم المتحدة نقل السلطة على وجه السرعة إلى حكومة عراقية انتقالية، ومضى يعيد بناء العراق عبر احتلال كان يقوده بنفسه، ويمارس فيه سلطة مُحكمة، بل تكاد تكون مطلقة. وقد قال لي أحد الذين يعرفون العراق:

> لم يكن يدري ماذا يفعل. فعندما جاء الچلبي وقال إن حزب البعث رهيب ويجب زواله، كان ذلك يبدو معقولاً، ولكن إذا قمت بتحليل الوضع، فإنك تدرك أن حزب البعث كان هو الدولة، وعندما تحل الحزب فإنك تحل الدولة. عندئذ تكون قد حرمت نفسك من

---

٣٥ – لعل أحد أسباب ارتفاع عدد الفارين من الجيش العراقي الذي أعيد تنظيمه يعود إلى تدني المرتبات.

الدولة برمتها. فإنك تحرم الأطفال من المعلمين، والناس من الأطباء. فإنك تحرم البلد من المهندسين الذين يستطيعون إصلاح البنية التحتية.

بعد أن وطدت سلطة التحالف حكمها، تبين أن أربعة أخطاء إضافية كانت مكلفة جداً. وقد يكون بعض هذه الأخطاء، أيضاً، قد نشأ، جزئياً على الأقل، عن قرارات وافتراضات على أعلى المستويات في إدارة بوش، لكن مسؤولية بريمر عنها لا يمكن التنصل منها. الأول، كان بريمر وفريقه المقرب منه أبطأ مما ينبغي في إدراك أهمية آية الله السيستاني، والتواصل معه ومع القوى الاجتماعية والسياسية التي يمثلها، وذلك بغية التوصل إلى طريق انتقالي مقبول بوجه عام. الثاني (وذو الصلة)، لم يفسح بريمر ومستشاروه المجال لمشاركة عراقية كافية في عملية الانتقال والاستفادة من التطورات التي تولدت عنها، وهي العملية التي كان من المفترض أن تأتيهم بالديمقراطية. الثالث، انتظر بريمر أكثر مما ينبغي كثيراً لتطبيق استراتيجية للتواصل مع العناصر السنية الساخطة لجعلهم ينخرطون في اللعبة السياسية. بل تبين أنه وكبار المسؤولين الأمريكيين الآخرين غير راغبين في اللاعبين ـ البعثيين والقوميين العرب ـ الذين كانوا يستطيعون نزع فتيل المقاومة السنية، والذين كانوا، في واقع الأمر، يرسلون إشارات بأنهم يريدون التحدث مباشرة إلى الولايات المتحدة.

الرابع، هو أن بريمر لم يستطع وضع استراتيجية متماسكة للتصدي لحالة التمرد، بما في ذلك المقاومة الشيعية التي أبداها مقتدى الصدر. ومع أنه كان يعرف، على ما يبدو، في أول الأمر، أنه لم يكن لدينا ما يكفي من الجنود وأنه شعر بالإحباط جراء هذا العائق، فالواقع هو أن إدارة بوش لم ترسل المزيد من الجنود. وفي الوقت نفسه، فإنه قد فوَّت فرصة إجراء ذلك النوع من الحوار السياسي الذي كان من المحتمل أن يبين لهؤلاء المعنيين بالأمر أن مصلحتهم تكمن في المجال السياسي أكثر منها في نطاق العنف. كانت هناك استراتيجيتان ممكنتان للتعامل مع الصدر: إعطاؤه مكاناً في مجلس الحكم وصوتاً في ما عُدّ لعبة السلطة العراقية؛ أو سحق منظمته بضربة سريعة حاسمة. وقد تكرر وضع الخطط للقضاء على الصدر، ولكن لمختلِف الأسباب ـ بما في ذلك الحسابات السياسية في واشنطن من أن المخاطر أكبر ما ينبغي ـ فإنها لم تُنفَّذ قط. على أن المقاربة البديلة، وهي السعي لاستيعابه لم تُنفَّذ أيضاً، وتُرك الصدر طليقاً لزيادة قواته.

أعتقد أنه كانت هناك مبررات ملزمة لاعتقال الصدر وإخماد خطره العنيف منذ البداية. وأحد هذه المبررات هو مجرد العدالة. فثمة اعتقاد على نطاق واسع بأنه ومنظمته مسؤولان عن جريمة القتل الوحشية لرجل

الدين الشيعي الليبرالي عبد المجيد الخوئي. لم يكون موقفه الديني المعتدل هو الذي جعل منه شخصية ذات أهمية كبيرة. فقد كان أبوه الزعيم الديني للشيعة العراقيين الذي كان يحظى بالاحترام قبل آية الله السيستاني، وكانت سلالة الخوئي قد أدت دوراً ذا شأن في المذهب الشيعي على امتداد أجيال متعاقبة. علاوة على ذلك، فإننا، نحن، في الولايات المتحدة، قد ساعدنا على إرجاع الخوئي إلى النجف ليكون صوتاً رائداً للديمقراطية والتسامح. وقد شعر السيستاني بصدمة جراء جريمة قتل الخوئي. فإذا استطاع هذا الشاب الفجّ ـ مقتدى الصدر ـ أن يقتل الخوئي، فإن بإمكانه قتل أي شخص، بما في ذلك السيستاني نفسه. ويرى بعض المحللين أن خوف السيستاني من أن يقتله الصدر هو جزء من السبب الذي دفعه إلى التحالف مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو القوة السياسية الموالية بصورة سافرة لإيران في العراق، والتي لها ميليشيا تستطيع حماية آية الله الكبير. والأهم من ذلك هو أن جريمة القتل وما تلاها من الإفلات من العقوبة كانت حلقة في سلسلة الأحداث التي جعلت التحالف يبدو ضعيفاً ومنافقاً في نظر العراقيين (بمن فيهم السيستاني).

وفي أواخر مارس ٢٠٠٤، أخذ أحد زملائي في سلطة التحالف يهز رأسه معبراً عن السخط واليأس وقال: "لم تتوفر لنا إرادة مواجهة التحديات الأمنية. في إبريل [٢٠٠٣]، كان مصيرنا أن نخسر"، ولكنه لم يكمل الفكرة، وهي: "وها نحن نتعرض للخسارة". فبعد أن استولى جيش المهدي على جزء كبير من الجنوب الشيعي في إبريل، أقر الميجور جنرال مارتن ديمبسي قائد الفرقة المدرعة الأولى التي كان تقاتل قوات الصدر في ذلك الوقت، بأنه "من الواضح أنه في الأشهر الستة بين أكتوبر وإبريل عندما حرّض على هذا الهجوم، كان يدرب الجنود ويجمع الموارد ويكدس الذخائر. لذا، عندما أقول إننا فوّتنا الفرصة، فإننا ربما قد أعطيناه ستة أشهر أكثر مما كان ينبغي لنا إعطاؤه"[٣٦]. من السخرية ـ وما يُعد أمراً مأساوياً ـ أن تجبن إدارة دفعتها جرأتها إلى حد شن حرب للإطاحة بصدام حسين إزاء القيام بمواجهة متنمّر أصغر كثيراً مثل مقتدى الصدر، الذي كانت ترفضه المؤسسة الدينية الشيعية والأغلبية العظمى من الشعب. وكان من جراء ذلك تصاعد السخط وعدم الثقة حتى بلغ حدود

٣٦- Edward Wong and Dexter Filkins, "U.S. Strikes Mosque Held by Iraqi Cleric's Militia," *New York Times,* 12/5/2004.

الانفجار، وفقد التحالف المصداقية، وتصاعد التمرد- الذي كان من الممكن احتواؤه عبر المناورات السياسية الذكية أو اللجوء مبكراً إلى التطبيق الحاسم للقوة بسرعة- وازدياد شراسة وشعبية"[٣٧].

من المؤكد أن بريمر ورث وضعاً بالغ الصعوبة تشوبه التناقضات الملازمة لوضع ما بعد الحرب ـ كما ورث احتلالاً إمبريالياً. فإذا بالغ في استرضاء السنة وإدخال البعثيين، فقد كان سيتعرض لفقد تأييد الشيعة والأكراد. وإذا لم يفعل ما يكفي، فقد كان سيتعرض لمواجهة حالة تمرد لا يملك القوة الكافية لإخمادها. وإذا طالب بالمزيد من الجنود، فقد كان سيتعرض إلى زيادة مخاوف العراقيين من أن الولايات تنوي البقاء في السيطرة لمدة طويلة. وإذا لم يتوفر له العدد الكافي من الجنود، فقد كان سيتعرض إلى فقد مرير لثقة العراقيين في إدارته، لعدم قدرتها على الوفاء بالالتزام الأساسي المتوجب على أي سلطة سياسية ـ بالمحافظة على النظام وحماية أرواح رعاياها.

لم تكن الأخطاء مجرد أخطاء مادية، بل كانت أخطاء في المواقف والسلوك. أعتقد أن نوايانا كانت طيبة من حيث الأساس، من الجانبين العسكري والمدني للاحتلال. ولكن كان يوجد العِرْقِيّون والساديون المنحرفون جنسياً الذين قاموا بتعذيب العراقيين وبانتهاك أعراضهم وتلويث شرف الولايات المتحدة، في سجن أبو غريب. وكان هناك جنود انطحنوا وأصبحوا شديدي الأذى بعد شهور من التعرض لنيران المتمردين وكمائنهم وتفجيراتهم. وكان هناك مسؤولون مدنيون لا يأبهون إطلاقاً لما يفكر به العراقيون. غير أن الجانب الأكثر مدعاة للوم الوجود الأمريكي في العراق، ولا سيما لمقره المركزي في القصر، لم يكن الطموح الاستعماري والجرأة الوضيعة، بل الحالات ذاتها من العجرفة والجهل والانعزال التي جعلت أمريكا تغوص في الحرب في المقام الأول. وقد كان أكثر من ألف من المسؤولين في مقر سلطة التحالف

٣٧- حتى بعد أن أطلق الصدر حركة تمرد على نطاق شامل في إبريل ٢٠٠٤، ظلت سلطة التحالف تناقض نفسها، وظهرت بمظهر الضعف وحتى بمظهر السخف. فقد أعلن بريمر أن الصدر خارج على القانون، وأصدر أمراً باعتقاله. وفيما انغمس العراق بعدئذ في حرب أهلية ذات جبهتين، أعرب القادة العسكريون والمسؤولون المدنيون الأمريكيون عن أنهم لن يقوموا باعتقال الصدر في أي وقت قريب، خشية التسبب في تزايد الموقف سوءاً. وفي الوقت ذاته تقريباً، صرح أحد كبار المسؤولين في البيت الأبيض بأنه سيتم التعامل مع الصدر، ولا أقصد أن ذلك سيكون عبر المفاوضات.

Douglas Jehl. "US. Says It Will Move Gingerly Against Sadr," *New York Times,* 7/4/2004, and Douglas Jehl, et al., "U.S. May Delay Departure of Some Troops in Iraq," *New York Times,* 8/4/2004.

يعيشون ويعملون في فقاعة اصطناعية (وفي الواقع أن مصطلح "الفقاعة" The bubble، هو الذي كان يطلقه الآخرون في الخارج على "المنطقة الخضراء"). وقد نجحت الطبقات الأمنية في إقصاء المتمردين والإرهابيين، باستثناء قذائف الهاون الليلية. لكن هذه القلعة أبقتنا متمترسين في الداخل. فنظراً إلى نقص السيارات المصفحة والحوامات وغير ذلك من الوسائل الأمنية الأخرى، لم يكن معظم المسؤولين في سلطة التحالف في "المنطقة الخضراء" يغامرون بالخروج من المنطقة، وقليلون هم الذين كانوا على اتصال بالعراقيين العاديين الذين لم يكونوا يعملون لدى سلطة التحالف. وقد اشتكى لي أحد العراقيين المفكرين المستقلين قائلاً: "إن سلطة التحالف تتصرف وكأنها تعرف كل شيء. لكنها لم تنشئ صلات مع العراقيين. فالذهاب إلى واشنطن يبدو أسهل من عبور الجسر القائم فوق نهر دجلة للوصول إلى سلطة التحالف". وقال لي لاحقاً دبلوماسي متمرس كان يعمل ضمن سلطة التحالف:

> إن ما استرعى نظري بشأن القصر هو طابعه المرجعي الذاتي التام. كان محيطاً بنا من كل جانب، ليس بهم [العراقيين]. كان الناس يتنقلون في القصر يحدوهم مزيج من دوافع الفساد (الرشوة) والدوافع المثالية، ولم يكن أي منهم يعرف العراق، كانوا يظنون أنهم يعرفونه، كانوا يتحدثون في مجلس الحكم مع الناس الذين كانوا يجيدون الإنجليزية. وكانوا يظنون أنهم يمثلون العراق. فلم تكن معرفتهم بالعراق تتجاوز مجلس الحكم. لم يكونوا يخرجون من المنطقة الخضراء إلا لرؤية أعضاء مجلس الحكم.

وقد امتدت العزلة لتشمل الطريقة التي كان يدير بها بريمر شؤون سلطة التحالف. أما بريمر فلا يمكن اتهامه بأنه لم يكن يغامر بالخروج من المنطقة. فقد كان يفعل ذلك كثيراً، حيث كان يتحدث ويجوب أنحاء البلاد معرضاً نفسه لخطر مادي كبير. كانت الترتيبات الأمنية التي تحيط به تستدعي النظر: مركبات هامفي مصفحة تعلوها مدافع رشاشة ثقيلة، وعدد من مركبات SUV السوداء المصفحة التي تتضمن أجهزة اتصالات متقدمة وحرساً أمنياً خاصاً مدججاً بالسلاح (معظمهم من الجوالة السابقين في الجيش أو "رجال الفقمة" في القوات البحرية)، تصاحبهم من حين لآخر حوامات الأباتشي التي كانت تحوم فوقهم. (لم يكن بريمر قط، نهاراً أو ليلاً، في المنزل أو في المكتب، من دون حراس مدّججين بالسلاح و يبعثون الرهبة في النفوس. ربما لم يكن لأي مسؤول أمريكي على هذا الكوكب، باستثناء الرئيس بوش، ترتيبات أمنية معقدة ـ يحتاج إليها ـ

طوال وجود بريمر في العراق. وفي حين أن بريمر كان مخلصاً في رغبته بأن يتواصل مع العراقيين، فهو كان يفعل ذلك متحدثاً إليهم لا مصغياً لهم، وعندما كان يتنقل، فقد كان محاطاً بنسخة مصغرة من "الفقاعة". وما زاد في عزلته الطابع المركزي لإدارته التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على بضعة أشخاص سياسيين معينين في مكتب الحكم (اثنان منهم صغيران جداً في السن) لم تكن لهم معرفة باللغة العربية، ولم يكن لديهم أي خبرة سابقة بالعالم العربي. ولم يكن اختياره للمستشارين يعكس نقصاً في الخبراء داخل القصر. ففي وقت ما، كان هناك، في واقع الأمر، ما لا يقل عن خمسة من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين من رتبة سفير وكانوا يمثلون، في مجموعهم، عقوداً زمنية من الخبرة في الشرق الأوسط. غير أنه لم يكن، في معظم الأحيان، يُستفاد منهم إلا نادراً. لماذا لم يكونوا المفاوضين الرئيسيين على طاولة المفاوضات مع أعضاء مجلس الحكم؟ في ظني أن بريمر لم يكن يثق كثيراً بالدبلوماسيين المحترفين، شأنه في ذلك شأن البنتاغون وشأن البيت الأبيض ـ وهذا هو سبب تهميش وزارة الخارجية منذ البداية في العراق. كان بريمر معروفاً بأنه يريد أن تكون له السلطة التامة ـ وهو ولع قد يكون انتقل إليه من وزيري الخارجية اللذين عمل في مكتبهما التنفيذي، وهما هنري كيسينجر وألكسندر هيج. ومع أنه ظن أن هذا الموقف جعل منه مديراً متميزاً، فقد كان للكثيرين الذين عملوا تحت رئاسته رأي آخر. قال أحد كبار المسؤولين لديه معبراً عن شعوره بالإحباط: "كان يحتكر كل السلطة، ولم يكن أحد يعلم ما كان يفعله أي شخص آخر". وكان العسكريون يشعرون بإحباط مماثل، حيث إن تجزئة الأقسام أسفرت عن انعدام التكامل والتخطيط المشترك بين الفرعين المدني والعسكري للاحتلال[٣٨].

كان بريمر يمثل أفضل وأسوأ ما في الولايات المتحدة، فقد كان شخصاً ألمعياً، لكن فهمه للعراق كان ضئيلاً. كان تارة (وفي الوقت ذاته، في بعض الأحيان) فتّاناً ومسيطراً، جذاباً ومنّاناً، غير رسمي وإمبراطورياً، عملياً وغير مرن، يدعو إلى الإعجاب في فهمه للتفاصيل، ومع ذلك لا يفتأ يقوم بإدارة الأمور على نطاق ضيق. ومع أنه كان شخصية يتصف بالبلاغة والجاذبية، فقد كان مفرطاً في اهتمامه بصورته في عيون الآخرين، وأضاع كثيراً من الفرص في اكتساب الجماعات العراقية عبر الإصرار على

٣٨- في ربيع عام ٢٠٠٤، أخبرني ضابط في الجيش حسن الاطلاع على نحو مؤكد عن مصدر المشكلة: إني أضع اللوم على بريمر. لا يوجد تخطيط مشترك.

السيطرة المركزية على "الرسالة". وهكذا، فقد كان لا يستشير أحداً في كثير من الأحيان، ولا يستشير الجماعات العراقية (ولا يستشير حتى المسؤولين في سلطة التحالف)، وعندما أجرى تعديلات، في خاتمة المطاف، كانت تلك التعديلات محدودة ومتأخرة جداً. وقد علق أحد العراقيين المتعاطفين نسبياً، والذي تعامل مع بريمر خلال شهور عدة بشأن عدد من الأمور السياسية الحساسة، بعد مغادرة بريمر للعراق، قائلاً: "كان العمل الذي أُسند إليه في غاية الصعوبة، وكان يخشى الفشل، ولم يكن يثق بالعراقيين. كان يظن أن العراقيين لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة لإعادة بناء العراق".

غير أن بريمر لم يكن الوحيد الذي كان يرغب في أن يتحكم في الأمور. فقد كان مكتب الحكم وجميع المسؤولين في سلطة التحالف يتذبذبون بين إدراك الحاجة إلى المناقشة والتفاوض والعمل على الحصول على موافقة العراقيين، والرغبة، بل والمهمة المسندة إليهم بتوجيه المسيرة الواسعة المؤدية إلى مستقبل العراق. كان ذلك وضعاً محرجاً بالنسبة لكبار المسؤولين في سلطة التحالف. فقد كان هناك وزراء عراقيون، وكان يوجد في كل وزارة مستشار أمريكي عالي المرتبة. فمن الذي كان يسيطر على الأمور حقاً؟ كان الجواب، في النهاية، الرسالة التي كان بريمر يعطيها إلى مجلس الحكم، حتى حين كان يتوسل إليهم ويتفاوض معهم. فقد كان هو وسلطة التحالف السلطة العليا طوال مدة وجود سلطة التحالف الموقتة. لكن هذه الحقيقة لم تـرُقْ بصورة جيدة للعراقيين الذين لم يكونوا يحبون مجرد فكرة الاحتلال، وكانوا يتوقعون استعادة سيطرة وافية على شؤونهم الخاصة.

بزغت في ذهني هذه الصعوبة بقوة بعد ثلاث ليال من وصولي، حين اقتحم المكتب أحد زملائنا من أعضاء مجلس الحكم، وهو يشعر بالإنهاك جراء اجتماع لمجلس الحكم استمر حتى وقت متأخر من الليل، وقال: "لدينا مشكلة، وما من أحد يرغب في معالجتها. فمجلس الحكم يقوم بإصدار الأوامر، وقد بدأ الوزراء بتنفيذها". كان عدد من الأشخاص منا يتحلقون حوله وانفجروا ضاحكين. كان قوله، من حيث الظاهر، ينطوي على سخافة. فقد كنا نعمل على تحقيق الانتقال إلى السيادة والديمقراطية، وكنا قد أنشأنا مجلس الحكم. ولكن لا سمح الله أن يسعى أعضاؤه بالفعل للشروع في الحكم! فخلف الدعابة، كان يوجد مأزق لم يتم حله مطلقاً.

كان بريمر ذاته أسيراً لنفس الشعور بالغرور الذي كان قد انتهى بتوريط الولايات المتحدة في العراق لتنفيذ مهمة الدمقرطة فيه دون أن تدري حقاً كيف تحقق ذلك. فقد غاب عنه معرفة نظرة العراقيين للولايات

المتحدة الذين كانوا يرون أنهم آخذون في الوقوع تحت احتلال طويل الأمد، والذين يريدون استعادة بلدهم، ونظرة السنة الذين كانوا يرون أنهم سيكونون الخاسرين ويريدون ضمانات بأن يحصلوا على الأقل على حصة في السلطة. وكما هو الأمر بالنسبة لكبار الشخصيات في البنتاغون وفي البيت الأبيض، كان يرى أن الولايات المتحدة كانت تواجه، في العراق، صراعاً بين الخير والشر، وبالتالي فقد كان يقاوم فكرة التفاوض مع مندوبي القوى المتمردة. وقد تجلى رأيه، الذي جاء في ملاحظاته العامة، ومفاده أن المتمردين "أشرار" يتعين القبض عليهم وقتلهم ـ وكأنه يوجد عدد محدود منهم، ولم يكونوا مدفوعين بحساب المصلحة العقلانية. لقد كان ذلك، في نظر بعض أعضاء سلطة التحالف، جزءاً من الفشل الأكبر، من جانب العديدين في الإدارة السياسية الأمريكية، في فهم كيف ينظر إلينا العالم الإسلامي، "كيف يتصرف الأقوياء وكيف يتصرف الضعفاء"، كما قال أحد زملائي السابقين في سلطة التحالف، "هذا الشعور العميق بالظلم يعم العالم الإسلامي". إنهم يرون الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، والعراقيين في الفلوجة... وجميعهم يُضرَبون من قبل "الغرب". "إنهم غير غاضبين بشأن حريتنا نحن، إنهم غاضبون بشأن ما لحق بهم من إذلال". هذا الشعور بالإذلال ـ في العراق، وفي العالم العربي الأوسع ـ إنما تعمق بالكشف عن فضيحة إساءة المعاملة في أبو غريب، التي كانت برمتها عن إيقاع أكبر قدر ممكن من التنكيل والعار بالسجناء العراقيين.

لم يكن السخط على الاحتلال والسيطرة من جانب الغرب ظاهرة جديدة، بل إنه قد استدعى عقوداً، بل قروناً من الجروح. وبما أن بريمر وزملاءه في سلطة التحالف وإدارة بوش لم يفهموا هذا التاريخ مطلقاً، فإنه لم يكن باستطاعتهم أن يتوقعوا كيف سيكون عليه رد فعل العراق على احتلال طويل الأمد. من الذين فهموا ـ ومن أفضلهم ـ هو مراسل **النيويورك تايمز**، جون بورنز، الذي كتب يقول:

> حيثما يذهب الغربي في العالم العربي، فإنه يجد شعوراً عميقاً لدى الناس بالكبرياء الجريح، شعوراً بالإذلال جراء قرون من الوهن والفقر مقارنة بالغرب. يدرك العراقيون، الغارقون في تاريخ الخلفاء الأولين، أن بغداد كانت قبل ألف سنة مركزاً للعلم والبراعة العسكرية. ومنذ تأسيس الدولة الحديثة في عام ١٩٢١، أصبحوا تحت أقدام الحكام المستعمِرين

والملوك المفروضين عليهم أو المستبدين الطغاة. والآن، فإنهم يشعرون أن أقدام أمريكا هي التي تطأ رقابهم[٣٩].

حدثني عراقي عن مواجهة بينه ومسؤول وقح من سلطة التحالف كان يثير مشاعر الاستياء لديه على نحو متزايد، خلال مواجهات متكررة. فقد قال العراقي للأمريكي الواثق من نفسه: "يبدو أنك درست تاريخ الاحتلال البريطاني للعراق دراسة شاملة". أجاب الأخير: "نعم، لقد فعلت ذلك."

فقال العراقي: "هذا ما ظننته، لأنك مصر، على ما يبدو، على تكرار كل أخطائهم".

مما كان يفتقر الأمريكيون إليه القدرة على رؤية أنفسنا كما كان العراقيون ينظرون إلينا. كان يتوجب علينا أن نتصور أنفسنا في مكانهم، أن نفهم مخاوفهم جراء الفوضى والعنف واستياءهم من الاحتلال وشعورهم بالعار في مواجهة الأسلحة الأمريكية ونقاط التفتيش وشعورهم بالوهن والغضب الشديد جراء اختفاء أقاربهم لمدة أسابيع أو شهور في المعتقلات دون أن يعرفوا أي شيء عن وضعهم. لو كان لدينا بعض القدرة على أن نتصور مشاعرهم التي كانت تشحذها إجادة اللغة ومعرفة التاريخ والثقافة، لكنا رأينا أنفسنا كما كان عدد متزايد من العراقيين ينظرون إلينا: لا كمحررين، بل كمحتلين، يسيئون إلى شرفهم القومي وإلى كبريائهم، في الوقت الذي كنا نسعى فيه، صادقين، لمساعدتهم.

يمكن التساؤل عما إذا كان أي شيء سينجح، بعد اجتياحنا للعراق، من دون دعم دولي كبير؟ أو بعد أن سمحنا بنشوء مناخ لظهور حالة انعدام القانون؟ أو بعد أن سرحنا الجيش وقمنا في الوقت نفسه بطرد عشرات الآلاف من البعثيين من أجهزة إدارة الدولة والمدارس؟ أو بعد أن حولنا وجودنا إلى احتلال مديد؟ هل كان أي من هذه القرارات إيذاناً ببلوغ نقطة اللاعودة من أجل بناء الديمقراطية ـ اندفاعاً ميؤوساً منه في متاهة من الشوارع ذات الاتجاه الخطأ؟

لقد نجم عن كل خطأ ارتكبته الولايات المتحدة تضييق نطاق التقدم وزيادة الصعوبات التي تواجه ذلك التقدم. هذا كله واضح. ومع ذلك، كان من الممكن للجهد المبذول لإعادة الإعمار بعد الحرب أن ينتعش لو لم

٣٩- John F. Burns, “The Long Shadow of a Mob,” *New York Times,* 4/4/2004.

يتحول إلى احتلال طويل الأمد. ولو أن الولايات المتحدة طلبت من الأمم المتحدة تولي مسؤولية تنظيم مؤتمر وطني في يوليو ٢٠٠٣ لاختيار حكومة موقتة، ولو أن القرار رقم ١٤٨٣، بدلاً من إجازة ما أصبح لاحقاً احتلالاً إنجليزياً ـ أمريكياً للعراق، قد مضى قدماً في عملية نقل السلطة (على الأقل بشأن معظم الأمور) إلى حكومة عراقية موقتة، كان من المحتمل أن تحظى لاحقاً باعتراف دولي، لو أن ذلك قد حصل لكان بالإمكان بلوغ المنعطف السياسي. كانت الأمم المتحدة تملك في شخص سيرجيو فييرا دي ميللو مندوباً خاصاً يحظى بالإعجاب على نطاق واسع. كان واحداً من ثلاث شخصيات عظيمة ضمن نظامها (إلى جانب الأخضر الإبراهيمي والأمين العام كوفي أنان). لم تكن بعثة الأمم المتحدة، في الفترة الأولى من وجودها تعرف المجتمع العراقي مثلما أصبحت تعرفه بعد سنة، عندما انخرط الإبراهيمي في المشاورات المتعلقة باختيار حكومة موقتة. فقد كانت تزداد معرفة، وكان من بين العاملين فيها عدد من الأشخاص الذين يعرفون المنطقة ويجيدون اللغة العربية إلى درجة لم يكن يضارعهم فيها سوى قلة من الأمريكيين. وكان بإمكان بعثة الأمم المتحدة، خلال بضعة أسابيع، وبمساعدة من التحالف، تكوين تجمع يمثل العراقيين ليقوم باختيار حكومة موقتة. ومع أن تلك الهيئة كانت ستظل خاضعة لسيطرة نفس الأحزاب الستة أو السبعة التي أصبحت تسيطر على مجلس الحكم وعلى الحكومة الموقتة، إلا أنه كان من المحتمل أن تحظى بدرجة أكبر من القبول في العراق ـ وبمزيد من القدرة على صد التمرد الآخذ في النمو ـ إذا استطاعت جذب مندوبين سنيين حقيقيين. في تلك الحالة، كان المفتاح سيكون ـ مرة أخرى بمساعدة الأمم المتحدة وربما بواسطتها ـ استنباط جدول زمني معقول للانتقال إلى حكومة دستورية، منتخبة. كان من الممكن أن تجري الانتخابات المحلية في عدد من الجماعات في الوقت الذي كان تنبثق فيه مهام أخرى على الصعيد الوطني.

كانت إدارة العراق برمته تتجاوز قدرة الأمم المتحدة، خلافاً لما فعلت في تيمور الشرقية. إلا أنه كان من الممكن، في حال تولي الأمم المتحدة زمام الأمور، وفي تعبير الولايات المتحدة عن عزمها تسليم السلطة إلى حكومة موقتة يتم اختيارها عبر عملية تنطوي على مندوبين، إطلاق دينامية مختلفة. وكان من الممكن استثمار كثير من الطاقة التي أُهدرت في المقاومة العنيفة في النظام السياسي المنبثق.

من المؤكد أن هذا السيناريو كان سيحظى باحتمال أكبر للنجاح لو أنه لم يتم السماح للنظام بأن ينهار عقب انهيار حكم صدام. لنتصور سيناريو تاريخياً بديلاً، يتضمن الخطوات التالية:

١ - انطلاقاً من توقع حدوث الفوضى وأعمال النهب التي قد تحدث بعد الحرب، تقوم الولايات المتحدة بنشر ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألف من الجنود.

٢- تقوم قوات التحالف، فور احتلال بغداد، بتطويق المباني العامة الرئيسية، والبنية التحتية والمواقع الثقافية والتاريخية بآلاف من الجنود المسلحين، ليس بالأسلحة الثقيلة فحسب، بل بالقنابل المسيلة للدموع وغير ذلك من وسائل السيطرة على الجمهور، وإصدار الأوامر لهم بحماية المباني من السلب والنهب والتخريب. عندئذ، تتم إعادة توطيد النظام العام بسرعة نسبياً، وتكون الأضرار والخسائر في الأرواح معتدلة جداً.

٣- يتم نشر عشرات الألوف من جنود التحالف والطائرات المساندة على حدود العراق لمنع تسرب المقاتلين الأجانب ـ وخروج الموالين لصدام.

٤ - يتم استدعاء الشرطة العراقية للعودة إلى الخدمة مع الوعد بالاحتفاظ بهم وزيادة مرتباتهم وتوفير إعادة التدريب المهني لجميع الذين يجتازون عملية تدقيق مديدة.

٥ - يُطلَب من جميع الجنود والضباط (لغاية مستوى معين) في الجيش العراقي الالتحاق بالمراكز الإقليمية، حيث تجرى لهم الإجراءات الروتينية بغية الحصول على مرتباتهم ثم النظر في أمر إعادتهم إلى الخدمة.

٦ - يتم الإعلان عن سياسة تحظر اشتراك بضعة آلاف من حزب البعث والمسؤولين الحكوميين في الحياة العامة، والقيام في الوقت نفسه بإخضاع المستويات العليا الأخرى من أعضاء الحزب لعملية تدقيق ينجم عنها الاحتفاظ بهم في وظائفهم في القطاع العام، وحقهم في الترشيح للمناصب، إذا تبين أنهم لم يرتكبوا إساءات خطيرة في عهد النظام السابق. ويُسمَح لحزب البعث ذاته بأن يعود إلى الظهور بقيادة جديدة.

٧- فور تثبيت السلطة في بغداد، تنقل الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة السلطة الأساسية للقيام، في غضون ثلاثة أشهر، بتأليف حكومة موقتة، بدءاً باختيار مندوبين عن مؤتمر وطني من جماعات من أنحاء البلاد وانتهاءً باختيار أعضاء حكومة موقتة.

٨- في العمليات السياسية المنبثقة، يجب على المجموعات المنفية دخول المنافسة على الترشيح مع الزعماء والقوى الاجتماعية التي بقيت في البلاد. ويصبح المؤتمر الوطني مشتملاً على مجموع الاتجاهات السياسية، من القوى السائدة حتى البعثيين والإسلاميين الراديكاليين (وجود للأقلية).

٩- خلال الأشهر الستة التي تلي الحرب، تجري انتخابات محلية، بالقدر الممكن، في أوساط الجماعات في أنحاء البلاد.

١٠- تطلب الأمم المتحدة والولايات المتحدة من الحكومة الموقتة، في تفاعلها مع مندوبي المؤتمر الوطني، وضع جدول زمني لاختيار مؤتمر دستوري وصياغة دستور وانتخاب حكومة دائمة.

ما من ضمان بأن هذا السيناريو كان سينجح. لكن كان من الممكن أن يخفف من غلواء المقاومة وأن يركز اهتمام العراقيين على إعادة تنظيم أنفسهم وإعادة إعمار البلاد بصورة سلمية. وكان من الممكن للانقسامات الأخرى ـ الإثنية والإقليمية والطائفية ـ أن تثبت نفسها، وهو ما لا بد أن تفعله. وعلى الرغم من ذلك، كان من المحتمل أن تتمكن البلاد من التصدي للتحديات السياسية التي تواجهها.

من السابق لأوانه معرفة ما سيصدره المؤرخون من أحكام على الاجتياح الأمريكي للعراق واحتلاله. أعتقد أنهم سيصدرون أحكاماً قاسية على أخطائنا. وبالرغم من سلسلة الأخطاء الفادحة التي ارتكبناها، فإن العراق قد يتمكن من الخروج ببطء من الفوضى السياسية، ليصبح في أول الأمر شبه ديمقراطية مضطربة، ثم ليصبح، بالتدريج، ديمقراطية. لكن التكاليف ستكون أكثر كثيراً مما توقعنا، أو مما كان لازماً. ولقد كان الضرر الذي لحق بمركز أمريكا في المنطقة وفي العالم كبيراً. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك خطر قائم باحتمال ضياع جميع ما كنا نطمح إلى تحقيقه للعراق بعد الحرب ـ في أن يصبح دولة ديمقراطية ومستقرة وفدرالية وموحدة، تحترم حقوق الإنسان ومسؤولياتها الإقليمية.

ومع أن الشعب الأمريكي لن يكون له كبير شهية، في السنوات القادمة، للقيام بمغامرة أخرى على هذا النطاق في مجال بناء الأمم، فإن الظروف الجيوبوليتيكية لا بد أن ترغمنا على الانخراط مرة أخرى في مكان ما، في وقت ما، في إعادة الإعمار بعد الصراعات. ما هي الدروس التي يمكن لنا استقاؤها من تجربتنا في العراق؟

الدرس الأول هو أنه لا يمكننا الحصول على جيفرسون وماديسون دون المرور بتوماس هوبز. فلا يمكن بناء دولة ديمقراطية قبل أن تكون هناك دولة، والشرط الأساسي لوجود الدولة هو وجوب أن يتوفر لديها احتكار فعال لوسائل العنف. وإلى أن تستطيع الدولة تثبيت هذه القدرة، فلا بد من وجود سلطة انتقالية للمحافظة على القانون والنظام. فإذا أريد بناء نظام ديمقراطي، بالطبع، فإنه لا يمكن الاضطلاع بهذه المهمة مع وجود

تجاهل فادح لحقوق الإنسان. هذا الاستنتاج يولد أربع حتميات: (١) وجود عدد كافٍ من الجنود، إضافة إلى (٢) المزيج المناسب للجنود، مع (٣) معدات وأسلحة كافية، و(٤) قواعد قوية لخوض المعارك. فيجب نشر القوة العضلية بعمقٍ كافٍ في أنحاء البلاد، ولا سيما في الأماكن الساخنة المحتملة، بغية منع السلب والنهب، وتأمين المرافق الأساسية وردع مثيري المشاكل وحل الميليشيات ومواجهة المفسدين واعتقال وقتل العناصر الإرهابية والمعاندة. ويمكن لنشر القوة الكافية في وقت مبكر ـ بواقع أقرب كثيراً من النسبة التي يوصى بها والمتمثلة بجندي دولي واحد مقابل كل خمسين شخصاً ـ إنقاذ الكثير من الأرواح.

غير أن المسألة ليست مجرد عدد الجنود. فلا بد للقوى الدولية التي تعمل على إشاعة الاستقرار من قواعد لخوض القتال و، إذا لزم الأمر، القضاء على كل ما يهدد السلام من جانب الإرهابيين والميليشيات والجريمة المنظمة. وقد دلت التجربة غير الفعالة إلى حد كبير التي تعرضت لها الفرقة متعددة الجنسيات ذات القيادة البولندية في المنطقة الجنوبية الوسطى من العراق على أن قوة دولية كبيرة لا تحقق الاستقرار في منطقة ما إلا إذا كانت لديها سلطة القتال. وكذلك من المهم وجود مزيج مناسب من القوات. فقد كانت هناك حاجة إلى أعداد كبيرة من الجنود المقاتلين في العراق "للقيام بدوريات قتالية بأعداد كافية للحصول على استخبارات سليمة ورسم صورة جيدة للعدو على الطبيعة"، ومن ثم "للتصرف بناءً على تلك الاستخبارات" بغية هزيمة الإرهابيين والموالين للنظام القديم[٤٠]. لكننا كنا أيضاً بحاجة إلى المزيد من الضباط العسكريين من المدربين وأصحاب الخبرة في الشؤون المدنية ـ المهمة غير القتالية الحساسة المتعلقة بإنعاش الحياة السياسية والاقتصادية في الوقت الذي يقومون فيه بالمحافظة على النظام. وكنا بحاجة إلى المزيد من أفراد الشرطة العسكرية المدربين على السيطرة على الجماهير وحماية المنشآت والحؤول دون النهب والسلب وأعمال الشغب والأشكال الأخرى من الإخلال بالنظام. وكان الخبراء قد حثّوا على تكوين وحدات الرد السريع على غرار قوات الدرك (Gendarmerie) الفرنسية أو الجنود الإيطاليين من حملة البنادق القصيرة (carabinieri). وكان بعض المخططين العسكريين يريدون أن تكون مثل تلك القوات (حتى حملة البنادق القصيرة ذاتهم) متوفرة عندما سقطت بغداد، لم يكن يوجد لدينا مثل هؤلاء.

٤٠ – هذه الملاحظات أبداها اللواء جيمس ماركس من الجيش الأمريكي إلى مايكل غوردون: " استراتيجية تأمين العراق لم تتوقع حرباً ثانية".

وكنا أيضاً بحاجة إلى أن نملأ، على نحو أسرع كثيراً، فراغ أعمال الشرطة التقليدية. ففي بلد بحجم العراق، يتعين على الفاعلين الدوليين نشر الآلاف من رجال "الشرطة الدولية المسلحة لمراقبة القوات المحلية وتدريبها وتعليمها وحتى الحلول مكانها إلى أن يتم تكوين قوة شرطة محلية كفؤة"، حسبما جاء في دراسة راند التي نُشرت بعد الحرب بمدة وجيزة[٤١]. ولم يكن لدينا احتياطي جاهز من الاختصاصيين في إعادة بناء الشرطة المدنية بعد الصراع. وبدلاً من ذلك، قام الرئيس بوش، في شهر مايو ٢٠٠٣، بإرسال مفوض شرطة مدينة نيويورك السابق، برنارد كيريك، الذي رأى الكثيرون أن وظيفته في وزارة العدل العراقية كارثة. فقد كان لدى المجرمين أسلحة تفوق أسلحة الشرطة العراقية التي خلفّها وراءه، وكانت تفتقر أيضاً إلى السيارات والأجهزة اللاسلكية، كما كانت معنوياتها منعدمة، فقد تم اختيار أفرادها بناءً على فحص ضعيف، بحيث إنهم تعرضوا للاختراق من قبل المجرمين والمتمردين. ولم يكن يوجد في الواقع أي قدرة تتعلق بوظائف للشرطة ذات مستوى أعلى مثل عمليات التحقيق الجنائي وإدارة الشرطة. وبعد مغادرة كيريك، أراد العسكريون الأمريكيون تولي عملية تدريب الشرطة، لكن بريمر رفض ذلك. لقد ساهم النقص الشديد في الشرطة وفي استشاريي الشرطة ليس في تفشي الإجرام والفوضى فحسب، بل ربما، أيضاً، في إساءة معاملة السجناء في سجن أبو غريب.

الدرس الثاني يتعلق بالموارد. إن النجاح في هذه الظروف الصعبة يقتضي زج الموارد الدولية البشرية والمالية على نطاق واسع، وأن يتم توريدها في الوقت المناسب، ومتابعة هذا التوريد خلال مدة طويلة، تستمر (من خلال انخراط دولي) لمدة لا تقل عن خمس إلى عشر سنوات. إن الموارد اللازمة في إعادة إعمار دولة فاشلة تثبط الهمة على أي حال، لكن التحدي يزداد بازدياد حجم الدولة ـ ومقابلة بحالات أخرى قريبة العهد، فإن العراق يمثل عبئاً ضخماً. يتعين علينا توقع الحاجات مسبقاً، وأن نقوم بتهيئة معدات كافية ليتم نشرها على وجه السرعة، بما في ذلك المركبات المصفحة وآخر ما توصل إليه الفن في نطاق الدروع الواقية للبشر. ويمكن توزيع بعض هذا الاحتياطي على سفارات الولايات المتحدة والقواعد العسكرية في أنحاء العالم ومن ثم يتم استدعاؤها عندما تدعو الحاجة إليها.

٤١- Dobbins, et al., *America's Role in Nation-Building*, p. 151.

وليست المسألة مجرد الحصول على أعداد كافية من البشر والمعدات والأسلحة والدروع والمال، بل يجب العمل على أن تصل الموارد إلى أفراد المجتمع ـ في الوضع المثالي، بمشاركة وملكية محلية. ويقتضي هذا الجهد شيئاً من إزالة مركزية آليات التسليم والتوزيع. وفي العراق، لم يقطع مشروع إعادة الإعمار شوطاً بعيداً، لأنه كان شديد المركزية في ظل مكتب بريمر في بغداد والبنتاغون في واشنطن. وعلاوة على ذلك، فقد تم استثمار أكثر مما ينبغي من الأموال في عقود ضخمة أُبرِمت مع شركات أمريكية أظهرت التجربة أنها غير قادرة على الوفاء بتعهداتها بسبب انعدام الأمن على الأرض في العراق وبسبب الإجراءات الروتينية في واشنطن. كان يجدر بنا أن نضع المزيد من الأموال منذ البداية تحت تصرف برامج الشؤون المدنية التي كان باستطاعتها، بدورها، توظيف العراقيين، على صعيد الجماعات، في إعادة إعمار بلدهم، منطقة تلو الأخرى. كما كان يجب علينا أيضاً إزالة مركزية مساعدتنا عبر إعطاء السلطات المدنية في المحافظات والأقاليم التابعة لسلطة التحالف المزيد من الصلاحيات المتعلقة بالميزانية بغية تمكينها من العمل على قيام مقاولين محليين بإصلاح المباني والطرق والصرف الصحي وغير ذلك من مرافق البنية التحتية، مع إعطائهم حوافز إنجاز وإجراءات مقاولات مبسطة.

هل كان من المحتمل أن يتسرب الفساد إلى المقاولين؟ نعم. لكن كان من الممكن لجهاز العاملين المحليين في سلطة التحالف، الذين يعملون مع مندوبين عراقيين مستقلين، مراقبة أداء المقاولين، وعندها سيكون خطر بعض الفساد المحلي ثمناً بسيطاً يتم دفعه، إذا كنا سنتمكن من إيجاد فرص عمل لأعداد كبيرة من العراقيين، وتعبئة الجماعات من أجل تجديدها وإصلاح البنية التحتية. أما ما جرى، فهو حدوث سوء إدارة في العقود على نطاق أوسع ـ ولم يتم سوى إحراز تقدم قليل. وبحلول تسليم مقاليد السلطة في الثامن والعشرين من يونيو، لم يكن باستطاعة سلطة التحالف أن تنفق إلا جزءاً بسيطاً من مبلغ ١٨,٤ مليار دولار التي خصصها الكونغرس في نوفمبر ٢٠٠٣ من أجل إعادة الإعمار.

والدرس الثالث هو أنه يتعين على الولايات المتحدة تنظيم نفسها على نحو فعال من أجل إعادة الإعمار بعد الصراع. فالحكومة لم يتم تنصيبها دستورياً لإدارة التحديات التي واجهناها، والتي سنظل نواجهها في عالم ما بعد الحرب الباردة. في تسعينيات القرن المنصرم، كانت وزارة الخارجية هي التي تولت تنسيق انخراط أمريكا بعد الصراع. أما في العراق ـ وهو بلد أكبر أضعافاً عدة من الدول التي ابتُـليت بالصراعات، فقد أُعطيت السلطة إلى

البنتاغون الذي نجم عن إدارته الخرقاء فساد المهمة على نحو يدعو إلى الأسى، إلى أن تم، في خاتمة المطاف، إسناد المسؤولية إلى مجلس الأمن الوطني. ومع ذلك، فإن هذا المجلس يمثل هيئة أقل قدرة على تولي الأمور العملية من وزارة الخارجية، وهو يفتقر إلى القدرة على تولي الإشراف على مثل هذه المهن الإدارية المعقدة. وقد استحدثت وزارة الدفاع قدرة وظيفية تتعلق بعمليات حفظ السلام، غير أن تولي الإشراف على إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي لأمة لحق بها الدمار هو مهمة مختلفة كل الاختلاف، ليس البنتاغون مؤهلاً للقيام بها.

في أغسطس ٢٠٠٤، واستجابة للعجز المؤسسي الفادح في الحكومة الأمريكية، أجازت إدارة بوش لوزارة الخارجية إنشاء مكتب منسق إعادة الإعمار وإرساء قواعد الاستقرار. ومن المتوقع أن يقوم المكتب بتطوير القدرة (بما في ذلك إيجاد كادر من خبراء السياسات والمهنيين ممن لديهم خبرة عملية في الميدان لمساعدة البلدان التي تكون في مرحلة الانتقال من الصراع إلى سلم مستقر، وإلى الديمقراطية واقتصاد السوق. ويتعين على هذه العملية أن ترفع من قدرتنا على تنفيذ إعادة الإعمار بعد الصراع بسرعة وفاعلية، لكن المهمة المسندة إليها ليست شاملة بما يكفي.

يقول عدد من الاختصاصيين في رسم السياسات إننا بحاجة إلى قدرة عملية أشمل، يكون لها ذاكرة مؤسسية واسعة النطاق، بغية إدارة عمليات ما بعد الصراع وتنسيقها. وقد حدثت آخر عملية إعادة تنظيم مهمة لقدرة الحكومة على مساعدة البلدان المحتاجة في عام ١٩٦١، عندما تم تأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استناداً إلى برامج تتعلق بالمساعدة الخارجية، والتي انبثقت من خلال مشروع مارشال في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. أما اليوم، فإن العالم يختلف اختلافاً جوهرياً عما كان عليه في فترة الحرب الباردة، لكننا لم نقم بمراجعة ذات شأن لهيكل حكومتنا من أجل تمكينها من التصدي بسرعة وذكاء ومنهجية لحتميات ما بعد الصراع أو الحتميات البشرية. ومع أن وزارة الخارجية هي الجهة الوزارية المنطقية التي يجب أن تتولى القيام بهذا الدور، فهي تفتقر إلى الخبرة في مجال الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية، فضلاً عن المقدرة العملية. وفي حين أن بعض الدبلوماسيين أظهروا مهارة في العمل على إصلاح وضع الجماعات وإنشاء المرافق ودعم التنظيم المدني، إلا أن هذا النوع من الأعمال ليس ما تم تدريبهم للقيام به كدبلوماسيين.

أما الوكالة التي يُعد تفويضها هو الأقرب للمهمة، فهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وهي الأداة الأمريكية الرئيسية لتقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية. وتتضمن هذه الوكالة عناصر عدة

تنتمي إلى مزيج ما بعد الصراع، بما في ذلك مكتب الشؤون الإنسانية (Office of Human Affairs)، لتقديم الإغاثة الطارئة والتنسيق بشأن تدفقات اللاجئين، ومكتب المبادرات المرحلية التي، كما ورد في الفصل الخامس، تصل على وجه السرعة وتتواصل مع القطاعات المحلية للمجتمع المدني، وتقدم منحاً صغيرة تنطوي على قدر أقل من الإجراءات البيروقراطية. غير أن وكالة المساعدة الأمريكية ليست على مستوى الوزارات، ويجب أن يكون لهذه الوكالة الطليعية هذا المركز كيما يكون لها مقعد ضمن مجلس الأمن الوطني وتقوم، من منطلق السلطة المخولة لها، بتنسيق عمل الوكالات والوزارات الأخرى. إن ما تدعو الحاجة إليه الآن هو توسعة الأدوار الراهنة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإعطاؤها الطابع الرسمي ودمجها على نحو متكامل عبر رفع مركزها إلى مستوى وزارة تختص بشؤون التنمية الدولية وإعادة الإعمار. ويجب أن يكون للوزارة الجديدة جهاز من العاملين أكبر كثيراً من موظفي الوكالة الحاليين البالغ عددهم ٢٠٠٠ من العاملين، لا يمثل أكثر من ألف منهم مهنيين محترفين. يمكن مثل هذه الوزارة التي يتم إنشاؤها على أساس وكالة معززة، أن تجنِّد وترعى وتدمج الأفراد والمجموعات ممن يستطيعون تقديم الخبرة اللازمة، ويوطدون سلطة التنسيق، وذلك لتمكين الولايات المتحدة من الاستجابة بأقصى سرعة وخبرة ومهنية ومرونة. ومن شأن هذه الوزارة أن توفر للولايات المتحدة مؤسسة مناسبة تعمل من خلالها على إشراك وكالات المساعدة متعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك الأمم المتحدة التي كثيراً ما ينتهي بها الأمر إلى الفشل في مثل هذه الظروف. وإلى أن نستحدث مثل هذه البنية التحتية، من المرجح أن نتعثر في أزمة بعد الأخرى تلي الصراع على نحو متدرج، دون أن يكون لدينا التماسك والخبرة والمعرفة المؤسسية، وهي الأمور الحيوية لتحقيق النجاح.

يتعلق الدرس الرابع الذي استقيناه من التجربة العراقية بتوقيت الانتخابات. فهو من المسائل الأكثر مدعاة للإرباك التي تواجه جميع جهود إعادة الإعمار بعد الصراع. فالانتخابات التي لا تجري في الوقت المناسب والتي لا يتم الإعداد لها لا تنتج الديمقراطية، أو حتى الاستقرار السياسي، بعد الصراع. وبدلاً من ذلك، فإنها إنما تعزز قوة الفاعلين الذين يحرضون على القهر والخوف والتحيز، الأمر الذي ينعش حكم الفرد المطلق ويعجِّل بحدوث النزاع. ففي أنغولا (١٩٩٢)، وفي البوسنة (١٩٩٦)، وفي ليبيريا (١٩٩٧)، أدت الانتخابات التي تم إجراؤها على عجل إلى انتكاس احتمالات الديمقراطية، ومهدت الطريق، في أنغولا

وليبيريا، إلى تجدد الحرب الأهلية[٤٢]. لذا، ثمة أسباب وجيهة لتأجيل الانتخابات الوطنية حتى تتم دمقرطة الميليشيات، وتدريب الأحزاب المعتدلة ومساعدتها، وإنشاء البنى التحتية المتعلقة بالانتخابات، وانبثاق وسائل الإعلام والأفكار الديمقراطية. على أنه إذا بالغنا في حرفية هذه التحذيرات فقد ينتهي الأمر بتأجيل الانتخابات الوطنية عقداً من الزمن أو أكثر، وعندئذ يصبح التحدي الذي يواجهنا متمثلاً بطريقة إقامة السلطة التي تتمتع بالشرعية في غضون ذلك.

ويتعين على عمليات التدخل الدولي التي تسعى إلى بناء الديمقراطية بعد الصراع أن توازن التوتر الذي ينشأ بين السيطرة متطاولة الأمد بغية إحلال الديمقراطية والانسحاب المبكر (يكون ذلك في الحالة النموذجية بعد الانتخابات) باسم الديمقراطية. والسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هو إلى متى يمكن للحكم الدولي أن يظل قابلاً للاستمرار. بالنسبة للعراق، فإن الجواب ـ البديهي المستند إلى التاريخ وإلى الشك العميق واسع الانتشار بين العراقيين إزاء دوافع الولايات المتحدة ـ هو "إلى مدة غير طويلة؟".

لو أنه تم تأليف حكومة تمثيلية موقتة في وقت مبكر، لكان من المحتمل تأخير الانتخابات الوطنية لغاية السنتين. لكن مطالبة الشيعة بحكومة منتخبة كان من شأنه أن يفرض إجراء الانتخابات قبل ما كان سيبدو أمراً حكيماً استناداً إلى التجارب السابقة، لكن كان من الممكن تخفيف بعض الضغط لو أنه سُمح للعراقيين في أنحاء البلاد باختيار حكومات محلية وحتى حكومات في المحافظات.

كان الفشل في إجراء انتخابات مبكرة ومباشرة لحكومات محلية وفي المحافظات خطأً آخر ارتكبه الاحتلال. فقد قال لي أحد الذين كانوا منخرطين في بعض عمليات الاختيار غير المباشر للمجالس المحلية ولمجالس المحافظات، في ديسمبر ٢٠٠٤: "لا أزال نادماً، لأننا لم نتحرك قدماً لإجراء الانتخابات المحلية وفي المحافظات. لقد تحدثنا في الأمر حتى وقت متأخر من الليل، غير أنه كان يسود شعور بالقلق حول التفكك. لقد كان من الأسهل إجراء انتخابات في ثلاث محافظات حول بغداد [في أوائل عام ٢٠٠٤] من إجرائها اليوم. أما الآن، فإننا نواجه أسوأ ما كنا نحاول تجنبه، ولا نجد أياً من المزايا الناجمة عن الانتخابات بالنسبة للزعماء المحليين". كان من

٤٢- Stephen John Stedman, Donald Rothchild, and Elizabeth M. Cousens, eds., *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements* (Boulder, GO.: Lynne Rienner, 2002). See, in particular, in this collection, Terrence Lyons, “The Role of Post-settlement Elections,” 215-236.

الممكن لسلطة التحالف أن تتعلم درساً مهماً من الجهود السابقة في مجال بناء الأمم والمتمثلة بـإجراء انتخابات في الجماعات أو انتخابات في المحافظات في البداية ""تتيح الفرصة لظهور زعماء محليين جدد واكتسابهم للخبرة، وتتيح للأحزاب السياسية بناء قاعدة مساندة"[٤٣]. كان من الممكن جداً حدوث ذلك في العراق لو أنه سُمح بإجراء انتخابات محلية خلال عام ٢٠٠٣ أو أوائل عام ٢٠٠٤، ولو أن بعض السلطة والموارد ذات الشأن قد آلت إلى الهيئات المنتخبة حديثاً. في تلك الحالة، كانت الولايات المتحدة ستواجه مجموعة أكثر تنوعاً وأكثر شرعية من المحاورين العراقيين، وكان من الممكن للهيئات المحلية المنتخبة توفير قاعدة لاختيار حكومة موقتة.

أما الدرس الأخير المهيمن لمغامرة أمريكا الفاشلة في عراق ما بعد الحرب فهو ليس "لا تفعلوا ذلك" ولكن "لا تفعلوا ذلك وحدكم" و"لا تفعلوا ذلك بطريقة إمبراطورية". إن تجربة العراق تحذر من أتباع منطق الاندفاع إلى الحرب الذي مفاده أنه يمكن تحويل بلد ما على جناح السرعة من بلد دكتاتوري إلى بلد ديمقراطي من خلال الحرب والاحتلال. فمن دون تفويض وتحالف دوليين من أجل تغيير نظام ما، فإن أي مهمة من هذا القبيل يتم الاضطلاع بها في المستقبل لا بد أن تواجه حالات من النقص تبعث على الشلل من حيث الموارد والشرعية المحلية والدولية. وهذا جزئياً هو ما جعل دراسة راند تخلُص إلى أنه "يمكن لعملية بناء أمم تقوم بها جهات متعددة أن تولد تغييرات شاملة ومصالحة إقليمية أكبر من الجهود التي يقوم بها طرف واحد"[٤٤]. في عراق ما بعد الحرب، تستطيع إدارة بوش أن تزعم بأن أكثر من ثلاثين دولة انخرطت في إحلال الاستقرار في البلد وإعادة إعماره؛ لذا، فإن الاحتلال كان سلطة تحالف موقتة. غير أن ما رآه العراقيون لم يكن تحالفاً دولياً، بل كان احتلالاً من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ـ حيث انضمت أقوى بلدان في العالم إلى حاكم العراق الاستعماري السابق.

إن النجاح في إعادة الإعمار بعد الحرب يقتضي تواضعاً أكثر مما أظهرته الولايات المتحدة في العراق، بما في ذلك ضرورة وجود استراتيجية لإشراك شعب العراق بالسرعة الممكنة في إعادة بناء مجتمعهم واقتصادهم ونظامهم السياسي. ولا يمكن لأي جهد دولي يُبذَل في إعادة الإعمار أن ينجح دون وجود مقدار معين من القبول والتعاون ـ وفي خاتمة المطاف، دعم ومشاركة إيجابية من قبل السكان المحليين. فإذا كان الشعب لا

٤٣- James Dobbins, et al., Ibid., p. 154.

٤٤- Ibid.

يثق في الإدارة الدولية ونياتها، فإن التدخل يمكن أن يصبح هدفاً يصب عليه الشعب جام غضبه، وعندئذ فإنه يتعين عليه إنفاق معظم طاقاته العسكرية (والإدارية) في الدفاع عن نفسه بدلاً من إعادة بناء البلد.

في الصفحة الأخيرة من كتاب ينطوي على الحكمة والمعرفة بشأن بناء الدول بعد الصراع، كتب سايمون تشسترمان من معهد القانون والعدل الدوليين في جامعة نيويورك يقول: "تتطلب الوصاية الحديثة، قبل أي شيء، الثقة من جانب الفاعلين المحليين. ويحتاج كسب هذه الثقة والمحافظة عليها إلى مستوى من الفهم والحساسية واحترام التقاليد المحلية والطموحات السياسية، لم يكن في كثير من الأحيان متوفراً في الإدارة الدولية"[٤٥]. ولقد كان الاحتلال الأمريكي يفتقر إلى هذه الصفات، وكان الشعب العراقي يعرف ذلك. فقد تم إهدار الثقة منذ البداية جراء الفشل في فرض النظام والمحافظة عليه والاعتماد الكبير على السياسيين العراقيين العائدين من عقود من النفي. كما أن الثقة وحسن النية لدى الشعب العراقي قد تناقصا جراء الفشل في استحداث خطة واضحة ومستدامة للقيام، في وقت مبكر، بإعادة مقدار ذي شأن من سلطة الحكم إلى العراقيين.

تواجه جميع حالات التدخل الدولي في إعادة إعمار دولة فاشلة على أسس ديمقراطية تناقضاً أساسياً. فهدفهم هو الديمقراطية ـ حكومة منتخبة بحرية يكون الشعب فيها ذا سيادة. غير أن وسائلها غير ديمقراطية ـ حيث يوجد وجه من السيطرة الإمبراطورية، مهما كانت موقتة. فكيف يمكن تحويل الدائرة إلى مربع؟ يوصي تشسترمان بأنه حين يأتي فاعلون دوليون "لممارسة مهام ما تمارسه الدولة، فإنه يجب ألاّ يغيب عن ذهنهم تفويضهم المحدود بالاحتفاظ بتلك السلطة السيادية من أجل السكان الذين سوف يطالبون بها في خاتمة المطاف"[٤٦]. هذه المهمة تقتضي تحقيق التوازن بين الوصاية الدولية أو الوظائف الإمبراطورية عبر موقف غير إمبراطوري واضح وتحديد واضح ومبكر لجدول زمني مقبول لإعادة السيادة. ويجب تجنب الخصائص المُـذِلَّة لاحتلال متطاول الأمد وشامل.

في السنوات قريبة العهد، دعا بعض المفكرين الجريئين إلى فترة "إمبراطورية ليبرالية"، تستخدم فيها الولايات المتحدة، بوصفها "الأمة التي لا يستغني" عنها العالم، وربما أوروبا أيضاً، قوتها لتفرض على دول

٤٥- Simon Chesterman, *You the People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building* (Oxford: Oxford University Press, 2004), p. 257.

٤٦- Ibid.

العالم الفاشلة أو التي هي في طريقها إلى الفشل مؤسسات الحرية السياسية والاقتصادية ـ حتى من خلال إدارة استعمارية جديدة. ولعل أكثر الداعين جرأة لهذه المقاربة هو المؤرخ البريطاني نيال فيرغوسون (Niall Ferguson) الذي رأى أن "من شأن ليبيريا أن تجني فائدة لا تُحصى من شيء مثل إدارة استعمارية أمريكية"، وأنه: "حتى إذا تم نقل السيادة قريباً إلى العراق (كما جرى في يونيو ٢٠٠٤)، فإنه يتعين على الولايات المتحدة الاحتفاظ بسيطرة فعلية على السياسات العسكرية والمالية والنقدية، عبر شخص يتمتع بسلطة تشبه سلطة حاكم المستعمرات الملكية (Viceroy) دون أن يُطلَق عليه هذا الاسم"[٤٧]. وبعد أن عرض فيرغوسون تاريخ الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، خلُص إلى أنه يتعين على الولايات المتحدة مقاومة الضغط لإنهاء مبكر للسيطرة الفعلية على العراق: "من الممكن احتلال بلد ما طوال عقود من الزمن، وفي الوقت نفسه يمكن مواصلة إنكار أن لديك أي نية بأن تفعل ذلك. هذا ما هو معروف بأنه نفاق، وهو شيء يتعين على الإمبراطوريات الليبرالية اللجوء إليه في بعض الأحيان"[٤٨].

على أنه إذا تركنا القضايا الأخلاقية جانباً، فإننا لا نعيش في الفترة الإمبريالية لأواخر القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك، كما لاحظ فيرغوسون ـ وكما واجه البريطانيون من صعوبات أليمة في العراق بعد الحرب العالمية الأولى ـ فقد حصل الكثير من المقاومة العنيفة في الفترة الإمبراطورية. وفي عالم اليوم، نجد أن فكرتي القومية ومناهضة الاستعمار متأصلتان ويمكن للامتنان للحماية الدولية أو التحرير أن ينقلبا بسرعة إلى غضب ضد القوة المتدخِّلة.

لعل عدم فهم هذه الديناميات ـ وبالفعل، عدم التمعن الجاد في الدروس المستقاة من التجربة الاستعمارية البريطانية في العراق ـ لعله هو الخطأ الكبير الوحيد لتدخل الولايات المتحدة. فهذا الخطأ انبثق منه كل شيء آخر: الثقة غير المتروِّية بأنه سيتم الترحيب بالمحتلين كمحررين، والتوقع بأن فترة ما بعد الحرب لن تحتاج إلا إلى قوة خفيفة نسبياً، وقرار القيام باحتلال رسمي طويل الأمد عندما انهارت خطط الولايات المتحدة في تسليم مقاليد الأمور بسرعة في جو من الفوضى المتصاعدة.

٤٧- Niall Ferguson, *Colossus: The Price of America's Empire* (New York: Penguin, 2004), pp. 198, 223, 225.
٤٨- Ibid.

قد يكون العراق بالفعل الحالة الأخيرة لسنوات عديدة قادمة تجد الولايات المتحدة فيها جنودها على الأرض بعد اجتياح يرمي إلى الإطاحة بنظام من الأنظمة. ولكنها لن تكون المرة الأخيرة التي تتدخل فيها الولايات المتحدة للمساعدة على إنهاء صراع أو جريمة ضد الإنسانية، وللمساعدة على بناء سلام ديمقراطي وقابل للاستمرار. فإذا تعلمنا من أخطائنا، فإن معركتنا التالية في المساعدة على إعادة بناء دولة منهارة قد تكون نتيجتها أكثر نجاحاً.

الفصل الحادي عشر

هل يمكن للعراق
أن يصبح دولة ديمقراطية؟

كان معظم زملائي في سلطة التحالف الموقتة أناساً مخلصين في اعتقادهم برسالة مساعدة العراق لكي يصبح دولة ديمقراطية، ودولة حقيقية مرة أخرى. لكنهم واجهوا مجموعة من التحديات التي كانت مرعبة منذ البداية، ثم أصبحت أكثر مدعاة للرعب جراء حالات الفشل الصاعق في الاستعدادات من جانب المسؤولين في إدارة بوش في واشنطن، ولا سيما في البنتاغون. بعد بضعة أشهر من عودتي من العراق، قال لي ضابط عسكري أمريكي، كان قد عاد للتو من جولة قام بها أداءً للواجب هناك: "إن معظم العراقيين أناس طيبون ـ في ظرف سيئ". فهل يستطيع أناس طيبون في ظرف سيئ بناء دولة ديمقراطية؟

أعتقد أن معظم العراقيين يريدون لبلدهم أن ينعم بنظام ديمقراطي، غير أنه من الصعب التأكد من ذلك، لأن استطلاعات الرأي وردت متناقضة. وعلى أي حال، فإن الذين أجروا تلك الاستطلاعات لم يتجاوزوا المراكز الحضرية. فعندما سُئل العراقيون في فبراير ٢٠٠٤ عن نوع الحكومة التي يريدونها، أعرب ٨٦ في المئة من الذين تم استطلاع آرائهم عن رغبتهم بالديمقراطية، لكن ٨١ في المئة كانوا يؤيدون وجود زعيم قوي واحد. وعبر ٥٣ في المئة عن تأييدهم لوجود حكومة مكونة أساساً من زعماء دينيين. وعندما طُلب إليهم أن يختاروا بين الديمقراطية وزعيم قوي إلى الأبد ودولة إسلامية، اختار النصف الديمقراطية والنصف الآخر واحداً من الخيارين الآخرين[١]. إن معظم العراقيين لا يفهمون جميع التعقيدات المتعلقة بفصل السلطات، والكوابح والتوازنات (Checks and Balances)، وحقوق الأقليات. يتمثل أحد الأخطار الكبيرة التي

١ – قامت بإجراء الاستطلاع شبكة ABC news، "العراق: أين تقف الأمور؟،" نشر في ١٥/٣/ ٢٠٠٤، وأجري ما بين ٩ و٢٨ فبراير ٢٠٠٤: ٤٩ في المئة من العراقيين اختاروا الديمقراطية و٢٨ في المئة زعيماً قوياً، و٢١ في المئة دولة إسلامية.

تواجه احتمال إحلال الديمقراطية بالضبط في أن كثيراً من العراقيين، ولا سيما بين الأغلبية الشيعية الذين تعرضوا للقمع مدة طويلة، يرون أن الديمقراطية تتألف أساساً من حكم الأكثرية. ففي بلد مثل العراق تسوده انقسامات عميقة، وفيه جماعات أقلية مدججة بالسلاح، لا يمكن لمفهوم ذي بعد واحد للديمقراطية من هذا القبيل أن يُكتَب له الاستمرار. لكن معرفة العراقيين بالديمقراطية وخيارات الهيكلة تظل، حتى وقت كتابة هذا المؤلف، مائعة مفتوحة. هذه الحقيقة بحد ذاتها توحي ببعض الأمل. فمع أن العراقيين يشككون في الأحزاب السياسية، إلا أن معظمهم عبروا عن رغبتهم في اختيار زعمائهم في انتخابات دورية حرة ومنصفة. وهذا هو أحد الأسباب التي دعت إلى مشاركتهم الكبيرة والشجاعة، والتي تدعو إلى الإعجاب الشديد في معظم أجزاء العراق في انتخابات الثلاثين من يناير ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، وبصفة عامة، فإنه إذا لم يكن لدى العراقيين فهم دقيق لمفهوم إحضار المتهم (Habeas Corpus) واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، إلا أن لديهم مفهوماً منبثقاً للحقوق، كما أنهم يثمنون الحريات السياسية والمدنية التي توطدت رسمياً على الأقل خلال فترة الاحتلال[٢]. وقد ساهمت سلطة الاحتلال في تثقيف الشعب بشأن هذه القيم وتعزيزها. علاوة على ذلك، فإن العراقيين يعرفون ما لا يريدونه، بعد عقود من الطغيان. فهم لا يريدون أن يعيشوا في حالة من الخوف بعد ذلك، حين كانوا مضطرين إلى إخفاء ما يدور في رؤوسهم وقلوبهم. كما أنهم لا يريدون أن يعيشوا وهم يخشون من طرق بابهم في منتصف الليل من قبل جهاز أمن الدولة الذي يستطيع جعلهم يختفون إلى الأبد دون أثر. إنهم يريدون دولة يتوجب عليها التقيد بالمعايير والقيود، ويمكن للشعب محاسبتها. بعبارة أخرى، فإن معظم العراقيين يتوقون إلى نوع من الديمقراطية وحكم القانون.

غير أن الدولة ليست وحدها التي تستطيع إشاعة الخوف على الحياة بين المواطنين. فيمكن حرمان الناس من حريتهم في ظل نظام سياسي مستبد، وفي حال انعدام النظام أيضاً. ومنذ سقوط صدام، والعراقيون يصارعون حالة انعدام الأمن الشخصي المنبثق من اختلال النظام ـ من انتشار الميليشيات المسلحة ومن القادة العسكريين شبه الدينيين والعصابات الإجرامية وخلايا الإرهاب، ممن يسعون إلى فرض قواعدهم

٢ – في استطلاع أجرته سلطة التحالف في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٣ في سبع مدن عراقية نموذجية، رأى ٧٨ في المئة أن الحق في انتخابات حرة ومنصفة أمر بالغ الأهمية، ورأى ٧٣ في المئة أن الأمر بالغ الأهمية هو حق انتقاد الحكومة، وكذلك رأى ٦١ في المئة أن ذلك الأمر هو حرية الصحافة.

Department of State, Office of Research and Opinion Analysis, "Iraqi Public Has Wide-Ranging Preferences for a Future Political System," October 21, 2003.

ورغباتهم ورؤاهم السياسية. لقد كان مثل هذا السلوك أحد الأسباب الذي جعلت كثيراً من السكان في الجنوب الشيعي يرفضون مقتدى الصدر، وجعل القبائل تنظم نفسها لمقاومته. فقبل أن يصبح العراق دولة ديمقراطية، كما رأينا ذلك في الفصل السابق، فإنه يتعين عليه أولاً أن يصبح دولة، تستطيع احتكار وسائل العنف. وهذا يستدعي تعزيز ليس القدرة فحسب، بل النظام الذي يقترن بالقوات المسلحة أيضاً (بما في ذلك الشرطة)، لكي يكونوا مسؤولين أمام سلطة الدولة المركزية ويقاتلوا كفرد واحد للدفاع عنها.

ومن سوء الحظ أن أمام العراق طريقاً طويلاً لبلوغ هذا الهدف. فيتعين على العراق استحداث برامج طموحة لتجنيد وتدريب وتجهيز جيشه وحرسه الوطني ووحداته الأخرى (الأمر الذي يستدعي مساعدة دولية)، ويتعين عليه أيضاً تعزيز وجود مناخ سياسي يكون فيه للمواطنين من ذوي الولاءات الإقليمية والإثنية والدينية المختلفة ولاء مساوٍ أو أعلى للأمة. علاوة على ذلك، يتعين على الأحزاب السياسية، والحركات والزعماء الذين يمثلون مختلِف الجماعات، التوصل فيما بينهم إلى اتفاقات بشأن تقاسم السلطة والحؤول دون إساءة استخدامها. ويتمثل شرط آخر في وضع استراتيجية لإحباط جهود إيران في التغلغل في الحكومة العراقية ونظام الأحزاب والجهاز الأمني. وأخيراً، يحتاج العراق إلى الشيء الذي نجم عن إغفاله من قبل سلطة التحالف والحكومة الموقتة التي خلفتها ـ ألا وهو التوصل إلى تسوية سياسية مع أكثرية السكان السنة التي تشعر بأنها مهمّشة في سياق النظام السياسي المنبثق.

في ظل التدهور السياسي لنظام متآكل أو منهار، أو في حال وجود فترة طويلة من العنف والنزاع المدني، نجد أن الفاعلين المتنافسين الإثنيين والدينيين ومن مختلِف الطبقات لا يعتنقون الديمقراطية الدستورية انطلاقاً من موقف مثالي أو بدافع من الشهامة. بل يغلب عليهم تفضيل إحراز النصر على الحل الوسط، والسيطرة على التسامح، واحتكار السلطة على تقاسمها. فالقلق يشيع لدى جميع الأطراف، حيث يخشى كل طرف من أنه إذا لم يحقق أقصى ما يمكن لمركزه، فإن الأمر سينتهي به إلى عدم تحقيق أي شيء. على أنه إذا سعت جميع الأطراف إلى ترسيخ سلطتها، فإن النتيجة لن تعود عليهم بالأمن، بل بالكابوس الأسوأ الذي تحدث عنه هوبز، ألا وهو حرب "الجميع ضد الجميع"، إلى أن ينتصر أحد الأطراف. هذا الوضع يمثل بلغة العلوم السياسية "مشكلة تنسيق" كبرى. والطريقة الوحيدة لحلها هي الالتزام المتزامن، من جانب جميع الفاعلين الرئيسيين، بسلسلة من القيود.

بعد صراع عنيف، يوفر دستور ديمقراطي ما يدعوه عالم السياسة من جامعة ييل، روبرت داهْل "نظاماً من الأمن المتبادل"[٣]. في ظل هذا النظام، يتم توزيع السلطة بطرائق مختلفة، تتمثل بتقييد نفوذ الأكثرية وضمان حقوق الأقليات السياسية والإثنية، وتوفير حمايات لمعظم المصالح الحيوية لكل طرف. وعندها تكتسب الجماعات الثقة بأنها إذا وجدت نفسها في المعارضة السياسية، فإنها لن تتعرض للقمع أو إساءة المعاملة من قبل الحكومة. ومن البديهي أن وجود دستور قوي ونظام محاكم نزيه أمر حيوي أيضاً.

تتبع الديمقراطيات في أنحاء العالم مختلِف الاستراتيجيات المؤسسية لإعطاء كل فئة شعوراً ما بالأمن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نظام لتقاسم السلطة، يتم بموجبه ضمان حصة محددة من المناصب الوزارية والوظائف الحكومية الأخرى لكل فئة، ويتم فيه جذب جميع الفئات إلى تحالف كبير، مع إعطاء الأقليات الكبيرة نوعاً من حق النقض (Veto) بشأن السياسات الرئيسية. هذه الأنظمة، بأشكالها الأكثر شمولية، لم تنجح كثيراً في العالم النامي، بل إنها، كما في لبنان، زادت من تمحور الفئات الإثنية بطريقة عمقت حالة عدم الاستقرار السياسي، وأدت حتى إلى حدوث صراع عنيف. لذلك، فإنه من السخرية ـ بالنسبة لكثير من العراقيين والمراقبين الأجانب ـ وما يدعو إلى القلق أن العراق استعار، في ترتيباته الموقتة، بعضاً من أبرز خصائص النظام اللبناني لتقاسم السلطة، مثل إسناد المناصب الوزارية استناداً إلى حصص محددة على أسس إثنية والاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء من الشيعة والرئيس من السنة. وثمة طريقة بديلة تولد دوافع للاعتدال، عبر تشجيع الفئات على التآلف بعضها مع بعض على أساس المصالح المتقاطعة[٤]. على أن كلتا الطريقتين تحبذان الفدرالية وتفويض السلطة بوصفهما أداتين لإدارة الصراع في مجتمع تسوده الانقسامات العميقة، وكلتاهما تدركان أنه إذا التزمت الجماعات بالديمقراطية، فإنه يتعين على كل واحدة العمل على أن تكون لها مصلحة ملموسة في النظام المنبثق. وبالتالي، فإن كلتا الطريقتين تتجنبان الترتيبات الدستورية التي تقتصر على تمكين الأكثرية على حساب الأقلية.

٣- Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971).

٤ - كان أرند ليجبهارت (Arend Lijphart) النصير الرئيسي لنموذج الديمقراطية الذي ينطوي على الاشتراك في السلطة أو التوافق. ويعدد دونالد هوروايت (Donald L. Horowite) الموانع الأبرز التي تحول دون تصميم مؤسسات لجعل الاعتدال مربحاً على حد قوله.
See his Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985).

إذاً، فإن السؤال عما إذا كان بإمكان للعراق أن يصبح دولة ديمقراطية، هو تقرير ما إذا كان يستطيع بلوغ النقطة التي تقبل فيها جميع الفئات التي لديها إمكان الإطاحة بالنظام أو تخريبه أو زعزعة استقراره، أو تقويضه بخلاف ذلك، هذا النظام بدلاً من ذلك، بوصفه النظام الذي يحقق مصلحتهم. ومن حسن الحظ، أنه من غير اللازم، في أول الأمر، لجميع الفئات الرئيسية أن تثمن الديمقراطية على أنها فعلياً أفضل نموذج من نماذج الحكم. فكثيراً ما حدث عبر التاريخ أن تم اعتناق الديمقراطية من قبل قوى سياسية متنافسة (وحتى متحاربة) كحل وسط براغماتي، كبديل يأتي في المرتبة الفضلى الثانية، عندما أدرك كل طرف أنه لا يستطيع بلوغ أو الاحتفاظ بهدفه الحقيقي (على الأقل ليس من دون تكلفة غير مقبولة)، ألا وهو احتكار كامل للسلطة. في هذا السيناريو الشائع ـ الذي يشمل ليس السلفادور ونيكاراغوا وجنوب إفريقيا وموزامبيق فحسب، بل حالات عدة أيضاً تحول إلى الديمقراطية في أوروبا وأمريكا اللاتينية ـ كانت عملية التحول إلى الليبرالية تأتي بعد فترة من (الصراع السياسي طويل الأمد وغير الحاسم) الذي خلّف القوى المتصارعة في حالة من الخوف والإنهاك، وعلى استعداد للاتفاق على قواعد جديدة للعبة. وكما تقول النظرية (الوراثية) للديمقراطية، كما دعاها عالم السياسة دانكوارت روستو، "إن المعول عليه في مرحلة اتخاذ القرار ليس القيم التي يعتز بها الزعماء بصورة مجردة، ولكن الخطوات الملموسة التي يكونون مستعدين لاتخاذها"[٥]. فإذا استطاعوا الاتفاق على تدابير دستورية تخدم مصالح كل فئة ومجموعة من الزعماء، وتقوم بهيكلة حكيمة للسلطة وتقيدها، فعندئذ يمكن للديمقراطية أن تنغرس جذورها على نحو تدريجي. في بعض الأحيان، يتحقق ذلك عبر اتفاقيات بين كبار الزعماء الذين يضمنون صراحة (وإن لم يكن دائماً علناً) المصالح الحيوية لمختلــف الفئات[٦]. مع الوقت، ومع وجود مؤسسات صالحة وشيء من حسن الحظ، سوف يتصرف رجال السياسة على الأقل وكأنهم ديمقراطيون، ويمكن للالتزام بالقيم الديمقراطية أن يتسرب على نحو تدريجي، مع تعلم رجال السياسة والمواطنين، على السواء، من النجاح في حل بعض القضايا الخلافية أن يضعوا ثقتهم بالقواعد الجديدة وتطبيقها على قضايا خلافية جديدة[٧].

٥- Dankwart A. Rustow," Transitions to Democracy," *Comparative Politics,* vol. 2 (April 1970), pp. 352, 357.

٦- Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 37.

٧- Rustow," Transitions to Democracy," p. 360.

إذا كانت هذه الرؤية لسبل انبثاق الديمقراطية تبعث على خيبة الأمل، من حيث إن كثيراً من الزعماء قد يعتنقون الديمقراطية لأسباب أنانية وانتهازية وتكتيكية صرفة، فإن من المأمول فيه، أيضاً، أن يكون ذلك لأنها توسع آفاق ما هو ممكن، وإذا لم يكن من الممكن إدخال الديمقراطية إلا حين يكون جميع المعنيين الرئيسيين يؤمنون بالانتخابات الحرة والمنصفة وبالعدالة والحرية وحكم القانون، فعندئذ لن يكون في العالم اليوم سوى القليل من الديمقراطيات. ومن جهة أخرى، وكما قال جيمس ماديسون "لو كان البشر ملائكة، لما كان هناك حاجة إلى أي حكومة".

إن النظرية الوراثية للديمقراطية ـ بوصفها شيئاً يحدث تدريجاً، وفي كثير من الأحيان جراء التزامات نفعية ـ تنطوي على الأمل بمعنى آخر أيضاً. كان يُفترَض، طوال مدة من الزمن أنه لكي يكون بلد ما ديمقراطياً، فلا بد من أن يستوفي عدداً من الشروط الاجتماعية، ألا وهي: درجة من التنمية الاقتصادية، ووجود سكان مثقفين، وطبقة وسطى كبيرة وحالة محددة من عدم المساواة ومجتمع مدني تعددي، مع جملة من الرابطات ووسائل الإعلام المستقلة عن الدولة، وتوجه ثقافي وديني يثمّن المبادرة الفردية ومساءلة السلطة وسكان متجانسين نسبياً، أو على الأقل سكان غير منقسمين انقساماً حاداً إثنياً أو دينياً، وأخيراً، ثقافة يشارك فيها مواطنون يتمتعون بثقة النفس في السياسة ويظهرون في الوقت نفسه التزاماً بالاعتدال والتسامح والتهذيب و، بالطبع، بالديمقراطية ذاتها[٨]. وبالطبع، فإن أمام العراق طريقاً طويلاً لاستيفاء الأغلبية العظمى من هذه الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للديمقراطية.

وقبل ثلاثة عقود، كانت احتمالات تحقيق الديمقراطية في العالم تبدو قاتمة، ولا سيما إذا نظرنا إلى تلك الشروط المسبقة نظرة مبالغاً فيها لتحقق الديمقراطية. فإذا عرّفنا الديمقراطية بأنها نظام حكم يمكن فيه للمواطنين أن يختاروا زعماءهم ويستبدلونهم في انتخابات حرة ومنصفة، فإننا نجد أنه لم يكد يكون ربع الدول الحديثة في العالم دولاً ديمقراطية في عام ١٩٧٤. وكان معظمها في الغرب ـ أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا (وكانت اليابان في ذلك الوقت عضو شرف في "الغرب" الديمقراطي). وقد حلت

---

٨ ـ للاطلاع على هذه الأدبيات، انظر:

Larry Diamond, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset, "Introduction: What Makes for Democracy," in: Diamond, Linz, and Lipset, *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy,* 2nd ed. (Boulder, CO.: Lynne Rienner, 1995), pp. 1-66.

الديمقراطية في بعض البلدان ذات الدخل المتدني في ما كان يُدعى "العالم الثالث" ـ على سبيل المثال، الهند، سريلانكا وكوستا ريكا وفنزويلا وبوتسوانا ـ لكن هذه الدول كانت تـُعد شاذة عن القاعدة. وتقول بعض الروايات إن الاحتمالات كانت حتى تبدو قاتمة في البلدان ذات الأغلبية الكاثوليكية ـ البرتغال، إسبانيا، أمريكا اللاتينية ـ وذلك بسبب البنية الأوتوقراطية للكنيسة والقيم السلطوية المفترضة للمؤمنين بها. ومع ذلك، فقد بدأت موجة من عمليات التحول إلى الديمقراطية: في البرتغال عام ١٩٧٤، واجتاحت جنوب أوروبا ثم أمريكا اللاتينية. وبحلول أوائل الثمانينيات، ظلت معظم الحكومات في العالم سلطوية بصورة أو بأخرى، وعندما تساءل عالم السياسة من جامعة هارفارد، صامويل هانتنغتون في مقالة شهيرة عنوانها: "هل سيصبح المزيد من البلدان ديمقراطياً؟" كان جوابه من حيث الأساس، لا[٩]. لقد كان النمو الاقتصادي ووجود بورجوازية واقتصاد سوق من لوازم التقدم الديمقراطي، ولم يكن يبدو في ذلك الوقت، حسب رأيه، أن العديد من البلدان تقف في "منطقة الانتقال". غير أنه تبين أن الثمانينيات والتسعينيات كانت الفترة التي شهدت أكبر تفجر لنمو الديمقراطية في تاريخ البشرية. وبحلول عام ١٩٩٤، بعد مجرد عقد من الزمن من نشر هانتنغتون لمقالته المتشككة، كان ثلاثة أخماس دول العالم دولاً ديمقراطية[١٠]. بحلول ذلك الوقت، كان هانتنغتون قد ألف كتاباً يحتفل بهذه (الموجة الثالثة) التي لم يسبق لها مثيل من الدمقرطة العالمية[١١]. واليوم، نجد أن كل منطقة في العالم تنطوي على وجود ذي شأن من الديمقراطية، باستثناء الشرق الأوسط العربي، حيث لا توجد فيه دولة ديمقراطية واحدة.

حتى مع وجود الصعوبات والأخطار التي اقترنت بفترة ما بعد الحرب، من الممكن أن يصبح العراق ديمقراطية تدريجاً من خلال العملية الوراثية التي وصفها روستو. ففي بناء العراق للديمقراطية، فهو لا يبدأ من نقطة الصفر. وكما بين عالم السياسة عضيد دويشة، لقد شهد البلد انبثاقاً قوياً، وإن كان جزئياً للمؤسسات الديمقراطية، وحتى للمعتقدات الليبرالية، خلال العقود الزمنية الأربعة في الدولة العراقية الحديثة، من عام

---

٩ - Samuel P. Huntington, "Will More Countries Become Democratic?" *Political Science Quarterly,* vol. 99 (Summer 1984), pp. 193-218.

١٠ - Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press), 1999.

١١ - Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Global Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oldahoma Press), 1991.

١٩٢١ ولغاية الإطاحة بالملكية الهاشمية في الانقلاب العسكري الذي حدث في عام ١٩٥٨[١٢]. مثل هذا التقدم يمكن أن يوفر أساساً تاريخياً يمكن البناء عليه. غير أنه لكي ينبثق التطور الديمقراطي ـ حتى في أول الأمر من خلال فترة متطاولة من شبه الديمقراطية، حيث لا تكون الانتخابات حرة ومنصفة كلياً، وحيث يكون حكم القانون ضعيفاً ـ لا بد من توفر ثلاثة شروط: يجب جعل الساحة السياسية أكثر شمولاً، ويجب توفر توازن قوى بين الفئات العراقية، ويتعين على السياسيين الرئيسيين التحلي بالبراغماتية والمرونة.

أولاً، يتعين على الزعماء العراقيين أن يجذبوا إلى النظام السياسي سلسلة أوسع من الفاعلين ذوي الصلة. في اللغة القاسية للمجتمعات التي يسودها الصراع، فإن أي مجموعة تستطيع تعبئة العنف، أو توفير دعم شعبي كافٍ لزعزعة السياسة، تُعد "ذات صلة". بعض الفاعلين المسؤولين عن عنف المتمردين والإرهابيين لا يمكن إدخالهم في النظام السياسي المنبثق بأي ثمن. هذا القيد ينطبق، على الأقل، على الإرهابيين الأجانب، مثل أبي مصعب الزرقاوي وأتباعه من تنظيم القاعدة، الذين تسربوا إلى داخل العراق والذين يسعون إلى أن يجعلوا منه ذلك النوع من الملاذ الآمن للجهاد ضد الغرب والذي كانت عليه أفغانستان قبل الحادي عشر من سبتمبر. ولعله ينطبق، أيضاً، على الأصوليين الإسلاميين السنة الأكثر تطرفاً ـ من وهابيين راديكاليين وسلفيين ثوريين ـ الواقعين تحت النفوذ الخارجي والممولين من الخارج، الذين يسعون إلى إقامة دولة بيوريتانية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية[١٣]. هذه الجماعات لم تكن تشعر إلاّ بالازدراء لصدام، لكنهم سعداء في تعاونهم مع الباقين الموالين له بغية شن حرب مقدسة على الولايات المتحدة. وهؤلاء الموالون لصدام الذين لا يزالون مطلوبين للقبض عليهم، بدورهم، سعداء في التعاون مع المتطرفين المتدينين، لأنهم لا يرون لأنفسهم مستقبلاً في العراق إلا من خلال نوع الفوضى الذي قد يمكنهم من العودة إلى السلطة. إذا كان للعراق أن يصبح ديمقراطياً، فلا بد من عزل هذه العناصر العلمانية والدينية وفصلهم عن شبكات العطف والدعم ـ وأن يتم إما القبض عليهم أو قتلهم أو طردهم من البلاد إلى الأبد.

١٢- Adeed Dawisha, "Democratic Attitudes and Practices in Iraq, 1921-58," *Middle East Journal*, vol. 59 (Winter 2005).

١٣ – يحاول السلفيون الراديكاليون، من خلال الجهاد، إعادة تعاليم الإسلام التي تعود إلى الرسول محمد وأتباعه. وتُعَد الوهابية فرع الإسلام السلفي المتزمت الذي يسود رسمياً في المملكة العربية السعودية. والاثنان يكنان تحاملاً قوياً ضد الإسلام الشيعي.

غير أن هذه المنظمات ليست المكونات الوحيدة للتمرد. ففي أواخر عام ٢٠٠٣، كانت بعض الفئات التي كانت إما تساند التمرد أو تقدم له دعماً حاسماً ترسل إشارات تدل على أنها مهتمة بالتفاوض حول الدخول في اللعبة السياسية. هؤلاء العراقيون ذوو الأكثرية العربية السنية، والذين يساندون التمرد ولكنهم مستعدون للتخلي عنه ينقسمون إلى فئات عدة. إحدى هذه الفئات تتضمن البعثيين الذين خاب أملهم في صدام وطغيانه حتى قبل اجتياح العراق، ولكنهم لا يزالون يؤمنون بمبادئ حزب البعث القومية العربية والاشتراكية. من غير المحتمل إدخال هذه الفئة في العملية السياسية ما لم يسمح لأعضائها بإعادة تكوين حزب البعث كمناضل شرعي يرشح نفسه للمناصب تحت رايته. ما لا شك فيه أن مؤيدي الديمقراطية ـ في العراق وفي الولايات المتحدة ـ سيجدون الحزب الذي أعيد تكوينه مزعجاً. لكن هذا ليس بالأمر الأساسي. فحزب البعث لن يعود إلى السلطة بواسطة الانتخابات. وكما أن السماح لحزب شيوعي أعيد تشكيله في خوض الانتخابات ساعد على الاستقرار السياسي في روسيا، بعد الانتخابات الديمقراطية التي جرت فيها في أوائل التسعينيات، كذلك فإن من شأن إدخال حزب البعث أن يفعل ذلك. وتتألف الفئة الثانية من شبكة رجال الدين السنة المهيمنة التي تم تنظيمها على هيئة رابطة العلماء المسلمين، التي كان أمينها العام، حارث الضاري جريئاً في تأييده للمقاومة ضد الاحتلال. وتتكون الفئة الثالثة من القوميين العرب العلمانيين، الذين يتضمنون مفكرين واختصاصيين غير بعثيين، لكنهم يناهضون الاحتلال بشدة من جميع نواحيه ويريدون للعراق أن يصبح وطناً عربياً عظيماً كما كان في الماضي. والفئة الرابعة (وهي شبكة غير متماسكة) تضم شيوخ القبائل السنة الذين استفادوا من سخاء صدام. وأخيراً، تتألف الفئة الخامسة من الأحزاب الإسلامية ذات الاتجاه السائد والموجودة في قلب البلاد السني، والتي تراوغ بين المشاركة والاعتراض (غير أن الكثيرين في هذه الفئة يرفضون العنف). ولقد كان أهم هؤلاء الحزب الإسلامي العراقي، الذي يترأسه محسن عبد الحميد الذي كان عضواً في مجلس الحكم، ولكنه بعد ذلك، في أواخر عام ٢٠٠٤، سحب حزبه من انتخابات عام ٢٠٠٥ على سبيل الاحتجاج، معبراً عن كثير من المظالم التي كانت الجماعات السنية الأخرى تتشكى منها.

هذه الفئات السنية متباينة اجتماعياً وسياسياً وايديولوجياً. لكنهم يشتركون في مجموعة جوهرية من الهموم. فهم يعدون السنة أكبر الخاسرين جراء الاجتياح والاحتلال، وهم، بمعنى ما، فعلاً هم الخاسرون، حيث إنهم خسروا احتكارهم للسلطة والموارد، وتأثروا تأثراً غير متناسب مع حجمهم في حملة اجتثاث البعث.

وهم يشعرون بأنهم تعرضوا للخيانة والإذلال جراء الاحتلال ومعاملته للموقوفين وتدمير الفلوجة وحل الجيش العراقي. وعندما يتطلعون إلى المستقبل، فإنهم يخشون من تهميش السنة في النظام السياسي الجديد، عندما يفوز الشيعة ـ بتأييد إيران ـ بالتحكم بالعراق وموارده.

إن التنبؤ بالمستقبل ينطوي دائماً على المجازفة، لكن معظم محللي العراق المستقلين يعتقدون أن الدولة لن تكون مستقرة ـ وأن التمرد لن يتضاءل ـ حتى يتم التصدي للمخاوف السياسية للأقلية العربية السنية ومعالجتها. وفي حين أن الديمقراطية يمكن أن تتحمل، مهما كان ذلك مأساوياً، درجة ما من الإرهاب والعنف، فإنها لا تستطيع توطيد نفسها في جو من العنف على النطاق الذي ابتُـلي به العراق خلال فترة ما بعد الحرب. إذا كان للعراق أن يصبح ديمقراطية ـ أو حتى مكاناً لائقاً للعيش فيه ـ في السنوات القليلة القادمة، فلا بد من إجراء مفاوضات بين العديد من الفئات التي تشن أعمال التمرد أو تدعمه. وسيكون هدف هذه المحادثات مباشراً: التوصل إلى ميثاق سياسي، إلى نظام من الأمن المتبادل الذي من شأنه أن يطمئن هذه الفئات السنية المتباينة على مصالحهم الأكثر حيوية، بحيث يوافقون على التخلي عن العنف والانضمام إلى اللعبة السياسية.

هل من الممكن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بطريقة تنسجم مع الديمقراطية؟ ذلك سؤال مركزي بالنسبة لكل من الفئات السنية ومقتدى الصدر وشبكته من الشيعة الأصوليين. وأرى أن هذا ممكن لسببين، الأول، يبدو أن الكثيرين من الفئات السنية يدركون أن أيام الهيمنة السنية في العراق قد انتهت. وهم يريدون الآن منع الشيعة من قلب ظهر المجن عليهم. فهم يريدون ضماناً بأن يحصلوا على الحد الأدنى من السلطة والموارد. ومن السخرية أن لديهم في هذا الصدد، مصلحة مشتركة مع الأكراد، الذين يريدون أيضاً أن يروا الدولة مهيكلة بطريقة تضمن لكل جماعة إقليمية حصة من الثروة الوطنية والحكم الذاتي في ما يتصل بشؤونها الخاصة، وفي الوقت ذاته يريدون أن يحولوا دون سيطرة جماعة واحدة في المركز. لهذا السبب، بدأ كثير من العرب السنة ـ بمن فيهم رجال الحزب الإسلامي العراقي ـ على الرغم من تأييدهم التقليدي لدولة مركزية، يتقبلون بعض ضمانات الفدراليين في الدستور الموقت التي كانت مصممة للوقوف في وجه سلطة الأكثرية.

ويكمن السبب الآخر للأمل في ما كان يقوله بعض زعماء هذه الفئات في العلن. فإذا تجاوزنا الكثير من الخطاب القومي الحماسي، فإننا نجد في تصريحاتهم، التي تستنكر انتخابات يناير ٢٠٠٥ وتدعو إلى

مقاطعتها، مجموعة من المخاوف العملية. فعندما ظهرت جماعة من العرب السنة القوميين المتدينين والعلمانيين (بمن فيهم هيئة علماء المسلمين) في السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٤، بوصفها "المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي"، فقد ركزت على "الشروط الأساسية لإجراء انتخابات صحيحة". وقد دعوا إلى تأجيل الانتخابات، لكنهم لم يطالبوا بانسحاب القوات الأمريكية أو حل الحكومة الموقتة قبل إجراء الانتخابات. بل إنهم أوصوا بأن يتم الإشراف على الانتخابات من قبل هيئة دولية، تضم شخصيات من العالم العربي والإسلامي "لهم وزنهم المعنوي وسمعة نقية"، وأن يتم "تعيين عدد من القضاة العراقيين المعروفين بنزاهتهم واستقلالهم" في اللجنة الانتخابية. فهم يريدون الحرية لجميع مكونات المجتمع العراقي بأن يرشحوا أنفسهم للانتخابات، وذلك يشمل ضمنياً البعثيين السابقين وحزباً للبعث يُعاد تنظيمه. وكانوا يطالبون بانسحاب قوات الاحتلال من المدن والبلدات قبل موعد الانتخابات بشهرين وبإطلاق جميع الموقوفين والسجناء السياسيين. وفي بيانات أخرى، كانت الجماعات السنية تطالب بتأجيل الانتخابات لإتاحة المزيد من الوقت لتنظيم نفسها وفتح المجال لتغيير نظام الانتخابات، من المنطقة الواحدة التي تشمل كامل الأمة إلى مناطق متعددة الأعضاء، استناداً إلى المحافظات. كان من شأن أي النظامين أن يستخدم التمثيل النسبي استناداً إلى قوائم حزبية، لكن النظام الأخير كان من شأنه أن يضمن لكل محافظة حصة من مقاعد البرلمان، في حين أنه كان من شأن النظام الذي يشمل الأمة كلها أن يفسح المجال للاحتمال الذي مفاده أن تمثيل السنة في البرلمان سوف يتقلص جراء تناقص عدد السنة المقترعين بسبب العنف واضطراب الحياة الاجتماعية في تلك المناطق. إن التركيز على نظام الانتخابات ولجنة الانتخابات وتوقيت الانتخابات يوحي بأن عناصر مهمة من العرب السنة العراقيين قد بدأوا يفكرون جدياً بآليات السياسة الديمقراطية. وهم بحاجة إلى إشراكهم في اللعبة مع قواعد ومحكّمين يعدونهم منصفين.

ويمكن أيضاً إشراك مقتدى الصدر وأتباعه في النظام السياسي ـ ولا سيما إذا أدرك الصدر أن تأييده سيتناقص إذا عارض حكومة يتزعمها الشيعة ويباركها آية الله السيستاني ـ لكن إشراك الصدر يقتضي إفساح المكان له في السياسة، ومن حيث الجوهر، إسقاط تهم الجرائم ضده. وهذا أمر منفر لكل من يؤمن بالعدالة وبحكم القانون. ولكن إذا لم يجرؤ الأمريكيون على مواجهة الصدر، فمن غير المحتمل أن تفعل ذلك حكومة عراقية أكثر افتقاراً إلى الاستقرار.

يتمثل الشرط الثاني لانتشار الديمقراطية في العراق بتوازن بين القوى السياسية. إذا كان للعراق أن يصبح دولة ديمقراطية بصورة تدريجية، فإنه لا يمكن السماح لأي فئة واحدة بالسيطرة. ويعتمد الكثير من هذه النتيجة على وضع السياسة لدى الأكثرية الشيعية. ففي انتخابات يناير ٢٠٠٥ لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية، تجمع الحزبان السياسيان الشيعيان الرئيسيان ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة ـ مع مختلف الأحزاب الإسلامية الشيعية وحتى مع الأحزاب غير الدينية، بما في ذلك المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه أحمد الجلبي، وحزب الله العراقي الذي يتزعمه عبد الكريم المحمداوي، في تحالف واسع النطاق، أيده السيستاني ضمنياً، باسم الائتلاف العراقي الموحد. وفي إشارة للمرونة التي يغلب أن نراها في السنوات القادمة في السياسة الانتخابية العراقية ـ إذا بقيت السياسة السلمية في قيد الحياة ـ فقد تم وضع القائمة من قبل حسين الشهرستاني، وهو نفس الزعيم الشيعي الذي عارض المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة إسناد منصب رئيس الوزراء إليه. وقد تضمنت القائمة أيضاً عدداً قليلاً من الأحزاب الدينية العربية والكردية والتركمانية، وبعض الممثلين عن حركة مقتدى الصدر.

تم الإعلان عن نتائج الانتخابات التي جرت في يناير ٢٠٠٥ في نفس الوقت الذي كان هذا الكتاب قيد الطباعة، وقبل أن يتضح فيه شكل الحكومة الجديدة. ومع ذلك، فإن نتائج الانتخابات ذاتها تبرز بعض النقاط التي أثرتها في هذا الكتاب، وتسمح لي بأن أفكر ملياً في التحديات الخطيرة التي تنتظر الديمقراطية والسلام في العراق. فمن خلال الحصول على ما يقارب نصف الأصوات (نحو ٤٨ في المئة) ـ وبالتالي الفوز بأكثرية إجمالية، وإن كانت ضئيلة من المقاعد في الجمعية الوطنية ـ فقد حقق الائتلاف العراقي الموحد انتصاراً مذهلاً، وتم إفشال مساعي مختلف الفئات في تحقيق توازن للقوى أكثر توزعاً وتعددية. وفي حين أن مشهد العديدين من العراقيين وهم يدلون بأصواتهم بحرية وشجاعة وابتهاج في الثلاثين من يناير كان برهاناً مؤثراً على طموحات وإمكانات ديمقراطية، فإن الانتخابات اتخذت طابع استفتاء على الهُـوية إلى حد كبير. فقد اجتاح التحالف الشيعي السائد ـ الذي كان يشار إليه بأنه "قائمة السيستاني"، لأنه كان يدعي بأنه حصل على دعم السيستاني واستخدم صورته بحرية بوصفها رمزاً رئيسياً لحملته الانتخابية ـ ما يُقدَّر بـ ٧٠ في المئة أو أكثر من الأصوات الشيعية، وبدا من المحتمل أن يحول ذلك الدعم إلى سيطرة على البرلمان الجديد والحكومة الجديدة. وقد صوت معظم الأكراد للقائمة الكردية المشتركة، "التحالف

الكردستاني"، التي ضمت الحزب الكردي الديمقراطي والحزب الكردي الموحد ـ وبأعداد كانت من الكثرة، بحيث إن القائمة حصدت أكثر من ربع مجموع الأصوات الوطنية قليلاً. وفي حين أن عدد المشاركين في الانتخابات كان كبيراً في الشمال الكردي (نحو ٨٥ في المئة) والجنوب الشيعي (أكثر قليلاً من ٧٠ في المئة)، فإن القليلين نسبياً من السنة هم الذين أدلوا بأصواتهم (ربما أقل من ربع مجموع السكان العرب السنة في العراق) وفي المناطق التي كان يعمها العنف والمقاطعة والخوف والاغتراب، كانت نسبة المشاركين في الانتخابات المنخفضة سبباً رئيسياً لتمكن الائتلاف العراقي الموحد من الفوز بسيطرة فعلية على الجمعية، وتمكنت القائمة الكردية من الفوز بربع مقاعد الجمعية. وفي حين أن السنة ربما يمثلون ٢٠ في المئة من السكان، فإنه كان من المحتمل جداً ألاّ يمثلوا أكثر من ٥ في المئة من الناخبين. ومن الممكن، استناداً إلى طابع الانتخابات كإحصاء إثني، أن نقدر بأن الأكراد كانوا يمثلون نحو ٢٦ في المئة من الناخبين، وأن التركمان والمسيحيين الآشوريين أقل من ٢ في المئة. وهذا يعني أنه إذا كان الشيعة يمثلون ربما ٥٨ في المئة إلى ٦٠ في المئة من السكان، فإنهم كوّنوا ثلثي الناخبين[١٤].

كان معظم ذلك متوقعاً، نظراً إلى قرار استخدام نظام التمثيل النسبي في الانتخابات في منطقة واحدة تشمل الدولة برمتها بدلاً من مناطق المحافظات، حيث كان ربما بإمكان المقترعين تركيز اهتمامهم على فرادى المرشحين ـ ونظراً إلى مستويات العنف وانعدام الأمن وميدان اللعب المنحرف إلى حد بعيد، حيث كانت قلة من القوائم تتمتع بموارد مالية ذات شأن أو بالقدرة على العمل على ظهور اسمها وبرنامجها وغايتها وزعامتها في الإذاعة والتلفاز. كل هذا جعل من المتعذر على معظم الأحزاب السياسية القيام بحملات انتخابية. وقد عانى الليبراليون ضيقاً شديداً جراء عدم امتلاكهم لميليشيات وأموال. وكما أورد الصحافي

١٤- يمكن حساب الأعداد على الوجه الآتي: مثَّل التحالف الكردستاني ٢٥,٧ في المئة من الأصوات المقبولة، وفازت الجمعية الكردية الإسلامية بـ ٠,٧ في المئة من مجموع يزيد قليلاً على ٢٦ في المئة. وفازت الجبهة العراقية التركمانية بـ ١,١ في المئة، وقائمة الرافدين الوطنية (في قائمة مسيحية آشورية) بـ ٠,٤ في المئة، وهو ما أعطاها مقعداً واحداً. ومثلت هذه الجماعات الأربع ٢٨في المئة من الأصوات. وفي تقديري أن العرب السنة مثلوا ٥ في المئة من المقترعين، وهو ما ترك للشيعة نحو ٦٧ في المئة من الناخبين. ومن المحتمل أن يكون بعض الأكراد والأقليات الإثنية الأخرى قد صوتوا لقائمة علاوي العراقية، وربما البعض للتحالف العراقي الموحد، لكن هذه الأصوات كانت غير ذات أهمية ربما من حيث النسبة المئوية. وقد انقسم الشيعة بين التحالف العراقي الموحد والقائمة العراقية وأحزاب صغيرة مثل الشيوعيين، لكن إذا كان الشيعة يمثلون ٦٧ في المئة من الناخبين، فإن هذا يعني أن التحالف العراقي الموحد قد فاز بـ ٧٢ في المئة من الأصوات الشيعية.

لورانس كابلان في **"النيوريبابليك"** قبيل الانتخابات: "كيف يمكن وجود ليبرالية في بلد لا يستطيع فيه الليبراليون مغادرة منازلهم؟"[١٥]. كان من جراء ذلك أن ثلاث قوائم سياسية ـ الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني وقائمة رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي ـ فازت بنحو ٨٨ في المئة من الأصوات، وأكثر من ٩٠ في المئة من المقاعد الـ٢٧٥ في الجمعية الوطنية الانتقالية. واشتركت تسع قوائم أخرى (من أصل القوائم الإحدى عشرة المتنافسة) في نسبة ٥ في المئة من الأصوات والمقاعد العشرين الباقية. ومع أن كثيراً من المرشحين في القائمة الكردية وقائمة علاوي لديهم ميول ليبرالية وعلمانية، فإن المستقبل هو الذي سيكشف عن الوزن الذي سيعطونه لهذه القيم مقابل المصالح السياسية الأخرى. وقد حُرِم تقريباً عدد من الفاعلين المعتدلين والليبراليين والديمقراطيين و/ أو المستقلين من اللعبة السياسية الجديدة، من أمثال فرقد القزويني وتجمعه الديمقراطي العراقي. ولم يفز عدنان الباچه چي بمقعد واحد فقط لجماعته من الديمقراطيين المستقلين العراقيين.

وهكذا، فقد كانت نتائج الانتخابات ضربة شديدة لليبراليين العراقيين ولطموحاتهم في إحلال نظام جديد أكثر أمناً وديمقراطية. وقد أدى تهميش السنة في الانتخابات إلى اكتساب التمرد زخماً جديداً. وعند إعلان النتائج، أوردت صحيفة **الواشنطن بوست** أن المتمردين "قد أجابوا عن الآمال بحدوث هدوء بعد الانتخابات بموجة من المجازر، واختتموا يومين من العنف بتفجير انتحاري... قرب مستشفى في جنوب بغداد أودى بحياة ١٧ شخصاً"[١٦]. وبدا أن الحكومة الانتقالية الجديدة، التي كانت مرشحة لأن يترأسها الائتلاف العراقي الموحد، كانت تستعد للقيام بحملة من اجتثاث البعث، ابتداءً بالقوى الأمنية، وتعبئة الوزارات بالموالين لها. وكان من جراء ذلك سكب المزيد من الوقود على نيران التمرد، وتعميق شعور معظم العرب السنة بأنهم خسروا كل شيء في العراق الجديد.

من المؤكد أن ٥٠ في المئة ليست أكثرية ضخمة. فإذا كان للتحالف الشيعي أن يقود العراق الجديد، فإنه لا يزال بحاجة إلى دعم الفئات الأخرى من أجل الحكم الفعال ومن أجل اعتماد دستور جديد ـ على فرض أنه

١٥- Lawrence F. Kaplan, "The Last Casualty: The Tragic End to a Liberal Iraq," *The New Republic,* (February 2005), p. 20.

١٦- Douglas Struck, "Insurgents Step Up Violence on Civilians," *Washington Post,* 13/2/2005.

لن يحاول من طرف واحد إبطال المادة الحادية والستين(٧)، وهو النص الوارد في الدستور الموقت الذي يتيح لأي ثلاث محافظات نقض الدستور في الاستفتاء المنصوص عليه في تلك المادة. وسوف يعتمد كثير من ذلك على درجة تماسك الائتلاف العراقي الموحد بشأن المسائل الأساسية، وكيف سيختار زعماؤه التعامل مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى في العراق. وقد كان الزعماء الشيعة الرئيسيون، طوال فترة الانتخابات وما بعد الانتخابات، من أمثال عادل عبد المهدي وعبد العزيز الحكيم وإبراهيم الجعفري، يقرّون بالحاجة إلى الحلول الوسط والتضمين وتجنب مجرد مظهر الحكم الديني. لكن كثيراً من السنة والليبراليين العراقيين من مختلِف التوجهات الدينية رأوا أن هذه التأكيدات جوفاء، واستشهدوا بالاعتقاد بأن الإسلام الشيعي يبرر التظاهر والمراءاة في سبيل إدامة الدين. بل إن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية كان قد اعتزم، في عام ٢٠٠٤، الإيعاز إلى عادل مهدي بأن يترك الحزب ويؤلف قوته المستقلة الخاصة به لكي يُنظَر إليه بأنه زعيم أكثر مقبولية، على الرغم من أنه كان سيظل موالياً كل الموالاة للمجلس. وهذا التكتيك يستدعي إلى الذهن إحدى "الجبهات الشعبية" المزيفة للشيوعيين في ثلاثينيات القرن العشرين (بل إن عادل مهدي كان في وقت من الأوقات من أنصار ماوتسي تونغ).

إذا كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة يظهران الاعتدال والتضمين فإنهما يفعلان ذلك على الأغلب لأسباب تكتيكية محضة. فالمجلس الأعلى، بصورة خاصة، هو منظمة سياسية موغلة في الطائفية، تأسس ونما في إيران ولا يزال مرتبطاً بجهاز أمن جمهورية إيران الإسلامية. وبغض النظر عما تقوله القوى الحقيقية في المجلس الأعلى في الوقت الراهن، ابتداءً من عبد العزيز الحكيم (الذي وُضع في المرتبة الأولى في قائمة الائتلاف العراقي الموحد)، فإنهم ربما لا يزالون يؤمنون بنظام ولاية الفقيه الإيراني. وسوف يكون هدفهم، كما هي الحال بالنسبة لأنصار لينين في القرن السابق (والإسلاميين الراديكاليين في الثورة الإيرانية)، الاستيلاء على السلطة عندما تسنح الفرصة. لكنهم، شأنهم في ذلك شأن السياسيين الآخرين في الائتلاف العراقي الموحد، سوف يتعين عليهم الاستجابة للتوجيه المعنوي والتعليمات السياسية لآية الله السيستاني.

في المدى القريب، سوف يعتمد مستقبل السياسة العراقية على معرفة حقيقة هُوية آية الله السيستاني. وإلى أي درجة سوف يسعى للمحافظة على وحدة الائتلاف العراقي الموحد بوصفه قوة سياسية متماسكة؟ ومدى تكرار مساعيه لإصدار التعليمات له ولأي غرض؟

خلال وجودي في العراق، وخلال مدة كتابة هذا الكتاب، كنت قد قبلت إلى حد كبير تقييم السيستاني بوصفه "متصوفاً" سياسياً يرفض فلسفة الخميني التي تقول بولاية الفقيه. فخلافاً لرجال الدين الأصوليين الذين يسيطرون على القوة السياسية في إيران، ومؤيديهم الذين يتعاطفون معهم في العراق، يعتقد السيستاني أن الحكومة يجب أن تكون بأيدي زعماء منتخبين، وليس بأيدي رجال الدين. على أنه منذ سقوط صدام حسين أخذ يخوض في السياسة ـ ويحرص دائماً على اختيار التوقيت والكلمات التي يصرح بها. فإذا واصل ذلك، فقد يتمكن من فرض قدر من التضامن بين السياسيين الشيعيين يفوق ما هو صحي بالنسبة للديمقراطية في العراق ـ ولكن هل سيسعى لفرض أجندة سياسية (ودينية)، أو لحل وسط؟ من المؤكد أن السيستاني أظهر خلال فترة الاحتلال قدرة على الصبر وقبول الحل الوسط. ولكن المستقبل هو الذي سيكشف عن مقدار ما كان من ذلك يُعزى إلى التكتيك وما هو قبول للمبادئ الأساسية للديمقراطية. فقد أعرب السيستاني وزملاؤه من كبار آيات الله من بين المرجعية الشيعية في النجف عن الرغبة في رؤية "دستور إسلامي" في العراق[١٧]. وبمقدار ما يضغطون على صياغات في الدستور النهائي (مثلما فعلوا في الدستور الموقت) بجعل الإسلام المصدر الأساسي أو الوحيد للتشريع في العراق، فإن الشقوق السياسية العميقة سوف تتفاقم.

سيظل التوازن في العراق، لبعض الوقت في المستقبل، يعتمد على التوازن بين الجماعات الإثنية والدينية. وفي غياب إحصاء مفصل وموثوق للسكان، ما من أحد يستطيع معرفة التوازن الديمغرافي بين الجماعات الأساسية في العراق. وكان يُفتـَرض تقليدياً، أن الشيعة، في مجموعهم، يمثلون نحو ٦٠ في المئة من السكان[١٨]. وقـُدِّر أن كلاً من الأكراد والعرب السنة يمثلون ١٥ إلى ٢٠ في المئة من السكان، والأقليات الإثنية (مثل التركمان والآشوريين) ٥ في المئة (حيث يتقاطع المسيحيون مع مختلِف الفئات، ربما ٣ في المئة)[١٩]. فإذا صوت الشيعة بوصفهم كتلة واحدة في الانتخابات وفي البرلمان، فإنهم سيكونون في وضع

---

١٧ – حدث هذا خلال المرحلة الختامية من المفاوضات المتعلقة بالدستور الموقت، لكن ظهر ثانية على الفور تقريباً بعد الانتخابات التي جرت في الثلاثين من يناير ٢٠٠٥ ـ .*Boston Globe*, 2/2/2005.

١٨ – من شأن جزء صغير من هذا الرقم أن يمثل الشيعة العراقيين من غير العرب، بل من الأكراد بالدرجة الأولى.

١٩ – إذا كانت نتائج الانتخابات لم يتطرق إليها الغش بكثرة، إذا افترضنا أن نسبة المشاركين في الانتخابات لدى الأكراد كانت ٨٠ في المئة ونسبة الشيعة ٧٠ في المئة ولدى السنة ٢٠ في المئة، وإذا افترضنا أيضاً أن جميع الأكراد الذين صوتوا قد أدلوا بأصواتهم للتحالف الكردستاني أو للجمعية

يمكّنهم من السيطرة على الحياة السياسية في العراق، ولا يكبح جماحهم سوى شعور بالبراغماتية والإنصاف، وبالحدود التي تقيد حكم الأكثرية في الدستور الموقت ـ إذا أرادوا احترام تلك الحدود. ويتمثل واحد من الآمال الكبار للديمقراطية في العراق بأن يتآكل التضامن الشيعي ـ بل تضامن جماعات الهُوية الرئيسية الثلاث في العراق ـ الأمر الذي سينبثق منه تحول للتحالفات وتوازن مشتت للسلطة السياسية.

ومن شأن هذا الاحتمال أن يعتمد، بدوره، على مستوى من الديمقراطية قد يكون صعب المنال، في بادئ الأمر. إن مراكز القوى المتعددة في كل قطاع من العراق، ولا سيما في الجنوب الشيعي، سوف تحتاج إلى مناخ سلمي وحر بما فيه الكفاية لكي تتمكن الأحزاب السياسية البديلة من حشد التأييد. لقد كان هذا الهم بالضبط ـ ليس في ما يتعلق بالفترة الانتقالية فحسب، بل بما بعدها ـ هو الذي جعل عدداً منا في سلطة التحالف يؤكدون تأكيداً قوياً أهمية تسريح مختلِف الميليشيات. كنا نعرف أنه إذا احتفظت الأحزاب السياسية بقواتها المسلحة الكبيرة، فهي سوف تستخدمها على الأغلب لتخويف وقمع المعارضة في مناطق قوتهم، وهو ما فعلته الميليشيات الحزبية في عدد لا يُحصى من الأنظمة السياسية الانتقالية الأخرى. ويعتمد توازن القوى أيضاً على وجود إدارة انتخابات على درجة كافية من القوة والانضباط وسعة الحيلة لضمان إجراء اقتراع وإحصاء للأصوات يكون إلى حد كبير خالياً من الغش.

يتعلق الشرط الثالث لظهور الديمقراطية في العراق بسلوك الزعماء السياسيين العراقيين وخياراتهم الاستراتيجية. ويمكن لخيارين أن يكونا حاسمين، ومن شأن تحول إيجابي إلى الديمقراطية في العراق أن يتضمن الاختيار الواعي من جانب الزعماء الشيعة في التحالف الحاكم أن يخففوا من غلواء استخدامهم لسلطتهم ـ وهو تطور ليس له كبير سابقة في العراق، أو في أي مكان آخر في العالم العربي. ولن ينبثق ضبط النفس من جانب الشيعة عن الشهامة، بل عن الإدراك العقلاني بأنهم في محاولتهم لكسب أكثر مما ينبغي

الكردية الإسلامية، فإن من شأن هذا أن يعني ضمنياً أن الأكراد يمثلون نحو ٢١ في المئة من السكان. ومن شأن أصوات التحالف العراقي الموحد أن تمثل نحو ٦٢ في المئة من السكان، وأعتقد أن معظم هؤلاء هم من الشيعة، الأمر الذي يؤكد الافتراض بأنهم نحو ٦٠ في المئة من السكان، وإذا كانت الأقليات الإثنية تمثل ٣ ـ ٤ في المئة، فعندئذ ربما لا يمثل السنة أكثر من ١٥ ـ ١٧ في المئة من السكان العراقيين. إن الميزة الوحيدة لانتخابات بوصفها إحصاءً للسكان هي أنها (أيضاً على افتراض دقة معقولة في إحصاء الأصوات) تعطي نافذة على التركيبة الإثنية للسكان.

فإنهم قد يخسرون الكثير أيضاً. وينطوي أحد الخيارات على السنة، وما إذا كان سيتم ضمهم وكيفية ذلك إلى النظام السياسي المنبثق. والثاني ينطوي على الأكراد.

ما لاشك فيه أن السياسيين في الائتلاف العراقي الموحد سيعملون على أن يكون ثمة تمثيل سني في الحكومة. والسؤال هو ما إذا كان السنة في مجلس الوزراء سيعطون بعض مراكز سلطة حقيقية، وما إذا كانوا من السنة الذين ترى الجماعات السنية القوية أنهم يمثلونهم. وما لم يتم ضم الناخبين المهمشين والاتحادات السياسية من السنة، الذين قاطعوا الانتخابات (وبعضهم على الأقل قد ساند التمرد)، إلى الحكومة وعملية صياغة الدستور بأدوار وأعداد ذات شأن، فلن يكون ثمة أمل كبير في وجود توافق سياسي مستدام بشأن قواعد اللعبة في العراق ـ وفي طي صفحة التمرد.

يتمثل القرار الحاسم الآخر الذي يتعين على التحالف الحاكم الذي يسيطر عليه الشيعة بالدستور الموقت، أي القانون الإداري الانتقالي. فإذا قرر الائتلاف العراقي الموحد تنفيذ ما وعد به بعد أن وقع عدد من زعمائه القانون الإداري الانتقالي في الثامن من مارس ٢٠٠٤ ـ بأنه لن يصبح نافذ المفعول حتى يتم إدخال بعض التعديلات عليه ـ وتصريحات آية الله السيستاني بأن تلك الوثيقة غير شرعية، ولا يمكن بتها إلا من قبل هيئة منتخبة، فإن الحلول الوسطى الدقيقة التي أبقت على تماسك العراق قد تنهار بسرعة. وإذا كان للأكراد الوفاء بالتزامهم بالعيش ضمن عراق موحد وفدرالي وديمقراطي، فإنه يتعين استيفاء العنصر الفدرالي وحق النقض المخول للأقلية بموجب المادة الحادية والستين (٧) بصورة أو بأخرى. وقد تعزز تصميم الأكراد وقوتهم التفاوضية ـ التي كانت قوية حتى قبل انتخابات يناير ـ من جراء النتائج، التي لم تسفر عن إعطاء القائمة الكردية الموحدة جميع الأصوات تقريباً في كردستان، ولكن التي وجدت في استفتاء غير ملزم تم تنظيمه بصفة مستقلة، على ما يُفتَـرض، في كردستان، خارج مراكز الاقتراع الرسمية، أن أكثر من ٩٠ في المئة من الأكراد الذين شاركوا في الاستفتاء أنهم طالبوا بكردستان مستقل. فإذا تم ببساطة النكوص من طرف واحد عن ضمانات الفدرالية وحقوق الأقليات في القانون الإداري الانتقالي من قبل أكثرية جديدة، فإن الأكراد سينسحبون على الأغلب من النظام السياسي في بغداد، ويتوسعون في إحكام قبضتهم على الأراضي التي تقع على الحدود الخارجية لكردستان ما قبل الحرب، وربما يسرّعون طرد العرب بالقوة من كركوك، ثم يسعون إلى ممارسة حكم ذاتي يشبه الاستقلال في كل شيء إلا من حيث الاسم. ومن شأن ذلك أن يصعّد العنف الإثني،

بما في ذلك ربما ما كان المسؤولون في سلطة التحالف يعدونه واحداً من أسوأ كوابيسهم ـ أي حرباً شاملة للسيطرة على كركوك. في هذا السياق، قد تسعى الجماعات السنية الراديكالية، بما في ذلك الإسلاميون والبعثيون السابقون لإقامة مناطق للسيطرة خاصة بهم أو للتمترس فيها. وقد يحدث كثير من العنف على جبهات عديدة، بحيث إن الأمريكيين والقوات الدولية الأخرى ستجد من المتعذر السيطرة على الوضع.

عند اختتام الأخضر الإبراهيمي مهمته الأولى في العراق في الثالث عشر من فبراير ٢٠٠٤، أصدر تحذيراً كان يأمل بأن يحمله الجميع على محمل الجد. فعندما سُئل عما إذا كان يوجد خطر اندلاع حرب أهلية في العراق، أجاب هذا الرجل ـ الذي كان قد شاهد بلاده الجزائر تسقط في صراع داخلي دموي، والذي توسط في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية ـ قائلاً:

> أود أن أناشد كل عراقي في جميع أنحاء العراق بأن يدرك بأن الحروب الأهلية لا تبدأ. . . من خلال قرار يتم اتخاذه بأن نبدأ حرباً أهلية. إن الحروب الأهلية تحدث لأن الناس طائشون، لأن الناس أنانيون، لأنه ثمة جماعات تفكر في نفسها أكثر مما تفكر بمصلحة بلدها. . . وإذا كان هناك بلد لم يكن أحد ليتصور بأن يكون مسرحاً لحرب أهلية، فهو لبنان، ومع ذلك لقد رأينا ما حدث. وأنا نفسي، أنتمي إلى بلد هو أيضاً لم يكن أحد يتصور بأن تحدث فيه حرب أهلية، ومع ذلك فقد حدثت. لذا فقد ناشدت . . . كل شخص رأيته أن يكون حذراً.

إذا كان للعراق أن يصبح ديمقراطية، فإنه يتعين عليه أن يتجنب بأن يصبح (بهذا المعنى) لبنان آخر. وعندما كنت أنتقل في الجنوب العراقي في مارس ٢٠٠٤، بين لي أحد الخبراء في سلطة التحالف بأن في العراق "جميع العناصر المكوّنة الرئيسية" لحرب أهلية وفق الطراز اللبناني: انقسامات دينية وإثنية عميقة وتزداد شدة، ومجتمع فيه فراغ سلطة، جيران أقوياء يتدخلون في الصراع لأغراض متباينة، وتدخل أمريكي أيضاً. وكان من الممكن إضافة عنصر آخر يتمثل بغياب الزعامة الوطنية، وظهور الميليشيات والانفجار الاقتصادي، والصراع على الموارد، ولا سيما بين الأكراد والعرب للسيطرة على النفط حول كركوك والموصل. وحذر الخبير من أن "هذا وضع يتحرك باتجاه مماثل لما حدث في لبنان والكونغو". وحذر من أن قلقه لا يقتصر على مقتدى الصدر فحسب، بل يمتد إلى تصميم جميع الميليشيات الإسلامية الراديكالية في الجنوب الشيعي على فرض نسخة ما من ولاية الفقيه على الطريقة الإيرانية، والتصميم الذي لا يقل قوة للقبائل، على مقاومة ذلك. في جنوب العراق، لم يكن معظم

الشيعة يريدون نظاماً إيرانياً، كما أنهم لم يكونوا يريدون رؤية العراق (أو أي جزء منه) خاضعاً لسيطرة إيران. لكن كل ما يحتاج إليه الأمر لبدء ثورة ما أو حرب أهلية هو مجرد أقلية صغيرة ـ منضبطة ومنظمة وحسنة التمويل والتسلح، وهذه الأقلية المناضلة والإيديولوجية التي تنعم بدعم إيراني سخي، تمثل الآن كتلة لا يُستَــهان بها في الائتلاف العراقي الموحد. ومن المحتمل أن يبتلع المتشددون في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة المعتدلين في التحالف في وقت ما ثم يلفظوهم، مثلما فعل البلشفيك حين دمروا المنشفيك بعد الثورة الروسية. غير أن الأمر الوحيد الذي قد يبقي على احتمال إحلال الديمقراطية في العراق، هو أن السلطة السياسية ستظل، إلى وقت ما، مشتتة جداً، بحيث لا تكون هذه المناورة ممكنة التحقيق.

هذا يثير ثانية المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بميزان القوى. إلى أي حد يمكن للعراق أن يكون في معزل عن مكائد الدول الخارجية التي ساعدت على إشعال وإطالة الحرب الأهلية اللبنانية؟ وإلى أي حد يمكن مساندة الأمة بواسطة المنظمات المستقلة في المجتمع المدني؟ إن أياً من التكهنين غير مشجع.

ثمة مجتمع مدني آخذ في الظهور في العراق، ويمكن بشيء من الحظ أن يصبح تطوراً لفترة الاحتلال يمكن للأمريكيين أن يرجعوا النظر إليه في المستقبل ويشعروا بشيء من الرضا. لقد ازدهرت وسائل إعلام مستقلة، الكثير منها محلية، ومعظمها صغيرة في نطاقها وتفتقر إلى الخبرة. وقد تكوّنت منظمات عديدة ـ نسائية وشبابية وأخرى بارزة بينها تهتم بحقوق الإنسان ـ وانتعشت اتحادات مهنية تتمتع باستقلال جديد. لكن ظهور المجتمع المدني قد تقزّم جراء تواصل العنف وانعدام الأمن، والصعوبات الاقتصادية التي أعاق العنف التخلص منها. وهكذا، ففي حين أن المجتمع المدني ينطوي على مستقبل واعد، إلا أنه لا يزال يتصف بدرجة من الضعف والشرذمة لا تسمح له بموازنة القوى السياسية في العراق. إن نشوء مثل هذه الموازنة الديمقراطية تحتاج إلى الزمن والدعم الدولي وإلى مجموعة حميدة من الظروف على أرض البلاد.

إن الدعم الدولي للديمقراطية هو شيء، لكن الجهد اللازم لمعالجة مستقبل العراق هو شيء آخر. فما دامت الولايات المتحدة تحتفظ بعشرات الآلاف من الجنود في العراق، فسوف تكون، وسيُنظَــر إليها لا محالة، على أنها عامل مهم في سياسة العراق. فإذا بقي الجنود في العراق مدة عشر سنوات قادمة، فإنهم سيظلون مانعة صواعق للمقاومة. ومع ذلك، فإنهم إذا غادروا قبل انبثاق دولة قابلة للاستمرار ـ ولها قوات مسلحة حسنة الإدارة وتمت فيها تسوية سياسية واسعة النطاق بين الجماعات المتنافسة ـ سينزلق العراق إلى حرب

أهلية، أو الوقوع تحت سلطة إيران، أو إلى شيء من كليهما، على الأغلب. ومن حيث المبدأ ومن منطلق براغماتي، يتعين على الولايات المتحدة أن تعزز ذلك النوع من الحوار والمصالحة مع التمرد، وهو ما يكون من شأنه أن يمكِّـن القوات الأمريكية من أن تنسحب عن قريب وليس بعد مدة بعيدة. علاوة على ذلك، فإننا بحاجة إلى تجنب الإغراء الإمبريالي في أن نقولب مصير العراق وفق أهوائنا. إن مثل هذا التدخل سوف ينعكس علينا بنتائج سلبية على الأغلب.

إن الزعماء السياسيين الأمريكيين بحاجة إلى تعلم درس في التواضع. فنحن لا ندري دائماً ما هو الشيء الأفضل للآخرين، حتى عندما نظن أننا نفكر بأننا نتصرف لما فيه مصلحتهم. وما رأيته أثناء وجودي في العراق أن مصالحنا كانت هي التي تكمن وراء قراراتنا التي كنا نحاول أن نفرضها على السياسة العراقية. فاحتمال ترويج الديمقراطية في العراق يزداد إذا ركزنا على المساعدة في تطوير المؤسسات الديمقراطية والأحزاب السياسية والجماعات المدنية والرابطات التجارية والنقابات ووسائل الإعلام، وترك القرارات السياسية لمن يختاره العراقيون.

وهناك بالطبع عوامل أخرى تحاول أن تكوّن مستقبل العراق، وبعضها، لسوء الحظ، ليس له مصلحة في انبثاق الديمقراطية فيه. وسيكون أكبر تحدٍ يواجهه الديمقراطيون العراقيون هو احتواء نفوذ إيران التي كانت، خلال السنتين اللتين تلتا فترة ما بعد صدام، القوة الخارجية الأكثر ربحاً في العراق. وإذا أمكنت المحافظة على توازن تعددي بين الشيعة، وبالتالي في نظام العراق السياسي، فسيتم احتواء النفوذ الإيراني لمجرد أن معظم العراقيين لا يريدونه. ولكن إذا أصبح للقوى المناصرة لإيران ضمن الائتلاف العراقي الموحد اليد العليا، فإن مركزهم الهش يمكن أن يغريهم بزيادة الاعتماد على القوة الإيرانية من أجل فرض إرادتهم. وهذا من شأنه على الأغلب أن يكون إيذاناً بنهاية الديمقراطية في العراق، ويمكن أن يسهل الانزلاق إلى الحرب الأهلية، أو، حسب رأي أحد زملائي السابقين في سلطة التحالف، قد يترك الولايات المتحدة "في الوضع المنافي للعقل الذي تحتفظ فيه بـ ١٣٥٠٠٠ جندي داخل البلد من أجل المحافظة على حكومة مناصرة لإيران وتعمل ضد مصالحنا الاستراتيجية". ولن يصبر الجمهور الأمريكي كثيراً على هذا الوضع.

لعل السيناريو الأكثر احتمالاً في العراق (على الأقل في المدى المتوسط) هو إدامة شكل من تحالف مجلس الحكم غير مستقر وعرضة للتغيير من فترة لأخرى وتكتنفه الأزمات على نحو متواصل. وقد ينجم عن ذلك نشوء

تحالف سياسي للنخبة لتحقيق السلام والاستقرار، ولكن مع ديمقراطية محدودة جداً ومع قليل من الفساد والحكم السيئ. وقد نجم عن تجربة مجلس الحكم عنصر إيجابي. فقد عمل الزعماء السياسيون العراقيون على التوسط في التوصل إلى حلول وسط بعضهم مع بعض، الأمر الذي حال دون تداعي عملية الانتقال السياسي. وفي واقع الأمر، لقد كان الأمريكيون في معظم الوقت هم الذين كانوا أكبر المشاكل. ثمة عاملان يجعلان تلك المشاركة في السلطة أمراً ممكناً ـ وإن كان ذلك في وضع يكون فيه للقوى الدينية الشيعية مركز الصدارة. أحد هذين العاملين هو أن البديل الرئيسي المتمثل بفرض الهيمنة الشيعية من شأنه بداهة أن يؤدي إلى حرب أهلية. والثاني هو الوعد واللعنة التي تكمن، حرفياً، تحت سطح السياسة العراقية، ألا وهي النفط. فحتى في خضم نزاعه الراهن، وبعد عقدين من الاهتراء الذي أصاب البنية التحتية لإنتاجه، فإن العراق لا يزال ينتج نحو ٢,٥ مليون برميل نفط في اليوم، الأمر الذي عاد عليه بدخل سنوي في عام ٢٠٠٤ قُدِّر بـ ١٧ مليار دولار. ويمثل احتياطيه البالغ ١١٢ مليار برميل أكثر من ١٠ في المئة من إجمالي احتياطي العالم، ويأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية. ويعتقد خبراء صناعة النفط أن الاحتياطي الفعلي لنفط العراق يمكن أن يكون ضعفي الإجمالي الراهن، وأن العراق يمثل "ازدهاراً في الانتظار"[٢٠]. فإذا استقر الوضع في العراق نوعاً ما، فهو قد يصبح غنياً مرة أخرى، إذ للمال إغراؤه الخاص.

بوجه خاص، إذا توطد الاستقرار تدريجاً وانتعشت صادرات النفط، فإن ثروة العراق النفطية يمكن أن تخفف من حالات التوتر التي تقترن بسياسة التحالف. عندئذ، يمكن أن يصبح التحالف الحاكم في العراق مماثلاً لتحالف نيجيريا: متنوعاً من حيث تركيبته الإثنية والإقليمية والدينية، ويعاني توتراً دائماً، وتعمل على تماسكه ذات المصالح التي كثيراً ما تهدد بانشقاقه، والتي تتمثل برغبة كل جماعة في الحصول على حصة من الكعكة الوطنية. إن النظام السياسي في نيجيريا واحد من أكثر الأنظمة فساداً في العالم، على الرغم من الجهود الجزئية التي يبذلها رئيسها، أولوسيغون أو باسانجو (وهو رئيس سابق لمنظمة الشفافية الدولية)، الرامية إلى خفض مستوى الإجرام. فبوجود العنف المحلي والغش الذي يتغلغل في الانتخابات،

---

٢٠ - James A. Paul, "Iraq: The Struggle for Oil," Global Policy Forum, December. 2002. Available at: http://www.globalpolicy.org/security/oil/2002/08jim.htm. See also: Lawrence Kumins, *Iraqi Oil: Reserves, Production and Potential Revenues,* Congressional Research Service Report for Congress, September 29, 2003. Available at: http://www.fas.org/man/crs/RS21626.pdf.

يمكن اعتبار النظام السياسي في نيجيريا نصف ديمقراطي فقط. ومع ذلك، فإن من المؤكد أن هذا أفضل من الدكتاتوريات العسكرية الوحشية التي سبقته، وأهون من الحرب الأهلية التي حصدت ربما مليون شخص في أواخر ستينيات القرن العشرين.

في السنوات الأخيرة الماضية، استطاع السياسيون المدنيون في نيجيريا التوصل إلى ترتيبات تتعلق بتقاسم السلطة، رسمية وغير رسمية، تجنبت على الأقل العنف على نطاق واسع، وحافظت على درجة من الحرية والتعددية. ولم يكن من باب المصادفة أن الفدرالية أدت دوراً رئيسياً في مساندة النظام الهش. إن نصف ديمقراطية قائمة على الفساد والرشوة لا تستطيع توليد التنمية ولا تمسك إلى ما لا نهاية بلجام قوى التفكك. ولكن عند مقابلتها بالانحدار نحو انهيار الدولة، وهو ما كانت نيجيريا تتجه إليه في تسعينيات القرن العشرين، فإن الوضع يمثل بداية على الأقل.

ويأمل المرء في أن تبقى آليات المحاسبة ـ المفتشون العامون ولجنة النزاهة العامة وجميع الإصلاحات المتعلقة بالحكم الرشيد ـ التي أقامتها سلطة التحالف في ظل بول بريمر، وأن تؤدي الوظيفة المرجوة منها في العراق. فلا يمكن للعراق أن يصبح ديمقراطياً ومستقراً إلا إذا تحسنت نوعية الحكم الرشيد وشفافيته تدريجاً. لكن الحكم الرشيد لن يكون له معنى يُذكَـر في العراق إذا لم تتم إعادة النظام السياسي والمحافظة عليه، عبر وسائل يجب أن تكون سياسية أكثر منها عسكرية. ويجب أن تكون المهمة الأولى التي لها الأولوية على كل ما عداها أن يوضع نوع من صفقة سياسية تشعر منها كل الجماعات العراقية الرئيسية بأن لها مصلحة في المستقبل السياسي للبلاد.

في الشهور والسنوات القادمة، سوف يعتمد الجواب عن السؤال الذي مفاده ما إذا كان من الممكن للعراق أن يصبح ديمقراطياً، أكثر من أي أمر آخر، على الزعماء السياسيين العراقيين، والقرارات التي يتخذونها لتوسعة أو عدم توسعة الساحة السياسية ولتقاسم أو عدم تقاسم الموارد، وبناء نظام من الأمن المتبادل أو القيام، بدلاً من ذلك، بمحاولة السيطرة على خصومهم بل وحتى سحقهم. إن سجل مجلس الحكم لا يوحي بالكثير من الثقة في زعامتهم. ومع ذلك، فإن الاحتلال ليس على الإطلاق السياق المثالي لإقامة الدولة. وهكذا، فإن مستقبل العراق أصبح الآن بأيديهم يقولبونه كما يشاؤون. فإذا اختاروا البراغماتية والمصالحة فإن النظام السياسي الذي يضعونه قد يكون شيئاً أقل من الديمقراطية الحقيقية، ولكن أكثر كثيراً

من الدكتاتورية والحرب الأهلية. فمن التربة المشبعة بالماء لتلك التعددية السياسية وتقاسم السلطة، وبوجود الدعم الدولي المتواصل، يمكن لديمقراطية أصيلة أن تنبثق تدريجاً.

نبذة عن المؤلف

لاري دايموند: هو زميل في مؤسسة هوفر وأستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في جامعة ستانفورد. وقد شارك في تحرير **مجلة الديمقراطية** ذائعة الصيت منذ تأسيسها في عام ١٩٩٠. وعمل من شهر يناير حتى شهر إبريل ٢٠٠٤ كمستشار لسلطة التحالف الموقتة في بغداد، وهو يقطن في ستانفورد، بكاليفورنيا.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر: مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN : 9948-424-89-1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN : 9948-424-44-1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN : 9948-400-22-4
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN : 9948-400-08-9
التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-77-0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-91-3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-424-58-1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-424-85-9
سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN : 9948-432-41-X

توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN 9948-434-25-0
التوازن العسكري ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN9948-434-35-8

إصدار ونشر: سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN: 9948-400-21-6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN: 9948-400-20-8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-400-66-6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN : 9948-432-20-7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-400-91-7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948-400-25-9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN: 9948-432-61-4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN: 9948-432-51-7
النظام الاقليمي الخليجي	عبدالخالق عبدالله	ISBN: 9948-432-71-1
دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لِجان مكافحة الإرهاب – مجلس الامن	مصطفى العاني	ISBN: 9948-432-75-4

سلسلة سياسات عامة: أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-424-79-4

إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN : 9948-424-24-7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2
قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2

سلسلة أوراق بحثية: دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948-432-00-2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN 9948-424-93-X
العلاقات الخليجية – العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN : 9948-424-56-5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN : 9948-400-43-7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN : 9948-400-29-1
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN : 9948-400-67-4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN : 9948-400-63-1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN : 9948-400-33-X
مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-61-1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN : 9948- 432-49-5

إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN : 9948-424-50-6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN : 9948-432-30-4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل:١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948-434-08-0
الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب ـ الواقع وآفاق المستقبل ـ	ميسر إبراهيم أحمد	ISBN: 9948-432-34-7
الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة	جاكومو لوشياني فيلكس نيوجارت	ISBN : 9948-432-26-6
نحو مشروع أوروبي ـ خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي	ناجي أبي عاد	ISBN: 9948-432-06-1
الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق	إبراهيم خليل العلاف	ISBN:9948-432-33-9
آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق	محمود أحمد عزت	ISBN:9948-432-32-0

سلسلة أوراق خليجية: تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN : 9948-424-48-4
الأمم المتحدة وأمن الخـلـيـج	يوسف محمد البنخليل	ISBN : 9948-400-75-5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN : 9948-424-17-4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948-432-59-2

سلسلة دراسات عراقية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0
الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN : 9948-424-32-8
التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN : 9948-424-42-5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN : 9948-424-59-X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN : 9948-432-08-8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN : 9948-432-14-2

سلسلة دراسات يمنية: سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-68-2

سلسلة ترجمات خليجية: يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-53-0
الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-34-4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN : 9948-424-08-5
ترجمات خليجية (العدد الرابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-424-82-4
ترجمات خليجية (العدد الخامس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-424-81-6
ترجمات خليجية (العددالسادس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-45-2

ترجمات خليجية (العدد السابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-46-0
ترجمات خليجية (العدد الثامن)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-47-9
ترجمات خليجية (العدد التاسع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948-432-48-7

سلسلة أوراق المؤتمرات والندوات: من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية	محمد قدري سعيد (تحرير)	ISBN : 9948-424-12-3

نموذج طلب شراء إصدارات

العنوان	ISBN	الكمية

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي – الإمارات العربية المتحدة

الاسم : .... المؤسسة : ....

العنوان .... ص.ب : ....

الرمز البريدي : .... الهاتف : .... الفاكس : ....

البريد الالكتروني : ....

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- ☐ هاتف : ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١+
- ☐ فاكس : ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١+
- ☐ بريد الكتروني : sales@grc.ae
- ☐ موقعنا على الانترنت : www.grc.ae